

شيخ ابن عقيل

فاسق الفاضل الذي رحمه الله بن عقيل العميلي الهمداني المصنف

المولود في سنة ٦٩٨ والتوفي في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على النبوة

الإمام المحجة الثابت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والتوفي في سنة ٦٧٢ من الهجرة

تأليف

لمؤلفي القرن الرابع عشر

المجلد الأول

و

دمشق دار الكتب العلمية

بيروت لبنان

شرح ابن عقيل

فاضل الفضايلة، الذي عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصنف

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثابت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

الجزء الأول

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين أبو عبد الله محمد

غفر الله تعالى له ولوالديه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعم بحملى الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ،
المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين
نصّبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ،
وجعله دينة المرضي ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أنى كتبت منذ أربع سنين تعليقات على
كتاب الخلاصة (الألفية) الذى صنّفه إمام النعامة ، أبو عبد الله جمال الدين محمد
ابن مالك المولود بحمين سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين
وسبعين وستائة ، وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن
عقيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى فى سنة
نسع وستين وسبعائة من الهجرة ، ولم يكن يدور بخلقى — علم الله — أن تعليقاتى
هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم محلّ الذى حلّته ،
بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يحتاج إلى
دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب : فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال
منهم الإعجاب كل الإعجاب ، وإذا هم يطالبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدل
عبارة يعبرة أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكفي بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسَنَحَت لي الفرصة ، فلم أتأخر عن أهتياها ، وعدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضمُّط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً ، إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مرَّضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه ، وصلاته وسلامته على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه
اللهم إني أحمدك أرضى الحمد لك ، وأحب الحمد إليك ، وأفضل الحمد عندك ،
حمداً لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

وأسألك المزيد من صلواتك وسلامك على مصدّر الفضائل ، الذي ظلّ ماضياً
على نفاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضعات
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلك لا تجد مؤلفاً — ممن صنفوا في قواعد العربية — قد نال من
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحاً ، وتعليقاً ، مثل
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ،
والتصنيفات الثمينة ، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء ،
وأوسعهم اطلاعاً ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع
تصوّن ، رعة ، ودين ، وكمال خلق .

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،
وبيان معانيه : بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخلاصة » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »^(١)

(١) تسمية « الألفية » مأخوذة من قوله في أولها :

وأستمعني الله في ألفيه مقاصد النحوبها محويه

وتسمية « الخلاصة » مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من السكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكموه أو يدّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصرون منه ، ولو لم يُشرْ فى خطبته إلى أَلْفِيَةِ الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوِي الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ . والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناس ، ولا عَرَفُوهُ .

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزايها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزتهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذي يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » ١ هـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك » ، إلى أَلْفِيَةِ ابن مالك^(١) ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُلَاصَةِ » ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » ١ هـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر الحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر ، الهواري ، الأندلسي ، المرسي ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ (١) .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسي ، الشافعي ، المتوفى في شهر الحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزالي ، أحد علماء القرن التاسع الهجري . ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزري ، المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَمِيل ، القرشي ، الهاشمي ، العقيلي — نسبة إلى عَمِيل بن أبي طالب — الهمداني الأصل ، ثم البالسي ، المصرى ، المولود في يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من سنة ٦٩٨ هـ ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ ، وشرَّحَهُ هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه ونضله .

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً
من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ،
وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك ببركة صاحب الأصل المشرح ،
وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها الطول ، فيها المتعقبُ لصاحبه للنّاظم
يتحامل عليه ، ويتلمس له المزالق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ،
وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .
ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد
إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا
ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم :
بحق ، وبغير حق ، كالم يندحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به ؛ وافق الصواب ، أو لم يوافقه .
ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص —
مدافع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في
أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم
ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً
على الأزورار عنه ، ونحن في زمنٍ أقل ما فيه من عابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا
في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدنيّتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبة لغيرهم .
فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً
بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بآية في
عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بملخصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن ابن

مالك قد أغفل ذلك في « ألفيته » ، ووضع له لامية خاصة ، سماها « لامية الأفعال » .

وأريد أن أنبهك إلى أنني وُقِّتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسرّ لي — سبحانه! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخاضتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحّها تعبيراً ، وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خيراً ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [] .

والله — سبحانه ! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟
محمد محي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَاءَ (٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلاطه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبره « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان النعت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنه « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم ، مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بهاء محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من الممولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول .

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلح على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف . والماء مضاف =

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ (١)
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبِذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ (٢)
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةٌ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

== إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « المستكلمين » نعت لآل ، مجرور بإياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين : مفعول به للمستكلمين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ؛ إذ هو مقصور من المحدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكلمين محذوفا ، وكأنه قد قال : « صليا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكلمين أنواع الفضائل الشرفاء ».

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المفعولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقول « في ألفية » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحوية « محوية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية.

(٢) « تقرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب « بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجملة نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضي » الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، و « سخط » مضاف إليه « فائقة » ==

وَهُوَ يَسْبِقُ حَازِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا (١)
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ (٢)

= حال من الضمير المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « ألفتة » مفعول به لاسم الفاعل ، وألفتة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المفعولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفتة أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « يسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلاً » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لمسرجب ، وثناء مضاف وباء التكلم مضاف إليه « الجميلاً » نعت لثناء ، والألف للاطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضى « وافرته » نعت لهبات ، « لى ، وله » في درجات « كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخرة » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعهم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى — نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية — الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفتة المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفتته فى أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦ .

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ^(١)

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَأَسْتَقِمُّ وَأَسْمُ ، وَفَعْلٌ ، ثُمَّ ، حَرْفُ الْكَلِمِ^(٢)
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ ، وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ^(٣)

(١) « الكلام » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » حذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب. فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الكلام » مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بـ يتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ . وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل » ثم حرف : معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ ثم « الكلم » مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف . وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـ ثم بعد رتبته .

(٣) « واحد كلة » مبتدأ وخبر ، والجملة متأنفة لا محل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل — وأصله أعم — حذف همزته كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً يَحْسَنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ ، ويشمل التَّهْمَلَ كـ « مَدَيَّرٌ » والمستعمل كـ « مَعْرُو » ، ومفيد : أخرج المبتلَ ، و « فائدة يَحْسَنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلمَ — وهو ما تركب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسَنِ السكوتُ عليه — نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَّ » فإنه كلام مركب من فعل أمر وفعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكانه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسمٌ لكل ما يتكلم به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

== حذف من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصابهما أخير وأشر ؛ بدليل معيئهما على الأصل أحياناً . كما في قول الزجاج :

❖ بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخِيرِ ❖

وقد قرئ ، (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر مبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيوم الآتي « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تعليل « يوم » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يوم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح من ==

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ ^(١) واحدةً كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان فى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .
والكَلِمُ : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيدٌ .
والكَلِمَةُ : هى اللفظ الموضوع ل معنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع ل معنى » أخرج المفعَل كدَيْرٍ ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع ل معنى غير مفرد .

== أنهم قلوا « كلمة الإخلاص » وقلوا « كلمة التوحيد » وأرادوا بذنك قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التى أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَفْسٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمى فهو « ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحد بالتاء » ، والتاء غالباً تكون فى المفرد كبقرة وبقرة وشجرة وشجرة ، ومنه كالم وككة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم ، للواحد وكماة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد » كما ، وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفرداتها بالتاء ، كما يفرق بين اسم الجنس الجمى وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وتمرّاً لا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمى مذكراً كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه =

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُعمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصِّدْق ، وقد ينفرد أحدهما .
فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .
ومثال انفرد الكلم « إن قام زيدٌ » ^(١) .
ومثال انفرد الكلام « زيدٌ قائمٌ » ^(٢) .

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا ، وَالْ مُسْنَدِ - لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ ^(٣)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

= يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤثراً ، كما تجدد في قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لبئسهم من الجنة غرفا تجري من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّهَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورِ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتي آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتي « والتنوين ، والندا ، وال » ، ومسند « كلهن معطوفات على قوله الجر « للإسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بمحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا متعلقاً بمحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد =

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَوْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة ، والفاضلُ : مجرور بالتَّبَعِيَّةِ ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لَا يَتَنَاوَلُ الجرَّ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام : تنوينُ التَّكْنِينِ ، وهو اللاحق للأسماءِ الْمُعْرَبَةِ ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، إِلَّا جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّامِ ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما . وتنوينُ التَّنْكِيرِ ، وهو اللاحق للأسماءِ الْمُبْنِيَةِ فَرَقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَتِهَا ، نحو « مَرَرْتُ بِسَيَبُويَهٍ وَبِسَيَبُويَهٍ آخَرَ » . وتنوينُ الْمُقَابَلَةِ ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . وتنوينُ الْإِعْوَضِ ، وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق « إِذْ » عِوَضًا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظَرُونَ) أى : حين إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخَلْقُومَ ؛ فحذف « بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخَلْقُومَ » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ؛ وقسم يكون عوضًا عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كُلِّ » عوضًا عما تضاف إليه ، نحو « كُلُّ قَائِمٍ » أى : « كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إِنْسَانٍ » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ^(١) ،

= من اثنين « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة في محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) في نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلانم هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل = (٢ - شرح ابن عقيل ١)

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَّارٍ ، وَغَوَّاشٍ » ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو « هَؤُلَاءِ جَوَّارٍ ، ومررت بِجَوَّارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم^(١) ، وهو الذي يلحق القوافي المُنطَاقَة بحرفِ عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقِلِّي اللَّعْصُومَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابِينَ

وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : أَقَدَ أَصَابَنِي

== كل في هذا الموضوع كلمة « بعض » ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق « بعض » أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول رؤبة بن العجاج في مطاع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيمما :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطرادا .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجري بن عطية بن الخطفي ، أحد الشعراء المجهدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقلى » أراد منه في هذا البيت معنى أتركى ، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم في تسخط ، و « العتاب » التقرير على فعل شيء أو تركه .

المعنى : أتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنني لن أستمع لما تطالبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل الإعراب : « أقلى » فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقولي » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت »

فجىء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

= فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم الاء على أنها للتكلم ، وبكسرهما على أنها للمخاطبة « لقد أصابا » جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن » حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للابنة الديباني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المنجردة زوج النعنان ابن الشذر ، ومطلبها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوَّدٍ ؟

اللغة : « رَائِحٌ » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « عجلان ذازاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردتها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » — مضموم الزاي — مضارع زال ، وأصله تزول ، تخذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تنزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفي وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما ٢ برحالنا » برحال : جار =

والتنوين الغالي — وأثبتته الأُخْفَشُ — وهو الذى يُلْحَقُ القَوَائِي المَقِيدَة ،
كقوله :

— ٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ *

= ومجروح متعلق بتزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وَأَنَّ قَدْ زَالَتْ » محذوف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشئ إذا اختص بشئ لم يجيء مع غيره ، وإثباتى فى تخفيف « كَأَنَّ » التى للتشبيه ، وجيء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان تقياً لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهْوُلَنَّكَ اضْطِلَالُهُ لَظَى الْحَرِّ بِ : فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وسياتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهٍ الْأَعْلَامِ لَمَّاعٍ الْخَلْقَنِ *

اللغة : « القاتم » كالأقم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوى » الخالى ، و « المخترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق للفازة واخترقها ، إذا قطعها ومرفها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحداها علم بفتح العين واللام جميعاً ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فخرها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كَلَّةٌ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التَّكِينِ ، والتَّنْكِيرِ ، والمَقَابِلَةِ ، والعَوَضِ ، وأما تنوينُ التَّرْنَمِ والغَالِي فيكونان في الاسم والفعل والحرف^(١) .
ومن خواص الاسم النداء ، نحو « يَا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ لِلْاسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .
واستعمل المصنف « أَل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَدٌ » مكان « الإسناد له » .

= الإعراب : « وَقَاتِمٌ » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خَاوِيٌّ » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المحترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع ، وذلك في قوله بعد أبيات :

* تَنْشَطَّتُهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقُ *

الشاهد فيه : قوله « المحترق » و « الحفَقن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بـأَل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بـأَل ، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلتحق القوافي المطلقة تنويناً إنما هي تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنْ -- فَعَلَّ يَنْجَلِي^(١)
 ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها
 تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو
 « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .
 ويمتاز أيضاً بتاء « أَتَتْ » ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نَعِمْتَ »
 و « بُنِيتُ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة
 بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمة » ، ورأيت مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ « ومن
 اللاحقة للحرف ، نحو « لَاتَ ، ورُبَّتْ ، وثُمَّتْ^(٢) » وأما تسكينها مع ربٍّ
 وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ وثُمَّتْ » .

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في
 محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو
 لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأتني إلى ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً
 ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره ، وتامضاف و « فعلت » قصد
 لفظه : مضاف إليه « وأتت » الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على
 فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلِي » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه
 أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن »
 قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت
 « لات » حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله في نصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى :
 (ولات حين مناص) وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَتَّى أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذَّةِ بِالْمَيْسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .
 وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء التكلم ، وهى لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلَامِي » وفى الحرف نحو « إِنِّي » بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبَلَنْ » والمراد بها نُونُ التوكيد : خفيفة كانت ، أو ثقيلة ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلى الفعل بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ^(١)

= وأما دخولها على ثم فى نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْسِمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

(١) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » « وفى ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به لى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كأن =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ ، إِنْ أُمِرَ فَهُمْ^(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مثَّلَ بـ « هل وفى ولم » مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بـفى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو « زيد فى الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع فى تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء .

(١) « وماضى » الواو للاستثنا ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بمن « من » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أوللاستثنا سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور . وتقديره « إن فهم أمر قسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : مير الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومن : أمر من ماز الشيء يميزه ميذا - مثل باع يبيع بيعاً - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً - مثل وصفه يصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفها ، والأمر قوله « إن أمر فهم » هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْم » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِب » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يلى لم كيشم » .
ثم أشار إلى ما يميز النعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتأنيذ » أى : مَيَّزُ ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيذ الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بَنَسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ » .
ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبَنَّ ، واخْرُجَنَّ » .
فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي أُسْمٌ فِعْلِيٌّ^(١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أُسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلٍ^(٢)

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع . نحو أوه وأف ، بمعنى أنوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد واقترب ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى « جيدا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلا .
(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفي وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدما « محل » اسمها مرفوع بالضم الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يحىء بالفاء للضرورة . والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَّةٌ وَحَيْهَلٌ : اسمان وإن دَلَّا على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛
فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيْهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيْهَلٌ بمعنى
أقبل ؛ فالفارق ^(١) بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسكُتَنَّ ، وَأَقْبِلَنَّ » ،
ولا يجوز ذلك في « صه ، وحيهل » .

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ،
والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو
من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف
و « صه » مضاف إليه ، وقد تصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) ثلاثة فوائد - الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو
واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،
وذلك نحو نزال وتراك وبأيهما ، والثالث : ما هو حائز التنكير والتعريف ، وذلك
نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على
المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدى
واللزوم غالبا ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن
غير الغالب في التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو
زدنى - متعد ، وتحالفها في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه »
بلفظ واحد للمفرد والثني والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول :
اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم ممولها عليها ؛ فلا تقول :
« زيدا عليك » كما تقول : « محمدا الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيدا لفظياً باسم الفعل ؛
تقول : أنزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : أنزل أنزل ، واسكت اسكت ،
ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

= المضارع في جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : حذ دلوي ، ولا يجعل قوله : « دلوي » معمولاً لدونك الموجود ؛ ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة ، اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى وتحوما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطائها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها « خالفة » .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ ^(١)

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ ^(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الحُرُوفَ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنْ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أى : لشبه مُقَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ ؛ فَعَلَّةُ البناء منحصرة عند المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحرف ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوهُ الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصرأ فى شَبِّهِ الحُرُوفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعراجه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناءؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الثىء من الثىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تمحذف وجوبا .

وممن ذكره ابن أبي الرِّبِّيع^(١).

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله — عند هؤلاء — من الاسم « نزال وهيات » فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد » في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو . تمالك و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محله من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في محله .

وقل قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، لا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام ، وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذريجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا^(١)
وَكُنْيَاةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثَّرٍ ، وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا^(٢)
ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :
(قالأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الأسمُ موضوعاً على حرف

== وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعة في الهيئة نزال ونحوه بما بني لشبهه
بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو
رأى الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
كأن كالشبه « الوضعي » نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي
واسمي مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي
« في متى ، وفي هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت :
والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك
« جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوي الكائن في « متى » الاستفهامية
والشرطية وفي « هنا » الإشارة .

(٢) « وكُنْيَاةٍ » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل »
و « بور متعلق بليابة » بلا تأثر « الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور
بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت
لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقسدة على آخره منع من
ظهورها إذ تنال الهل بمحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف
والجار والمجرور معطوف على كُنْيَاةٍ « أصلاً » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل
ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل
مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم
له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » في « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « في أُسْمَى جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين ^(١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول « متى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجبر ولامه وكأنه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على جرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا ونم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع السكامة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع السكامة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَتَمُّ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهة لِحَرْفٍ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أَنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعْ ، وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أَنْ يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتعجب « كَيْتَ » وللترجى « كَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً^(١) .

(والثالث) شبههُ له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غَيْرُهُ^(٢) كما أَنَّ الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين التكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ، اذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً . ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل مادام مقصوداً . معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلاً من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « مادام مقصوداً منه معناه » يريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه -- بأن يقصد لفظه مثلاً -- فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « خَرِبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَاب « أَضْرِبْ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكَ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَذْرِك » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَاب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية^(١) ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ
فزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهي مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل :
وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالَ
ونظيرها قول جريئة الفعسي :

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمَ
(١) إذا قلت « هيات زيد » مثلاً - فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو - أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمه ، وهذا الرأي هو الذي يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني - وهو رأي سيوييه - أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد - سد الخبر ، والثالث - وهو رأي المازني - أن هيات مفعول مطلق =

(والرابع) شَبَّه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافُتَقَارِ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصَّلَةِ ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت ^(١) .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنتك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام ، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسأثره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شها معنويا ، لا نيايبا .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جاز على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من التشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء السرودة ، وأسماء العدد السرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والنية من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحُرُوفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا^(١)
يريد أن المعرب خِلافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب
ما لم يُشَبَّهِ الحُرُوفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرف علة كَأَرْضٍ ،
وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسَمًا — وَسَمًا : لغة في الاسم ، وفيه ست
لغات : اسم — بضم المهملة وكسر ها ، وَسِمٌ — بضم السين وكسر ها ، وَسِمًا —
بضم السين وكسر ها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وَعَمْرُو ،
وإلى متمكن غير أَمْكَنَ — وهو غير المنصرف — نحو : أَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ؛

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم
موصول في محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول ، والألف في « سلما » للاطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله
سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ،
سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ،
وهو — بضم السين مقصوراً — إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في
الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثني بالمبني فقال
« المعرب والمبني » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب
ومبني » ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وآخر
المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني
بسبب كونه هو الأصل في الأسماء . وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصر ، والمعرب
غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء
سنة أبواب ليس غير ؟ ١ .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن امكن ، ومتمكن غير أمكن^(١) .

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ مُبْنِيٌّ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرَبًا^(٢)
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ : كَثِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ^(٣)

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضي » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « مبني » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف التي فيه للتثنية ، وهي نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضي » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عربا » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق ، من الكلام ، أي : إن عربى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعربى من باب رضى بمعنى خلا ، وبأى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا — مثل سما يسمو سموا — إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَالِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الضُّفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطَرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعربى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فشكل كلمة منها كحرف من =

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلُ في الأسماء ، فَرَّعَ في الأفعال^(١)؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، وَنَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أَصْل في الأفعال ، فَرَّعَ في الأسماء .

والمبني من الأفعال ضربان :

= حروف زبد مثلاً فتبن « فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معرباً لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للعرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يوضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلاً وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافاً إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منهيًا عنه استقلالاً ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنت لو فعلت أيهما منفرداً جاز .

(أحدها) مَا تُفَقِّعَ عَلَى بِنَائِهِ ، وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح ^(١) نحو «ضَرَبَ»
وَأَنْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن .
(والثاني) ما اخْتَلَفَ فِي بِنَائِهِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وهو فعل الأمر نحو «اضْرِبْ»
وهو مبني عند البصريين ، ومُعَرَّبٌ عند الكوفيين ^(٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ
أَوْ نونُ الإِنَاءِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ مُعَمَّامَبْنِيٌّ عَلَى
الفتح ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ ^(٣) فَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ لَمْ يُبَيَّنْ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا

(١) بِنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي لِأَنَّ الْبِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ — مَعَ
أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السَّكُونُ — لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمَعْرَبَ فِي وَقُوعِهِ خَبْرًا وَصِفَةً
وَصَلَةً وَحَالًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ فِي
الْفِعْلِ الْمَاضِي خُصُوصَ الْفَتْحِ لِأَنَّهَا أَخَفُ الْحَرَكَاتِ ، فَقَصَدُوا أَنْ تَتَعَادَلَ خِفَتُهَا مَعَ ثِقَلِ
الْفِعْلِ بِسَبَبِ كَوْنِ مَعْنَاهُ مَرْكَبًا ، لِثَلَا يَجْتَمِعُ ثَقِيلَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَتَرْكِيبُ مَعْنَاهُ هُوَ
دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ .

(٢) عِنْدَهُمْ أَنَّ نَحْوَ «اضْرِبْ» مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةٌ ، وَأَصْلُهُ لَتَضْرِبَ ، فَحُذِفَتْ
الْلامُ تَخْفِيفًا ، فَصَارَ «تَضْرِبْ» ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ قَصْدًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ
الْمَضَارِعِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ ، فَاحْتِجَ بَعْدَ حُذْفِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ إِلَى هَمْزَةٍ
الْوَصْلِ تَوْصِلًا لِلنَّطْقِ بِالسَّاكِنِ — وَهُوَ الضَّادُ — فَصَارَ «اضْرِبْ» وَفِي هَذَا مِنْ
التَّكْلُفِ مَا لَيْسَ تَحْتَاجُ .

(٣) لَا فَرْقَ فِي اتِّصَالِ نُونِ التَّوَكِيدِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَمُبَاشَرَتِهَا لَهُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ
مَلْفُوظًا بِهَا كَمَا مَثَلُ الشَّارِحِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الْأَضْبَطُ بْنُ قُرَيْبٍ
لَا تَهْنِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَ كَعَمَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
فَإِنْ أَصْلُ قَوْلِهِ لَا تَهْنِينَ لَا تَهْنِينَ بَنُونِينَ أَوَّلَاهَا لَامَ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ،
فَحُذِفَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بَعْدَ حُذْفِهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمِ بِلَامِ
النَّهْيِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ نُونُ التَّوَكِيدِ مُقَدَّرَةً فِي هَذَا الْفِعْلِ لَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَا تَهْنِ

فَصَلَ بينه وبينها ألفٌ اثنتين نحو « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وأصله : هل تَضْرِبَانِي ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهةً توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضْرِبَانِي^(١) » .

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو واو مخاطبة ، نحو « هل تَضْرِبُني يازيدون » و « هل تَضْرِبُني ياهند » وأصل « تَضْرِبُني » تَضْرِبُونِي ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تَضْرِبُونِي ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُني ، وكذلك « تَضْرِبُني » أصله تَضْرِبِينِي ؛ ففعل به ما فعل بتَضْرِبُونِي .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعرَبوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر » فشرَطَ في إعرابه أن يَعْرِى من ذلك ، ومفهومُه أنه إذا لم يَعَرَ منه يكون مبنيًا . فلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبْنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو « هَلْ تَضْرِبُني يازيد » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضْرِبُنَّ » والفعلُ معها مبنيٌ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — في بعض كتبه أنه لا خلاف في

== يحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين — وهما الياء وآخر الفعل — ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول « الفقير » لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هي غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد ، في اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة ، فلولا تكسر النون في المثنى التيسر المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناء ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح ^(١) .

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ ^(٢)
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنُ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ ^(٣)
الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعثورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو
« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتعويض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .
والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحَرِّكُ المبنى
إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنُ وَقَامَ
وإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَبَّيْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ،
و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو « كَمْ » ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ » .

(١) ممن قال بإعرابه السهلي وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب
مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات
يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن
بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ
« للبنا » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور
متعلق بالأصل « أن » صدرية « يسكن » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، والالف
للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكناً .
(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ،
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف
إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر
بتقدير مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنُ » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أَمْسٍ ،
جَيْثُ » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكِنُ » الواو عاطفة أو للاستئناف ،
الساكن : مبتدأ « كَمْ » خبره ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف^(١) .

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنَ إِعْرَابًا لَّاسِمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابًا^(٢)
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجُرِّ ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا^(٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للنافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والثني إذا وقع أحدهما اسما للنافية للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف وذلك في الثني إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إعرابا » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعرابا « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجملته الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جورا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملته في محل رفع =

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَاَنْصِبَنَّ فَتَحًا ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ (١)
وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ ، نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي تَمْرٍ (٢)

= خبر المبتدأ « بالجر » جار ومجرور متعلق بمحخص « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبني للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصا « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مضدري ونصب « ينجز ما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بمحخص .
(١) « فارع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق برفع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتحا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زَيْدٌ يَقُومُ» ، وإنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ « وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «بِزَيْدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لَمْ يَضْرِبْ» . والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في «أخُو» والياء عن الكسرة في «بَنِي» من قوله : «جا أخو بني نمر» وسيدكر بعد هذا مواضع النيابة .

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ ،
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ — مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ^(١)
شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعَرَّبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه .

(١) « و ارفع » الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواو » متعلق ب ارفع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « واجرز » الواو عاطفة ، اجرز : فعل أمر مبني على السكون ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرز « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو محذوف حال من ما الموصولة « أصف » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منسوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهي أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُومالٌ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مرَّرتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الالف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَلْبَسْ شيء عن شيء مما سبق ذكره ^(١) .

(١) في هذه المسألة أقوال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هي حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليهِ ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه . والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويهِ ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجعه الناظم في كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدّمنا ذكره ، قال أتباع سيويهِ : إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمضى أمكن هذا الأصل لم يحز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فنقول : هذا أب لك وقد رأيت أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت في حال الإضافة ، « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التى تكون علامة لإعرابه في حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً ، بدليل أنها تنغير في حال الرفع =

مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُّ ، حَيْثُ الْعِمِّ مِنْهُ بَابًا^(١)
 أَى : مِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ — ذُو ، وَفَمُّ ،
 وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ فِي «ذُو» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، نَحْوُ «جَاءَنِي ذُو مَالٍ»
 أَى : صَاحِبُ مَالٍ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أَى : إِنْ أَفْهَمَ
 صُحْبَةً ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ «ذُو» الطَّائِفَةِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَفْهَمُ صُحْبَةً ، بَلْ هِيَ بِمَعْنَى
 الَّذِي ؛ فَلَا تَكُونُ مِثْلَ «ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، بَلْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً ، وَآخِرُهَا
 الْوَاوُ رَفْعًا ، وَنَصَبًا ، وَجَرًّا ، وَنَحْوُ «جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ
 بِذُو قَامَ» ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٤ — قَائِمًا كِرَامًا مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة
 حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم —
 بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) «من ذاك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
 خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأن «أباناً»
 أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق
 وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن
 أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم»
 مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبني على الفتح
 لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه
 للاطلاق وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جز
 بإضافة «حيث» إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفهمي ، وقد ==

استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة ، وفي باب الموصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي أَنْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكَى وَأَبْكَى الْبَوَاكِيا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدَهُمْ ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذْرَتُهُمْ وَإِمَّا لِثَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

ال لغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسبب هرة ومن اجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضنائة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إمّا » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إمّا لقيني كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير التكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام ، فاعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضى وناعله =

ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «خسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت « ذى » فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع « كفايا » كفى : فعل ماض مبنى على فتح ، قدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله « خسبي من ذو عندهم » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « خسبي من ذى عندهم » بالياء ، واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معاملة « ذى » التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الخمسة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى « خسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن « ذو » التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ؛ وسيدكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور فى لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

* فَإِنْ بَيَّتَ تَمِيمَ ذُو سَمِئَتَ بِهِ *

وكذلك يُشترطُ في إعراب النعم بهذه الأحرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هذا فوه ، ورأيتُ فاهُ ، ونظرتُ إلى فيه » ؛ وإليه أشار بقوله : « والفمُ حيثُ الميمُ مِنْهُ بآنا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فمٌ ، ورأيتُ فمًا ، ونظرتُ إلى فمٍ » .

* * *

أبٌ ، أخٌ ، حمٌ - كذاك ، وهنٌ وَالنَّقصُ في هذا الأخيرِ أَحسنٌ^(١)
وفى أبٌ وتالييه ينذرُ وقصرها من نقصين أشهر^(٢)
يعنى أن « أبًا ، وأخًا ، وحمًا » تجرى تجرى « ذو ، وفم » اللذين سبق ذكرهما ؛

== فإن « ذو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرنح والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جأءك ، وذو جأءك ، وذو جأءك ، وذو جئتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أنى عليه ذو آتى على الناس ، أى الذى آتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى « اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو ، التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جارا أو نصبا ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبنائها كما علمت على السكون (١) « أب » مبتدأ « أخ حم » معطوفان على أب مع حذف حرف العطف « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك « والنقص » مبتدأ « فى هذا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له « أحسن » خبر المبتدأ .

(٢) « وفى أب » جار ومجرور متعلق بـ « ينذر الآتى » وتالييه « معطوف على أب » ينذر فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص « وقصرها » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصين » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ .

فَتَرَفَعَ بِالْوَاوِ ، وَتَنَصَّبَ بِالْأَلْفِ ، وَتَجَرَّ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوها ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمررتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين .

وأما « هَنْ » فالفصيح فيه أن يُعَرَّبَ بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة ، نحر « هَذَا هَنْ زَيْدٌ » ، ورأيت هَنْ زَيْدٍ ، ومرت بِهِنِ زَيْدٌ ^(١) » وإليه أشار بقوله : « والنقص في هذا الأخير أحسن » أي : النقص في « هَنْ » أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هَذَا هَنُوهُ » ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ « وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أَبٍ وناليه ينذر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في « أَبٍ » وتاليه — وهما « أَخ ، وَحَم » — فأحدى اللغتين النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو « هَذَا أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا » ، ورأيتُ أَبَهُ وَأَخَهُ وَحَمَّهَا ، ومرتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِّهَا » وعليه قوله :

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تسكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أليك ، ومعنى « ولا تسكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، وعمل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ المهن بالكسرة الظاهرة . ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل هن أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٣/٣٠٠ بتحقيقنا) (٤ — شرح ابن عقيل ١)

٥ — بِأَبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتالييه ، ولهذا قال : « وفي أب وتالييه ينذر »
أى : ينذر النقص ، واللغة الأخرى في « أب » وتالييه أن يكون بالألف : رفعا ،
ونصبا ، وجرا ، ونحو « هذا أباه وأخاه وحماتها ، ورأيت أباه وأخاه وحماتها ،
ومررت بأباه وأخاه وحماتها ، وعليه قول الشاعر :

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن
حاتم الطائي ، وقوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنتَقِمُ . تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمِ
اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد
أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته ، فما ظلم « يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء
على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو
الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام
لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف
إليه « اقتدى عدى » فعل ماضٍ وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة
الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ
« يشابه » فعل مضارع فعل الشرط محذوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به يشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة في
جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي ترجحه من بينها ،
وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه أبه » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ،
ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا
الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ، ولا يجتنبون لها حروف العلة لتكون
علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلَّ عَلَاهَا
وَأَشْدُدْ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَّقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للسئلة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيا أباه» فإن «أباه» فاعل بقوله: «ناجياً» وهذا الفاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجياً أبوها».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباه» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباه» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «لغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» خبر ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتهما» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإتماماً به مؤثلاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباه» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب؛ فيكون نصهما بالألف، أما الثالثة فهي في وضع الجر بإضافة =

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ،
وهذه اللغة أشهرُ من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في « أب ، وأخ ، وحَم » ثلاث لغات : أشهرها أن
تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطاقاً^(١) ، والثالثة أن
محذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَن » لغتين : إحداها
النقص ، وهو الأشهرُ ، والثانية الإتمامُ ، وهو قليل .

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلَا^(٢)

= ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه
يعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .
(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد ،
وكلمهم ممن يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى
الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليمة »
وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا
قيس » وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا »
مضاف إليه « الإعراب » بذل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدرى
ونصب « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة في محل نصب بأن ، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط
إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على
محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف
والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ،
وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف
إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :
 (أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ » ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ .
 (الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ
 وَخَوُّهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو « هَذَا أَبِي ،
 ورَأَيْتُ أَبِي ، ومررتُ بِأبي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر
 ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةٌ ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةٌ ؛
 فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ،
 ورَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، ومررتُ بِأبي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .
 (الرابع) : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة
 أو مُنَمَّاة ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة^(١) ، نحو « هؤلاء آبَاءُ

= بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » مضاف إليه . وأصله اعتلاء
 ققصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً
 وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أي اسم من
 الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أيبك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال
 للرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأيبك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف
 لضمير المخاطب ، وذا : مثال للنصب بالألف ، وهو مضاف إلى « اعتلاء » ، وكل واحد
 من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع النكسیر كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا
 شذوذاً ، وهي - حينئذ - تعرب بإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء
 المكسور ما قبلها نصباً وجراً . لم يجزوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .
 فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا سَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيْدِي =

الزَّيْدِينَ ، ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بأَبَائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّاةً أعربت
إِعْرَابَ المثنى : بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، نحو : « هذان أَبَوَا زَيْدٍ ،
ورأيت أَبَوَيْهِ ، ومررتُ بأَبَوَيْهِ » .

ولم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — من هذه الأربعة سوى الشرطين
الأَوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لِأَلْيَا »
أى : شَرَطُ إِعْرَابِ هذه الأسماء بالحروف أن تُضَافَ إلى غير ياء المتكلم ؛ فعمل من
هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .
ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله
« يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة
مكبرة ؛ فكأنه قال : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ المذكورة
إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضَمَّرٍ ، بل إلى اسم
جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ » ^(١)

= وأما « ذُو » فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى
إلى الضمير شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوْنِي أُرُومَتِهَا ذُوهَا

ففي « ذُوهَا » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم
(١) اعلم أن الأصل في وضع « ذُو » الذى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها
بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مملاً يتمتع أن يوصف
به ، والثانى : أن يكون ما بعدها مملاً يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء
ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثَنَّى ، وَكَلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا^(١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة ، فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ
وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ الْمَرْوُوفِ مَا لَمْ يُبْتَذَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ
إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَرْوُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذي سلامة ، فتلخص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجماد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق برفع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المثني » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثني « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتي « مضافا » حال من الضمير المستتر في وصل « وصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كَلِمَتَا كَذَلِكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(١)
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ^(٢)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات
الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .
وحده : « لفظ دال على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف
مثله عليه » فيدخل في قولنا « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو « الزيدان »
والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو « شفع » ، وخرج بقولنا^(٣) « بزيادة » نحو

(١) « كلنا » مبتدأ « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف
حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنيين في قوله يجران الآتي « وابنتين »
معطوف على ابنين « يجران » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنتين فاعل ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع « يا » فاعله « في جميعها » الجار والمجرور متعلق
بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتخلف « جرا »
مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف
و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل
ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى
وهو مع ذلك لا يدل على اثنين . وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدا ، فأما ما يدل
على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان . وشبعان ، وجوعان ، وسكران
وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل
على الثلاثة فصاعدا فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب
هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف . لازمة لها في كل حال ؛ لأنها
ن الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو « اثنان » فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « أَثْنٌ » وخرج بقولنا « وَعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عاياه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قر ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُعَايَرُهُ لا مثله ، نحو : قر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَعُ بالألف ، وكذلك شبهُ المثنى ، وهو : كلٌّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنفُ بقوله « وَكِلَا » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقَةٌ بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حدُّ المثنى ، لكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ ، نحو « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو « جَاءَنِي كِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين ، ورَأَيْتُ كِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين ، ومررت بِكِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين » ؛ فهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلَا »^(١) .

(١) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم -- من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا -- هو مشهور لغة العرب ، والسرى فيه -- على ماذهب إليه نحاة البصرة -- أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ؛ فأخذ احكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب . وفى إعادة الضمير عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ . وعليه جاء قول الشاعر :

=

ثم بَيَّنَّ أن اثنين واثنتين يجريان مجرى لبين وابنتين ؛ فاثنتان واثنتان مُلَحَقَتَانِ بالمتنى [كما تقدّم] ، وابنَانِ وابنتَانِ متنى حقيقه .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن الياء تخلف الألف في المتنى والملحق به في حالتى الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزَّيْدَيْنِ » وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المتنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويَجْرُ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المتنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً .

وما ذكره المصنف من أن المتنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب ^(١) من يجعل المتنى والملحق به

= نِعَمَ الْفَقَى عَمِدَتُ إِلَيْهِ مَطِيبَتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا
ومحل الشاهد في قوله « كَلَانَا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله « بِنَا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر .
وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْخَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فتراه قال « يوفى المخارم » بالافراد ، ثم قل « يرقبان » بالثنية ، فأما الإعراب فإن جعلت « كِلَاهُمَا » توكيداً كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كِلَاهُمَا » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المتنى جارياً على اللغة الفصحى .
(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَيَا أَجْرُزْ وَانْصِبْ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ »^(١)

= بكر بن وائل وزيد وخثعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران في ليلة » وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَفْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » - لوجرين على اللغة المشهورة - أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في موضع المحرور بإضافة الظرف قبها ، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها في قول عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْوُمُئِنَّةُ
وَيُقْلَنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد ققلت نعم ، والهاء على ذلك هي هاء السكت ، و « هذان » في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق بارفع « ويا » جار ومجرور متعلق باجرز الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه . أى : اجرز بياء وانصب بياء « اجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرز « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرز وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني الثني ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما أُحِلَّ عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً . وأشار بقوله : « عامِرٍ ومُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً ، لذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِّرَ جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصِفَ^(١) ، وإن كان علماً غير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرس — لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢) ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيويه » سيويهن ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنْتَنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَيْبِنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد في قوله « أَيْنُوهَا » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالماً ورفع بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلعة وحمرة جمع مذكر سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في =

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التانيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ نخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة مؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفة فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا « خالية من تاء التانيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التانيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا « ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو « أُنْخَر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أخرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، نحو « سَكْرَان ، وَسَكْرَى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو « صَبُور ، وَجَرِيح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَمَ لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ؛ الأول : أن هذا علم على مذكرو إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانقصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التانيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بـحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبليين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التانيث أشد تمسكاً في التانيث من المختوم بتاء التانيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمسكاً في التانيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمسكاً في التانيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَانَفَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ ..

وَشَبَّهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقَّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسُّمُونَا^(٢)
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ محمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذْنِب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما ، فتقول : الأفضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فمألاً واحد له من لفظه ، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط — فليس بجمع مذكر سناً ، بل هو مُلْحَقٌ به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفردة — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة^(١) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنسٍ جامدٌ ، وَعَلِيُّونَ : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمعُ أَرْضٍ ، وَأَرْضٌ : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

== البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بمحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً ، والإعراب بمحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرّد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :
وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَسٌ ، وَأَرْقَطُ ذُهُلُونَ ، وَعَرَفَاءُ جَبَالُ

وأشار بقوله « وَبَابِهِ » إلى باب سَنَةٍ ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفَتْ لَامُهُ ، وَعُوِضَ عَنْهَا هَاءُ التَّائِيثِ ، وَلَمْ يَكْسَرْ : كَاثَةٌ وَمِثْنٌ وَثُبَّةٌ وَثُبَيْنٌ . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فَإِنْ كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَذَلِكَ إِلَّا شَذُوذًا ، كَطَبَّةٍ ؛ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى ظُبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أَيْضًا بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، فَقَالُوا : ظُبُونٌ ، وَظُبَيْنٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سِنِينَ ^(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرأ هي لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِينَ يَوْسُفَ » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَنِينَ كَسَنَى يَوْسُفَ » فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للدعوة به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالاعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةً السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ

وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ سَلِي مَعْدَا — سِنِينًا مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا

وقول الآخر :

سِنِينِي كُلَّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذَّكُورِ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجري الإعراب الذي =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإِعْرَابُ عَلَى النُّونِ ؛ فَنَقُولُ : هَذِهِ سِنِينَ ، وَرَأَيْتُ سِنِينًا ، وَمررت بِسِنِينَ ، وَإِنْ شئتُ حذفتِ التَّنوينَ ، وَهُوَ أَقْلُ مِنْ إِبْتَاتِهِ ، وَاختلافٌ فِي أَطْرَادِ هَذَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَطَّارِدُ ، وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمْعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يَوْسُفَ » فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٧ — دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَتَهُ كَعَيْنِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتُنَا مُرْدًا

= ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ ، إِجْرَاءً لَهُ بِمَجْرَى الْمَفْرَدِ ، وَيُتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَوْلُ ذِي الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مِنْ أَبِيِّينِ

وَيُجَوِّزُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ تَخْرُجَهُ عَلَى مَا خَرَجَ عَلَيْهِ بَيْتُ سَحِيمِ (ش ٩) الْآتِي قَرِيبًا فَتُلَخِّصَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي سِنِينَ وَبَابِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، وَأَنَّ فِي الْجَمْعِ عَامَةً لِغَتَيْنِ .

٧ — الْبَيْتُ لِلصَّمَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَحَدِ شُعْرَاءِ عَصْرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، وَكَانَ الصَّمَةُ قَدْ هَوَى ابْنَتَهُ عَمَّ لَهُ اسْمُهَا رَبَا ، فَخَطَبَهَا ، فَرَضَى عَمَّهُ أَنْ يَزُوجَهَا لَهُ عَلَى أَنْ يَمَهْرَهَا خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِأَبِيهِ ، فَسَاقَ عَنْهُ تِسْعَةَ وَأَرْبَعِينَ ، فَأَبَى عَمَّهُ إِلَّا أَنْ يَكْمُلَهَا لَهُ خَمْسِينَ وَأَبَى أَبُوهُ أَنْ يَكْمُلَهَا ، وَلَجَّ الْعِنَادُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يَرِ الصَّمَةُ بَدَأَ مِنْ فَرَاتِهِمَا جَمِيعًا ، فَرحَلَ إِلَى الشَّامِ ؛ فَكَانَ وَهُوَ بِالشَّامِ يَحْنُ إِلَى نَجْدٍ أحيانًا وَيَذمه أحيانًا أُخْرَى ، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ .

اللُّغَةُ : « دَعَانِي » أَيْ أَرْكَانِي ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « ذَرَانِي » وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ « نَجْدٌ » بِلَادٌ بَيْنَهُمَا ، أَعْلَاهَا تَهَامَةُ وَالْجَبْنَ وَأَسْفَلُهَا الْعِرَاقُ ، وَالشَّامُ ، وَ« الشَّيْبُ » — بِكسر الشين — جَمْعُ أَشْيَبٍ ، وَهُوَ الَّذِي وَخَطَ الشَّيْبُ شَعْرَ رَأْسِهِ ، وَ« الْمَرْدُ » — بِضم فسكون — جَمْعُ أَمْرَدٍ ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَنْبِتْ بِوَجْهِهِ شَعْرًا .

الإِعْرَابُ : « دَعَانِي » دَعَا : فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَالْفَاءُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « مِنْ نَجْدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِدَعَانِي « فَإِنَّ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، إِنْ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ « سِنِينِهِ » سِنِينَ : اسْمٌ إِنْ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ — وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ — وَسِنِينَ مِضَافٌ وَالضَّمِيرُ =

(• — شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ١)

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجَرَّمِي الحينِ ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة] .

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَأُفْتَحُ ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ^(١)

العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجملة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بـ « لعين » « شيا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة « شيننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنيه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنيانا كسنيين يوسف » والآيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « انتحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة للموصول « فافتح » الفاء زائدة لترتين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة =

وَنُونُ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَأَنْتَبِهْ ^(١)
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تَكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
 ٨ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

= لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقد من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « وبنون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل . والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنْهَا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ
 المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبنى أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - الفصير والقصورة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً هـ . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبنى » معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر . مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يُبْقِي عَلَىَّ وَلَا يَقِينِي ؟ !
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟
وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

== مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة بحرف
القافية ، وقد روي البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :
أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ ابْنِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ كَتَقْعُرَنَّ بِدَاكَ دُونِي
٩ — هذان البيتان لسعيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض
فيها بالأبيد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أَبِي كَبُونٍ ؟
وبعدهما قوله :

أَخَوِ خَمْسِينَ مُجَنِّمٍ أَشَدِّي وَتَجَذَّنِي مُسَدَّأَوْرَةُ الشُّؤُونِ
المفردات : « يتغنى » معناه يطلب ، و« يروى في مكانه » يدرى « بتشديد الدال
المهمل ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختل وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديقي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن
التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحوهم؟ يريد أنه
لا تهوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال »
محذوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح
« يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على »
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ==

وَحَقُّ نونِ المثنى وَالْمُلْحَقُ به الكسْرُ ، وَفَتْحُ لَفْتِهِ ، ومنه قوله :
١٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ

= «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حالية ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بآياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرًا ، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل عاملة حين في جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بآياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كبير النون ، وعليه الشارح هنا .

ونظيره بيت ذى الأصبع العدواني الذي رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :
مَا سَدَّ حَيَّ وَلَا مَيَّتٌ مَسَدُهَا إِلَّا انْخِلَافٌ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ
١٠ — البيت لحيد بن ثور الهلالي الصعابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَذَرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْظَةٍ رَفِيهَا وَالْيَاءُ شُؤْبُ
غَدَّتْ لَمْ تُصْعِدْ فِي السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَلُحُوبُ
فَجَاءَتْ ثُمَّ أَجَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَفْجَمِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْوُبُ

اللفظة : «الأحوذيان» منى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسريعة والخفة «و» استقلت «ارتفعت وطار في الهواء» و «العشية» ما بين الزوال إلى الغروب ، و «هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمة وتغيب .

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني^(١)

= المعنى : يريد أن هذه القطلة قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقسع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها حديدة السرعة

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » مبتدأ بتقدير مضانين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء داغاة لأعمالها « لحظة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاة ، والجملة من الفعل والفاعل عطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذيين » وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تحليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يذر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؛ فلهذا جاءت النون علما أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذان » ونحو « الحوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لالتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على السنة المعريين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كـ محمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كـ زينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كـ القاضى والفقى ؛ ولست عوضاً عن شيء منها فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كـ الحلبى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذف النون من قولك « عليان » لأشكلك عليك أمره ، فلم تدرك أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للخلص من التقاء الساكنين

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلاأن الجمع ثقل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ؛ ضرورة لالفة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والوار أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرَقَّيْنِ الْقِدَّانُ فَالَنَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف ، لا مع الياء .

وسمع تشديد نون المثنى في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (والذان يأتيناها) وقوله : (إحدى ابنتي هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا اللذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال الفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ،

وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَلَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْرِى فُلَانَا وَأَبْنَةُ فُلَانَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع^(١) ؛ فلا يُحتج به .

= اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسمية الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبهها بمنخرى ظبيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية « اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبهنا » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيان » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيان » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حله النصب ، وذلك في قوله « والعينانا » وفي قوله « ظبيان » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » فجمع بين لفتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لمرئى ، ويرد هذا الكلام شيطان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن =

وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(١)

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى! — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء المزيدين ، فخرج نحو قُضَاةٍ^(٢) ؛ فإن ألفه غير زائدة ، بل هى منقلبة عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله

= سيئويه رحمه الله كان يعبر عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَنِيَانَا *

بالألف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ ، بتا « جار ومجرور متعلق بجمع الآتى » وألف « الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بكسر « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : ناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبيات^(١) فإن تاء أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالة على الجمع ، نحو « هِنْدَات » ؛ فاحترز بذلك عن نحو « قُضَاة » ، وأبيات « ؛ فإن كل واحد منهما جمع مُتَلَبِّسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل « قُضَاة » ، وأبيات « وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله « بتا » متعلقة بقوله : « جَمِيع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمه ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جَاءَ فِي هِنْدَاتٍ ، وَرَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، وَحَرَزْتُ بِهِنْدَاتٍ » نثبت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه^(٢) .

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سعت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء كان مفرداً صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرداً معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرداً صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعل بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه النظم هنا .

كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي أَسْمَا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ^(١)
أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى تجرى جمع المؤنث
السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلْحَقَةٌ به ،
وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع
والمُلْحَقِ به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ،
ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمَرَرْتُ
بِأُذْرِعَاتٍ » ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه
يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُؤَالِ منه التنوينُ ، نحو : « هذه
أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثاني : أنه يرفع بالضممة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر
« والذي » الواو الاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثانٍ
لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل -
وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل
لها صلة الموصول « كأذرعَاتٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كأذرعَاتٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بقول الآتي « ذا » مبتدأ ثانٍ
« أَيْضًا » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماضٍ ، مبنى للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع
الذي جعل اسماً كأذرعَاتٍ ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذا : أي كالجمع
بالألف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعَاتٍ -
هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعَاتٍ في الأصل : جمع أذرة الذي هو جمع
ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجماليات ، وقد سمي بأذرعَاتٍ بلد في الشام كما
ستمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويرُوى قوله :
 ١٢ — تَنَوَّرْتُهُمَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلَاهَا بِيَثْرَبَ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

١٢ — البيت لاسرى القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :
 الْأَعْيَمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْفَضْرِ الْخَالِي
 اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل نصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد . وروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالالف والتاء المزيديتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكن ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، =

بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالذهب الثاني ، وافتحها بلا تنوين كالذهب الثالث .

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَنْ» رَدِفٌ^(١)
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضممة ، نحو ، «جاء أحمد» وينصب بالفتحة ، نحو : «رأيت أحمد» ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : «مررت بأحمد» ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : «مررت بأحمدكم» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== فأعطوه من كل جهة شها؛ فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني - فقد لاحظوا حاله الحاضرة فقط ، وهي أنه علم مؤنث .

(١) «وَجُرَّ» الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بِالْفَتْحَةِ» جار ومجرور متعلق بمجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقاب «يُضَفْ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضيف ، مجزوم بسكون التون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ==

نحو « مررت بالأخمد^(١) » ؛ فإنه يجر بالكسرة^(٢) .

وَأَجْعَلْ لِنَحْوٍ « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا^(٣)

= ماض مبنى على افتتح لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما لفتح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد السمي بالاسم الواحد وإن تعدد النوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛ فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا خُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ أَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل » أو موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه : مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو معطوف على الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسالونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو بفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفَهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً^(١)
لما فرغ من الكلام على ما يُعرَّب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب
من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله « يفعلان » إلى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو « يَضْرِبَانِ » أو التاء ،
نحو « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِيَنَّ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ،
نحو « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو
الجمع ، نحو « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو
« الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ،
وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذفها ؛ فنبأت النون فيه
عن الحركة التى هى الضمة ، نحو « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجرم بحذفها ؛ نحو « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وهما :
مضاف إليه « للجزم » جار وجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب » معطوف على الجزم
« سمة » خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على
مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمجق مقعة « كلم » الكاف حرف جر ،
والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك كقولك ، ولم : حرف نفي وجرم وقلب
« تكونى » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف
النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « تروى »
اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ،
وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمة » مفعول به تروى ؛ والمظلمة —
بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام
الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجملة تكون واسمها
وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومًا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلا مة النصب والجزم سُقُوطُ النون من « يقوما ، ويخرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) .

وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدْرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَ^(٢)

(١) « وسَم » الواو للاستئناف ، سَم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » مفعول ثانٍ لسم ، تقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطفى « مكارما » المفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال - معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثانٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدرا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والمهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر » ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » توكيدا للإعراب ويكون في « قدر » ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذي » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبني لمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه : أي الرفع والنصب والجزم ، قدر على آخره الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أي سمي مقصوراً ، من القصير بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ، وَرَفْعُهُ يُنَوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ^(١)
 شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ
 « الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُعْتَلًّا، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ
 أَلْفٌ لَزِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ، مِثْلَ « عَصَا، وَرَحَى »، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي
 آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ « الْقَاضِي، وَالِدَّاعِي ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُفْتَوَحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ
 الْإِعْرَابِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَأَنَّهُ يَسْمَى الْمَقْصُورَ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ: الْأِسْمُ
 الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لَزِمَةٌ، فَاحْتَرَزَ بِ« الْأِسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ يَرَضَى،
 وَبِ« الْمُعْرَبِ » مِنَ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ إِذَا، وَبِ« الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوصِ، نَحْوُ الْقَاضِي
 كَمَا سَيَأْتِي، وَبِ« لَزِمَةِ » مِنَ الْمُشْتَقِّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، نَحْوُ الزَّيْدَانِ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ
 لَا تَلْزِمُهُ إِذْ تَقْلُبُ يَاءً فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، نَحْوُ [رَأَيْتُ] الزَّيْدَيْنِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ « وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ » إِلَى الْمُرْتَقَى؛ فَالْمَنْقُوصُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ
 الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَزِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نَحْوُ الْمُرْتَقَى؛ فَاحْتَرَزَ بِ« الْأِسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ
 نَحْوُ يَرْمِي، وَبِ« الْمَعْرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ الَّذِي، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ » مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ « وَنَصْبُهُ » الْوَاوُ غَاظِفَةٌ، نَصْبٌ: مَبْتَدَأٌ،
 وَنَصْبٌ مِضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الثَّانِي مِضَافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ » فِعْلٌ مَاضٍ،
 وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
 الَّذِي هُوَ نَصْبٌ « وَرَفْعُهُ » الْوَاوُ غَاظِفَةٌ، وَرَفْعٌ: مَبْتَدَأٌ، وَرَفْعٌ مِضَافٌ وَالْهَاءُ مِضَافٌ
 إِلَيْهِ « يُنَوَى » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلنَّجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ « كَذَا » جَارٌ
 وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَجْرُ « أَيْضًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِلْفِعْلِ مَحْذُوفٌ « يَجْرُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ
 لِلنَّجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ.

التي قبلها سكون ، نحو ظَنِيَّ وَرَمَيَّْ ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مجرّى الصحيح : في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب^(١) ، نحو « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء^(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة إياه في حالتي الرفع والجرح ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجرح ، وقد جاء من ذلك قول مجنون لبي :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَفْصٍ مَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كُنِيَ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِي إِذْ طَالَ شَأْنِي
فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافي » مع حال من النأي أو مفعول مطلق .

وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال ابن جرير : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجرح كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ
وقول الشماخ بن ضرار العطفاني :

كُنْهًا وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وَقَاضٍ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرْزَدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَيْثُ الدِّي كَابِي الْأَزْبُدِ =

نحو « جاءَ القَاضِي ، ومَرَزْتُ بالقَاضِي » ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرَةٌ على الياء ،
وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء .

وعُلمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًا
وُجد ذلك فيه ، نحو هُوَ ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلَّا في الأسماء الستة في حالة
الرفع نحو « جاءَ أبُوهُ » وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين ؛ أحدهما :
باسمى به من الفعل ، نحو يَدْعُو ، وَيَفْزُو ، والثاني : ما كان أعجميًا ، نحو سَمْنَدُورٌ ،
وقَمَنْدُورٌ .

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ ، أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمَعْتَلًا عُرِفَ (١)

= ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة ، والفرق
بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على
حالتى الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة
الكلام ، وورد في قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون
أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجر - على حالة واحدة
وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا
اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .
(١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر »
مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به
« ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفاً بعد
أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل
الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون
- مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف - على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب
المنون بالسكون ، ويعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن
أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة « أو واو
أو ياء » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :
يَنْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو :
يَخْشَى .

فَالْأَلِفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي^(١)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا^(٢)
== حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو
مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ،
و تقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء
قد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف
علة ألف أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف « فى »
توسعاً ، والتقدير : فى الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بأنو « غير » مفعول به لأنو ، وغير مضاف
و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم
موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صلة لما « يرمى » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان
من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان
من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أنو
الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بأنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« جزما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » مفعول ، لاحذف بتقدير
مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثهن حال كونك جازما ==

ذكرَ في هذين البيتين كيفية الإعرابِ في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشى : مَرْفُوعٌ ، وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مقدرة على الألف ، و « لَنْ يَخْشَى » فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحذفُ له الحرفُ الآخرُ ، نحو « لَمْ يَخْشَ » .

وأشار بقوله : « وَأَبْدَى نَصْبَ مَا كِيدُوهُ يَرْمِي » إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو « لَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرْمِيَ » .

وأشار بقوله « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو » إلى أن الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء ، نحو « يَدْعُو ، وَيَرْمِي » فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : « وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهِنَّ » إلى أن الثلاث — وهى الألف ، والواو ، والياء — تُحذفُ في الجزم ، نحو « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَفْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ » فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحَاصِلُ ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّرُ في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويُقَدَّرُ في الألف :

الأفعال ؛ أو يكون « ثلاثهِنَّ » مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثهِنَّ « تقض » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنه « خيالك » بمفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي « لازما » نعت لحكما .

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

نَكْرَةٌ : قَابِلُ أَلٍ ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَاقِعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَ^(١)

النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « أَل »^(٢) فمثال ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ، كَمَبَّاسَ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاسُ ، فتَدْخُلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، فَذُو : نكرةٌ ، وهى لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو صاحب .

(١) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و « أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أَل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكراً » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أَل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك الحال فى نحو « جاء زيد راکباً » والتمييز =

وغيره معرفة : كهم ، وذى ، وهند ، وأبني ، والعلام ، والذي^(١)

أى : غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : المضمرة كهم ، واسم الإشارة كذى ، والعلم كهند ، والمحلى بالالف واللام كالعلام ، والموصول كالذى ، وما أضيف إلى واحد منها كأبني ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لا رجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تميزا أو اسم لا .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلاً فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلاً فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والماء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وأبني ، والعلام ، والذي » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند =

فَمَا لَدِي غَيْبَةٌ أَوْ حُضُورٌ - كَأَنْتَ ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ (١)
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَمُورٍ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ
قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ التَّكْلِيمِ ،
نَحْوُ أَنَا .

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا (٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل
أل كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير
والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل
أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد .

(١) « فَمَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب
« لَدِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غَيْبَةٌ » مضاف إليه
« أَوْ » عاطفة « حُضُورٌ » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما « وَهُوَ » معطوف على أنت « سَمٌّ »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بِالضَّمِيرِ » جار ومجرور متعلق
بسم ، وهو المفعول الثاني لسم .

(٢) « وَذُو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتِّصَالٍ » مضاف إليه « مِنْهُ » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « مَا » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون
في محل رفع « لَا » نافية « يُبْتَدَأُ » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول . والعائد محذوف ، أي :
لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب . لأن نائب الفاعل إذا
كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور ففسد
التكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك
غير جائز ، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ،
وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، وحذف الجار والموصول
الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : نافية =

كَأَيَّاءٍ وَالْكَافِ مِنْ «أُبْنِي أَكْرَمَكَ»

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»^(١)

الضمير البارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، وَمُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوه ، ولا يقع بعد «إِلَّا» فى الاختيار^(٢)؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَفَتْ

عَلَى ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاعِمٍ

= «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إِلَّا» قصد لفظه : مفعول به ليلين «اختيارا» منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار «أبدا» ظرف زمان متعلق بيلى .

(١) «كأَيَّاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ! تبدأ محذوف ، أى : وذلك كأثن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابنى» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أَكْرَمَكَ» أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك - إلخ «سليه» سل : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسل «ملك» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما .

(٢) أجاز جماعة - منهم ابن الأنبارى - وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل

اللغة : «أعوذ» ألتجئ وأتحصن ، و «الفئة» الجماعة ، و «البغى» العدوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبلا مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٢ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا -
أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

== المعنى : إني ألتجئ إلى رب العرش وأتضمن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا
بى حدود النصفة ؛ فليس لى معين ولا وزر سواه .

الإعراب : « أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« رب » جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من
فئة » جار ومجرور متعلق بأعوذ « بغت » بغي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هى يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جر صفة لفئة « على »
جار ومجرور متعلق بىغى « لما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم
« عوض » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بناصر الآتى « إلاه » إلا :
حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى
مبنى على الضم فى محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز
إلا فى ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم
ما وقع جائز فى سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذف على مثاله

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى فى مكانه « وما نبالى » من المبالاة بمعنى الاكتراث
بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت فى
بيت الشاهد ، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما فى قول
زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفي العام ، تقول : ما فى الدار من
ديار ، وما فى الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب =

= لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبألى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن » مصدرية « لا » نافية « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، وتا : مفعول به ليحاور « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار » فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبألى ، ومن رواه « وما علينا » تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرآ ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة « إلاك » وإنما صحة الرواية :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ ^(١)
المضمراتُ كلها مبنية ؛ لشبهها بالحروف في الجود ^(٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر البتدأ الثاني ، وجملة البتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر البتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كالفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر البتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المحرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب العرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شها وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الوضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو باسماء بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ، وأما نحو « هما وهم وهن وأنتا وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ولم يجزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢) .

ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضمير نصبٍ أو جر مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فالكافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والهاء في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله : لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نا » صَلَحَ كاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ ^(١) أى : صَلَحَ لفظُ « نا » للرفع ، نحو نِلْنَا ، وللنصب ، نحو فَإِنَّا ، وللجر ، نحو بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو « أَضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو « أَكْرَمَنِي » ومثالُ الجر نحو « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هُم » ؛ فمثالُ الرفع « هُم قَائِمُونَ » ومثالُ النصب « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياءَ وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع » حار ومجرور متعلق بصلح الآتي « والنصب وجر » معطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قصد لفظه « صلح » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه حوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنا » جار ومجرور متعلق باعرف « فَإِنَّا » الفاء تعليلية ، وإن حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « نلنا » فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به نال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتى النصب والجر المتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » ؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ؛ وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَاً وَاعْلَمَاً^(١)
الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛
فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ
المخاطب « اَعْلَمَا ، وَاعْلَمُوا ، وَاعْلَمْنَ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره »
المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ،
بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

(١) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها
« والواو ، والنون » معطوفان على ألف « لما » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر
المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ،
والجمله لا عمل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير
مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور
يتعلتان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض
وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله
معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلٍ أَوْافِقٍ نَفْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ^(١)
ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢)، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .

(١) « من ضمير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وضمير مضاف .
و « الرفع » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل
رفع « يستتر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ،
والجمله لاجل لها صلة ما « كافعَل » السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور
يتعلق بمحذوف خبر لبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك . وافعل : فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوافق » فعل مضارع مجزوم في جواب
الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نغبتط » بدل من أوافق « إذ »
ظرف وضع للزمن الماضي ، ويستعمل مجازا في المستقبل ، وهو متعلق بقوله « نغبتط »
مبنى على السكون في محل نصب « تشكر » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والجمله في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنتقسم هو الضمير المتصل لامطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة
في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني ، أو حكما كالضمير المتصل
المحذوف من اللفظ جوازا في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي
ضربته ، فحذفت الناء من اللفظ ، وهي منوبة ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها
بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني
المحذوف ، والفرق بين المحذوف : المستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن
النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل
— حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو
أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على
التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما
الحذف فكثيرا ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق ، وقد يقع في
العمد في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية ، ومنه قول سويد بن أبي
كاهل اليشكري ، في وصف امرئ يضر بفضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنِّ ، لَوْ يَنْقِدُنِي لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَتَبَعَ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كـ « أَفْعَلْ » ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازهُ ؛ لأنه لا يحلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : « أَفْعَلْ زَيْدٌ » ، فاما « أَفْعَلْ أَنْتَ » فانت تأكيدٌ للضمير المستتر في « أَفْعَلْ » وليس بفاعل لأفْعَلْ ؛ لصحة الاستثناء عنه ؛ فنقول : أَفْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة برزَ الضمير ، نحو اضربني ، واضرباً ، واضربوا ، واضربن .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو « أُوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت « أُوَافِقُ أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو « نَعْتَبِطُ » أي نحن .
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو « تَشْكُرُ » أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة برزَ الضمير ، نحو أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا ^(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

= يريد هو مستتر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، وزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا علياً ، أو ما عدا بكراً ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، =

ومثال جأز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جأز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهرُ ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ^(١) ،
تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ،
والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومنفصل ؛ فالتَّصَلُّ يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ،
ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ،
ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثناعشر : « أَنَا »
للمتكلم وَخَدَه ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَه ، و « أَنْتَ »
للمخاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ،
و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَاتِ ، و « هُوَ » للغائب ،

== نحو قول الله تعالى (فضرب الرقاب) وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له جأز
الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد
قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جأز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم
وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئست امرأة هند » ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب
آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف
على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ
« لا » نافية « تشبه » فعل ، مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود
إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع النفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي
هو الفروع .

و « هَيَّ » للغائبة ، و « هَمَّا » للغائبين أو الغائبتين ، و « هُمَّ » للغائبين ،
و « هُنَّ » للغائبات .

وَذُو أُنتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا^(١)
أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ »
للتكلم وَحْدَهُ ، و « إِيَّانَا » للتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، و « إِيَّاكَ »
للمخاطب ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ،
و « إِيَّاكُم » للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطبات ، و « إِيَّاه » للغائب ،
و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهُمَا » للغائبين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبين ،
و « إِيَّاهُنَّ » للغائبات^(٢) .

(١) « وذو » مبتدأ ، و « انتصاب » و « انتصاب » مضاف إليه « في انفصال »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جعلًا » فعل
ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى ذو « إِيَّايَ » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموله في محل رفع
خبر المبتدأ « والتفريع » مبتدأ « ايس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا » خبر ليس ،
والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّاه » فقيل : هي حروف تبين الحال وتوضح
المراد من « إِيَّاه » متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، مفردا أو مثنى أو جموعا ، ومثلها مثل
الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك
وأولئك ، وهذا مذهب سيوييه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه
أصعابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ^(١)
كلُّ موضعٍ أمكنَ أَنْ يُؤْتَى فِيهِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَجُوزُ الْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى
الْمُنْفَصِلِ ، إِلَّا فِيمَا سَيَذْكُرُهُ الْمَصْنَفُ ؛ فَلَا تَقُولُ فِي أَكْرَمَتِكَ « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ »
لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أَكْرَمْتُكَ .

= وذهب الخليل والملازمي ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها
ضمائر أضيفت إليها « إيا » زاعمين أن « إيا » أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو « إذا
بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب » فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .
وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعد إضافة
الضمائر . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا » ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد
علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء العربية ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها
معربة ، أليس ترى أنهم أعربوا « أي » للوصول والشرطية والاستفهامية لما لازمها
من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن « إيا » ليست ضميراً ، وإنما هي حرف عهاد جيء به توصلاً
للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتمييز هذه اللواحق عن
الضمائر المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء ، ثم خالفه في « إيا »
فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والماء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمر ، وإنما هو بين بين .
وقال الكوفيون : المجموع من « إيا » ولواحقها ضمير واحد .

(٢) وفي اختيار « جار ومجرر متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا »
ناقية « يجيء » فعل مضارع « المنفصل » فاعل يجيء « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « تأتي » فعل ماض « أن » حرف مصدرى ونصب « يجيء » فعل مضارع
منصوب بأن « المتصل » فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل
تأتي ، والتقدير : تأتي مجيء المتصل ، والجملة من تأتي وفاعله في محل جر بإضافة إذا
إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي مجيء المتصل فلا
يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ^(١) ، وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشرة مواضع :
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا
إياه) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من
ضربك هو » وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرًا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ سَبِيلُ
وكقول ليبد بن ربيعة :

فَإِنْ أَفْتٍ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ) وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو
« اللهم أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » في بيت الفرزدق السابق .

السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين)
(ما هن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين)
وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون
الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو

فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَا يَأْكُلُكَ ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسأبني موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْفَرَزْدَقِ ، يَفْتَخِرُ فِيهَا ، وَيَمْدَحُ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

مِرْوَانَ ، وَقَبْلَهُ :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِئَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعُورٍ

اللغة : « الباعث » الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذي

ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،

أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير » الزمن الماضي ، أو الشدائد ، وهو جمع

لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « يالباعث » جارٍ ومجرور متعلق بقوله « حلقت » في البيت الذي أنشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على

أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

= يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبَةِ الْأَسَدِ

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْفَتِهِ الْخُلَافُ انْتَمَى ^(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصلان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزنة الصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك) :
وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلاً — وهو قوله « هم » في آخر البيت — وكان من حقه أن يحىء به متصلاً بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول : « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « افصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سَلْنِيهِ » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتَّصَلَ ، أَخْتَارُ ، غَيْرِي أَخْتَارُ الْإِنْفِصَالَ^(١)
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يوثى فيها بالضمير منفصلاً مع
إمكان أن يوثى به متصلاً .

فأشار بقوله : « سَلَنْيَه » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثانى منها ليس خيراً
فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْهَمُ سَلَنْيَه » فيجوز لك فى هاء « سَلَنْيَه »
الاتصالُ نحو سَلَنْيَه ، والانفصالُ نحو سَلَنْيَ إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو
الدَّرْهَمُ أُعْطِيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء ،
وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجبٌ ،
وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فى كُنْتَهُ اُخْلَفُ اِنْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها
ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واخْتُلِفَ فى الاختارِ منهما ؛ فاختار المصنف

= لها صلة ما « فى كته » جار ومجرور متعلق باتسمى « الخلف » مبتدأ « اتمى » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من اتمى
وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، واتسمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافاً فى
هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) « كذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب
« خلتني » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « واتصلاً » الواو عاطفة ، اتصالاً : مفعول . قدم
لأختار « أختار » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « غيرى غير :
مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للتكامل مضاف إليه « اختار » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيرى ، والجملة من اختار وفاعله فى محل رفع خبر
المبتدأ « الانفصلاً » مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق .

الاتصال ، نحو كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو كنت إِيَّاهُ^(١) ، [تقول ؛ الصديق كُنْتُهُ ، وكُنْتَ إِيَّاهُ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو « خِلْتَنِيهِ »^(٢) وهو : كلُّ فعلٍ تَمَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر :

كَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِإِنِّهَا

وقول رسول الله صلى عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلَغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالَكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كُنْسَابِ الْحَمْدِ مُعْتَذِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِيتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

١٦ — هذا البيت قيل إنه لذيبيس بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويوه هو الرجل الذي يعتد بقوله ، ويعتبر ثقله ؛ لأنه هو الذي شافه العرب ، وغنم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .
المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الخواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبياني فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ يَصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال ، فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويوه أرجح مماذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيويوه ، وهى فكرة لا يجوز للعلاء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسألة ليس هو مذهب إليه سيويوه والجمهور ، بل الأرجح ماذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمْنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ^(١)

ضميرُ المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب ، وضميرُ المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما ؛ فنقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيننيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ؛ فلا نقول : أعطيتهُوك ، ولا أعطيتهُوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَاهُمْنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بالخيار ؛ فإن شئتَ قَدَّمْتَ الْأَخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتُكَ إِيَّاهُ ، وأعطينَنِي إِيَّاهُ ، وإن شئتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ ، فقلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ،

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان » في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الاتصال في أحد البابين أصلا ، وبمحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد .

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به تقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به تقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئته « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن .

وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنْ مَا شُئْتَ فِي انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص فى الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يحز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه^(١) ، لم يحز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ .

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلًا^(٢)
إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتَّحَدَا فى الرُّتْبَةِ — كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل فى أحدهما ؛ فتقول : أعطيتني إيايَ ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه ؛ نعم إن كانا غائبين واختأف لفظهما فقد يتصلان ، نحو الزيدان الدرهم أعطيتهماه ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفى اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فضلا » مفعول به لا لزوم « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوَ « ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله :
« ونحو ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً في موضع
يجب فيه اتصاؤه ضرورةً ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأُمُوتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ ^(١) [١٥]
وقد تقدم ذكر ذلك .

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّنْزِيمِ نُونٌ وَقَايَةٌ ، وَ« لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ ^(٢)
إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نون الوقاية ، وسميت بذلك
لأنها تَقِي الفعل من الكسر ، وذلك نحو « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥
(٢) « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل
مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق
بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل
ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف
« نون » نائب فاعل لا لزوم مرفوع بالضممة ، ونون مضاف و « قاية » مضاف إليه
« وليسي » الواو عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ « قد » حرف تحقيق « نظم »
فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . وسكنه لأجل الوقف ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب
الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء - ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللفظة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » - بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهمله - الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختافوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، وهذا يروى صدر الشاهد :

* عَمْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتعصر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » أما الأول فإنه أتى بمنجبه ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه - على مذهبه هذا - أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى - وهو =

واختَلَفَ في أَفْعَلِ التَّعَجُّبِ : هل تَلْزِمُهُ نَوَزُ الْوَقَايَةِ أَمْ لَا ؟ فَتَقُولُ : مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وَمَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، عِنْدَ مَنْ لَا يَأْتِزِمُهَا فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَلْزِمُ ^(١) .

« لَيْتَنِي » فُشَا ، وَ « لَيْتَنِي » نَدَرًا وَمَعَ « لَعَلَّ » اِغْيَاسٌ ، وَ كُنْ مُحَبَّرًا ^(٢)
 فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِثِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا ^(٣)

= الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء التكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤ .

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لاتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .
 (٢) « وليتني » الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وليتني » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ « ندرًا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق بإعكس الآتي ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » خبره .

(٣) « في الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير في البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففاً » فعل ماض ، والألف للاطلاق « مِثِّي » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعني » قصد لفظه أيضاً : معطوف على مِثِّي =

ذكر في هَذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلِّي مَالِي

= « بعض » فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفاً ، فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الحير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الحيل ؛ لأنه كان فارساً .
اللمنى : « المنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تمناه ، وهى أيضاً اسم للتمنى ، والنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَسَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَاتِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلِّي مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ
وَلَوْ لَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْ نِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةٌ بِالسَّالِي
شَكَّتْ مُيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمَطْرِدٍ الْمَهْزَقِ كَالْحُلَالِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخاتقة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو ومحبتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأفقد » .

الإعراب : « كنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمناً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العربِ ثبوتُها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى :
(يَا كَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لعل » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله
تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ،
كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافه إذ إليها « ليتي » ليت : حرف
تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « أصادف » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع
خبر ليت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة
للمبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من
« مالي » مضاف إليه ومال مضاف وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ،
وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا
الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون
الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ،
وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتي »
إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى « اه ، وانظر شرح الشاهد
(٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد — في حذف نون الوقاية مع ليت — قول ورقة بن نوفل
الأسدي :

فَيَا كَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلُوجًا
وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد المعمرين في قوله :
أَلَا يَأْتِيَنِي أَنْضَيْتُ عُمرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَى الْيَوْمِ كَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني » وروى « أعيروني » وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » - بفتح القاف وضم الدال - الخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها » أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : حُطَّ بأصبعه في الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يعمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أعيراني » أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمها « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبراً » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل . ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجلود :
أَرَيْتَنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنِ ، أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا
والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعلى أعمل صالحا) ، ومنه قول الفرزدق :

وَلَمَّا كَرَّاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

(٨ — شرح ابن عقيل ١)

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات كَيْتَ وَلَعَلَّ — وهى :
إِنَّ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فتقول : إِنْنى وَإِنِّنى ، وَأَنْنى وَأَنِّنى ، وَكَأَنَّنى
وَكَأَنَّنى ، وَلَكِنَّنى وَلَكِنَّنى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نون الوقاية ؛ فتقول : مِّنِّى وَعَنِّى —
بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِنى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو
شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنى

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه
من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء » ووجه
تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان « من » و « عن »
وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .
اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة
وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — ياء مشاة تحتية — وقيس هنا
غير منصرف للعلمية والثأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول : قيس
ابن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل
نصب ، وها للتانيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل
« وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من
قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية
« قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة
معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً
للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلْ — وفي قَدَنِي وَقَطَنِي الحذفُ أَيْضاً قَدَنِي^(١)
 أشار بهذا إلى أن الفصيح في « لَدُنِّي » إثباتُ النون ، كقوله تعالى : (قَدْ
 بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقلُّ حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف
 والكثيرُ في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدَنِي وَقَطَنِي ، ويقلُّ الحذف
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله :
 ٢١ — قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَلْدِي
 [كَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]

(١) « في لدني » جار ومجرور متعلق بقل « لدني » قصد لفظه : مبتدأ « قل » فعل
 .اض. ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المحذوفة ، والجملة من قل
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قدني » جار ومجرور متعلق بفي الآتي « وقطني »
 معطوف على قدني « الحذف » مبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد »
 حرف ت قليل « يفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود على الحذف ، والجملة من يفى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحذف »
 والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ — هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ،
 من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .
 اللغة : أراد بالحبيبين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه ،
 وغلبه لشهرته ، وروى « الحبيبين » - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى
 « قدني » حسبي وكفاني « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن
 الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك -
 مبخلًا لا تبض يده بعتاء .

الإعراب : « قدني » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل
 رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للتكلم مضاف إليه مبني على السكون في =

== محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف
 و « الحيين » مضاف إليه « قدى » يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن
 هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفينى ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله
 آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفينى ، وهذا رأى ضعيف جداً ، وياء المتكلم على
 هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم
 مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة
 « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ،
 الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية
 وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه
 قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيويه : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدنى
 فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدنى شبه بحسبى لأن المعنى
 واحد » اهـ . وقال الأعلم : « وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها فى
 البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاث
 يغير آخرهما عن السكون » اهـ وقال الجوهري : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ،
 وتقول : قدنى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد فى الأفعال
 وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » وقال ابن برى يرد على الجوهري « وهم الجوهري فى قوله إن
 النون فى قدنى زيدت على غير قياس » وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،
 وإنما تزداد وقاية للحركة أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتها
 لنفسك : منى وعننى ؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى
 قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتريد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ،
 وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا
 فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا
 نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

.

ولا بن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى معنى اللبيب ، وقد عينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ فيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات) .

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم العرب إذا أضيف لياء المتكلم . واعلم أن الأصل فى الاسم العرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقونى » وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَوَافِيْنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفى قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ
وفى قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
كما لحقت أفعال التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم »
لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجيب .

المعلم^(١)

اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا - عِلْمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنَقًا^(٢)
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ^(٣)

المعلم هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيدٍ التكلم أو الخطاب أو الغيبة ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فصل أخرج النكرة ، و « بلا قيد » أخرج بقية المعارف ، كالضمير ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المؤلفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وَخَرْنَقُ : اسم امرأة من شعراء العرب^(٤) ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان ، منها الجليل ، قال الله تعالى : (وله الجوار للنشأت في البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الحنساء ترى أخاها صخراً :
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمَّ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » حذف مبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به يعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر في يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخر « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وَخَرْنَقًا ، وَقَرْنًا ، وَعَدَنًا ، وَلَا حِقًا ، وَشَذَقَمًا ، وَهَيْلَةً ، وَوَاشِقًا » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طَرْفَةَ بْنِ عَبْدِ لَأْمَةٍ ، وَقَرَنُ : اسم قبيلة ، وَعَدَنُ : اسم مكان ،
ولاحِقُ : اسم فرسٍ ، وَشَذَقَمُ : اسم جبل ، وَهَيْلَةُ : اسم شاة ، وواشِقُ :
اسم كلب .

وَأَسْمَا أَتَى ، وَكُنْيَةً ، وَلَقَبًا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا^(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمر ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أَبٌ أو أُمٌّ ،
كأبي عبد الله وأُمِّ الخير ، وباللَقَبِ : ما أشعرَ بمدحٍ كزَيْنُ العابدين ، أو ذَمٍّ
كَأَنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله « وَأَخْرَجَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب
تأخيرُهُ ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة
زيد ، إلا قليلاً ؛ ومنه قوله :

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر في أتى « أتى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبًا » معطوفان على قوله اسما
« وَأَخْرَجَ » الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذَا » مفعول به لأخر ، وهو اسم
إشارة مبني على السكون في محل نصب « إِنْ » حرف شرط « سواء » سوى : مفعول به
مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا »
صحب : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إِنْ صَحِبَ اللقب
سواء تأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا
بِطْنِ شَرِيَانٍ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد نفي كاهل ، وهو من قصيدة لها تراثه بها ، وأولها :

كلُّ امرئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ
اللفظة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - كيده أو مكره ، وقيل :
قوته وشده « شريان » - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو
شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن »
متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هَذَا بَلِغًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » -
بمعنى صاحب - اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا
مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ،
وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر أن ، وبتن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف
وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة في محل
نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف
حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي
أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا
الكلب » - على الاسم - وهو قولها « عمراً » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على
اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت « بأن عمراً ذا الكلب » .
وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيرهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنْت بالخيار^(١) بين أن تُتقدّم الكُنيّة على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

= لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيقيا عمرو » فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى في مجمع : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عدا ، سواء أ كان اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشئ مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور ، قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛
ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سَوَاهُ صَحْبًا * : * « وَذَا
اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » * وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ؛ فإنه
نَصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك
مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سَوَاهَا صَحْبًا »
لَمَا وَرَدَ عليه شيء ؛ إذ يصير التقدير : وَأَخْرَ اللَّقَبَ إِذَا صحب سوى الكنية ،
وهو الاسم ، فكأنه قال : وآخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدَفَ^(١)
إِذَا اجْتَمَعَ الْأِسْمُ وَاللَّقَبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ
مركبًا واللقب مفردًا ، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا .

(١) « إِنْ » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل
الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في
محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بإياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه
مشى « فأضف » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتماً »
مفعول مطلق « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر
لا ، فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف
يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على
السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛
لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول :
وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون في محل نصب
« ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة
ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة^(١) ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإبتاع ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كُرْزٌ ، وسعيد أنفُ الناقةِ — وجب الإبتاع ؛ فتنبُعُ الثاني الأول في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقةِ ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفُ الناقةِ ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ ، ورأيت زَيْداً أنفُ الناقةِ ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ .

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لا يجوز فيه الإضافة ؛ فتقول : جاءني الحارث كُرْزٌ ، بإبتاع الثاني للأول بدلا أو عطف بيان ؛ إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونا بأل والمضاف إليه خاليا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأَدَدٌ^(١)
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ بَغِيرٍ « وَبِهِ » تَمَّ أُعْرَبًا^(٢)
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدٍ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ^(٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر
 « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل
 « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول
 ودو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر
 معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول
 معطوف على جملة ، مبنى على السكون في محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق
 بقوله ركب الآتى « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل
 ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى
 على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم
 الآتى ، وغير مضاف و « وبه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على
 الفتح في محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في
 محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام :
 هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو »
 فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف
 إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن
 الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف « وقحافه » مضاف إليه .

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسُعَاد ، وأَدَد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحَارِث ، أو من مصدر كفَضْل ، أو من اسم جنس كَأَسَدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كَقَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ^(١) ، وَحُكْمُهَا أَنَّهَا تُحْكَى ؛ فتقول : جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كَبَعْلَبَكْ ، وَمَعْدَى كَرَب ، وَسَيَبَوِيهِ . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وَيْهِ » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبَكْ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكْ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكْ ؛ فتعربه إعراباً ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبَكْ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكْ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكْ ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضايين ؛ فتقول : جَاءَنِي حَضَرُمُوتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضَرُمُوتٍ ، وَمَرَرْتُ بِحَضَرُمُوتٍ .

وتقول [فيما ختم بَوِيهِ] : جَاءَنِي سَيَبَوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيَبَوِيهِ ، وَمَرَرْتُ بِسَيَبَوِيهِ ؛ فثبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراباً ما لا ينصرف ، نحو جَاءَنِي سَيَبَوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيَبَوِيهِ ، وَمَرَرْتُ بِسَيَبَوِيهِ .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سما « تأبط شراً » وسما « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ
وسما « ذرى حبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيب إضافة : كمَبْدِ شَمْسٍ ، وأبى قُحَافَةً ، وهو معرب ؛
 فتقول : جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبُو قُحَافَةٍ ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةَ ،
 ومَرَزْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبَى قُحَافَةَ .
 وَدَبَّهَ بِالثَّالِثِينَ عَلَى أَنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ؛ يَكُونُ مَعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ ، كـ « مَبْدِ » ،
 وبالحروف ، كـ « أَبِي » ، وَأَنَّ الْجُزْءَ الثَّانِي ؛ يَكُونُ مُنْصَرِفًا ، كـ « شَمْسٍ » ،
 وَغَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، كـ « قُحَافَةَ » .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ^(١)
 مِنْ ذَلِكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ . وَهَكَذَا ثَمَالَةٌ لِلثَّغْلَبِ^(٢)

(١) « ووضعو » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل
 مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعو ، وبعض مضاف ،
 و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعو ، وأصله منصوب منون فوقف
 عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس
 حالا منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »
 مضاف إليه « لفظًا » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير
 منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره
 هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل
 في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته
 لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو
 خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،
 والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ
 مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كأئن من ذاك حال كونه علما
 للعقرب « وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم =

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْبَرَّةِ ، كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ^(١)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فَعِلْمُ الشَّخْصِ لَهُ حَكِيمَانِ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ : كَزَيْدٍ ، وَأُحْمَدٌ ، وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صَحَّةٌ مَجْبِيَّةٌ ، الْحَالُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ ، نَحْوُ « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ « هَذَا أُحْمَدٌ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ « جَاءَ الْعَمْرُو »^(٢) .

= إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فجار » مبتدأ مؤخر ، مبني على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم مروض للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فصل به أل ، وتضيئه ، كما تفعل ذلك برجل و غلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « أل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وعَلِمَ الجنس كعلم الشخص في حكمه [اللفظي] ؛ فنقول : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا »
فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألف واللام ؛ فلا
تقول : « هَذَا الْأُسَامَةُ »^(١) .

= وقول الأخطل التغلبي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وفي هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته .

ومن مجيء العلم مضافاً قولهم : ربيعة الفرس ، وأعمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال
رجل من طيء :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسَ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
وقال ربيعة الرقي :

لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمٍ
وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمُّهُنَّ

* أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ *

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك
ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل : وثعالة هارب ،
كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمنع
أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاق صححت إضافته على ما علمت في
علم الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثنى
للنعت في تعريفه أو تنكيهه كما هو معلوم .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَحْصُ واحدًا بعينه ، فكلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمٌّ عَرِيطٌ ، وكلُّ ثَمَلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُمَالَةٌ .

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله : « بَرَّةٌ لِهَبْرَةٍ ، وفَجَّارٌ لِلْفَجْرَةِ » .

أَسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرُ بِذِي وَذِهِ تِي تَأَعَلَّى الْإِنْشَى اقْتَصِرُ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ بِـ « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس
الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة^(٢) :

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أَشِرُ » الآتي « لمفرد » جار ومجرور
متعلق بأشِر كذلك « مذكر » نعت لمفرد « أَشِر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت « بِذِي » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي « وَذِهِ »
الواو عاطفة ، وَذِهِ : معطوف على ذِي « تِي تَا » معطوفان على ذِي بإسقاط حرف
العطف « على الآن » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً « اقتصر » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة
« أَشِر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا
الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » وقد ذكر العلماء أربعة
ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذائه » بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء
مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وبمن ذكر ذلك الناظم
في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة
أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أى بين
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في
قول لبيد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولَهَا وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ كَبِيدُ؟
الأمر الثالث : أن الأصل في « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما في الأمثلة
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما في قول الله تعالى : =

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِـ « ذِي » ، وَ « ذِهْ » بِسكون الهاء ، وَ « تِي » ، وَ « تَا » ،
وَ « ذِهْ » بِكسر الهاء : باختلاس ، وَ بِإِشْبَاعٍ ، وَ « تِهْ » بِسكون الهاء ، وَ بِكسرهما ،
بِاخْتلاس ، وَ إِشْبَاعٍ ، وَ « ذَاتْ » .

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كَرِهْتَ تَطْعَمُ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِـ « ذَانِ » وَفِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ
بِـ « ذَيْنِ » وَإِلَى الْمُؤَنَّثَيْنِ بِـ « تَانِ » فِي الرَّفْعِ ، وَ « تَيْنِ » فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ .

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُّطْلَقًا ، وَالْمَدُّ أُولَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قل : هذا ربى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله
(بازغة) - بقوله : (هذا ربى) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذى ذكر هذا الكلام على
لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف
العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ،
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله
« اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف
إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة « ذين » مفعول به مقدم
على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف
« اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر »
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » السابق
« مطلقاً » حال من قوله « جمع » « والمد » مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتُ هَا — مُمْتَنِعَةٌ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بِـ «أُولَى» ولهذا قال المصنف :
«أَشِيرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا» ، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعَقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعَاقِلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ
الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :
٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

= عاطفة ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعء»
مضاف إليه «انطقا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف
للاطلاق . ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الحفيفة للوقف .
(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق «حرفا»
حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف»
ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف
على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف
إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبنى على الفتح
المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به
لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير :
واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة
بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله
.. وهو المطلع — قوله :

سَرَّتِ الْهُمُومُ قَبِيَّتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ
اللغة : «-» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات
الثلاث : السكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على
السكون وحركته بالسكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة =

وفيها لغتان : المدُّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصرُ ، وهي لغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى الْبَعْدِ انْطَقَا بِالْكَافِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبَتَانِ : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب ،

== أخف الحركات ، وهذه لغة بنى أسد . والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه « العيش » أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد » ظرف متعلق بمحذوف جال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولئك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » ومثله فى ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق . وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذلك » .

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لاختلاف فيه .

فإن تقدم حرف التنبيه الذى هو « ها » على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول « هَذَاكَ » ^(١) وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُعَبَّدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى :

يَا مَأْمُوحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا

مِنْ هَوْلِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ السَّمُرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَاءِ كُنَّ » فإنه تصغير « أولاء » الذى هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها .

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِرُقَّةٍ شَهْمَدِ
تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
وقبل بيت الشاهد قوله .

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتْنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ
اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : ماشخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافى « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَا لِكَ » .
 وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ،
 كما قرّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛
 فيشار إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه كاف ولا لام : كَذَا ، وَذِي ، وإلى مَنْ
 في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كاف
 ولا م ، نحو « ذَلِكَ » .

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة تهمد « تلوح » تظهر « الوشم » أن
 يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشمع فيبقى سواده ظاهراً « البعير
 المعبود » الأجرب « بنى غبراء » الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد يبنى
 الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطراف »
 بكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ،
 ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصعبة للأغنياء
 وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مضاف ، و « غبراء »
 مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصربة فجملة « لا ينكرونني » من الفعل وفاعله
 ومفعوله في محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجملة
 في محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « أهل »
 معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكرونني » وأهل مضاف واسم
 الإشارة من « هناك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل من اسم
 الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله « هناك » حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يحجىء
 باللام ، ولم يقع لى - مع طويل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه
 « هاء التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا :

وَبِهْنًا أَوْ هُهْنًا أَشْرًا إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلًا^(١)
 فِي الْبُعْدِ ، أَوْ يَثْمَ فُهْ ، أَوْ هُنَّا أَوْ يَهْنَالِكَ انْطِقَنَّ ، أَوْ هِنَّا^(٢)
 يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ « هُنَّا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هُهْنًا » ؛
 وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَّا » ، وَهْنَالِكَ ، وَهِنَّا « بَفَتْحِ الْهَاءِ
 وَكُسْرِهَا مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبِـ « ثَمَّ » وَ « هِنْتْ » ، وَعَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ « هُنَّا »
 لِمُتَوَسِّطٍ ، وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

== هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قدامهم الذين
 شافوها العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ
 ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلماذا جعلوه قاعدة .

(١) « وبهنا » الواو عاطفة ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتي ،
 « أو » حرف عطف « ههنا » معطوف على هنا « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره أنت « إلى » حرف جر يتعلق بأشر « داني » مجرور بإلى ، وعلامة
 جره كسرة مقدرة على الياء للثقل ، وداني مضاف و « المكان » مضاف إليه « وبه »
 الواو عاطفة ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي « الكاف » مفعول به مقدم على
 عامله وهو صلا الآتي « صلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد
 الخفيفة للوقف .

(٢) « في البعد » جار ومجرور متعلق بقوله « صلا » في البيت السابق « أو »
 حرف عطف معناه هنا التخيير « بثم » جار ومجرور متعلق بقوله « فه » الآتي « فه »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف « هنا »
 معطوف على قوله « ثم » السابق « أو » حرف عطف « بهنالك » جار ومجرور متعلق
 بقوله انطق الآتي « انطقن » انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف
 لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « هنالك » .

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي ، الْأُنْثَى الَّتِي ، وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تُثَبِّتُ^(١)
 بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ^(٢)

(١) « موصول » مبتدأ أول ، وموصول مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « الذي » مبتدأ ثانٍ ، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره : منه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « الأنثى » مبتدأ « التي » خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أثناء التي ، ويجوز أن يكون قوله « الأنثى » مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله « التي » بدلا من الأنثى « واليا » مفعول مقدم لقوله « لا تثبت » الآتي « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتهما - أي الذي والتي - فلا تثبتها .

(٢) « بل » حرف عطف معناه الانتقال « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبني على السكون في محل نصب « تليه » تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أوله » أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذي للغائب مفعول أول « العلامة » مفعول ثانٍ لأول « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون « فلا » الفاء لربط الشرط -

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدْدًا أَيْضًا ، وَتَعْوِيزٌ بِذَلِكَ قُصِدَا^(١)

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأً ، نحو « أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَبَدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) وأن الحففة كالثقيلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن أَسْمَهاً يكون محذوفاً ، واسم المُنْقَلَةِ مذكوراً .
ومنها : « كى » وتُوصَلُ بفعل مضارع فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا » .

= بالجواب ، ولا : نافية للجنس « ملامه » اسم لامبني على الفتح في محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر « لا » محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلاً ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .
(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شدد » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شدد » شدد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أَيْضًا » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصدا » قصد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتُ مُنْطَلِقًا » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وعجبت مما تضرب زيدا^(١) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وهو قليل^(٢) ، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع البنى بلم ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وبقل وضلما - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منقيا بلم ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ مِمَّ آوَى إِلَى يَبِيتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا .
(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، وَلَا أَكَلِمَهُ مَا أَنْ حَرَاءَ مَكَانِهِ فقال جمهور البصريين : أَنْ وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لَا أَكَلِمَهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، وما ثبت كَوْنُ حَرَاءَ مَكَانِهِ ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أَنْ الْأَكْثَرُ وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب السكوفيون إلى أَنْ « أُنْ » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضا ، إلا أَنْ هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لَا أَفْعَلُ كَذَا مَا كَوْنُ حَرَاءَ فِي مَكَانِهِ ثَابِتٌ ، وما كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديرا .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للخطبة - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبته ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى .
اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضي ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنفِ « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

== بالدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد « آوى » مضارع آوى — من باب ضرب — إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به « قعيدته » قعيدة البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع » يريد أنها متناهية في الحبث .
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله « آوى » « قعيدته » قعيدة : مبتدأ ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه « لكاع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء ، وهو في قوله « لكاع » حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سببا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع » هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْقِعَةً ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ نَقُومُ » أى قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَأَنَّ أَقْرَأُ ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأريدُ أَنْ نَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمي فـ « الذى » للمفرد المذكر ^(١) ، و « التى » للمفردة المؤنثة .
فإن ثَلَيْتَ أَسْقَطْتَ الياء وأثبت مكانها : بالألف فى حالة الرفع ، نحو « اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ » وبالياء فى حالتى الجر والنصب ؛ فتقول : « الَّذِينَ ، وَالَّتَيْنِ » .
وإن شئت شَدَدْتَ النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ »
وقد قرئ : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « الَّذِينَ ، وَالَّتَيْنِ » وقد قرئ : (رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ) — بتشديد النون —

وهذا التشديد يجوز أيضاً فى تنبيه « ذَا ، وَتَا » اسمى الإشارة ؛ فتقول : « ذَانِ ، وَتَانِ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِ وَتَيْنِ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم فى « الذى ، والتى » .

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيَ الَّذِينَ مُطَاقَمَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا ^(٢)

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) « جمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « الذى » مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقاً » حال من الذين « وبعضهم » الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا، وَقَعَا^(١)
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ « الْأُلَى » مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيرَهُ ، نحو « جاءني
الْأُلَى فَعَلُوا » وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :
٢٦ - وَنُبْلَى الْأُلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأُلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ

= مضاف إليه « بالواو » جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي « رفعاً » يجوز أن يكون
حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع الحافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله « نطقاً » نطق :
فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « بعضهم » والألف
للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .
(١) « باللات » جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي « واللاء » معطوف على اللات
« التي » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ « واللاء » الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ « كالذين » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في « وقع » الآتي « نزراً » حال
ثانية من الضمير المستتر في وقع « وقعا » وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على « اللاء » والألف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي ، وقوله :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْمُنُونَ ، وَمَا نُبْلَى

اللغة : « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم
« تلبينا » تفينا « المنون » المنية والموت « يستلثمون » يلبسون الأئمة ، وهي الدرع ،
و « يوم الروع » يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب « الحدأ » جمع حدأة ،
وهو طائر معروف ، ووزنه عنبة وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه « القبل » جمع
قلاء ، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتلبينا المنون وما نبلىها ، =

وتبلى من بيننا الدارعين والقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها .

الإعراب : « وتبلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت « الألى » مفعول به لتبلى « يستلثمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « على » حرف جر « الألى » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بهي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « الألى » الواقع مفعولاً به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، وبوم مضاف و « الزوع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومحرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني « القبل » صفة للحدأ ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلثمون » ، وقوله « الألى تراهن » حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة المذكور في « يستلثمون » وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في « تراهن » وهو « هن » .

ومن استعمال « الألى » في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بن عامر :

نَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْأَلَى بِسَكْنٍ غَوَرَ تِهَامَةٌ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في المذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَسَّوْا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا
ومن استعماله في المذكور غير العقلاء - وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على

جمع المؤنثات - قول الآخر :

تَهَيَّجَنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأَلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَبَقُ

فقال : « يَسْتَلْتُمُونَ » ثم قال : « تراهُنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفعاً ، ونصباً ، وجرأً - فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا ، ورَأَيْتَ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ ، وصررت بالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الدُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هُذَيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الدُّونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحَ مَرَاحا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مَفَاحا نَحْنُ بَنُو خُوَيْدٍ صَرَاحا
* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاحا *

اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » بضم الميم - مرافاحتي يسيل « صراحا » يريد أن نسهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة وهو برنة غراب ، وجعله العيني - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي
اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءِ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي »
وَقَدْ وَرَدَ « اللَّاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

[كَمَا قَدْ تَجَيَّءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاءِ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتْنَةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا]

* * *

= يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ،
ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله « ملصحا » نعت لغارة .
الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به يأنواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع
مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الدين »
في حالتي النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ،
وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر
أنه مبنى على الواو والياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء
اللغة : « أمن » أفعال تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه « مهدوا »
بفتح الحاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهياته ، ومن
هناسمى الفراش مهدا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فلا أنفسهم يمهدون) أى : يوطئون ،
ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر — بفتح الحاء
أو كسرهما أو ضمها — وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان في حجر فلان —
بكسر الحاء أو فتحها — يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصبحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم
كلهم — بأكبر نعمة علينا وفضلا من هذا المدح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير
مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور
متعلق بقوله أمن ، وقوله « اللاء » اسم وصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق =

(١٠ — شرح ابن عقيل ١)

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَبِيِّ شَهْرٍ^(١)
وَكَالْتِي — أَيْضاً — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أُنْتَى ذَوَاتُ^(٢)

= « مهدورا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « الحنجورا » مفعول به لمهد ،
والألّف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذي هو مهد — وفاعله ومفعوله
لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « الألاء » حيث أطلقه على جماعة المذكور ؛ فجاء به وصفا لآباء .
وقد استعملوا « الألاء » اسما موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع
المذكور كما في قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
أُنْتَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَا لَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألفاظ الثلاثة من
وماوأل ، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول
مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولاً به ، والجملة
لا محل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله « شهر » الآتي « ذو » مبتدأ « عند » ظرف
متعلق بقوله « شهر » الآتي ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل
ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ذو »
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله
محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى
مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية
المكانية ناصبه . قوله « أنى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه
« أنى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث — [للفرد] والثني ، والمجموع - فتقول : جاءني مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وَأُعْجِبَنِي مَارُ كَبَ ، وَمَارُ كَبَتْ ، وَمَارُ كَبَا ، وَمَارُ كَبَتَا ، وَمَارُ كَبُوا ، وَمَارُ كَبْنَ ؛ وجاءني القائم ، والقائمة ، والقائمَانِ ، والقائمتَانِ ، والقائمُونَ ، والقائمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ^(١) ، ومنه قوله تعالى : (فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) وقولهم : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .
و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره ^(٢) ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وحن وحيوان وحجاء ، بدليل قوله : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شعباً من بعيد — : انظر ما ظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) لأن إبهام ذكرته وأنوته لا يخرجها عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجاء ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم) وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثل الأول من غير بيان .
(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم ، فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : (فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثاني : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (من لا يستجيب له تعالى) وقول الشاعر * أسرب القطاهل من يعير جناحه * وهو الذي استشهد به المؤلف =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩- بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِ فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُسْكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ ؟

= فيما يلي ، وسندكر معه نظائره ، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (والله يسجد من في السموات ومن في الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنسكته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ - هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً ؛ كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحترى وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : « السرب » جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام « جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو - أى أحببت . الإعراب : « بكييت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكييت ، وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكييت مبنى على السكون في محل نصب « مررن » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكييت وقت مرورهن بي « بي » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلى » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف ويا المتكلم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » المحمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » استفهامية « من » اسم موصول مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة « يعير جناحه » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه =

وأما الألف واللام فتكون للعقل ، ولغيره ، نحو « جَاءَنِي الْقَائِمُ » ،
وَالْمَرْكُوبُ » وَأُخْتُفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،
وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية
في شيء .

وأما مَنْ وما غير المصدرية فاشتمان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها
حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم
فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً^(١) ؛

== موجود « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه « لعل »
لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول
مبنى على السكون في محل جر يلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي « قد » حرف
تحقيق « هويت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ،
والتقدير : إلى الذى قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « أسرب القطا » وقوله « من يعير جناحه » والنداء معناه طلب إقبال
من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم
الإقبال ، أو الذى يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن
يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإغارة إنما
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

الْأَعْمُ صَبَاحًا أَهْيَا الظَّلُّ الْبَالَى وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ انْخَالَى
(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو » الموصولة عاقلا أو غير عاقل ؛

فتقول : « جاءني ذو قَامَ ، وذو قَامَت ، وذو قَامَا ، وذو قَامَتَا ، وذو قَامُوا ، وذو قَمْنٍ » . ومنهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذاتُ قَامَت » ، وفي جمع المؤنث : « جاءني ذَوَاتُ قَمْنٍ » وهو المُشَار إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » في الرفع و« ذَوِي » ، و« ذَوِي » في النصب والجر ، و« ذَوَاتَا » في الرفع ، و« ذَوَاتِي » في الجر والنصب ، و« ذَوَاتُ » في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذو » هذه — أعني الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعَرِّبُها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذو قَامَ ، ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِي قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

= فن استعمالها في المفرد المذكور العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به ، وقول الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلَمْ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ

يريد قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفعل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَا أَيْ وَجَدْتِي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد : وبئر التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَطْلُوكَ دُونَ الْمَالِ ذُو حِثِّ طَالِبَا سَتَأَقَاكَ بَيْضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب « العرب والمبنى » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمّة ، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١) .

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُتْلَغَ فِي الْكَلَامِ^(٢)

== وإيضاحاً لا يحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قل شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرادة ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي الثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : * وبثرى ذو حفرت وذو طويت * ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالوا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنُتِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
اهـ كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر . « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بمحذوف الألف والفتحة قبلها دليل عليها . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر ==

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،
وتكون مثل « ما » في أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ] : المذكر ، والمؤنث — مفرداً
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فنقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ »
سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ »
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن : اسم استفهام ، وهو
مبتدأ ، و « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، و « جَاءَكَ » صلة الموصول ،
والتقدير « من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول [بمعنى
الذى] ، وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، تقديره « ماذا
فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تلغ في الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا »
أو « مَنْ » مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى
شئ عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره
[وكذلك : « مَنْ ذَا » مبتدأ ، و « عندك » خبره] فذا في هذين الموضعين
ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن المجموع استفهام .

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتَّقِي مُشْتَمَلَةً^(٢)

== بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعدما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام
فهى كذلك ؛ وقوله « في الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها
مشتملة على عائد . وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول
الحر فى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول ==

الموصلاتُ كُلُّهَا — حرفيةٌ كانت ، أو أُسميةٌ — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول الأُسميُّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والجمع ، نحو « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُمَا ، وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو « مَنْ ، وَمَا » إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكور ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعْنَى بهما .

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَاهُ كِفْلٌ^(١)

= الاسماء « ؛ و « يلزم » فعل مضارع « بعده » بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه « صلة » فاعل يلزم « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « مشتملة » الآتي « لائق » نعت لضمير « مشتملة » نعت لصلة .
(١) « جملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « الذي » اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله « كلها » في البيت السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ . وقوله « الذي » خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وليس هذا =

صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شبهةً جُمْلَةً ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسنأتى حكمها .
وَيُسْتَرْطُ في الجملة الموصول بها ثلاثة شروطٍ ؛ أحدها : أن تكون خبرية ^(١) ،
الثاني : كونها خاليةً من معنى التعجب ^(٢) ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

= الإعراب بجيد « كمن » الكاف جارة لمحدوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « الذي » خبر المبتدأ « ابنه » ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه « كفل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ابن » والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي .

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
وقول جميل بن معمر العذري المعروف بجميل بئنة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لِلْبِ عَاشِقُ
وزعم الكسائي أن جملة « لعل أزورها » من لعل واسمها وخبرها صلة التي ، كما زعم أن « ما » في قول جميل « وماذا » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التي أفول فيها لعل إلخ ، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً

(٢) اختلف العلماء في جملة التعجب : أخبرية هي أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند =

قبلها ، واحترز بـ « الخبرية » من غيرها ، وهى الطلبية والإنشائية ؛ فلا يجوز « جَاءَنِ الَّذِي أَضْرِبُهُ » خلافاً للكسائي ، ولا « جَاءَنِ الَّذِي لَيْتُهُ قَائِمٌ » خلافاً لهشام ، واحترز بـ « خالية من معنى التعجب » من جملة التعجب ؛ فلا يجوز « جَاءَنِ الَّذِي مَا أَحْسَنُهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : « جَاءَنِ الَّذِي لَكِنَّهُ قَائِمٌ » ؛ فإن هذه الجملة تستدعى سَبَقَ جملةً أخرى ، نحو : « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تَامَّيْنِ ، والمعنى بالتام : أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ » والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : « جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ » فإن لم يكونا تَامَّيْنِ لم يحز الوصلُ بهما ؛ فَلَا تقول « جَاءَ الَّذِي بِكَ » ولا « جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ » .

* * *

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ^(١)

== خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل التعجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيان ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جَاءَنِ الَّذِي مَا أَحْسَنُهُ وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق .

(١) « وصفة » الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة » نعت لصفة « صلة » مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و « آل » مضاف إليه « وكونها » كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و « بمعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره مؤر =

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه :
وأعنى بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : « الضارب » واسم المفعول نحو :
« المضروب » والصفة المشبهة نحو : « الحَسَنُ الوَجْهَ » نخرج نحو : « القُرَشِيُّ » ،
والأفْضَلُ » وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافه ،
وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فرة قال : إنها
موصولة ، ومرة منع ذلك ^(١) .

وقد شَذَّ وَصَلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها
بمعرب الأفعال قلَّ » ومنه قوله :

= حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « قل » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(١) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن
الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل ؛ قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا
موصولة ، والنسب في ذلك أن الأصل في الصلوات الأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه
بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل
عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول
وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولو دل
أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ،
وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة
المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته في المعنى - ، أفلمست ترى
أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؛ وأجمعوا
على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث
العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلا أنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل
يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلا أن الفعل يرفع الضمير
المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير
المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠ - هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فعاتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَتَعَسُ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و « أبو حزرة » : كنية جرير ، و « أرغم أنفك » : يدعو عليه بالدل والمهانة حتى يلسق أنفه بالرغام - وهو التراب - و « الجد » الحظ والبخت ، وفي قوله « وجد الفرزدق أتعس به » دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بييتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللفظة : « الخنى » - بزنة الفتح - هو الفحش ، و « الخطل » - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه « الحكم » - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفصل في خصومتها « الأصيل » ذو الحسب ، و « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف رضاك حكما ؟ .

الإعراب : « ما » نافية ، تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية « الترضى » أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبنى على السكون في محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولَ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه : « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أنى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالْشَيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشد ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللمعة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو

قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة
الابتداء والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بعض كلمة .
وأصلها « الدين » فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة
وإبقاء بعضها بحجب فى العربية ، وهذا ليدين ربعة العامرى يقول :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ *

أراد « المنازل » فحذف حرفين لغير ترخيم ، وهذا رؤبة يقول :

* أَوَّالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَيِّ *

أراد « الحمام » فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ،
وهو أقرب شئ إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقَلْبِجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة المذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد
« هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا -
وفى الآية تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ،
وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف
أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ؛ فلم
يبق منها إلا حرفا واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ الْجُمُوعَا ، أَلَاتَا ، قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ : أَلَا فَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف
من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف المطف ، وأصله « ألا فاركبوا » .
وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص -
من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أما الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا
ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قايما من ورطة للوقوع فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ بِمِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاتاً .
ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ
القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية السكرية التي تلونهاها أولاً على هذا الوجه
كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .
اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق
« سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .
المعنى : من كان دائماً الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خبر فإنه يستحق الزيادة
ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكر » خبر لا يزال ، والجملة من
يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه »
هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلی ، والجار والمجرور
متعلق بشاكر ، ومنع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل ، ومع مضاف والضمير
مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر »
خبره ، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت
الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر »
الرافع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف
القياس .

ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

=

أى كـ، وأُعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير المحذوف^(١) يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للذكر، والمؤنث — مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً — نحو: «يُعجبني أيُّهم هو قائم». ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال؛ أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّهم هو قائم» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّ قائم» الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعجبني أيُّهم هو قائم»، ورأيت أيُّهم هو قائم، وصرت بأيُّهم هو قائم» وكذلك: «أيُّ قائم، وأيُّ قائم، وأيُّ قائم» وكذا، «أيُّ

= وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشْقَرِ أَلَمَّا يريد: الدين معه، فاستعمل ال موصولة بمعنى الدين، وهو أمر لا شيء فيه، وأنى بصلتها ظرفاً، وهو شاذ؛ فإن ال بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «ما» فزاد ال

(١) «أى» مبتدأ «كـ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأُعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم «تضاف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضاف العائد على «أى» المحذوف «فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير: أى مثل ما — في كونها موصولة صالحة لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوقاً.

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأى هو قائم » الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ،
نحو : « يعجبني أيهم قائم » ففي هذه الحالة تبني على الضم ؛ فتقول : « يُعْجِبُنِي
أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأيُّهُمْ قَائِمٌ » وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ عَنْ مِثْلِ شَيْعَةِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

٣٣ - إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن
عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب
الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - و هو أحد من
تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل
وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بنى » مفعول به
للقى ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة في جواب الشرط ،
وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم »
يروي بضم « أى » ويجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ،
وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى
الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو
أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية
المشهورة الكثيرة الدوران على السنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلتة
وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيدييه وجماعة من
البصريين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع
فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثاني : أن يكون صدر صلتها محذوفا ؛
فلذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ،
وفهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سنيويه - إلى أن ==

وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبَت ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت »
 أى : وأُعْرِبَت أى إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صدر الصلة ؛ فدخل فى هذه
 الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى ما إذا أضيفت وذُكِرَ صدرُ الصلة ، أو لم
 تُضَفْ ولم يذكر صدرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج
 الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها
 لا تعرب حينئذ .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذَا الْحَذَفِ أَيْمًا غَيْرُ أَىَّ يَقْتَنِى (١)
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزْرٌ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ (٢)

== أيا لاتجىء موصولة ، بل هى إما شرطية وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ،
 وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى جميع الأحوال ؛
 أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستثنا ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف
 إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ،
 والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من
 مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور
 متعلق بقوله « يقتنى » الآتى ، الحذف « بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ،
 أو نعت له « أيا » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف
 و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة
 حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى وينبغ أيا فى جواز حذف
 صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة .

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل »
 نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل ==

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي^(١)
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ . بِفَعْلٍ ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ نَزَّ جُوبَهُ^(٢)

يعنى أن بعض العرب أغرب « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحذف

وصل غير أى يقتضى أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « لم » حرف نفي وجزم
وقلب « يستطّل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة
في جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ « نر » خبره ، والجملة في محل جزم جواب
الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يَحْزَل » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل
صدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل
فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل »
نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو
بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر
المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى في البيت السابق « متصل »
نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل
جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد
« بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن »
الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ « نرجو » فعل مضارع ،
مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، ومفعوله
محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن نرجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَاتِهَا ؛ فيقول : « يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ قَائِمٌ » وقد قُرِيَء (ثم لنزعه من كل شيعة أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بالجر .

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائدُ على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو الذي في السماء إلهٌ) وأَيُّهُمْ أَشَدُّ] ؛ فلا تقول : « جاءني اللذان قَامَ » ولا « اللذان ضَرِبَ » ؛ لرفع الأول بالمفعليَّة والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قَامَا ، وضَرِبَا » وأما المبتدأ فيحذف مع « أَيْ » وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ونحوه ، ولا يُحذفُ صدرُ الصلة مع غير « أَيْ » إلا إذا طالت الصلة ، نحو « جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضاربٌ زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً » التقديرُ « بالذي هو قائلٌ لك سُوءاً » فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو « جاء الذي قَائِمٌ » التقدير « جاء الذي هو قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (تماماً على الذي أَحْسَنُ) في قراءة الرفع ، والتقدير « هو أَحْسَنُ » ^(١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أَيْ لم يجزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أَيْ ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماماً على الذي أَحْسَنُ) قالوا : التقدير على الذي هو أَحْسَنُ ، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السكك : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير : مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

=

وقد جوزوا في « لا سِيَّما زَيْدٌ » إذا رُفِعَ زيد : أن تكون « ما » موصولة ،
وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ » فحذف العائد
الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ
الصلة مع غير « أي » وجوباً ولم تَطُلِ الصلة ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذ^(١).

= لا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ؛ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِدُّ عَنْ سَبِيلِ الْجَدِّ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه ، ومن ذلك قول

عدي بن زيد العبادي :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَذْرُونَ مَا عَوَّاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يذرون الذي هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكرناه ، فمن ذلك
أن « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف ، ومن
ذلك أن « ما » في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها
خبر ، والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية
بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجزئ
لك بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لا سيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيما
الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو
أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتحريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سي »
اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسي مضاف ، و « يوم » مضاف =

=إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهر وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمي بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليه ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح .

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » . والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله « وأبوا أن يُخْتَزَلَ * إن صَلَحَ الباقي لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٌ » إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ، كما إذا وقع بعده حلة ، نحو « جاء الذى هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ، أو « هو ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تَأَمَّن ، نحو « جاء الذى هو عِنْدَكَ » أو « هو فى الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصَّلة ؛ فلا تقول « جاء الذى أبوه مُنْطَلِقٌ » تعنى « الذى هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ؛ لأن الكلام يتمّ دونه ، فلا يُدْرَى أَحْذِفَ منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين « أى » وغيرها ؛ فلا تقول فى « يعجبني أيُّهم هو يقوم » : « يعجبني أيُّهم يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذفَ وَعَدَمَهُ لم يجوز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو « جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ » ؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذى ضَرَبْتَ فى دَارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحَذَفُ مع « أى » ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو « جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو « جاءنى الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ ، وصررت بالذى صررت به فى داره » ، و « يعجبني أيُّهم ضربه فى داره ، وصررت بأبيهم صررت به فى داره » .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .

وَشَرَطُ جَوَازِ حَذْفِهِ أَنْ يَكُونَ : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حَذْفُ الهاءِ من « ضربه » فتقول « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثْتُهُ » ^(١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاءِ من « مُعْطِيكَ » ؛ فتقول « الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ » ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحَدْنَاهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

تقديره : الذي الله مُوَلِّيكَهُ فَضْلٌ ، فحذفت الهاء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريميتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأَعْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي

وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أعرف عن وجهي الذي كنت أرتيه ، وأنسى الذي أعددت ، فحذف العائد المنصوب بأرثى وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « مولى » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياها « فضل » إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من نعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده من غير

= أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؛ فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدن » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مهذلة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيته هو فضل وإحسان منه عليك . واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذاً ، كما في قول الشاعر :

مَا السُّتَفْزُ الْمَوْىَ مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغي أن يقول : ما المستفزه الموى محمد عاقبة ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمُعَقَّبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له .

ولما يمتنع حذف المنصوب بصفة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يحز الحذف ، نحو « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إِيَّاه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو « جاء الذى إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاه ، والسر فى عدم جواز حذفه حيث أن غرض التكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إِيَّاه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى فحسب .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأُحْمَدُهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله موليكه » ويجوز أن يكون « ما الله موليك إِيَّاه » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فأكهين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن يدون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إِيَّاه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (وبما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهموه » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إِيَّاه » .

الماء^(١)، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو « جاء الذي كأنه زَيْدٌ » .

كَذَلِكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى^(٢)
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ كَ«مَرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»^(٣)

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الماء » إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي ، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائي » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذلك » الحار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « يوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتي « خفضاً » خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى : (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يُحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مَضْرُوبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أمس » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قاضِيهِ » فحذفت الهاء ، وكان المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقيّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتَ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذي أنتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

= بالفعل الذي قبله « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتي « جر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كمر » السكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل وفاعل . والجملة لا محل لها صلة ، والمائد محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتُ مُخْنِي حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً
فَبُحِ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ
أي : أنت بَأْمَحُ به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ،
من كلمة مطلعا :

طَرِبْتَ وَهَاجَتَكَ الطُّبَاءُ السَّوَانِحُ عَدَاةَ عَدَاتٍ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَقَالَتْ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا بَرَزْتَنِي فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثار
همك ، وبعثت شوقك « الطباء » جمع طبي « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن
يمينك فولاك مياسره من طبي أو طير أو غيرها ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد
السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزبد
قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار ، حقة « - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على
ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر يباح به » :
أي أعلنه وأظهره « لان » أي الآن ، غذف همزة الوصل والهمزة التي بعدم اللام ، ثم
فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هي لغة في الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلَا نَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نَمِيرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عَمِيرٍ أَرِثْ لَانَ وَصْلِكَ أَمْ جَدِيدُ ؟
وقول أشجع السلي :

أَلَا نَ أَسْتَرَحْنَا وَأَسْتَرَاخَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي
وروى الأعمى بيت الشاهد :

تَمَرَّيْتُ عَنْ ذِكْرِي سُمِّيَةَ حِقْبَةً فَبُحِ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ
وأنشده الأخفش كما في الشرح ، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلفت الحرفان لم يحز الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يحز الحذف أيضاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ » أي كذلك يُحذف الضمير الذي جرّ بمثل ما جرّ الموصول به ^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان » في محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذي » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بأخ » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذي أنت بأخ به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بأخ » حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة ؛ لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول - وهو الباء - والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة : الأول « بح » والثاني « بأخ » ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تُنْ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نَفْسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَطْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا
لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ بَعْضَرٍ حِينَ أَضْطَرُّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرَ « أَى : « بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ » فَاسْتَغْنَى بِالنَّمَالِ عَنْ ذِكْرِ
بَقِيَةِ الشَّرُوطِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا .

= ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .
أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بِالْأَمْرِ الَّذِي عَنَيْتَ » فإن التقدير فيه :
بِالْأَمْرِ الَّذِي عَنَيْتَ بِهِ ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل
الذى جر ذلك العائد .
وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ » فإن تقدير الكلام :
إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ إِلَيْهِ ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف —
وهو الأمر — مجروراً بحرف مماثل للحرف الذى جربه ذلك العائد .

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَنْ حَرَفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطُ » ^(١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل
المُعَرَّفُ هو « أَنْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة
قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزة وَصْلٍ اجْتَلَبَتْ للنطق بالساكن ^(٢) .

(١) « أَل » مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف
إليه « أَوْ » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أَوْ
اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد لزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب
— أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أَوْ اللام حال كونه كافيك ، أَوْ
الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و « قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى أنه
وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فاته » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى
إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة
في محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به
لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفت أدواته ، وجملة
« قل » جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته قل فيه النمط ،
أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف
لا داعى له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أَل » برمتها ، وأن الهمزة همزة
أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بذليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن
الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض
يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، =

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد ، كقولك : « أَقِيمْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ
الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ) ولاشْتِفَاقَ الْجِنْسِ ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ) وعلامتها أن
يصلح موضعها « كُلُّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الزَّائِقِ »
أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسط، والجمع أنه أَطْ — مثل سَبَب وأسباب — والنمط
— أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

وَقَدْ تَزَادُ لَا زِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ الْآلَاتِ^(١)

وَلَا ضَطْرَ — رَأَى : كَتَبَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا ، « وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » الْبَرَى^(٢)

== والجواب عنده أنها إما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه
كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سييويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام
وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل آتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن
قيل : فلماذا آتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن
ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح
فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل
عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى « أل » « لازما » حال من مصدر الفعل
السابق ، وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازما ، وقيل : هو لمفعول مطلق ؛ وهو
وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازما ، وأنكر هذا ابن هشام على العربيين « كاللات »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات
« والآن ، والذين ، ثم اللات » سعطوفات على اللات .

(٢) « لا ضطران » جار ومجرور متعلق بـ « تزداد » كـ « كبات » الكاف جارة لقول =

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّل الزائدة اللازمة بـ « اللات » ^(١) وهو اسم صَنَمٍ كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح ^(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

= محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تميز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبني على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لعناء العلمى ، سواء أكان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السموات ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، سم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدتها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق بلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمي به خفت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع سم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بنائه ؛ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى « أل » الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » للوجود فى زائدة ؛ وبناءؤه لتضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأوس » فى قول نصيب بن رباح :

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

بِأَبْلِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ هَذَا الرَّجُلَ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنىٌ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللَّات » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه قَبِيلَتِيهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيَّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العلم ، كقولهم في « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكُمَّاتِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

= عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الوجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى « الآن » لضمه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لشبهه بالحرف شهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن الفتح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول بينائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها قائلها ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) (ويغونها عوجاً) (والقمر قدرناه منازل) « أكموا » جمع كم — بزنة فلس — وبجمع الكم على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه ، على عكس ثمرة ونمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساquil ، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة منبر — و « بنات الأوبر » كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكموا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله أكموا « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسمة ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فزِيدَتِ الألف واللام ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي)
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلام الأصمعي .

٣٧ — البيت لرشد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .
اللمعة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلدنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيفونا « صدت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صدت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صدت « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصدت ، أو بطبت على أنه ضمناه معنى تسليت .

والأصل « وطبت نفياً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كُنَّات الأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَ لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا^(١)

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك في اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتي « دخلاً » دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقلاً » نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول .

كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالتُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٌ ^(١)
 ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون مُعَرِّقَةً ، وتكون زائدة ،
 وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ،
 والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول « أل »
 عليه ، كقولك في « حَسَنٍ » : « الْحَسَنُ » وأكثر ما تدخل على المنقول من
 صفة ، كقولك في « حارث » : « الحارث » وقد تدخل على المنقول من مصدر ،
 كقولك في « فَضْلٍ » : « الفضل » وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ،
 كقولك في « نُعْمَانٍ » : « التُّعْمَانُ » وهو في الأصل من أسماء الدم ^(٢) ؛ فيجوز
 دخول « أل » في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحذفها نظراً إلى الحال .

وأشار بقوله « للمح ما قد كان عنه نُقْلًا » إلى أن فائدة دخول الألف واللام
 الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة ، أو ما في معناها .

(١) « كالفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك
 كأن كالفصل « والحارث والتعمان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ ، وذكر
 مضاف و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « وحذفه » الواو حرف عطف ، حذف :
 معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه « سيان » خبر المبتدأ وما
 عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في
 الاسم المفرد :

(٢) هنا شيان : الأول أن الذي تلعبه حين تدخل « أل » على نعمان هو وصف
 الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمرة لازمة للدم .
 والثاني : أن الناظم في كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذي قارنت « أل »
 وضعه كاللغات والعزى والسموأل ، وهذه لازمة ، بدليل قوله هناك « وقد تزايد لازماً »
 وهنا مثل به لما زيدت عليه « أل » بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه ليست بلازمة على
 ما قال « فذكر ذا وحذفه سيان » والخطب في هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب
 سميت « النعمان » أحياناً مقروناً بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسميت أحياناً أخرى
 « نعان » بدون أل ؛ فيكون من النوع الثاني .

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه
أتيت بالالف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما
سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى وشي مما
يوصف به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه
علماً لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل
الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستنا بزائدين ، خلافاً لمن زعم
ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام
المصنف ، بل الحذف والإثبات يُنزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو
أنه إذا لم يحذف الألف واللام ، وإن لم يُلحَظ لم يؤت بهما .

وقد يصيرُ علماً بالقلبة مضافٌ أو مصحوبٌ أل كالعقبه^(١)
وحذف أل ذي — إن تنادٍ أو تُصف —
أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف^(٢)

(١) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص
« علماً » خبر يصير مقدم على اسمه « بالقلبة » جار ومجرور متعلق بـ « يصير » مضاف «
اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف
على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبه » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالعقبه .

(٢) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مقول به مقدم على عامله وهو « أوجب »
الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذي » اسم إشارة نعت
لال « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تضاف » معطوف على « تناد » مجزوم —

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : « المَدِينَةُ » ، و « الكِتَابُ » ؛
فإنَّ حَقَّهَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المَدِينَةُ » على
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله
تعالى ، حتى إنهما إذا أُطِيقَا لم يتبادرا إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو
« يَا صَعِقُ » في الصَّعِقِ ^(١) ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً ، سُمِّحَ من كلامهم : « هَذَا عَيْيُوقُ طَالِمَا » ^(٢) ،
والأصل العَيْيُوقُ ^(٣) ، وهو أَسْمُ تَجْمَرٍ .
وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً : كابنِ حَمَزٍ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ مَسْعُودٍ ؛

= بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة
أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية
— ضرورة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور
بفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار
والمجرور متعلق بتعذف الآتي « قد » حرف تقليل « تعذف » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف
فأوجب حذف أل هذه ، وقد تعذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصعق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم
احص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بهامة ، فمصفت
الريح التراب في جفاته ، فسها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصعق .

(٢) العيوق — في أصل الوضع — كلمة على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا
يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل
معوق لغيره ، وخصوصاً به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم
محموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها .

فإنه غلبَ على العبادة^(٢) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حَقُّ الصَّدَقِ عليهم ،
 لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ،
 وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة
 لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

(١) العبادة : جمع عبد ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون
 أصله « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدا ، والثانى أن
 يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد
 قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ،
 وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحلة ، من سبحان الله ، وجعفة ، من قولهم : جعلت
 فداءك ، وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على
 طريق النحت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَتَهَا فَيَا حَبِيذًا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسَّمُ
 ولكثرة ماورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل
 مسألة » إذا قال : ماشاء الله ، وتقول « سبعر سبصرة » إذا قال : سبحان ربى ، وتقول
 « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم
 مساؤك ، وهكذا ؛ وقد ائى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ماسم منه عن العرب
 وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير القليد ، وانظر القسم الأول من
 كتابنا دروس ، النصف (١ ص ٢٣ طعة ثالثة)

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبْرٌ ، إِنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»^(١)
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارَ ذَانِ»^(٢)
 وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَامٌ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ»^(٣)

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة ، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم قاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانیهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) «وقس» الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «رعد» الواو حرف ، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و«الرشد» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المنفى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تقدمه أداة استفهام ولا أداة نفى .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدٌ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سَدَّ مَسَدٌ الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورفَعَ^(١) فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَائِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به^(٢) ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِمُ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قَائِمُ » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ » فتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً^(٣) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،

(١) « ورفَعَ » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف ، سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسِ الْعِمْرَانِ^(١) ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون
النفي بالحرف ، كما مُثِّلَ ، أو بالفعل كقولك : « كَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فليس :
فعل ماضٍ [ناقص] ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعِلُ سَدَّ مَسَدٌ خبر ليس ،
وتقول : « غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ » فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ،
والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدٌ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فعمول
« غَيْرُ قَائِمِ » مُعَامَلَةٌ « مَا قَائِمٌ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرَحِ اللَّهْمُ — ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمٍ —

(١) « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران »
الآتي و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » فاعل يجالس أغنى
عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا
وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة
« اطرح » — بتشديد الطاء — أى — أترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى
صلح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى
الغفلة ؛ ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة
والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » عدي :
فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدي مضاف
وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تعديره أنت « اللهم » مفعول به لا طرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تغترز » =

فغيرُ: مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافة ، وعداك : فاعل بِلَاهِ سَدَّ مَسَدَّ
خبر غير ، ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزومه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف
و« سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ
وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي ؛ فكأنه « ما » في قولك
« ما قائم محمد » فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء
والسكلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هاني بن عبد الأول ، الحسكي — وهو ليس
بمن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثلاً للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله »
وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشٍ فِي أَمْنٍ وَنَ الْحَزَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الجزن ، وفعله من باب
فرح ، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل اليسور ، والعسور ،
والمجلود ، والمخلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ،
وستعرف في بيان الاستشهاد ما أُلجأ إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقلاً أن يأسف على زمن ليس فيه إلهام تملوها هموم ، وأحزان
تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف « مأسوف » مضاف إليه « على زمن »
جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقض » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » والجملة من ينقض
وفاعله في محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير
المستتر في ينقض « والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على هم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير .
وقد سأل أبو الفتح بن جنى وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد في قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضامين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .
والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الحشاش ، وحاصله أن قوله « غير » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « أنا غير - إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « ليسور والميسور ، والمجلود ، والمهلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف - إلخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فقام : مبتدأ ، والزيدان : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

أنت « صح هذا الكلام عريية ، ولكن يجب أن يكون « مسافر » خبرا مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المفعى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عريية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أرأغب أنت عن آلهي يا إبراهيم) إذ لو جعلت « رغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « رغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهي » بأجنبي وهو أنت ؛ لأن الابتداء بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « غير نحن » في الشاهد رقم ٤٠ الآتي .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْ نُنَجِّزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَنَقِصْتُ بِهِ أَمْ أَتَقْتَفِيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبٍ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ لِحَيِّراً وَلَا دَافِعٌ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فأرأولو الرشد » أى :
وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .
وزعم المصنف أن سيبويه يحيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله :
١٠ — فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي الثوب قال : يالا

١٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، ويروى « البأس » بآباء
والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « الثوب » من الثوب ، وأصله : أن يحىء الرجل
مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشهر ، ثم سمي الدعاء ثوبياً لذلك « قال يالا ، أى :
قال يالفلان ، لحذف فلانا وأبقى اللام : وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق
بخير ، وعند مضاف و « والناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور
متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف
يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل
جر بإضافة إذا إليها « الثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من
الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « خير نحن » ، الأول
فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — نفي ولا استفهام
وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو علي وابن خروف — أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن
قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير — إلخ » وقوله « نحن » المذكور
في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف يابجا إلى تقدير شيء وفي الكلام
ما ينفي عنه ؟ وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذي وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو
ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف
النفي عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ
مؤخرا ويكون « خير » خبرا مقدما ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به —
وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » — بأجنبي ، على ما قررناه . له تعالى : =

نخبر : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، ولم يَسْبِق « خير » نفيٌ ولا استفهامٌ ، وَجُمِلَ من هذا قوله :

٤١ — خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا
مَقَالَةً لِيَهِيَ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
نخبر : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ .

= (أراغب أنت عن آلهي) (في ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المفعلى عن خبره ضميرا بارزا .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يبين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خير » من الخبرة ، وهى العلم بالشئ . « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

تَيَسَّمْتُ لِيَهْيَا أَبْتَفَى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهَبٍ
المعنى : إن بنى لهب عالمون بأزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعلٌ بخبر سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملفيا » خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة » مفعول به للنع ، ومقالة مضاف وه لَهَبِ مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون ضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره الذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا أَلَوْصَفُ خَبَرٌ
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقَرَّ (١)

== بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك مانياً . . إلخ « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء
التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـى يعود على « الطير » والجملة من
مرت المذكور وفاعله لا عمل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُهب » حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه
لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن
ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله
« بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه
يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفراداً
وثنية وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما لأن « خير » مفرد ، و « بنو لُهب » جمع ؛ فلزم
على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛
فإن « خير » فى هذا البيت يستوى فيه الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب
كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع
بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحدثان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن
يعطوا الشيء الذى يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت
حقيقة فيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً
عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) « والثان » مبتدأ « مبتدأ » خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا اسم إشارة
مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خبر » خبر المبتدأ الذى هو اسم
الإشارة « إن » شرطية « فى سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، وسوى
مضاف ، و « الأفراد » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر فى « استقر » الآتى
وقيل : هو مفعول عن الفاعل « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير ==

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تشبةً أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو « أقام زيد » — جاز فيه وجهان^(١) ؛ أحدهما : أن

== مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوى الأفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها ، الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أقتل زيد ، ونحو أخرج الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخوالك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده قاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أرغب أنت عن آلهي) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لأموجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعمل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العمل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك »

يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى ^(١) : (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون « أراغب » مبتدأ ، و « أنت » فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، ويحتمل أن يكون « أنت » مبتدأ مؤخرًا ، و « أراغب » خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : « عن آلِهتي » معمول لـ « أراغب » ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن « أنت » على هذا التقدير فاعل لـ « رَاغِبٌ » ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن « أنت » أجنبي من « راغب » على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ « راغب » عملٌ فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا تثنيةً نحو « أقامان الزيدان » أو جمعاً نحو « أقامون الزيدون » فابعدَ الوصفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : « وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ — إلى آخر البيت » أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد

= فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » على المتأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع .

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه بما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يحز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد « والأول في هذه الآية أولى » ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول « والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره » .

— وهو التثنية والجمع — هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أَكُونِي الْبَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .
وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فمثال الممتنع «أقامان زيد» و «أقامون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أقام الزيدان» و «أقام الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر^(١) .

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لمجاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً . قدما والمرفوع مبتدأ مؤخرأ ؛ والثانى : على أى شئ يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء . تقبل علامات الاسم ، فتزداد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجع ثانياً هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات . لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لاجرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا تفهم السر فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفى والاستفهام عليه .

وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول . —

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ (١)

مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَجُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

= فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ ففى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى . والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ ففى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يحز أن يجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ . وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان .

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد .

(١) « ورفعوا » الواو الاستئناف ، رفَعُوا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به رفَعُوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفَعُوا « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفع .

فالعامل في المبتدأ معنويٌ — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنويٌ .
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
 وقيل : ترافعاً ، ومعناه أن الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .
 وأعدّل هذه المذاهب مذهبُ سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(١)
 عرّف المصنفُ الخبرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويردُّ عليه الفاعلُ ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة ، وقيل في تعريفه :
 إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةً ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةً ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةً ، وخلاصة هذا أنه

(١) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « التّم » نعت له ، والتّم مضاف و« الفائدة » مضاف إليه « كالله » السكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيدى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

عَرَّفَ الْخَبَرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيره ، والتعريف ينبئ أن يكون مختصاً بالمعرِّف دون غيره .

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتَلُهُ ^(١)
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَنُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى ^(٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجمله ، وسيأتي الكلام على المفرد .
فإنما الجملة فيما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا » حال من الضمير في « يأتي » الأول « يأتي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتي » الواو عاطفة ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتي » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر في « يأتي » الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية . ومعنى « مضاف » و « الذي » مضاف إليه « سيق » سيق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه » خبر « تكن » « معنى » منصوب ينزع الخافض أو تمييز « اكتفى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها » جار ومجرور متعلق باكتفى « كنطقي » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء التكلم مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « وحسب » خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ^(١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ » والرابِطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو « السَّنُّ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ » التقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ (٢) أو إشارة إلى المبتدأ ،

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون شتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد التكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول المذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَمَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجُنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) في قراءة مَنْ رفع اللباس
(٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التنخيم كقوله تعالى :
(الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل في غيرها ،
كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ
نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رَابِطٍ ،
وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة
إياه — أى المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : « نُطْقِي اللَّهَ
حَسْبِي » ؛ فنطقي : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي :
خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى
عن الرَابِطِ ؛ لأن قولك « الله حسبي » هو معنى « نُطْقِي » وكذلك « قَوْلِي
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابني آدم قد أنزلنا عليك لباساً يوارى سواك)
وريشا ولباس التقوى ذلك خير) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى »
وبرفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباساً يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ،
وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس
التقوى » مبتدأ أول ، و« ذلك » مبتدأ ثانياً ، و« خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة
المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح
وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذلك » بدلاً من « لباس
التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة
و« خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » وعلى هذين لا شاهد في الآية لما نحن
بصدده في هذا الباب .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ^(١)
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فلما أن يكون جامداً ،
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ
أَخُوكَ » وذهب الكسائيُّ والرَّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير
عندهم : « زيد أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً
معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تَضَمَّنَ معناه نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شَجَاعٌ —
تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثَّلَ .
وإن كان مشتقاً فذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ »
أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن »
شرطية « يشق » فاعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، محذوم يان الشرطية ،
وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » الفاء
واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ
وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله « المفرد » مبتدأ أول ، وقوله
« الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ،
وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب هذا الوجه من
الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق » في الوجه الأول عاد على « المفرد »
الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى :
إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على
الموصوف وحده — دون صفته — خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين في
إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو المشتق الجارى تجرّى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جارياً تجرّى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو « مفتاح » فإنه مشتق من « الفتح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : « هذا مفتاح » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مفعّل وقصده الزمان أو المكان كـ « مرّمتى » فإنه مشتق من « الرّمي » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت « هذا مرّمتى زيد » تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى تجرّى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو « زيد قائم غلاماه » فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً تجرّى الفعل ، نحو : « زيد منطلق » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً تجرّى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هذا مفتاح » ، و « هذا مرّمتى زيد » .

وَأَبْرَزَنهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) « وأبرزنه » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز « مطلقاً » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم »
 أى هو ، فلو آتيتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتهُ فقلت : « زيد قائم هو »
 فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » ناكِداً للضمير المستتر
 فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جرى على مَنْ هو له .
 فإن جرى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ
 الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هُنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يؤمن فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ »
 فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ
 مطلقاً » أى سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

== ظرف مكان متعلق بأبرز « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما »
 اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض
 ناقص « . عناء » معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار
 ومجرور متعلق بقوله « محصلاً » الآتى « محصلاً » خبر ليس ، والجملة من ليس
 ومموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » ، وتقدير البيت :
 وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً
 لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب
 والتناق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَمَلَّقَا بِرِ قَابِرِزِ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا
 فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمِنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ
 وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه
 المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم
 حسن »

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبٌهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتصل أن يكون فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا » يعني سواه خِيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَعْدُنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير : بَانُوها هُم ؛ لحذف الضمير لأمن اللبس .

٤٢ — هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .
اللمة : « ذرا » بضم الذال — جمع ذروة . وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أنضل مما ذهب إليه العيني « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء التكامل مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجماعة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ
 نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنْ» أَوْ «أُسْتَقَرَّ»^(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معلوف عليه
 الشاهد فيه : قوله «قوى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبدئيه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قوى ذرا المجد بانوها» وإنما لم يبرز الضمير ارتكنا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المنكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف لمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبينة وليست بانية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمرت الالئباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالئباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعمة والصلة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قوى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو =

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جارا أو] مجروراً^(١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف^(٢) ، وأجاز قوم — منهم

== في قوله « أخبروا » منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لتأوين ، ومعنى مضاف ، و « كَأَنَّ » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كَأَنَّ .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .
وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في الغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ في الآتي قريباً .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طرد الباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كَأَنَّ » أو « اسْتَقَرَّ »
فإن قدرت « كَأَنَّ » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرَّ » كان من
قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ،
وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زَيْدٌ
كَأَنَّ عِنْدَكَ ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْلٌ ، والتقدير
« زَيْدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن
يُجْعَلَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول
المصنف « ناوين معنى كأن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ،
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي
الفارسي في الشيرازيات .

والحق خلافُ هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب
الحذف ، وقد صُرِّح به شذوذاً ، كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ ؛ وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوحَةٍ الْهُونِ كَأَنَّ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والخليف ،
والعين ، والناصر ، وابن العم ، والحب ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

== للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناءؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يحىء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عن » الثلاثي اللازم ، وقوله : « بمجبوحة » هو بضم فسكون ، ومجبوحة كل شيء : وسطه « الهون » الدل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فللك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « يهن » فعل مضارع فعل الشرط محذوم وعلامة مجزؤه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بمجبوحة » مضاف إليه ، وبمجبوحة مضاف و « الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — هذوذاً ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن نقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن حنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلاً ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه — وذكره كثير من أكاره ==

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور — إذا برعما خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعاً صفةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، التقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبَرًا^(١)

= العلماء أن « كائناً ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » و « ثبت » بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » في هذا البيت وذكر « مستقر » في نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبراً » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبراً ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف . إن : شرطية « يفيد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبني على الفتح اتصاله بنون التوكيد الخفيفة النقلة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وعن المعنى نحو : « القتالُ عِنْدَكَ » وأما ظرفُ الزمانِ فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ ، وَالرُّطْبُ شَهْرِي ربيع » فإن لم يقدِّم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّل ، نحو قولهم : اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ ، وَالرُّطْبُ شَهْرِي ربيع ، التقدير : طلوعُ الْهَلَالِ اللَّيْلَةَ ، وَوُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد^(١) ، كقولك : « نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيناً واضحاً ، الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلal والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان الخبر عنه اسم جثة أم كان الخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان الخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زماناً » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكاناً » ونحو « القتال مكاناً » لم يجوز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِدْ فَأُخْبِرَا » فَإِنْ لَمْ يَفِدْ امْتَنَعَ ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ : مَا لَمْ تُفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً^(١)
وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ؟ فَمَا خِلَ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)

= الأمر الثاني : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجئة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجروراً بنى ، نحو قولك : « نحن في يوم قاتظ » ، ونحن في زمن كله خير وبركة • ولا يجوز في هذا إلا الجر بنى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعدمقتله : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند انشعاع في هذا المثل : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجئة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجره بنى ، فنقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتداء » فاعل يجوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتداء « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تفد » فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأنك تقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسُ مَا لَمْ يُقَلْ^(١)
 الْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً^(٢) وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً ، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ
 تُفِيدَ ، وَتَمَحْضُلُ الْفَائِدَةَ بِأَحَدِ أُمُورِ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ مِنْهَا سِتَّةَ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ^(٣) ، نَحْوُ : « فِي

== بِمَحْذُوفِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ « فَمَا » نَافِيَةٌ « خَلْ » مَبْتَدَأٌ « لَنَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ
 خَبَرِ « وَرَجُلٌ » مَبْتَدَأٌ « مِنْ الْكِرَامِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ نَعْتِ لِرَجُلٍ
 « عِنْدَنَا » عِنْدَ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَعِنْدَ مَضَافٍ وَالضَّمِيرُ مَضَافٌ إِلَيْهِ .
 (١) « رَغْبَةٌ » مَبْتَدَأٌ « فِي الْخَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ « خَيْرٌ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ
 « وَعَمَلٌ » مَبْتَدَأٌ ، وَعَمَلٌ مَضَافٌ وَ « بِرٍّ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « يَزِينُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى عَمَلٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
 « وَلَيْقَسُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، وَاللَّامُ لَامُ الْأَمْرِ ، يَقَسُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ
 بِلَامِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ يَقَسُ « لَمْ » حَرْفٌ
 نَفْيٌ وَجَزْمٌ وَقَلْبٌ « يَقَلْ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
 مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى « مَا » وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبِ
 فَاعِلِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَةٌ .

(٢) الْمَبْتَدَأُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَالْخَبَرُ حَكْمٌ ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ ،
 وَالْحَكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ لَا يَفِيدُ ، لِأَنْ ذَكَرَ الْمَجْهُولُ أَوَّلَ الْأَمْرِ يورث السامع حيرة ؛ فَنَبِثْنَاهُ
 عَلَى عَدَمِ الْإِصْغَاءِ إِلَى حَكْمِهِ ، وَمَنْ أَجَلْ هَذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً حَتَّى يَكُونَ
 مَعْنَى ، أَوْ نَكْرَةً مَخْصُوصَةً . وَلَمْ يَجِبْ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً مَخْصُوصَةً ؛
 لِأَنْ حَكْمَهُ — وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْفَعْلِ — مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ ؛ فَيَتَقَرَّرُ الْحَكْمُ أَوَّلًا فِي
 ذَهْنِ السَّامِعِ ، ثُمَّ يَطْلُبُ لَهُ مُحْكَمًا عَلَيْهِ أَيْبًا كَانَ ، وَمِنْ هُنَا تَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ
 وَالْفَاعِلِ ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَهُ حَكْمُهُ ، وَمِنْ
 هُنَا تَعْرِفُ أَيْضًا السَّرَّ فِي جَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَيْهِ .

(٣) مِثْلُ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْزُورِ الْجُمْلَةُ ، مِثْلُ فَوَلَّكَ : قَصْدُكَ غَلَامَ رَجُلٍ ، فَرَجُلٌ
 مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ « قَصْدُكَ غَلَامَهُ » مِنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ ،
 اسْوِغَ لِلِابْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ ، هُوَ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا وَهُوَ جُمْلَةٌ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَدُ — مَعَ تَقْدِيمِ =

الذَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»^(١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور لم يجز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .
الثانى : أن يتقدم على النكرة استفهام^(٢) ، نحو : «هَلْ فَتَى فَيْكُمُ» .
الثالث : أن يتقدم عليها نفي^(٣) ، نحو : «مَا خِلْ لَنَا» .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون
مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما
يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت
ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النمرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .
(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة
بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الممزة ، والثانى : أن يكون
بعده «أم» نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلهذا
بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذى ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم
الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما
إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف
النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ،
إذ المنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا
مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير
معين بطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن
السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما
العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل
فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد ، وحمل
الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو
بمعنى النفي ، فالوجه فى النفي هو ضرورة النكرة عامة .

الرابع : أن تُوصَفَ^(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .
 الخامس : أن تكون عاملة^(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .
 السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ » .
 هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى ثَيِّفٍ
 وثلاثين موضعاً [وأكثرَ من ذلك^(٣)] ، فذكر [هذه] الستة المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة
 فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لم يصح
 الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظي ، كثال
 الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من
 الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)
 فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة
 منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام
 ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع
 الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجل عندنا ، فإن المعنى
 رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما »
 التعجبية في قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة
 كون المعنى : شيء عظيم حسن زيداً ؛ فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفة -
 يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتثوين
 ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد
 تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب
 على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام
 « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأبرر الخامس
 ينهى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين =

- والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ » .
 الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فنقول : « رَجُلٌ » ،
 التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .
 التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : « كُلُّ يَمُوتُ » .
 العاشر : أن يُقَصَّدَ بها التنويعُ ، كقوله :
 ٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِستُ ، وَثَوْبٌ أُجِرْتُ
 [فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أُجِرْتُ »] .

== عدوا أمورا كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسدين ذلك .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لأمريء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والفضل الضبي ، وغيرها ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَا ، وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ
 وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :
 أَحَارِ ابْنِ عَمْرٍو كَأَنِّي خَيْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ
 ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَيْتَهَا *

اللغة : « تسديتها » تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ، ويروى « ثوب نسيت » .

الإعراب : « فَأَقْبَلْتُ » الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل « زحفاً » يجوز أن يكون مصدرا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء في « أقبلت » ويجوز بقاءه على مصدرية فهو مفعول مطلق للفعل محذوف ، ==

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب^(١) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

= تقديره : أزحف زحفا « على الركبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « زحفا »
 « ثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ،
 والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب :
 مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل
 رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ
 وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه
 نكرة - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعاً ، فمنها نوع أذهله حبها عنه نفسه ،
 ومنها نوع قصد أن يحجره على آثار سيرها ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه
 ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن
 جملى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدئين ، وخبراهما محذوفان ،
 والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجمليتين خبران
 ولكن هناك نعتان محذوفتان ، والتقدير : ثوب لى نسيت و ثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين
 فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى * ثوباً
 نسيت وثوباً أجر * بالنصب فهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا
 شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج
 إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما
 لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا أن
 أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو
 الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع
 الخامس عشر على ثأنى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ،
 نيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضعه على ذلك

الثالث عشر : أن تكون خلفاً من موصوف ، نحو : «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ» .
 الرابع عشر : أن تكون مُصَنَّفَةً ، نحو : «رُجُلٌ عِنْدَنَا» ؛ لأن التصغير
 فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا» .

الخامس عشر : أن تكون في معنى المحصور ، نحو : «شَرٌّ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ ،
 وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ» التقدير « مَا أَهَرٌّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ »
 على أحد القولين ، والقول الثاني [أن التقدير] « شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ ،
 وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ » ؛ فيكون داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه
 موصوفاً ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرأ ، وهو هنا مُقَدَّرٌ .
 السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمَذَبَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « سرينا » من السرى - بصم السين - وهو السير ليلاً « أضاء » أثار
 « بدا » ظهر « محياك » وجهك .

المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً ، ولم يكنف بذلك حتى جعل ضوء وجهه
 أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد »
 حرف تحقيق « أضاء » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فمذ » اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ « بدا »
 فعل ماضٍ « محياك » محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة
 في محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى
 الجملة « أخفى » فعل ماضٍ « ضؤؤه » ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير
 مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و « شارق » مضاف إليه ، والجملة
 من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَمِيمٌ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .
 التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوف ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ - مُرْسَقَةٌ بَيْنَ أَرْسَاقِهِ بِرِ عَسْمٍ يَدْتَنِي أَرْبَابًا

== لسبقه بواو الحال ، والذي نريد أن ننبهك إليه هاهنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبقة به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا) :

تَرَسْتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ
 الذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْنِيَةً بِيَدِي
 الشاهد فيهما قوله « مدنية » فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدنية يدي » في محل نصب حال من باء المتكلم في قوله « تراني » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

قَهْلٌ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا ؟

فإن الواو في قوله « وشكوى عند فاتنتي » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما .

٤٦ - اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس ==

== ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى - برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم واليزيدى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الآمدى ، ولبس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير » اهـ ، ومهما يكن من شئ فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : « بوهة » هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق « عقيقته » العقيقة الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » هى التيمة يطلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله جرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الجبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممه فى جبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ وييس « أربنا » حيوان معروف ، وإنما طلب الأرب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تيممة لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف

المعنى : يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها : لا تتزوجى رجلاً من جهلة العرب : يضع التمام ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج وييس ، لا يبحث إلا عن الأرباب ليتخذ كعوبها تمام جينا وفرقا .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق ، ==

الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطَبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ

لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » والثانية قوله « أحسباً » والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن التكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح . واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، ورفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله ومقه مقة مقة — كوعده يعده عدة — والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى . يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويمطف عليه . =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَقَعِرْ »^(١) في الرِّبَاطِ .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو « لَرَجُلٍ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعر - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حباله يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » جيب وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك « إِنْ هَلَكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةٌ إِلَّا وَصَلُ غَانِيَةٍ . فِي وَصَلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصَلِهَا بَدَلُ

(١٥ - شرح ابن عقيل ١)

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :
 ٤٨ — كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاه قد حلبت على عشاري

٤٨ — البيت للفرزدق بهجو جريراً ، وقوله قوله :

كم من أب لي يا جرير كأنه قمر الجرة أو سراج نهار
 ورث الكارم كابراً عن كابر ضخم الدسيمة كل يوم فخار

اللفظة : « الجرة » باب الساء ، وقيل : هي الطريق التي تسير بها الكواكب « الدسيمة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة ، وضخامتها : كناية عن السكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاه » هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زبيغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في الفاصل كأنها قد زالت عن أما كتبها « عشاري » العشار : جمع عثراء - بضم العين المهجلة وفتح الشين - وهي الناقة التي آتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتميز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ؛ وتميز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلبت » الآتي ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتميز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فدعاه » صفة لحالة ، وقد حذف صفة لعمه بمائلة لها كما حذف صفة لحالة بمائلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاه ، وكم خالة لك فدعاه » حذف من الأول كلمة فدعاه وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تئيفر وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

وَالأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ^(١)

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه ، على ما سيُبينُ ؛ فنقول « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب

= لك وأثبتها في الأول ، فحذف من كل مثل الذي أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة موقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبندعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسرغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، ومحت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للشور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « في الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية « تؤخرا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود . والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها .

الكوفيين مَنَعُ تَقْدِيمُ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١) ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في داره زيد » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث^(٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل « زيد قائم ، وزيد قائم أبوه » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق ورعاية لانكاد تبين منهما غرض واضحاً فهو ألا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في داره زيد » فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقص ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأيه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أ قدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحقُّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله « وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » فَمَنْ : مبتدأ مَشْنُوهُ : خير مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْئِنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري اللغة : « تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ » هو من الشَّكَلَ ، وهو فقد المرأة ولدها « منتشبا » عالما داخلا « بُرْنِ الْأَسَدِ » محله ، وجهه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابي : البرئن : الكف بكاملها مع الأصابع . الإعراب : « قد » حرف تحقيق « تَشَكَّلَتْ » شكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « أُمُّهُ » أم : فاعل تَشَكَّلَتْ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « مَنْ » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كُنْتُ » كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « وَاحِدَهُ » واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من « وَبَاتَ » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مَنْ « منتشبا » خبر بات « فِي بُرْنِ » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ، و برئن مضاف و « الْأَسَدِ » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ » على المبتدأ وهو « مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلَيْبُ تُصَاهِرُهُ
فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخر] ، و « مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان .
اللمعة : « محارب » ورد في عدة قبائل : أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر
ابن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ،
والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعة بن لكيز بن أنصى بن عبد
القيس « كليب » بزنة التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ،
وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن
الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع
في النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في
هوازن ، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة .
الإعراب : « إِلَى مَلِكٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « أُسُوقُ مَطِيقِي » في بيت سابق
على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأُونِي ، فَنَادَوْنِي ، أُسُوقُ مَطِيقِي
بِأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّارُهُ

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أمه » أم : اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف
إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ما » وجملة « ما » ومعمولها
في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه
وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية « كانت »
كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « كليب » اسم كان « تصاهره » تصاهر :
فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود
إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب
خبر « كان » وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون
به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -
والتقدير : إلى ملك أبوه ليستأمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشَّجَرِي الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

* * *

فَإِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ ، أَوْ قَصِدَ اسْتِفْعَالُهُ مُنْهَضِرًا^(٢)
فَإَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجَزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِمِي بَيَانٍ^(١)

= التعقيد اللفظي انتهى سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقدير : وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فإمنعه » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوي » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونكرا » معطوف عليه « عادمي » حال من « الجزآن » وعادمي مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتذكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادمي بيان ، أي لاقربة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها ، والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر : خبر « كان » والألف للاطلاق ، والجملة لا محل =

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لِأَزِيمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا^(١)
 ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام :
 قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ،
 وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :
 الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً سالحةً لجعلها
 مبتدأً ، ولامبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ
 أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدّمته فقلت
 « أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » لكلّ المقدم مبتدأ^(٢) ، وأنت

== لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للجھول « استعماله » استعمال :
 نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرأ » حال من المضاف
 إليه لأن المضاف عامل فيه .

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لذي » جار ومجرور متعلق بمسند ،
 وذی مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولام مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه « أو »
 عاطفة « لازم » معطوف على ذي ، ولأزم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن »
 الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً » حال من الضمير المستتر في الخبر الذى
 هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في
 إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن اللّقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في
 درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ؛ وثانيها
 أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه
 إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا ==

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلُّ عليه ؛ فإنَّ وُجِدَ دليلٌ يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

— بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالمقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .
٥١ — نسب جماعة هذا البيت للقرزوق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والقرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المنكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناجم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه للقلوب ، كقول ذي الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْزَالِكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ *

=

فقوله « بَنُونًا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الخبرُ فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر^(١) : خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال « قَامَ زَيْدٌ » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو « زيد قام أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :
 قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا
 إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس » اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعذر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن تكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميّ بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ
 فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .
 (١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قام أبوه زيد » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك^(١) ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو « الزيدان قاما » فيجوز أن تُقدّم الخبر فتقول « قاما الزيدان » ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وجوب] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو « إنما زيد قائم » أو يالاً ، نحو « ما زيد إلا قائم » وهو المراد بقوله « أو قصد استعماله منحصرًا » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهل المَعُولُ إلا عليك » فَقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو « لَزِيدٌ قائمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدَاً لذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر

= الإعراب : « يا رب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكاري دال على النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وزائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم » جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبرة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتماها وجهاً آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به ، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

على اللام ؛ فلا تقول : « قَاتِمٌ لَزِيدٌ » لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
فَ « لَأَنْتَ » مبتدأ [مؤخر] و « خَالِي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها .

اللغة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدودا — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سوا .
الإعراب : « خَالِي لَأَنْتَ » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أَنْتَ » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خَالِي » خبراً مقدماً ، و « لَأَنْتَ » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوال » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوال » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

* وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو « مَنْ لي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولي : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لي مَنْ [منجداً] » .

= الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يحجىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظُلْمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جرابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : ال في هذا زائدة لا معرفة ،

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، فحذفت الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلَيْسِ كَعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ (٢)
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرُ : كَأَنَّ مَنْ عَلِمَتْهُ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء التثكام مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذي هو قوله « نحو » في أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أي : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » ، عنه متعلقان يخبر الآتي « مبيناً » حال من المجرور في « به » « يخبر » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أي مفسراً - لذلك الضمير . قال ابن غازي : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمايره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديراً » مفعول به ليستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « كَأَنَّ » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل ومفعول أول « نصيراً » مفعول ثان لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا^(١)
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر
أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إلا تَقْدِيمُ الخبر ، والخبر
ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة
والعرب على مَنْع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطء -
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغٌ جاز الأمران ، نحو « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « فِي الدَّارِ
صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لئلا يعود الضمير على
متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ - البيت » أي :
كذلك يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه مضمير مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،
فكأنه قال : يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن
عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر » مفعول مقدم تقدم الآتي ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه
« قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على
الظرفية متعلق بقديم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ما » نافية « لنا » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ،
واتباع مضاف و « أحدا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع
من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الماء — مقامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « في الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

هـ — أَهَابَكَ إِجْلَالًا ، مَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلٌّ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

هـ — هذا البيت قد نسبه قوم — منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأماشي (ص ٢٠١) — لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :
وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلِي لِنَفْسِي كَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُحَيِّ ذُنُوبُهَا
اللغة : « أهابك » من الهيبة ، وهي الخافة « إجلالا » إعظاما لتدرك .
الغنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لتدرك ؛ لأن العين تملأ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول بن الدمينية :

وَأِنِّي لِأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بِيْظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل بفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

فحيبها : مبتدأ [مؤخر] ملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ^(١) » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يَجْرِ خِلَافٌ — فيما أعلم — في مَنَعِ « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضرب غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير يختلف ^(٢) .

== الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر — وهو قوله « ملء عين » — على المبتدأ — وهو قوله « حبيبها » — لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ — مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير — لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .
(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية ، زان نوره الشجر ، ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْقَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنٍ فَقُلِ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَمْوَابَ سُودٍ وَرَفَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وسأني بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام ، حتى ليلظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه — وإن تقدم على المبتدأ أحياناً — لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة ، =

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديراً » نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤخَّرُ ؛ فلا تقول : « زيد أين » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، وَمَنْ : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو « إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَمَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعان بالفعل ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفٌ »
 فزَيْدٌ أَسْتُغْنِي عَنْهُ إِذَا عُرِفَ^(١)
 يُحْذَفُ كُلُّ مَنْ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجُوباً ،
 فَذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَثَالُ حَذْفِ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ
 عِنْدَكَما » ؟ فَتَقُولُ : « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيٍ —
 « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ » التَّقْدِيرُ^(٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :
 •• — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
 التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضِينَ » .

(١) « وفي جواب » جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم
 « زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملته المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة
 « جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، دنف
 خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغني »
 فعل ماض مبني للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستغني ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
 في محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغني ، أو حرف دال على التعليل
 « عرف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى زيد المستغني عنه في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللعلماء فيها خلاف : أي
 حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟
 فمن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً ، وكان
 القائل قد قال — على تقدير أنها ظرف زمان — خرجت في وقت خروجي الأسد ، أو
 قال — على تقدير أنها ظرف مكان — خرجت في مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على
 هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ،
 والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو
 الذي عناه الشارح بقوله : « في رأي »

•• — هذا البيت نسبته ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن أمريء القيس —

= الأنصارى ، ونسبه غيرها - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْنِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعُمُرَةٍ وَخَشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبٍ؟

اللغة : « رأى » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه أراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رثم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند ، ضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » و « رأى » مختلف « مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » والذى جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » المتكلم المعظم نفسه . =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول . صحيح « أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرّخت بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .
ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى :
« من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِئْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدتهن ثلاثة أشهر » فحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئي لم يحضن كذلك » وقوله : (واللأئي لم يحضن) معطوف على (واللأئي يلسن) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرٍّ^(١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فعنها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كقوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ، مقصود لفظه « غالبا » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ كَيْفَ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ^(١)
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ^(٢)
كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ، وَأَتَمَّ تَنْبِيئِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحُكْمِ^(٣)

== مبتدأ « استقر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة .

(١) « وبعد » الواو عاطفة ، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و « واو » مضاف إليه « عينت » عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو « مفهوم » مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و « مع » مضاف إليه ، مقصود لفظه « كمثل » السكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « صانع » مضاف إليه « و » عاطفة « ما » يجوز أن تكون موصولة اسمياً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة « صنع » وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) « وقبل » الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و « حال » مضاف إليه « لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال « خبرا » خبر كان ، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال « عن الذى » جار ومجرور متعلق بخبر « خبره » خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أضمر » أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) « كضربى » السكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « العبد » مفعول المصدر « مسيئاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان ==

حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :
الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ »
التقدير « لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله « غالباً » عما ورد ذكره
فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدً بِالْحَقَالِيدِ
ف « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَهُ » خبر .

= (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئاً « وأنم » الواو عاطفة ، أنم : مبتدأ ، وأنم مضاف
وتبيين من « تبينى » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، ويا المتكلم مضاف إليه ، وهى
فاعل له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على
الحق ، على غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله
منوطاً ، والتقدير : أنم تبينى الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه
منوطاً بالحكم .

٥٦ - البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار -
مولى بنى أسد ، وهو من محضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن
يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغاني (١٦ / ٨٤ بولاق) وقبل البيت
الاستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَفَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ
ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا - إلخ » ويزيد أبو الممدوح ، وبعد
لشاهد قوله :

مَا يَنْفُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ
اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن
الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ،
أو بمعنى قوى وكل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا
لقلة تمعد في الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

== معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تعدد على زنة تمفعل مع قلته ، وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتنال أمر المدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك . وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أيك ووجود جدك من قبل أيك . .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبني على السكون لاحتلاله من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول . لولا : حرف امتناع لوجود . « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألت » ألقى : فعل ماض ، والتاء التانيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألت « معد » فاعل ألت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لاحتلالها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والعوض عنه . وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله . ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوَّلَهَا نَحْبَطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَقَّمْ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بييت أبي عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً^(١) وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة أن الخبر : إما أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا ، أو كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإن كان كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حَذْفُهُ ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَسْكَنَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وَجَبَ ذكره ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَى مَا أَتَيْتُ » وإن دلّ عليه [دليل] جاز إثباته وَحَذْفُهُ ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيدٌ هلكت » أى : « لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَى » ، فإن شئت حذفته الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قولُ أبي القلاء المَعَرِّىّ ،

(١) ههنا شيان نحب أن تنبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذًا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » إن كان صادرًا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرًا عن من يستشهد بكلامه فإن أَسْكَنَ تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداة من الشروح فإنهم جميعًا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو — كما ذكرنا — الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .
اللمعة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « العمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « العمد » مبتدأ « يمسه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماضٍ ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا العمد يمسه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن « يمسك » فى تأويل ==

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .
 الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين ^(١) ، نحو : « كَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ »
 التقدير « كَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .
 قيل : ومثله « يَمِينُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » التقدير « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين
 أن يكون المحذوف فيه خبراً ^(١) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير « قَسَمِي يَمِينُ »

== صدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ،
 كقولهم « تسمع بالعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من
 غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع
 بعد لولا كوناً خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كوناً خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كوناً
 عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول ،
 وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون
 كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر
 كوناً خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره . وجاز
 حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ،
 وثلاثة أحوال عند غيرهم ، وهي : وجوب الحذف ، وجوب الذكر ، وجواز الأمرين ،
 وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره في غير هذا
 الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يعلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في
 غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في
 غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر القسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله »
 قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله) وقولهم : عهد الله
 يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكر كرك المقسم عليه .
 (٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر
 وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون ==

الله « بخلاف « لَعَمْرُكَ » فإن المحذوف معه يتمين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقَّقْ الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو « عَمَّدُ الله لأفعلن » التقدير « عَمَّدُ الله عَلَى » فعمدُ الله : مبتدأ ، وَعَلَى : خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فكلُّ : مبتدأ ، وقوله « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ » وَيُقَدَّرُ الخبر بفعلواو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً^(٢) ، نحو « زيد وعمرو قاتمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرأ ، وبعده حالٌ سدّ [ت] مسدّد الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدده ، وذلك نحو « ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا » فضرِبَ : مبتدأ ، والعبد : معمول

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فليكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومُسَيَّنًا : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسَيَّنًا » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسَيَّنًا » فسيئاً : حال من الضمير المستتر في « كَانَ » لفَسَّرَ بالعبد [و « إِذَا كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ] .
ونَبَّه المصنف بقوله : « وَقَبْلَ حَالٍ » على أَنَّ الْخَبَرَ المحذوف مُقَدَّرٌ قَبْلَ الْحَالِ التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لَا يَكُونُ خَبَرًا » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو مَا حَكَى الْأَخْفَشُ — رحمه الله ! — من قولهم « زَيْدٌ قَائِمًا » فزید : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير « ثَبَّتَ قَائِمًا » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فنقول « زَيْدٌ قَائِمٌ » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيَّنًا » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا نقول : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيَّنًا » لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسَيَّنٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو « أَمُّ تَبِيْنِي الْحَقُّ » مَنُوطًا بِالْحَكْمِ « فَأَمُّ : مبتدأ ، وتبيني : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبيني ، وَمَنُوطًا : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خَبَرِ أَمِّ ، والتقدير : « أَمُّ تَبِيْنِي الْحَقُّ إِذَا كَانَ — أو إِذَا كَانَ — مَنُوطًا بِالْحَكْمِ » .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوباً ، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة^(١) :

(١) بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مدح ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » أو ذم ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْخَلِيثِ » أو تَرْحُّم ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ » فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً ، والتقدير « هو الكريم ، وهو الخليث ، وهو المسكين » .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوصاً « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعَمَ

= المرفوع بعد « لا سيما » سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ القيس بن جبر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ، وهو :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّماً يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ

أم كان معرفه كما في قولك : أحب الناهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما » فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقت لك ، وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست ، هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلاً ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لثلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنيين مختلفين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أى اسق اللهم زيدا — لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ ، والزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمفعوله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، والمهدى « هو زيد » أى المسدوح زيد « وهو عمرو » أى المذموم عمرو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسى من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ » فى ذمتى : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً^(١) .

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرَا^(٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصر جميل) وقول الشاعر :
عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
وقول الراجز :

شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى
لكن كون هذا محذوف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون محذوف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضاً ، فقد جوزوا أن يكون « عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماض وفعاله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو » حرف عطف « بأكثر » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كهـم » السكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول =

اختلف النحويون في جواز تمديد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو :
 « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سوا^(١)
 كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أُمِّي مُزِيٌّ ،
 أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر
 إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ؛ فإن لم يكونا كذلك فعين العطف ؛
 فإن جاء من لسان العرب شيء ، بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر ؛ كقوله تعالى :
 (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :
 ٥٨ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُسَيِّئٌ

= « شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه
 في محل نصب مقول القول المقدر .

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح السكاكية —
 أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح
 الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كآلية القرآنية التي تلاها ، وكذلك النظم ،
 وكالبيتين اللذين أنشدتهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه
 العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها ،
 فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثاني)
 التعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ،
 نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أي يعمل بكلتا يديه ،
 ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط
 المبتدأ بينهما ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد في المثالين
 من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشىء واحد ؛
 فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص
 ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من
 مرة ولم ينسبه في إحداها ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :
 = (١٧ — شرح ابن عقيل ١)

* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ *

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنَعَاكِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشق » أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيْكُمُ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاكِ الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء فى « فهذا بى » لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبريك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة فى خبر المبتدأ لشبه بالشرط فى عمومته ، =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

= وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « بقى » بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « من » إن قدرت « من » موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية . وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله « فهذا بقى ، مقيظ ، مصيف ، مشق » فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتكثيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الملالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : « مقلتيه » عينيه « المنايا » جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشئ يمينه — على وزن رى رى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله « فهو يقظان نائم » هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت « فهو يقظان هاجع » ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ
وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب « بإحدى » جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتي من « مقلتيه » مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة « ينام » السابقة « بأخرى » جار ومجرور متعلق بقوله يتقى « المنايا » مفعول به ليتقى « فهو » مبتدأ « يقظان » خبره « نائم » أو « هاجع » خبر بعد خبر . =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » هكذا زعم هذا القائل ، ويقع في كلام المُعَرِّين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ خَايَةَ تُسَمَّى) جَوَزُوا كَوْنَ « تُسَمَّى » خبراً ثانياً ، ولا يتمين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً^(١).

== الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجحده ونكرانه .

ومما استشهد به المميز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود : (وهذا بلى شيخ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :
أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْتُ غَابَاتِ غَلِيظِ الْقَصَرَةِ
* أَيْ كَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون « كليت » جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أَيْ كَيْلُكُمْ » جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة (تسمى) خبراً ثانياً كما يقول المربون فهي في محل رفع صلة لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نسكرة لا مسوغة للحيء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نسكرة معها مسوغة ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا ، وَالتَّخْبِرَ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ^(١)
كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا^(٢)
فَتَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةَ لَشِبَهُ نَفَى ، أَوْ لِنَفَى ، مُتَّبَعَهُ^(٣)
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا^(٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدا « والتخبر » الواو عاطفة ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصب » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدا محذوف ، أى : وذلك كأنك تقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدا مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .
(٣) « فتى ، وانفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف في الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدا « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أوعطف بيان عليه ، أو نمت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنفى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدا الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدا مؤخر « مسبوقا » حال من : دام « ما » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسم : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليّه — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوليّه — إلى أنها حرف ^(١) .

== قصد لفظه مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا « كأعط » السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » مثلاً « ما » مصدرية ظرفية « دمت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيبا » خبر دام « درهما » مفعول ثان لأعط ، وتليخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما مادمت مصيبا » أي مدة دوامك مصيبا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحلييات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .
واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول ، أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي =

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أو شبهةٌ نفيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفنى ، وانفك ؛ فمثالُ النفي لفظاً « مازال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كالآية الكريمة ، وقد شذَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

= الحدث الذى دل عليه خبرها فى الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضى - وهو خلق - وفاعله فى محل نصب خبرها . وفى هذا المثال قرينة - وهى كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي الخلق فى الماضى ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هى حرف . ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لاتدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهى من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

=

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظَمًا مُجِيدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللفظة : « منتظما » قد فسرہ الشارح العلامة تفسيرا ، ويقال : جاء فلان منتظما فرسه ؛ إذا جنبه - أى جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاذاً في الثناء على قومه ، أى : ناطقا « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله « منتظما » ، وهو وصف للفرس على الأول ؛ ووصف لنفسه على الثانى .
المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ، ذا كراماتهم ؛ لأنها كثيرة لا تنفى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم السكرية تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومي » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار وعجور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحمد بحمد » وحده مضاف ، و« الله » مضاف إليه « منتظما » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لانتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرسا مجيدا ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك ؛ لأن ما أثر قومي تنطق الألسنة بمجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتظما مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد - لأن قومي يكفوننى هذا ؛ فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

=

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد ، ما أدام الله قومي ، وعنى بذلك أنه لا يزال مُستغنياً ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حُلَّ عليه البيت .

ومثال شبه النفي — والمرادُ به النفي — كقولك : « لا تزل قائماً ومنه قوله :

٦١ — صاحِ شمرُ ولا تزل ذا كِرْو تِ ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
والدعاه ، كقولك : « لا يزالُ الله مُحْسِنًا إِلَيْكَ » ، وقول الشاعر :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونَهُ
واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخواته من حروف النفي

الثاني : أن يكون النفي به مضارعا كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكَّتِيَةِ

حَتَّى أَفْجَمَهُمْ بِأَخْوَسِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِلِسْوَتِيَةِ

وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

تَاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَيْنَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت

امرئ القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ

الحذف بدون القسم كما في بيت خدّاش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — ألا يا أسلمى ، يا دارمى ، على البلى ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكَ الْقَطْرِ

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيا غير قياسى ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا برخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فلسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والماء العائدة إلى الموت ، مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهى ، والنهى شبه بالنفى .

٦٢ — البيت لدى الرمة غيلان بن عقبة يقوله فى صاحبه مية .

اللمة : « البلى » من بلى الثوب يلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثن وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لاتتجاع العيث والسكلا .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسملى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر .

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يُشْتَرَطُ فى عمله أن يسبقه « ما » ، الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وهو « دام » كقولك : « أُعْطِيَ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِاصْلَاحَةٍ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنجاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يَا اسْمَى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « أَلَا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشيخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَافٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمًا أَنَا لَهَا فَقَدْ أَرَادَ : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدْدَى آخِرَ الدَّهْرِ أَرَادَ : ألا يا هند اسمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْمَى ذَاتَ الدِّمَالِيَجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الشَّيَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ أَرَادَ : ألا يا ذات الدماليج اسمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى

قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

يريد : يا هذا أرغم الله أنفًا — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « وَلَا زَالَ إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان »

فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ المُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَاراً ، ومعنى بَات : اتَّصَفَ بِهِ لَيْلاً ،
وَأُخْبِيَ : اتَّصَفَ بِهِ فِي الضَّحَى ، وَأَصْبَحَ : اتَّصَفَ بِهِ فِي الصَّبَاح ، وَأَمْسَى : اتَّصَفَ
بِهِ فِي الْمَسَاء ، ومعنى صار : التَّحَوَّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى [صِفَةٍ] أُخْرَى ، ومعنى لَيْسَ :
النَّفْيُ ، وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنَفْيِ الْحَالِ ، نَحْوُ : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً » أَيْ : الْآنَ
وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بِزَمَنِ عَلَى حَسَبِهِ ، نَحْوُ : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً غَداً » ومعنى مَا زَالَ
وَأَخَوَاتُهَا : مُلَازِمَةُ الْخَبَرِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ نَحْوُ : « مَا زَالَ
زَيْدٌ ضَاحِكاً ، وَمَا زَالَ عَمْرُو أَرْزَقَ الْعَيْنِينَ » ومعنى دَامَ : بَقِيَ وَاسْتَمَرَّ .

* * *

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَ ————— لَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالاً^(١)
هذه الأفعال على قسمين^(٢) : أحدهما مَا يَتَصَرَّفُ ، وهو ما عدا لَيْسَ وَدَامَ .

(١) « وَغَيْرُ » مبتدأ ، وَغَيْرُ مضاف ، و « مَاضٍ » مضاف إليه « مِثْلَهُ » مثل :
حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو قاعِل « عَمِلَ » الآتِي ، ومثل مضاف والضمير
مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلّة في الإبهام فلا تفيدُها الإضافة تعريفاً ؛ فلهذا
وقعت حالا « قَدْ » حرف تحقيق « عَمِلَ » فعل ماضٍ ، وقاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إِنْ » شرطية
« كَانَ » فعل ماضٍ ناقص ، فعل الشرط « غَيْرُ » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الْمَاضِي »
مضاف إليه « مِنْهُ » جار ومجرور متعلق باستعمل « اسْتِعْمَالاً » فعل ماضٍ مبني للتجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجملة في محل
نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إِنْ كَانَ غَيْرُ
الْمَاضِي اسْتِعْمَالاً فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مِثْلَهَا الْمَاضِي .

(٢) هي على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف
أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي ، وهو نَمَلَان : لَيْسَ ، وَدَامَ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّهُ قَدْ سَمِعَ : يَدُومُ ،
وَدُمَ ، وَدَائِمٌ ، وَدَوَامٌ ، قُلْتَ : هَذِهِ تَصَرُّفَاتُ دَامَ التَّامَةِ الَّتِي تَرْفَعُ فَاعِلاً فَقَطْ ، وَالْكَلَامُ =

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنّفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضى منه عملَ الماضى ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائماً ، قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَأَنَّ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُتْلَفِ لَكَ مُنْجِداً

== إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفقى ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه « يكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللمعة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفة » تجده « منجداً » مساعداً .
المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركزن إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كأن منسوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « تلفة » تلف : فعل مضارع مجزوم بـ « = »

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بَبْذِلْ وَحِلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلقى « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجداً الآتي « منجداً » مفعول ثانٍ لتلقى ، وقال العيني : هو حال وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .
اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .
المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بساد ، « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفقى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إيا » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرف منها — وهو دام ، وليس^(١) — وما كان النفي أو شبهه
شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ
أَجْزٌ ، وَكُلٌّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرُهُ^(١)

== فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها . وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعمل به الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجع العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دمت حياً) بقولهم : مدة دوامي حياً ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(١) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاه أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الأسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوْشُّطُهَا بين الفعل والاسم^(٢) ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الأسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » ، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر ، لثلاث يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً ، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم

(٢) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديق عدوى ، وثانيتها : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مماله الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها » — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد . بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رَفِيقى » فلا يجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسّط فيه الخبر قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسّط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلَى — إِنْ جِهَاتِ النَّاسِ عَمَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٌ — وَلُ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عدياء الغساني ، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ
اللغة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوي « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنثة ومقابح الصفات « رداء » هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنثة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المسكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضيمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن مخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا — إن لم تكونى عامة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أبر ، وياؤه مخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهات » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم . =

وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنَّ خَيْرَ « دَام » لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ :
« لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ » وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةٌ
لَذَاتُهُ بَادٌّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها .
اللفظة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » قلبت تاء الافعال دالا ، ثم قلبت الدال دالا ، ثم ادغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالدال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر قلبت التاء دالا ثم ادغمتا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش مادام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا ينسى أنه مقبل لاحالة على الشيخوخة والموت وفارقة أحبائه وملأذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، واذكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهزم » معطوف بالواو على الموت .
الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كل العرب - أو كل النحاة - مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ « دَامَ » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعموا بتقديم خبر دَامَ على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ » فمَسَلَمٌ ، وإن أراد أنهم منعموا تقديمه على « دَامَ » وَحْدَهَا ، نحو « لا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » - وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ - ففقيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردا على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو قوله « بادكار » بأجنبي منهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دَامَ » ضميرا مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَن وَثِقْتُ بِهِ فَمَوَّ الَّذِي كَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دَامَ ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دَامَ ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دَامَ ، وحافظ سري - وتأخر معمول واحد - وهو « من وثقت به » - فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فنقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا قَاتِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول :
« لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتُ » .

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَثْلُوهٌ ، لَا تَالِيَةَ^(١)
يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛
أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو « ما زال » وأخواتها ؛ فلا تقول :
« قَاتِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثاني : ما لم يكن النفي
شرطاً في عمله ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ قَاتِمًا » فلا تقول : « قَاتِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ،
وأجازه بعضه .

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ؛ فتقول : « قَاتِمًا
لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » ومنطلقاً لم يكنْ عَمَرُو » ومنعهما بعضهم^(٢) .

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ،
وسبق مضاف ، و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما »
لمفعول به لسبق « النافية » صفة لما « لجيء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً . تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بجيء « متلوة » حال من الضمير
المجروز محلاً بالباء ، لا « عاطفة » تالية « معطوف على متلوة » .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية
أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ،
وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ النفي بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان
والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛
لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثاني .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الراء ، وهذا النع

مردود بقول الشاعر :

==

ومفهوم كلاميهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبرِ على الفعلِ وَخَذَهُ إِذَا كَانَ النفيُ بما ،
نحو « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَفَى ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي ^(١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفَى ^(٢)
اختلاف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَاذِلِي فَهَاتِمًا لَنْ أَبْرَحَا يَمِثْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الصُّحَى
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف
و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به
لسبق « اصطفى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو » الواو للاستئناف ،
ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ
« برفع » جار ومجرور متعلق بـيكتنى الآتي « يكتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، وجملة يكتنى وفاعله لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة
ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتدأ
« في فتى » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتي « ليس ، زال » معطوفان على
« فتى » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر في قوله « قفى »
الآتي « قفى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو
« النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى الحمام ناقص ، والنقص قفى — أى اتبع — حال
كونه مستمرا في فتى وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن رَهَّانَ إلى الجواز ؛ فتقول : « قائماً ليس زيدٌ » واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقومٌ المنع ، ولم يرَ ذ من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلك مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتِيهم » معمولُ الخبر الذي هو « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدَّم المفعولُ إلا حيث يتقدَّم العاملُ^(١) .



(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقض ؛ ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المفعول ، ولم يميزوا فيها تقديم العامل :
الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً ، لم يميز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا » ، فيقولون « زيداً عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يميزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن — نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » — لم يميزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » ، وعمراً لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يميزوا إيلاؤه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة ، إلا « فتى » ، و « زال » التي مضارعها يزأل ، لا التي مضارعها يزول فإنها تامة ، نحو « زالت الشمس » و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وجد ذو عُسرة ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا آتَى أَوْ حَرَفَ جَرٍّ^(١)

= والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المفعول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المفعول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « العامل » مفعول به يلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلي ، وسموم مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في آتى « آتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو « كان طعامك زيدٌ آكلًا » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم معمول والخبر على الاسم ، ويتقدم معمول على الخبر ، نحو « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ « كان » معمول خبرها ؛ فتقول « كان آكلًا طعامك زيدٌ » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إبلاؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو « كان عندك زيدٌ مقيماً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوهِمٌ مِمَّا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعُ^(١)

== « آنى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ينصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يلى ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر .

(١) « مضمر » ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآنى ، ومضمر « مضار » ، « الشان » مضاف إليه « اسما » حال من مضمر « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، ==

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمول خبرها فأوَّلُهُ على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَـوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيهُ عَوْدًا

= مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف « موم » فاعل وقع ، وموم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاهما في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ، وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمير الشأن حال كونه اسماً لسكان إن وقع في بعض الكلام ما يوم الأمر الذى وضع امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائص بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِيسٍ الْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْخَدَا
اللغة : « قنafd » جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل فى السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللدئب : ذؤالة ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الحيرية) ثم قال : « والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع » اهـ ، ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال (بهامش الميدانى ٢ / ٧) « هداجون جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان -- يفتحات -- ومثله الهدج -- بفتح فسكون -- مشية الشيخ ، أو مشية فيها ==

== ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بانهم خونة فخار ، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك .
الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسما ، والأحسن أن تكون موصولا حرفيا « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم ==

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً آكلاً » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو أسمى كان] .

= مفعول به لعود ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم مفعول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر يلي العامل .
والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » ، أى بالذى عطية عودهموه .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَاثَتْ فَوْأَدَى ذَاتُ الْخُلْسَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ خُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
فذاات الحال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الحال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

كَيْنَ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالْصَّدِّ مُغْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ الشُّلُوانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
فالشيب : اسم كان ، ومغريا خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريباً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الحال سالبة إياك ، وإثنى كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليّه .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعماً لك آكلاً زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُنَلِّقُ الْمَسَاكِينَ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ،
والبيت من شواهد كتاب سيويه (ج ١ ص ٣٥) وقوله قوله :

بَاتُوا وَجَلَّتْنَا الصَّبَاءَ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينَ
اللفظة : « جلتنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة — وعاء يتخذ من الخوص
يوضع فيه التمر يكنز فيه ، وجمعه جلل — بوزن غرفة وغرف — ويجمع أيضاً على
جلال ، وهي عريية معروفة « الصباء » يريد أن لونها الصهبة ، قال الأعمش في شرح
شواهد سيويه : الجللة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبة ،
اه ، « فأصبحوا » دخلوا في الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان »
— بتشديد الراء مفتوحة — أى نزل به ليلاً .

المعنى : يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمراً ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان
نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛
بل كانوا يلقون بعض النوى وييلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة
ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « على »
خبره ، وعلى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير
مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس »
فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل
مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ،
والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى
اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر
الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى
« يلقى المساكين » ياء المضارعة كما يروى « تلقى المساكين » بالتاء ؛ فهذه
أربع روايات .

= أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إبهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقى المساكين ، أو تلقى المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقى المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرداً مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفرد مذكر - قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلنا) فإن مفرد الأعراب أعراji .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بباء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن تنبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت :
أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير
المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول
تلقى المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها
هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجملة من
الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس
تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز
أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها ، كما
في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا
يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً ،
واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى
فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ،
والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد
ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها
وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على
الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العيني عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم
منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا
الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ،
والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية ، واسم ليس في هذا البيت ضمير
الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروقه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه ! - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً
على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه .

— إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق — فَيُخْرِجُ البيتان على إضمار الشأن :
والتقدير في الأول « بما كان هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

== الأول : أن قوله « والبيت لم رو إلا يلقي الساكنين بالياء التحتية » غير صحيح ؛
فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح للعلامة تنادى
بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية
التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا
إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد .

الثانى : فى قوله « ولو كان الساكنين اسم ليس لقال يلقون الساكنين » ليس
بصواب ، إذ لا يلزم على كون الساكنين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون الساكنين ،
بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى الساكنين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة
الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء .

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم
والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظره
جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له
التنظير ، والله يغفر لنا وله !!

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور :
الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من
وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لذهب الكوفيين على كل رواية من هذه
الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على
الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى الساكنين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه
عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال
سقط به الاستدلال ، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعَوَّدَ : خبره ، وإياهم : مفعول عَوَّدَ ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يَفْصِلْ بين « كان » واسمها مفعول الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَرٌ قبل المفعول .
والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلَّ [النوى] منصوبٌ بـتُتْلَقِ ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والجموع]
خير ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ : كما كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ (١)

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرهما
والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزداد
بين الشيتين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛
نحو « لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمُتُهُ »
وَالصِفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً من
إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان فى حشو » وإنما تنقاس زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد
لفظه : نائب فاعل تزداد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بـتزداد « كما » السكاف جارة
لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها
من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل
والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه
« تقدما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو « ما كان أصحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ^(١) » ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعَت زيادتها بين الفعل ومرفوعة ، كقولهم^(٢) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشُبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَلَّةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و[قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ — وَجِ — يَرَانِ لَنَا كَأَنَّا كِرَامٌ .

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِللَّهِ دَرُّ أُنُو شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفُهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفَلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣ / ٢٢ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعْدًا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا

الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْمَيْشَ مُؤْتَنَفًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الحَرْشُبِ ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ،

وقيس الحفاظ وربيعة الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة

أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك

— وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيويه (ج ١ ص ١٨٩)

بعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أثر ب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في =

(١٩ — شرح ابن عقيل ١)

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « وجيران » .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلقون ظننت « متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعه إسنادهما إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زبدآ ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ

وقال الأعمى : ٢ الشاهد فيه إلغاء كان زيادتها تؤكداً وتبييناً لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

وشدّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي (وانظر معجم البلدان مادة كتيبة) :

وَمَا وَكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءً لِنَفْسِي كَانِ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » في محل جر صفة لنفس ، وقد زاد بينهما « كان » .

٧٠ — أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلا ،

ويروى المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللفظة : « سراة » جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس « تسامي » أصله تتسامى -- بتاءين — حذف إحداها تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تزلت في المرعى « العرب » هي خلاف البراذن والبخاني ، ويروى :

* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارعة الثامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من رواه « سراة بني أبي بكر — إلخ » فعناه : إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه « جياد بني أبي بكر — إلخ » فعناه : إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : « جياد » مبتدأ ، و « جياد مضاف ، و « بني » مضاف إليه ، وبني مضاف و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور على « العرب » نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامي . =

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شذّدت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمّ
عقيل بن أبي طالب :
٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ،
ودليل زيادتها أن حذفها لا يحل بالمعنى .

٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة
بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى
الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترقص
ابنها عقيلاً ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَانِمَهُ عَقِيلٌ وَبَيْتِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ
* يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح
هبوا وهبوا ، إذا هاجت « شمال » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل »
رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر
المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل
مضارع « شمال » فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في
حل جبر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير :
إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تسكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين
المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان
مبنيّاً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في
المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ^(١)
تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛
فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام
الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناجم وابن هشام
وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد
وأبي البقاء .

ومما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :
كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْأَجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ ، خرف في محل رفع
صفة لسبيئة وزعم أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقديماً ، ورفع
« عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعها فليس يلزم
عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل نصب خبرها .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين
المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان مفعول
به « ويقون » الواو حرف عطف ، يقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو
الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ،
وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيراً »
حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، والجملة من
اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ - قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ - البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهدهم إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليبيد .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية ، صدقا « خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قيلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلة (انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه في التنبية ٨٨) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول النابغة الذبياني :

حَدَيْتُ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلِّهَا إِنْ ظَلَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولي :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَازَرًا لِي وَإِنْ تَارَكًا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً . » وبعد لَوْ^(١) ، كقولك : « أَتَذَنِّي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً » أى : « ولو كان الماتِيُّ به حِمَاراً » . وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُنْ ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلًا فَاِلَى اِنْتَلَاهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا] .

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَسْكَ جُنُودَهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتماً من حديد » التقدير : ولو كان . لتمسك خاتماً من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إنتلأها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها ،

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد — مثلاً « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إنتلأها » إنتلاء : مجرور بإلى ، وإنتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إنتلأها .

=

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا ارْتِكَبُ
كَمَثَلِ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » ^(١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحذفُ بعد « أَنْ » المصدرية وَيُعوَضُ عنها « ما » ويبقى اسمُها وخبرها ، نحو « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » والأصلُ « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » فحذفت « كَانَ » فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء ، فصار « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى بـ « ما » عِوَضًا عن « كَانَ » ، فصار

= الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بدل له ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن ، ولو » كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » ، فعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالفعل به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهدا لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظهر يبحث ضاف واف .

(١) « وبعْدَ » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعْدَ مضاف ، و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هي أن المصدرية المذغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترَب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرَاءٌ » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرَاءٌ »] ،
ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزة غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختها الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم غفرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الأصماني : إن الضبع إذا وقعت في غم عات ، ولم تكثف من الفساد بما يكتفي به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجاعتك فإن قومي موفورون كثير العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة ، ولم يضعفهم الحرب ولم تلد منهم الأزمات الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة ، « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن حرف توكيد ونصب « قومي » قوم اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير التكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي رفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز الانفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، ~~فانصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير =~~

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ، وذَا نَفَرٍ : خَبَرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عَوْضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول « أَمَّا كُنْتَ مِنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ »^(١).

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذَفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقائه اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميراً مُخَاطَبٌ كما مثَّلَ به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو « أَمَّا أَنَا مِنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » والأصل « أَنْ كُنْتُ مِنْطَلِقًا » ولا مع الظاهر ، نحو « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ « أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تَحْذَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا أَلْتَزِمَ^(٢)

== ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن . ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتِ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت مِنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتي « لكان » =

إذا جُزِمَ الفعل المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخرُ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(١) ؛ فقالوا : « لم يَكْ » وهو حَذَفَ جَائِزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاته ساكن ؛ فلا تقول : « لم يَكْ الرَّجُلُ قائماً » وأجاز ذلك يونسُ ، وقد قرئ ساذجاً (لم يَكْ الَّذِينَ

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أسألهم إن لم يَكْ لحم فنفش « والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا يُغَرَّرَ وَيَطْرَحَ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْرَحٍ
وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكْ بِالذَّنَائِبِ طَالَ كَيْلِي فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَلَكُ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ
وقول الحطيئة العبسي :

أَلَمْ أَلِكْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

كُفِرُوا) وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ^(١) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غير [ضمير] متصل جاز الحذف والإثبات ، نحو « لم يكن زيد قائماً ، ولم يكْ زيد قائماً » وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هى التامة .

(١) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراف الساعة . من صحيحه . ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصو . من كتاب الجهاد . من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إِنْ يَكُنْهُ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ » .

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُسَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أَعْمِلْتَ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ^(١)
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَا «مَا» بِإِنْ أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ»^(٢)

تَقْدِمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) «إِعْمَالِ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمِلْتَ» الْآتِي ، وَإِعْمَالُ مَاضٍ مضاف
و «لَيْسَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ «أَعْمِلْتَ» أَعْمَلُ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ،
وَالْتَاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبُ فَاعِلِ أَعْمِلْتَ «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ
حَالٍ مِنْ «مَا» وَدُونَ مَاضٍ ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ «مَعَ» ظَرْفٌ
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» أَيْضًا ، وَمَعَ مَاضٍ ، وَ «بَقَا» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ
لِلضَّرُورَةِ : مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ ، وَبَقَا مَاضٍ ، وَ «النَّفْيِ» مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبِ» مَعْطُوفٌ
عَلَى «بَقَا» السَّابِقِ «زُكْنٍ» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ . وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنٍ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ
لِتَرْتِيبِ ، وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمِلْتَ مَا النَّافِيَةُ إِعْمَالِ لَيْسَ ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ
الزَّائِدَةِ ، وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) «وَسَبْقِ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتِي ، وَسَبْقُ
مَاضٍ ، وَ «حَرْفِ» مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ ، وَحَرْفٌ مَاضٍ ، وَ «جَرٍّ» مَاضٍ مضاف إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفِ»
مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَا» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِ»
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيَا الْآتِي «أَنْتَ» اسْمٌ مَا «مَعْنِيَا» خَبَرٌ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ
الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» فَعْلٌ مَاضٍ «الْعُلَمَاءُ» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ ضَرُورَةً : فَاعِلٌ أَجَازَ ،
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النِّعَاةُ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقْدِمَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ
مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ
فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيَا» أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيَا بِي ، تَقْدِمُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنِ فُلَانٍ
بِفُلَانٍ» — بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — إِذَا اِهْتَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ،
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ]
قِسْمًا يَعْمَلُ عَمَلَ « كَانَ » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلغة بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » فزيد :
مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، وَلَا عَمَلَ لِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ « مَا »
حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وعلى الفعل نحو :
« مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومالا يختص فحقه ألا يعمل ، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل
« ليس » لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ،
وينصبون بها الخبر ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال
تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصَّدُورَ ، وَمَاهُمُ أَوْلَادُهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ،
وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة »
أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل
من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه
الكتيبة التي يندرم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكفون » أي : قد
احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكفوا آباهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير النائية العائد إلى الحرة
مضاف إليه « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكفون »
لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير النائية مضاف إليه « حنقوا » خبر ثان ،
وحنقوا مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما بهي =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :
الأول : **أَلَّا يُرَادَ بِعَدهَا «إِنْ»** فإن زِيدَتْ بطلَ عملِها ، نحو : « ما إن زِيدَ قائمٌ » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم ^(١) .

الثاني : **أَلَّا يَنْتَقِصَ النَّفْيُ بِإِلَّا** ، نحو : « ما زِيدَ إِلَّا قائمٌ » ؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)] خلافاً لمن أجازهُ ^(٢) .

= على الضم في محل رفع « أولادها » أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه
الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .
(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْخَرْفُ
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أتم » اسمها ، و « ذهاباً » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أتم ذهب » بالرفع على إعمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :
وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ، وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَفْعُو نَهَارًا وَبَسْرِقُ لَيْلَةٍ إِلَّا نَكَالًا =

الثالث : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدمَ وَجَبَ رَفَعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف^(١) .

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقةً بإلا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيباً ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلاً ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرِّ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل . والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته نقلت : « ما في الدار زيد » ،
و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حيثُ : هل هي عاملة أم لا ؟
فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن
لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفعٍ على أنهما خبرانٍ للمبتدأ الذي بعدهما ،
وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر
بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن »
أي : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاء أنه متى
تقدّم الخبر لاتعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير
ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور ؛ فإن تقدم بطل عملها ، نحو : « ما طعمك زيدٌ آكلٌ » فلا يجوز
نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُحيز بقاء العمل مع
تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

== والسر في ذلك الخطأ أنه تيمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على
اسمها ، فتوهم أن ما — لكونها بمعنى ليس — تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما »
فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكر ، وأن الشاعر لم يخطئ . ولسنا لا نسلم
أن « مثل » منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ
مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء
ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)
فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن
يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت مَعْنِيًّا » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها .

وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطلَ عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نَقَتِ النفي ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم ^(١) .

الشرط السادس : ألا يُبدَل من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يَمْبَأُ به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إيهامها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إيهام الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لَا يُنْسِكُ الْأُسَى بِأَسِيًّا ، فَمَا مَأْمِنُ حِمَامٍ أَحَلَّ مُسْتَعَصِمًا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصم : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فَمَا أَحَدٌ مُسْتَعَصِمٍ مِنْ حِمَامٍ .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ؛ فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي .

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعني القولَ باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء » ، إلى آخره « — : استتوت اللغتان ، يعني لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شراحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استتوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » والمرادُ أنه لا عملَ لـ « ما » فيه ، فاستتوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق بهذا المختصر .

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِيَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حَلَّ^(٢)

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز في « شيء » الواقع بعد « إلا » الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملته ، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عاملة ، وهو قوله « أُلْزِمَ » الآتي ، ورفع مضاف و « معطوف » مضاف إليه « لكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أويل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،
أولا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأَسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفًا على خبر « ما » ؛ لأن « ما »
لا تعمل في الموجب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضِيٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختار النصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز
الرفع ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « ولا
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد « بل ،
ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد
مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ،
مبنى على الضم في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما »
قصد لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُزَادُ الباء كثيراً في الخبر بعد « ليس ، وما » نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيةً خلافاً لقوم ، بل تزداد بعدها وبعد التيمية ، وقد نقل سيبويه والفرّاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد « ما » عن بني تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود في أشعارهم ^(١) .

وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك ؛ فمرة قال : لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تُزَادُ في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر « لا » كقوله :

= ماض « الباء » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقليل . « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرُ

ثم إن الباء قد دخلت في خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيفًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمَغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقوله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنْتَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسَيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَايِبِ

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلة » هو الحيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره

أنت « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كان « يوم »

منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو »

اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاع » مضاف إليه

« بمغن » الباء زائدة ، مغن خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب

مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « فتيلة » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور

متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل

على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت

من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لِأَمِيلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلَتْ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

= اللغة : « أفيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتهبوا من رقتكم « فإني إلى قوم سواكم إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيكم وإقراركم بالضم لحليق بأن يزهدي في البقاء بينكم « أجشع القوم » الجشع - بالتحريك - أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فانهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأنيث « الأيدي » نائب فاعل لد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و« أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و« القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان النفي بلم .

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأي صيغة كانت هذه الأفعال . (١) « في النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتي « أعمات » أعمل : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « كليس » جار ومجرور متعلق =

وَمَا إِيَّاءَ «لَاتَ» فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٍ
 وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قُلْ^(١)
 تقدّم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة ، وقد تقدّم الكلام على
 «ما» وذكر هنا «لا» و«لات» و«إن» .
 أمّا «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها^(٢)

= بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا بمائلا إعمال
 ليس «لا» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تمليل «تلى» فعل
 مضارع «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول
 به لتلى «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وتقدير البيت :
 أعملت في النكرات «لا» إعمالا بمائلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .
 (١) «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سوى»
 جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتي ، و«سوى» مضاف ، و«حين» مضاف
 إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و«ذى» بمعنى
 صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و«الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس .
 وتقدير البيت : وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب
 الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب
 وإبقاء الرفع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة
 إلا صاحب القرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يميلونها ، وغيرهم يعملها ،
 وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند
 تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » وانظر هذا مع
 كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة^(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو « لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ يَمَّا قَضَى اللَّهُ، وَاقِيًا

(١) وبقى من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس نصًّا ؛ فإن كانت لنفى الجنس نصا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبها به ، والشرط الثانى : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلا معينا .

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسلى عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فلا الغاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلا ، لافى =

وقوله :

٧٩ — نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِثَتْ حِصْنًا بِالسَّكَاةِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا الذهبين فاسد ، ويبت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .
٧٩ — هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح .

اللفظة : « بوِثَتْ » فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بوأه الله منزلاً ، أي أسكنه إياه « السَّكَاةُ » جمع كمي ، وهو الشجاع المتكلم في سلاحه ، أي : المستتر فيه التغطية به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمقعر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوِثَتْ » الفاء عاطفة ، بوِءَ : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوِءَ « حصناً » مفعول ثان « بالسَّكَاةِ » جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصناً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للناطقة :

٨٠ — بَدَتُ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

٨٠ — البيتان للناطقة الجعدي ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعاه ، والبيتان من مختار أبي تمام ..

اللغة : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثنية الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتي » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهى حبه السوداء « باغياً » طالباً « متراخياً » متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال العيى : منصوب بزغ الحافض ، أى : كفل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و« ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و« ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » نولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة . مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و« القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً » معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما —

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فمرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عاينه سائغ^(١) .

الشرط الثاني : ألاّ يتقدم خبرُها على اسمها ؛ فلا تقول « لا قائماً رجُلٌ » .
الشرط الثالث : ألاّ ينتقض النفيُّ بالإلاّ ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلاّ أفضلَ من زَيْدٍ » بنصب « أفضل » ، بل يجبُ رفعُهُ .
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

== أشار إليه . شارح العلامة ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسما للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - « لا أرى باغيا » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغيا » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغيا » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالعمول - وهو الحال الذي هو قوله « باغيا » - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفعها معرفة نادر » فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة مانصه : « قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ أعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي * وحلت سواد القلب لا أنا ياغيا * البيت اه ، وقد حذا المتن حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَسْكُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا
والقياس على هذا سائغ عندى (والتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال
لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام اه كلام أبي حيان بحروفه

وأما « إن » النافية فمذهبُ أَكْثَرِ البصريين والفرّاء أنها لا تعملُ شيئاً .
ومذهبُ السكوفيين — خلاّ الفرّاء — أنها تعمل عملَ « ليس » ، وقال به سن
البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو علي الفارسيّ ، وأبو
الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى! —
إشارة إلى ذلك ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إِنَّ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

٨١ — يكثر استشهاده النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر
قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة :
إحداها : الرواية التي رواها الشارح .
والثانية :

* إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَلَأَيْنِ *

والثالثة :

* إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَنَاحِيسِ *

« مستولياً » هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك
زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب
من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من خالفه
سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .
الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على
أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على
أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ،
و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس »
فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » .

وقال آخر :

٨٢ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء ، وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إِنْ » النافية لاتعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إِنْ » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إِنْ » النافية مثل « مَا » في أنها لا تختص بالككرات كما تختص بها « لَا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدر في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إِلَّا عَلَى أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إِنْ » نافية « المرء » اسمها « ميتاً » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتاً » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغى عليه » وقوله « فيخذل » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحْتَسَبِ — أن سعيد بن جُبَيْرٍ — رضى الله عنه ! —
قرأ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) بنصب العباد .
ولا يُشْتَرَطُ فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ،
فتقول : « إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا ، [وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

* * *

وأما « لَاتَ » فهى « لا » النافية زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحة ؛
ومذهب الجمهور أنها تعمل عملَ « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،
لكن اختلفت بأنها لا يُذَكَّرُ معها الاسم والخبر معاً ، بل [إنما] يذكر معها
أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حَذَفُ اسمها وبقا خبرها ، ومنه قوله تعالى :
(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير
« وَلَاتَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحين : اسمها ، وحين مناصٍ خبرها ،
وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لات »
والخبر محذوف ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولات حين مناصٍ
كائنًا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

== عاطفة ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للجهول ، معطوف على ينغى ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إِنَّ المرء ميتا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع
بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى
ذكرناها .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدفة كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فيعمل في لفظ الحين وفيما رآدفة من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدفة قول الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نرتع ونلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والماء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنّفِ محتملٌ للقولين ، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ
أَنَّهُ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَذَاصِبُهُ فَعِلٌ مُضْمَرٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ « لَا تَأْرَى حِينَ مَنَاصٍ » وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ
مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « لَا تَأْرَى حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق
بسطه بهذه المجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَقَمَرٍ فَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَقْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةٌ مَنْدَمٌ

(٢١ - شرح ابن عليل ١)

أفعال المقاربة

گَکَانَ کَادَ وَعَسَى ، لَکِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ^(١)
 هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « کاد »
 وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعال ،
 إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج^(٢) ،

(١) « ککان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « کاد » فصد لفظه :
 مبتدأ مؤخر « لکن » حرف استدراك « ندر » فعل ماض « غیر » فاعل ندر ،
 وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر
 الآتي « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف
 على المنصوب النون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور النونين .
 (٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول
 الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المعنى وشرح الشذور على أن ثعلبا
 يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، ولم يخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف
 ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تصرف كما أن لعل كذلك
 لا تصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ؛ لقوة
 التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) :
 الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن
 شواهد قول صخر بن العود الحضرمي :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ ، وَعَلَمَهَا تَشَكِّي فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا
 الباب ، وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماض ؛ يدل على قبوله علامة الأفعال الماضية
 كناء الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) وأما
 جودها ودالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل
 على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو « عَسَيْتُ »
وعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .
والثاني : ما دلّ على الرَّجَاءِ ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَأَخْلَوْتُ .
والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : نَجَعَلْ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ،
وَأَنشَأَ .

فقسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسما لها ، ويكون خبره خبراً لها
في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « كان كاد وعسى » لكن الخبر في

== حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؟
فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما
فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا
على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .
ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول : أنها فعل
في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ،
وهو قول نحاة البصرة ورجعه المتأخرون ، والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ،
سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين
ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كاف
البيت الذي أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا تتسع
هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى وتخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »
وتدّر مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤- أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلْحَأً دَائِماً
لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

٨٤- قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اهـ ؛
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الآمل ومنية السائل »
قال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله
لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها
وخمين بيتاً مجهولة القائلين » اهـ ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان
أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان ، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذبلاً
لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة
نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .
اللمة : « العذل » اللامة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً »
أي أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر
« ملحاً » حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال
« لا تكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
في محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت »
عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها
وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » ورفع
بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفعولاً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية
فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى الغرير أبؤسا »
وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آثِبًا
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

= تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجلل الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبندأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صائماً .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَىٰ أَمْرَهُ وَهُوَ مُدِيرٌ
اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تتأسف وتتعزن على إفلاتي منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حي من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً بن فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فاتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .
المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكَمْ مثل هذه الخطة فارقتها ، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها .

الإعراب : « فَأَبْتُ » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وباء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آثباً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكَمْ » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير ، مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهي » الواو للحال ، هي : مبتدأ « تصفر » =

وهذا هو مراد المصنف بقوله : « لكن نذر — إلى آخره » اسكن في قوله « غير مضارع » إيهاً ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر محيى هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذى نذر محيى الخبر اسماً ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

وَكُونُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزَرَ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(١)

== فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بجبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » .

(١) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير^(١)؛ وتجرّده من « أن » قليل، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا فى الشعر ، ولم يرد فى القرآن إلا مقترباً بـ « أن » قال الله تعالى : (قَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) .
ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .
وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .
وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعنا لاسم ذات ، أو يجيء حالا من اسم الذات .
ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فسكانك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الشَّيْبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُورِّقُنِي أَكْتَثَابُ أَبِي مُنَمِّرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَاتِبَتِهِ كَتِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللافة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي روينها ، وكان أبو نمير معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم مرفوع به « الذي » اسم موصول صفة للکرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِيَّ عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ يَمْنُهِمِرُ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبِ
(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر :
فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَأَ ، وَلَيْسَكُنْ عَسَى يُغْفَرُ لِي حَقٌّ كَيْسٌ

وقوله :

٨٧ — عَسَىٰ قَرَجَ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَالِقَتِهِ أَمْرٌ
وأما « كَادَ » فذكر المصنف أنها عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثير في

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .
الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتى » فعل مضارع « به » جار
وجرور متعلق بـ « يأتى » الله « فاعل يأتى » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب
خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار
وجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى
اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف
إليه « في خالiquته » الجار والجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والجرور السابق ، وخلقته
مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ،
والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .
الشاهد فيه : قوله : « يأتى به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً
من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول
الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَىٰ الْحَجَّاحُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا تَحَنُّنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز في الفعل المضارع الذي
يقع خبراً لعنى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .
فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها
إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأُسْقِيهِ حَتَّىٰ كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعِيهِ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمنى » رفع اسماً ظاهراً مضافاً
إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .
أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ؛ فلا
هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً ..

خبرها أن يتجرد^(١) من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن » قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَقْدٍ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)^(٢) ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وقوله :
 ٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْعَةَ وَبُرُودِ

* * *

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ
 الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترب بأن
 ٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير
 منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لحمد بن مناذر ،
 أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة :
 إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوِّفَى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
 كَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟
 اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويرى في مكانه « تفيض » وكل
 الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول
 « فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشرحه
 دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حِمَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ
 وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عَرُسُ فَفَقِشْتَ عَيْنَ ، وَقَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُمِلَا
خَبَرُهَا حَتْمًا بـ « أَنْ » مُتَّصِلًا^(١)

= وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكلان التي يلف فيها الميت .
الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف لماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر م كاد « فعلا مضارعاً مقترناً بأن » ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :
أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْخُرْبِ أَنْ تُفْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّل
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَمَّحَى فَدَا كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْلِ أَنْ يَمَّصَحَا
ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه ! - « كاد قلبي أن يطير » ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقتترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتماً » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتي « متصلاً » مفعول ثانٍ لجعل .

وَالْزَمُوا أَخْلَوْ لَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا^(١)

يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدلالة على رجاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ» ، نحو «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجَرَّد خبرها من «أَنْ» لافي الشعر ولا في غيره ، وكذلك «أَخْلَوْ لَقَ» تلزم «أَنْ» خبرها نحو «أَخْلَوْ لَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» ويقل حذفها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَالْزَمُوا» فعل وفاعل «اخْلَوْ لَقَ» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أَنْ» قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «اخْلَوْ لَقَ» السابق ، ومثل مضاف و «حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتي ، وبعد مضاف ، و «أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرًا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب اخْلَوْ لَقَ أَنْ حال كونه مشبهاً في ذلك حَرَى ، وانتفاء أَنْ بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجي في أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبلة :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالتَّمَسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سألوا أن يعطوا أثمه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم لينعون السائل ويعلمون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو للمفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

== وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لـ « قيل » ، وجملته قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملته الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أو شك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملته في محل نصب خبر أو شك « ويمتدوا » معطوف على يملوا .

للشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لاوشكوا » حيث ورد « أو شك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصحى وأبي على اللذين أنكرا استعمال « أو شك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلعة البربوعى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ — البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن

البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيدييه (ج ٣ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » النية الموت « غراته » جمع غرة - بكسر العين - وهى الغفلة

« يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب تهرب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرْوعِ وَجَبًا^(١)
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ^(٢)

==والعرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض غرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، هو للنهاية مفعول به ، وجملة يوافقها في محل نصب خبر

أفقا « حيث آتى بخبر » يوشك « جملة فعلية فعلها مضارع قليل .

بر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كربا » قصد ١- مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم جعلت « قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه في « كَرَبَ » إلا تَجَرَّدَ خَبَرَهَا مِنْ « أَنْ » ، وزعم المصنفُ
أن الأصحَّ خلافه ، وهو أنها مثلُ « كَادَ » ؛ فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خَبَرِهَا
مِنْ « أَنْ » ويقلُّ اقترانهُ بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هَذَا غَضُوبُ
وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا قَوْلُهُ :

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكعبة
اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرأثم الهيدني .

اللفظة ١ « جَوَاهُ » الجوى ! شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو التمام الساعى
بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حِينَ قَالَ الْعَذُولُ »
وهو اللأم « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين
أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي .

الإعراب : « كَرَبَ » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جَوَاهُ » الجار
والجور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، أو بقوله « كَرَبَ » السابق ، وجوى مضاف
وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب
خبر كَرَبَ « حِينَ » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق « قَالَ »
فعل ماض « الوشاة » فاعل قال « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة للبدا
والخبر في محل نصب مقول القول ، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بالإضافة
« حِينَ » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث آتى بخبر « كَرَبَ » فعلا مضارعاً مجرداً
من أن .

٩٢ — البيه لأبي يزيد الأسدي ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام =

— ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة ، وإلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحربان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتْ الْفَقْرَ وَالْفِسَى
وَحَلَّتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرَعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ؛ فكفى عن ذلك المعنى هذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرا » يروى براء بن ميمون بينهما عين مهمل ، ويروى « تترعرها » براء بن معجم بينهما عين مهمل كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في السكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائد » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجال » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهو دلو لا غير . ولاية حيث سجال ، والعرب — بفتح العين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثيراً وزع على الناس جميعاً لوسمهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ؛ فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بنوى أرحامها
=

والمشهورُ في « كَرَب » فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .
ومعنى قوله « وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا » أن ما دلَّ على الشروع في
الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ « أَنْ » لما بينَهُ وبين « أَنْ » من المُكَافَاةِ ؛ لأن
المقصودَ به الحالُ ، و« أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو « أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ
زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَمَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا^(١)

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة لمفعوله الأول « ذوو »
فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثانٍ لسقى
« على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف
تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « أعناقها » أعناق
اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل
مضارع حذف منه إحدى التامين - وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر
كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن
وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي هذا البيت رد
عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَنْهَسَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم

٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْرِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدْقِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به لا يستعمل « لأوشكا » جار =

(٢٢ - شرح ابن عقيل ١) .

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَمِنْ مَنِيتِهِ ^(١) * [٩٠]

وَزَعَمَ الأصمعيُّ أنه لم يستعمل « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل « أوشك » بلفظ الماضي] وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سِئَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا ^(٢) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معنا أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= ومجروحٌ متعلق بقوله استعمالوا « وكاد » ، معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف على أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره في (ص ٣٣٢) والاستشهاد به هنا لقوله « أوشكوا » حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهيم الهذلي ، وبعده قوله :

=

وقد يُشعرُ تخصيصه « أوشك » بالذِكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من « كاد » ، وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله في الشعر ، كقوله :

٩٤ - أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذكر المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا
اللغة : « خلاف الأنيس » أى بعد المؤانس « وحوشا » قفرا خاليا ، وقد ضبطه
بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض
وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور « يابا » قال ابن
منظور في اللسان : « اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبي ربيعة :
مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُكَيْنِ لَوْ بَسَيْنَ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا ؟
فإلى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالْصَا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابَا
معناه خاليا لا أحده « اهـ .

الإعراب : « فموشكة » خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم
وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - « أرضنا » أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف
والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أرض « خلاف » منصوب على الظرفية ،
وناصبه « تعود » وخلاف مضاف ، و « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من
الضمير المستتر في تعود ، وقوله « يابا » حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل :
معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك .
الشاهد فيه : قوله « فموشكة » حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، ومثله
قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فإِنَّكَ مُوشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاظِرَةِ الْعَوْدِي

٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وأفهم كلامُ المصنف أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيره خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ

== طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ؛ وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأُسْبِسُ لَ عَانِدُ
قَذَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَارِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبُكْيُ وَتَشْرَى إِذَا مَا حَحَّثَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللفظة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر قفاً ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلح « ححثتها » حركتها « المراد » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم - موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإننى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق للفعل محذوف تقديره أوفن يقينا « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعاائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلاً .
الشاهد فيه : قوله « كائد » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة ، وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عسى يَفْسِي فهو
عاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ « طَفِقَ » ، وحكى الكسائيُّ مضارعَ
« جَعَلَ » .

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ
غِنَى بِـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ^(١)

اختصَّتْ « عسى ، واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » بأنها تُستعمل ناقصةً وتامةً .
فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو « عسى أن يَقُومَ ، واخْلُوقْ
أن يَأْتِيَ ، وأَوْشَكَ أنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعلُ في موضع رفع فاعل « عسى ،
واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » واستغفرتُ به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ؛ لأنَّ
ليه نحو « عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشَّوْزِينِ إلى أنه يجب
أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل
لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرائيُّ والفارسيُّ إلى تجوز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و« عسى » فصد لفظه
مضاف إليه « اخْلُوقْ ، أَوْشَكَ » معطوفان على « عسى » بعاطف مقدر « قد » حرف
تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق
بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثانٍ » وقوله « فقد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانٍ ، والجملة من قد ونائب فاعله
في محل جر صفة لثان .

ما ذكره الشلوّيين وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بعسى أسماً لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بعسى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضمير يعود على فاعل « عسى » وجاز عوده عليه — وإن تأخر — لأنه مُقدّم في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على مذهب غير الشلوّيين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات » فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » وعلى رأى الشلوّيين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات » فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رفع الظاهر الذي بعده .

وَجَرَدَنْ عَسَى ، أَوْ اِرْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجردن » جرد : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمرأ » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارتفاع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمير فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدُها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » و « أن يقوم » في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في « عسى » و « أن يقوم » في موضع رفع بعسى .

ونظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فنقول — على لغة تميم — : « هند عَسَتْ أَنْ تقوم ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » وتقول — على لغة الحجاز — : « هند عسى أَنْ تقوم ، والزيدان عسى أَنْ يقوما ، والزيدون عسى أَنْ يقوموا ، والهندان عسى أَنْ تقوموا ، والهنداتُ عسى أَنْ يَقُمْنَ » .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فنقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعلَ ينظمان » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ
نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنَ^(١)

(١) « والفتح » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أَجَزُ » الآتي « والكسر » معطوف على الفتح « أَجَزُ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في السين » جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله « عسيت » قصد لفظه : مضاف إليه « وانتقا » الواو =

إذا اتصل بـ « هَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم - نحو « عَسَيْتُ »
أو مخاطب ، نحو « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »
أو لغائبات ، نحو « عَسَيْنَ » جاز كسُرُ سِنِهَا وفتحُهَا ، والفتحُ أَشْهُرُ ، وقرأ
نافع : (قَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها .

== عاطفة ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و«الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ،
والجمله من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانٍ مِنْ عَمَلٍ^(١)
كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ^(٢)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف^(٣) :

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «تخكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول : أي عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن : حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأنى» الباء جارة، وأن : حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كف» خبرها، وأن ومعمولاهما تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف و «ضغن» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال القارية (ص ٣٢٢) أن سيئويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن؛ فتتصب الاسم، وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بَلَّتِي : قَدْ أَنَّى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَلَكَ أَوْ عَا كَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سيبويه خمسة ؛ فأسقط « أَنَّ » المفتوحة لأن أصلها « إِنْ » المكسورة ، كما سيأتي .
ومعنى « إِنْ ، وَأَنَّ » التوكيد ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيه ، و « لَكِنَّ » للاستدراك ، و « لَيْتَ » للتعنى ، و « لَعَلَّ » للترجى والإشفاق ، والفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وفى غير الممكن ، نحو : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا »^(١) ، وأن الترجى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجى يكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل « كَان » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر^(٢)

== وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدّها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا وَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٢) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أى الوقوع فى صدر الجملة - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَسَدًا ذَرَأَ وَظَبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

== ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »
 فإن : حرف تأكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر
 إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من
 في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في
 الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن . و« المصورون » خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ،
 ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليياً أو إنشائية ، فأما قوله تعالى
 (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعماء يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْيَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا
 فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛
 فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول . والتقدير : إن الذين قتلتم
 سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندي
 تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة
 إنشائية ، وهو مقبوس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب
 أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوماً من
 العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول
 (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا
 ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذي الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالًا

وبقول الراجز :

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين ،
وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي
كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر المبتدأ .

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ ^(١)
أى : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر
ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيرها ، وتحت هذا قسمان :
أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيرها ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين
بين وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .
وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل
محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،
يأليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » اسم
إشارة مفعول به لراع « الترتيب » يدل ، أو عطف بيان ، أو نعمت لاسم الإشارة
« إلا » أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف .
والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى - إلخ « كليت »
الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صلة الذى
وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على
اسمها « أو » عاطفة ، معناه التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »
« غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد
بالتركيب الذى كليت فيها - إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « كَيْتَ هُنَا غَيْرَ التَّبْدِي » أى أَوْقِحْ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « كَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ،
نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلَ »
وكذا إن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ »
أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ الممولِ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَائِقٌ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله ؛
٩٥ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ بَحْبَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيوبه الحسين التى لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيوبه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى » — من باب فتح — أى : لا تلتنى ولا تعذلى « جم » كثير ، عظيم « بلابله » أى وماوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .
المعنى : قال الأعمى فى شرح شواهد سيوبه « يقول لا تلتنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لا يصرفنى عنها » اهـ

الإعراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بتلحنى « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « جم » خبر إن لأن « بلابله » بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر .

وَهَمْزَ إِنَّ أَفْتَحَ لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ^(١)
 « إِنَّ » لها ثلاثة أحوال : وَجُوبُ الْفَتْح ، وَوُجُوبُ الْكَسْرِ ، وَجَوَازُ
 الأمرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فِعْلٍ^(٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنَّ » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله
 « أخاك » وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » وأصل السلام « إِنَّ أَخَاكَ مَصَابِ
 القلب بحبها » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء
 الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيوييه شيخ النحاة (انظر الكتاب
 ١ / ٢٨٠) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتي ، وهمز مضاف
 و « إِنَّ » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق بافتح ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف
 إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سِوَى »
 جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك »
 مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت .

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال
 الذي ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا) أي : أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنزَلْنَا ، وما
 إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قل أوحى إلى أنه استمع
 نفر من الجن) أي : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون
 الفعل ظاهرا كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد « ما »
 المصدرية نحو قولهم : « لا أكله ما أن في السماء نجما » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن
 حراء مكانه » التقدير : لا أكله ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون
 حراء في مكانه ، وبعد « لو » الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قوله
 تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) أي لو ثبت صبرهم .

نحو : « يعجبني أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفتُ أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرف ، نحو : « عجبت من أنك قائمٌ » أى : من قيامك^(١) ، وإنما قال : « لَسَدٌ مَّصْدَرٌ مَسْدَهَا » ولم يقل : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائمٌ » ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسْدَهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقَدَّرُ بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه » .
فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تُكسَرُ : وجوباً ، أو جوازاً ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التى يجب فيها فتح همزة «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :
الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به .

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينِ مُكْمِلَةٍ^(١)
 أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ^(٢)
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو مُتَقَى^(٣)

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الابتداء » جار ومجرور متعلق باكسر « وفي بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صلة » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتي « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكي : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرت » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سلف مراراً ، زرت : فعل وفاعل ومفعول « وإن » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناء التكلم في « كزرت » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « متقى » مضاف إليه .

[فذكر أنه] يجب الكسرة في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إن » ابتداء ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إن زيدا قائم » ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنك فاضل عندي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندي أنك فاضل » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع « إن » صدر صلة ، نحو : « جاء الذي إنه قائم » ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا لقائم » وسيأتي الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة مخكية بالقول ، نحو : « قلت إن زيدا قائم » [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تُحك به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أقول أن زيدا قائم ؟ » أى : أظن .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَخَاجِرِي كَرِيمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله : دَعُ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلَيْنِكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون هنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب « إلا » رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة = (٢٣ — شرح ابن عقيل ١)

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ، نحو :
« علمت إن زَيْدًا لقائم » وسنين هذا في باب « ظَنَنْ » فإن لم يكن في خبرها
اللام فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زَيْدًا قائم » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه تَقَصَّ مَوَاضِعَ يجب كسره
إن « فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو : « أَلَا إن زَيْدًا قائم » .
ومنه قوله تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشَّقَاءُ) .

= المعنى « حاجزى » أى مانع ، وتقول : حجزه يحجزه - من باب إذا
منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،
والنون لا قاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى
شيئا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :
ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم :
فاعل مجاز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل
نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى
ولا سألتهما فى حالة إلا هذه .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها
وقعت موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو
اقتران خبرها باللام ، وقال الأعمش (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول
اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن
إلا مكسورة لذلك « اهـ » .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون
الطعام ويمشون فى الأسواق) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين
كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثاني : إذا وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » .
 الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .
 ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتدا » لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّلَ جملة مبتدأ بها .

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٌ لَا لَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نَمِي^(١)
 مَعَ تِلْوٍ فَالْجُزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحَدُ »^(٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نَمِي » في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و« إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فُجَاءَةٌ » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلوله « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نَمِي » الآتي « نَمِي » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »^(١) ، ومما جاء بالوجهين قوله :
 ٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَعَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك — جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهب أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويه التى لم ينسبوها ، وقال سيويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .
 اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم نائم تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والدلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنث إذا =

نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .
المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فلتقديرها مع مفعوليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيويه : « فحال إذا هنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اه ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا . فالكسر على نية وقوع البتداء ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اه .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن تقول لك :
أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح « أن » وكسرها ؛ فن كسرها جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير « إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ » ومن فَتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول « فَإِذَا عُبودِيَّتُهُ » أى : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى « فَإِذَا عبوديته موجودة » .

وكذا يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت جوابَ قسمٍ ، وليس في خبرها اللام ، نحو « حَلَفْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قوله :

٩٨ - لَتَقْعُدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثْلِي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِي
أَوْ تَحْلِيَنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

== عليه في تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيئويه كما سمعت في عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها ، فإن فتحها فهي ومدخولها في تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثاني : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل « إذا » نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس في الكلام تقدير . فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج ، وقال ابن برى : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره » .

اللغة : « القصي » البعيد النائي « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

يتعاملون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأثى واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذى معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأثى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » حذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقاءهما وهى كالثابتة ، لتكون حذفها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان لنقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها راقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كوني أباهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو « حلفت إن زيدا قائم » أو غير ملفوظ به ، نحو « والله إن زيدا قائم » أو اسمية ، نحو « أتعمر لك إن زيدا قائم » (١) .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلی ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلی محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لئى خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اهـ .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعَلَ « إنَّ » ومعمولها جملةٌ أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلَ « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير « مَنْ يَأْتِنِي فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَالْغُفْرَانُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرٌ « إنَّ » قولٌ ، والقائلُ واحدٌ ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد [الله] » فمَنْ فتح جعل « أنَّ » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير « خَيْرُ الْقَوْلِ حمدُ اللهِ » فـ « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول « أولُ قراءتي (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسَنِي »
وَمَثَلُ سَيَبُويَه هذه المسألة بقوله : « أولُ ما أقولُ أني أَحمدُ الله » وَخَرَجَ الكسر
على الوجه الذي تقدّم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجل ، وعليه جرى
جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، وأبي بكر بن
طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

يجوز دخول لَامِ الابتداء على خبر « إن » المكسورة^(٢) ، نحو « إن زيدا
لقائم » .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات »
مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع
« الخبر » مفعول به لتصحبه مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ،
ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو
« إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم أسما « لوزر »
اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يستعان به .
(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط . ذكر المصنف
منها شرطين فيما يأتي :

الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه
نحو قولك : إن في الدار زيدا ، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله
عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول
اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت
اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ »

الثاني : أن يكون الخبر مثبتا غير منفي ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلك =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام ؛
فحقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو « لأنَّ زيدا قائمٌ » لكن لما كانت اللام
للتأكيـد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجُمع بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأخروا
اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « كَعَلَ زيدا
لقائمٌ » وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩— يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها: المفرد نحو « إن زيدا لقائمٌ » ، وثانيها :
الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع
نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن زيدا
لضى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو
« إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزئها نحو « إن زيدا لوجه
حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين
أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى
جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد
ممن وثق فى العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان « اهـ . كلامه ، ومثله
للانبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ولا يعرف له
قائل ، ولا تسمية ، ولا نظير » اهـ .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

= نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتسكيل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا .

اللغة : « عميد » من قولهم : عمده العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بنبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « لىلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكنى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه « من حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد » حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة . أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلية على خبر « لكن » وإنما هى داخلية على خبر « إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « واسكن إنى من حبها لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون « ولكن » واثنان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لا الابتداء ، وأنها داخلية على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبني عليهما قاعدة . =

وخرَّجَ على أن اللام زائدة ، كما شذَّ زيادتها في خبر « أُمَسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمَسَى لِمَجْهُودًا

= والتخريجان الثالث والرابع متعتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠) ،
(١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في
قول الآخر :

أُمَسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ

١٠٠ — حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ،
وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي
الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت
كتاب سيوييه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالي » جمع عجلان — كسكران وسكاري — ومن العلماء من يرويه
« عجالا » بكسر الميم على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم
يرويه « سراحا » على أنه جمع سريع « كيف سيدكم » روى في مكانه « كيف
صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل
وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سألوه
ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ،
وكانه قال : فقال الذين سألوا « مجهوداً » نال منه المرض والعشق حتى
أجهده وأتعبه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالي » حال « فقالوا » فعل وفاعل
« كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ،
والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال » فعل
ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة
للموصول ، والعائد محذوف ، أي سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه
يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شنوداً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

= « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « لمجهودا » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لكالهائم — زيادة شاذة .
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

* ولكننى من حبها لعميد *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها تكبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأنان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأنان « شهرية » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعض .

وأجاز المبرّد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : (إِلَّا أَنَّهُمْ
لَيًّا كُلُّونَ الطَّعَامِ) بفتح « أن » ، ويتخرّج أيضاً على زيادة اللام .

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَ^(١)

= الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز »
خبر المبتدأ « شربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا وتقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار
ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقية » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زيادة
اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت
اللام مقترنة به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس هي عجوز - إلح . حذف المبتدأ ،
فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك في باب
المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت
قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مِنْ حَارِبَتِهِ لَمَحَارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ

الشاهد في قوله : « من حاربت له محارب » وفي قوله « من سألته لسعيد » فإن
« من » اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .
(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذي » اسم إشارة مفعول به يلي مقدم
على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم
موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفياً » نفي : فعل ماض مبنى للجهول ،
والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا وتقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار
ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِجًا^(١)
 إذا كانَ خبرٌ «إِنْ» مَنفِيًّا لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول «إِنْ زَيْدًا
 لَمَّا يَقُومُ» وقد ورد في الشعر ، كقوله :
 ١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلَّامِ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= الأولى « كرضيا » قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة
 « ما » الثانية ، وتقدير البيت : ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفى ، ولا
 الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال .

(١) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى
 اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف
 و « قد » قصد لفظه مضاف إليه « كإن » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف
 تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف
 تحقيق « سَمَّا » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم
 الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بـ « مستحوذا »
 حال من الضمير المستتر في « سَمَّا » .

١٠٢ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللمة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في
 خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتعت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق
 « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ،
 أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى « تركا » أراد به ترك ما عبر
 عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن »
 حرف تأكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام
 الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو
 عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .
 =

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر النفي بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اهـ ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور - تبعاً للفراء - إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن النفي .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن النفي .

وبخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهي للإيجاب - على لا وهي للنفي من قبل أنه شبه لا بنفي ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى في قوله :

لَمَّا أَغْنَيْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي ؟
ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه انتهى كلامه .

عليه ، ولا فرق بين المتصرف نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترب به الين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو « إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كانت السين قليلة] .

وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فتقول : « إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ » ، وَإِنَّ عَمْرَأً لَيَسَّ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيويه لا يُجيز ذلك ، فإن قرن الماضي المتصرف بـ « مَدَّ » جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو « إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ ، وَأَسْمَاءُ حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ^(١)

تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا توسَّط بين اسمِ إن والخبر ، نحو « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَا مَكَآ كُلَّ » وينبنى أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلْنَا^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحَّب » الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحَّب « معمول » بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط « واسما » معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ « قبله » قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر » فاعل حل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .
(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالي لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بـ «مَدَّ»
لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ»
وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصح الواسط» — أى :
المتوسط — تنبيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إِنَّ
زَيْدًا آكَلَ لَطَعَامَكَ» .

وأشقر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ،
فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَا يَكُلُ» ، وذلك من جهة أنه خصص دخول
اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم «إِنِّي
لَبِحَمْدِ اللَّهِ أَصَالِحٌ» .

= اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ،
نحو «إِنَّ عِنْدِي لِنِى الدَّارِ زَيْدًا» أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو
«إِنَّ عِنْدِي لِنِى الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط
معمول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول
الناظم «معمول الخبر» فإن أُل فى الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل
اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذى بين
الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تميزا ؛ فلا يصح أن تقول «إِنَّ زَيْدًا
لِرَاكِبًا حَاضِرًا» ولا تقول «إِنَّ زَيْدًا لِعَرَقًا يَتَصَبَّبُ» وقد نص الشارح على الحال ،
ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا مفعولا
لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرُكُوبِ الْأَمِيرِ رَاكِبًا» ولا أن تقول
«إِنَّ زَيْدًا لَتَأْدِيَا ضَارِبِ ابْنِهِ» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من
الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفصل ^(١) » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو « إِنْ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : (إِنْ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) فـ « هذا » اسم « إِنْ » ، و « هو » ضمير الفصيل ، ودخلت عليه اللام ، و « القصص » خبر « إِنْ » .

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأت بـ « هو » لاحتتمل أن يكون « القائم » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ^(٢) ، نحو « زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ » أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو « إِنْ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » كما قال الناظم « والفصل » والكوفيون يسمونه « عمادا » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر أن على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ومن النحاة من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » أو قلت « كان زيد هو القائم » ، وفي محل نصب إذا قلت « إِنْ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .

وأشار بقوله : « وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبِرُ » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكلامه يُشْعِرُ [أَيْضًا] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَهْوٌ لَقَائِمٌ » ، ولا « إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا » .

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على الممول المتوسط بين الاسم والخبر — أن كلَّ ممولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَيِّنُ الْقَعْلُ^(١)

= الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة .
الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى « مبطل » =

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بإنّ وأخواتها كقمتها عن العمل ، إلا
 « كُنتَ » فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : « إنما زيد قائم »
 ولا يجوز نصبُ « زيد » وكذلك أن [وكأن] ولكنّ ولعلّ ، وتقول :
 « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زيداً قائم »
 وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن « ما » إن اتصلت بهذه
 الأحرُفِ كقمتها عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من
 النحويين^(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي « إنما

= خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : فاعول به لمبطل ، وإعمال مضاف
 وها مضاف إليه « وقد » حرف تقييد « يبق » فعل مضارع مبنى للمجهول « العمل »
 نائب فاعل يبق .

(١) ذهب سيويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت
 عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جاز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت
 لاختصاصها بالأسماء ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على
 جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه :
 (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يَذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلُ أَمْثَالِي

وتسمى « ما » هذه ما الكافه ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد
 القدي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لاتزيل
 اختصاص « ليت » بالجلل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل
 عملها ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا كَيْتَمًا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعهُ ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة
 والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نصب له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب
 الزجاج في كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت
 بها « ما » لم يجب إعمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

زيداً قائماً» والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما »
إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير
الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من
الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو « إنَّ ما عندك حسنٌ » [أى : إن الذي
عندك حسنٌ] ، والتي هي مُقدَّرة بالمصدر ، نحو « إنَّ ما فعلتَ حسنٌ » أى :
إنَّ فعلك حسنٌ

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إِنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ^(١)

أى : إذا أتى بعد اسم « إِنَّ » وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده
وَجَهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً على اسم « إِنَّ » نحو « إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرًا »

=الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال
الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول :
إنما زيدا قائمٌ ، ولعلما بكرا جالسٌ ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلقى ما « اهـ ،
وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجى ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيد كلام الناظم .

(١) « وجائزٌ » خبر مقدم « رفعتك » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف
مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً » مفعول به للمصدر « على منصوب »
جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه
« بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكمل » فعل مضارع منصوب بأن ،
والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، « وأن .
وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه « بعد » إليه ، و« مفعول لتستكمل
محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو » واختُلفَ فيه^(١) ؛ فالشهورُ أ معطوف على محلِّ اسمِ « إِنَّ » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وه يشعر به [ظاهرُ] كلامِ المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إِنَّ » — أى قبل أن تأخذ خبرها — تعيّن النصبُ عند جمهور الدحويين ؛ فتقول : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَان ، وإنَّ زَيْدًا ذَاهِبَان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يحججه واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في ج صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبقا بالواو بعد اسم المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضياء بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَائِي وَقِيَّارٍ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ قَائِي وَأَنْتَمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَفِئَانِ !

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ) والثانية قراءة بعضهم : (إِنَّ) وملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضوي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعبه المعطوف عليه ؛ لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ بَيْنَ لَكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(١)
حُكْمُ « أَنْ » المفتوحة و « لَكِنَّ » في العطف على اسمهما حكم « إِنْ »
المكسورة ؛ فتقول : « علمت أَنْ زيداً قائماً وعمرو » برفع « عمرو » ونصبه ،
وتقول : « علمت أَنْ زيداً وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك
تقول : « ما زيد قائماً ، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً » بنصب خالد ورفع ،
و « ما زيد قائماً لكنَّ عمراً وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ » فلا يجوز معها إلا النصب . [سواء تقدمَ
المعطوفُ ، أو تأخرَ ؛ فتقول : « لَيْتَ زيداً وعمراً قائمان ، ولَيْتَ زيداً قائم
وعمراً » بنصب « عمرو » في المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كَأَنَّ ؛ وَلَعَلَّ » ؛
وأجاز الفراء الرفعَ فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأخرَفِ الثلاثة .

وَخَفَفْتُ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ^(٢)

(١) « وَأَلْحَقْتُ » الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث
« بَيْنَ » جار ومجرور متعلق بالحق « لَكِنَّ » قصد لفظه : نائب فاعل لألحق « وَأَنْ »
معطوف على لكن « مِنْ دُونِ » جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً ، ودون مضاف
و « لَيْتَ » قصد لفظه : مضاف إليه « وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ » معطوفان على لَيْتَ .
(٢) « وَخَفَفْتُ » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث
« إِنْ » نائب فاعل خفف « فَقَلَّ » الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالتاء على
خفف « الْعَمَلُ » فاعل لقل « وَتَلَزَمُ » فس مضارع « اللَّامُ » فاعل تلزم « إِذَا »
ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « مَا » زائدة « تَهْمَلُ » فعل مضارع
مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أَنْ الخففة ،
والجمله في محل جر بإضافة إِذَا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إِذَا مَا تَهْمَلُ
إِنْ التي خففت لزمتها اللام .

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُفْتِيدًا^(١)

إذا خُفِّفَتْ « إِنْ » فالأكثرُ في لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لَقَاءُكُمْ » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقلُّ إعمالها فتقول : « إِنْ زَيْدًا قَاءُكُمْ » وحَكَّى الإعمالُ سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى^(٢) ؛ فلا نلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالة هذه —

(١) « وربما » الواو عاطفة ، رب حرف تقليل ، وما كافة « استغنى » فعل ماض مبنى للجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها « إِنْ » شرطية « بدأ » فعل ماض فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدأ « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ » أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمدا » حال من الضمير المستتر في « أراد » .

(٢) على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لما » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفيهم » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير القائين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير القائين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفيهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد =

بالنافية [لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود] بها [فإن ظهر المقصود] بها [فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثاني أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء ، وما زائدة «ليوفيتهم» اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ، ومضاف إليه ، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .
١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نقر» ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباة الضيم » يروى في مكانه « أبا ابن أباة الضيم » وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبي يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضم : الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضاء بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ «أباة» خبر المبتدأ ، وأباة مضاف ، و«الضم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر ، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة مهملة «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و«للمعادن» مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك .

التقدير : وإن مالكٌ لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو الـ « اد ب قوله : » وربما استغنى عنها إن بدأ — إلى آخر البيت .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المخففة من الثبوت ، أم هي لامٌ أخرى اجتلبت للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرَّت بين ابن أبي العافية وابن الأَخْضَر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جعلها لام الابتداء أوجبَ كسرَ « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجتلبت للفرق — فتح أن ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن على بن سليمان البغدادي الأَخْضَر الصغير ، وبين أبي عليٍّ الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ

== الشاهد فيه : قوله « وإن مالكٌ كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر « إن » المكسورة الممطرة المخففة من الثبوت عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالكٌ كرام المعادن ، أي فهي قبلة دنيئة الأصول ؛ فيكون هذا ذمًا ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِي غَيْرِ مَكْذُوبٍ
ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام .

لام الابتداء اجْتَلَبَتْ للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير :
إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر^(١) .

وَالْفِعْلُ إِن لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا^(٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خالٍ من قد ، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائشة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتي شرحه :

شَلَّتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَصِّهِ
وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد قاتل ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرم لفاسقين) ، فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصبح نظراً وأقوم حجة ؛ فذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا نافية « تلفيه » تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ مخنوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء فى « تلفيه » السابق « إن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتى « ذى » مت لـ « إن » مفعول ثانٍ لتلفى .

إِذَا خُفِّفَتْ «إِنَّ» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو
 كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَ وَأَخَوَاتُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا
 عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ يَسْكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا
 كَيْزِيقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)
 وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا غَيْرُ النَّاسِخِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ
 الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ » وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ قَنَعْتَ
 كَاتِبَكَ لَسَوَطًا » وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ « إِنْ قَامَ لَنَا ^(١) » .

ومنه قول الشاعر :

١٠٤ - شَلْتَ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
 حَلْتَ عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ

(١) ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ
 كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كَدْتَ لَتَرْدِينَ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ،
 نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزْلِقُونَكَ) ، ونحو (وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ)
 والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائشة « إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا » والرابعة :
 أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ
 يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ » وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل
 واحدة منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ - البيت لعائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترضى
 زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت بـ كسر العين التي هي اللام
 الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ ، حلت
 عليك « أى نزلت ، وروى مكانه « وجبت عليك » =

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَأَسْمَهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ^(١)
إذا خُفِّفَتْ أَنْ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون
اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو « عَلِمْتُ
أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » فـ « أَنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، واسمها ضميرُ الشأن ، وهو محذوف ،
والتقدير [« أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِمٌ » في جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير]
« عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

= الإعراب : « شئت » مثل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل
مثل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل
« لسلماً » اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل ، وعقوبة مضاف
و « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت مسلماً » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل
ماض غير ناسخ وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) « وإن » شرطية « تخفف » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أن »
قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف « فاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم مبتدأ ،
واسم مضاف والضمير مضاف إليه « استكن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله
« اجعل » الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« جملة » مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد
مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النعاة هو
ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن
خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك
قدر سيويوه — رحمه الله ! — فى قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)
أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — قَلَوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

١٠٥ — البيت بما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين :
اللمة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن الخطاب أنثى ، بدايد ما بعده ، والتاء
في « سألتني » مكسورة أيضا لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول
فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياسا ؛ لأن فعلا بمعنى المفعول يستوى فيه الذكر
والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ، ويكون
تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ
فعلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من
منهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه .
المعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك .
ولبادرت به مع ماأنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد
لايعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدّة .
الإعراب : « قلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ،
والكاف اسمها « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » الآتي ، ويوم مضاف
و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والتون للوقاية ، والياء مفعول أول
« فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفي
وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو
واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو
الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه —
أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وجبرها جملة :

وَإِنْ يَكُنْ فَعَلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا^(١)
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدٍّ ، أَوْ نَفَى ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُهُ^(٢)

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ؛ فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة تراثي فيها أخاها عمرو بن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالًا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالًا

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الشمال »

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « ممتنعا » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أَوْ نَفَى ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة ، وقليل خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » قصد لفظه مضاف إليه .

إذا وقع خبرٌ « أن » المخففة جملةً اسميةً لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : « علمتُ أن زَيْدًا قائمٌ » من غير حرفٍ فاصلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَبْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يثبت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أو لا ، فإن كان دعاءً لم يفصل ، كقوله تعالى : (والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عليها) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يحوز الفصل وتركه^(١) والأحسن الفصل ، والفاصل

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابتة الديباني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ تَمَرَّ اللَّهُ مَالُهُ وَأَنْتَلَّ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ

أَكْبَّ عَلَى فَاسٍ يُحْدِثُ غُرَابَهَا مَذَكْرَةً مِنَ الْمَاعُولِ بِأَتَرِهِ

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وبمن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترفة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، ويجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداها كما فيما بعد العلم غير المؤول =

أحدُ أربعةِ أشياء .

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :

١٠٦ — وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها
جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل
معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس
الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعلم »
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف وجوبا « سوف » حرف تنفيس « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل يأتى ،
والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم
موصول مضاف إليه « قدرا » قدر : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله
لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتى » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة
جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ،
وهو « سوف » .

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)
وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ
أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله
[تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ
يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) .
ومما جاء بنون فاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يَوْمَئِذٍ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

== ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبَيْتُ أَمْنِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون »
فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن »
المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا
« قبل » ظرف متعلق بـ « فجاد » « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل ، مضاف و « أن » وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بـ « فجاد » ، وأعظم مضاف ،
و « سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ،
وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »
ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن » وجملة الخبر .
والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب
الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجباً الفصل بواحد من
الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت ==

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول ، والقول الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً^(١) .

وَحَفَّفَتْ كَانَ أَيْضًا فَنَوَى مَنصُوبَهَا ، وَثَابَتَا أَيْضًا رَوَى^(٢)

= مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وإنما لم تنصب في هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْسِكَ مِنْ السَّلَامِ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا
وكما لم تنصب في قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة من قرأ برفع « يتم » . وكما لم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (١٢٠/٦ الطبعة السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهجلة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل نصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهلون « أن » المصدرية كما أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا يتسع له هذه المجلة ، ولكننا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « كان » قصد لفظه : نائب فاعل لحفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للمجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتا : حال مقدم =

إِذَا خُفِّتْ « كَأَنَّ » نُؤَى أَسْمَهَا ، وَأَخْبِرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ أُسْمِيَّةٍ ^(١) ، نَحْوُ « كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ » أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِـ « لَمْ » ^(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) أَوْ مُصَدَّرَةٍ بِـ « تَدَا » كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
أَوْدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ [٣] ^(٣)

== على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله « روى » الآتى ، و« أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « روى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر « كَأَنَّ » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتدياه . مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .
(٢) إذا كانت جملة خبر « كَأَنَّ » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذى أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُوْكَ لَنِكَ أَصْطِلَاةٌ لَطَى الْحَرُّ بِـ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء :
كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَرًّا
وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان ٦ / ١٨) .

نَأَنَّ لَمْ يُدَمِّمْهَا أَنْيَسٌ ، وَلَمْ يَنْكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمِ مَلَّةٌ عَامِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله « وكأن قد » حيث خففت « كَأَنَّ » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا »

أى : « وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَنَّ » في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضميرُ الشأن ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ » والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوِيَّ مَنْصُوبُهَا » وأشار بقوله « وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي » إلى أنه قد رُوي إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدْرٌ مُشْرِقٍ النَّحْرُ كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها.

اللافة : « وَصَدْرٌ » قد روى سيويه في مكان هذه الكلمة « وَوَجْهٌ » وروى غيره في مكانها « وَنَحْرٌ » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « ثَدْيَيْهِ » عائدة إلى « وَجْهٌ » أو « نَحْرٌ » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَأَنَّ ثَدْيِي صَاحِبُهُ ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مُشْرِقُ اللَّونِ » بمعنى لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حُقَّانِ » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية « خَصِيَّةٌ ، وَأَلِيَّةٌ » فقالوا : خَصِيَّانَ ، وَأَلِيَّانَ ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وَصَدْرٌ » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثر على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدْر : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مُشْرِقٌ » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللَّونِ » مضاف إليه « كَأَنَّ » مخففة من الثقيلة « ثَدْيَيْهِ » ثديي : اسمها ، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه

فـ « تَدْيَاهُ » اسمُ كَأْنُ ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثني ، و « حَقَّانِ » خبر كَأْنُ ، وروى « كَأْنُ تَدْيَاهُ حَقَّانِ » فيكون اسم « كَأْنُ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كَأْنُهُ تَدْيَاهُ حَقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حَقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأْنُ ، ويحتمل أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم « كَأْنُ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثني بالألف في الأحوال كلها .

* * *

= « حَقَّانِ » خبر كَأْنُ ، ومن روى « تَدْيَاهُ حَقَّانِ » وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعلية سبقت قريباً (ص ٣٩٠) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كَأْنُ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كَأْنُهُ - أى الحال والشأن - تَدْيَاهُ حَقَّانِ ، وجملة كَأْنُ واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله - الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه . الشاهد فيه : قوله « كَأْنُ تَدْيَاهُ حَقَّانِ » حيث روى بنصب « تَدْيَاهُ » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَأْنُ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تَدْيَاهُ على ما ذكرناه في إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجازته الشارح على رواية « كَأْنُ تَدْيَاهُ » من أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم كَأْنُ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف ؛ فإن في ذلك شيتين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجيء المثني في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب . ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كَأْنُ مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذي يتعين على العربيين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلَا فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً^(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفي الجنس ، والمرادُ بها « لا » التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس ككله .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجالان » وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فتتصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فَرْقَ في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو « لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »^(٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، وعمل مضاف و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » والتاء للأنثى ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكررة » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها^(٢) ويدل على أنه مُعامل مُعامَلَة النكرة وَضَعُهُ بالنكرة كقولك « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ولا يُفَصَّلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِّلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوَلٌ) .

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن ستة ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصافي ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا يفصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافا » مفعول به لانصب « أو » عاطفة « مضارعة » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والماء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أُجْعَلًا^(١)
 مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا^(٢)

= « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر »
 مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ورافع مضاف والماء
 مضاف إليه ، من إضافة الصفة لعمولها ، وهي لا تنفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع
 هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وزاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحاً » حال من الضمير المستتر في « ركب »
 ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلا » الكاف جازة لقول محذوف على ما سبق
 غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها
 محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً
 « قوة » اسمها . وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة
 « والثاني » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعل الآتي « اجعلاً » اجعل : فعل أمر ،
 مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون
 التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعاً » مفعول ثانٍ لا جعل في البيت السابق « أو منصوباً » أو : حرف
 عطف ، منصوباً : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعاً »
 السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماض فعل الشرط
 مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً » مفعول به لرفعت
 « لا » ناهية « تنصباً » : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافاً [نحو « لا غلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثاني : أن يكون مُضارعاً للمضاف ، أى مُشابهاً له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إما بعملٍ ، نحو « لا طَالِماً جَبَلًا ظاهراً ، ولا خَيْراً من زَيْدٍ رَاكِبٌ » ، وإما بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المشبَّه بالمضاف : مُطَوَّلاً ، وَمَمْطَوَّلاً ، أى : ممدوداً ، وَحُكْمُ المضافِ والمشبَّه به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصَّبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها خمسة عَشَرَ ، ولكن محلَّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُنبى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُنبئان على ما كانا يُنصَّبَانِ به — وهو الياء — نحو « لا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ » فَـمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَانِ ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أن « رجل » فى قولك : « لا رَجُلٌ » معرب ، وأن فتحته فتحة إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و« مُسْلِمِينَ » معربان ^(١) .

== النقلة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رضى أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع منذر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وإس مبنيا كاذب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم : مبنيٌّ على ما كان ينصب به — وهو الكسر ؛ فتقول : « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء ، ومنه قوله :
 ١٠٩ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي تَجِدُ عَوَاقِبَهُ
 فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما — وهو وجه عقلي — أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثني أو مجمعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني — وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد — أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبا معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثني أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبا بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ — البيت لسلافة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله
 أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ
 وَلَى حَيْثِئَا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ
 اللغة : « أودى » ذهب وفقى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعزن على ذهاب شبابه « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثئآ » سريعا « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته عمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب — وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :
 * أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي تَجِدُ ... إلخ *

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو « لامسلات لك »^(١)

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذي » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعوافيه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عوافيه » مبتدأً مؤخراً ، وإجاز الإخبار بالفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عوافب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عوافيه » - سواء أفدرت مبتدأً أم لم تفدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول فيه « جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي » نلذ فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب ، للشيب « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء في اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثاني : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحبتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، ورجعه ابن هشام في اللغني والمحقق الرضي في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقول المصنف : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذْ كُرِّرَ رَافِعُهُ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بماطف ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيها خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عاملة عملَ إِنْ ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ^(١) .

== من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها تركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عملَ إِنْ ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلالة ما قبله عليه . ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خَوْيلِدٍ صُرَاحَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جند العباس ابن مرداس ، ويزوى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبهذه :

كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلِيَّ أَغْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ
وروى أبو على القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقوله :

لَا صَلَحَ بَيْدِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا يَبْنِكُمْ ، مَا تَحَلَّتْ عَاتِقِي
سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدِي ، وَمَا قَرَقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ
اللفظة : « خلة » بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحنابلة .

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ
« الراقع » ومثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أغيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قمر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قمر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحمر وجر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ، الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للأعمل فيه ، وذلك نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح - تبعاً لجمهور النحاة - عليه . وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبنائه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لانسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، نحوها .

١١١ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : هو لرجل من مدحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جـ س بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحمز ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

(٢٦ — شرح ابن عقيل . ١)

= اللفظة : « هذا لعمركم » العمر - بفتح فسكون - الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره ، بحملة القسم - وهي قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب - النذل ، والمهانة ، والحفارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعي لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجواباً ، والتقدير : لعمركم قسمي ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيذا للصغار ، وعين مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كأن » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحو « ولا » الواو عاطفة ، لا زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويته ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون « لا » غير عاملة أصلاً ، بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأيّ بلاء يا نميرُ بن عامرٍ وأنتمُ ذُنَابِي ، لا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لا خيلَ عندك تهديها ولا مالٌ فليُسَمِّدِ النُّطْقُ إن لم يُسَمِّدِ الحالُ

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأوجهُ الثلاثة المذكورة — أعني البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةَ ، ولا امرأةَ .

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز في الثاني وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأةَ ، ولا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ » ومنه قوله :
١١٢ — فَلَا لَفَوٍّ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لأمية بن أبي الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوٍّ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة : « لفو » أى . قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأتم » هو مصدر أتمته — بتشديد التاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لفو » مبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأتم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا عنى لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولفو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو =

والثاني : الرفع ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامٌ رجلٍ ولا امرأةٌ ^(١) » .
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إما جازمها تقدم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وإن
رَفَعْتَ أوْلاً لا تنصبا » .

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَاَفْتَحَ ، أَوْ انْصَبَّ ، أَوْ أَرْفَعَ ، تَعْدِيلٌ ^(٢)

= المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت
جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عملى ليس ، ولكن الوجه
الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال العطف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها
عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في
إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي
في باب الفاعل :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ أَبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضممة الظاهرة وبفتح « أرض » والقول فيهما
كالقول في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع)
يرفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلُّ

وقد نسج عليه أبو الطيب التنبؤ في قوله :

يَمِ التَّعَلُّ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعلاً مقمداً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونُعت بمفرد يليه - أى لم يُفصل بينه وبينه
بفاصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه :
الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفٍ » .
الثاني : النصب ، مراعاةً للحل اسم « لا » نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .
الثالث : الرفع ، مراعاةً للحل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه
كما تقدم ، نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ »

وغير ما يلي ، و غير المفرد
لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد^(١)

= الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه ، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتا ، و جاز مجيء الحال
من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه
العوامل الثلاثة « لمبى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « بلى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل
نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
« أو » عاطفة « انصبين » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من
الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ،
وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تبين » الآتى ، وغير
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « بلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ،
غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ،
 وولّيهُ النعتُ ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ
 النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فصل بينهما بفاصل ، لم يجوز بناء النعت ؛ فلا
 تقول « لا رجلَ فيها ظريفَ » ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو « لا رجلَ
 فيها ظريفٌ » أو نصبه ، نحو « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على
 الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن
 التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو « لا طالعاً
 جبلاً ظريفاً » ولا فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل -
 بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف
 والشبه بالمضاف - تَمَيَّنَ رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في
 ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفصلَ بينه وبين
 النعت أولاً بفصل ؛ وذلك نحو « لا رجلَ صاحبَ برٍّ فيها ، ولا غلامَ
 رجلٍ فيها صاحبَ برٍّ » .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم
 يُفصلَ بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو « لا رجلَ ظريفَ ، وظريفاً ،
 وظريفٌ » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

« ناهية » تعين فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من
 الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب
 « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » أَحْكَمَا

لَهُ بِمَا لِلنِّعْتِ ذِي الْفُضْلِ انْتَمَى^(١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ « لَا » نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ « لَا » يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِدٌّ : الرِّفْعُ ، وَالنِّصْبُ ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ » وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النِّعْتِ الْمَفْصُولِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرِّفْعُ ، وَالنِّصْبُ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛

(١) « وَالْعُطْفُ » مُبْتَدَأُ « إِنْ » شَرْطِيَّةٍ « لَمْ » حَرْفُ نَهْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ « تَتَكَرَّرُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ فِعْلُ الشَّرْطِ « لَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : فَاعِلٌ تَتَكَرَّرُ « أَحْكَمَا » فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُنْقَلِبَةِ أَلْفًا لِأَجْلِ الْوَقْفِ ، وَنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُنْقَلِبَةِ أَلْفًا حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَفَاعِلُ أَحْكَمَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَحُذِفَتْ مِنْهُ الْفَاءُ ضَرُورَةً ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « لَهُ ، بِمَا » جَارَانِ وَمَجْرُورَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْكَمَ ، وَمَا : اسْمُ مَوْصُولٍ « لِلنِّعْتِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ انْتَمَى الْآتِي « ذِي » نِعْتٌ لِلنِّعْتِ ، وَذِي مُضَافٌ ، وَ « الْفُضْلُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « انْتَمَى » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَهْدِي عَلَى « مَا » الْمَوْصُولَةِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ انْتَمَى وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَةُ الْمَوْصُولِ .

وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فَاحْكُمْ لَهُ بِالْحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى لِلنِّعْتِ صَاحِبُ الْفُضْلِ مِنْ مَنَعُوته ، وَذَلِكَ الْحُكْمُ هُوَ امْتِنَاعُ الْبِنَاءِ وَجَوَازُ مَا عَدَاهُ مِنَ الرِّفْعِ وَالنِّصْبِ .

(٢) مِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ يَمْدَحُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَابْنَهُ عَبْدِ الْمَلِكِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا
فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ « ابْنًا » عَلَى اسْمٍ لَا الَّذِي هُوَ « أَبَ » وَأَنْتَ بِالْمَعْطُوفِ =

فقول : « لا رَجُلَ وامرأة ، وامرأة » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأَخفش « لا رَجُلَ وامرأة » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأة » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء تكررت « لا » نحو « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأة » أو لم تتكرر، نحو « لا رَجُلَ وَغلامَ امرأة » ^(١)

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو « لا رَجُلَ ولا زيدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزيدٌ فيها » .

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ ^(٢)

= منصوبا . وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعا بالعطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيويته ، كما تقدم ذكره مرارا .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نفته ، ولم يذكر أحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فنقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، وتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد النكرة نوکیدا معنويا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : « أَلَا رَجُلًا قَائِمٌ ، وَأَلَا غُلَامًا رَجُلًا قَائِمًا ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرًا » وَحُكْمُ المَطْووف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكما قبل دخولها .

هكذا أطلق المصنف — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفي كل ذلك تفصيل . وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فثال التوبيخ قولك : « أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شَبِتَ ؟ » ومنه قوله :

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ

وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟

= اسم موصوئ : مفعول ثان لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى

قائل معين .

اللغة : « ارعواء » لى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة . =

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبار لئلى أم لها جلد ؟
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

= المعنى : ألما يكف عن المقابح ويدع دواعي الرق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؛ الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبته : فاعل ولت ، وشيبته مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير المشيب مضاف إليه « مرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للنافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .
١١٤ — نسب هذا البيت لجنون بن عامر قيس بن الملوح ، وروى في صدره اسمها هكذا :

* ألا اضطبار لئلى أم لها جلد *

اللفظة : « اضطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت - أجمع الصبر على سلى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بِالْأَلَمَنِ : فذهبُ السَّازِنِ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يَتَمَشَّى إِطْلَاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُهَا في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعملها للتمنى قولهم : « أَلَا ماء ماء بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَإِرَابَ مَا أَثَاتُ بَدُ الْفَقْلَابِ

= « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم موصول : مفعول به لألقى « لاقاه » لاق : فعل ماض ، والهاء مفعول به للاق تقدم على فاعله « أمثالي » أمثال : فاعل لاق ، وأمثال مضاف وياء التكميل مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أَلَا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفي ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي ، وبهذا البيت يتدفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتهى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قائل معين .

اللغة : « ولي » أدبر ، وذهب « فإراب » بجبر ويصلح « أثات » فتت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأِبُ الصَّدْعَ وَالثَّأْيَ بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لاللفظاً ولا تقديرآ « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر « يرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد فاء السببية في جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثنأت » أثنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثنأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثنأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهذا كثير في كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « في » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والماء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا عمل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليل على خبر « لا » النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجْزُ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ » وقول الشاعر :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

١١٦ — نسب الزمخشري في الفصل (١ / ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم — لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حي من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والناخبة القدياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فأُتِرت حائماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْبَرَتْهَا *

وبعض النحلة — كسيويه ، والأعم ، وتبعهم الأثمنوني — يحمل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَ جَاوِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهالك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صفة الإنشاد .

هَلَا سَأَلْتُ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّقَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَاوِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المراد مع سقوطه ظهر » واحتترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

= إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح
اللمة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى معنى انقحط « مصبوح » اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح ، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالعداء ، والعداء : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لعداء محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على اللقاح « ملقى » خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند عدم قيام قرينة - هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخرج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .
وقد أجاز الأعلام الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله « مصبوح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها ممأ ؛ لأنها فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه .

=

.

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الوضع ، ويكون الخبر
مختوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .
وقال الزمخشري : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما
أن يترك فيه طائيته إلى اللفظة الحجازية ، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن
صفة محمولة على محل لا مع النفي » اهـ .
ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر
لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرها ، متى فهم ودلت
عليه قرينة ، أو كان كونا مطلقاً ، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل
الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق العرض
بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم
بغير لغته التي درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر -
وهو أن نقدر قوله « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو
الرفع - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فأعرف هذا ، والله يرشدك ويصرك .

ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبُ يَنْصِبُ الْقَلْبَ جُزْءً أَيْ أَيْدَا : أَعْنَى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدْتُ (١)
 ظَنَ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْتُ حَجَا ، دَرَى ، وَجَمَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدَ (٢)
 وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا (٣)
 هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا .
 وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .
 فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذَكَرَ
 المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفعل »
 جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزء »
 مفعول به لا نصب ، وجزء مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه « أعني » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعني
 « خال ، علمت ، وجدا » كلهن معطوفات على رأى بماطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسب ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور في
 البيت السابق بماطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعني ، ومع مضاف ،
 و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجل » معطوفات على عد
 بماطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول - وهو لغة في الذي - صفة لجل
 « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بماطف محذوف من الثاني « والتي »
 اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة
 التي « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب
 الآتي « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مبتدأ »
 مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدأ ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ .

ما يدل على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَبَّأَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فمثال رأى قول الشاعر :

١١٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
فاستعمل « رأى » فيه لليتين ، وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظنَّ »^(١) ،
كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ — البيت لحداد بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر
ابن هوازن .

اللمعة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء
بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرم جنوداً » قد لفق
الشارح العلامة — تبعاً لكثير من النحاة — هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها
أبو زيد ، وهى * وأكثرم عديداً * والثانية رواها أبو حاتم ، وهى * وأكثره
جنوداً * .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول
الأول « أكبر » مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل
مضاف و « شئ » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرم » الواو عاطفة ، أكثر :
معطوف على « أكبر » ، وأكثرم مضاف والضمير مضاف إليه « جنوداً » تمييز أيضاً .
الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ،
وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه
فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك
بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه — وتسمى الحلمية — وسيدكرها الناظم بعد ، وهى بهذه
المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو « رأيت الكواكب » ، وبمعنى
اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رثته . تقول : رأيت محمداً =
(٢٧ — شرح ابن عقيل ١)

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ
إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

= تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى هذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تنعدي
التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَائِكِنَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ
وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها
لواحد ففي قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين ففي قوله « رأى الناس
خوارج » هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .
١١٨ — هذا البيت من الشرح الذي لم ينسبها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب
نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفي الحديث
« صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها
« واجفات » أرادها دواعى الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع
واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ،
وتقول : وجف البعير يجف وجفاً — بوزان وعد يعد وعداً — ووجيفا ؛ إذا سار ،
وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثانٍ لعلم
« المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت »
الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « إليك ، بى » كل منهما جار
ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق »
مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم في هذه العبارة فعل دال
على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله الباذل ، على
ما بيناه في الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرَيْتَ الْوَفَى الْمَهْدُ يَا عُرُو فَاغْتَبِطُ

فَابَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والذى يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تطىء موه سالك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأنى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين وقد تأنى بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأنى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلا .

١١٩ - وهذا الشاهد - أيضاً - لم يلبسوه إلى قائل معين .

اللمة : « دريت » بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم « فَاغْتَبِطُ » أمر من الغبطة ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فَاغْتَبِطُ » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل =

ومثال « تَعَلَّمَ » — وهي التي بمعنى اعْلَمَ^(١) — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٍ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

== أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتنباط ، أو بمحذوف صفة لاغتنباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « دري » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « دري » يستعمل على طريقتين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احتراز بقوله « وهي التي بمعنى اعلم » عن التي في نحو قولك : تعلم النحو . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم في المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال ، وثانيهما : أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالح في الاحتيال لذلك ؛ لكي تبلى ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرجحانِ قولُك : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنِ ، وَخِلْتَنِي
لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً وتفديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار
ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .
الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى
اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، كما في
قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَـيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الشُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ — أَبَيْتَ الْآمَنَ! — أُنَّ قَاتِلُكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَاسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذُبُّ

اللغة : « دعاني الغواني » الغواني : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة
أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمكان »
أى أقام به ، ويروى : « دعاني العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية
البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف
إلى فاعله ، وعمهن مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= الإعراب : « دعائي » دعا . فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « القواني » فاعل دعا « عمهن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلصني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو المتكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لحال « فلا » نافية « ادعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلصني لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب .

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَأَنْتَ لَهُ خَبَلًا عَلَى الذَّمِّ خَابِلًا
تَرَبَّعْتَ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفْتَ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا
اللغة : « كيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقلا اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالو ادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زَعَمَ » قوله :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فَإِنِّي شَرَّيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= لحقه « اهـ » « خبلا » الخبل : فساد العقل ، و يروى « وكانت له شغلا على النأى شاعلا » وقوله « تربت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العين في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ثاقلا » ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف على التقى « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و« تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خبر تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقى » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .
المعنى : لئن كان يرجع لديك أنى كنت موصوفا بالزرق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بهارزانة وخلقا كريما .

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والثناء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لزعم « فيكم » حار ومجرور متعلق بأجهل « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والباء اسم « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجرور متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان » ومعمولها ، على ما ذكرناه في إعراب البيت
واعلم أن الأكثر في « زعم » أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا) أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ
وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِمَدَّهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازما ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده ، ومنه قول أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَأَنْتَ شَيْخٌ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا =

ومثال « عَدَّ » قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْفَنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

= وزعم الأزهري أي « زعم » لاتعدى إلى مفعولها بغير توسط « أن » وعنده أن ماورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما رينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصاري ، الخزرجي :

اللمعة : « لا تعدد » لانظن « المولى » يخلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها (ص ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر « العدم » هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر . ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم ؛ إذا افتقر . المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « في الفنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » الواو عاطفة . لكن : حرف استدراك ، وما : كاتبة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمال المضارع من « عد » بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثاني قوله « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتار الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثِقَةً

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتُ

= تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا السَّكْمِيَّ الْمُقْتَنَعَا
تعدون : بنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني
١٢٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل ، ونسبه صاحب
الحكم إلى أبي شذيل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القفان ،
ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥ ٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، وَالْمَرْءُ تُخْطِئُهُ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْلَاتُ
اللفظة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر
المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكنى قد عرفت
مقدار مودته ؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عني ولم يأخذ
بيدي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم
« أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول
لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، وجمله
أحجو ومعموليته في محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو
حينئذ صفة له ، وقرأ بالحر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ،
وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا »
جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألم .
الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا »
بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثاني « أخا » .
هذا . واعلم أن المعنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا » ينصب
مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

ومثال « جَعَلَ » قوله تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً) .

وقيدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثال « هَبْ » قوله :

١٢٦ — قُلْتُ : أَجِرْنِي أبا مالك ، وَإِلَّا فَهَبْنِي أماً هَالِكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّغَمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّغَمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو
(عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن يمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرِّقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول المعاج :

فَمَنْ يَمْكُنْ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْمَعُونَ الْفَرْجَا
والتي بمعنى غلب في الحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .
١٢٦ — البيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرني » انخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » « هبني » أى عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين .
الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر « أبا » منادى =

ونَبَّه المصنفُ بقوله : « أَغْنِي رَأْيِي » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رَأْيِي » وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو « جَبُنَ زَيْدٌ » ومُتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو « كَرِهْتُ زَيْدًا » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التَّخْوِيلِ - وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا - إلى آخره » - فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ ، وعدّها بعضهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو « صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » و « وَهَبَ » كقولهم « وَهَبَنِي اللَّهُ »

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و« مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكاً » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهبني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن « هب » - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجي ، منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف ، قل الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لي حكماً) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن . وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في نصيح العربية . وقد روى مر حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو - مع فصاحته - قليل .

فِدَالِكَ « أَى صَيَّرَنِ ، و « تَخَذَ » كقوله تعالى : (لَتَخَذَتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)
و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و « تَرَكَ » كقوله
تعالى : (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف— ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف—
أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى زار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنه منازل ، وكان له عاقا ،
والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح
التبريزى : ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمُ بَيْتِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَ شَيْطَمًا يَسْكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَخْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا وَآتَى أَبْصِرُ الشَّخْصِ أَشْخَصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصِ الْبَعِيدُ أَقَارِبُهُ
تَغَطَّ حَقِّي بَاطِلًا ، وَلَوْ يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ
اللمة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكفى بنفسه ، ولم
تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « رببته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن
معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل
جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم »
مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه »
شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ « ترك » مفعولين ؛ لأنه
في معنى فعل التصير ، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ،
وقد أوضحناها في الإعراب ، هذا ، وقد قل الخطيب التبريزى في شرح الحماسة : إن
« أخا القوم » حال من الهاء في « تركته » وساغ وقوعه حالا - مع كونه معرفة ؛ لأنه
مضاف إلى المحلى بالـ - والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً باعيانهم ولا -

و « رَدَّ » كقوله :

١٢٨- رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُمُورَهُنَّ الشُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا

= يخص قوما دون قوم ، وإنما عني أنه تركه قويا مستغنيا لاحقا بالرجال ، اه بإيضاح ،
وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
١٣٨ - البيتان لعبد الله بن ازير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي ، وهما
مطلع ككة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل
أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى السكيت بن معروف الأسدي ، وروى ابن قتيبة
في عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢ / ٤٩٤) وبعد
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصَكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكِئٍ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جعله المعنى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسيبه منى ، وإنما
الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد - أى حزن
واقمن متعيرات ، وتوهمه المعنى مبدئاً للمجهول « فرد وجوههن - إلخ » يريد أنه قد
صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا
ما روى أن المربان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال :
ايض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد
ايض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونى شبابه ؛ فصار أسود كاليا

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به
لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه
« بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَحْصَ بِالْتَّعْلِيقِ وَالْإِلْفَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَ^(١)
كَذَا تَعْلَمَ ، وَلِغَيْرِ الْأَخْصِ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلٌّ مَالَهُ زُكْنَ^(٢)

== متعلق بسمد « سودا » مفعول مطلق مؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثنان « شعورهن » شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « السود » صفة لشعور « بيضا » مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيض سودا « مثل الجملة السابقة . الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن - إلخ » ، وقوله « ورد وجوههن - إلخ » حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به - في كل واحد من الموضعين - مفعولين .

(١) « وخص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنعليق » جار ومجرور متعلق بخص « والإلفاء » معطوف على التعليق « ما » اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « أزم » الآتي « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أزم » أزم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من أزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بزكن الآتي « زكن » =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني :
أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغير الماضي — وهو المضارع ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمر ، نحو « ظُنِّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، ونحو « أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَيَثْبُتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَسَدُوهَا

فَبَايَعُ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] (١)

وقوله :

قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَتَهْنِي أُمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)
واختصّت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلقاء (٣) ؛ فالتمايق هو : تركُّ العمل

= فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه في (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التعليق والإلقاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه » وليس كذلك ، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلقاء والتعليق معاً مما =

لفظاً دون معنى لمانع ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَقْتَ عليه لنصبت ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وَغَمَرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ^(١)

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عمل في « زَيْدٌ قَائِمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لي أحجته أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتنعت عليا أيعبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصديعة أم يكفرها ، وسألت أنزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الخواص الخمس ، نحو : لمست ، وأبحرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أُدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلَّتْ
فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكي » التي عطف عنها
« أدري » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن
الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير المتصرف لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ،
نحو « صير » وأخواتها .

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ ، أَوْ لَامُ ابْتِدَاءِ^(١)
فِي مُوهِمٍ . الْإِلْغَاءُ مَا تَقَدَّمَ^(٢) وَالتَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »^(٣)
وَ « إِنَّ » وَ « لَا » ؛ لَامُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمٍ ،
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٤)

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الإلغاء »
مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « في الابتداء » جار ومجرور معطوف على محذوف ،
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء « وانو » الواو حرف
عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ضمير »
مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام »
معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم » جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل « موهم »
ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف
إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول
« التعليق » نائب فاعل لا لتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفى »
مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و « ما » قصد لفظة مضاف إليه

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » في البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام
مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم
إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي انحتم « فعل ماض » =

يجوز إلغاء هذه الأفعال، المتصرفّة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُهُ »^(١) ، وإلّا تَوَسَّطَتْ ، فقليل : الإعمالُ والإلغاء سَيِّانٍ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تأخّرتْ فالإلغاء أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يؤهمُّ إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذْنُوبُ مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . (١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، مادام العامل متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك : عمرو مسافر ظنّ ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتفتقر به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيّاً ، نحو قولك : زيدا قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يملح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ ، مُتَمِّمٌ إِثْرَهَا ، لَمْ يُفَدَّ ، مَكْبُولُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير « وما إخاله لدينا منك تنويلٌ » فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلقاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

== اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من بجله الحب : أى أضناه وأسقمه « متم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبد « إرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بتميم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف وبا مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه النعى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » والثانى هو متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتسع لها هذه العجالة

١٣٠ - كَذَلِكَ أُدِّيتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشَّيْءِ الْأَدَبُ
التقدير : « أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشَّيْءِ الْأَدَبُ » فهو من باب التعليق ،
وليس من باب الإلغاء في شيء .

١٣١ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسة ، ونسبه إلى بعض الفزاريين
ولم يمينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .
اللفظ : « كَذَلِكَ أُدِّيتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر
محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديبا
مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ،
وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ ، وَالسَّوْءَةُ أَلْقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيعة » الخلق ، وجمعها شيم
كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَلِكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة منضاف
إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديبا مثل هذا
التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب
فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أَنِّي » أن : حرف توكيد
ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر
أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و« الشيعة »
مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ « وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولى
وجد ، على تقدير لام ابتداء علقمت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ،
والأصل : وجدت للملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله
الأول ضمير الشأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك
الشيعة الأدب .

وزهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إلى جواز الإلغاء للتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإلغاء » لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدّم ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : « وَالتَّزِمَ التعليقُ »] .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو « ظننتُ ما زيد قائمٌ » . أو « إن » النافية ، نحو « علمتُ إن زيداً قائمٌ » وَمَثَلُوا لَهُ بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ الْمُعْلَقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نحو « ظننتُ ما زيداً قائمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقات : « ظننتُ ريذاً قائماً » والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت اُتَمَلَقَ — وهو « إن » — لم يَتَسَلَّطْ « تظنون » على « لبتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه — من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك .

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألقى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » ينصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه في إعراب البيت ، والنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف .

وكذلك يُعَاقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الابتداء ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٍ قَائِمٌ » أو لَامُ الْقَسَمِ ، نحو « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعُدَّهَا أَحَدٌ مِنَ النحويين من العلاقات ^(١) ، أو الاستفهام ، وله صُورَةٌ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو » ؟ و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو » ؟ .

* * *

() قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعلام الشتمرى ، وتبعه الناطم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَى وَلَا عَدَمٌ

وبقول ليلى بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَائِيَّ لَا تَغِيثُ سِبَاهَهَا

وذهب سيبويه - رحمه الله ! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحيث أن تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) « هذا باب الأفعال في القسم ... وقال ليلى * ولقد علمت لتأتين * كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » ١٥ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله * ولقد علمت لتأتين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » ١٥ .

لَعَلَّ عِرْفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً^(١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى انْتَهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننت زيدا » أى : انْتَهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) أى : بِمُتَهَمٍ .

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْهَرَ مَا لِعِلْمًا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى^(٢)

إذا كانت رَأَى حُلِيَّةً^(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عِلْمٌ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى »

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملتزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق باسم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انهم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانهم « لعلم » جار ومجرور متعلق بانتهمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بانتهمى « انتهمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموصولة ، والجملة من انتهمى وفاعله ومتعلقانه لا محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا .

الرؤيا أنم» أى : أنسب لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين ؛ فَمَبْرَعٌ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدرًا لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهور كونها مصدرًا لها^(١) ، ومثال استعمال « رأى » الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمرًا » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةٌ أَنَا لَا

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالًا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِيُورِدِ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِإِلَّالَا

فألهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا سالحة ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا — بالألف — وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِإِلَّالَهُ

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرتة ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلى ، من قصيدة له يتدب فيها قومه ويصيحهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُتْلِحَا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالَا

كَأَنَّهُمَا سَعَيْنَا مُسْتَفْعِيثِ يُرَجَّى طَالِعَا بِهِمَا ثِقَالَا

وَهَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالَا =

= عَلَى حَيْنٍ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيدييه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : انتفعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حين « وهي » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا » كناية عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان وإزمان بمعنى واحد « رققى » بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجمله « يؤرقنى » في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » ، وقد رخيم « أثالا » في غير النداء ضرورة ، وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بمحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رققى » رقيقة : مفعول ثان لأرى ، ورقيقة مضاف وياء المتكامل مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رققى » حيث أعمل « أرى » في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالحواس الباطنة ؛ فلذا أجريت مجراها .

وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دلَّ
دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟
فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة
ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢ — بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَابِيَّةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحَسَّبُ ؟
أى : « وَتَحَسَّبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ،
و « عَارًا عَلَى » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بتجز « بلا دليل » الباء حرف جر ،
ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و « دليل » مضاف إليه « سقوط »
مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « أو مفعول » معطوف
على مفعولين .

١٣٢ — البيت للسكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول
صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لِعِبَا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَأْمَبُ ؟
وَلَمْ يُلْهِمْنِي دَارًا وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ
اللفظ : « ترى حُبَّهُمْ » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى
أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف « عارًا » العار :
كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ،
فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السموال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذَفِ أَحَدِهِمَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ يُقَالَ : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟
فَتَقُولُ : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أَيْ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَتَحْذِفُ الثَّانِيَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٣٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتُ — فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ —

مِثْلِي بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ.

أَيْ : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا » فـ « غَيْرَهُ » هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ « وَاقِعًا »
هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

= تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
وَمِنْ نَقْلِهِ اللَّفْظُ مِنْ أَجَازٍ أَنْ تَقُولَ : غَيْرُهُ بِكَذَا ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ « وَانْظُرْ شَرْحَ
الْحَاسَةِ ١ - ٢٣٢ بِتَحْقِيقِنَا) وَتَحْسَبُ « أَيْ تَظُنُّ ، مِنْ الْحِسْبَانِ .
الإعراب : « بَأَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « تَرَى » الْآتِي ، وَأَيْ مُضَافٌ
وَ « كِتَابٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَمْ » عَاطِفَةٌ « بِأَيَّةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ ، وَأَيَّةٌ مُضَافٌ ، وَ « سَنَةٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَرَى » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « حَبِّهِمْ » حُبٌّ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لَتَرَى ، وَحُبٌّ مُضَافٌ
وَهُمْ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَارَأَ » مَفْعُولٌ ثَانٍ لَتَرَى ، سَوَاءٌ أَجْعَلْتَ رَأَى اعْتِقَادِيَّةً أَمْ جَعَلْتَهَا
عَلَمِيَّةً ، وَيَجُوزُ عَلَى الْأَوَّلِ جَعْلُهُ حَالًا « عَلَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَارَأَ ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ
صِفَةً لَهُ « وَتَحْسَبُ » الْوَائِوُ عَاطِفَةٌ ، تَحْسَبُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ
وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَمَفْعُولَاهُ مُحْذُوفَانِ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا الْكَلَامُ السَّابِقُ ، وَالتَّحْقِيرُ « وَتَحْسَبُ
حَبِّهِمْ عَارَأَ عَلَى » .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « وَتَحْسَبُ » حَيْثُ حَذَفَ الْمَفْعُولَيْنِ لِلدَّلَالَةِ سَابِقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا
كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَيَبِينُهُ الشَّارِحُ .

١٣٣ — هَذَا الْبَيْتُ لَعْنَةُ بَنِ شَدَادِ الْعَبْسِيِّ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :
هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟
اللَّفْظُ : « غَادَرَ » تَرَكَ « مُتَرَدِّمٍ » بَزْنَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ - وَهُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ مَكَانٍ =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛
فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد
« ظننت زيداً قائماً » .

وَكَتَّظُنُّ أَجْمَلُ « تَقُولُ » إِنْ وَلِيَ مُسْتَنَهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ^(١)

= من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى « مترم » بالنون - وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ ! وهل يتبها لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة الحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلًا .

الإعراب : « واقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب . الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جهرة النعاة ، خلافاً لابن مسكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بِقَرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ
وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ^(١)
القولُ شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَي ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو
مُنْطَلِقٌ » ، و « نَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ
على المفعولية .

ويجوز إجرأؤه مُجَرِّى الظن ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنٌّ » .
والشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب —
أنه لا يُجَرِّى القولُ مُجَرِّى الظن إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ،
وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني :
أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أَجْمَلُ نَقُولُ » فإنَّ « نَقُولُ »
مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ،

== تقول « مستفهما » . فقول به لولى « به » جار ومجرور في موضع نائب فاعل ، لمستفهم ؛
لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للعال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل
نصب حال .

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بـينفصل في البيت السابق . وغير مضاف
و « ظرف » مضاف إليه « أو » عطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف
على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف
على غير « وإن » شرطية « يبعض » جار ومجرور متعلق بـفصلت الآتى . وبعض
نصف ، و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء
ضمير المخاطب فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه
جناب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل
المفهوم من قوله فصلت

وإليه أشار بقوله : « إن ولى مستفهماً به » ؛ الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدها لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثال ما اجتمعت فيه الشرطُ قولك : « أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فمفعول : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لهدبة بن حشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢ / ٤٦) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْعُلَامَ الْحَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضُمْرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » السرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من خير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق السرعات يقربن منى من أحب أن يحملته إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسم » معطوف على أم قاسم .
الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله « القاص » والثانى جملة « يحملن » كما قررناه =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُو مُنْطَاقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو « يَقُولُ زَيْدٌ عَمَرُو مُنْطَاقٌ » أو لم يكن مسبوقةً باستفهام ، نحو « أَنْتَ تَقُولُ عَمَرُو مُنْطَاقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِّلَ بغير ظرف ، ولا [جَارٌّ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو « أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَاقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَاقٌ » ، و « أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَاقٌ » ، و « أَعْمَرُ تَقُولُ مُنْطَاقٌ » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ كَعَمَرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
فَتَبْنِي [لُؤَيٍّ] : مفعولٌ أوَّل ، وَجْهًا : مفعول ثان .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم * متى تظن . . . إلخ * فلا شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تَقُولُ » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكاتب بن زيد الأسدي .

اللمعة : « أَجْهَالًا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أَنْوَامًا » وهو جمع نائم « بنو لؤي » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رَوَوْا في صدر البيت « أَنْوَامًا » يُزِيلُونَ هُنَا « مَتَنَاوِمِينَ » والتناوم : الذي يتصنع النوم ، وبالمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث .

المعنى : أَتُظَنُّ قَرِيشًا جَاهِلِينَ حِينَ اسْتَعْمَلُوا فِي وَلَايَاتِهِمُ الْبَنِيَّينَ وَأَثَرُوهُمْ عَلَى الْمَصْرِيِّينَ أَمْ تَظُنُّهُمْ عَانِينَ بِمُحَقِّقَةِ الْأَمْرِ مُقَدِّرِينَ سُوءَ النَّاتِجِ غَيْرَ غَافِلِينَ عَمَّا يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ . وَلَكِنْهُمْ يَتَصَنَعُونَ الْجَهْلَ وَيَتَكَاوِنُونَ الْغَفْلَةَ لِمَا رُبَّ لُهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ؟ ؟ . =

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ، نحو « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَاقًا » وجاز رفعُهُمَا على الحكاية ، نحو « أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطَاقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »^(١) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مُجْرَى الظن في نصبِ المفعولين ، مطلقًا ، أى : سواء كان مضارعًا ، أم غير مضارع ، وَجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثاني قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل . بفصل - وهو قوله « جهالا » - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

(١) « أجرى » فعل ماضٍ مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثانٍ من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا » مفعول ثانٍ .

نحو « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » فـ « ذا » مفعولٌ أوَّلٌ ، و « مشفقًا » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فُطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

١٣٦ — البيت لأعرابي صادقاً قاتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل » أى : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي فى كتابه « العرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ الشُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل فطين - بوزان علم يعلم . فطنة - بكسر فـ - كون - وفطانة ، وفطانة - بفتح الفاء - فيها - وتقول أيضاً : فطن فطين بوزان قعد يقعد ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فـ - بكسر - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسم « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظننت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب . معترضة بين المفعول الأول والثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما اسم الإشارة — وهو « ذا » من « هذا » =

.

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتداً ، « إسرائيلينا » مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام « هذا ممسوخ إسرائيلينا » لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن السكسة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منسوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة . وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناطم والشارح .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)
 أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة
 أفعال : منها « أَعْلَمَ، وَأَرَى » فذكر أن أصلهما « عِلِمَ، وَرَأَى » ؛ وأنهما بالهمزة
 يَتَعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يَتَعَدَّيَانِ إلى
 مفعولين ، نحو « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت
 عليهما همزة النقل زادت هما مفعولًا ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول
 الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خَالِدًا بكرًا
 أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت :
 « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا ، فإن كان
 الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج
 زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا
 إلى اثنين ، نحو : « لَيْسَ زَيْدٌ جُبَّةً » فتقول : « أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وسيأتي
 الكلام عليه ، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة ، كما تقدم في
 « أَعْلَمَ، وَأَرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بـ « رأى » مفعول به مقدم لعدوا
 « وعِلِمَا » معطوف على رأى « عدوا » نزل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط
 « صارَا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر
 صار « وأَعْلَمَا » معطوف على رأى ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل
 الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارَا أَرَى وَأَعْلَمَا
 قد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَقْمُولَيْنِ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)
 أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم ، وأرى »
 ما ثبت لمفعول « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز
 الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على
 ذلك دليل ، ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه
 المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل
 بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه قولهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمْنَا
 اللَّهَ مَعَ الْأَكَابِرِ » فـ « لنا » : مفعول أول ، و « البركة » : مبتدأ ، و « مع
 الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل :
 « أَعْلَمْنَا اللَّهَ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكَابِرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ
 زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا » ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قَائِمًا ؟
 فتقول : أعلمت زَيْدًا ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة :
 « أعلمت زَيْدًا عَمْرًا » أى : قَائِمًا ، أو « أعلمت زَيْدًا قَائِمًا » أى : عَمْرًا قَائِمًا .

وَإِنْ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تُنْسِنِ بِهِ تَوَصُّلاً^(٢)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير
 المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بمحقق الآتى « والثالث » معطوف على
 الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » حقق : فعل ماض مبنى
 للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
 الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .
 (٢) « وإن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَتْنِي كَسَا
فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدّياناً إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصر ، نحو « رأى زيد عمراً » و « علم » بمعنى عرّف نحو « علم زيد الحق » — فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعول « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »

== « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعدّياناً « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّياناً أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثين » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلاً الآتي « به » جار ومجرور متعلق بتوصلاً أيضاً « توصلاً » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلاً فعلاً ماضياً مبنياً للعلوم ، والألف ضمير الاثنتين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثاني » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير الستكن في الخبر الآتي « كَثَانِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني » مضاف إليه ، واثني مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بـ « كَسَا » في كل « جار ومجرور متعلق بـ « كَسَا » أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « اثنتا » مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والاثنتا أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

و « أعطيت زيدا درهما » : في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيد الحق ، كما لا تقول] « زيد درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثال حذفهما « أعلّمتُ ، وأعطيتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول « أعلّمتُ زيدا ، وأعطيتُ زيدا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : « أعلّمتُ الحقَّ ، وأعطيتُ درهما » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منهما — إلى آخر البيت ^(١) » .

* * *

وَكأَرَى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا ^(٢)

(١) عبارة الناظم — وهي قوله « فهو به في كل حكم ذو اثنا » — عامة ، ولم يتعرض الشارح — رحمه الله ! — في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشان مفعولها الثاني كشان المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق عنه قوله تعالى : (ألم ركبنا نكركم بأصحاب القيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبا » =

تقدم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر
« أعلم ، وأرى » وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية ، وهي : « نبأ » كقولك :
« تبأت زيدا عمراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — نُبِّئْتُ زُرْعَةً — وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا —

يهدي إلى غرائب الأشعار

= عطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذلك » الكاف حرف جر ، وذا : اسم
إشارة مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار
والمحروور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للناخبة الديباني ، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن
حويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زرعة على الناخبة الديباني بأن يحمل قومه
على معاداة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى الناخبة ذلك ؛ لما فيه من العذر ، فتركه
زرعة ومضى ، ثم بلغ الناخبة أن زرعة يتوعدده ، فقال أبيتا يهجو فيها ، وهذا البيت
الشاهد أولها .

اللفظة : « نبئت » أخبرت ، والنبا كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من
الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها »
السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها
قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها مالا يهدد مثله ، وبرى
مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع أبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت
الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للتسكام نائب
فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو
الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يهدي » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدي وفاعله
في محل نصب مفعول ثالث لنبيء « إلى » جار ومحروور متعلق بيهدي « غرائب »
مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه . =

و « أَخْبِرْ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِقًا

وَعَاَبَ بَعْلُكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُوْدِيَنِي ؟ !

== الشاهد فيه : قوله « نبثت زرة . . . يهدى » حيث أعمل « نبأ » في مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثاني « زرة » والثالث جملة يهدى مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب ، وهو من غنار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا خَبَّرْتَنِي دَنِقًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُوْدِيَنِي

أَوْ تَجْمَلِي نُظْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِي قَاكِرَ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِيَنِي

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللمة : « دنقا » بزنة كتف - هو الذي لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوديني » العيادة : زيارة المريض خاصة ، ولا تقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول ثان لأخبر « دنقا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى - عند أبي العباس المبرد - على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة في محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنقا » المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها « أن تعوديني » في تأويل ==

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ ، فَهَنْ حُدَّ

تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير: في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياساً ،
والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله « أَخْبَرْتَنِي دِنْقَا » حيث أعمل « أَخْبَر » في ثلاثة مفاعيل :
أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله « دِنْقَا » .
١٣٩ — البيت للحارث بن حنظلة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

أَذْنَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ تَأْوِيْمِلْ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « مَنْعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من
النصفة والإخاء والمساواة فلأى شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من غزنا ومنعتنا ؟
« فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » يقول : من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا
الغلبة في سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى
النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى « لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ »
بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الْغَلَاءُ » بالعين المعجمة ،
وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « مَنْعْتُمْ » فعل وفاعل « مَا » اسم موصول : مفعول به لمنع « تَسْأَلُونَ »
جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول « فَمَنْ » اسم استفهام مبتدأ
« حَدَّثْتُمُوهُ » حدث : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء
النائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لَهُ ، عَلَيْنَا » يتعلقان بمحذوف خبر
مقدم « الْوَلَاءُ » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول
ثالث لحدث .

الشاهد فيه : قوله « حَدَّثْتُمُوهُ . . . لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » حيث أعمل « حدث » في
ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء الغائب ،
والثالث جملة « لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 و « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْضَرٍ أَعُودَهَا

١٤٠ -- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كله يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنٌ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناء — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شك ؟ ثم أمر بحبسه .
 الإعراب : « وأنبت » أنىء : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول لجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبا في مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكاتت هى تحب به أيضاً ، فخرج إلى مصر فى =

ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أياتا أولها
بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حَةً عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَنْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءَ شَيْءٌ أَحْبَبُهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَيَدُهَا
(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) ،

اللغة : « التميم » بفتح العين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ،
ويقال : هو بضم العين على زنه التصغير ، ويروى « ونبئت سوداء التميم » ويروى
أيضا « ونبئت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل
ابن الدميني في قوله :

قَفِي يَا أُمِّمَ الْقَلْبِ نَقْضَ لُبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد
أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع
كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .
الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء التثنية نائب فاعل
وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « التميم » مضاف إليه
« مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور
متعلق بأقبل ، وأهل مضاف و ياء التثنية مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء التثنية « أعودها » أعود : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال
من التاء في « أقبلت »

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء التميم مريضة » حيث أعمل « خبر » في ثلاثة
مفاعيل ، أحدها تاء التثنية الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء التميم » ، والثالث
قوله « مريضة » كما اتضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذكّر أولاً [أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنَبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخّرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

= لو جدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره . هنا ، حق قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعدّيها إلى ثلاثة صريحة » ١٠٥ .

الْفَاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي : « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهَهُ » « نَعِمَ الْفَتَى »^(١)
لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام
من المرفوع — وهو الفاعل ، أو نائبه — وسيأتي الكلام على نائبه في الباب
الذي يلي هذا الباب .

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقة فعل ، أو شبهه ،
وحكمه الرفع^(٢) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤول

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذي » اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعي » جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل . ومرفوعي مضاف ،
وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم
فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى »
فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَاوِدِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ تَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآئِهِمْ هَجَرُ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَنَّمَا يَبْطِنُ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِي الْمَقَمْسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءً وَنَسْكَاءَ زَعَزَعَا
وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانِ وَالشُّجَاعِ الشَّجَمَا
وربما رفعوها جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَقَا وَبُومُ

به ، نحو : « بُعِثْتُ أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .
 نخرج بـ « المسند إليه فعل » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
 أو جملة ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » أو « زَيْدٌ قَامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو :
 « زَيْدٌ قَامٌ غَلَامُهُ » أو « زَيْدٌ قَامٌ » أى : هو — وخرج بقولنا « على طريقة
 فَعَلَّ » ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو :
 « ضُرِبَ زَيْدٌ » .

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة . وتعرض هناك للكلام
 عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى .

والبيح لذلك كله اعتمادهم على ان فهم المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياساً ، ولا يطردهونه
 فى كلامهم .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
 الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل
 امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة . وذلك واجب فى أفعال الذى على صورة فعل الأمر
 فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى . (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
 وهو كثير غالب فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل
 فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
 فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعال فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، فى بعض تخریجات هذا البيت .
 وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نسكرة بعد نون أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
 (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضممة مقدرة على الراجع ، فاحفظ ذلك كله .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ للشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيَّأَتِ الْعَقِيقُ » والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيلِ ، نحو : « سَرَدْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فأبوهُ : مرفوعٌ بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفُوعِي أَنِي — إلخ » .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثل المرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أَنِي زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نِعِمَّ الْفَتَى » ومثل المرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهُهُ » .



وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أُسْتَتَرَ^(١)

(١) « وبعْد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعْد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعِل » مبتدأ مؤخر « فَإِنْ » شرطية « ظَهَرَ » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فَهُوَ » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ الْمَطْلُوب » مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وَإِلَّا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فَضَمِيرٌ » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « أُسْتَتَرَ » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير . وهذا البيت يشير إلى حكيمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز تحديه بتقديم الفاعل ، وهذا هو الذي ذكره الشارح =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » ، وَقَامَ زَيْدٌ « وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا يَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بِمَعْنَى رَافِعٍ لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَعْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ (٢) .

= بقوله : « حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — إلخ » وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع » وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء من ذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ص ٤٦٦) .

(٢) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيداً

في رواية من روى « مشيها » مرفوعاً ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وثيداً الآتي — ومشى مضاف والضمير المائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووثيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله بجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضما ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟ ولا =

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتى بِالْفِ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

== شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يعيشون عن معانٍ للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكرنا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون « مثنى + مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ * =

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشَّهَدَا»^(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ^(٢)
مَذْهَبُ جَهْوَرِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموعٍ -
وَجَبَّ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ
إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثاني) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في
باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها .

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَشِرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّيْلِ
بناء على الراجع عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الثالث) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثير ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر
هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إليك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها
« لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك
المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كاثن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقييد « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « سعدا وسعدوا »
قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال ، والفعل : مبتدأ
« للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهنداتُ » فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهرُ مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم ، وما بعده بدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون —

ومذهب طائفة من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصَّغَار في شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع^(١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قَامَتِ هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب^(٢) ، والاسمُ الذي بعد الفعل المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قَامَت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشنوءة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلهجة جميع العرب .

الثاني : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبَعَّدٌ وَحِيمٌ

= ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسيأى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ؛ فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَيْى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيها بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :
لَقَدْ أَوْزَتْ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحتيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحيم » الواو حرف عطف ، حيم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ لِأَهْلِي ؛ فَكَلَّمَهُمْ يَعْذِلُ

== الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماء مبعد وسميم » حيث وصل بالفعل ألف الثانية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وسميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لَحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قل يقول قولاً - ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاء يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاء ينهأ - إذا لاهمه وعذله .

الإعراب : « يلومونني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراء » جار ومجرور متعلق ليوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلي » أهل : فاعل ليوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني ... أهلي » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزد شنوءة .

وبذكر النعاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا الْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَابِ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء البتجة :

إِنِّي أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأَقْبَلَنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

== فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، ==

وقوله :

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَايَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِأُلْدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السعائب » في الأول ، و « رايات الصباح » في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقظ :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ
فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « أَلْفَيْتَا » مع كونه مسنداً إلى الثني الذي هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأُحْقِرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ
فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كَانَا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ صَتَ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقظ - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللفظة : « الغواي » جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجألها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغواي » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضي » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، =

فـ « مُبَعَّدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله « أسلماه » والألف في « أسلماهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بقوله « يَلُمُونَنِي » والواو حرفٌ يدلُّ على الجمع ، و « النَوَانِي » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والذون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .
وإنما قال : « والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب

= وياه المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عني ، بالحدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للحدود .
الشاهد فيه : قوله « رأين النوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « النوانى » كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَذَرَكْنَهُ خَالَاتَهُ فَخَذَلَنَّهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُذْرِكُهُ
ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :
نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا
فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل في قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبنا قبل أن تقعا كفاء » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدود » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » .

إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلاً من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَيُبَرُّ عَنْهَا الْمُصَنَّفُ فِي كِتَابِهِ بِلُغَةٍ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، و « بِالْبَرَاغِيثِ » فاعل « أَكَلُونِي » و « مَلَائِكَةٌ » فاعل « يَتَعَاقِبُونَ » هكذا زعم المصنف .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فَعْلًا أَضْمِرًا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟^(٢)

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « مَلَائِكَةٌ » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « مَلَائِكَةٌ » المرفوعة بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أحمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) « وَيَرْفَعُ » فعل مضارع « الْفَاعِلُ » مفعول به ليرفع « فَعْلًا » فاعل يرفع « أَضْمِرًا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كَمِثْلِ » الكاف =

شرح ابن عقيل

فاخر الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصمحي

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على الفينة

الإمام الحجة الثبت : محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٨٠٠ ~~من الهجرة~~ سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

الجزء الثاني

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيى الدين ابو بكر الخليلي

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى ،

حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى

مُنْذُ ، مُنْذُ ، رَبِّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوُ ، وَتَا

وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى ^(١)

هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجر ، وتقدم الكلام على « خَلَا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا » في الاستثناء ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ » ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى » في حروف الجر .

فأما « كَيْ » فتكون حرف جرٍّ في موضعين ^(٢) :

أحدهما : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى « مَا » الاستفهامية ، نحو « كَيْمَهُ ؟ » أَيْ : لِمَهُ ؟
فـ « مَا » استفهامية مجرورة بـ « كَيْ » ، وَحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الجرِّ عليها ،
وحجىء بالهاء للسكت .

(١) « هَاك » ها : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والكاف حرف خطاب « حروف » مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف و « الجر » مضاف إليه « وهى » مبتدأ « من » قصد لفظه : خبر المبتدأ « إلى ، حتى ، خلا — إلخ البيتين » معطوفات على « من » بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر .

(٢) ولكى الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو أن يكون مدخولها « ما » المصدرية ، كما فى قول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى .

الثاني : قولك : « جِثْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » فـ « أَكْرِمَ » : فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » بعد « كَيْ »^(١) ، و « أَنْ » والفعل مُقَدَّرَانِ بمصدر مجرور بـ « كَيْ » والتقدير : جِثْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا ، أى الإكرام زيد .
وأما « لَعَلَّ » فالجرُّ بها لغة عُقِيلٍ ، ومنه قوله :

— ١٩٦ — * لَعَلَّ أَيْ الْمُنَوَّارِ مِنْطَلَقَ قَرِيبُ *

(١) اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كى ؛ فيقال : « جِثْتُ لَكَيْ أتعلم » وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كى ؛ فيقال : « جِثْتُ كَيْ أَنْ تَكْرِمَنِ » وعلى الوجه الأول تكون كى مصدرية بلا تردد ، وهو الأكثر استعمالاً ، وعلى الوجه الثانى تكون كى حرف جر بلا تردد ، وهو أقل استعمالاً من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن ، كما يقال : « جِثْتُ كَيْ أتعلم » وهى حينئذٍ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن مقدرة بعدها ، وحملها على الوجه الأول أولى ؛ لأنه الأكثر فى الاستعمال كما قلنا ، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين .

١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيدة مستجادة يرثى فيها أخاه أبا المنوار — واسمه هبم ، وقيل : اسم أبى المنوار شريب — وصدر البيت قوله :

* قُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً *

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى أخى لكعب وأبى المنوار جريماً ، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعَ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ يُجِيبُ

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « ادع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخرى » مفعول به ، وهى صفة أضيفت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى « وارفع » الواو عاطفة ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الصوت » مفعول به لارفع « جهرة » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبهه بالزائد « أبى » مبتدأ مرفوع بتقدير : ...

وقوله :

١٩٧ — لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ
فـ «أبي المغوار»، والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قريب» ، و «فضلكم»
خبرآن ، و «لعل» حرف جر زائد^(١) دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء في
«بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ» .

= وأبي مضاف و «المغوار» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي
«قريب» خبر المبتدأ .
الشاهد فيه : قوله «لعل أبي — إلخ» حيث جرب «لعل» لفظ أبي على
لغة عقيل .

١٩٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .
اللغة : «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها
مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم»
هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .
الإعراب : «لعل» حرف ترج وجر شبهه بالزائد «الله» مبتدأ ، وهو في
اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، واليم علامة الجمع ، والجملة من فضل
وفاعله وبفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا ، بشيء» يتعلقان بفضل «أن»
حرف تنوكيد ونصب «أمكم» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه
«شريم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء ، على تقدير
فتح همز «أن» .

الشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جرب بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في
البيت السابق ، وهو مرفوع في التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي
اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبهه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك
درهم» فهي حرف حر زائد ، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً . =

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقولُ : « عَلَّ » بفتح اللام وكسرها .
وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ، ومن كلامهم : « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ » ، يريدون « مِنْ كُمِّهِ » ومنه قوله :

١٩٨ — شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لَجَجٍ خُضِرٍ ، لَهْنٌ تَنْجِجُ

== واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر ، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في « بحسبك درهم » ومن في قولك « ما زارني من أحد » والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب .

١٩٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقبلة قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرٍ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُدٍّ مَاؤُهُنَّ نَجِيجُ
إِذَا هُمْ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة : « حناتم » جمع حنمة ، وأصلها الجرة الخضراء ، وأراد هنا السحاب ، شبهها بالجرار « سود » جمع سوداء ، وأراد أنها ممتلئة بالماء « نجيج » سائل منصب « ترفعت » تصاعدت ، وتباعدت « لجج » جمع لجة - بزنة غرفة وغرف - واللجة : معظم الماء ، « نجيح » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة - وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال .

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل ، ونون النسوة تعود إلى حناتم « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً « متى » حرف جر بمعنى من « لجج » مجرور =

وسأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .
ولم يمدّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر ، وذَكَرَهَا
في غيره^(١) .

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُّ إلا المضمر ؛ فتقول :
«لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ» فالياء ، والكاف ، والهاء — عند سيبويه —
مجرورات بـ «لَوْلَا» .

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووَضِعَ ضميرُ الجر موضع
ضمير الرفع ؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً ، كما لا تعمل في الظاهر ، نحو :
«لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَبْتَكَ» .

وزعم اللبرد أن هذا التركيب — أعني «لَوْلَاكَ» ونحوه — لم يَرِدْ من لسان
العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :
١٩٩ — أَتَطْمِئِ فِينَا مَنْ أَرَاقٍ دِمَائِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنُ

== بمق ، والجار والمجرور متعلق برفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو
ماء البحر «خضر» صفة للجبج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
«نثبج» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجبج .
الشاهد فيه : قوله «مق لجبج» حيث استعمل «مق» جارة ، كما هو لغة
قومه هذيل .

(١) قد يقال في القسم «آله لأفعلن» وقد يقال : «ها الله لأفعلن» بذكر همزة
الاستفهام كما في المثال الأول ، أو ها التنييه كما في المثال الثاني ، عوضاً عن باء الجر ،
ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر ؛ نظراً إلى حقيقة
الأمر ، وهي أن جر لفظ العجالة بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة وها ، وليس
بالهمزة ولا بها ، فاعرف ذلك .

١٩٩ — البيت لمعرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن
على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمة أولها قوله :
=

• • • • •

= مُعَاوِي ، إِنِّي لَمْ أَبَايَعِكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنْنِي كَمَا عَلَنَ

اللفظة : « أراق » أسال « يعرض » أراد يتعرض لها بالنيل منها « الأحساب » جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم موصول مفعول به لتطمع « أراق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ولولاك » لولا : حرف امتناع لوجود وجر ، والكاف في محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيويه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لولاك موجود ، وجملة البتداء والخبر شرط لولا « لم » نافية جازمة « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم « لأحسابنا » الجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه « حسن » فاعل يعرض ، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » فإن فيه ردأ على أبي العباس المبرد الذى زعم أن « لولا » لم تحيىء متصلة بضمائر الجر كالـكاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس فى ديوانه ، والصواب أنه للعرجى (انظر خزنة الأدب ٢ / ٤٢٩) :

* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجْ *

ومع وروده فى كلام العرب الموثوق بعريبتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ونحو قول المتنبي :

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَيْقَمِ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقول الراجز :

وَاللّٰهُ لَوْلَا اللّٰهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

وقوله :

٢٠٠ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

٢٠٠ — البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص ، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

اللغة : « موطن » أراد به المشهد من مشاهد الحروب « طحت » هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقَالَ يقول . وطاح يطيح كباع يبيع « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رمى يرمى « قنة النيق » رأس الجبل « منهوى » ساقط .

المعنى : كثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك. فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه .

الإعراب : « كم » خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت « موطن » تمييز كم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم - على الأول - محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلاً « لولاي » لولا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق بشئ عند سيوييه ، وباء المتكلم عنده ذات مجلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعاً ، والتقدير : لولاي موجود « طحت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا ، وهذا أحسن « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « هوى » فعل ماض « بأجرامه » الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً ، وقنة مضاف ، و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النيق بأجرامه .

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصُ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى .

وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّاءُ^(١)

وَأَخْصَصُ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقَتًا ، وَرِبَّ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءَ لِلَّهِ ، وَرَبَّ^(٢)

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رَبِّهِ فَقَى » نَزَرَ ، كَذَا « كَهَا » ، وَنَحْوُهُ أُنْى^(٣)

= الشاهد فيه : قوله « لولاي » حيث انفصلت « لولا » بالضمير الذى أصله أن يقع في محل الجر والنصب ، وفيه رد على البرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التى تكون في محل نصب أو في محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عرية ، وقد جاء هذا الذى أنكره في هذا الشاهد والذى قبله وفي البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان ثقل هذه الشواهد رداً عليه .

(١) « بالظاهر » جار ومجرور متعلق بأخصص « أخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « منذ » قصد لفظه : مفعول به لا أخصص « مذ ، وحى » ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتا « معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في « مذ » وحده .

(٢) « وأخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمذ » جار ومجرور متعلق بأخصص « ومنذ » معطوف على مذ « وقتا » مفعول به لاخصص « ورب » معطوف على بمذ « منكرًا » معطوف على « وقتا » السابق « والتاء » مبتدأ « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورب » معطوف على لفظ الجلالة ..

(٣) « وما » اسم موصول مبتدأ « رروا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « من نحو » جار ومجرور متعلق برروا « ربه فقى » رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفقى : تمييز للضمير ، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة « نحو » إليه « نزر » خبر المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة في أول البيت « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كها » فعل لفظه : مبتدأ مؤخر « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه « أنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو .

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ ، وهى هذه السبعة المذكورة فى البيت الأول ؛ فلا تقول « مُنْذُهُ ، ولا مُذُهُ » وكذا الباقى .

ولا تجر « منذ ، ومذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان ^(١) ، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى « فى » نحو : « ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا » أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « مِنْ » نحو : « ما رأيته مُذُ يَوْمِ الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وسيدكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاخْصُصْ بِمَذُ وَمِنْذُ وَقْتًا » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شدَّ جرُّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أَنْاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

(١) منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلباً للنسبة بين حالتيهما ، وأما نحو قولك « ما رأيته منذ حدث كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه » فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « يلقي » مضارع ألقي ، ومعناه وجد ، وروى « لا يلقي أناس » بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي « حثاك » استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال « وانهاء الغابة فى حثاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما معنى بحتاك ، فلعل هذا البيت مصنوع » وستعرف رد هذا الكلام .

المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فقى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفقى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبو حيان . الإعراب : « فلا » لا : زائدة قبل القسم للتوكيد « والله » الواو للقسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف =

ولا يُقاسُ على ذلك ، خلافاً لبعضهم ، ولغة هُذَيْلٍ إِذْ نَالُ حَائِهَا عَيْناً ، وقرأ ابن مسعود (فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَى حِينٍ)

واما الواو فمختصة بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ؛ فلا تقول « أقسمُ والله » ولا « أقسمُ بالله » .

ولا تجر التاء إلا لفظ « الله » : فتقول : « بالله لأفعلن » وقد سُمِعَ جَرُّهَا لـ « رَبِّ » مضافاً إلى « الكعبة » ، [قالوا] : « تربَّ الكعبة » [وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبِّ » وسمع أيضاً « تالرحن » ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا « تَحْيَا تِلْكَ » وهذا غريب .

ولا تجر « رَبِّ » إلا نكرة ، نحو : « رَبِّ رَجُلٍ عالم لقيت » وهذا معنى قوله : « وَرَبِّ مَنْسَكراً » أى : واخصُصْ بِرَبِّ النِّكَرَةِ ، وقد شذَّ جَرُّهَا ضمير الغيبة ، كقوله :

٢٠٢ — وَاهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكَا صَدَعِ اعْظِمِهِ

وَرَبِّهِ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

= وجوبا « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع « أناس » فاعل يلفى « فتى » مفعول به أول يلفى ، ومفعول يلفى الثانى محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلفى أناس فتى مقصوداً لآمالهم إلى بلوغك « حتاك » حتى : جارة ، والضمير فى محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلفى « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « زياد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

٢٠٢ — البيت مما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (رب)

مع تغيير طفيف هكذا :

* كَأَنَّ رَأَيْتُ وَهَآيَا صَدَعِ اعْظِمِهِ *

اللغة « رأيت » أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قوله : رأب فلان الصدع ؛ إذا =

كما شذَّ جَرُّ الكافِ له ، كقوله :

٣٠٣ — خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثْبًا

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهْمًا — أَوْ أَقْرَبًا

= أصاحه وجبره « وشيكا » سريعاً « عطبا » هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهة : أى هالكا « من عطبه » هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاك ، وفي اللسان « م العطب » ، المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط . فجبرت كسره ورشت جناحه الإعراب : « واه » هو على تقدير « رب » أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرأ « رأبت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « وشيكا » مفعول مطلق عامله رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعاً « صدع » مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من « أعظمه » مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه « ور به عطبا » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء « عطبا » تمييز للضمير « أنقذت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب « من عطبه » الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ور به عطبا » حيث جر « رب » الضمير ، وهو شاذ .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزحشرى إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكرة ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير .

٣٠٣ — البيت للعجاج بصف حمار وخش وأثنه ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء

معين فرأى الصياد فهرب منه .

اللغة : « الذنابات » جمع ذنابة بالكسر ؛ وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الدال اسم مكان بعينه « كَثْبًا » أى قريباً « أم أو عال » هى هضبة فى ديار بنى تميم .

المعنى : إنه جعل فى هر به الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريباً منه ، وجعل أم أو غال فى جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات أو أقرب .

=

وقوله :

٢٠٤ — وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَالًا وَلَا كَهْنًا وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله : « وما رَوَوْا — البيت » أى : والذى روى من جر « رَبِّ » المضمَر نحو « ربه فتى » قليل ، وكذلك جر الكاف المضمَر نحو « كها ».

* * *

== الإعراب : « خلى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش « الذنابات » مفعول أول لـ « خلى » شمالاً « مفعول ثان » « كنها » صفة لشمال « وأم أو عال » يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء « كها » على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » عاطفة « أقربا » معطوف على الضمير المحرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل « أم أو عال كها » مبتدأ وخبراً .
الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ .

ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد :

شَكْوَتُكُمْ إِلَيْنَا ، مَجَانِبَتُكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِبَتُنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْنًا وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَهْنًا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لَا تَلْسَنِي فَإِنِّي كَكَّ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٠٤ — البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأنته .

الإعراب : « ولا » نافية « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول أول « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « حلالا » معطوف على قوله « بعلا » السابق « كه » متعلق بمحذوف حال من « بعلا » « ولا كهن » متعلق بمحذوف حال من « حلالا » وهو معطوف بالواو على الحال السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « حاطلا » مفعول ثان لترى .
الشاهد فيه : قوله « كه ، كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ .

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَىءٌ فِي الْأَمَكِنَةِ بَيْنَ ، وَقَدْ تَأْتِي لِابْتَدَاءِ الْأَزْمَنَةِ^(١)
 وَزَيْدٌ فِي تَنَى وَشِبْهِهِ فَجَرَ نَكِرَةً : ، كـ « مَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ »^(٢)
 تُجِيءُ « مِنْ » لِلتَّبَعِيضِ ، وَلِبَيَانِ الْجِنْسِ ، وَلِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ : فِي غَيْرِ الزَّمَانِ
 كَثِيرًا ، وَفِي الزَّمَانِ قَلِيلًا ، وَزَائِدَةً .

فَسَأَلَهَا لِلتَّبَعِيضِ قَوْلُكَ : « أَخَذْتَ مِنَ الدَّرَاهِمِ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمِنْ
 النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) .

وَمِثَالُهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) .
 وَمِثَالُهَا لِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ
 لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .

وَمِثَالُهَا لِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى
 مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) « بَعْضٌ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « وَبَيْنَ »
 وَابْتَدَىءٌ « مِثْلُهُ وَمَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ « فِي الْأَمَكِنَةِ » مُتَعَلِّقٌ بِابْتَدَىءٍ « بَيْنَ » تَنَازَعَهُ
 الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ « وَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « تَأْتِي » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
 جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَى مَنْ « لَبَدَ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ « بِتَأْتِي » وَبَدَأَ مُضَافٌ
 وَ « الْأَزْمَنَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

(٢) « وَزَيْدٌ » فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْمَعْجُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَنْ « فِي تَنَى » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزَيْدٍ « وَشِبْهِهِ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ،
 شِبْهُ : مَعْطُوفٌ عَلَى تَنَى ، وَشِبْهُهُ مُضَافٌ وَضَمِيرُ النَّائِبِ الْعَائِدِ إِلَى تَنَى مُضَافٌ إِلَيْهِ « لَجَرَ »
 الْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، جَرَ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ « نَكِرَةً »
 مَفْعُولٌ بِهِ لَجَرَ « كَمَا » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ « لِبَاغٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « مَقَرٍّ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ .

٢٠٥ — تَحْضِرْنَ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةَ
إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
ومثال الزائدة : « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ » ولا تزداد — عند جمهور البصريين —
إلا بشرطين :
أحدهما : أن يكون الجرورُ بها نكرةً .
الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد يشبهه النَّفْيُ : النَّهْيُ . نحو « لا تضرب
مِنْ أَحَدٍ » ، والاستفهامُ ، نحو « هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ ؟ » .

٢٠٥ — البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له . مطلعها قوله :
كَلَيْتَنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَفَاسِيهِ بَعِيءٍ وَالْكَوَاكِبِ
اللغة : « يوم حليلة » يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين
لحم وغسان ، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي ثمر التساني ، أضف اليوم إليها لأن أباهما —
فيما ذكروا — حين اعترزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم ، وفي يوم حليلة
ورد المثل « ما يوم حليلة بسر » يضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطاع
كتمانُه .

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بِيضَ رِقَاقٍ الْمَضَارِبِ
وَلَا غَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة — العائد
على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد — نائب فاعل « من أزمان »
جار ومجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف
و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير ، وجملة « قد جربن »
من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال « كل » مفعول مطلق ،
وكل مضاف ، و « التجارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » حيث وردت « من » لا ابتداء الغاية في الزمن . =

ولا تزداد في الإيجاب^(١) ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : « جاءني من زيد » خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) . وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : « قد كان مِنْ مَطَرٍ » أى قد كان مطرٌ .

لِلْإِسْتِهَاءِ : حَتَّى ، وَلَا مَ ، وَإِلَى ، وَمِنْ ، وَبَاءُ يُفْهَمَانِ بَدَلًا^(٢) يدلُّ على انتهاء الغاية « إِلَى » ، وَحَتَّى ، وَاللَّامُ ؛ والأصلُ من هذه الثلاثة « إِلَى » فلذلك تَجْرَ الْآخِرَ وَغَيْرَهُ ، نحو : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ » ولا تَجْرَ « حَتَّى » إلا ما كان آخرًا أو مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ^(٣) ، كقوله

= وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس البرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن « مِنْ » قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضى ، وهو الذى ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلك ، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص .

(١) ذكر السعد أن « مِنْ » الجارة تزداد في الإثبات اختياراً في موضع واحد ، وهو تمييز كم الخبرية إذا فصل بين كم وبينه بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ) فمن : زائدة ، وجنات : تمييز كم .

(٢) « لَلاتِّهَاءِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حَتَّى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وَلَا مَ ، وَإِلَى » معطوفان على حتى « وَمِنْ » الواو للاستئناف ، مِنْ : قصد لفظه : مبتدأ « وَبَاءُ » معطوف على مِنْ « يُفْهَمَانِ » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بَدَلًا » مفعول به ليفهمان .

(٣) الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر ، ومثال ما كان =

تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجزئ غيبتها ؛ فلا تقول : « سِرْتُ
الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ » . واستعمال اللام لانتهاء قاييل ، ومنه قوله تعالى :
(كُلُّ يَجْزِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) .

ويستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فمع استعمال « مِنْ » بمعنى
« بَدَل » قوله عز وجل : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، [أى :
بَدَل الآخرة] وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ
يَخْلُقُونَ) أى : بدلكم ، وقول الشاعر :

٢٠٦ — جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

= آخر أقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، واعلم أن « حتى » الجارة على صريين :
جارة للمفرد الصريح ، وهذه هي التي لا تجزئ إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون
إلا غائية ، وجارة لأن البصدرية ومدخولها ، وهذه تكون غائية ، وتكون تعليلية ،
وتكون استثنائية .

٢٠٦ — البيت لأبي نخيلة — يعمر بن حزن — السعدي .

اللغة : « جارية » هي — في الأصل — الفتاة الشابة . ثم توسع فيه فاستعملوه في كل
أمة « المرققا » على صيغة اسم المفعول — الرقيق الرقيق الواسع « البقول » جمع بقل ،
وهو كل نبات اخضرت به الأرض « الفستقا » نقل خاص معروف .

المعنى : يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمرىء طعام الرفة ،
فهي تأكل يابس العيش ، لا الرغمان الرقيقة الواسعة المستديرة ، وتذوق من البقول
ما يأكله البدو عادة ، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية .

الإعراب : « جارية » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي جارية ، أو نحوه « لم »
نافية جازمة « تأكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء
الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على جارية « المرققا »
مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق « لم » نافية جازمة « تذوق » فعل مضارع مجزوم =

أى : بَدَلَ البَقُولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد في الحديث « مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ » أى : بَدَلَهَا ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١) [١٥٤]

* * *

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ فِي^(٢)
وَزَيْدٍ ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِيَا وَ « فِي » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا^(٣)

= بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل « من البقول » جار ومجرور متعلق بتدق « الفستقا » مفعول به لتدق ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « من البقول » حيث ورد « من » بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل الفستق بالبقول . وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين ، وقال آخرون : إن « من » هنا للتبعض ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون « من » اسما بمعنى « بعض » وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتدق ، ويكون قوله « الفستقا » بدلا منها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب « المفعول له » فانظره هناك
(٢) « واللام » مبتدأ « للملك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « وشبهه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « وفي تعدية » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى آخر البيت « أَيْضًا » مفعول مطلق لفعل محذوف « وتعليل » معطوف على تعدية « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام .

(٣) « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السابق نائب فاعل « والظرفية » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « استبن » الآتى « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بيا » قصر للضرورة متعلق باستبن « وفي » معطوف على با « وقد » حرف تقييد « يبينان » فعل =

تقدم أن اللام تكون الانتهاء ، وذكر هنا أنها تكون للملك ، نحو (لله ما في السموات وما في الأرض) و « المال لزيد » ، ولشبه الملك ، نحو : « الجبل للفرس ، والباب للدَّار » ، وللتعديّة ، نحو « وهبت لزيد مالاً » ومنه قوله تعالى : (فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب) ، وللتعليل ، نحو « جئتكم لإكرامكم » ، وقوله :

٢٠٧ — وإني لتعروني لذكرائك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

= مضارع والفت الاثني - العائد إلى الباء وفي - فاعل « السبا » مفعول به لينين ، والألف لإطلاق .

٢٠٧ — البيت لأبي صخر الهذلي .

اللغة : « تعروني » تصيغي ، وتنزل في « ذكرالك » الذكري - بكسر الذال وآخره ألف مقصورة - التذكر ، والخطور بالبال « هزة » بفتح الهاء وكسرها حركة واضطراب « انتفض » تحرك « القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، ويقول : إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه .

الإعراب : « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « لتعروني » اللام للابتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكرالك » الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض ، و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به لبلل « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ، و « قد » مقدرة قبل الفعل ، عند البصريين : أى قد بلله .

الشاهد فيه : قوله « لذكرالك » فإن اللام فيه للتعليل .

وزائدة : قياساً^(١) ، نحو « لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وسماعاً ، نحو « ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ » .

وأشار بقوله : « والظرفية اسْتَبْنِ — إلى آخره » إلى معنى الباء و « في » ؛ فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية ، والسببية ؛ فمثالُ الباء للظرفية قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : (فَيُظْلَمَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَزَمْهُمْ عَلَيْهِمْ طَبَّاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا) ، ومثالُ « في » للظرفية قولك « زَيْدٌ فى المسجدِ » وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة حبستها ؛ فلا هى أطعمتها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض »^(٢)

* * *

(١) زيادة اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

والزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سبيين ؛ أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) وقوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وثانيهما . أن يكون العامل فرعاً فى العمل : إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى (مصداقاً لما بينهم) وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه (فعال لما يريد) .

(٢) خشاش الأرض : هوامها وحشراتهما ، الواحدة خشاشة ، وفى رواية فى الحديث « حشيش الأرض » وفى رواية ثالثة « حشيشة الأرض » - بحاء مهملة - وهو يابس النبات ، وهو وهم . قاله ابن الأثير .

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ ، وَعَـدٌّ ، عَوَّضٌ ، أَلْصَقِ
وَمِثْلَ « مَعَ » وَ « مِنْ » وَ « عَنْ » بِهَا انْطِقِ ^(١)
تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة ،
نحو « كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين » وللتعدي ، نحو « ذهبتُ بِزَيْدٍ » ومنه
قوله تعالى : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) وللتعويض ، نحو : « اشتريت الفرس بألف
درهم » ومنه قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ)
وللإصاق ، نحو « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ » وبمعنى « مع » نحو « بعثتكَ الثوبَ بِطَرَاذِهِ »
أى : مع طرازه ، وبمعنى « من » كقوله :

* تَمَرِّبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ * ^(٢) [١٩٨]

أى : من ماء البحر ، وبمعنى « عن » نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أى :
عن عذاب ، وتكون الباء — أيضاً — للمصاحبة ، نحو (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ)
[أى : مصاحباً خُذَ رَبِّكَ] .

* * *

عَلَى لِالِاسْتِعْلَا ، وَمَعْنَى « فِى » وَ « عَنْ »
يَعْنُ تَجَاوَزاً عَنِ مَنْ قَدْ فَطِنَ ^(٣)

(١) « بالباء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « استعن » الآتى
« استعن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وعد ، عوض ،
ألصق » معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف « ومثل » حال من « ها » فى
قوله « بها » الآتى ، ومثل مضاف و « مع » مضاف إليه « ومن ، وعن » معطوفان
على « مع » السابق « بها » جار ومجرور متعلق بانطق الآتى « انطق » فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق أول باب حروف الجر

(٣) « على » تصد لفظه : مبتدأ « للاستعلاء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف =

وَقَدْ نَجَّى مَوْضِعَ « بَعْدِ » وَ « عَلَى »

كما « عَلَى » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلَ^(١)

تستعمل « على » للاستعلاء كثيراً ، نحو « زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ » وبمعنى
« في » نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى :
في حين غفلة ، وتستعمل « عن » للجأوزة كثيراً ، نحو : « زَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ
الْقَوْسِ » وبمعنى « بعد » نحو قوله تعالى (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى : بعد
طبق ، وبمعنى « على » نحو قوله :

٢٠٨ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

== خبر المبتدأ « ومعنى » معطوف على الاستعلاء ، ومعنى مضاف ، و « في » قصد لفظه :
مضاف إليه و « عن » معطوف على « في » السابق « بمن » جار ومجرور متعلق بقوله
« عنى » الآتى ، « تجاوزاً » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « عنى » الآتى « عنى »
فعل ماض « من » اسم موصول فاعل عنى « قد » حرف تحقيق « فطن » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة لا محل لها
صلة الموصول ، أى : وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزاً بمن .

(١) « وقد » حرف تقليل « نجى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً
تقديره هو يعود إلى « عن » فى البيت السابق فاعل « موضع » ظرف متعلق بتجىء ،
وموضع مضاف ، و « بعد » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما »
الكاف جارة ، ما : مصدرية « على » قصد لفظه : مبتدأ « موضع » ظرف متعلق
بقوله « جعلاً » الآتى ، وموضع مضاف ، و « عن » قصد لفظه : مضاف إليه « قد »
حرف تحقيق « جعلاً » جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره
هو يعود إلى « على » نائب فاعل ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى
محل رفع خبر المبتدأ الذى هو على المقصود لفظه .

٢٠٨ — البيت لندى الإصبع — حرثان بن الحارث بن محرز — العدوانى ، من

== كلمة له ، طلعها قوله :

أى : لا أَفْضَلْتَ فى حَسْبِ عَلَى ، كما استعملت « عَلَى » بمعنى « عَنْ »
فى قوله :

= يَأْمَنُ لِقَلْبِ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونٍ أَمْسَى تَذَكَّرَ رَبًّا أَمْ هَارُونَ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ وَالذَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وَذَوَلِينَ

اللغة : « أَفْضَلْتَ » زدت « ديانى » الديان : القاهر للمالك للأمور الذى يجازى عليها ، فلا يضيع عنده خير ولا شر « تَحْزُونِي » تسومنى الذل وتقهرنى .
المعنى : لله ابن عمك ، فلقد ساواك فى الحسب ، وشابهك فى رفعة الأصل وشرف
المختد ، فما من مزية لك عليه ، ولا فضل لك فتفخر به عليه ، ولا أنت مالك أمره
والدبر لشؤونه ، فتقهره وتذله .

الإعراب : « لاه » أصل هذه الكلمة « لله » فعلى جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذا فصار « الله » ثم حذف أداة التعريف ،
فصار كما ترى « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من « عمك » مضاف إليه ،
وعم مضاف والكاف مضاف إليه « لا » نافية « أَفْضَلْتَ » أفضل : فعل ماض ، والتاء
ضعيف المحاطب فاعل « فى حَسْبِ » جار ومجرور متعلق بأفْضَلْتَ « عَنِ » مثله « ولا »
الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان :
خبر المبتدأ ، وديان مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة الوصف إلى مفعوله
« فتَحْزُونِي » الفاء عاطفة ، تَحْزُونِي : فعل مضارع ، والنوى للوقاية ، والياء مفعول به ،
والفاعل ضمير مستتر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : فأنت تَحْزُونِي ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر
السابقة ، وتدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تَحْزُونِي .

الشاهد فيه : قوله « عَنِ » فإن « عَنْ » هنا بمعنى « عَلَى » ، والسر فى ذلك أن
« أَفْضَلُ » بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى بعلى .

ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت - من قوله « لاه ابن عمك » - قول عمر بن
أبى ربيعة الخزومى (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا) -

قُلْتُ : كَلَّا ، لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ ، بَلْ خِمْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارًا

٢٠٩ — إِذَا رَضِيتَ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا
أى : إذا رضيت عني .

شَبَّهَ بِكَافٍ ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ^(١)
تأتى السكاف للتشبيه كثيراً ، كقوله : « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » ، وقد تأتى

٢٠٩ — البيت للحميف العقيلي ، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ،
ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور :

تَنَصَّيْتُ الْقِلَاصَ إِلَىٰ حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةٍ أَوْ مِثَالِهَا
فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمٍ بِنُ الْمَسِيْبِ مِنْهَا
اللغة : « قشير » بزنة - التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن
صمصمة .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « رضيت » رضى :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق بـ « رضى » « بنو » فاعل رضى ،
وبنو مضاف و « قشير » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة
« إذا » إليها « لعمر » اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير
لعمر الله قسمي ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه « أعجبني » أعجب : فعل ماض ،
والنون للوقاية ، والياء مفعول به « رضاها » رضا : فاعل أعجب ، والضمير مضاف
إليه ، وأنته مع أن مرجعه مذكور وهو « بنو قشير » لتأولهم بالقبيلة ، وجملة « أعجبني
رضاها » لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » ويدل على
ذلك أن « رضى » إنما يتعدى بمن كما في قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه)
وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) ، وقد حمل الشاعر « رضى » على ضده وهو
« سخط » فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو « على » وليس في ذلك ما تنكره ،
فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

(١) « شبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بكاف » =

للتعليل ، كقوله تعالى : (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائدة للتوكيد ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أى ليس مثلهُ شَيْءٌ ، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة :

٢١٠ — * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى *

أى : فيها المَقَى ، أى : الطُّولُ ، وما جكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَفِطَ ؟ فقال : كَهَيِّثٍ ، أى : هَيْئًا .

== متعلق بشبه « وبها » متعلق بقوله : « يعنى » الآتى « التعليل » مبتدأ « قد » حرف تَقْلِيلٍ « يعنى » فعل مضارع مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التعليل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وزائداً » حال من فاعل « ورد » الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بـ « ورد » فعل ماضٍ ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السكاف .

٢١٠ — هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج .

اللمعة : « لواحق » جمع لاحقة ، وهى التى ضمرت وأصابها الهزال « الأقرباب » جمع قرب - بضم فسكون ، أو بضمتين - وهى الحاصرة « الملقى » بفتح الميم والقاف - الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

المعنى : يريد أن هذه الأتني - التى يصفها - خصائص البطون ، قد أصابها الهزال واتسبها الضمور ، وأن فيها طولاً .

الإعراب : « لواحق » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و « الأقرباب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاللقى » السكاف زائدة ، الملقى : مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « كاللقى » حيث وردت السكاف زائدة غير دالة على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيثان ؛ الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يمسد الكلام ويحلل به ، ألسن ترى أنك لا تقول : فى هذا الشيء كالطول ، وإنما تقول فى هذا الشيء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك .

وَأَسْتَعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا «عَنْ» وَ «عَلَى»
 مِنْ أَجْلِ ذَا عَيْنَيْهَا مِنْ دَخَلًا^(١)
 اسْتَعْمِلَ الْكَافُ اسْمًا قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
 كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيتُ وَالْفُتْلُ

== ونخرج البيت على زيادة الكاف هو تخرج جماعة من النحاة : منهم الرضى فى شرح السكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، وأبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) . وقوله سبحانه : (أو كالذى مر على قرية) قال : تقدير الكلام أرايت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و « على » معطوف على عن « من أجل » جار ومجرور متعلق بدخول أيضاً « من » قصد لفظه : مبتدأ « دخلاً » دخل : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ - هذا البيت للأعشى صبحون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهورة التى مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وداعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

اللفظة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزة الحد « القتل » بضمعين - جمع فتيلة ، وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة .

الإعراب : « أتنتهون » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تنهون : فعل وفاعل ==

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل فيه « ينهى » ، والتقدير :
ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن ، واستعملت « على » وعن « اسمين
عند دخول « من » عليهما ، وتكون « على » بمعنى « فوق » و « عن »
بمعنى « جانب » ، ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُمُوهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزَيَّاءَ مَجْهَلٍ

= « ولن » نافية ناصبة « ينهى » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف
« دوى » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و « شطط » مضاف إليه
« كالطعن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف
إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بذهب « الزيت » فاعل
يذهب « والقتل » معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة
للطعن ، أو في محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجذسية ، وانظر شرح
الشاهد رقم ٢٨٦ .

الشاهد فيه : قوله « كالطعن » فإن الكاف فيه اسم بمعنى « مثل » وعى فاعل
لقوله « ينهى » وقد أوتخنا ذلك في إعراب البيت .

٢١٢ بـ البيت لمزاحم العقيلي ، يصف القطاة ، من قصيدة له مطلعها قوله :

خَلِيلِيَّ حُوجَّائِي عَلَى الرَّبْعِ نَسَّالٍ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

أَذَلَّكَ أُمُّ كُذْرِيَّةٍ ظَلَّ فَرَخُهَا لَقِيَ بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمَعِيلِ

اللغة : « غدت » هنا بمعنى « صار » فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول :
« غدا على أمير » أى : صار على أمير ؛ فلو لم يكن بمعنى « صار » اختص حدوث
معناه بزمان الغداة « من عليه » أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه
حرف الجر « ظمؤها » بكسر الظاء وسكون ايم - زمان صبرها عن الماء « تصل »
تصوت وإنما يصوت حشاها ، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت « قيفس » بفتح =

أى : غَدَتْ من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أى : مِنْ جَانِبِ يَمِينِي .

...

= القاف وسكون الياء — قشر البيضة الأعلى « زيزاء » بزى مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزى ثانية — هو ما ارتفع من الأرض « المجهل » الذى ليس له أعلام يهتدى بها .

المعنى : يقول : إن هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارَتْ عن يعضها الذى وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التى يهتدى بها .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى « كدرية » فى بيت سابق أنشدناه لك « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بغدت « ما » مصدرية « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظمء : فاعل تم ، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه « تصل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال « وعن قيض » جار ومجرور معطوف على قوله « من عليه » فهو من متعلقات غدت أيضاً « زيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث ورد « عن » اسماً بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك .

٢١٣ — البيت لقطرى بن الفجاءة ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦) .

اللغة : « دريئة » هى حلقة يرمى فيها المتعلم ويطعن للتدرب على إصابة الهدف ، وأراد هذه العبارة أنه جرىء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب ، =

و «مُذْ، وَمُنْذُ» اُسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفَعْلِ : كَ «جِئْتُ مُذْ دَعَا»^(١)
وإِنْ يَجْرَا فِي مُضَى فَكَمِنْ هَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اُسْتَبِينَ^(٢)

== وأنه ثابت عند اللقاء لا يجنب ولا يولي ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والأمام وحدها - وترك اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحدا .

الإعراب : «أراني» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «للمراح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «درية» . الآتي «درية» مفعول ثان لأرى ، وأرى هنا علمية ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافا محذوفا ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسي «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أي تجيئني من جهة يميني - إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمين» مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء التكلم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية ، ويروى في مكانه «مرة» وقوله «وأما» معطوف على يميني . الشاهد فيه : قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسما بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت .

(١) «مذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل ، والجملة في محل جري بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أوليا» أولى : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعول أول لأولى ؛ لأنه هو الفاعل في المعنى «كجئت» الكاف جارة لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جري بإضافة مذ إليها .

(٢) «وإن» شرطية «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «في مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كمن : ==

تُستعمل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدهما فعلٌ ؛ فمثال الأول « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أو « مذ شهرنا » فـ « مذ » : [اسمٌ] مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك « منذ » ، وجوزَ بعضهم أن يكونا خبزين لما بعدهما ، ومثال الثاني « جئت مذ دعاً » فـ « مذ » : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والمامل فيه « جئت » .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر : بمعنى « مِن » إن كان المجرور ماضياً ، نحو « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فى » إن كان حاضراً ، نحو « ما رأيته مذ يومنا » أى : فى يومنا .

وَبَعْدَ « مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ » زَيْدَ « مَا » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَ^(١)
تزداد « ما » بعد « مِنْ ، وَعَنْ ، وَبَاءَ » ؛ فلا تكفها عن العمل ، كقوله

== جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « هما » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفى الحضور » جار ومجرور متعلق بقوله « استبن » الآتى « معنى » مفعول مقدم لاستبن ، ومعنى مضاف و « فى » قصد لفظه : مضاف إليه « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتى ، وبعد مضاف ، و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى ، وباء » معطوفان على « من » « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » قصد لفظه : نائب فاعل زيد « فلم » نافية جازمة « يعق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « عن عمل » جار ومجرور متعلق بـ « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل ، والجملة فى محل جر صفة لعمل .

تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْهِجُنَّ نَادِمِينَ)
وقوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) .

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبٍّ» وَالْكَافِ «فَكَفَّ» وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرٌ لَمْ يُكْفَ^(١)
تُزَادُ «مَا» بَعْدَ «الْكَافِ» وَرُبٍّ فَتَكْفُهُمَا^(٢) عَنِ الْعَمَلِ ، كَقَوْلِهِ :
٢١٤ — فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ اللَّطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَعِيمٍ

(١) «و زيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «والسكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، وقد حرف تقليل «يليهما» بلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال ، جر : مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد — أى غير جملة — فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد به الشارح (ش ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جذيمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَن ثَوْبِي شِمَالَاتُ

ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد نخر بجاته :

* لَا تُشْتَمُّ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُّ *

٢١٤ — البيت لزباد الأعجم ، وهو أحد أبيات ثلاثة ، وقوله :

وَأَعْلَمُ أَلَنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ =

وقوله :

٢١٥ — رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَبْنَحُ الْمَهَارُ

= أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّيْمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء .

اللغة : « النشوان » أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذي يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم في مقابلته « الحليم » ذو الأناة الذي يحتمل ما يشق على النفس ويشق عليها « حباء » بكسر الحاء - وهو العطية « الجر » جمع حمار ، ويروى « فإن النيب من شر المطايا » والنيب : جمع ناب ، وهى الناقة المسنة « المطايا » جمع مطية ، وهى - هنا - الدابة مطلقاً ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أى : تسرع ، أولئك تركب مطاها : أى ظهرها « الحبطات » بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر :

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِئٌ بِزَادٍ

الإعراب : « فإن » حرف توكيد « الجر » اسم إن « من شر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و « المطايا » مضاف إليه « كما » الكاف حرف جر ، ما : كافة « الحبطات » مبتدأ « شر » خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث زبدت « ما » بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضع ذلك في إعراب البيت .

٢١٥ — البيت لأبى دواد الإيادى .

اللغة : « الجامل » القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه « المؤبل » - بزنة المعظم - المتخذ للفتنة ، وتقول : إبل مؤبلة ، إذا كانت متخذة للفتنة « عناجيح » جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق « المهار » جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس .

وقد تزداد بعدها ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَـوِىَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةً شَعَوَاءَ ، كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ .

== المعنى : يقول : إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقتية ، وحياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، ما زائدة كافة « الجامل » مبتدأ « المؤبل » صفة للجامل « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو عاطفة ، وعناجيح : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله . والتقدير : وعناجيح فيهم ، مثلاً « بينهن » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « المهار » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله « عناجيح » السابق ، وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكفوفة على الجمل الاسمية شاذ عند سيديويه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجلل الفعلية ، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة ؛ فليس فى البيت شذوذ عنده .

٢١٦ — البيت لضمرة التهلى .

اللغة : « غارة » هو اسم من أغار القوم ، أى : أسرعوا فى السير للحرب « شعواء » منتشرة متفرقة « اللذعة » مأخوذ من لذعته النار ، أى : أحرقت « الميسم » ما يوسم به البعير بانثار : أى يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم لتعرف .

الإعراب : « موى » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله « يا موى » « يا » حرف تنبيه « ربنا » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائدة غير كافة هنا « غارة » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة .==

وقوله :

٢١٧ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ . كَمَا النَّاسِ يَجْزُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »

وَالْفَاءُ ، وَبَعَثَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ (١)

== « كاللذعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة « بالميسم » جار ومجرور متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة « ناهيتها » في بيت آخر ، وهو قوله :

نَاهَيْتُهَا الْفُسْمَ عَلَى طَيْعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ السَّاسِمِ
الشاهد فيه : قوله « ربنا غارة » حيث دخلت « ما » الزائدة — التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر — على « رب » فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها .

٢١٧ — البيت لعمر بن براقة الحمداني ، من كلمة مطلعها :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ
المعنى : إنا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يحن ويحنى عليه .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه « ونعلم » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « كما » الكاف جارة ، ما : زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وجملة « أن » واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى « نعلم » مجرور « خبر ثان لأن » ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله « عليه » واقع موقع نائب الفاعل « وجارم » معطوف على « مجرور » .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها .

(١) « وحذفت » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، =

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا في « رُبَّ » بعد الواو ، وفيما
سذكره ، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء ، و « بَلْ » قليلا ؛ فمثاله بعد الواو قوله :
* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُحْتَزَّنِ *^(١)

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨ — فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ
فَأَلْتَمِيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلِ

= والتاء للتأنيث « رب » قصد لفظه : نائب فاعل « فجرت » الفاء حرف عطف ، وجر :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب
« بعد » ظرف متعلق بجرت ، وبعد مضاف و « بل » قصد لفظه : مضاف إليه
« والفا » قصر للضرورة : معطوف على « بل » و « بعد » ظرف متعلق بقوله « شاع »
الآتي ، وبعد مضاف ، و « الواو » مضاف إليه « شاع » فعل ماض « ذا » اسم إشارة
فاعل شاع « العمل » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة : أى وشاع هذا
العمل بعد الواو .

(٢) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣
والشاهد فيه هنا قوله « وقاتم » حيث جر بعد الواو برب المحذوفة .

ونظير هذا البيت — في الجر برب محذوفة بعد الواو — قول امرئ القيس :
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَبَتَّلِي
٢١٨ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقبل
هذا البيت قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِذْرَ غَنِيَزَةٍ فَقَالَتَ : لَكَ الْوَيْلَاتُ ، إِنَّكَ مُرْجِلِي
تَقُولُ ، وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي ، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِي عَن جَنَّاكَ الْمُعَلَّلِ
اللغة : « طرقت » جث ليل « تائم » جمع تيمة ، وهي التعويذة تعلق على الصبي =

ومثاله بعد « بَلْ » قوله :

٢١٩ — بَلْ بَلَدٌ مِلُّهُ الْفِجَاجُ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

= لتتمه العين في زعمهم « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا أتى عليه من مولده عام .

الإعراب : « فمثلك » مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « طرقت » الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رب » المحذوفة ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه « حبلى » يدل من الكاف في « مثلك » « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً على الموضع « فألهينها » الفاء عاطفة ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة « قد طرقت » « عن ذى » جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمام » مضاف إليه « محول » صفة لذى تمام .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ — البيت لرؤبة بن العجاج .

اللغة : « بلد » يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامة ، والقتام هو الغبار ، تخففه بمحذوف الألف « جهرمه » الجهرم — بزنة جعفر — هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرمه — بياء نسبة مشددة — نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، لحذف ياء النسبة .

المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب والانتقال « بلد » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد « بل » « ملء » مبتدأ ثان ، وملء مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجملة في محل رفع صفة لبلد « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبنى للمجهول « كتانهُ » كتان : نائب فاعل ليشتري ، وكتان مضاف وضمير الغائب =

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو ، وقد شذَّ الجُرُّ بـ « رُبَّ » محذوفة من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ — رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كَذَبْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

== العائد إلى بلد مضاف إليه « وجهرته » معطوف على « كئانه » والجملة في محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه رب المحذوفة هو قوله « كلفته عيدة » وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات ، وذلك في قوله :

كَلَفْتُهُ عَيْدِيَّةً تَجَسَّمُهُ كَأَنَّهَا ، وَالسَّيْرَ نَاجٍ سُوَّامُهُ
قِيَاسَ بَارٍ تَبَعُهُ وَنَشَّامُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُّهُ

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث جر « بلد » رب المحذوفة بعد « بل »

٢٢٠ — البيت لجليل بن معمر العذري .

اللغة : « الرسم » ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه « والطلل » ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه « من جملة » له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت هذا من جلد كذا » والمعنى : فعلته من عظمه في نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : « فعلت كذا من جلدك وجلالك » ، والمعنى من أجلك ، وبسبك .

الإعراب : « رسم » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و « دار » مضاف إليه « وقفت » فعل وفاعل « فى طلله » الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لرسم « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر « كاد » وجملة « كاد » واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبٍّ ، لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِدًا^(١)
 الجرُّ بغير « رَبٍّ » محذوفاً على قسمين : مُطَرِدٌ ، وغير مطرد .
 فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ »
 التقدير : على خَيْرٍ ، وقول الشاعر :

٢٢١ — إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟
 أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

== الشاهد فيه : قوله « رسم دار » — في رواية الجر — حيث جر قوله « رسم »
 برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو ، والفاء ، وبل ،
 وذلك شاذ .

(١) « وقد » حرف ت قليل « يجر » فعل ماض مبني للمجهول « بسوى » جار
 ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و « رب » قصد لفظه :
 مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و « حذف » مضاف
 إليه « وبعضه » بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ، وهو المفعول الأول « مطرداً » مفعول ثان
 ليرى ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .
 ٢٢١ — البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .

اللغة : « قبيلة » واحدة قبائل العرب « كليب » — بزنة التصغير — أبو قبيلة
 جرير ، والباء في قوله : « بالأكف » للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع
 مع الأكف ، أو الباء على أصلها والسكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت
 الأكف بالأصابع ، فقلب .

المعنى : إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبية إليه ،
 فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « قيل » فعل
 ماض مبني للمجهول « أي » اسم استفهام مبتدأ ، وأي مضاف و « الناس » مضاف
 إليه « شر » أفعال تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، ==

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

٢٢٢ — وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهَةِ

حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= وشر مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل « أشارت » أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت « بالألف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه « الأصابع » فاعل أشارت .

الشاهد فيه . قوله « أشارت كليب » حيث جر قوله « كليب » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف — غير ما سبق ذكره — شاذ .

٢٢٢ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللمعة : « كريمة » صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمة ، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث ؛ بدليل تذكر الضمير في قوله « ألفتة » ولا يقال : إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة ، وليست من صيغها ؛ لأننا نقول : الصبيغ المشهورة هي الصبيغ القياسية ، أما السماعي فلا حصر له « ألفتة » بفتح اللام — من باب ضرب — أى : أعطيته ألفاً ، أو بكسر اللام — من باب علم — أى : صرت أليفه « تبذخ » تتركب وعلا « الأعلام » جمع علم ، وهو — بفتح العين واللام جميعاً — العجل .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة ، وآل مضاف ، و « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث المعنوي لأنه اسم للقبيلة « ألفتة » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « تبذخ » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً « فارتقى » الفاء عاطفة ، ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة معطوفة على جملة « تبذخ » السابقة « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى . =

والمُطَرَّد كقولك : « بَكَمُ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا » ؟ فدرهم : مجرور بمن محذوف عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقِيَ عمله ، وهذا مُطَرَّد عندهما في مميز « كَم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر .

== الشاهد فيه : في هذا البيت عدة شواهد للنحاة : أولها وثانيها في قوله : « كَرِيْعَةٌ » حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغة فعال - كعلامة ونسابة - أو صيغة مفعال - كهمذارة - أو صيغة فعول - كفروقة - وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله : « فارتقى الأعلام » حيث جر قوله : « الأعلام » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، وذلك شاذ . ورابعها : في قوله : « قيس » حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلمية والتأنيث المعنوي ، وإن أردت به علم مذكر كأي القبيلة كان منعه من الصرف شاذاً ، وهو - مع شدوذه - مما له نظائر في شعر العرب ، ومن نظائره قول الأخطل :
 طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ الْنُفُوسِ غُرُورُ
 فقد منع « شبيب » من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر :
 قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِثَابِتٍ شَاخِصًا عَارَى الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالنُّصُلِ

الإضافة

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفْ كَطُورِ سَيْنَا^(١)
وَالثَّانِي أَجْرُزْ ، وَأَنْوِرْ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذَا^(٢)
لِمَا سِوَى ذِيكَ ، وَاخْصُصْ أَوْ لَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا^(٣)

(١) « نونا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتي « تلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا « الإعراب » مفعول به لتلي « أو » عاطفة « تنوينا » معطوف على قوله نونا « مما » جار ومجرور متعلق باحذف « تضيف » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بمن « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كطورسينا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود .

(٢) « الثاني » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانو » كذلك « من » قصد لفظه : مفعول به لا نو « أو » عاطفة « في » معطوف على من « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يصلح » فعل مضارع مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء ، بلاغاة لا عمل لها « ذاك » ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجملة الفعل النفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « واللام » مفعول مقدم لخذ « خذا » فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة النقلة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « لما » جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلاً باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذيك » مضاف إليه « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أولاً » =

إذا أريدَ إضافةُ اسمٍ إلى آخرَ حُذِفَ ما في المضاف : من نونِ تلي الإعراب — وهي نونُ التثنية ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما ألحق بهما — أو تنوين ، وجُرَّ المضافُ إليه ؛ فتقول : « هَذَا غُلَامًا زَيْدٌ ، وَهُوَ لَأَبْنُوهُ ، وَهَذَا صَاحِبُهُ » .
واختلف في الجار للمضاف إليه ؛ فقليل : هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ — وهو اللام ، أو « مِنْ » ، أو « فِي » — وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقول] .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى « مِنْ » أو « فِي » ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَأَنْتَ مِنْ أَوْ فِي — إِلَى آخِرِهِ » .

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام

فيتعين تقدير « مِنْ » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ » والتقدير : هَذَا ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ .

ويتعين تقدير « فِي » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو « أُعْجِبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا » أي : ضَرْبُ زَيْدٍ فِي الْيَوْمِ ، ومنه قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلَى مَكْرُهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)^(١)

== مفعول به لا خصص « أَوْ » عاطفة « أَعْطَاهُ » أعطى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعطى « التعريف » مفعول ثان لأعطى « بالذي » جار ومجرور متعلق بالتعريف « تلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة الذي .
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ اسْتَلِمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلُ
عند من رواء بإضافة طبّاخ إلى ساعات الكرى — ومعناه طبّاخ في ساعات النوم .

فإن لم يتعين تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو « هذا غلامٌ زيدٌ ، وهذه يدُ عمرو » أى : غلامٌ لزيد ، ويدُ لعمرو .
وأشار بقوله : « واخصص أولا — إلى آخره » إلى أن الإضافة على قسمين :
مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٍ .

فالمَحْضَةُ هى : غيرُ إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله .
وغير المَحْضَةِ هى : إضافة الوصف المذكور ، كما سذكروه بعدُ ، وهذه لا تفيد الاسمَ [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .
والمَحْضَةُ : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً ، نحو « هذا غلامٌ امرأتى » ، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « هذا غلامٌ زيدٌ » .

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ ^(١)
كَرْبٌ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ ^(٢)

(١) « إن » شرطية « يشابه » فعل مضارع ، فعل الشرط « المضاف » فاعل يشابه « يفعل » قصد لفظه : مفعول به ليشابه « وصفا » سال من قوله المضاف « فعن » الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر « تنكيره » تنكير : مجرور بمن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ « يعذل » نافية « يعذل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كرب » السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك رب - إلخ ، ورب : حرف تقليل وجر -

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ (١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمِي الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَّطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يشبه « يَفْعَلُ » — أى : الْفِعْلَ المضارعَ — وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال] .

فمثالُ اسم الفاعل : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غداً ، وهذا راجينا » .
ومثالُ اسم المفعول : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مَرْوَعُ القلبِ » .
ومثالُ الصفة المشبهة : « هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَقَلِيلُ الْحَيْلِ ، وَعَظِيمُ الْأَمْلِ » .
فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ ؛ فالإضافة مُحَضَّةٌ :
كالمصدرِ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي ، نحو
« هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ » .

وأشار بقوله : « فعن تنكيره لا يُغْدَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة — أعنى غير المحضة — لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ؛ ولذلك تدخل « رُبٌّ » عليه ، وإن كان مضافاً لمعرفة ، نحو « [رُبٌّ] راجينا » وتوصف به النكرة ،

== شبيه بالزائد « راجينا » راجى : اسم فاعل مجرور برب ، وراعى مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عظيم » صفة لراج ، وعظيم مضاف و « الأمل » مضاف إليه « مروع » صفة ثانية لراج ، ومروع مضاف و « القلب » مضاف إليه « قليل » صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف و « الحيل » مضاف إليه .

(١) « وذى » اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافة » بدل أو عطف بيان « اسمها » اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه « لفظية » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . « وتلك » اسم إشارة مبتدأ « محضة » خبره « ومعنوية » معطوف على محضة ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

نحو قوله تعالى : (هَدْيًا بِالسَّكَنِ) وإنما يفيد التخفيف ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية ، وسميت محضة أيضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضاربٌ زيدٌ الآن » على تقدير « هذا ضاربٌ زيدا » ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أُضيف طلباً للخفة .

وَوَصَلُ « أَل » بِذَا الْمُضَافِ مُقْتَفَرٌ

إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ : كَ « الْجَعْدِ الشَّعْرُ » ^(١)

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَ « زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ^(٢)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة ؛ فلا تقول : « هذا الغلامُ رَجُلٌ » لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ ^(٣) للألف واللام ؛ فلا يُجْمَعُ بينهما .

(١) « ووصل » مبتداً ، ووصل مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « بذا » جار ومجرور متعلق بوصل « المضاف » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « مقتفر » خبر المبتداً « إن » شرطية « وصلت » وصل : فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَل « بالثان » جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « بالذي » جار ومجرور معطوف على قوله « بالثان » في البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بقوله « أُضيف » الآي « أُضيف » فعل ماض مبني للمجهول « الثاني » نائب فاعل أُضيف ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) في بعض النسخ « معاقبة » والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى : أي تدخل الكلمة عقبا ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي يقول « لما تقدم من أنهما متعاقبان » .

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مُحَضَّةٍ — وهو المراد بقوله «بذا المضاف» —
 أى بهذا المضاف الذى تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت — فكان القياسُ
 أيضاً يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما
 متعاقبان^(١) ، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك ،
 بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، كـ «الجمعة الشعر ، والضارب
 الرجل» ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، كـ «زبد الضارب»
 رأس الجاني .

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه [المضاف
 إليه] ، امتنعت المسألة ؛ فلا تقول : «هذا الضارب رجل» [ولا «هذا
 الضارب زيد»] ولا «هذا الضارب رأس جاني» .

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ، ويدخل
 فى هذا المفرد كما مُثِّلَ ، وجمع التكسير ، نحو : «الضوارب — أو الضرائب —
 الرجل ، أو غلام الرجل» [وجمع السلامة لمؤنث ، نحو «الضاربات الرجل» ،
 أو غلام الرجل»] .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها فى المضاف ،
 لم يشترط وجودها فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ : إِنْ وَقَعَ مُثْنًى ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ^(١)

(١) «وكونها» كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى
 اسمه «فى الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر
 المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً
 يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر فى وقع السابق «أو» عاطفة
 «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ،
 وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

أى : وُجُودُ الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا اتَّبعَ سبيل المثنى — أى : على حَدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِي عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : « هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدٌ ، وَهُوَ لَآ الضَّارِبُ زَيْدٌ »^(١) وتحذف النون للإضافة .

* * *

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ^(٢)

== تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ « أن » بفتح الهمزة على أنها مصدرية ؛ فهي وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وشرطها قوله « وقع » كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسى فى معلقته :

وَلَقَدْ جَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُضَمِ
السَّائِمَى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي
وقول الآخر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

(٢) « لا » نافية « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول « اسم » نائب فاعل « لما »

جار ومجرور متعلق بقوله « يضاف » السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « اتحد »
الآتى « اتحد » فعل ماض ، وفى قوله « اتحد » ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل ،
والجملة لا محل لها صلة « معنى » منصوب على التمييز أو على نزع الخافض « وأول » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « موها » مفعول به لأول « إذا » ظرف
للمستقبل من الزمان « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى
محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المضاف يتخصّصُ بالمضاف إليه ، أو يتعرّف به ؛ فلا بد من كونه غيرهُ ؛
إذ لا يتخصّصُ الشيءُ أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتّحد في المعنى :
كالترادفين وكلوصوف وصفته ؛ فلا يقال : « قَمَحٌ بُرٌّ » ولا « رَجُلٌ قَائِمٌ »
وما ورد مؤمّلاً لذلك مؤوّلٌ ، كقولهم « سَعِيدٌ كُرْزٍ » فظاهرُ هذا أنه من
إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوّلُ الأول
بالمسمى ، والثاني بالاسم ؛ فكأنه قال : جاءني مُسمّى كُرْزٍ ، أى : مسمى هذا
الاسم ، وعلى ذلك يؤوّلُ ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ، كـ « يوم الخميس » .
وأما ما ظاهرهُ إضافة الموصوف إلى صفته ، فمؤوّلٌ على حذفِ المضافِ إليه
الموصوفِ بتلك الصفة ، كقولهم : « حَبَّةُ الحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى » ، والأصلُ :
حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ؛ فالحقاء : صفة للبقلة ، لا للحبة ،
والأولى صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثم حذف المضاف إليه — وهو البقلة ،
والساعة — وأقيمت صفته مقامه ، فصار « حبة الحقاء ، وصلاة الأولى » فلم يُضفِ
الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره .

...

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا^(١)
قد يكتسب المضافُ المذكَرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ ، بشرط أن
يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وَيُفْهَمُ منه ذلك

(١) « ورَبَّمَا » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما : كافة « أكسب »
فعل ماضٍ « ثَانٍ » فاعل أكسب « أَوْ لَا » مفعول أول لأ كسب « تَأْنِيثًا » مفعول ثانٍ
لأ كسب ، « إِنْ » شرطية . « كَانَ » فعل ماضٍ ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه « لِحَذْفِ » جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتي « موهلا » خبر كان ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعنى ، نحو « قَطِعتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » فَصَحَّ تَأْنِيثُ « بعض » لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : « قَطِعتُ أَصَابِعُهُ » ومنه قوله :

٢٢٣ — مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيحٌ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

فَأَنْتَ الْمَرُّ لإضافته إلى الرياح ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح ، نحو « تَسْفَهَتْ الرِّيحُ » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فَأَكْتَسَبَ التَّذْكِيرَ من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

٢٢٣ — هذا البيت لندى الرمة غيلان بن عقبة .

اللفظة : « اهتزت » مالت ، واضطربت « تسفَهت » من قولهم : تسفَهت الرياح النصوص ؛ إذا أمالتها وحركتها « النواسم » جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان .

المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحاً — أى غصوناً — مرت بها ريح فأمالتها .

الإعراب : « مشين » فعل وفاعل « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، و « ما » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لوصوف محذوف ، أى : مشين مشياً كائناً كاهتزاز — إلخ « تسفَهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليتها » أعالى : مفعول به لتسفه ، وأعالى مضاف وها : مضاف إليه « مر » فاعل تسفَهت ، ومر مضاف ، و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

الشاهد فيه : قوله « تسفَهت . . . من الرياح » حيث أنت الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر — وهو قوله مر — والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح .

الذى تقدم ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) فـ « رحمة » : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى « الله » تعالى .
فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجْزِ التأنيث ؛ فلا تقول : « خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدٍ » إذ لا يقال « خرجت هند » ويفهم منه خروج الغلام .

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا^(١)
من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :
أحدهما : ما يلزم الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى ؛ فلا يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ ، وذلك نحو « عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشيء ، وَحَمَادَاهُ : بمعنى غايته » .
والثانى : ما يلزم الإضافة مَعْنَى دون لَفْظٍ ، [نحو « كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَأَيٌّ] ؛ فيجوز أن يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بقوله : « وَبَعْضُ ذَا » أى : وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنَى] قد يستعمل مفرداً لفظاً ، وسيأتى كلُّ من القسمين .

(١) « وبعض » مبتدأ « الاسماء » مضاف إليه « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أبداً » منصوب على الظرفية « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « قد » حرف تقييد « يأت » فعل مضارع ، وقد حذف لامه — وهى الياء — ضرورة ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لفظاً » منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الحافض ، وعلى هذين يكون قوله « مفرداً » حالاً من الضمير المستتر في قوله « يأتى » ويجوز أن يكون قوله « لفظاً » هو الحال ، ويكون قوله « مفرداً » نعتاً له .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَعُ إِيْلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ (١)
 كَوَحْدَ لَبِّي ، وَدَوَالِي ، سَعْدِي ، وَشَذَّ إِيْلَاءُ « يَدِي » لِلْبِّي (٢)
 من اللازم للإضافة لفظاً مالا يُضَافُ إلا إلى المضمير ، وهو المراد هنا ، نحو
 « وَحْدَكَ » أى : منفرداً ، و « كَبَيْتِكَ » أى : إقامةً على إجابتك بعد إقامة ،
 و « دَوَالِيكَ » أى : إدالة بعد إدالة ، و « سَعْدِيكَ » أى : إسعاداً بعد إسعاد ،
 وَشَذَّ إضافة « لَبِّي » إلى ضمير الغيبة ، ومنه قوله :

٢٢٤ — إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءَ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ
 . لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي .

(١) « بعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه
 « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وبائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل
 لها صلة « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف « امتنع » فعل ماض « إيلاء » :
 فاعل امتنع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وإيلاء مضاف والضمير
 مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « اسما » مفعول ثان لإيلاء « ظاهراً »
 نعت لقوله اسماً « حيث » ظرف متعلق بامتنع « وقع » فعل ماض ، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف ، والجملة في محل جر بإضافة
 « حيث » إليها .

(٢) « كوحده » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « لبي ، ودوالي
 سعدى » معطوفات على « وحده » بعاطف محذوف من بعضها « وشذ » فعل ماض
 « إيلاء » فاعل شذ ، وإيلاء مضاف و « يدى » مضاف إليه « لبي » جار ومجرور
 متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول المضاف إليه .

٢٢٤ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « زوراء » — بفتح فسكون — الأرض البعيدة الأطراف « مترع » ممتد
 « بيون » بزنة صبور — البئر البعيدة القعر ، وقيل : هى الواسعة الجالين ، وقيل : التى
 لا يصيبها رشاؤها ، وقيل : الواسعة الرأس الضيقة الأسفل « لبيه » فى هذا اللفظ التفات
 من الخطاب إلى الغيبة ، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك .

وشذَّ إضافةُ « لَبِّي » إلى الظاهر ، أنشد سيبيويه :
 ٢٢٥ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي ، فَلَبِّي بِدَيِّ مِسُورٍ

= المعنى : يقول : إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف ، واسعة الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعب ولا مشدائد .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والسكاف ضمير المخاطب اسمه « لو » شرطية غير جازمة « دعوتى » دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة شرط « لو » « ودونى » الواو للحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه « بيون » صفة لمترع « لقلت » اللام واقعة فى جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر « إن » فى أول الأبيات .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضاف « لبي » إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وقد أنشد سيبيويه (١ / ١٧٦) البيت التالى لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن « لبيك » مثنى ، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها فى إضافة المثنى نحو « غلامى زيد » ، وكتابتى بكر « ولو كان مفرداً لقال « لبي يدي » بالألف ، كما تقول : لدى زيد ، وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أنم توضيح .

٢٢٥ — هذا البيت من شواهد سيبيويه التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « لما نابنى » نزل بى من ملات الدهر « مسورا » بزنة درهم - اسم رجل « لبي » أجاز دعائى وأغائى .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » اللام للتعليل ، ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « نابنى » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت « فلبى » =

كذا ذكر المصنف ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لَبَّى» ،
و «سَعْدَى» .

ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثْنًى ، وأنه منصوب على
المصدرية بفعلٍ محذوفٍ ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ
بالمثنى ، كقوله تعالى : (ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كَرَّاتٍ ،
فـ «كَرَّتَيْنِ» : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ
الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) أى : مزدجراً وهو كليلٌ ، ولا ينقلب البصر مزدجراً
كليلاً من كرتين فقط ؛ فتعين أن يكون المرادُ بـ «كَرَّتَيْنِ» التكثيرُ ،
لا اثنين فقط ، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم ؛ فليس المراد
الاثنين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على ما تقدم فى تفسيرها .

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى ، وأن أصله لَبَّى ، وأنه مقصور ، قُلبت ألفه
ياء مع الضمر ، كما قُلبت ألف «لَدَى» ، وَطَلَى مع الضمير ، فى «لَدَيْهِ» ،
و «عَلَيْهِ» .

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

= الفاء عاطفة ، لبي : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
مسور ، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله «فلبي يدي مسور» الفاء
للتعليل ، ولبي : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدي
مضاف إليه ، ويدي مضاف ، و «مسور» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «فلبي يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر ، وهو
قوله «يدي» شذوذاً ، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه ، وليس
مفرداً مقصوراً كاللقى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد
السابق ، وبينه الشارح .

كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على» ؛ فكما تقول : «على زيد» و «لدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال : «لبي زيد» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ؛ فقالوا :

* فَلَبِىْ يَدَىْ مِسْوَرٍ * [٢٢٥]

فدل ذلك على أنه مُثَنَّى ، وليس بمقصود كما زعم يونس .

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ : «حَيْثُ» و «إِذْ» وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ^(١)
إِفْرَادُ إِذْ ، وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُذْ»^(٢)
من اللازم للإضافة : ما لا يضاف إلا إلى الجملة ، وهو : «حيث ، وإذ ، وإذا» .
فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية ، نحو «اجلس حيث زيد جالس»^(٣)

(١) «وألزموا» الواو عاطفة ، ألزموا : فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثانٍ مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافة ، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه : مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، جواب الشرط .

(٢) «إفراد» نائب فاعل يحتمل في البيت الساق ، وإفراد مضاف ، و «إذ» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها .

(٣) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلا ، =

وإلى الجملة الفعلية ، نحو « اجلس حيث جلس زيد » أو « حيث يجلس زيد »
وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ — أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا
[نَجْمًا بَيْضِي كَالشَّهَابِ لَا مِعَا]

== نحو « جلست حيث زيد حبسته » أو « جلست حيث زيد نهينه » فإذا أردت أن يكون
هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية .

٢٢٦ — البيت أحد الشواهد المجهول قائلها .

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي الفيط « الشهاب »
شعلة النار .

الإعراب : نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة
القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاك إعرابه ، وسند كرك في أثنايه إشارات إلى
بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك « أما » الهمزة للاستفهام ، ما : نافية ، أو
الكلمة كلها أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « حيث » مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف
و « سهيل » مضاف إليه « طالعا » قيل : هو حال من سهيل ، ومحجى الحال من المضاف
إليه — مع كونه قليلا — قد ورد في الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من « حيث »
والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و « نجما »
منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
والجملة في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بـ يضيء « لامعا »
حال مؤكدة .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى اسم مفرد ، وذلك
شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائي إضافة
« حيث » إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه بروى هكذا :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ *

يرفع « سهيل » على أنه مبتدأ ، ورفع « طالع » على أنه خبره ، و « حيث » =

وأما «إِذْ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية^(١)، نحو «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذْ» أي: وإن ينون «إِذْ» يَحْتَمِلُ إِفْرَادَهَا، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إِذَا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول «آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيدكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وَمَا كَاِذْ مَعْنَى كَاِذْ» إلى أن ما كان مثل «إِذْ» — في كونه ظرفاً ماضياً غير محدود — يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إِذْ» من [الجملة، وهي] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

وإنما قال المصنف: «أَضِيفُ جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع — أي ما كان مثل «إِذْ» في المعنى — يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» — وهو الجملة — جوازاً، لا وجوباً.

==مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى في البيت التالي له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز — بأن يكون الخبر اسماً كمثل الشارح، أو فعلاً مضارعاً نحو «جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ يَقْرَأُ».

فإن كان الظرف غير ماض ، أو محدوداً ، لم يُجرَّ مُجرًى « إذ » بل يُعامل غير الماضي — وهو المستقبل — معاملة « إذا » فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : « أَجِيْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ » ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو « شَهْرٍ ، وَحَوْلٍ » بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو « شَهْرٌ كَذَا ، وَحَوْلٌ كَذَا » .

* * *

وَابْنٍ أَوْ أَعْرَبٍ مَا كِلَاؤُ قَدْ أَجْرِيَا وَاخْتَرُ بِنَا مَتْلُوْ فِعْلٍ بُنْيَا^(١)
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبٌ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا^(٢)

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « أعرب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « كِلَاؤُ » متعلق بقوله « أجريا » الآتى « قد » حرف تحقيق « أجريا » أجرى : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها صلة ، والألف للإطلاق « واختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » مقصور للضرورة : مفعول به لاختر ، وبنا مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو ومضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجملة « بنيا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل .

(٢) « قبل » ظرف متعلق بقوله « أعرب » الآتى ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « معرب » صفة لفعل « أو » عاطفة « مبتدا » معطوف على فعل « أعرب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومن » اسم موصول مبتداً ، وجملة « بنى » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة ، وجملة « فلن يفندا » من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتداً الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط .

تَقَدَّمَ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ
لِزُومِهَا ، وَالثَّانِي : مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازاً .

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازاً يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ
وَالْبِنَاءُ ، سَوَاءٌ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ
بِمَضَارِعٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ « هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ يَوْمٌ
بَكَرٌ قَائِمٌ » . وَهَذَا مَذْهَبُ السَّكُونِيِّينَ ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارَسِيُّ وَالْمَصْنَفُ ، لَكِنْ
الْمُخْتَارُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ الْبِنَاءُ ، وَقَدْ رَوَى بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ
قَوْلُهُ :

— ٢٢٧ — * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

٢٢٧ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي ، وَعَجَزُهُ قَوْلُهُ :

* فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللُّغَةُ : « عَاتَبْتُ » لَمْتُ فِي تَسْخِطِ « الصَّبَا » — بِكَسْرِ الصَّادِ — اسْمٍ لِلصَّبُوحَةِ ، وَهِيَ
الْمِيلُ إِلَى هَوَى النَّفْسِ وَاتِّبَاعُ شَهْوَاتِهَا « الْمَشِيبُ » هُوَ ابْيَاضُ الْمَسُودِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَدْ
يُرَادُّ بِهِ الدَّخُولُ فِي حَدِّهِ « أَصَحُّ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَأْخُودٌ مِنَ الصَّحْوِ ، وَهُوَ رَوَالُ السَّكْرِ
« وَازِعٌ » زَاجِرٌ ، كَافٌ ، نَاهٍ .

الْإِعْرَابُ : « عَلَى » حَرْفُ جَرٍّ ، وَمَعْنَاهُ هُنَا الظَّرْفِيَّةُ « حِينٍ » يَرُودُ بِالْجَرِّ مَعْرَباً ،
وَيُرُودُ بِالْفَتْحِ مَبْنِياً ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ مَجْرُورٌ بِعَلَى لَفْظاً أَوْ مَحَلّاً ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ « كَفَكَفَ » فِي بَيْتٍ سَابِقٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَكَفَّكَفْتُ مِثْنِي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِيعٌ

« عَاتَبْتُ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « حِينٍ » إِلَيْهَا « الْمَشِيبُ »
مَفْعُولٌ بِهِ لِعَاتَبْتُ « عَلَى الصَّبَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَاتَبْتُ « فَقُلْتُ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ
مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ عَاتَبْتُ « أَلَمَّا » الْهَمْزَةُ لِلانْكَسَارِ ، لَمَّا : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ وَفِيهَا مَعْنَى
تَوَقُّعِ حَصُولِ مَجْزُومِهَا « أَصَحُّ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمَّا ، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ =

بفتح نون « حين » على البناء ، وكسرها على الإعراب .
وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُّعَرَّبٍ ، أو قَبْلَ مَبْتَدَأٍ ؛ فَاخْتَارُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، ويجوز
البناء ، وهذا معنى قوله : « وَمَنْ بَنَى قَلَنْ يُفَنِّدَا » أى : فان يُعْلَطْ ، وقد قرئ
في السبعة : (هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب ، وبالفتح
على البناء ، هذا ما اختاره المصنف .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع ،
أو إلى جملة أسمية ، إلا الإعراب ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية
صُدِّرَتْ بماضٍ .

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً ، وأما ما يضاف إليها وجوباً فلازماً للبناء ؛
لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، كحَيْثُ ، وإِذَا ، وإِذَا .

وَالْزُمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ ، كـ « هُنَّ إِذَا أَعْتَلَى » (١)

= الملة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب وازرع » الواو الحال ،
والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، وقد
بيننا ذلك في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن كلمة « حين » إذا أُضيفت إلى مبنى كما هنا جاز
فيها البناء ؛ لأن الأسماء المبهمة التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أُضيفت إلى مبنى فقد تكتسب
البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها
الإعراب على الأصل .

(١) « وَالزُمُوا » فعل وفاعل « إِذَا » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « إضافة »
مفعول ثانٍ لألزموا « إلى جمل » جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو محذوف صفة له
وجمل مضاف ، وهـ الأفعال « مضاف إليه » كهن « السكاف جارة لقول محذوف ، هن : =

أشار في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره ، من أن « إذا » تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » وأما « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » فـ « زيد » سرفوع بفعل محذوف ، وليس سرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .
وخالفه الأخفش ؛ فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده .

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً ، والأخفش يُجَوِّزُ أن يكون اسماً ؛ فيجوز في « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » جعل « زَيْدٌ » مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » عند الأخفش فقط^(١) .

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ — بِلَا تَفَرُّقٍ — أَضِيفَ « كَلْتَا » وَ« كَلَا »^(٢)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « اعلى » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن « كان » مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلي ؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية ، وهو تكلف .

(٢) « لمفهم » جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف » الآتي ، ومفهم مضاف و « اثنين » مضاف إليه « معرف » صفة لمفهم « بلا تفرق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم « أضيف » فعل ماض مبني للجهول « كلتا » نائب فاعل « وكلا » معطوف على كلتا .

من الأسماء المُلَازِمة للاضافة لفظاً ومعنى : « كَلْتَا » و « كَلَا » ؛ ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة ، مثنى لفظاً [ومعنى] ، نحو : « جَاءَنِي كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمُرَاتَيْنِ » أو معنًى دون لفظ ، نحو « جَاءَنِي كَلَاهَا ، وَكَلْتَاهَا » ومنه قوله :

٢٢٨ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَبْدَى
وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وهذا هو المراد بقوله : « لفهم اثنين معرف » ، واحترز بقوله « بلا تفرق » من مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنين بتفرق^(١) ، فإنه لا يضاف إليه « كلا » ، وكلتا « فلا تقول « كلا زيد وعمرو جاء » ، وقد جاء شاذاً ، كقوله :

٢٢٨ ~ البيت لعبد الله بن الزبير ، أحد شعراء قريش العدودين ، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد .

اللغة : « مدى » غاية ومنتهى « وجه » جهة « وقبل » بفتحين - له عدة معان ، ومنها المحجة الواضحة .

المعنى : يقول : إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « إن » مقدم على اسمه « وللشر » معطوف على للخير « مدى » اسم « إن » مؤخر عن خبره « وكلا » مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد . والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ « وقبل » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » لأنه مثنى في المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر .

(١) فقد صارت شروطاً مضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفة ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنين ، وثالثها : أن يكون لفظاً واحداً ، كرجلين وامرأتين ، وخليلين .

٢٢٩ — كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَاتِ

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٍ «أَيًّا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ (١)
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمُعْرِفَةِ مَوْضُوعَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصَّفَةِ (٢)

٢٢٩ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلًا معينًا فيما نعلم .

اللغة : « عضدا » معينا . وناصرًا « النائبات » جمع نائبة ، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر « إلام » نزول « الملمات » جمع ملعة ، وهي ما ينزل بالمرء من الهم والحزن والمصائب .

المعنى : يقول : كل من أخى وصديقي يجدين عوناً له وناصراً ، عندما تنزل به نازلة أو تلتابه محنة ، فإنني أقف إلى جواره وأخذ يده حتى يزول ما نزل به .

الإعراب : « كلاً » مبتدأ ، وكلاً مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، وأخ مضاف وياء التوكيد مضاف إليه « وخليلى » معطوف على أخى « واجدى » واجد : خبر المبتدأ ، وواجد مضاف وياء التوكيد مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثني لأن « كلاً » لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثني ، وتجاوز مراعاة لفظه كما تجاوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثني وما ألحق به في أول الكتاب) « عضدا » مفعول ثانٍ لواجد « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلام » معطوف على النائبات ، وإلام مضاف و « الملمات » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كلاً أخى وخليلى » حيث أضاف « كلاً » إلى متعدد مع التفرق العطف ، وهو شاذ .

(١) « ولا » ناهية « تضيف » فعل مضارع محزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتضيف « معرف » نعت لمفرد « أياً » مفعول به لتضيف « وإن » شرطية « كررتها » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله « فأضف » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « أو » عاطفة « تنو » فعل مضارع معطوف على « كررتها » وفاعله ضمير =

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَ^(١)
من الأسماء الملازمة للاضافة بمعنى «أى»^(٢) ولا تضاف إلى مفرد معرفة ،
إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠ — أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّ وَائِكُمْ
غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

= مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الاجزا» مفعول به لتنوى «واخصص» اخصص :
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق
باخصص «موصولة» حال من أى قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس
الصفة» مبتدأ وخبر .

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على أى «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة
«استفهاما» معطوف على قوله «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط ،
مطلقاً : مفعول مطلق ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، أى : فتكثيلاً مطلقاً «كمل»
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل
«الكلاما» مفعول به لكمل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) اعلم أولاً أن «أى» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطية ،
والموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر ،
وقد ينوى بها الأجزاء ، فأما الوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى
بها الأجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه ، وذلك
نحو أن تقول : أى الكسب أطيب ؟ وأى الدينار دينارك ؟ ومثله أيضاً العطف
بالواو ، كأن تقول : أى زيد وعمرو أفضل ؟

٢٣٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها :

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبية «تسألون» فعل مضارع وفاعله
«الناس» مفعول به لتسألون «أى» أى : مبتدأ ، وأى مضاف وياء التكلم مضاف
إليه «وأيكم» معطوف على أى «غداة» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من =

أَوْ قَصَدَتْ الْأَجْزَاءَ ، كَقَوْلِكَ : « أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ » أَيُّ : أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، وَلِذَلِكَ يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ ، فَيَقَالُ : عَيْنُهُ ، أَوْ أَنْفُهُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا إِذَا قَصَدَ بِهَا الِاسْتِفْهَامُ ^(١)

وَأَيُّ تَسْكُونُ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ ، وَصِفَةٌ ، وَمَوْصُولَةٌ .

فَأَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَذَكَرَ الْمَصْنِفُ أَنَّهَا لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ ؛ فَنَقُولُ : « يَعْجِبُنِي أَيْهَمُ قَائِمٌ » ، وَذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّهَا تَضَافُ — أَيْضًا — إِلَى نَسْكَرَةٍ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، نَحْوُ « يَعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا » .

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ صِفَةً لِنَسْكَرَةٍ ، أَوْ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَلَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى نَسْكَرَةٍ ، نَحْوُ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ » . وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيُّ فَتًى » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٣١ — فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبِثَةٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِثَةً أَيْمًا فَتًى

= يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة ، وأما من لا يجيزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله « خيرا وأكرما » الذى هو الخبر « التقينا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة قوله غداة إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أئى وأيسكم « خيرا » خبر كان « وأكرما » معطوف على قوله خيراً ، والجملة من « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أئى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثانٍ لتسألون .

الشاهد فيه : قوله « أئى ، وأيسكم » حيث أضاف « أئى » إلى المعرفة ، وهى ضمير المتكلم فى الأول وضمير المخاطب فى الثانى ، والذى سوغ ذلك تكرارها .

(١) قد علمت مما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء ؛ فالخبر الذى ذكره الشارح هنا غير مسلم له .

٢٣١ — البيت للراعى النميرى .

اللغة : « أو مات » الإيماء : الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما .

(٥ — شرح ابن عقيل ٢)

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً ، أى سواء كانا مُثنَّيين ، أو مجموعين ، أو مفردين — إلا المفرد المعرفة ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهامية : فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره .
واعلم أن « أيا » إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، نحو « مررت برجلٍ أيا رجلٍ ، وبزيدٍ أيا فتى » ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً ، نحو : « أيا رجلٍ عندك ؟ وأيا رجلٍ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، ويُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ عندك ، وأيا عندك » ونحو « أيا الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا الرَّجَالَ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا رَجَالَ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا الرجلين عندك ؟ وأيا الرجال عندك ؟ وأيا رجل ، وأيا رجلين ، وأيا رجال ؟ » .

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ « لَدُنْ » فَجَرَّ وَنَصَبُ « غُدُوَّة » بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ^(١)

= المعنى : يقول : إني أشرت إلى حبر إشارة خفية ؛ فما كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآنى مع خفاء إشارتى .

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء « لحبر » جار ومجرور متعلق بأومأت « فله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و « حبر » مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب « أيما » أى : حال من حبر ، وما : زائدة ، وأى مضاف ، و « فتى » مضاف إليه .

الشاهد فيا : قوله « أيما فتى » حيث أضاف « أيا » الوصفية إلى النكرة .

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « إضافة » مفعول ثان قدم على الأول ، و « لدن » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « فجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماض ، والفاعل ضمير =

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ^(١)
من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ ، وَمَعَ» .

فأما «لَدُنْ»^(٢) فلا ابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ - وهو الظرفية ، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، وقوله تعالى : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ) ، وقَيْسٌ تُعْرِبُهَا ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم : (لينذر بأساً شديداً مِنْ لَدُنْهِ) لكنه أسكن الدال ، وأشتمها الضم .

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ ، ونصب مضاف و«غدوة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «ومع» معطوف على «لدن» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر صفة لسكون .

(٢) اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لدن مبنية وعند معربة ، وثانيها أن لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذ اقترت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يجبر بلدن ، وقد يجبر بعند ، نحو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر :

صَرِيحٌ غَوَانٌ رَاقِهٌ وَرُقْنَةُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدُّوَلِبِ
وهي عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

٢٣٢ — تَنْتَهِضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ
ويجرب ما ولى « لَدُنْ » بالإضافة ، إلا « غُدُوَّةً » فإنهم نصبوها بعد « لَدُنْ »
كقوله :

٢٣٣ — وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدُنْ غُدُوَّةً حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

٢٣٢ — هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لارجز من

طبي .

اللغة : « تنتهض » تتحرك وتسرع « الرعدة » بكسر الراء - اسم للارتعاد وهو
الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن
(الملاريا) « ظهري » تصغير ظهر مقابل البطن « العصر » مصغر عصر ، وهو
الوقت المعروف .

المعنى : إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر
إلى وقت العصر .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع « الرعدة » فاعل « في ظهري » الجار
والمحروور متعلق بـ « تنتهض » ، وظهير مضاف وياء التكلم مضاف إليه « من لدن » جار
ومحروور متعلق بـ « تنتهض » أيضاً ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصر »
جار ومحروور متعلق بـ « تنتهض » أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « من لدن » حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر ، فيحتمل
أنه أعرب « لدن » على لغة قيس ، فجراها بالكسرة ، ويحتمل أنها مبنية على السكون
في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للإعراب ، ولهذا لم
يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ،
فتفطن لذلك .

٢٣٣ — هذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « مزجر الكلب » أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذي يطرد =

وهي منصوبة على التمييز^(١) ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَنَصَبُ غَدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرٌ » وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوةً .

ويجوز في « غدوة » الجر ، وهو القياس ، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غَدُوَّةٍ » الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ « لَدُنْ » جَازَ النَّصْبُ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْجَرْ مَرَاعَاةً لِلأَصْلِ ؛ فَتَقُولُ « لَدُنْ غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ ، وَعَشِيَّةٌ » ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ .

وحكى الكوفيون الرفعَ في « غدوة » بعد « لَدُنْ » وهو مرفوع بكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ [و « كان » تامة] .

= وينحى الكلب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).
المعنى : يقول : ما زال مهرى بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره .
الإعراب : « مازال » ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، ومهر مضاف ويا المتكلم مضاف إليه « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و « الكلب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه في معنى المشتق ، أى البعيد « لدن » ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بحبرها « غدوة » منصوب على التمييز ، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة « حتى » ابتدائية « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

الشاهد فيه : قوله « لدن غدوة » حيث نصب « غدوة » بعد « لدن » على التمييز ،

ولم يحجره بالإضافة .

(١) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التشبيه

بالمفعول به .

وأما « مع » فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِهِ ، نحو « جلس زيد مع عمرو ، وجاء زيد مع بكرٍ » والمشهورُ فيها فتحُ العينِ ، وهى مُعْرَبَةٌ ، وفتحتها فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَاىَ مَعَكُمْ
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة ، وهى عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعُ على ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسمٌ .

٢٣٤ - البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك .
اللغة : « ريشى » الريش والرياش يطلقان على عدة معان ، منها اللباس الفاخر ، والخشب ، والمعاش ، والقوة « لما » بكسر اللام - متقطعة ، بعد كل حين مرة .
الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « وإن » الواو واو الحال ، إن : قال العيني وغيره : زائدة « كان » فعل ماضٍ « زيارتكم » زيارة : اسم كان ، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى « لما » خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث سكن العين من « مع » وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر . لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها فى سعة الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

هذا حكمها إن وليها متحرك — أعني أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهي لغة ربعية — فإن وليها ساكن ، فالذى ينصبها على الظرفية يُبقى فتحها فيقول « مَعَ ابْنِكَ » والذى يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول « مَعَ ابْنِكَ » .

واضمُّمُ-بِنَاءٍ-«غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أَضِيفَ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا^(١)
 قَبْلُ كَغَيْرٍ ، بَعْدُ ، حَسَبُ ، أَوَّلُ ودُونُ ، والجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ^(٢)
 وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِرًا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا^(٣)

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بناء » مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء « غيرا » مفعول به لاضمم « إن » شرطية « عدمت » عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لعدم « له » جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد الضمير المجرور محلا باللام « ناويا » حال من فاعل اضمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لناو ، وجملة « عدما » لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « قبل » مبتدأ « كغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد ، حسب ، أول ، ودون ، والجِهَات » معطوفات على « قبل » بعاطف مقدر فى بعضهن « أَيْضًا » مفعول مطلق لفعل محذوف « وعَل » معطوف على قبل .

(٣) « وأعربوا » فعل وفاعل « نصبًا » حال من الفاعل : أى ناصبين « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « نكرا » نكر : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلًا » مفعول به لأعربوا السابق « وما » =

هذه الأسماء المذكورة — وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات الست — وهى : أمامك ، وخلفك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، وشمالك — وَعَلُ ؛ لها أربعة أحوال : تُبْنَى فى حالة منها ، وتُعْرَبُ فى بقيتها . فتعرب إذا أضيفت لفظاً ، نحو « أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ » ، وجئت من قبل زَيْدٍ « أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوى اللفظ ، كقوله :

٢٣٥ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ
فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى فى هذه الحالة كاللضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنَوَّرْ لفظه ولا معناه ، فتكون [حينئذ] نكرةً ، ومنه قراءة مَنْ قرأ : (لله الأمر من قبلٍ ومن بعده) بجر « قبل ، وبعد » وتنوينهما ؛ فكقوله :

== الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على قوله « قبل » « من بعده » الجار والمجرور متعلق بقوله « ذكر » الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة .

٢٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « من قبل » جار ومجرور متعلق بقوله « نادى » الآتى « نادى » فعل ماض « كل » فاعل نادى ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه « قرابة » مفعول به لنادى « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « عطفت » عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مولى » مفعول به لعطفت « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطفت .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » حيث أعرب « قبل » من غير تنوين ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك — مثلاً — والمخدوف المنوى الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المخدوف لم ينون .

٢٣٦ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الحَمِيمِ
هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها .

٢٣٦ — البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيدة ، قال : كانت بلاد غطمان
مخصبة ، فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد
ابن الصعق ، وكان يزيد في جماعة من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح
بن جعفر والوحيد ابن كلاب ، فأخذ نعمه ، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى
يغير عليه ، فجمع قبائل شتى ، فاستاق نعماً كثيرة له ولغيره ، وأصاب عصافير الذمان بن
المنذر — وهى إبل معروفة عندهم — ففى ذلك يقول يزيد بن الصعق أحياناً منها بيت
الشاهد ، ومنها قوله :

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمَلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَمِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيبَةِ وَالْقَصِيمِ
وهذا دليل على أن من روى عجز البيت « بالماء الفرات » لم يصب .

اللغة : « ساغ » سهل جريانه فى الحلق « أغص » مضارع من القصص
— بالتحريك — وهو اعتراض اللقمة ونحوها فى الحلق حتى لا تكاد تنزل « الماء
الحميم » هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، بطلق على الحار وعلى البارد « المليم »
الذى فعل ما يلام عليه .

المعنى : يقول : لم يكن يهنا لى طعام ولا يلذ لى شراب بسبب ما كان لى من الثأر
عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالقلبة عليهم ساغ شرابى ولذت حياتى .
الإعراب : « فساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بـ « الساغ » الشراب
فاعل ساغ « وكنت » الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه
« قبلا » منصوب على الظرفية يتعلق بـ « أكاد » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنا « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا . والجملة فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة « أكاد » واسمها وخبرها فى محل نصب =

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنَوَى
مَعْنَاهُ دون لفظه ؛ فإنها تبنى حينئذٍ على الضم ، نحو (لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ) وقوله :

— ٢٣٧ — * أَقْبُ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وحكى أبو على الفارسي « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ » بضم اللام وفتحها وكسرها -
فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى ، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف

= خبر « كان » وجمله كان واسمها وخبرها في محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور
متعلق بقوله « أغص » و « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبل » حيث أعربه منوناً ؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى .
٢٣٧ — هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس ، من أرجوزة له يصف
فيها أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوُحُوبِ الْمُجَزِلِ

اللغة : « أقب » مأخوذ من القب ، وهو دقة الخصر وضمور البطن .
الإعراب : « أقب » خبر لمبتدأ محذوف : أى هو أقب « من » حرف جر « تحت »
ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أقب » ،
وقوله « عريض » خبر ثان « من عل » جار ومجرور متعلق بعريض .
الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : « من تحت » ،
ومن عل « حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف
إليه ونوى معناه .

هكذا قالوا ، وهو كلام خال عن التحقيق ؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما
رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله :
« من عل » مجروراً لفظاً بمن ، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه
ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد بقوله : « من تحت » وحده ، فاحفظ ذلك ، ولا
تكن أسير التقليد .

إليه ، لفظاً ومعنى ، وإعراباً إعرابَ ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسرُ على نية المضاف إليه لفظاً .

فقولُ المصنف « واضم بناء — البيت » إشارة إلى الحالة الرابعة .
وقوله : « ناوياً ما عدما » مرادهُ أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونوَيْتَه معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله : « وأعرَبُوا نصباً » إلى الحالة الثالثة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة .
وقوله : « نصباً » معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ ، نحو « مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » .

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين — أعنى الأولى ، والثانية — لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب — وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين — كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها] .

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْقًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا^(١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « المضاف » مفعول به يلى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يأتى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « خلقا » حال من الضمير المستتر في يأتى « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « خلقا » « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بقوله : « يأتى » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « حذفا » حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلقاً عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف

يُحَذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقامُ المضافُ إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) أى : حُبُّ العجل ، وكقوله تعالى : (وَجَاءَ رَبَّكَ) أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، فحذف المضاف — وَهُوَ « حُب » وأمر — وأعرب المضافُ إليه — وَهُوَ « الْعِجْل » ، وَرَبَّكَ — بإعرابه .



وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ^(١)
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ^(٢)

(١) « وربما » رب : حرف تقليل وجر ، ما : كناية « جروا » فعل وفاعل « الذى » مفعول به لجروا « أبقوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « كما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من « كان » واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و « حذف » مضاف إليه ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجملة من « تقدما » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة « ما » .

(٢) « لكن » حرف استدراك « بشرط » جار ومجرور قال العربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل « جروا » فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلك الجركائن بشرط إلح « أن » مصدرية « يكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن « ما » اسم موصول اسم يكون ، وجملة « حذف » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « مماثلاً » خبر يكون « لما » جار ومجرور متعلق بمائل « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجملة « عطف » مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المحرورة محلاً باللام .

قد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ، لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً لما عليه قد عطفَ ، كقول الشاعر :

٢٣٨ — أَكُلَّ أَمْرِيءَ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

[و] التقدير « وَكُلَّ نَارٍ » فحذف « كل » وبقي المضاف إليه مجروراً

٢٣٨ — البيت لأبي دواد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كل : مفعول أول لتحسين مقدم عليه ، وكل مضاف و « امرىء » مضاف إليه « تحسبين » فعل وفاعل « امرأ » مفعول ثان « ونار » الواو عاطفة ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار مضاف إليه فى الأصل وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على « كل » امرىء « المتقدم » توقد « أصله تتوقد ، فحذف إحدى التاءين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نار ، والجملة صفة لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق بتوقد « ناراً » معطوف على قوله « امرأ » المنصوب السابق .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث حذف المضاف - وهو « كل » الذى قدرناه فى إعراب البيت - وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو « كل » فى قوله « أكل امرىء » .

وإنما لم نجعل « نار » المجرور معطوفاً على « امرىء » المجرور لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملاً على شيئين - وهما « نار » « ونارا » - معطوفين على معمولين - وهما « امرىء » و « امرأ » - لعاملين مختلفين ، وهما « كل » العامل فى « امرىء » المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثانى « تحسبين » العامل فى « امرأ » المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك لا يجوز ، ولكن لما جعلنا « نار » المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا هذا المحذوف معطوفاً على « كل » لم يبق إلا عامل واحد فى المعطوف عليهما وهو « تحسبين » إذ هو عامل فى « كل » وفى « امرأ » المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا البيان ، إن شاء الله .

كما كان عند ذكرها ، والشرطُ موجودٌ ، وهو : العَطْفُ عَلَى مَمَائِلِ المحذوفِ وهو « كل » في قوله « أَكُلُّ أَمْرِي » .

وقد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه على جَرِّه ، والمحذوفُ ليس بمائلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) في قراءة من جَرَّ « الْآخِرَةَ » والتقدير « وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ » ومنهم من يقدره « وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ » فيكون المحذوف على هذا مائلا للملفوظ [به] ، والأوَّلُ أَوْلَى ، وكذا قدَّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح .

وَيُحذفُ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ^(١)
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَ^(٢)
يُحذفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحَالِهِ لو كان مُضَافًا ؛ فَيُحذفُ تنوينُهُ

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبني للمجهول « الثاني » نائب فاعل يحذف « فيبقى » فعل مضارع « الأول » فاعل يبقى « كحاله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بالحال « به » جار ومجرور متعلق بقوله « يتصل » الآتي « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

(٢) « بشرط » جار ومجرور متعلق بقوله « يحذف » في البيت السابق ، وشرط مضاف و « عطف » مضاف إليه « وإضافة » معطوف على عطف « إلى مثل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، ومثل مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي « أضفت » فعل وفاعل « الأول » مفعول به لأضفت ، والجملة لا محل لها صلة .

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمًا » التقدير : « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالِمًا ، وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِمًا » فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالِمًا » لدلالة ما أضيف إليه « رَجُلٍ » عليه ، ومثله قوله :

— ٢٣٩ — * سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنًا *

٢٣٩ — هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله :

* فَغَنِيَطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

اللغة : « الحزن » ما غلظ من الأرض و « السهل » بخلافه « نبط » أى : علقت « عرى » جمع عروة وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية فى قولهم : نشت أظفار المنية بفلان « الضرع » هو لذات الظلف كاللدى للمرأة .
المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزارة الألبان .

الإغراب : « سقى » فعل ماض « الأرضين » مفعول به لسقى قدم على الفاعل « الغيث » فاعل بسقى « سهل » بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل « وحزنها » الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه « غنيطت » نبط : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث « عرى » نائب فاعل نبط ، وعرى مضاف و « الآمال » مضاف إليه « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنبطت « والضرع » معطوف على الزرع .

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف — وهو قوله سهل — على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقيق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها .

ومن ذلك قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِي ، فَهَأَمَّا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضَّحَى =

[التقدير « سَهَامًا وَحَزَنَهَا »] لحذف ما أضيف إليه « سَهْل » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « حَزَن » عليه .

هذا تقريرُ كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٢٣٥]^(١)

لحذف ما أضيف إليه « قبل » وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، . والتقدير : « ومن قبل ذلك » ومثله قراءة مَنْ قرأ شذوذاً : (فلا خوفٌ عليهم) أى : فلا خوف شيء عليهم^(٢) .

وهذا الذى ذكره المصنف — من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور — هو مذهب المبرد .

== أصل الكلام : يمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، فحذف « شمس الضحى » الذى أضيف له « مثل » لدلالة عامل آخر عليه ، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة .

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه هنا قوله « قبل » حيث حذف المضاف إليه وأبقى للمضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين — وهما العطف والمائلة — غير متحققين ، لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل .

(٢) هى قراءة ابن محيصن ، بضم الفاء من « خوف » من غير تنوين ، على أن « لا » مهيأة أو عاملة عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من « خوف » بلا تنوين أيضاً ، ويجوز — على هذه القراءة — أن تكون « لا » عاملة عمل إن ، والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد فى الآية على ذلك ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلاخوف شيء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً .

ومذهب سيبويه أن الأصل « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا »
 فحذف ما أضيف إليه « رَجُلَ » فصار « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ » ثم
 أُقْحِمَ قوله « وَرَجُلَ » بين المضاف — وهو « يَدَ » — والمضاف إليه — الذي
 هو « مَنْ قَالَهَا » — فصار « قطع الله يدَ وَرَجُلَ من قالها »^(١).

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى، لا من الأول، على مذهب
 المبرد بالعكس.

قال بعضُ شُرَّاحِ الكتاب: وعند الفراء^(٢) يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى
 « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذْفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثانى.

(١) وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من
 شواهد المسألة:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالِكُمُ لَا يُلَقِّنَكُمُ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ
 وقوله الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوُلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

إذا نصت لؤل النداءين، فقال المبرد: النادى الأول مضاف إلى مماثل للذكور مع
 الثانى، وقال سيبويه الأول مضاف إلى ما بعد الثانى، وقد حذف الذى يضاف الثانى
 إليه، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه

(٢) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً، كاليد والرجل في « قطع الله
 يد ورجل من قالها » والربع والنصف في نحو « خذ ربع ونصف هذا » وقبل وبعد في
 قولك « رضيت عنك قبل وبعد ما حدث » بخلاف نحو « هذا غلام ودار هند » من كل
 لفظين لا يكثر استعمالهما معاً

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبَّ (١)
 فَصَلَ يَمِينٍ ، وَاضْطَرَّارًا وَجَدًا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ يَنْعَتٍ ، أَوْ نِدَا (٢)
 أجاز المصنف أن يُفَصَلَ — في الاختيار — بين المضاف الذي هو شبه
 الفعل — والمراد به المصدر ، واسمُ الفاعِلِ — والمضاف إليه ، بما نصَّبه المضافُ :
 من مفعول به : أو ظرفٍ ، أو شبهه .

فمثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ
 لَكثِيرٍ مِنَ الشَّرِكَينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) في قراءة ابن عامر ، بنصب
 « أولاد » وجر الشركاء .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصَّبه المضاف الذي
 هو مصدرٌ ما حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ
 وَهَوَاهَا ، سَعَى لَهَا فِي رَدَّاهَا »

(١) « فصل » مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و « مضاف » مضاف إليه ،
 إضافة المصدر لمفعوله « شبه » نعت لمضاف ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « ما »
 فاعل المصدر « نصب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لجامعة ما ،
 والعائد محذوف ، وأصله ما نصبه « مفعولا » حال من « ما » الموصولة « أو » عاطفة
 « ظرفا » معطوف على قوله مفعولا « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « ولم » نافية جازمة « يعب » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ،
 وعلامة جزمه السكون .

(٢) « فصل » نائب فاعل ليعب في البيت السابق ، وفصل مضاف و « يمين »
 مضاف إليه « واضطراراً » مفعول لأجله « وجدا » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل « بأجنبي » جار ومجرور
 متعلق بوجد « أو بنعت » معطوف على بأجنبي « أوندأ » معطوف على نعت ، وقصر
 قوله ندا للضرورة .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل قراءة بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بنصب «وعد» وجر «رُسُل» .

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : « هَلِ أَتَمَّ تَارِكُوْنِي صَاحِبِي » وهذا معنى قوله « فَصَّلَ مضاف — إلى آخره » . وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : « هذا غلامُ والله زيد » ولهذا قال المصنف : « ولم يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينٍ » .

وأشار بقوله : « واضطراباً وجداً » إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف ، وبنعت للمضاف ، وبالنداء ، فمثال الأجنبي قوله :

٢٢٠ — كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بـ « يومًا » بين « كف » و « يهودي » وهو أجنبي من « كف » ؛ لأنه معمول لـ « خُطَّ » .

٢٤٠ — البيت لأبي حية النخعي ، يصف رسم دار .

اللغة : « يهودي » إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك « يقارب » أى : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض « أو يزِيل » يفرق بين كتابته .
المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً .

الإعراب : « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبني للمجهول « الكتاب » نائب فاعل خط « بكف » جار مجرور متعلق بخط « يوما » منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً ، وكف مضاف و « يهودي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، =

ومثالُ النعت قوله :

٢٤١ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ

==والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كأن
تخط الكتاب - إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي
في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد
ليهودي أيضاً معطوفة عليها بأو.

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودي » حيث فصل بين المضاف وهو كف
والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً، وإنما كان الفاصل أجنبياً
لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله خط، وقد بينه الشارح .
٢٤١ — نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما.

اللغة : « المرادى » نسبة إلى مراد، وهى قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادى قاتل
أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم، لعنه الله !
وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء « الأباطيح » جمع أبطح، وهو المكان الواسع،
أو السيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطيح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب
عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد على رضى الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه
مكة وعظماؤها .

الإعراب : « نجوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال، قد : حرف تحقيق
« بل » فعل ماض « المرادى » فاعل بل « سيفه » سيف : مفعول به لبل، وسيف
مضاف والضمير مضاف إليه « من ابن » جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف
و « أبى » مضاف إليه « شيخ الأباطيح » نعت لأبى، ومضاف إليه، وأبى مضاف
و « طالب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطيح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو أبى،
والمضاف إليه وهو طالب، بالنعت وهو شيخ الأباطيح، وأصل الكلام : من ابن أبى
طالب شيخ الأباطيح .

الأصل « من ابن أبي طالب شيخ الأباطح » وقوله :

٢٤٢ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُحْلِفَنَّ

بِئَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

الأصل « بيمين مقسم أصدق من يمينك » .

ومثال النداء قوله :

٢٤٢ — هذا البيت للفرزدق هام بن غالب .

اللغة : « على يدك » أراد على فعل يدك ، فحذف المضاف والقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا بشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه أكد من يمين المدوح على فعل نفسه .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « حلفت » حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء التمسك فاعله « على يدك » الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أحلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين « من يمينك » الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثانى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و « مقسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف — هو يمين — والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما في البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينك .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو في قوله « لأحلفن » حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط ليكون القسم الموطأ له باللام في قوله « لئن » مقدما على الشرط .

٢٤٣ — وَفَاقُ كَعْبُ بِجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ

وقوله :

٢٤٤ — كَانَ يَرْذُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حَمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ

الأصل « وَفَاقُ بِجَيْرٍ يَا كَعْبُ » و « كَانَ يَرْذُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ » .

٢٤٣ — هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتعرض للرسول صلى الله عليه وسلم فقال بلسانه منه ، فأهدر النبي دمه .

اللغة : « وفاق » مصدر وافق فلان فلاناً ، إذا فعل مثل فعله « تهلكة » أى هلاك « سقر » اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب .

المعنى : يقول : إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير — يريد الإسلام — ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ « كعب » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، ووافق مضاف و « بجير » مضاف إليه « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه « والخلد » معطوف على تعجيل « في سقر » جار ومجرور متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف ، وهو « وفاق » المضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله « كعب » وأصل الكلام : وفاق بجير كعب منقذ لك .

٢٤٤ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « يرذون » البرذون من الخيل : ما ليس بعربي .

=

.

== المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا بمدوح ، وأنه لولا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لكان حماراً لصغره فى عين الناظر ولضعفه .
الإعراب : « كَان » حرف تشبيه ونصب « برذون » اسم كَان « أبا » منادى حذف منه حرف النداء ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « عصام » مضاف إليه ، وبرذون مضاف ، و « زيد » مضاف إليه « حمار » خبر كَان « دق » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار ، والجملة فى محل رفع نعت لحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق بدق .

الشاهد فيه : قوله « كَان برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف ، وهو « برذون » والمضاف إليه وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : « أبا عصام » ، وأصل الكلام : كَان برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله ! .

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا : كَرَامٍ ، وَقَذَى ^(١)
 أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى جَمِيعَهَا إِلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اِحْتَذَى ^(٢)
 وَتَدَغَمُ إِلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَكَسِرُهُ يَهْنُ ^(٣)

(١) « آخر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتى ، وآخر مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ليا » جار ومجرور متعلق بأضيف « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « معتلا » خبر يك ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « كرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وقذى » معطوف على « رام » وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « يك » معطوف على يك السابق فى البيت الذى قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه « كابينين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك « وزيدنين » معطوف على ابنين « فذى » اسم إشارة : مبتدأ أول « جميعها » جميع : توكيد ، وجميع مضاف وها مضاف إليه « اليا » مبتدأ ثان « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بمحذوف حال « فتحها » فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه « احتذى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وتدغم » فعل مضارع مبنى للمجهول « اليا » نائب فاعل لتدغم « فيه » جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ « والواو » معطوف على الياء « وإن » شرطية « ما » اسم موصول : نائب فاعل =

وَأَلْفًا سَلَّمَ ، وَفِي الْمَقْصُورِ — عَنْ هُذَيْلٍ — انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ^(١) يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ^(٢) ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِصْوَراً ، وَلَا مَنْقُوصاً ، وَلَا مثنًى ، وَلَا مَجْمُوعاً جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ ، كَالْفَرْدِ وَجَمْعِي التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينَ ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَالْمَعْتَلِ الْجَارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ ، نَحْوُ « غُلَامِي ، وَغُلَامَانِي ، وَفَتَاتِي ، وَدُلُوبِي ، وَظَبْيِي » .

وإن كان معتلاً ؛ فإما أن يكون مقصوداً أو منقوصاً ، فإن كان منقوصاً

= لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل- إلخ ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « ضم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها مفسرة « فأكسره » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والماء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « يهن » فعل مضارع مجرور في جواب الأمر .

(١) « وألفا » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتي « سلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وفي المقصور » عن هذيل « جاران ومجروران يتعلقان بقوله « حسن » الآتي في آخر البيت « انقلبها » انقلب : مبتدأ ، وانقلب مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « ياء » مفعول المصدر « حسن » خبر المبتدأ

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنة ، والثاني : بقاؤها مفتوحة ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو « غلاما » ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجرى في الإضافة المحضة ، نحو غلامي وأخى ، فأما الإضافة اللفظية فليس إلا وجهان : إثباتها ساكنة ، أو مفتوحة ؛ لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة ، ولا يمكن أن تعتبرها بجزء كلمة .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء ، خلافاً لابن مالك في تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٩٢ الآتية) وما قاله الشارح هناك .

أدغمت ياؤه في ياء المتكلم ، وفُتِحَتْ ياء المتكلم ؛ فتقول : « قَاضِيَّ » زفعا ونصباً وجراً ، وكذلك تفعل بالثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ؛ فتقول : « رَأَيْتُ غُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ » و « مَرَرْتُ بِغُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ » والأصلُ : بِغُلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة^(١) ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكر السالم - في حالة الرفع - فتقول فيه أيضاً : « جَاءَ زَيْدِيَّ » ، كما تقول في حالة النصب والجر ، والأصلُ : زَيْدُوِيَّ ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء ؛ فصار اللفظ : زَيْدِيَّ .

وأما المثنى - في حالة الرفع - فَتَسْلِمُ أَلْفَهُ وَتُفْتَحُ ياء المتكلم بعده ؛ فتقول : زَيْدَايَ ، وَغُلَامَايَ « عند جميع العرب .
وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جَمَلُهُ كالمثنى المرفوع ؛ فتقول « عَصَايَ ، وَفَتَايَ » .

وهَذَيْلُ تَقْلِبُ أَلْفَهُ ياء وتُدْغِمُهَا في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ؛ فتقول « عَصَى » ومنه قوله :

٢٤٥ — سَبَقُوا هَوَى ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَخَرَّمُوا ، وَلِسَكْلٌ جَنْبِ مَصْرَعٍ ؟

(١) المحذوف للإضافة هو النون ، وأما اللام فمحذوفها للتخفيف .

٢٤٥ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة يرى فيها أبناءه ، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنْ الْمَنُوفِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسُ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ ؛
اللغة : « هوى » أصل هذه الكلمة : هوى - بألف المقصور ، وياء المتكلم =

فالحاصل : أن يا المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص : كـ « رَامِيَّ » ، والمقصور : كـ « مَصَايَ » والمثنى : كـ « غَلَامَايَ » رَفَعًا ، و « غُلَامَيَّ » نَصَبًا وجرًّا ، وجمع المذكر السالم : كـ « زَيْدِيَّ » رَفَعًا ونَصَبًا وجرًّا .

وهذا معنى قوله : « فَذِي جَمِيعَهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُهَا اخْتَذِي » .

وأشار بقوله : « وتدغم » إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تدغم في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : « وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوْضَمَّ » إلى أن ما قبل واو الجمع : إِنْ انْضَمَّ عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء ، فإن لم ينضم - بل انفتَحَ - بقي على فتحه ، نحو « مُصْطَفَوْنَ » ؛ فتقول : « مُصْطَفَى » .

== فقلبت ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، والهوى : ما تهواه النفس ، وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و « أعنقوا » بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ، وهو كالعتق - بفتحين - ضرب من السير فيه سرعة « فتخرموا » بالبناء للمجهول - أى : استؤصلوا وأفنتهم المنية « جنب » هو ما تحت الإبط « مصرع » مكان يصرع فيه .
الغنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو بقاؤهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان .

الإغراب : « سبقوا » فعل وفاعل « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » فعل وفاعل « لهوهم » الجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه « فتخرموا » فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « لكل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « هوى » حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، وأصله « هواي » على ما بيناه لك ؛ وهذه لغة هذيل .

وأشار بقوله : « وَأَلْفًا سَلَّمَ » إلى أن ما كان آخره ألفًا كالمثني والمقصور ، لا تقلب ألفه ياء ، بل تَسَلَّمَ ، نحو « غُلَامَايَ » و « عَصَايَ » .

وأشار بقوله : « وفي المقصور » إلى أن هَذَا لَا تُقْلَبُ أَلِفُ الْمُقْصُورِ خَاصَّةً : فتقول : « عَصَى » .

وأما ما عدا هذه الأربعة ^(١) فيجوز في الياء معه : الفتح ، والنسكين ؛ فتقول : « غُلَامِي ، وَغُلَامِي » ^(٢) .

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو أو ياء ما كن ما قبلها - نحو ظي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم - مع هذه الأربعة - خمسة أوجه .

(١) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة - نحو كرسي ، وبني - تصغير ابن - فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسي وبني - بثلاث ياءات - ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداها ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني - وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال - واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالي الأمثال يحيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد الأول في قول أمية بن أبي الصلت ، يذكر قصة إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه :

يَا بُنَيَّ ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيظًا ، فَاصْبِرْ فِدَى لَكَ خَالِي

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلٍ^(١)
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلِاسْمٍ مَصْدَرٍ عَمَلٍ^(٢)
 يعمل المصدرُ عَمَلَ الفِعْلِ في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائبًا مَنَابَ الفعل ، نحو : « ضَرَبًا زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبًا » لِنِيبَاتِهِ مَنَابَ « أَضْرِبْ » وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في « أَضْرِبْ » وقد تقدم ذلك في باب المصدر^(٣) .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ «أَنْ» والفعل ، أو بـ «مَا» والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدرُ بـ «أَنْ» إذا أريد المضى أو

(١) « بفعله » الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه « المصدر » مفعول به تقدم على عامله ، وهو الحق « الحق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في العمل » جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً « مضافا » حال من المصدر « أو مجرداً ، أو مع أَل » معطوفان على الحال الذي هو قوله : « مضافا » .

(٢) « إِنْ » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « فعل » اسم كان « مع » ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » عاطفة « ما » معطوف على أَنْ « يحل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان « محله » محل : منصوب على الظرفية المكانية ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه « ولاسم » الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و « مصدر » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر .

(٣) يريد باب المفعول المطلق .

الاستقبال ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أَمْسَ ، أَوْ غَدًا » والتقدير : من أنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسَ ، أو من أنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا ، ويقدر بـ « ما » إذا أريد به الحال ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الْآنَ » التقدير : مما تَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ . وهذا المصدر الْمُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال : مضافًا ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا » ومجردًا عن الإضافة وأل — وهو المنون — نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا » ومَحَلٌّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نحو « عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا » . وإِعْمَالُ المضاف أَكْثَرُ من إِعْمَالِ المنون ، وإِعْمَالُ المنون أَكْثَرُ من إِعْمَالِ المحلِّ بـ « أل » ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم الجرِّد ، ثم المحلِّ . ومن إِعْمَالِ المنون قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا فَ « يَتِيمًا » منصوبٌ بـ « إِطْعَامٌ » ، وقول الشاعر :

٢٤٦ — بَضْرَبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ التَّقِيلِ

٢٤٦ — البيت للمرار — بفتح الميم وتشديد الراء — بن متقد ، التميمي ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيويه (١ / ٦٠ ، ٩٧) .
اللغة : « هام » جمع هامة ، وهي الرأس كلها « اللقيط » أصله موضع النوم في القائلة ؛ فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة .
المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، فيقول : أزَلْنَا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضرَبْنَا بالسُّيُوفِ رُؤُوسَهُمْ .

الإعراب : « بَضْرَبِ » جار ومجرور متعلق بقوله « أَزَلْنَا » الآتي « بالسُّيُوفِ » جار ومجرور متعلق بـ « بَضْرَبِ » ، أو بمحذوف صفة له « رُؤُوسَ » مفعول به بـ « بَضْرَبِ » ، و « قَوْمٍ » مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أَزَلْنَا » فعل وفاعل « هَامَهُنَّ » مفعول به : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه « عَنِ التَّقِيلِ » جار ومجرور متعلق بـ « أَزَلْنَا » .
الشاهد فيه : قوله « بَضْرَبِ .. رُؤُوسَ » حيث نصب بـ « بَضْرَبِ » وهو مصدر منون — مفعولا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله « رُؤُوسَ » .

فـ « رُوُوسَ » منصوبٌ بـ « ضَرَبَ » .
ومن إعماله وهو مُحَلَّى بـ « أَل » قوله :

٢٤٧ — ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاخِي الْأَجَلَ

٢٤٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٩٩ / ١) التي لم يعرفوا لها قائلا ، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨)
اللغة : « النكاية » بكسر النون - مصدر نكيت في العدو ، إذا أثرت فيه « يخال » يظن « الفرار » بكسر الفاء - النكول والتولى والحرب « يراخي » يؤجل المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه ، وجبان عن الثبات في مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الحرب ، ويظنه مؤخرآ لأجله الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، و« ضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وأعداء مضاف والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « الفرار » مفعول أول ليخال « يراخي » فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل « الأجل » مفعول به ليراخي ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .
الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله « النكاية » مفعولا - وهو قوله « أعداءه » - كما ينصبه بالفعل وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيويه والخليل ابن أحمد .

وذهب أبو العباس المبرق إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده « ضعيف النكاية نكاية أعداءه » وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك .
وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن « أعداءه » ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام « ضعيف النكاية في أعدائه » وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي ؛ فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محل سواه .

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

٢٤٨ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وبعده :

لَكَالْجُلِّ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ
اللغة : « التَّابِينَ » مصدر ابن الليث ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، و « أَل » فيه
عوض من المضاف إليه « عروة » اسم رجل « شوارع » جمع شارة ، وهي الممتدة
المرتفعة « الحادي » سائق الإبل « تلَعَ الضحى » كناية عن ارتفاع الشمس « أواقع »
جمع واقعة ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة ،
ونظير ذلك قولهم « أواقى » في « وواقى » جمع واقية ، ومن ذلك قول المهلهل وهو
عدي بن ربيعة أخى كليب :

ضُرِبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ،
ويقول : إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه — بعد استغاثته بك ودعائه إياك
إلى الأخذ بنصره في حال امتداد سيوفنا إليه — تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها
للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها .

الإعراب : « فَإِنَّكَ » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « والتَّابِينَ »
يجوز أن يكون معطوفا على اسم إن ، فالواو عاطفة ، ويجوز أن يكون مفعولا معه
فالواو واو المعية « عروة » مفعول به للتَّابِينَ « بعد » ظرف متعلق بالتَّابِينَ « ما »
مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى عروة ، والكاف مفعول به لدعا ، و « ما » المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر
يجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياك « وأَيْدِينَا » الواو واد الحال ،
أَيْدِي : مبتدأ ، وأَيْدِي مضاف ، ونا : مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بشوارع
« شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وخبر « إن » في
البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله « كالرجل » .

وقوله :

٢٤٩ — لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

= الشاهد فيه : قوله « والتأبين عروة » حيث نصب بالمصدر المحلى بآل ، وهو قوله « التأبين » مفعولاً به ، وهو قوله « عروة » وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم ، وذكرنا أقوالهم ، في شرح الشاهد السابق .

٢٤٩ — هذا البيت للملك بن زغبة — بضم الزاي وسكون الغين — أحد بني باهلة ، وقد أنشده سيويو ١ / ٩٩ والأشمونى فى باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفى باب إعمال المصدر .

اللغة : « أولى المغيرة » أراد به أول المغيرة ، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف ، ومحمّل أن يكون مراده : الحيل المغيرة ، وأن يكون إنما قصد : الجماعة المغيرة ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة ، أى : كر عليهم « أنكل » مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن قتال العدو جبناً .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، ويقول : قد علمت الجماعة التى هى أول المغيرين ، وفى طليعتهم ، أننى جرىء القلب شجاع ، وأننى صرفتهم عن وجههم هازماً لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان فى مقدم الصفوف الأولى .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أولى » فاعل علم ، وأولى مضاف و « المغيرة » مضاف إليه « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون بعدها للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « كررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبره سدت مسد مفعولى علم « فلم » نافية جازمة « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعا » مفعول به للضرب .

الشاهد فيه : قوله « الضرب مسمعا » حيث أعمل المصدر المحلى بآل ، وهو قوله « الضرب » عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله « مسمعا » .

(٧ — شرح ابن عقيل ٢)

فـ « أَعْدَاءُهُ » : منصوبٌ بـ « النَّسْكَائَةِ » ، و « عُرْوَةَ » منصوب
بـ « التَّائِبِينَ » و « مِسْمَعًا » منصوبٌ بـ « الضَّرْبِ » .

* * *

وأشار بقوله : « ولأسم مَصْدَرٍ عمل » إلى أن اسم المصدر قد يعمل عملَ
الفعل ، والمراد باسم المصدر : ما سَاوَى المَصْدَرِ في الدلالة^(١) [على معناه] ،
وخالَفَهُ بِجُلُوهٍ — لفظاً وتقديراً — من بعض ما في فعله دون تعويض : كَمَطَاءٍ ؛
فإنه مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى ، ومخالفٌ له بِجُلُوهٍ من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو
خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعَوِّضْ عنها شيء .
واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَحُلْ منه تقديراً ؛ فإنه

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال
على الحدث الذي يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً ،
وقال قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث ؛ فيكون اسم
المصدر دالاً على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر
ومعنى اسم المصدر مختلفاً ، واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية
والزائدة جميعاً : إما بتساوٍ مثل تغافل وتغافلا وتصدق ونصدقا ، وإما بزيادة مثل أكرم
إكراما وزلزل زلزلة ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء ، إلا أن يحذف لعلّة
تصرفية ، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام
إقامة ووعد عدة ، وتارة يحذف لفظاً لا لعلّة تصرفية ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالا
ونازلته نزالا ، والأصل فيهما قيتالا ونيزالا ، وقد أوضح لك الشارح ذلك .

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن
الناقص منوياً كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاءً وتوضأ وضوءاً وتكلم كلاماً وأجاب
جابه وأطاع طاعة وسلم سلماً وتطهر طهوراً .

وإن كان المراد به اسم الذات مثل السكحل والدهن فليس بمصدر ، ولا باسم
مصدر ، وإن اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر
اتضحاً لا ابس فيه .

لا يكون اسم مَصْدَرٍ ، بل يكون مصدرًا ، وذلك نحو : « قِتَالٍ » فإنه مصدرٌ « قَاتَلَ » وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، لكن خلا منها لفظًا ، ولم يَحُلْ [منها] تقديرًا ، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ، نحو : « قَاتَلَ قِتَالًا ، وضاربَ ضِيرَابًا » لكن انقابت الألف ياء لكسر ما قبلها .

؛ واحترز بقوله « دون تعويض » مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنه شيء ، فإنه لا يكون اسم مصدر ، بل هو مصدرٌ ، وذلك نحو عِدَّةٍ ؛ فإنه مصدر « وَعَدَ » وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن « عَطَاءً » مصدرٌ ، وأن همزته حذفت تخفيفًا ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غيره من النحويين .

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠ — أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

٢٥٠ — البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وهو من شواهد الأشيوني (رقم ٦٨٤) .
اللغة : « أَكْفَرَا » جعودا للنعمة ، ونكرانا للجميل « رَد » منع « الرتاع » جمع راتعة ، وهي من الإبل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها .
المعنى : أنا لا أجحد نعمتك ، ولا أنكر صنيعك معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت ، وأعطيتني مائة من خيار الإبل .

الإعراب : « أَكْفَرَا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول مطلق لفعل محذوف ؛ أى أأ كافر كفراً « بعد » ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفراً ، و« بعد » مضاف و« رَد » مضاف إليه ، ورد مضاف و« الموت » مضاف إليه من إضافة المصدر للمعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت « عني » جار ومجرور متعلق بـ « وبعده » معطوف على الظرف السابق ، وبعده مضاف وعطاء من « عطاائك » اسم مصدر : مضاف إليه ، —

فـ « المائنة » منصوبٌ بـ « مَطَانِكَ » ومنه حديثُ الموطأ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أُمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ » ، فـ « أُمْرَاتُهُ » منصوبٌ بـ « قُبْلَةِ » وقوله :
 ٢٥١ — إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ
 عَسِيرًا مِنْ الْأَمَالِ إِلَّا مُيسَّرًا

وقوله :

٢٥٢ — بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ
 فَلَا تُرَيْنَ لِفَيْرِهِمُ الْوَفَا

= وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائنة » مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء « الرتاعا » صفة للمائنة .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائنة » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله « عطاء » عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول وهو قوله « المائنة » بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه .

اللفظة : « عون » اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلانا يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « صح » فعل ماض

« عون » فاعل صح ، وعون مضاف و « الخالق » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى

فاعله « المرء » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من « صح »

وفاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يجد » فعل مضارع مجزوم

بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « عسيرا » مفعول أول

ليجد « من الآمال » جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له « إلا » أداة استثناء

ملغاة « ميسراً » مفعول ثان ليجد .

الشاهد فيه : قوله « عون الخالق المرء » حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله

« عون » - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول - وهو قوله « المرء » - بعد إضافته لفاعله كما

بيناه في إعراب البيت .

٢٥٢ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وعو من شراهد الأشموني (رقم ٦٨٥) =

وإعمال اسم المصدر قليل^١، وَمَنْ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وَهَمَ؛ فإن الخلاف في ذلك مشهور^(١)، وقال الصيمري : إعماله شاذ، وأنشد :
* أكفرا — البيت * [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط :
ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله ، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً .

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصُبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ^(٢)

= اللغة : « بعثرتك » العشرة - بكسر العين - اسم مصدر بمعنى العاشرة « ألوفا » - بفتح الهمزة وضم اللام - أى محبا ، ويروى * ثلاثين لغيرهم الوفاء * ببناء ترى للعلوم ، والمراد نهيه عن أن ينطوى عليه على الوفاء لغير كرام الناس .
الإعراب : « بعثرتك » الجار والمجرور متعلق بقوله « تعد » الآتى ، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « الكرام » مفعول به لعشرة « تعد » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول لتعد « منهم » جار ومجرور متعلق بتعد ، وهو المفعول الثانى « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : ناهية « ترين » فعل مضارع مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول « لغيرهم » الجار والمجرور متعلق بقوله « ألوفا » الآتى ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « ألوفا » مفعول ثان ل ترى .
الشاهد فيه : قوله « بعثرتك الكرام » فإنه قد أُعْمِلَ اسم المصدر ، وهو قوله « عشرة » عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « الكرام » بعسده إضافته إلى فاعله .

(١) اسم المصدر إما أن يكون علما مثل يسار وبرة وخجار ، وإما أن يكون مبدوءا بيم زائدة كالحمدة والمترية ، وأما ألا يكون واحدا منهما ؛ فالأول لا يعمل إجماعا ، والثانى يعمل إجماعا ، والثالث هو محل الخلاف .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « كمل » الآتى ، وبعد مضاف وجر من « جره » =

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُهُ ؛ ثُمَّ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ ، نَحْوُ « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الْعَسَلِ » وَإِلَى الْمَفْعُولِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٥٣ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

== مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول : مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل : مفعول به لكمل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه

٢٥٣ — البيت للفرزدق يصف ناقة ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام في قطر الندي (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) .

اللغة : « تنفي » تدفع ، وبابه رمى « الحصى » جمع حصاة « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) « الدراهم » جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفاتيح في قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) وقيل : لاحذف ولا زيادة ، بل مفاتيح جمع مفتاح ، ودراهم جمع درهم « تنقاد » مصدر نقد ، وتأؤه مفتوحة ، وهو مثل تذكّار وتقتال وتبياع بمعنى الذكور والقتل والبيع « الصياريف » جمع صيرفي .

المعنى : إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب فإذا كانت فيه جلدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطبارا .

الإعراب : « تنفي » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل تنفي . رفوع بالألف لأنه =

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وَجُعِلَ منه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ، فأعرب « مَنْ » فاعلاً بحج وردَّ بأنه يصيرُ المعنى : والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ، وليس كذلك ؛ فـ « مَنْ » : بدلٌ من « الناس » ، والتقدير : والله على الناس مستطيعهم حجُّ البيت ، وقيل : « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من استطاع منهم فعلية ذلك .

ويُضاف المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : « عَجِيتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا » .

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ^(١)

= مثى ، ويبدأ مضاف وها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « في كل » جار ومجرور متعلق بنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق عامله تنفى ، ونفى مضاف و « الدراهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل المصدر الذى هو نفى ، وتنقاد مضاف و « الصياريف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر - وهو قوله « نفى » - إلى مفعوله - وهو قوله « الدراهم » - ثم أتى بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .

(١) « جر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لجر « يتبع » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ما » اسم موصول : مفعول به ليتبع « جر » فعل ماض مبني المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ومن » اسم شرط مبتدأ « راعى » فعل ماض فعل الشرط « في الاتباع » جار ومجرور متعلق براعى « المحل » مفعول به لراعى « فحسن » الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛
 فيجوز في تابعه — من الصفة ، والعطف ، وغيرها — مراعاة اللفظ فيجر ،
 ومراعاة المحل فيرفع ؛ فتقول ، «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ ، والظَّرِيفُ» .
 ومن إتياءه [على] المحلّ قوله :

٢٥٤ — حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
 فرفع « المظلوم » لكونه نعتاً لـ « لمعقب » على المحل .

== بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاة .

٢٥٤ — البيت للبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأناثه ، شبه به ناقته .

اللغة : « تهجر » سار في الهجرة ، وقد سبق قريباً (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو « هاجها » أزعجها « المعقب » الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى « المظلوم » الذي مطله المدين بدين عليه له .

المعنى : يقول : إن هذا المسحل — وهو حمار الوحش — قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهجرة ، وأزعج الأنان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له ؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

الإعراب : « تهجر » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى مسحل هو فاعله « في الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر « وهاجها » الواو عاطفة ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى الذى عبر عنه بالمسحل في بيت سابق فاعل ، وهاج : مفعول به ، وهى عائدة إلى الأنان « طلب » مصدر تشبيهى مفعول مطلق عامله « هاجها » أى : هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثاً مثل طلب المعقب — إلخ ، وطلب مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » حق : مفعول به ==

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ؛ فيجوز - أيضاً -
في تابعه مراعاة اللفظ والحل ، ومن مراعاة الحل قوله :
٢٥٥ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
فـ « اللَّيَّانَا » ، معطوف على ميل « الإفلاس » .

== للمصدر الذى هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب « المظلوم » نعت للمعقب باعتباره المحل ؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ - مرفوع المحل .

الشاهد فيه : قوله « طلب المعقب ... المظلوم » حيث أضاف المصدر ، وهو « طلب » إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو « المظلوم » وجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

٢٥٥ - البيت لزيادة العبرى ، ونسبوه فى كتاب سيويه (٩٧ / ١) إلى روبة ابن العجاج .

اللغة : « دايئت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير المجرور محلا بالباء فى بها يعود إلى أمة « الليان » بفتح اللام وتشديد الياء المثناة - المثل واللى والتسويق فى قضاء الدين .

المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى عنده ؛ لخافنى أن يفلس ، أو يعطلى فلا يؤدىنى حقى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه « دايئت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب خبر كان « بها » جار ومجرور متعلق بـ « دايئت » مفعول به لداين « مخافة » مفعول لأجله ، ومخافة مضاف ، و « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف فاعله « والليانا » معطوف على محل الإفلاس - وهو النصب - لكونه مفعولاً به للمصدر .
الشاهد فيه : قوله « والليانا » حيث عطفه بالنصب على « الإفلاس » الذى أضيف المصدر إليه ، نظراً إلى محله .

إِغْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ^(١)

كِفْعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعزِلٍ^(٢)

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بآل ، أو مجرداً .

فإن كان مجرداً عَمِلَ عَمَلَ فَعْلِهِ ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو « هذا ضاربٌ زَيْدًا — الآن ، أو غداً » وإنما عمل الجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه مُوَافِقٌ له في الحركات والسكنات ؛ لموافقة « ضارب » لـ « يَضْرِبُ » ؛ فهو مُشَبَّهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مُشَبَّهٌ له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول . « هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسَ » ، بل يجب إضافته ، فتقول « هذا ضاربٌ زَيْدٍ أَمْسَ » ، وأجاز الكسائيُ إعماله ، وجعل منه قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه « الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، في حالتى التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي » .

(٢) « كفعله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « في العمل » متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « عن مضيه » الجار والمجرور متعلق بقوله « معزل » الآتى ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه « بمعزل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل .

فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط» ، وهو ماضٍ ، وَخَرَجَهُ غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ .

وَوَلَّى اسْتِفْهَمًا ، أَوْ حَرَفَ نِدَاءً ، أَوْ نَفْيًا ، أَوْ جَاصِفَةً ، أَوْ مُسْنَدًا^(٣)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو «أضاربُ زيدٌ عمرًا» ، أو حرفِ النداء ، نحو «يا طالِعًا جَبَلًا» أو النفي ، نحو «ما ضاربُ زيدٌ عمرًا» أو يقع نعتًا ، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا» أو حالًا ، نحو «جاء زيدٌ راكبًا فرَسًا» ويشمل هذين [النوعين] قوله : «أو جاصفة» وقوله : «أو مسنداً» معناه أنه يعمل إذا وقع خبرًا ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو «زيدٌ ضاربٌ عمرًا» وخبر ناسخه أو مفعوله ، نحو «كان زيدٌ ضاربًا عمرًا ، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا ، وظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا ، وأُغْلِتُ زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا» .

(٣) «وولى» فعل ماضٍ ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفا على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب حال ، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاما» مفعول به لولى «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله «استفهاما» وحرف مضاف ، و«ندا» قصر للضرورة : مضاف إليه «أو نفيا» معطوف على «استفهاما» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة فعل ماضٍ معطوف على ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أ» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله «صفة» .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحذُوفٍ عُرِفَ . فَيَسْتَعِيقُ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ ^(١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقدَّرٍ فيعمل عملَ فعلِهِ ، كما لو اعتمد على مذكورٍ ، ومنه قوله :

٢٥٦ — وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمَرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى

(١) « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « نعت » خبر يكون ، ونعت مضاف و « محذوف » مضاف إليه « عرف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جر نعت لقوله « محذوف » « فيستعيق » فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العمل » مفعول به ليستعيق « الذي » اسم موصول : نعت للعمل ، وجملة « وصف » من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي .

٢٥٦ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي .

اللغة : « الجرة » مجتمع الحصى بمعنى « البيض » جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف محذوف أي : النساء البيض ، مثل « الدمى » جمع دمية - بضم الدال فيهما ، كقولك : غرفة وغرف ، والدية : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في ياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمعنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً .
الإعراب : « وكم » خبرية مبتدأ « مالى » تمييز لكم مجرور بمن القدرة أو بإضافة « كم » إليه ، على الخلاف المعروف ، وفي مالى ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ - وهو كم - محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئاً ، أو نحو ذلك « عينيه » مفعول به للمالى ، والضمير مضاف إليه « من شيء » جار ومجرور متعلق بمالى ، وشيء مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماض « نحو » منصوب على الظرفية للسكائية يتعلق براح ، ونحو مضاف و « الجرة » مضاف إليه « البيض » فاعل راح « كالدُمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض =

فـ «عَيْنِي» : منصوب بـ «مالىء» و «مالىء» : صفة لموصوف محذوف ،
وتقديره : وكم شخص مالىء ، ومثله قوله :

٢٥٧ — كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ
التقدير : كَوَعِلٍ نَاطِحِ صَخْرَةٍ .

= الشاهد فيه : قوله «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء»
النصب في المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ،
وتقديره : وكم شخص مالىء — إلخ .

٢٥٧ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لأميته المشهورة ، وهو من شواهد
الأشمونى (رقم ٦٩٨) .

اللاغة : «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه
«لبوهنها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه — مثل أعطاه يعطيه — ومعناه أضعف
أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضره ضيراً ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل»
بزنة كتف ، ذكر الأروى .

المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل
الذى ينطح الصخرة ليضعفها : فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ويؤذيه .

الإعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره
هو كائن كناطح ، ونحوه ، وناطح — فى الأصل — صفة لموصوف محذوف ، وأصل
الكلام كوعل ناطح^٢ ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أن
أعمل سابقات) وفى «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به لناطح «يوما»
ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كي ، يوهن : فعل مضارع منصوب
بأن المضمر بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وها : مفعول به «لم»
نافية جازمة «يضرها» يضر : فعل ، مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل :
وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، =

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فِي الْمِصْيِ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى^(١)

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛
لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ ؛ إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة ؛ فتقول : « هذا
الضَّارِبُ زَيْدًا — الآن ، أو غداً ، أو أمسٍ » .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعة من النحويين — منهم
الرُّمَّانِي — أنه إذا وقع صِلَةٌ لَأَنَّ لا يعمل إلا ماضياً ، ولا يعمل مستقبلاً ،
ولا حالاً ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوبٌ
بإضمار فعل ، والمعجَّبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل ،
وزعم أبنته بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ :

= والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على
المفعول « الوعل » فاعل أو هي ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمَر ، والأصل أن يقول
« فلم يضرها وأوهى قرنه » فيكون في « أو هي » ضمير مستتر هو الفاعل .
الشاهد فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح »
— عمل الفعل ، ونصب به مفعولاً ، وهو قوله « صخرة » لأنه جار على موصوف
محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم في البيت قبله ، وكما قررناه في إعراب
هذا البيت .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو « صلة » خبر يكن ، وصلة مضاف و « أل » قصد لفظه :
مضاف إليه « ففي المضي » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى
الآن في آخر البيت « وغيره » الواو عاطفة ، وغير : معطوف بالواو على المضي ، وغير
مضاف والهاء مضاف إليه « أعماله » أعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه
« قد » حرف تحقيق « ارتضى » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أعمال ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

ماضيًا ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ باتفاقٍ ، وقال بعد هذا أيضاً : ارتضى جميعُ النحويين إعماله ، يعني إذا كان صلة لأل .

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ - فِي كَثَرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ^(١)
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ^(٢)
يُصَاغُ لِلْكَثَرَةِ : فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ؛ فَيَعْمَلُ
عَمَلَ الْفَعْلِ عَلَى حَدِّ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَإِعْمَالُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ
وَفَعِلٍ ، وَإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِلٍ .

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : «أما العسلَ قانًا
شَرَّابٌ»^(٣) ، وقول الشاعر :

(١) « فَعَّالٌ » مبتدأ ، وليس نكرة ، بل هو علم على زنة خاصة « أَوْ مِفْعَالٌ »
معطوف عليه « أَوْ فَعُولٌ » معطوف على مفعال « فِي كَثَرَةٍ » ، عن فاعل « متعلقان بقوله
بديل الآتي » بديل « خبر المبتدأ .

(٢) « فَيَسْتَحِقُّ » الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر
فيه جواز تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول : مفعول به
ليستحق « لَهُ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « من عمل » بيان لما
« وفي فَعِيلٍ » متعلق بقوله « قَلٌّ » الآتي « قَلٌّ » فعل ماض « ذَا » اسم إشارة :
فاعل بقل « وفعل » معطوف على فَعِيلٍ .

(٣) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد
مذهب السكوقيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها ،
وسأنتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم ٣٥٩ ، وانظر كتاب سيبويه (٥٧/١) .

٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا
وَلَيْسَ بُولَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا

فـ « الْعَسَل » منصوبٌ بـ « شَرَّاب » ، و « جِلَالَهَا » منصوبٌ
بـ « لَبَّاس » .

٢٥٨ - البيت للقلاخ - بقاف مضمومة ، وفي آخرة خاء معجمة - ابن حزن بن
جناب ، وهو من شواهد الأثمنوني (٦٩٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢) .
اللغة : « إلها » إلى بمعنى اللام : أى لها « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ،
وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها « وللاج » كثير الولوج « الخوالف »
جمع خالفة وهو - فى الأصل - عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة « أعقلا »
مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه
قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجذ ووقت حدوث الذعر .
المعنى : يقول : إنك لا تترانى إلا مواخياً للحرب كثير لبس الدروع ، لكثرة
ما أقتنم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فليست ألبج الأخبية هرباً
من الفرسان وخوفاً من ولوج المآرق - يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب .
الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى قوله « بأرفع » فى بيت سابق ،
وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتَكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا
وأخا : مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال أخرى ، أو صفة لأخا
الحرب « إلها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به لقوله « لباسا »
وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة ، وللاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و « الخوالف »
مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : قوله « لباسا ... جلالها » فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة من
صيغ المبالغة - إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « جلالها » لاعتداده على
موصوف مذكور فى الكلام ، وهو قوله « أخا الحرب » .

ومن إعمال مفعَل قول بعض العرب : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » فـ « بَوَائِكَهَا » منصوبٌ بـ « مِنْحَارٌ » .

ومن إعمال فَعُول قول الشاعر :

٢٥٩ — عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتَاَجَ لِلشَّوْقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ

٢٥٩ — البيتان للراعى ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانها من شواهد سيوييه (١ - ٥٦) .

اللغة : « تراءت » ظهرت ، وبدأت « لراهب » عابد النصرى « دومة » حصن واقع بين المدينة المنورة والشام ، وبسمى دومة الجندل « تجر » اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر « حجيج » اسم جمع لحاج « قلى » كره « اهتاج » ثار « الشوق » نزاع النفس إلى شيء .

المعنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشية التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ماء عند لأبفض دينه وتركه وثار شوقاً لها .

الإعراب : « عشية » منصوب على الظرفية « سعدى » مبتدأ « لو » شرطية غير جازمة « تراءت » تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سعدى « لراهب » متعلق بترأت ، والجملة شرط « لو » « بدومة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و « حجيج » معطوف على « تجر » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لراهب « قلى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « سعدى » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة الظرف وهو « عشية » إليها « واهتاج » فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة على جملة الجواب « للشوق » جار ومجرور متعلق باهتاج « إنها » إن : حرف توكيد = (٨ - شرح ابن عقيل ٢)

فـ « إِيْخْوَانَ » منصوبٌ بـ « هَيُوج » .

ومن إعمالٍ فَعِيلٍ قولُ بعضِ العربِ : « إِنْ اللّٰهَ سَمِيعٌ دُعَاءُ مَنْ دَعَاهُ »
فـ « دُعَاءُ » منصوبٌ بـ « سَمِيع » .

ومن إعمالٍ قِيلَ ما أنشده سيبويه :

٢٦٠ — حَذِرْ أُمُوراً لَا تُضِيرُ، وَآمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

= ونصب ، وها اسم «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله «هيوج» الآتي «إخوان»
مفعول به لهيوج ، وإخوان مضاف و «العزاء» مضاف إليه «هيوج» خبر إن .
الشاهد فيه : قوله «إخوان العزا هيوج» حيث أعمل قوله «هيوج» وهو من
صنيع المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «إخوان» وهو معتمد على
المسند إليه الذي هو اسم إن .

وفي البيت دليل على أن هذا العامل — وإن كان فرعاً عن الفعل — لم يضعف
عن العمل في المفعول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله «إخوان العزاء» متقدم مع
كونه مفعولاً لقوله «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب «أما العسل فأنا
شراب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضاً ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه
الكوفيون من أن مفعول هذه الصفة لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرع في العمل عن
فرع ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع . وأن ذلك سبب في
ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة ، والجواب أنه لا قياس مع النص .

٢٦٠ — زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحق ونسبه للعرب ، قال اللازني :
زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلاً ؟ قال : فوضعت له هذا البيت
ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه ، والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٥٨)
واستشهد به الأشموني (رقم ٣٠) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١)
رأينا في هذه الأقصوصة

الإعراب : «حذر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، أو نحوه ، وفي
حذر ضمير مستتر فاعل «أُمُوراً» مفعول به لحذر «لا» نافية «تضير» فعل
مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعرِد إلى أمور هو فاعله ، والجملة في =

وقوله :

٢٦١ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونٌ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ
فـ «أُمُوراً» منصوبٌ بـ «حَذَرَ» ، و «عِرْضِي» منصوبٌ بـ «مَزِقَ» .

= محل نصب صفة لأُمُور «وَأَمِنَ» معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل : ما «
اسم موصول : مفعول به لَأَمِنَ» ليس « فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه
«منجيه» منجى : خبر ليس ، ومنجى مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم
الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنجى ، وجملة «ليس»
واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله «حذر أُمُوراً» حيث أعمل قوله «حذر» — وهو من صيغ
المبالغة — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «أُمُوراً» .

٢٦١ — البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشتوني (٧٠٢) وقد ذكره
الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيديويه (١ — ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحق
لا تضر سيديويه

اللغة : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهي أنثى الحمار «الكرملين»
ثنائية كرمل — بزنة زبرج — وهو ماء يجبل من جبل طيء «فديد» صوت .
المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والتيل منه
بالطعن والقدح ، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت ، يريد أنه
لا يهابهم ولا يكثر لهم .

الإعراب : «أتاني» أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به
«أنهم» أن : حرف توكيد ونسب ، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن ، وأن وما
دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش»
خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و «الكرملين»
مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ،
والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جحاش الكرملين . =

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ^(١)
 ما سوى المفرد هو المثني والجمع - نحو : الضَّارِبَيْنِ ، وَالضَّارِبَتَيْنِ ،
 وَالضَّارِبِينَ ، وَالضَّرَّابَ ، وَالضَّوَّارِبَ ، وَالضَّارِبَاتَ - فحكمها حكم المفرد
 في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ؛ فتقول : « هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدًا ،
 وَهُوَ لَأَنَّ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا » ، وكذلك الباقي ، ومنه قوله :
 * أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَبِي * ٢٦٢ -

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل « مرقون » وهو جمع مزق
 الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » .
 والعلماء -- رحمهم الله ! -- يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل
 كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحق السابق لبردوا ما نسبته اللاحق إلى سيويوه من أنه أخذ
 بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه -- وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن في
 كتاب سيويوه بأن فيه مالا أصل له -- وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليرهنوا على
 أن الذي أصله سيويوه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين
 يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم ؛ فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف
 النسبة أو مختلق ، وسيويوه إنما ذكر بيت اللاحق مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة
 ثابتة بدونه .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ،
 وسوى مضاف و « المفرد » مضاف إليه « مثله » مثل : مفعول ثان لجعل مقدم
 عليه « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو
 المفعول الأول ، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « في الحكم »
 متعلق بجعل « والشروط » معطوف على الحكم « حيثما » حيث : ظرف متعلق بجعل ،
 وما : زائدة « عمل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر
 بإضافة « حيث » إليها .

٢٦٢ - البيت للمعاج من أرجوزة طويلة ، وهو من شواهد سيويوه في « باب
 ما يحتمل الشعر » وانظره في كتاب سيويوه (١ - ٥٦٨) والأشمنوني (رقم ٧٠٧) = ٠

[أصله الْحَمَامِ] وقوله :

٢٦٣ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

= اللغة : « أوالف » جمع آلفة ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله « ألف يألف » بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع في كتاب سيبويه مرة « قواطنا » وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة « مكة » اسم لبلد الله الحرام « ورق » جمع ورقاء ، وهى أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذى يضرب لونه إلى سواد « الحمى » بفتح الحاء وكسر الميم — أصله الحمام ، فحذف الميم فى غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء . الإعراب : « أوالفا » حال من القاطنات المذكور فى بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مكة » مفعول به لأوالف « من ورق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف ، وورق مضاف و « الحمى » مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم الآتى (ش ٣٣٣) .

الشاهد فيه : قوله « أوالفا مكة » حيث نصب مكة بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل .

٢٦٣ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من فصيحة له مطلعها :

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أُمُّ شَاقَتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌّ

وهو من شواهد سيبويه (١ — ٥٨) والأشتمونى (رقم ٧٠٦) .

اللغة : « غفر » جمع غفور « غفر » جمع غفور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المبالغة بالمكانم والآثر والمناقب .

الإعراب : « زادوا » فعل وفاعل « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « فى قومهم » الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « غفر » خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به ل زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير » خبر ثان لأن ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه .

وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا ، وَأَخْفِضْ ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي ^(١)
 يجوز في اسم الفاعل العامل إصافته إلى ما يليه من مفعول ، وَنَصْبُهُ لَهُ ؛
 فتقول : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَضَارِبُ زَيْدٍ » فإن كان له مفعولان وَأَضَفْتَهُ
 إلى أحدهما وجب نصب الآخر ؛ فتقول : « هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطِي
 دِرْهَمٍ زَيْدًا » .

وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي أَخْفَضَ

كـ « مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِنْ نَهْضٍ » ^(٢)

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل الجرور بالإضافة : الجر ، والنصب ، نحو

= الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل قوله « غفر » الذي هو جمع غفور
 الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « ذنبهم » .
 (١) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى »
 جار ومجرور متعلق بانصب ، وذى مضاف و « الإعمال » مضاف إليه « تلوا » مفعول
 به لا نصب « واخفض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وهو »
 ضمير منفصل مبتدأ « لنصب » متعلق بقوله « مقتضى » الآتي في آخر البيت ، ونصب مضاف
 و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة
 الموصول ، وسوى مضاف والماء مضاف إليه « مقتضى » خبر المبتدأ الذي هو الضمير
 المنفصل .

(٢) « اجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت « أو » عاطفة
 « انصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله « تابع » تنازعه الفعلان
 قبله ، وكل منهما يطلب به مفعولا ، وتابع مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه
 « اخفض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة
 لا محل لها صلة الموصول .

« هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَمْرٌ » ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار
فَعْلٍ - وهو الصحيح - والتقدير « ويضرب عمراً » أو مراعاةً لحلّ الخفوص ،
وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله :

٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْمِجَانِ وَعَبْدَهَا

عُودًا تَزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

٢٦٤ - البيت للأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « الواهب » الذي يعطى بلا عوض « المجان » بكسر الهماء : البيض ،
وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خُصَّ المجان
بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم « عوداً » جمع عائد ، وهى الناقة إذا وضعت وبعد
ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها ، وسميت عائدً لأن ولدها يعوذ بها ، أى : يلجأ إليها ،
وهو جمع غريب ، ويندر مثله فى العربية « تزجى » تسوق .

المعنى : يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالتاج مع أولادها وورعاتها .
الإعراب : « الواهب » يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور فى بيت سابق
على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب
إلخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف و « المائة » مضاف
إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « المجان » بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب
الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعداد بها ، أو نعت له
على اللفظ « وعبدها » يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة ،
وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، وبصح تقدير هذا العامل فعلاً كما
يصح تقديره وصفاً منونا « عوداً » نعت للمائة ، وهو تابع للمحل « تزجى » فعل
مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود على المائة فاعل « بينها » بين :
طرف متعلق بتزجى ، وبين مضاف وها : مضاف إليه « أطفالها » أطفال : مفعول به
لتزجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبة البائد إلى النوق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وعبدها » فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعاً للفظ
الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما ، كما بينا
ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب .

بنصب «عَبْدَ» وجره ، وقال الآخر :

٢٦٥ — هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

بنصب «عَبْدَ» [عَطْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، التقدير :

«أو تبعث عبداً [رَبٍّ]»

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ،

وهو من شواهد سيبويه (١ — ٨٧) والأشمنوني (رقم ٧٠٨) .

اللغة : «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل ، أو اسم جارية ، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبين أنه أخو عون بن مخراق .

الإعراب : «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ ، وباعث مضاف و«دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا : مضاف إليه «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلا : أي تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أي باعث عبد رب ، وعبد مضاف و«رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف ببيان عليه ، وأخا مضاف و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون ، وابن مضاف و«مخرقا» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بينا في الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق .

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه : ١ / ٨٧) :

فَبَيْنَنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة : الكنانة التي توضع

فيها السهام .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ ^(١)
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ الْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» ^(٢)

جميع ما تقدم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : «أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ - الآنَ ، أو غداً» ، أو «جاء المَضْرُوبُ أبوهما - الآنَ ، أو غداً ، أو أمس» .

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الْفَعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فُعْلُهُ : فكما تقول : «ضَرَبَ الزَّيْدَانِ» تقول : أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الْآخَرَ ، نحو «الْمُعْطَى كَفَافًا»

(١) « وكل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قرر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لاسم » جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « يعطى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « اسم » مفعول ثانٍ ليعطى ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه ، وجملة الفعل ونفعوليها في محل رفع خبر المبتدأ « بلا تفاضل » الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف و « تفاضل » مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا .

(٢) « فهو » ضمير منفصل مبتدأ « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « صيغ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لفعل « المفعول » جار ومجرور متعلق بصيغ « في معناه » الجار والمجرور متعلق بما تضمنه السكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « كالمعطى » السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، « وأل » في قوله « المعطى » موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها ، وفي « المعطى » ضمير مستتر يعود على « أل » نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول « كفافاً » مفعول ثانٍ للمعطى ، وجملة « يكتفي » من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصولة .

يَكْتَنِي « فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل ، و « كَفَافًا » : المفعول الثاني .

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ، كَ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ»^(١) يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى مَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ ؛ فَنَقُولُ فِي قَوْلِكَ « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » فتضيف اسمَ المفعول إلى ما كان مرفوعًا به ، ومِثْلُهُ « الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ » ، والأصل : « الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل^(٢) ؛ فلا نقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْأَبِ زَيْدًا » تريد « ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا » .

(١) « وقد » حرف تقليل « يضاف » فعل مضارع . بنى للمجهول « ذا » نائب فاعل يضاف « إلى اسم » جار ومجرور متعلق بـ « يضاف » مرتفع « صفة لاسم » معنى « تميز ، أو منصوب بنزع الخافض » كـ « محمود » السكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و « المقاصد » مضاف إليه « الورع » مبتدأ مؤخر .

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعدياً لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنتين كالملعطي والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفة مشبهة ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الدمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنتين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعاً ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللهنحاة فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً ، وهو رأى جمهرة النحاة ؛ وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالشال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر :
مَا الرَّاحِمُ الْقَدْبُ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ بَخِيلًا
فقد أضاف « الراحم » إلى « القلب » وأصله فاعله .

أبنية المصادر

فَعْلٌ قِيَّاسٌ مَصْدَرِ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ، كَ «رَدَّ رَدًّا» ^(١)
 الفعلُ الثلاثيُّ [المتعدي] يَحْيَى مَصْدَرُهُ عَلَى « فَعْل » قِيَّاسًا مُطَرِّدًا ، نَصَّ
 على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : رَدَّ رَدًّا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَفَهِمَ فَهْمًا ،
 وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ ، وهو غير سديد .

وَفَعْلَ الْإِلَازِمُ بِأَبِهِ فَعْلٌ كَفَرَحَ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَنْ ^(٢)
 أى : يَحْيَى مصدر فَعْلَ الْإِلَازِمِ عَلَى فَعْلٍ قِيَّاسًا ، كَفَرَحَ فَرَحًا ، وَكَجَوَى
 جَوَى ، وَشَلَتْ يَدُهُ شَلًّا .

وَفَعْلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ فَعْدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ ، كَفَعْدَا ^(٣)

(١) « فعل » مبتدأ « قياس » خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و « مصدر » مضاف إليه ، ومصدر مضاف و « المعدي » مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدي « من ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدي ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كرد » الكاف جارة لفول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ردا » مفعول مطلق .

(٢) « وفعل » مبتدأ أول « الازم » نعت « بابه » باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « كفرح » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وكجوى وكشال » معطوفان على كفرح .

(٣) « وفعل » مبتدأ أول « الازم » نعت « مثل » حال من الضمير المستتر فى الازم ، ومثل مضاف و « فعدا » قصد لفظه : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالًا ، أَوْ فَعَلَانَا - فَأَذِرَ - أَوْ فُعَالًا^(١)
 فَأَوَّلَ لِدَى اِمْتِنَاعِ كَأَبِي ، وَالثَّانِيَ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا^(٢)
 لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ ، وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ^(٣)

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلٍ اللَّازِمِ عَلَى فُعُولٍ قِيَاسًا ؛ فَتَقُولُ : « قَعَدَ قُعُودًا ، وَغَدَا غُدُوءًا ، وَبَكَرَ بُكُورًا » .

= مقدم « فَعُول » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كغدا .

(١) « مَا » مصدرية « لَمْ » نافية جازمة « يَكُنْ » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجباً » خبر يَكُنْ ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل « فَعَالًا » مفعول به لمستوجباً « أَوْ فَعَلَانَا » معطوف على قوله « فَعَالًا » « فَأَذِرَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب « أَوْ فَعَالًا » معطوف على قوله « فَعَلَانَا » .

(٢) « فَأَوَّلَ » مبتدأ « لِدَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « اِمْتِنَاعِ » مضاف إليه « كَأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وَالثَّانِيَ » مبتدأ « لِلَّذِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اقْتَضَى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « تَقْلُبًا » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) « لِلدَّاءِ » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فَعَالٌ » مبتدأ مؤخر « أَوْ » عاطفة « لَصَوْتٍ » جار ومجرور معطوف على قوله للداء « وَشَمِلَ » فعل ماض « سِيرًا » مفعول به مقدم على الفاعل « وَصَوْتًا » معطوف عليه « الْفَعِيلُ » فاعل شمل « كَصَهْلٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كصهل .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجبا فِعْلاً — إلى آخره » إلى أنه إنما يأتي مصدره على فُعُول ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فِعَال ، أو فَعْلَان ، أو فَعَال .

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو : كل فعلٌ دلَّ على امتناع ، كآبي إباء ، ونَفَرَ نِفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، و [هذا] هو المراد بقوله « فأوَّلُ لذي امتناع » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلَان هو : كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقَلُّبٍ ؛ نحو : « طَافَ طَوَفَاناً ، وَجَالَ جَوْلَاناً ، وَنَزَا نَزَوَاناً » ، وهذا معنى قوله « والثان للذي اقتضى تقلباً » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو : كلُّ فعلٍ دلَّ على داء ، أو صوت ؛ فمثال الأول : سَعَلَ سُعَالاً ، وَزُكِمَ زُكَاماً ، وَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً . ومثال الثاني : نَعَبَ الغراب نُعَاباً ، وَنَعَقَ الراعي نُعَاقاً ، وَأَزَّتِ القدرُ أَزَازاً ، وهذا هو المراد بقوله : « للدَّاءُ فُعَالٌ أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ » إلى أن فِعِيلاً يأتي مصدره لِمَادَلَّ على سَيْرٍ ، وَلِمَادَلَّ على صَوْتٍ ؛ فمثال الأول : ذَمَلَّ ذَمِيلًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، ومثال الثاني : نَعَبَ نَعِيْبًا ، وَنَعَقَ نَعِيقًا [وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيرًا ، وَصَهَلَتِ الْخَيْلُ صَهِيلًا] .

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلَالٍ كَسَهَلَ الْأَمْرُ ، وَزَيْدٌ جَزَلًا^(١)

(١) « فُعُولَةٌ » مبتدأ « فَعَالَةٌ » معطوف عليه بإسقاط العاطف « لِفَعْلَالٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كَسَهَلَ » الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل : فعل ماضٍ « الأمر » فاعل سهل « وزيد » مبتدأ ، والجملة من « جزلاه » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا كان الفعل على فَعَلَ - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره
 عَلَى فُعُولَةٍ ، أَوْ عَلَى فَعَالَةٍ : فمثال الأول : سَهَلَ سُهُولَةً ، وَصَغُبَ
 صُغُوبَةً ، وَعَذَبَ عَذُوبَةً ، ومثال الثاني : جَزَلَ جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ،
 وَضَخَّمَ ضَخَّامَةً .

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ ، كَسُخِطَ وَرَضِيَ^(١)
 يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل
 الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْيَسٍ ، بل يُقْتَصَرُ فيه على
 السماع ، نحو : سَخِطَ سُخْطًا ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَذَهَبَ ذَهَابًا ، وَشَكَرَ شُكْرًا ،
 وَعَظَّمَ عَظْمَةً .

وَعَـغَـيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ مَصْدَرُهُ كَقُدَّسَ التَّقْدِيسِ^(١)

(١) « وما » اسم شرط : مبتدأ « أتى » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه « مخالفًا » حال من الفاعل المستتر « لما » جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة
 من « مضى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرور محلا باللام « فبابه »
 الفاء واقعة في جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والماء مضاف إليه « النقل »
 خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب
 في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(٢) « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
 و « ثلاثة » مضاف إليه « مقيس » مبتدأ ثانٍ ، ومقيس مضاف ، ومصدر من « مصدره »
 مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كقُدَّس » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف حال ، من المضاف إليه « التقديس » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ
 الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

وَزَكَّهِ تَزَكِيَةً ، وَأَجْمَلَ ، إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً^(١)
 وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ ، إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّالِيَا لَزِمَ^(٢)
 وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتِحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَا^(٣)
 يَهْمَزُ وَصَلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضَمَّ مَا يَرْبِعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا^(٤)

(١) « وزكه » زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تزكية » مفعول مطلق « وأجملا » فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إجمال » مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تجملا » مصدر تقدم على عامله « تجملا » فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « من » .

(٢) « وغالبا » حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله « لزِمَ » الآتي في آخر البيت « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « التا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، والجملة من « لزِمَ » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ . (٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتي « يلي » فعل مضارع « الآخر » فاعل يلي ، ومفعوله محذوف : أي ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة « مد » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتحا » الواو عاطفة ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل « مع » ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « الثان » مضاف إليه « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « تلو » والجملة من « افتحا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن .

(٤) « يهزم » جار ومجرور متعلق بافتحا في البيت السابق . وهمز مضاف و « وصل » مضاف إليه « كاصطفى » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وضَمَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لضم ، والجملة من « يربع » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « في أمثال » جار ومجرور متعلق بضم ، وأمثال مضاف ، وقوله « قد تلمعا » قصد لفظه : مضاف إليه

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا .

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَمَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، نَحْوُ « قَدَّسَ تَقْدِيسًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وَيَأْتِي - أَيْضًا - عَلَى [وَزْنِ] فِعَالٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ قُرِئَ (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) بِتَخْفِيفِ الذَّالِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا فَمَصْدَرُهُ كَذَلِكَ ، لَكِنْ تَحْذِفُ بِاءَ التَّفْعِيلِ ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ عَلَى ^(١) تَفْعِلَةٍ ، نَحْوُ « زَكَّي تَزْكِيَّةً » وَنَدَرَ مَجِيئُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٦ - بَاتَتْ تُنْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيًّا

(١) محجىء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر ، فأما الواجب فيكون في مصدر الملل اللام منه نحو زكي تزكية . ووفى توفية ، وأدى تأدية . وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئة ، وهنأته تهنة ، وحلأته تحلئة ، وجزأته تجزئة ، ونشأته تنشئة ، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدم ، وجرب تجربة ، وجاء في المضاعف نحو « حملته تحملة » ومنه قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى تحليلها بالكفارة .

٢٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « باتت » يطلق على معنيين ، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل « ظل » الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثاني : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت « تنزى » تحرك « شهلة » هى المرأة العجوز .

المعنى : يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة ، وهى تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « دلوها » =

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعلة ، نحو : خَطَّأَ تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً ، وَجَزَّأَ تَجْزِئًا وَتَجْزِئَةً ، وَتَبَّأَ تَنْبِئًا وَتَنْبِئَةً .

وإن كان على « أَفْعَلَ » فقياسُ مصدره على إفعالٍ ، نحو : أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَأَجْمَلَ إِجْمَالًا ، وَأَعْطَى إعطاءً .

هذا إذا لم يكن معتلّ العين ؛ فإن كان مُعْتَلّ العين نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت^(١) ، وَعُوِّضَ عنها تاء التأنيث غالباً ، نحو : أَقَامَ إِقَامَةً ، وَالْأَسْلُ : إِقْوَامًا ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وَعُوِّضَ عنها تاء التأنيث ، فصار إِقَامَةً .

وهذا هو المراد بقوله : « ثم أقم إقامة » ، وقوله : « وغالباً ذا التالزم »

= دلو : مفعول به لتزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » السكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل تنزى « صيباً » مفعول به لتزى ، و « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تنزياً » أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزية مشابهة تنزية العجوز صيباً .

الشاهد فيه : قوله « تنزياً » حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - المل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالتزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتحلية .

(١) أصل إقامة مثلاً : إقوام كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، نقلت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، لحذفت إحداها وعوض منها التاء فصار إقامة ، وقد ذهب سيويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين .

إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعَوِّضُ غالبا ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) .

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلٌ — بضم العين — نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً .

وإن كان في أوله همزة وصل كسِرَ ثَالِثُهُ ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ، أو اسْتَفْعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، واضْطَنَى اضْطِغَاءً ، واسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَاجاً ، وهذا معنى قوله « وما يلي الآخر مُدَّةً وافتحاً » .

فإن كان استفعل معتلاً العين نُقِلَتْ حركته عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، والأصل اسْتِعْوَاذًا ، فنقلت حركة الواو إلى العين — وهي فاء الكلمة — [وحذفت] وعُوِّضَ عنها التاء ، فصار اسْتِعَاذَةً ، وهذا معنى قوله « واستعذ استعاذة » .

ومعنى قوله : « وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَسَّمَا » أنه إن كان الفعل على وزن « تَفَعَّلَ » يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلٌ — بضم رابعه — نحو « تَلَسَّمْ تَلَسُّماً ، وتَدَخَّرَجْ تَدَخُّرُجاً » .

فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ — لِفَعْلَلًا ، وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا^(١)

(١) « فَعْلَالٌ » مبتدأ « أَوْ فَعْلَلَةٌ » معطوف على فَعْلَالٌ « لِفَعْلَلًا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وَاجْعَلْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مَقِيْسًا » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ثَانِيًا » مفعول أول لا جعل « لَا أَوَّلًا » لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله « ثَانِيًا » .

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى فِعْلَالٍ : كَدَخَرَجَ دَخَرَجًا ، وَسَرَهَفَ سَرَهَافًا ،
وعلى فعلة — وهو المقيس فيه — نحو « دَخَرَجَ دَخَرَجَةً ، وَبَهَرَجَ بَهَرَجَةً ،
وَسَرَهَفَ سَرَهَفَةً » .

لِفَاعَلٍ : الْفِعَالُ ، وَالْمُفَاعَلَةُ ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ^(١)
كلُّ فعل على وزن فاعل فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ ، نحو « ضَارَبَ ضِرَابًا
وَمُضَارَبَةً ، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَتُخَاصَمَةً » .
وأشار بقوله : « وَغَيْرُ مَا مَرَّ — إلخ » إلى أن ما ورد من مَصَادِرٍ غير
الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، ومعنى قوله « عَادَلَهُ » كان
السَّمَاعُ له عديلا ، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بثبت ، كقولهم — في مصدر فَعَّلَ المعتل —
تفعيلا ، نحو :

* بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا * [٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِيَةً ، وقولهم في مصدر حَوَقَلَ حِقَقَالًا ، وقياسه حَوَقَلَةٌ — نحو
« دَخَرَجَ دَخَرَجَةً » — ومن ورود « حِقَقَال » قوله :
٢٦٧ — يَا قَوْمِ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِقَقَالٍ الرَّجَالِ الْمَوْتُ

(١) « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفاعل » مبتدأ مؤخر
« والمفاعلة » معطوف على الفاعل « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه ، والجملة من « مر » وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صلة الموصول ،
« السماع » مبتدأ ثان ، والجملة من « عادله » وفاعله المستتر فيه جوازا في محل رفع خبر
المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .
٢٦٧ — البيت من الشواهد المجهولة نسبتها .

اللغة : « حوقلت » كبرت وضعفت « أو دنوت » قربت من هذا .
المعنى : يقول : إني قد كبرت سني ، وضعفت عن القيام بأمر نفسي ، أو قربت من =

وقولهم - فى مصدر تَفَعَّلَ - تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا^(١) ، والقياسُ تَفَعَّلَ تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلَّقَا .

وَفَعَّلَهُ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ وَفَعَّلَهُ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ^(٢)

إذا أريدَ بيانُ المرَّةِ من مصدر الفعل الثلاثى قيل فَعَّلَهُ - بفتح الفاء - نحو ضربته ضَرْبَةً ، وقتلته قَتَلَةً

هذا إذا لم يُبين المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنى عليها وصِفَ بما يدل على

= ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خبر لفظا ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته .

الإعراب : « يا » حرف نداء « قوم » منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه « حوقلت » فعل وفاعل « أو » عاطفة « دنوت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت « وشر » مبتدأ ، وشر مضاف و « حيقال » مضاف إليه ، وحيقال مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الموت » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « حيقال » حيث ورد على زنة فعلال - بكسر فسكون - وهو مصدر « حوقل » الملحق بدحرج ، فحق مصدره أن يكون بزنه الفعللة (١) مما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ ، وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

والتِمْلَاق - بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة - هو التودد والتلطف .

(٢) « وفعله » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بجلسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله « وفعله لهيئة بجلسه » فى الإعراب مثل الشطر الأول .

الوَاحِدَةُ^(١) نحو : نَعْمَةٌ ، وَرَحْمَةٌ ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة .
وإن أريد بيان الهيئة منه قيل : فِعْلَةٌ - بكسر الفاء - نحو جَلَسَ جِلْسَةً
حسنة ، وَقَعَدَ قَعْدَةً ، ومات مِيتَةً .

* * *

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْحُمْرَةِ^(٢)
إذا أريد بيان المرة من مصدر المزد على ثلاثة أحرف ، زيد على المصدر تاء
التأنيث ، نحو أكرمته إِكْرَامَةً ، وَدَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً
وشذ بناء فِعْلَةٌ للهيئة من غير الثلاثي ، كقولهم : هِيَ حَسَنَةُ الْخُمْرَةِ ، فَبَنَوْا
فِعْلَةً مِنْ « اخْتَهَرَ » و« هُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ » فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ « نَعَّمَ » .

* * *

(١) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحا كرحمة ونعمة ، وإما أن
يكون أوله مضموما مثل كدرة وزرقة وحمرة ، وإما أن يكون أوله مكسورا ، نحو
نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحا وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما
قال الشارح ؛ لتمييز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموما
أو مكسورا وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله ، وبهذا الفتح يميز الدال
على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق
الشارح غير مستقيم .

(٢) « في غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير
المستكن في خبر المبتدأ الآتي ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
و « الثلاث » مضاف إليه « بالتاء » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم « المرة » مبتدأ مؤخر « وشذ » فعل ماض « فيه » جار ومجرور متعلق بشذ
« هيئة » فاعل شذ « كالحمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف

أُبنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

[والصفات المشبهات بها]

كَفَاعِلٍ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ : إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ، كَغَذَا^(١)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال « فاعِلٍ ». وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً ، نحو ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذٍ ، فإن كان الفعل على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعِلٍ ، نحو ركب فهو راكب ، وعلم فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثي على فَعَلَ - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلَتْ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ^(٢)

(١) « كفاعِل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله « اسم فاعل » الآتي « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اسم » مفعول به لصغ ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بصغ « من ذي » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » الآتي ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك غذا .

(٢) « وهو قليل » مبتدأ وخبر « في فعلت » جار ومجرور متعلق بقليل « وفعل » معطوف على فعلات « غير » حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى » مضاف إليه « بل » حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه » قياس مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ .

وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانُ، نَحْوُ أَشِيرٍ، وَنَحْوُ صَدَيَّانَ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ^(١)

أى : إتيانُ اسمِ الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قَلِيلٍ فى فَعْلٍ - بضم العين - كقولهم : حَضَّ فَهُوَ حَامِضٌ، وفى فَعِلٍ - بكسر العين - غير متعديٍّ، نحو : أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ [وَسَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ، وَعَقِرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ]، بل قياسُ اسمِ الفاعل من فَعِلٍ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ - بكسر العين - نحو « نَضِرَ فَهُوَ نَضِيرٌ، وَبَطِرَ فَهُوَ بَطِيرٌ، وَأَشِيرَ فَهُوَ أَشِيرٌ » أو على فَعْلَانِ، نحو « عَطِشَ فَهُوَ عَطِشَانُ، وَصَدَى فَهُوَ صَدَيَّانُ » أو على أَفْعَلٍ، بنحو : « سَوَدَ فَهُوَ أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فَهُوَ أَجْهَرٌ ».

وَفَعْلٌ أَوْلى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ^(٢)

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ، وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ^(٣)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعْلٍ - بضم العين - كثر محجى به اسمُ الفاعل منه على وزنِ فَعْلٍ كـ « ضَخَمَ فَهُوَ ضَخْمٌ، وَشَهَمَ فَهُوَ شَهْمٌ » وعلى فَعِيلٍ، بنحو :

(١) « وَأَفْعَلٌ » معطوف على فعل الواقع خبراً فى البيت السابق « فَعْلَانُ » معطوف على أَفْعَلٍ بعاطف مقدر « بنحو » خبر لمبتدأ محذوف، أى : وذلك بنحو، ونحو مضاف و « أَشِيرٌ » مضاف إليه .

(٢) « وَفَعْلٌ مَبْتَدَأٌ أَوْلى » خبر المبتدأ « وَفَعِيلٌ » معطوف على فَعْلٍ « بِفَعْلٍ » جار ومحرور متعلق بأولى « كَالضَّخْمِ » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مَبْتَدَأٍ محذوف « وَالْجَمِيلِ » معطوف على الضخم « وَالْفَعْلُ جَمْلٌ » مبتدأ وخبر .

(٣) « وَأَفْعَلٌ » مبتدأ « فِيهِ » جار ومحرور متعلق بقوله « قَلِيلٌ » الآتى « قَلِيلٌ » خبر المبتدأ « وَفَعْلٌ » معطوف على أَفْعَلٍ « وَبِسْوَى » الجار والمحرور متعلق بيغنى، وسوى مضاف و « الْفَاعِلِ » مضاف إليه « قَدْ » حرف تقليل « يَغْنَى » فعل مضارع « فَعْلٌ » فاعل يَغْنَى.

« بَجَلٌ فهو جَعِيلٌ ، وَشَرُفٌ فهو شَرِيفٌ » ، ويقلُّ مجيء اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو « خَظَبَ فهو أَخْظَبُ »^(١) وعلى فَعَلَ نحو « بَطَلَ فهو بَطَلٌ » .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طَابَ فهو طَيِّبٌ ، وَشَاخَ فهو شَيْخٌ ، وَشَابَ فهو أَشْيَبٌ ، وهذا معنى قوله : « وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلٌ » .

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ^(٢)
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوُ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا^(٣)

(١) وقع في بعض النسخ « خَظَبَ فهو أَخْظَبُ » بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشي باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن « خَظَبَ » إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا ، وفي الحديث الشريف « بكى حتى خَظَبَ دمه الحصى » قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمه فَخَظَبَ الحصى ، ووقع في نسخة « خَظَبَ فهو أَخْطَبُ » بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول « خَظَبَ فهو أَخْطَبُ » إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة .

(٢) « وزنة » خبر مقدم ، وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق بزنة ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه . « كالمواصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٣) « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله « المضارع » في البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقا » حال من كسر « وضم » معطوف على كسر ، وضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » نعت لميم ، وجملة « قد سبقا » وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم .

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ^(١)

يقول : زِنَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفِ زِنَةُ الْمَضَارِعِ مِنْهُ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي أَوَّلِهِ مَضْمُومَةٌ ، وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَطْلَقًا : أَيْ سَوَاءً كَانَ مَكْسُورًا مِنَ الْمَضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحًا ؛ فَتَقُولُ « قَاتِلٌ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ ، وَدَخَرَجٌ يَدْخَرِجُ فَهُوَ مُدَخَرِجٌ ، وَوَاصِلٌ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ ، وَتَدَخَرَجٌ يَتَدَخَرِجُ فَهُوَ مُتَدَخَرِجٌ ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ » .

فَإِنْ أُرِدْتَ بِنَاءَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفِ أُتِيَتْ بِهِ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَلَكِنْ تَفْتَحُ مِنْهُ مَا كَانَ مَكْسُورًا - وَهُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ - نَحْوُ : مُضَارَبٌ ، وَمُقَاتِلٌ ، وَمُنْتَظَرٌ .

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أُطْرِدُ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَكَاتٍ مِنْ قَصْدٍ^(٢)

إِذَا أُرِيدَ بِنَاءُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ جِئَ بِهِ عَلَى زِنَةِ « مَفْعُولٍ » قِيَاسًا

(١) « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « فَتَحَتْ » فَتَحَ : فَعَلَ مَاضٍ فَعَلَ الشَّرْطَ ، وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ التَّسْكِيمِ فَاعِلٌ « مِنْهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِفَتْحَتْ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لِفَتْحَتْ « كَانَ » فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ « أَنْكَسَرَ » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كَانَ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ كَانَ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ الْمَوْصُولِ « صَارَ » فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ ، جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ « اسْمٌ » خَبَرُ صَارَ ، وَاسْمٌ مُضَافٌ وَ« مَفْعُولٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَمِثْلِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَمِثْلٌ مُضَافٌ ، وَ« الْمُنْتَظَرُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

(٢) « وَفِي اسْمِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأُطْرِدُ الْآتِي ، وَاسْمٌ مُضَافٌ وَ« مَفْعُولٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَفْعُولٌ مُضَافٌ وَ« الثَّلَاثِيُّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أُطْرِدُ » فَعَلَ مَاضٍ « زِنَةُ » فَاعِلٌ أُطْرِدَ ، وَزِنَةُ مُضَافٌ وَ« مَفْعُولٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَكَاتٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ « مِنْ قَصْدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِآتٍ .

مطرذاً نحو : « قَصَدْتُهْ فهو مَقْصُودٌ ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ » .

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحَيْلٍ (١)

ينوب « فَعِيل » عن « مفعول » في الدلالة على معناه نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ ، وامرأة جَرِيحٍ ، وَفَتَاةٌ كَحَيْلٍ ، وَفَتًى كَحَيْلٍ ، وامرأة قَتِيلٍ ، وَرَجُلٌ قَتِيلٍ » فَنَابَ جَرِيحٍ وَكَحَيْلٍ وَقَتِيلٍ ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : « وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ » .

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة « فَعِيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقيسة ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيلٍ عن مفعول : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فَعِيلٌ بمعنى فاعل لم يَنْبُ قياساً كعَلِيمٍ ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وَصَوِّغُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول على كَثَرَتِهِ غيرُ مَقِيسٍ ، فحُزِمَ بأصح القوانين كما حُزِمَ به هنا ، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف .

وقد يُعْتَذَرُ عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماع على أن فَعِيلًا لا ينوب عن

(١) « وَنَابَ » فعل ماضٍ « نَقْلًا » حال من ذُو فَعِيلٍ الآتي « عَنْهُ » جارٍ ومجرور متعلق بناب « ذُو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فَعِيلٍ » مضاف إليه « نَحْوُ » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فَتَاةٍ » مضاف إليه « أَوْ فَتًى » معطوف على فَتَاةٍ « كَحَيْلٍ » صفة .

مفعول ، يعنى نيابة مطلقة ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذى ليس له فاعيل بمعنى فاعل .

ونبّه المصنف بقوله : نحو : « فتاة أو فتى كحيل » على أن فاعلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث ، وستأتى هذه المسألة مبينة فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف فى التسهيل أن فاعلاً ينوب عن مفعول : فى الدلالة على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا أقول : « مررت برجل جريح عبده » فترفع « عبده » بجريح ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ
 صِفَةٌ أُسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ (١)
 قد سبق أن المراد بالصفة : مادَّةٌ على معنى وذاتٌ ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ،
 واسم المفعول ، وأفعِل التفضيل ، والصفة المشبهة .
 وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها ، نحو :
 « حَسَنَ الْوَجْهِ ، وَمُنْطَلَقَ اللِّسَانِ ، وَطَاهِرَ الْقَلْبِ » والأصلُ : حَسَنَ وَجْهَهُ ،
 وَمُنْطَلَقَ لِسَانَهُ ، وَطَاهِرَ قَلْبَهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه :
 مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ؛
 فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبُ الْأَبِ عَمْرًا » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ
 قَائِمُ الْأَبِ غَدًا » تريد زيد قائم أبوه غداً ، وقد تقدَّم أن اسم المفعول يجوز
 إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْأَبِ » وهو حينئذٍ جَارٌ تَجْرِي
 الصفة المشبهة .

(١) « صفة » خبر مقدم « استحسن » فعل ماضٍ مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل
 استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في
 محل رفع نعت لصفة « معنى » مميز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور
 متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به
 للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث
 ومن قام به ، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما
 كانت الصفة المشبهة لاتدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة
 في أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه في العمد ، ولهذا لما خالف أفعِل التفضيل اسم
 الفاعل في الوجهين جميعاً لم يعمل النصب أملاً .

وَصَوْنُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ^(١)
 يعنى أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل مُتَعَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلٌ
 الْأَبِ بَكْرًا » تريد قاتلُ أبوه بَكْرًا ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو :
 « طَاهِرِ الْقَلْبِ ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله :
 « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غَدًا ، أَوْ أَمْسَ » .
 وَنَبَّهَ بقوله . « كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا
 كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارع ، نحو :
 « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوزَانه ، وهو الكثير ، نحو
 « جميل الظاهر ، وَحَسَنَ الوجه ، وَكَرِيمَ الأب » وإن كانت من غير ثلاثى
 وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع ، نحو « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ » .

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الدُّعْدَى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ^(٢)

(١) « صوغها » صوغ : يجوز أن يكون معطوفا على « جر » الواقع نائب فاعل ،
 فى البلب السابق ، أى : واستحسن صوغها - إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره
 محذوف : أى وصوغها واجب من لازم - إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين
 الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله « صوغها » مبتدأ ، وقوله « من لازم »
 متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه
 « من لازم لحاضر » جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها » السابق على الوجهين
 الأولين « كطاهر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف
 و « القلب » مضاف إليه « جميل » معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف
 و « الظاهر » مضاف إليه .

(٢) « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم » مضاف إليه ، و « اسم »
 مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، و فاعل مضاف و « المعدى » مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى، وهو : الرفع ، والنصب^(١)
 نحو « زِيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » فى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و«الْوَجْهَ»
 منصوب على التشبيه بالفعل به ؛ لأن « حسنًا » شبيه بِضَارِبٍ فَعَمَلَ عَمَلُهُ ،
 وأشار بقوله : « عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حَدًّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على
 الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد
 من اعتماده .

* * *

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ^(٢)

= موصوف محذوف ، تقديره الفعل المعدى «لها» حار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا «الذى»
 نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .
 (١) اعلم أولا أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم
 الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمرا ، فأما
 الصفة المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن
 النحاة جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزا ، وإما مشها بالمفعول : فى كونه منصوبا واقعا
 بعد الدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانيا أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ،
 وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه .
 والجملة من « تعمل » وفاعلها المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بعمل
 « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » كونه : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافة
 المصدر الناقص إلى اسمه « ذا » خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف
 إليه « وجب » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قُصِرَتْ عنه ؛ فلم يحز
تقديمُ مَعْمُولِهَا عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ »
كما تقول : « زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا في سببي ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ
وَجْهَهُ » ولا تعمل في أجنبي ؛ فلا تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً » واسم الفاعل يعمل
في السببي ، والأجنبي ، نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، وَضَارِبٌ عَمراً » .

* * *

فَارْفَعِ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرِّ - مَعَ أَلْ
وَذُونِ أَلْ - مَصْحُوبِ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلَ^(١)
بِهَا : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، وَلَا
تَجْرُزْ بِهَا - مَعَ أَلْ - سَمًا مِنْ أَلْ خَلَا^(٢)

(١) « فارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها »
متعلق بارتفاع « وانصب ، وجر » معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقها للدلالة
متعلق الأول عليها « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلا
بالباء ، ومع مضاف و « أَلْ » مضاف إليه « ودون أَلْ » دون : ظرف معطوف على
قوله « مع أَلْ » السابق « مصحوب أَلْ » مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة
السابقة - وهي : ارفع ، وانصب ، وجر - « وما » موصول معطوف على « مصحوب
أَلْ » السابق « اتصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .
(٢) « بها » متعلق باتصل في البيت السابق « مضافا » حال من الضمير المستتر في
« اتصل » « أو مجرداً » معطوف على « مضافا » السابق « ولا » الواو عاطفة ،
ولا : ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتجرر « مع أَلْ » ظرف متعلق بمحذوف حال من
« ها » المجرورة محلا بالباء « سما » مفعول به لتجرر « من أَلْ » متعلق بخلا الآتي « خلا » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « سما » السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَةٍ ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا^(١)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما ،
نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المفعول من أحوال سِتَّة :

الأول : أن يكون المفعول بآل ، نحو «الحسن الوجه ، وحسن الوجه» .

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه آل ، نحو «الحسن وَجْهِ الأبِ ، وحسن وَجْهِ الأبِ» .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو «مرت بالرجل الحسن وَجْهَهُ ، وبرجل حسن وَجْهَهُ» .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف . نحو «مرت بالرجل الحسن وَجْهَهُ غَلَامِهِ ، وبرجل حسن وَجْهَهُ غَلَامِهِ» .

الخامس : أن يكون مجرداً من آل دون الإضافة ، نحو «الحسن وَجْهَهُ أبِ ، وحسن وَجْهَهُ أبِ» .

(١) « ومن إضافة معطوف على قوله « من آل » في البيت السابق « لتاليها »
الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالي مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ
« لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على « ما » « فهو » الفاعل لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل
مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله « وسما » وسم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم
الشرط الواقع مبتدأ .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة ، نحو « الْحَسَنُ وَجْهًا ، وَحَسَنٌ وَجْهًا » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصّلُ حينئذٍ سِتُّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى : إذا كانت الصفة بأل ، نحو « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو « حسن » « مصحوب أل » المعمول المصاحب لأل ، نحو « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والمعمول المتصل بها — أى : بالصفة — إذا كان المعمول مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمول المضافُ إلى ما فيه أل ، نحو « وجه الأب » والمضافُ إلى ضمير الموصوف ، نحو « وجهه » والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو « وجه غلامه » والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو « وجه أبي » .

وأشار بقوله : « ولا تجرُزُ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها — إذا كانت الصفة بأل — أربعُ مسائل :

الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « الحسن وَجْهه » .

الثانية : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو « الحسن وَجْهٍ غُلامِهِ » .

الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو « الحسن وَجْهَ أَبٍ » .

الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو « الحسن وَجْهٍ » .
فمعنى كلامه « ولا تجرر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع أل ،
اسماً خلاً من أل أو خلاً من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع .
ومالم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعه ونصبه ؛ كالحسنِ الْوَجْهِ ،
والحسنِ وَجْهِ الْأَبِ ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعهُ إذا كانت الصفة
بغير أل على كل حال .

التعجب

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِـ « أَفْعَلٍ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا^(١)
وَتَلَوْ أَفْعَلًا انْصَبَنَّهُ : كَ « مَا » أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا^(٢)
للتعجب صيغتان^(٣) : إحداهما « مَا أَفْعَلَهُ » والثانية « أَفْعَلِ بِهِ » وإليهما

(١) « بأفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتي « انطق » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضاً ، وبعد مضاف و « ما » مضاف إليه « تعجبا » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر في « انطق » على التأويل بالمشتق : أى انطق متعجبا « أو » عاطفة « جىء » فعل أمر معطوف على انطق « بأفعل » جار ومجرور متعلق بجىء « قبل » ظرف متعلق بجىء أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « يا » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة .
(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو - إلخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصبته » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف بجارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلي : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيماً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونامضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عتدهم النحاة باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التعجب فكثيرة : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل — بضم العين — وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارسا ! وقولهم : سبحان الله .

أشار المصنف بالبيت الأول ، أى : انطقْ بِأَفْعَلْ بعد « ما » للتعجب ، نحو :
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » أَوْجَى بِأَفْعِلْ قبل مجرور بيا ، نحو :
« أَحْسِنَ بِالزَّيْدَيْنِ ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا » .

فما : مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبويه ، و « أَحْسَنَ » فعلٌ ماضٍ ،
فَاعِلُهُ ضميرٌ مستترٌ عائد على « ما » و « زَيْدًا » مفعولُ أَحْسَنَ ، والجملة خبر عن
« ما » ، والتقدير « شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا » أى جَعَلَهُ حسنًا ، وكذلك
« مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » .

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر^(١) ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ،
والباء زائدة .

واستدل على فعلية أَفْعَلْ بلزوم نون الوفاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم .
نحو : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » وعلى فعلية « أَفْعِلْ » بدخول نون التوكيد
عليه فى قوله :

٢٦٨ — وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةٌ

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقَرٍ وَأَخْرِيًا

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر ،
والمجرور بالباء الزائدة وجوبا هو فاعله ، وأصل الكلام « أَحْسَنَ زَيْدٌ » أى صار ذا
حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر
ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الأمر
إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو : امرر زيد ، ثم
الزموا ذلك

٢٦٨ — هذا البيت مما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى
اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وروى صدره =

== « ومستخلف من بعد غضبي » وقد أنشده ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان .

اللغة : « غضبي » - بفتح العين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة - اسم للمائة من الإبل ، وهى معرفة لاتنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه « غضيا » بالثناة النحية مقصوراً - وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرة « صريمة » تصغير صرمة - بكسر أوله - وهى القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلك ، ويجوز أن تقرأ صريمة بفتح الصاد ، والصريمة : القطعة من النخل والإبل أيضاً ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه « أدخل رب الصريمة والغنيمة » يريد صاحب الإبل القليلة والنعم القليلة .

الإعراب ، « ومستبدل » الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديره ، وفيه ضمير مستتر فاعله « من بعد » جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و « غضبي » مضاف إليه « صريمة » مفعول به لمستبدل « فأحر » أحر : فعل ماض جاء على صورة الأمر « به » الباء زائدة ، والضمير فاعل أحر « من طول » جار ومجرور متعلق بأحر ، و « من » فيه معنى الباء ، ويروى « لطول فقر » وطول مضاف و « فقر » مضاف إليه « وأحريا » الواو عاطفة ، وأحريا : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأحريا » حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب ، خلافاً لمن ادعى اسميتها .

فإن قلت : ألسنم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض ؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد - كما ندعون - قد اتصلت به ، ونون التوكيد - فيما نعلم - إنما تتصل بالأمر . والمضارع ؟

قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضى - وإن يكن نادراً - ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضى مع المضارع ==

أراد « وَأَحْرَيْنَ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف .
وأشار بقوله : « وتلو أفعل » إلى أن تالي « أفعل » يُنصب لكونه مفعولاً ،
نحو « ما أوفى خليلينا » .

ثم مثل بقوله : « وأصدق بهما » للصيغة الثانية .

وما قدمناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التي بعدها
خبر عنها ، والتقدير : « شيء أحسن زيدا » أى جعله حسناً ، وذهب
الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
« الذى أحسن زيدا شيء عظيم » وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية ، والجملة
التي بعدها خبر عنها ، والتقدير : « أى شيء أحسن زيدا ؟ » وذهب بعضهم
إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التي بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
« شيء أحسن زيدا عظيم » .

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يُضَحُّ (١)

= والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالاً ، فسهل من أجل هذا دخول
النون عليه ، والثاني : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها في
صورة فعل الأمر وإن يكن معناها معنى الماضى ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد
ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب
« تعجبت » فعل وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة « استبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط
« عند » ظرف متعلق بقوله « يضح » الآتى ، وعند مضاف و « الحذف » مضاف =

يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل ، إذا دل عليه دليل ؛ فمثال الأول قوله :

٢٦٩ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه «معناه» معنى : اسم كان ، وهو مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٦٩ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : «أم عمرو» يريد به عمرو بن قتيبة الشكري صاحبه في سفره إلى قصر الروم «تحدرا» انصب ، وانسكب .

الغنى : يقول : إن عهدى بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فما بالها اليوم قد كثر بكائها على عمرو ١٤ .

الإعراب : «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى ، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه «دمع» دمع : مبتدأ ، ودمع مضاف وها مضاف إليه ، والجملة من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو ، لأن «أرى» بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق ببكاء «وما» تعجبية مبتدأ «كان» زائدة «أصبرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية ، والمفعول محذوف ، أى : أصبرها ، والجملة في محل رفع خير المبتدأ وهو ما التعجبية .

الشاهد فيه : قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف التعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذى يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين على بن أبي طالب :

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوَغِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا

يريد ما أعزهم وأكرمهم ، فحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أصبرهما » لحذف الضمير وهو مفعول أفعل ؛ للدلالة عليه بما تقدم ، ومثال الثاني قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقدير — والله أعلم — وأبصر بهم ، لحذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :
 ٢٧٠ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرْ

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .
 المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى أبيات سابقة — إذا صلد الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار ! .
 الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية « يلقى » فعل مضارع ، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلقى : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلقى » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو فاعل « يوماً » ظرف زمان متعلق بـ « يستغن » « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعل » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتعل على مثل المحذوف .
 ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعل به » إذا كان قد عطف على مائل مشتعل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصصون الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فاعرف ذلك .

أى : فأجدر به [لحذف التعجب منه بعد « أفعل » وإن لم يكن معطوفاً على أفعل مثله ، وهو شاذ] .

وفى كلاً الفعلين قدماً لزماً . منعُ تصرفٍ بحكمٍ حتماً^(١)
لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ؛ فلا يستعمل من أفعل غير الماضى ، ولا من أفعل غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه .

وصغهما من ذى ثلاثٍ ، صرفاً ، قابلٍ فضلٍ ، تم ، غير ذى انتفاً^(٢)
وغير ذى وصفٍ يضاهى أشهلاً ، وغير سالكٍ سبيلٍ فعلاً^(٣)
يشترط فى الفعل الذى يُصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة :

(١) « وفى كلاً » جار ومجرور يتعلق بقوله « لزماً » الآتى ، وكلاً مضاف و « الفعلين » مضاف إليه « قدماً » ظرف متعلق بلزم « لزماً » لزم : فعل ماض ، والألف للإطلاق « منع » فاعل لزم ، ومنع مضاف و « تصرف » مضاف إليه « بحكم » جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من « حتماً » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لحكم .

(٢) « وصغهما » صنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « من ذى » جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف و « ثلاث » مضاف إليه ، والجملة من « صرفاً » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لذى ثلاث « قابلٍ فضلٍ ، تم ، غير ذى انتفاً » نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد ، وبعضها جملة .

(٣) « وغير » معطوف على « غير » فى البيت السابق ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « وصف » مضاف إليه ، وجملة « يضاهى أشهلاً » فى محل جر صفة لوصف « وغير » عطف على غير السابق ، وغير مضاف و « سالك » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « سبيل » مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و « فعلاً » قصد لفظه : مضاف إليه .

أحدهما : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه ، نحو دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخرج .

الثانى : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غير متصرفٍ ، كِنِعِمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، وَلَيْسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ؛ فلا يبنيان من « مات » و « فني » ونحوهما ؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء .

الرابع : أن يكون تاماً ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول « ما أَكُونُ زَيْداً قائماً » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيّاً ، واحترز بذلك من المنفى : لزوماً ، نحو « ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ » أى : ما انتفع به ، أو جوازاً نحو « ما ضَرَبْتُ زَيْداً » .

السادس : أن لا يكون الوَصفُ منه على أَفْعَلَ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان : كَسَوَدَ فهو أَشْوَدُ ، وَحَمَرَ فهو أَحْمَرُ ، والعيوب كَحَوِلَ فهو أَحْوَلُ ، وَعَوِرَ فهو أَغْوَرُ ؛ فلا تقول « ما أَشْوَدَه » ولا « ما أَحْمَرَه » ولا « ما أَحْوَلَه » ولا « ما أَغْوَرَه » ولا « أَغْوِرُ به » ولا « أَحْوِلُ به » .

السابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول « ما أَضَرَبَ زَيْداً » تريد التعجب من ضَرْبِ أَوْقِيعَ به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبِ أَوْقَعَهُ .

وَأَشْدِدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شَبَّهَهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا^(١)

(١) « وأشدد » قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد » معطوف عليه « أو شبههما » معطوف على أشد « يخلف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول : مفعول به ليخلف « بعض » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « عدم » الآتى ، وبعض مضاف و « الشروط » =

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدُ - يَنْتَضِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ^(١)

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدِّ ونحوه وبأشدَّ ونحوه ، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد « أَفْعَلٍ » مفعولاً ، ويجر بعد « أَفْعَلٍ » بالباء ؛ فتقول « مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ ، واستخراجه » و « أَشَدِّ دَحْرَجَتِهِ ، واستخراجه » ، و « مَا أَقْبَحَ عَوْرَتُهُ ، وَأَقْبَحَ بَعْوَرِهِ ، وما أَشَدَّ خُمْرَتُهُ ، وَأَشَدِّ بِخُمْرَتِهِ » .

وَبِالنَّدْوَرِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ^(٢)

= مضاف إليه « عدما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة .

(١) « ومصدر » مبتدأ ، ومصدر مضاف و « العادم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بـينتضِبُ الآتى « ينتضِب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله : « يجب » الآتى ، وبعد مضاف و « أَفْعَلٍ » مضاف إليه « جره » جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه « بالباء » قصر للضرورة : متعلق بجر ، والجملة من « يجب » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « بالنذور » جار ومجرور متعلق بقوله : « احكم » الآتى « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لغير » جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » « ولا » ناهية « تقس » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « تقس » « منه » جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى =

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُدْنَى منها حُكْمٌ بِنُذُورِهِ ، ولا يقاس على ما سُمِعَ منه ، كقولهم : « ما أَخْصَرَهُ » من « اخْتُصِرَ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم « ما أُنْجَمَهُ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل الوَصْفِ منه على أَفْعَلَ ، نحو حَقَّقَ فهو أَحَقُّ ، وقولهم « ما أَعْسَاهُ ، وَأَعْسِرَ بِهِ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ وَأَفْعِلَ بِهِ من « عَسَى » وهو فعل غير متصرف .

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِمَا أُلْزِمَ^(١)
وَفَصْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ مُسْتَعْمِلٌ ، وَخُلْفٌ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ^(٢)
لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : « زيدا ما أحسن »

= « أَمْرٌ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « الذي » .

(١) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه « الباب » بدل أو عطף بيان أو نعت لاسم الإشارة « لن » نافية ناصبة « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول « معموله » معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « ووصله » وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما » الآتي ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بوصل « الزما » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » جار ومجرور متعلق بفصل « أو بحرف » معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مستعمل » خبر المبتدأ « والخلف » مبتدأ « في ذلك » جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجملة من « استقر » وفاعله المستتر فيه جوازا في محل رفع خبر المبتدأ .

ولا « ما زيدا أحسن » ولا « يزيد أحسن » ويجب وصله بعامله ؛ فلا يفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في « ما أحسن معطيك الدرهم » : « ما أحسن الدرهم معطيك » ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحسن يزيد ماراً » تريد « ما أحسن ماراً يزيد » ولا « ما أحسن عندك جالساً » تريد « ما أحسن جالساً عندك » فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور جوازه ، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سلكم ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها » وقول علي كرم الله وجهه ، وقد مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه : « أعز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجذلاً » ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا

وَأُخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمًا

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفات لقلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبي حنين مائة من الإبل .
الإعراب : « وقال » فعل ماض « نبي » فاعل ، ونبي مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل نصب مفعول القول « وأجب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأجب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو اسمه « المقدم » خبر تكون ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بياء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأجب إلينا بكونك المقدم .

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلَسِكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

= الشاهد فيه : قوله « إلينا » حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو « أحبب » وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :
أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدَّ مِنَ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
فإن المصدر المنسبك من « أن يحظى بحاجته » مجرور بياء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : « بذى الصبر » .

٢٧٣ — البيت مما احتج به كثير من النحاة — منهم الجرمي — ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين .

الإعراب : « خليلي » منادى حذف منه حرف النداء ، وياء التسلّم مضاف إليه « ما » تعجيية مبتدأ « أخرى » فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على « ما » التعجيية فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بذى » جار ومجرور متعلق بأخرى ، وذى مضاف و « اللب » مضاف إليه « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول « صبوراً » مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية ؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله : « صبوراً » حالا من نائب الفاعل ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب « ولكن » حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا .

الشاهد فيه : قوله « بذى اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب وهو « أخرى » ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =

.

= ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة ، ومن قال بمنعه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أُفَيْمٌ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُحَرِّ - إِذَا حَالَتْ - بَأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذي هو قوله :

« أحر » وبين معموله الذي هو قوله : « بَأَنْ أَتَحَوَّلَا » ومن كلام العرب « ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب » وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو « أحسن » و « أقبح » ومعموله الذي هو « أن يصدق » و « أن يكذب » بالجار والمجرور .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى تَجَرَّاهَا

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ^(١)
مُقَارِنَتِي « أَل » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَ « نِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا »^(٢)
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُقَسَّرُهُ مُمَيِّزٌ : كَ « نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ »^(٣)

مذهب جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفراء — إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَبْرِ » وقول

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله : رافعان .

(٢) « مقارنتي » نعت لقوله : « اسمين » في البيت السابق ، ومخاري مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « أَوْ » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارنتي أَل » « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقبي الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وعقبي : فاعل ، وعقبي مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرما .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمرآ » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « يميز » فاعل يفسر ، والجملة في محل نصب نعت لقوله : « مضمرآ » ، وقوله : « كنعم قوماً معشره » السكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الآخر « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » وخرج على جعل « نعم وبئس » مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف ، وهو المجرور بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم السيئ على غير مقول فيه بئس الغير ، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ؛ لحذف الموصوف والصفة ، وأقيم المفعول مقامهما مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالالف واللام ، نحو « نعم الرجل زيد » ومنه قوله تعالى : (نعم المولى ونعم النصير) واختاف في هذه اللام ؛ فقال قوم : هي للجنس حقيقة ، فمدحت الجنس كله من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد مدحته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازاً ، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة ، وقيل : هي للعهد^(١)

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نعم عقي الكرماء » ، ومنه قوله تعالى : (ولنعم دار المتقين)

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو

(١) العهد — عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي ، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل في « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمّر ، قصداً إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نَعَمْ قَوْمًا مَعَشَرُهُ » فى « نَعَمْ » ضميرٌ مستترٌ يفسره « قوماً » و « معشره » مبتدأ ، وزعم بعضهم أن « معشره » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نَعَمْ قَوْمًا مَعَشَرُهُ » قوله تعالى : (يَأْتِسُّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) وقول الشاعر :

٢٧٣ — لَنَعِمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ

بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ .

وقول الآخر :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِي وَهَى لِي فِي عَوْمَرَةٍ :

بِئْسَ أَمْرًا ، وَإِنِّي بِئْسَ الْعَمْرَةَ

٢٧٣ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « موثلا » الموثل هو الملجأ والمرجع « حذرت » مبنى للمجهول — أى : خيفت « بأساء » هى الشدة « الإحن » جمع إحنة — بكسر الهمزة فيهما — وهى الحقد وإضممار العداوة .

الإعراب : « نَعَمْ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « موثلا » تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : المدوح المولى « إذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت » حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بأساء » نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء » الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الإحن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم موثلا » فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذى هو قوله موثلا — هذا الضمير .

٢٧٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم .

=

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ^(١)

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه ؛ فلا تقول : « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

= اللغة : « عرسى » عرس الرجل — بكسر أوله — امرأته « عومرة » صياح وجلبة وصخب .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « عرسى » عرس : فاعل ، وعرس مضاف وناء للتكلم مضاف إليه « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة » متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « بئس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإننى » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وناء التكلم اسم إن « بئس » فعل ماض « المرة » فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقدير الكلام : وإننى مقول فى حق : بئس المرة ، وجملة « إن » واسمه وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ » حيث رفع « بئس » ضميرا مستترا ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية ، وهى جملة « بئس المرة » وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجملة معمولة له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب (١) « وجمع » مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز » مضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر » وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وجملة « قد اشتهر » وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَخَلُّهُمْ
فَخَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

٢٧٥ — البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي .
اللغة : « زلاء » بفتح الزاي ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الألتين « منطيق » المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلك السكناية عن كونها ممتنة ؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .
المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم في شدة الفقر ، وسوء العيش .
حق إن المرأة منهم لتمنن في الأعمال ، وتبتذل في الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب مما تدم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهي كساء غليظ خشن — تعظم بها ألتها وتكبرها سترا لهزالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام « فخلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هي عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل . . . فخلا » حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفحل » والتمييز ، وهو قوله « فخلا » .

٢٧٦ — البيت لجريز بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زادا ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : « نِعَمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ » وإلا فلا ، نحو : « نعم الرجل رجلاً زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمع بينه وبين التمييز ، اتفاقاً ، نحو : « نِعَمَ رجلاً زَيْدٌ » .

== المعنى : سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذها أبوك ؛ فقد كانت سيرة أيك عاطرة ، وأنت خليك بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به لزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بـ تزود « فنعم » الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « فنعم الزاد ... زاداً » حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله « الزاد » والتمييز وهو قوله « زاداً » كما في البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين ، وقوم منهم يعربون « زاداً » في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله « تزود » الذي في أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله « مثل » حالاً من « زاداً » وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالاً ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أيك فينا ، فنعم الزاد زاد أيك .

و « ما » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ ، فِي نَحْوِ « نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » ^(١)

تقع « ما » بعد « نعم » ، وبئس « فتقول : « نَعَمْ ما » أو « نَعَمًا » ، و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقوله تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) واختلَفَ في « ما » هذه ؛ فقال قوم : هي نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعلُ « نعم » ضميرٌ مستتر ، وقيل : هي الفاعل ، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذا مذهبُ ابن خروف ، ونسبه إلى سيدييه .

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا ^(٢)
يذكر بعد « نعم » ، وبئس « وفاعلهما اسمٌ مرفوعٌ » ، هو المخصوص بالمدح

(١) « وما » مبتدأ « مميز » خبر « وقيل » فعل ماض مبني للمجهول « فاعل » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو فاعل ، مثلاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجملة هي مقول القول « في نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » أو من الضمير في خبره « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقبل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » في محل نصب نعت لما على الأول ، وفي محل رفع نعت للمخصوص بالمدح محذوف - تقديره : نعم الشيء يقوله الفاضل - على الثاني .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبني للمجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ظرف متعلق يذكر ، مبني على الضم في محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو » عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله اسم ، « أبدا » منصوب على الظرفية ، وعامله يبدو .

أو الذم ، وعلامته أن يصلح لجملة مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو :
« نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمْرُو ، ونعمُ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبئسَ
غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُو ، ونعمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وبئسَ رَجُلًا عَمْرُو » وفي إعرابه وجهان
مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زيد ، وهو عمرو »
أى : الممدوحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .
ومنع بعضهم الوجه الثاني ، وأوجب الأول .
وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « زيد الممدوح » .

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى « الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى » (١)
إذا تقدمَ ما يدلُّ على الخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخراً ،
كقوله تعالى في أبوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)
أى : نعم العبد أيوب ؛ فحذف الخصوص بالمدح — وهو أيوب — لدلالة
ما قبله عليه .

(١) « وإن » شرطية « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « مشعر »
نائب فاعل يقدم « به » جار ومجرور متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه ، وهو جناب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، العلم :
مبتدأ « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « المقتنى » فاعل لنعم « والمقتنى » معطوف على
المقتنى ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى .

وَاجْعَلْ كَيْئَسَ «سَاء» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كِنِمْ مُسَجَلًا^(١)

تستعمل «سَاء» في الهم استعمال «بئس» ؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلى بالالف واللام ، نحو «سَاء الرَّجُلُ زَيْدٌ» والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو «سَاء غُلامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ» ، والمضمر المفعول بكثرة بعده ، نحو «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ» ومنه قوله تعالى : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) — ويُذكر بعدها الخصوص بالهم ، كما يذكر بعد «بئس» ، وإعرابه كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجعل فعلاً » إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعلٌ على فعلٍ لقصد المدح أو الهم ، ويُعامل معاملة « نعم ، وبئس » في جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : « شَرَّفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَلَوْمُ الرَّجُلِ بَكْرٌ ، وَشَرَّفَ غُلامَ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَشَرَّفَ رَجُلًا زَيْدٌ » .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال : « عَلمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ، بضم عين الكلمة ، وقد مثَّلَ هو وابنه به . وصَرَّحَ غيره أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فعلٍ بضم العين ؛ لأن العرب حين استعمالها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ، ولم تحولها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كبئس » جار ومجرور متعلق بـ « واجعل » ، وهو مفعوله الثاني « ساء » قصد لفظه : مفعول أول لـ « واجعل » الواو عاطفة ، « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على « اجعل » السابق « فعلاً » مفعول أول لـ « اجعل » « من ذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً ، وذو مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنتم » جار ومجرور متعلق بـ « اجعل » ، وهو مفعوله الثاني « مسجلاً » حال من نعم

بل يُنْقِيهَا عَلَى حَالِهَا ، كَمَا أَبْقَوْهَا ؛ فَنَقُولُ : « عِلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَجَهِلَ الرَّجُلُ
عَمْرُو ، وَتَسَمَّيَ الرَّجُلُ بُكْرٌ » .

وَمِثْلُ نَعَمْ « حَبَّذَا » ، الْفَاعِلُ « ذَا »
وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمًّا فَقَدْ : « لَا حَبَّذَا » (١)
يُقَالُ فِي الْمَدْحِ : « حَبَّذَا زَيْدٌ » ، وَفِي الذَّمِّ : « لَا حَبَّذَا زَيْدٌ » كَقَوْلِهِ :
٢٧٧ — أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا ، غَيْرَ أَنَّهُ
إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « نعم » قصد لفظه : مضاف إليه « حبذا »
قصد لفظه أيضاً : خبر المبتدأ « الفاعل ذا » مبتدأ وخبر « وإن » شرطية « ترد »
فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذما » مفعول
به لترد « فقل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لا » نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة مقول القول في محل
نصب ، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط .

٢٧٧ — البيت لـكنزة — بكاف مفتوحة فنون ساكنة — أم شملة بن برد المنقري ،
من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذى الرمة ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت لدى
الرمة نفسه ، قاله التبريزي شارح الحماسة ، وروى بعد بيت الشاهد قوله :

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الشَّيَابِ الْعَارُ ، لَوْ كَانَ بَادِيَاً
اللغة : « الملا » بالقصر — الفضاء الواسع .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة في محل
رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف « الملا » مضاف إليه « غير »
نصب على الاستثناء « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصة والشأن اسمه
« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ذكرت » ذكر : فعل ماض مبني للمجهول ، =

واختلف في إعرابها ؛ فذهب أبو علي الفارسي في البُغْدَادِيَّات ، وابن بَرّهَان ، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأن مَنْ أَقْلَ عنه غيره فقد أخطأ عليه — واختاره المصنف ، إلى أن « حَبَّ » فعلٌ ماضٍ ، و « ذا » فاعله ، وأما الخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره « هو زيد » أى : المدح أو المذموم زيد ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد في المقتضب ، وابن السراج في الأصول ، وابن هشام اللخمي — واختاره ابن عصفور — إلى أن « حَبَّذَا » اسمٌ ، وهو مبتدأ ، والخصوص خبره ، أو خبرٌ مقدم ، والخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذا » وجعلنا اسماً واحداً .

== والتاء للتأنيث « مى » نائب فاعل ذكر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : قوله « حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا » حيث استعمل « حبذا » في صدر البيت في المدح كاستعمال « نعم » واستعمل « لا حبذا » في عجز البيت في الذم كاستعمال « بئس » ، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر :

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط في فاعل « حبذا » — إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضيا — أن يكون مقرونا بأل ، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفة .

وزهب قومٌ — منهم ابن دُرُسْتَوَيْدٍ — إلى أن « حبذا » فعل ماضٍ ،
و « زيد » فاعله ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلنا فعلا ، وهذا أضعف
المذاهب .

وَأَوَّلِ « ذَا » الْخَصُوصَ أَيَّا كَانَ ، لَا تَعْدِلُ بِذَا ؛ فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَاً^(١)
أى : أَوْقِعِ الْخَصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بَعْدَ « ذَا » عَلَى أَى حَالٍ كَانَ ، مِنْ
الْإِفْرَادِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَلَا تُغَيِّرِ « ذَا » لِتَغْيِيرِ
الْخَصُوصِ ، بَلْ يَلْزِمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَثَلَ ، وَالْمَثَلُ
لَا يَغْيِرُ ، فَكَمَا تَقُولُ « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْلُ » لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِ وَالْمَفْرَدِ وَالتَّثْنِي
وَالْجَمْعِ بِهَذَا اللَّفْظِ فَلَا تَغْيِرُهُ ، تَقُولُ : « حَبَّذَا زَيْدٌ ، [وَحَبَّذَا هِنْدٌ] وَالزَّيْدَانِ ،
وَالْهِنْدَانِ ، وَالزَّيْدُونَ ، وَالْهِنْدَاتِ » فَلَا تُخْرِجُ « ذَا » عَنِ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ ،
وَلَوْ خَرَجَتْ لَقِيلَ « حَبَّذَى هِنْدٌ ، وَحَبَّذَانِ الزَّيْدَانِ ، وَحَبَّتَانِ الْهِنْدَانِ ، وَحَبَّ
أُولَئِكَ الزَّيْدُونَ ، أَوِ الْهِنْدَاتِ » .

(١) « أول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجريا تقديره أنت « ذا » مفعول
ثانٍ تقدم على المفعول الأول « المخصوص » مفعول أول لأول « أيا » اسم شرط ، خبر
لكان مقدم عليه « كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص
« لا » ناهية « تعدل » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بذَا » جار ومجرور متعلق بتعدّل « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير
منفصل مبتدأ ، وجملة « يضاهاى » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل رفع خبر
المبتدأ « المثلا » مفعول به ليضاهاى .

وَمَا سِوَى « ذَا » أَرْفَعُ بِحَبِّ ، أَوْ فَجْرَةٍ
 بِالْبَاءِ ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثْرَةً^(١)
 يعنى أنه إذا وَقَعَ بعد « حَبِّ » غيرُ « ذَا » من الأسماء جاز فيه وجهان :
 الرفع بِحَبِّ ، نحو « حَبِّ زَيْدٍ » والجر بباء زائدة ، نحو « حَبِّ زَيْدٍ » وأصلُ
 حَبِّ : حَبِيبٌ ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حَبِّ .
 ثم إن وقع بعد « حَبِّ » ذَا وجب فتح الحاء ؛ فنقول : « حَبِّ ذَا » وإن
 وقع بعدها غيرُ « ذَا » جاز ضم الحاء ، وفتحها ؛ فنقول « حُبِّ زَيْدٍ » و« حَبِّ
 زَيْدٍ » . وروى بالوجهين قوله :

٢٧٨ — فَقُلْتُ : أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ يَمَزَاجِيهَا ،
 وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

(١) « ما » اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « ارفع » الآتى
 « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و« ذَا » اسم إشارة
 مضاف إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بحب »
 جار ومجرور متعلق بارفع « أو » عاطفة « لجر » الفاء زائدة ، جر : فعل أمر معطوف
 على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالباء » قصر للضرورة : جار
 ومجرور متعلق بقوله جر « ودون » الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ،
 وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و« ذَا » مضاف إليه ، والمراد لفظ ذَا
 « انضمام » مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و« الحَا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة
 « كثر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من
 « حب » حال كونه دون « ذَا » كثير .

٢٧٨ — البيت للأخطى التغلبى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد ،
 أحد أجداد العرب .

اللغة : « اقلوها » الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع
 سورتها ويذهب بمحدثها « وحب بها » يروى فى مكانه « وأطيب بها » .

.

= الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « اقتلوها » فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القول « عنكم ، بمزاجها » متعلقان باقتلوا « وحب » الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح « بها » الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون في محل رفع « مقتولة » تمييز ، أو حال « حين » ظرف منعلق بحب « تقتل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحر ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » وضمها ، والفاعل غير « ذا » ، وكلا الوجهين - في هذه الحالة - جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة - تبعاً للمصنف - ذلك مفصلاً .

واعلم أولاً أن فاعل « حب » هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما تعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل « حب » غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله : « من يتجنب » - غير مقترن بالباء .

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ^(١)

صُغَ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ^(٢)
 يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجِبُ مِنْهَا -- لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ -- وَصُفِّ
 عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلِ^(٣)» فَتَقُولُ : «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ»
 كَمَا تَقُولُ «مَا أَفْضَلُ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا» وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجِبِ
 مِنْهُ امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ ؛ فَلَا يُدْبِئِي مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ،
 كَدَخْرَجٍ وَاسْتَخْرَجٍ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرٍ مُتَصَرِّفٍ ، كَنَعَمٍ وَبُئْسَ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافي أن يعرض لها التغير كما في خير وشر .

(٢) «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ ، وفي الكلام ، ووصوف مقدر ، أي : من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وأب» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللذ» اسم موصول - لغة في الذي - مفعول به لقوله : «ائب» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديرًا تكثير وشر في نحو قوله تعالى : (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز :

* بلال خير الناس وابن الأخير *

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل .

لَا يَقْبَلُ الْمَفَاضِلَةَ ، كَمَا تَوَفَّيَ ، وَلَا مِنْ فَعْلٍ نَاقِصٍ ، كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ،
وَلَا مِنْ فَعْلٍ مَنْفِيٍّ ، نَحْوُ « مَا عَاجَ بِالْذَّوَاءِ ، وَمَا ضَرَبَ » وَلَا مِنْ فَعْلٍ يَأْتِي
الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ ، نَحْوُ « حَمَرَ ، وَعَوَرَ » وَلَا مِنْ فَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ
« ضَرَبَ ، وَجُنَّ » وَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : « هُوَ أَخْضَرُ مِنْ كَذَا » فَبَنُوا أَفْعَلَ
التَّفْضِيلَ مِنْ « اخْتَصَرَ » وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَمَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ ، وَقَالُوا :
« أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » فَبَنُوا أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ
— شَذُوذًا — مِنْ فَعْلٍ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ .

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلٌ لِمَانِعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ^(١)
تَقَدَّمَ — فِي بَابِ التَّعَجُّبِ — أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي
لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشَّرُوطَ بـ « أَشَدَّ » وَنَحْوِهَا ، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ
مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشَّرُوطَ بِمَا يُتَوَسَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ ؛ فَكَمَا تَقُولُ :
« مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجُهُ » تَقُولُ : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ » وَكَمَا تَقُولُ :
« مَا أَشَدَّ حُمْرَتُهُ » تَقُولُ : « هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ » لَكِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْتَصِبُ
فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ « أَشَدَّ » مَفْعُولًا ، وَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيزًا .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل »
الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع
فيهما « إلى تعجب » جار ومجرور متعلق بوصل ، وجملة « وصل » ونائب فاعله لا
محل لها صلة الموصول « لمانع » جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل »
يتعلقان بقوله : « صل » الآتي « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صَلَهِ أَبَدًا : تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا ، مِنْ إِنْ جُرِّدًا^(١)
لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ؛ الأول : أن يكون مجرداً ،
الثاني : أن يكون مضافاً ، الثالث : أن يكون بالآلف واللام .

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به « مِنْ » : لفظاً ، أو تقديرًا^(٢) ، جَارَةً
للمفضَّل ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عمرو «
وقد تحذف « مِنْ » ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ
مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) أي : وأعزُّ منك [نفراً] .

وفهم من كلامه أن أفعال التفضيل إذا كان بـ « أَلَنْ » أو مضافاً لا تصحبه
« مِنْ »^(٣) ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » ، ولا « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ
مِنْ عمرو » .

(١) « وَأَفْعَلَ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أفعال مضاف
و « التفضيل » مضاف إليه « صَلَهِ » صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أَبَدًا » منصوب على الظرفية « تَقْدِيرًا » حال « أَوْ
لفظاً » معطوف عليه « مِنْ » جار ومجرور متعلق بصل « إِنْ » شرطية « جرداً »
فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والآلف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعال التفضيل ومن الجارة للفضول بأحد شيئين ،
الأول : معمول أفعال التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النِّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ،
والثاني : لو الشرطية ومبدؤها ، نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْلُكَ أَطْيَبُ ، لَوْ بَدَلْتِ لَنَا ، مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

(٣) ربما جاء بعد أفعال التفضيل المقترن بـ أَلْ أو المضاف من كما في قول الأعشى ،
وسبأني قريباً ، وشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَلَسْتُ بِأَلَا كَثَرٍ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْبِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك^(١) إذا كان أفعل التفضيل خبراً ، كآية الكرمة ونحوها ، وهو كثير في القرآن ، وقد تحذف منه وهو غير خبر ، كقوله :

٢٧٩ — دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا

فـ « أَجْمَل » أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال من التاء في « دَنَوْتُ » وحذفت منه « مِنْ » ، والتقدير : دنوت أجمل من البدر ، وقد لئناك كالبدر .

= وكما في قول سعد القرقرة :

نَحْنُ بِغَيْرِ سِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَ كُضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقروء بين في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَّ بِمِثَاقِي ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرًا

(١) يريد « وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً — إلخ » .

٢٧٩ — البيت من الشواهد التي لا يعلم فائدها .

اللغة : « دنوت » قربت « خِلْنَاكَ » ظننا شأنك كذا « كالبدر » مشابهة له « أَجْمَلًا » أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر وقد خِلْنَاكَ مثل البدر .

الإعراب : « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « خِلْنَاكَ » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بخِلْنَاكَ وهو مفعول ثان لحال ، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت « أَجْمَلًا » حال ثانية من التاء « فَظَلَّ » فعل ماض ناقص « فُوَادِي » فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فِي هَوَاكَ » الجار والمجرور متعلق بقوله : « مُضَلَّلًا » الآتى ، وهو مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه = « مُضَلَّلًا » خبر ظل .

ويلزم أفعَلُ التفضيلِ المجرد الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضاف إلى نكرة ،
وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ ، أَوْ جُرْدًا أَلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوحَّداً^(١)
فتقول : « زيد أفضل من عمرو ، وأفضل رجل ، وهند أفضل من عمرو ،
وأفضل امرأة ، والزبدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل
من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزيتون أفضل من عمرو ، وأفضل رجال ،
والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء » فيكون « أقفل » في هاتين الحالتين
مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع .

وَتَلَوْ « أَل » طَبِقْ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ^(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أجلا » حيث حذف « من » الجارة للفضول عليه مع
مجرورها ، وأصل الكلام : أجمل منه ، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه
قريباً ص ١٧٧ .

(١) « وإن » شرطية « لمنكور » جار ومجرور متعلق بقوله : « يصف »
الآتي « يصف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعَلُ التفضيل « أو » عاطفة « جردا » معطوف
على يصف « ألزم » فعل ماض مبنى للمجهول في محل جزم جواب الشرط ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثانٍ لألزم « وأن »
مصدرية « يوحدا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها في تأويل
مصدر منصوب معطوف على قوله : تذكيراً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق »
خبر المبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ما اسم موصول : مبتدأ « لمعرفة » جار ومجرور =

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنٌ^(١)
 إذا كان أَفْعَلُ التفضيل بـ « أَل » لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ : فِي الْإِفْرَادِ ،
 وَالتَّذْكِيرِ ، وَغَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : زَيْدُ الْأَفْضَلِ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ
 الْأَفْضَلُونَ ، وَهَنْدُ الْفُضْلَى ، وَالْهَنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ ، وَالْهَنْدَاتُ الْفُضْلُ ،
 أَوِ الْفُضْلَيَاتُ ، وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدُونَ
 الْأَفْضَلُ » وَلَا « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلُ » وَلَا « هَنْدُ الْأَفْضَلِ » وَلَا « الْهَنْدَانِ الْأَفْضَلِ »
 وَلَا « الْهَنْدَاتُ الْأَفْضَلُ » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِهِ « مِنْ » ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدُ
 الْأَفْضَلِ مِنْ عَمْرٍو » فَأَمَّا قَوْلُهُ :

= متعلق بقوله : « أَضْيَفُ » الْآتَى « أَضْيَفُ » فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ
 الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا حُلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ « ذُو » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ
 مَا الْمَوْصُولُ ، وَذُو مُضَافٌ وَ « وَجْهَيْنِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَنْ ذِي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
 بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لَوْجْهَيْنِ ، وَذِي مُضَافٌ وَ « مَعْرِفَةٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : ذُو وَجْهَيْنِ
 مَنقُولِينَ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ .

(١) « هَذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ هَذَا ثَابِتٌ ، وَنَحْوُهُ
 « إِذَا » ظَرْفٌ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ « نَوَيْتَ » فَعَلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي حُلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ
 « إِذَا » إِلَيْهَا « مَعْنَى » مَفْعُولٌ بِهِ لِنَوَيْتَ ، وَمَعْنَى مُضَافٍ وَ « مِنْ » قَصْدُ لَفْظِهِ :
 مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَوَابُ « إِذَا » مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ السَّكَلَامِ « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « لَمْ »
 نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « تَنْوِ » فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، فَعَلُ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى مِنْ
 « فَهُوَ » الْفَاءُ لِرَبْطِ الشَّرْطِ بِالْجَوَابِ ، هُوَ : ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ « طَبَقُ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ،
 وَطَبَقُ مُضَافٌ وَ « مَا » اسْمٌ مَوْصُولٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ
 « قُرْنٌ » الْآتَى « قُرْنٌ » فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ،
 وَالْجُمْلَةُ لَا حُلَّ لَهَا صِلَةُ ، وَالْمُرَادُ بِمَعْنَى مِنْ - الَّذِي قَدْ تَنْوَيْتَ وَقَدْ لَا تَنْوَيْتَ - هُوَ التَّفْضِيلُ

٢٨٠- وَأَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ

فَيُخَرَّجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ ، أَوْ جَعَلِ « مِنْهُمْ » مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ مَجْرُودٍ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ » .

٢٨٠ - البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك في المناقرة التي وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ،

اللغة : « الأكثر حصى » كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار « العزة » القوة والغلبة « الكأثر » الغالب في الكثرة ، مأخوذة من قولهم : كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أى : غلبتهم كثرة .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « بالأكثر » الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس « منهم » جار ومجرور متعلق - في الظاهر - بالأكثر ، وستعرف ما فيه « حصى » تمييز « إنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكأثر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين آل الداخلة على اسم التفضيل و « من » الجارة المفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلاً بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم في تخريج البيت على مذهبيهم توجهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثانى والثالث فى كلامنا الذى نذكره

الأول : لا نسلم أن « من » فى قوله : « منهم » هى الجارة المفضول ، ولكنها تبيضية ؛ فهى متعلقة بمحذوف ، والتقدير : لست بالأكثر حصى حال كونك منهم ؛ أى بعضهم .
الثانى : أن آل فى قوله : « بالأكثر » زائدة ، والممنوع هو اقتران من بمدخول آل المعرفة .

الثالث : أن « من » ليست متعلقة بالأكثر المذكور فى الكلام ، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقصد به التفضيل ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضلُ النساء ، والهندات أفضلُ النساء » والثاني : استعماله كالمقرون بالآلف واللام ؛ فتجب مطابقتها لما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلًا القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وأفاضلُ القوم ، وهند فضلي النساء ، والهندان فضليًا النساء ، والهندات فضلُ النساء ، أو فضليات النساء » ، ولا يتعين الاستعمال الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن ؛ فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَفَرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمَوْطِنُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عيب على صاحب الفصيح^(١) في قوله « فاخترنا أفصحهن » قالوا : فكان ينبغي أن يأتي « أفصحهن » فيقول : « فصحاهن » .

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة ، كقولهم : « الناقص والأشج أعداء بني مروان » أي : عادلاً بني مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : « هذا إذا نويت معنى من — البيت » أي : جواز الوجهين — أعني المطابقة وعدمها —

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، التحوى الكوفي ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .

مشروط بما إذا نُويّ بالإضافة معنى « مِنْ » أى : إذا نُويّ التفضيل ،
وأما إذا لم يُنَوَّ ذلك فيلزم أن يكون طَبَّقَ ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ
الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى :
وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :
وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ لمْ أَكُنْ
بأَعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ [٧٧]^(١)

أى : لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ، وقوله :

٢٨١ — إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَدْتًا دَعَامُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك
فى مباحث زيادة الباء فى خبر الناسخ الثانى ، والشاهد فيه هنا قوله « بأعجلهم » فإنه
فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الحالى من التفضيل ؛ لأن ذلك
هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ إذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن
نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لا ينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا
ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، بفتخر فيها على جرير بن عطية بن
الخطفي وفيه جوه .

اللغة : « ممك » يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل
لازما بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دعأمه »
الدعائم : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل ما يسد به الحائط إذا
مال ليمنعه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سمك السماء »
من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول
الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى =

أى : [دعائمه] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك ، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) : إنه بمعنى هَيِّنَ ، وفي بيت الفرزدق — وهو الثانى — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين ردُّوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لاحجة في ذلك [له] .

وَإِنْ تَكُنْ بَتْلُو « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا^(١)
كَثِلُ « يَمْنُ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِبْخَارِ التَّقْسِدِمْ نَزْرًا وَرَدًا^(٢)

= محل رفع خبر إن « بيتاً » مفعول به لبنى ، وجملة « دعائمه أعز » من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله « بيتاً » وقوله « وأطول » معطوف على قوله « أعز » .
الشاهد فيه . قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائمه بيتة أكثر عزة وأشد طولاً ، ولو بقى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا « بتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « مستفهما » الآتى ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » « فلها » الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله « مقدما » الآتى « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره - أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقوله « مقدما » الآتى « مقدما » خبر كن ، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كئيل » السكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « يمن » جار ومجرور متعلق بقوله « خير » الآتى « أنت » مبتدأ « خير » خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها « ولدى » ظرف متعلق بقوله « ورد » =

تقدّم أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً جىء بعده « يمين » جارة للمفضل عليه ، نحو « زيد أفضل من عمرو » ، و « من » ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديم « من » ومجرورها نحو « يمين أنت خير ؟ ومن أيهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ » وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله « ولدى إخبار التقديم نَزراً وردا » ومن ذلك قوله :

٢٨٢ — فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

= الآتي ، ولدى مضاف و « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نَزراً » حال من الضمير المستتر في قوله « ورد » الآتي « ورد » : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده .
اللغة : « أهلاً ، وسهلاً » كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم « جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقاءها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلاً وسهلاً » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنها وصفان لموصوفين محذوفين : أي أتيتم فوما أهلاً ونزلاً موضعاً سهلاً « وزودت » الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث « جنى » مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل مازَوَدَتْ أَطْيَبُ منه ؛ وقول ذى الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكسل :

٢٨٣ — وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيحَهَا
قَطُوفٌ ؛ وَأَنَّ لِأَشْيَاءٍ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

= حرف للاضراب الإبطالى « ما » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، أى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « أطيب » الآتى « أطيب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيب » حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقا بقوله « زودت » أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيهه جنى النحل ، وعلى ذلك لا شاهد فى البيت ، ويكون نداء على المشهور الفصيح .
ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الرَّبَّاءُ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابٍ لَوْحٍ أَلْوَى مُنْتَسَى
فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاما ، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لذى الرمة ؛ من كلمة له مطلعها :
أَلِلَّ رَبْعَ ظِلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كَمَا أُسْتَنَّ الْجَمَانُ الْمُفَصَّلُ ؟
اللافة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق « الجمان » جمع جمانة - بضم الجيم - وهى حبة من الفضة كالدرة « قطوف » بفتح القاف - بطيء ، متقارب الخطو .
المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكفى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا » نافية للجلس « عيب » اسم لا « فيهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهم] ، وقوله :

٢٨٥ - إِذَا سَايَرَتْ أَتْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً

فَأَتْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة .

= الوجهين يكون خبر لا محذوف ، وهذا متعين على لغة طيء « غير » أداة استثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريعا » سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه « قطوف » خبر أن « وأن » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا شيء » لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا « منهم » جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتي « أكسل » خبر لا ، والجملة من « لا » واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة .

الشاهد فيه : قوله « منهم أكسل » حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ - هذا البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَجْدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ ؟ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِحُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة : « سايرت » جارت ، وباهت « يوما » المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلاً « ظعينة » أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : راكبة ، أو غير راكبة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إِذَا سَايَرَتْ أَتْمَاءُ يَوْمًا ظَعَانِيًا فَأَتْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعَانِ أَمْلَحُ

المعنى : يقول : إن أسماء في غاية الملاحه وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجملها امرأة أخرى في وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير من ملاحه وأعظم جمالا .

=

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتًا^(١)
 كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(٢)
 لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ ، أَوْلاً
 فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً
 مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو » ففي « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائد على

= الإعراب : « إذا » ظرفٌ تضمن معنى الشرط « سايرت » ساير : فعلٌ ماضٍ ،
 والتاء للتأنيث « أسماء » فاعلٌ سايرت ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « يوماً »
 ظرفٌ متعلقٌ بسايرت « ظعينة » مفعولٌ به لسايرت « فأسماء » الفاء واقعة في جواب
 إذا ، أسماء : مبتدأ « من تلك » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بقوله « أملح » الآتي ، الظعينة
 بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أملح » خبرٌ المبتدأ .
 الشاهد فيه : قوله « من تلك . . . أملح » حيث قدم الجار والمجرور - وهو
 قوله « من تلك » - على أفعل التفضيل - وهو قوله « أملح » - في غير الاستفهام ،
 وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر
 إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « نزر » خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو
 ظرفٌ متعلقٌ بقوله عاقب الآتي « عاقب » فعلٌ ماضٍ فعل الشرط ، والفاعل ضميرٌ
 مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلاً » مفعولٌ به لعاقب « فكثيراً »
 الفاء واقعة في جواب الشرط ، كثيراً : حال من الضمير المستتر في قوله « ثبت » الآتي
 « ثبتا » فعلٌ ماضٍ ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، لن : حرف تنقي
 ونصب « ترى » فعلٌ مضارع منصوبٌ بتقديرًا بلن ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً
 تقديره أنت « في الناس » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بترى « من » زائدة « رفيق » مفعولٌ
 به لترى « أولى » اسم تفضيل ، نعتٌ لرفيق « به » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى
 « الفضل » فاعلٌ أولى « من الصديق » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى .

« زيد » ؛ فلا تقول : « مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » فترفع « أبوه »
بـ « أفضّل » إلا في لغة ضميّةٍ حكّاها سيديويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أَنْ يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ،
وذلك في كل موضع وقع فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيّاً ،
مُقْضِلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ
مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » فـ « الكحل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل
بمعناه مَوْقِعَهُ ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَرِيدٍ » ومثله
قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي
عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » وقول الشاعر ، أنشده سيديويه :

٢٨٥ — مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ ، وَلَا أَرَى
كَوَادِي السَّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وَادِيَا

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي .

اللغة : « وادي السباع » اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير
ابن العوام رضي الله عنه « ثنية » — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد
الياء — مصدر تأيا بالمكان ، أي : توقف وتمكث وتأثني وتمهل « ساريا » اسم فاعل
من سرى : أي سار في الليل .

المعنى : يقول : مررت على وادي السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد
حنده ، فلا تضاهيه أودية ، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان ، ولا في ذعر
المسافرين أو خوف القادمين عليه ، في أي وقت ، إلا في الوقت الذي يبق الله فيه السارين
ويؤمن فرعهم ، ويهدى روعهم .

الإعراب : « مررت » فعل وفاعل « على وادي » جار ومجرور متعلق بممررت ،
ووادى مضاف و« السباع » مضاف إليه « ولا » الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كوادي » جار ومجرور متعلق =

أَقْلَ بِـ رَكَبَ أَتَوْهُ تَنْيَّةً وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ - سَارِيًا
 فـ « رَكَبَ » مرفوع به « أَقْلَ » ؛ فقول المصنف « ورفع الظاهر نَزْرَ »
 إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله « ومتى عاقب فعلا » إشارة إلى الحالة الثانية .

== بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها علمية ، ويقع حالا من قوله : « واديا »
 الآتى إذا قدرت رأى بصرية ، ووادى مضاف و « السباع » مضاف إليه « حين »
 ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من « واديا » الآتى . وجملة « يظلم » مع فاعله
 المستتر فيه في محل جر بإضافة « حين » إليها « واديا » مفعول أول مؤخر عن المفعول
 الثانى « أَقْلَ » نعت لقوله واديا ، وهو أفعل تفضيل « به » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف حال من « ركب » الآتى « ركب » فاعل لأقل ، وجملة « أتوه » من الفعل
 والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب « تئية » تمييز لأفعل التفضيل « وأخوف »
 معطوف على « أَقْلَ » وقوله « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » مصدرية ظرفية « وقى »
 فعل ماض « الله » فاعل وقى « ساريا » قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا
 أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله « أَقْلَ به ركب » حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

(التوابع)

الذمت

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتُ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلٌ^(١)

التابع هو : الاسم المشارِك لما قبله في إعرابه مطلقاً ؛ فيدخل في قولك :
« الاسم المشارِك لما قبله في إعرابه » سائرُ التوابع ، وخبرُ المبتدأ ، نحو :
« زيد قائم » ؛ وحالُ المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا » ويخرج بقولك
« مطلقاً » الخبرُ وحالُ المنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً ،
بل في بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله
من الإعراب ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » ورأيتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ ،
وجاء زيدُ الْكَرِيمِ .

(١) « يتبع » فعل مضارع « في الإعراب » جار ومجرور متعلق بـ « يتبع »
« الأسماء » مفعول به لـ « يتبع » الأول « نعت للأسماء » نعت « فاعل يتبع » وعطف ،
وتوكيد ، وبدل « معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ، فلا
يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء ، إذ
المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء ، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري
في غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول » إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن
يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ،
خلافًا للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على النعت إذا كان النعت متعدداً ،
خلافًا لصاحب البديع .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

فَالنَّمْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اُعْتُلِقَ^(١)
عَرَّفَ النعت بأنه « التابع » ، المكمل متبوعه : ببيان صفة من صفاته « نحو
« مررت برجل كريم » ، أو من صفات ما تعلق به — وهو سَبَبِيَّةٌ — نحو
« مررتُ برجل كريم أبوه » فقوله « التابع » يشملُ التوابعَ كلها ، وقوله :
« المكمل — إلى آخره » مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع^(٢)

والنعت يكون للتخصيص . نحو « مررت بزيد الخياط » وللدح ، نحو :
« مررت بزيد الكريم » ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)
وللذم ، نحو « مررت بزيد الفاسق » ومنه قوله [تعالى] : (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ

(١) « فالنعت » مبتدأ « تابع » خبر المبتدأ « متم » نعت لتابع ، وفيه ضمير
مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لتم ، وجمله « سبق » وفاعله المستتر فيه
لا محل لها صلة الموصول « بوسمه » بوسم : جار ومجرور متعلق بتم ؛ ووسم مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه ، « أو وسم » معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و « ما »
اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق باعتلق « اعتلق » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع
أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى
المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما — وإن جاز
ذلك فيهما — لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللترحم نحو : « سررت بزيد المسكين » وللتأكيد ،
نحو : « أمس الدابر لا يعود » وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ ^(١)) .

وُلِّغَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كـ « امرؤ يقوم كرمًا » ^(٢)

النعته يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو :
« سررت بقوم كرماء ، ومررت بزيد الكريم » فلا تُنَعَّتُ المعرفة بالنكرة ؛
فلا تقول : « مررت بزيد كريم » ، ولا تُنَمَّتُ النكرة بالمعرفة ؛ فلا تقول :
« مررت برجل الكريم » .

(١) إنما كان قوله : (واحدة) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) بسبب
تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن (نفخة) ليس من المصادر التي وضعت
مقترنة بالتاء كرحمة .

(٢) « وليعط » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع
مبنى للمجهول مجزوم بمحذوف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول
الأول « في التعريف » جار ومجرور متعلق بـ « يعط » والتنكير « معطوف على التعريف
« ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ ليعط « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع
مفعولاً ، وجملة « تلا » وفعاله المستتر فيه لا محل له صلة ما المجرورة محلاً باللام « كرم »
الكاف جارة لقول محذوف ، امرر : فعل أمر ، وفعاله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « يقوم » جار ومجرور متعلق بـ « كرم » صفة لقوم ، وقد قصره للضرورة .

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، أَوْ سَوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ ، فَأَقْفُ مَا قَفَوْا^(١)
تَقَدَّمَ أَنَّ النِّعْتَ لَا بَدَّ مِنْ مِطَابَقَتِهِ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالتَّعْرِيفِ أَوْ
التَّنْكِيرِ ، وَأَمَّا مِطَابَقَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ - وَهِيَ : التَّثْنِيَّةُ ، وَالْجَمْعُ -
وَالتَّذْكِيرُ وَغَيْرُهُ - وَهُوَ التَّأْنِيثُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ .

فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا طَابِقَ الْمَنْعُوتَ مُطْلَقًا ، نَحْوُ : « زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ » ،
وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ رِجَالٌ حَسُنُونَ ، وَهَذَا امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ ،
وَالْمَهْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ ، وَالْمَهْدَاتِ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ » ؛ فَيُطَابِقُ فِي : التَّذْكِيرِ ،
وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْإِفْرَادِ ، وَالتَّثْنِيَّةِ ، وَالْجَمْعِ ، كَمَا يُطَابِقُ الْفِعْلُ لَوْ [جِئْتُ مَكَانَ
النِّعْتِ بِفِعْلِ فِ] قُلْتُ : « رَجُلٌ حَسَنٌ » ، وَرَجُلَانِ حَسُنَا ، وَرِجَالٌ حَسُنُوا ،
وَامْرَأَةٌ حَسُنَتْ ، وَامْرَأَتَانِ حَسُنَتَا ، وَنِسَاءٌ حَسُنَّ » .

وَإِنْ رَفَعَ [أَيْ النِّعْتَ اسْمًا] ظَاهِرًا كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى
حَسَبِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ ، وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَيَكُونُ مَفْرَدًا ؛ فَيَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ
إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا ؛ فَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أُمُّهُ » ، كَمَا تَقُولُ : « حَسُنَتْ
أُمُّهُ » ، وَ « بَامْرَأَتَيْنِ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُمَا » ، وَبِرِجَالٍ حَسَنِينَ آبَاؤُهُمْ » ، كَمَا تَقُولُ :
« حَسُنَ أَبَوَاهُمَا ، وَحَسُنَ آبَاؤُهُمْ » .

(١) « وَهُوَ » ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ « لَدَى » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَبَرُ الْآتِي
وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ ، وَلَدَى مُضَافٌ
وَ « التَّوْحِيدُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَالتَّذْكِيرُ » مَعْطُوفٌ عَلَى التَّوْحِيدِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ
« سَوَاهُمَا » سَوَى : مَعْطُوفٌ عَلَى التَّذْكِيرِ ، وَسَوَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَالْفِعْلِ »
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ « فَأَقْفُ » فِعْلٌ أَمْرٌ مُبْنًى عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ وَصُولٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِأَقْفَ ، وَجُمْلَةُ
« قَفُوا » مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَافَةً مَا الْمَوْصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ
مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَأَقْفُ مَا قَفَوْهُ .

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميره طابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة^(١) :
واحد من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — وواحدٍ
من التعريف والتذكير ، وواحدٍ من التذكير والتأنيث ، وواحدٍ من الأفراد
والثنائية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة : واحدٍ من ألقاب الإعراب ،
وواحدٍ من التعريف والتذكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ،
والتأنيث ، والأفراد ، والثنائية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً :
فإن أسندَ إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسندَ إلى مذكر
ذُكِّرَ ، وإن كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسندَ إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع —
أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ وَشَبْهِهِ ، كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبِ^(٢)

(١) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر
والمؤنث كصور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعال التفضيل
المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ،
لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وأنعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمشتق »
جار ومجرور متعلق بأنعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرَب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه :
معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وذى ، والمنتسب » معطوفان على « ذا » .

لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَشْتَقٍ لَفْظًا ، أَوْ تَأْوِيلًا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى صاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفضل التفضيل .
والمؤوَّل بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » أى المشار إليه ، وكذا « ذُو » بمعنى صاحب ، والموصولة ^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » أى : صَاحِبِ مَالٍ ، و « بَزَيْدٍ ذُو قَامٍ » أى : القائم ، والمنتسب ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا ^(٢)

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً ، وهى مؤوَّلةٌ بالنكرة ، ولذلك لَا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قام أبوه » أو « أبوه قائم » ولا تنعت بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزيد قام أبوه » ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ومثل ذو الموصولة فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والذى وفروعها ، وكذا أل الموصولة ، بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكرًا » مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعطيت « أعطيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثانٍ ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نعتُ المعروفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجعلَ منه قوله تعالى :
(وَأَيُّ لَهِمُّ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقول الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ بِسُبْنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَفْنِيَنِي

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين
أحداً اسمه ، والثانى :

غَضِبَانُ مُمْتَلِكًا عَلَى إِهَابِهِ إِنْى - وَحَقَّقَ - سُخْطُهُ يُرْضِيَنِي
وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمرو
الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليسك عام ١٩٠٢) ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨
طبع مصر) .

اللغة : « اللثيم » الشحيح ، الدنىء النفس ، الحبث الطباع « إهابه » الإهاب -
بزنة كتاب - الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحنقه .
المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبى
فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى
جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « إمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وسبوا تقديره أنا « على اللثيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبى » جملة من فعل
مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للثيم ، وستعرف ما فيه « فضيت » فعل وفاعل
« ثممت » حرف عطف ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض ، وفاعله « لا »
نافية « يعننى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون
لوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبى » حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفة ، وهو المقرون
بأل ، وإنما سأل ذلك لأن ألمه فيه جنسية : فهو قريب من النكرة ، كذا قال جماعة :
متم ابن هشام الأتصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية .
والذى ترجعه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتا فى هذا البيت ؛ لأنه

فـ « نسلخ » صفة « الليل » ، و « يسبنى » : صفة « اللثيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نسلخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضمير يرتبطها بالموصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أَذْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءً وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟ ؟

== الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعتاً بجملة « يسبنى » إذ يصير المعنى أنه يمر على اللثيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم فى حال سبه إياه ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل مضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملاً ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بَيْتِي عَمَّى فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » يروى فى مكانه « وطول العهد ... » .
المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأجرة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أذرى » فعل مضارع - بمعنى أعلم - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » الممزة للاستفهام ، وقد غلقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أذرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى - هنا - متصلة « مال » معطوف على طول « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه

التقدير : أم مالٌ أصابوه ، فَحَذَفَ الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » ، وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بحملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدرىج ؛ فحذف « فى » أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزيه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَأَقُولُ أَضِيرُ تُصِيبُ^(١)
لا تقع الجملةُ الطَلِيبَةُ صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ، وتقع

== الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام . ، وأن العامل فيه فعل .
ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي :

كَأَنَّ حَمِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ
تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفاً ، أى دليلها ، والنحاة يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب » مضاف إليه « وإن » شرطية « أت » آتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فاقول » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب » فعل مضارع يجوز فى جواب الأمر ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة فال : « وامنع هنا إيقاع ذات الطلب » أي : امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعمة ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون المضمرة صفةً ، والجملة الطلبية معمول القول المضمرة ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .
اللغة : « جن الظلام » ستر كل شيء ، والمراد قبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدره .
المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفاً ، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاؤهم بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل « بمذق » جار ومجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت « قط » استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف ، وجملة « هل رأيت الذئب قط » في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت... إلخ » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرية =

فظاهر هذا أن قوله : « هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ » صفة لـ « مَذْقٍ » ، وهى جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ » معمول لقول مضمّر هو صفة لـ « مَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولك « زَيْدٌ أَضْرِبْهُ » زيد مَقُولٍ فِيهِ أَضْرِبْهُ ؟ فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ^(١)
بكثرة استعمال المصدر نعتاً ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ،

بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يحىء جملة طلبية على الراجع من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسرى فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد التكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لاتعلم قبل التكلم بها .

(١) « ونعتوا » فعل وفاعل « بمصدر » جار ومجرور متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فالتمزموا » فعل وفاعل « الأفراد » مفعول به لالتمزموا « والتذكيرا » معطوف عليه .

وَبِرِّ جَالٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرَآتِهِ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرَاتَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ « ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير ، والنعته به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدل على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضع « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : صهرت برجل ذي عَدْلٍ ، ثم حذف « ذى » وأقيم « عدل » مقامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى : مجازاً ، أو ادعاءً^(١) .

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَقَهُ ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ^(٢)

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللزوم وإرادة اللزوم ، وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف ، والثالث أنه على المبالغة ، ولا مجاز فى هذا .

(٢) « نعت » مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فعاطفا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « ائتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إِذَا نُعِتَ غَيْرُ الْوَاحِدِ : فَإِنَّمَا أَنْ يَخْتَلِفَ النِّعْتُ ، أَوْ يَتَّفِقَ ؛ فَإِنْ اِخْتَلَفَ
وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْمِطْفِ ؛ فَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ ،
وَبِرِجَالٍ فُقِيهِ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ » وَإِنْ اتَّفَقَ جِئَ بِهِ مَثْنً ، أَوْ مَجْمُوعاً ، نَحْوُ :
« مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ كَرَمَاءَ » .

وَنُعِتَ مَعْمُولٌ وَحِيدٌ مَعْنًى وَعَمَلٌ ، أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^(١)

إِذَا نُعِتَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مَتَّحِدَيْنِ الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَتَّبِعُ النِّعْتَ الْمُنْعَوَتَ :
رَفْعاً ، وَنَصْباً ، وَجَرّاً ، نَحْوُ : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَأُنْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ،
وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو
الصَّالِحِينَ » .

فَإِنْ اِخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ ، أَوْ عَمَلُهُمَا — وَجَبَ الْقَطْعُ وَامْتِنَاعُ الْإِنْبَاعِ ؛
فَتَقُولُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، أَيْ :
أَعْنَى الْعَاقِلَيْنِ ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ ، أَيْ : هُمَا الْعَاقِلَانِ ، وَنَقُولُ :
« أَنْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ » أَيْ : أَعْنَى الظَّرِيفَيْنِ ، أَوْ « الظَّرِيفَانِ » .

(١) « نُعِتَ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ « أَتَّبِعُ » الْآتَى ، وَنُعِتَ مُضَافٌ وَ « مَعْمُولٌ »
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَعْمُولٌ مُضَافٌ وَ « وَحِيدٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، عَلَى تَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ،
أَيْ مَعْمُولٌ عَامِلَيْنِ وَحِيدٍ ، وَوَحِيدٌ مُضَافٌ وَ « مَعْنًى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَعَمَلٌ »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنًى « أَتَّبِعُ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ
« بِغَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَتَّبِعُ ، وَغَيْرُ مُضَافٌ وَ « اسْتِثْنَاءٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَقَصْرُهُ
لِلضَّرُورَةِ ، وَالْمُرَادُ : أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَخَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبَيْنِ » ،
أو الكَاتِبَانِ » .

وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُنْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ^(١)
إذا تكررت النعوت ، وكان النعوت لا يَتَضَحُّ إلا بها جميعاً وجب
إتباعها كلها ؛ فتقول « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ » .

وَاقْطَعْ أَوْ أَتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلَنًا^(٢)

(١) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن
كثرت نعوت « كثرت » كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة « وقد » الواو واو الحال ،
قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « منتقرا »
مفعول به لتلت « لذكرهن » الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير
مضاف إليه « أتبت » أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو »
عاطفة « أتبع » معطوف على اقطع « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ،
فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « معيناً » خبر يكن « بدونها » الجار والمجرور
متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو » عاطفة « بعضها » بعض :
مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً » حال من الضمير المستتر فى اقطع ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَضِحًا بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإتياعُ ،
والقَطْعُ^(١) ، وإن كان معينًا ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتياعُ ،
وجاز فيما يتعين بدونه : الإتياعُ ، والقَطْعُ .

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِبًا ، لَنْ يَظْهَرَ^(٢)
أى : إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِبَ على
إضمار فعل ، نحو « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » ، أو « الْكَرِيمَ » أى : هو الكريمُ ،
أو أعنى الكريمَ .

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم - مع ذلك -
أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ،
والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لاجرم كان نعت المعرفة على
التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتياع ،
وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتياع وجاز فيما عداه الإتياع والقطع ، وأما
النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتياع ، ويجوز فيما عداه الإتياع والقطع ؛ لأن
التخصيص لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو »
عاطفة « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
معطوفة بأو على الجملة قبلها « إن » شرطية « قطعت » قطع : فعل ماض فعل الشرط ،
والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط معذوف « مضمرا » حال من التاء فى
« قطعت » وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ » مفعول به لمضمر « أو » عاطفة « ناصباً »
معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهر » من الفعل والفاعل فى محل نصب
نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالألف ضمير الاثنين أولاً ولهما فالألف للاطلاق .

وقول المصنف «لَنْ يَظْهَرَ» معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أو ذم ، نحو : «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الْخَلِيثِ» أو تَرْحُّمٍ ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَّاطِ ، أو الْخِيَّاطَ» وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : «هُوَ الْخِيَّاطُ ، أو أعنى الْخِيَّاطَ ، والمراد بالرفع والناصب لفظة «هو» أو «أعنى» .

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقُلُ (١)
 أى : يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو : قوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعًا سابغات ، وكذلك يُحذف النعت إذا دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى [: (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بَالِغًا)] أى : البَيِّن ، وقوله تعالى [: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)] : أى النَّاجِينَ .

(١) «وما» اسم موصول : مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله «عقل» الآتى «والنعت» معطوف على المنعوت ، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه «وفى النعت» الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله «يقول» الآتى «يقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

التوكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكَّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكَّدَ (١)
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا (٢)

التوكيد قسمان : أحدهما التوكيد اللفظي ، وسيأتي ، والثاني : التوكيد المعنوي ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوْهَمَ مضافٍ إلى المؤكِّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ، وذلك نحو « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » و « نفسه »

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أكدا » الآتي « أو » حرف عطف « بالعين » معطوف على قوله بالنفس « الاسم » مبتدأ « أكدا » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والألف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه « طابق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير المؤكِّدا « مفعول به لطاق ، والجملة في محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبعاً » تبع : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً » خبر ليس ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعا » خبره .

توكيد لـ «-زيد» ، وهو يرفع تَوَهُّمُ أَنْ يَكُونَ^(١) التقدير «جاءَ خَبرُ زَيْدٍ ،
أَوْ رَسُولُهُ» وكذلك «جاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ» .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرِ بِطَائِقِ المؤكِّد ، نحو «جاءَ زَيْدٌ
نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ ، وَهِنْدٌ نَفْسَهَا ، أَوْ عَيْنَهَا» .

ثم إن كان المؤكِّد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل ؛ فنقول : «جاءَ
الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ
أَنْفُسُهُمْ ، أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أَوْ أَعْيُنُهُنَّ» .

وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ ، وَكَلَّا كِلْتَا ، جَمِيعاً — بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلاً^(٢)
هذا هو الضَّرْبُ الثَّانِي من التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ
إِرَادَةِ الشُّمُولِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ ، وَكِلَا ، وَجَمِيعٌ» .

(١) إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي ، وقد تكون
جعلت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ،
وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي . فإذا قلت
«جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز
بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلي .

(٢) «وكلا» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذْكَرُ الآتي «اذكر» فعل أمر .
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق
بإذْكَرُ «وكلا ، كلتا ، جميعاً» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيها عدا الأول
«بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلاً» الآتي «موصلاً» حال من
كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِيحُ وَقُوعُ بعضها مَوْقِعُهُ ، نحو
« جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ ، أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ ،
أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْمِنْذَاتُ كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ » ولا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » .

ويؤكد بكلاً المثنى المذكر ، نحو « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ، وبكِلْتَا
المثنى المؤنث ، نحو « جَاءَتِ الْمِنْذَانِ كِلْتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكِّد كما مثل .

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ

مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ^(١)

أى استعمل العرب — للدلالة على الشُّمولِ ككل — « عَامَّةً » مضافاً
إلى ضمير المؤكد ، نحو « جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ » وَقَالَ من عَدَّهَا من النحويين
في ألقاظ التوكيد ، وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإنما قال « مثل النافلة » لأن عَدَّهَا من
ألقاظ التوكيد يشبه النافلة ، أى : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف
« ككل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعلة الآتى « فاعله »
مفعول به لاستعملوا « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعلة أيضاً
« فى التوكيد » جار ومجرور متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعلة أيضاً ،
ومثل مضاف و « النافلة » مضاف إليه ،

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا ، جَمْعَاءُ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جَمْعًا^(١)

أى : يُجَاءُ بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلُّهُ » نحو « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاءُ » بعد « كُلِّهَا » ، نحو « جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ » وبـ « أَجْمَعِينَ » بعد « كُلِّهِمْ » نحو « جَاءَ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » وبـ « جَمْعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعَ »^(١).

وَدُونِ كُلِّ قَدْ يَجِئُ : أَجْمَعُ ، جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جَمْعَ^(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ الْعَرَبِ « أَجْمَعُ » في التوكيد غيرَ مسبوقه بـ « كُلُّهُ » نحو « جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جَمْعَاءُ » غيرَ مسبوقه بـ « كُلِّهَا » نحو « جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ » واستعمالُ « أَجْمَعِينَ » غيرَ مسبوقه بـ « كُلِّهِمْ » نحو « جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ » واستعمالُ « جَمْعَ » غيرَ مسبوقه بـ « كُلِّهِنَّ » نحو « جَاءَ النِّسَاءُ جَمْعَ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه « أكدوا » فعل وفاعل « بأجمعا » جار ومجرور متعلق بأكدوا « جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا » معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٣) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجيء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه « قد » حرف تقييد « يجيء » فعل مضارع « أجمع » فاعل يجيء « جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع » معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

٢٨٩ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضًّا تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كَتَعًا
إِذَا تَكَيْتُ قَبَّلْتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

٢٨٩ — هذه الآيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الدلفة » أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الدلف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علما ، وأن يكون باقيا على وصفه « حولا » عاما « أكتعا » تاما ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع » أى : تام ، كذا قال الجوهري .

الإغراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمنى ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صبيّا » خبر كان « مرصعا » نعت لصبي . وجملة « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الدلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتا له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض ، والتاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى . يعود إلى الدلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان ، وأصله نعت لمحدوف ، والجملة لاعملى لها جواب « إذا » الشرطية « إذا » حرف جواب « ظلمت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر ظن « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول — وهو المراد هنا — فى قوله « الدهر . . . أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكد أوله بكل ، والثانى فى قوله « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النسكرة إذا كانت =

وإن يُفدَ توكيدٌ منكورٌ قبلَ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنعُ شَيْلٌ^(١)
مذهبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرة: سواء كانت محدودةً، كيوم،
وليلة، وشهر، وحول، أو غيرَ محدودةٍ، كوقتٍ، وزمنٍ، وحينٍ.

ومذهبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرة المحدودة؛
لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شهراً كُلهُ» ومنه قوله:

* تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا * [٢٨٩]

وقوله:

— ٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَسْكَرَةُ يَوْمًا أَجَمَا *

= محدودة بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك،
وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير
محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله «الدهر
أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(١) «وإن» شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد،
وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للجهول،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل
مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاة»
جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتي، ونحاة مضاف، و«البصرة» مضاف إليه
«المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين

أنه مصنوع، ويروى بعض من يستشهد به قبله:

* إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَا *

اللغة: «خطافنا» الخطاف — بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأَغْنَى بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ^(١)

قا تقدم أن المتنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك ؛ فلا تقول « جاء الجيشان أجعآن » ولا « جاء القبيلتان جعآوان » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ^(٢)

المعوجة تكون في جانب البكرة « تقعقا » تحرك وسمع له صوت ، والقعقة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت « صرت » صوت « البكرة » بفتح فسكون هنا — ما يستقى عليها الماء من البئر .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « صرت » صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البكرة » فاعل صرت « يوما » ظرف زمان متعلق بصرت « أجمعا » تأكيد لقوله يوما .

الشاهد فيه : قوله « يوما أجمعا » حيث أكد قوله « يوما » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعا » وتجوز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصحوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلوه مخلصاً .

(١) « اغن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بكلتا » جار ومجرور متعلق باغن « في مثنى » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلاء » مضاف إليه « ووزن أفعلاء » معطوف على قوله « وزن فعلاء » .

(٢) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الضمير » مفعول به لتؤكد « المتصل » نعت للضمير « بالنفس » جار ومجرور متعلق بتؤكد « والعين » معطوف على النفس « فبعد » الفاء واقعة في =

عَدَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَ^(١)
لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده
بضمير منفصل ؛ فتقول : « قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ » ولا تقل :
« قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ » .

فإذا أكدته يغير النفس والعين لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قَوْمُوا كُلُّكُمْ » أو
« قَوْمُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ » .

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع ؛ بأن كان ضمير نصب أو جر ؛
فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، أَوْ عَيْنِكَ ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كُلِّكُمْ ، وَرَأَيْتُكَ
نَفْسَكَ ، أَوْ عَيْنَكَ ، وَرَأَيْتُكُمْ كُلَّكُمْ » .

وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُسَكَّرًا كَقَوْلِكَ « أَدْرُجِي أَدْرُجِي »^(٢)

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد الانفصال ، والجملة
في محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « الانفصال » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » مفعول به لعنيت ، وذ ، مضاف « الرفع »
مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » تجار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما »
سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المحرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير
مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزم » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى القيد والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وما » اسم ، ووصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من الضمير المستكن في قوله « لفظي » الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب
« لفظي » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو لفظي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجي »
فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو : « أَدْرُجِي أَدْرُجِي » وقوله :

٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَغْلَتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

وقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)^(١).

= المبتدأ « مكررا » حال من الضمير المستتر في يجيء « كقولك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ادرجى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « ادرجى » توكيد لسابقه .

٢٩١ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين . الإعراب : « فَأَيْنَ » اسم استفهام ، مبنى على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فألى أين - إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين » توكيد لفظي « النجاة » مبتدأ مؤخر « بيغلتى » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » آتى : فعل ماض ، والكاف مفعول به « أتاك » توكيد لفظي « اللاحقون » فاعل آتى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد لفظي .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين » وقوله : « أتاك أتاك » وقوله : « احبس احبس » ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرار اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك أن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ، وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ^(١)

أى : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد ، لم يَجْزُ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكِّد ، نحو « مررت بِكَ بِكَ ، ورغبت فِيهِ فِيهِ » ولا تقول : « مررت بِكَكَ » .

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ : كَنَعْمَ ، وَكَبَلَى^(٢)

أى : كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعَادَ

= صفا صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلا حلا ، وعلمته الحساب بابا بابا .

(١) « ولا » ناهية « تعد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لفظ » مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه « الذى » نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء ، أو - بالرفع - نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا » فعل ماض ، والألف للإطلاق « به » جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم « وكبلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو « إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »
و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »^(١) ، ولا « فى
فى الدار زيد » .

فإن كان الحرف جواباً - كَنَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرٍ ، وَأَجَلٍ ، وَإِى ، ولا -
جاز إعادته وحده ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لالا » ،
و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »^(٢) .

وَمُضْمَرٌ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ اُنْفَصَلَ أَكْثَرُ بِرِ كَلِّ ضَمِيرٍ اُنْتَصَلَ^(٣)

(١) قد ورد شاذاً قول الشاعر :

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتَةٍ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَائِقًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام : الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفي
جميعاً ، وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من
هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي ،
والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق الخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد
الطالب ، والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو « لا » والمقصود به إبطال
ما أوجبه المتكلم أولاً ، والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفي ، وهو « بلى »
خاصة .

(٣) « ومضمر » بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ
وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « انذى » اسم موصول : نعت =

أى : يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل : مرفوعاً
 كان ، نحو « قمتَ أنتَ » ، أو منصوباً « أكرمتَنِي أنا » ، أو مجروراً ، نحو
 « مررتَ بِهِ هُوَ » والله أعلم .

= اسم الرفع « قد » حرف تحقيق « انفصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعنا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
 « أكد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور
 متعلق بأكد « كل » مفعول به لأكد ، وكل مضاف و « ضمير » مضاف إليه ،
 وجملة « اتصل » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه

العطف

الْعُطْفُ : إِمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقٌ وَالْفَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ^(١)

قَدْ ذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شَبَهُ الصِّفَةِ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ^(٢)

العطف — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النَّسَقِ ، وسيأتي ، والثاني :

عطف الْبَيَانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف الْبَيَانِ هو : التابع ، الجامد ، الْمُشَبَّهُ للصفة : في إيضاح^(٣) متبوعه ،

وعدم استقلاله ، نحو :

(١) « العطف » مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ،

و « بيان » مضاف إليه « أو » عاطفة « نسق » معطوف على « ذو بيان »
« والفرض » مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « بيان » خبر المبتدأ ،
وبيان مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر
فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « قد ذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان » مضاف إليه « تابع » خبر المبتدأ

« شبه » نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصفة » مضاف إليه « حقيقة » مبتدأ ،
وحقيقة مضاف و « القصد » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمنكشفة
« منكشفة » خبر المبتدأ ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي

لأغراض كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ؛ الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف
كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثاني تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو
قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من
جوز مجيء عطف البيان في النكرات ، والثالث المدح ، نحو قوله تعالى : (جعل الله
الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع التأكيد ، وذلك كما
في قول الشاعر :

— ٢٩٢ —

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *
فـ «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ ؛ لأنه مُوَضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ .

فخرج بقوله « الجامد » الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُوَوَّلَةٌ به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وَعَطْفُ النَّسَقِ ؛ لأنهما لا يُوضَّحَانِ متبوعَهُمَا ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

* لقائل يا نصر نصرنا نصرا *

ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول .
٢٩٢ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة - بفتح الكف وسكون الياء الثناة -

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال :
يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ،
والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق فخل ناقتة ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا
الرجز ، وعمر - رضى الله عنه - مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال
له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى
معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا نسيغه .

اللغة : « نقب » مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقة خف البعير « دبر »
مصدر دبر - من باب مرض - وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو
القتب « فجر » حنث فى يمينه .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ،
وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » تطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا
الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي^(١)
لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبِّهًا لِلصِّفَةِ ، لَزِمَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ ؛
فِيوَافَقِهِ فِي : إِعْرَابِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ، وَتَذَكُّيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ
تَثْنِيَّتِهِ أَوْ جَمْعِهِ .

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ^(٢)
ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،
وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ؛ فيكونان منكرين كما
يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قوله تعالى : (تَوْقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ
زَيْتُونَةٍ) وقوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزيتونة : عطف بيان
لشجرة ، وصديد : عطف بيان لماء .

(١) « فأولينه » أول : فعل أمر ، مؤكّد بالنون الحفيفة ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من وفاق » جار ومجرور متعلق بأولينه
ووافق مضاف ، و « الأول » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأولينه
« من وفاق » جار ومجرور متعلق بقوله « ولي » الآتي آخر البيت ، ووافق مضاف ،
« الأول » مضاف إليه « النعت » مبتدأ « ولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى النعت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ،
وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

(٢) « فقد » حرف تقليل « يكونان » فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه
« منكرين » خبر يكون « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « يكونان معرفين »
مضارع ناقص واسمه وخبره ، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر
مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمرَا»^(١)
 وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيَّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى^(٢)
 كُلُّ مَا جاز أَنْ يَكُونَ عَظْفَ بَيَانٍ، جاز أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، نَحْوِ: «ضَرَبْتُ
 أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا» .

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان^(٣):

(١) «وصالحاً» مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» «لبدلية»
 جار ومجرور متعلق بـ«وصالح» «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «في غير»
 جار ومجرور متعلق بـ«يرى»، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء
 «غلام» منادى مبنى على الضم في محل نصب «يعمرَا» عطف بيان على غلام
 تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٢) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف و«بشر»
 مضاف «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و«البكرى» مضاف إليه «وليس»
 فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم
 ليس «بالمرضى» الباء زائدة، والمرضى: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان
 ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين؛ الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنى
 عنه، الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألان اللتان
 ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن
 يوضع يعمرَا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع
 كونه معلماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل
 له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادَى ، نحو : « يَا غَلَامُ يَعْمرَا » فيتعين أن يكون « يعمرَا » عطف بيانٍ ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرَا » على الضم ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خائياً من « أل » والمتبوعُ بآل ، وقد أُضِيفَتْ إليه صفةٌ بآل ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » ؛ فيتعين كون « زيد » عطف بيانٍ ، ولا يجوز كونه بدلاً من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وهو لا يجوز ؛ لما عُرِفَتْ في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بآل لا تضاف إلا إلى ما فيه آل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه آل ، ومثل « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » قوله .

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا

= وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو « على سافر بكر أخوه » فإنه يتعين أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .

٢٩٣ — البيت للمرار بن سعيد الفقعسي .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا لمفعول واحد « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعسي ، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن فضلة الفقعسي جد المرار ، لذلك غفر بمقتل بشر « ترقبه » تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكفى بذلك عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذي ترك بشرا البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، « التارك » =

فبشر : عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير :
« أنا ابن التارك بشر » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضى » إلى أن تحويز كَوْنِ « بشر »
بدلا غير مَرْضَى ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسي^(١) .

= مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و« البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل
إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق
بمحدوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب : إما مفعول ثان
للتارك ، وإما حال من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل نصب
حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » يتعين فيه أن
يكون عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار
الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفراسي جواز إضافة الوصف المقترن بال إلى العلم . وذلك
نحو « أنا الضارب زيد » وعلى هذا يجوز في « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن
يجعل بسر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة
التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز
إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان : أن يكون
عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفراسي غير مقبول عند
المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجيزوا في « بشر » إلا وجهها واحدا وهو أن
يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن يبدل بالمرضى » .

عَطْفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ

كَأَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ^(١)عطف النسق هو : التابع ، المتوسط بينه وبين متموعه أحد الحروف التي
سندكرها ، كـ « أَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ » .

نخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقية التوابع .

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَأَ ،

حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ ، كـ « فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً »^(٢)

- (١) « تال » خبر مقدم « بحرف » جار ومجرور متعلق بتال « متبع » نعت لحرف
« عطف » مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه « كأخصص »
الكاف جارة لقول محذوف ، أخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بود » جار ومجرور متعلق بأخصص « وثناء » معطوف بالواو على ود
« من » اسم موصول : مفعول به لأخصص « صدق » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .
- (٢) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور
هو قوله « بواو » بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ،
أرهو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيويوه « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « ثم ، فأ ، حتى ، أم ، أو » قصد لفظهن معطوفات على قوله واو ،
بعاطف مقدر في الجميع « كفيك » الكاف جارة لقول محذوف ، فيك : جار
مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفاً » الواو عاطفة ،
ووفاً : معطوف على صدق ، وتصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام :
كقولك فيك صدق ووفاً ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف :
أى وذلك كائن كقولك .

حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ،
وهى : الواو ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » . وُثْمٌ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » .
والفاء ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » . وَحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحَجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةُ » .
وَأَمْ ، نحو : « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » . وَأَوْ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » .

والثانى : ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله .

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ : بَلْ ، وَلَا ،

لَكِنْ ، كَأَنَّ « لَمْ يَبْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا »^(١)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثانى مع الأول فى إعرابه ، لافى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » .

(١) « وَأَتَّبَعْتَ » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لفظاً » تمييز ، أو منصوب بفتح الحافض « فحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلاً « بل » فاعل أتبع « ولا ، لكن » معطوفان على « بل » بعاطف مقدر فى الثانى « كلم » السكاف جارة لقول محذوف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يبد » فعل مضاع مجزوم بحذف الواو « امرؤ » فاعل يبد « لكن » حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء مقصوراً ، بزنة عصا وفقى — ابن الطيبة أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

(١٥ — شرح ابن عقيل ٢)

فَاعْطِفْ بِوَائٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا
— فِي الْحُكْمِ — أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا^(٢)

لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ النَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا .

قَالُوا : لِمَ طُلِقَ الْجَمْعُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِذَا قُلْتُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نِسْبَةِ الْحُجَى إِلَيْهِمَا ، وَاحْتِمَالِ كَوْنِ « عَمْرُو » جَاءَ بَعْدَ « زَيْد » ، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِبًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ » ، فَيُعْطَفُ بِهَا : اللَّاحِقُ ، وَالسَّابِقُ ، وَمُصَاحِبُ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ ، وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى)^(٣)

(١) « فَاعْطِفْ » الْفَاءُ لِلتَّفْرِيعِ ، اعْطَفَ : فَعَلَ أَمْرًا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بِوَائٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاعْطَفَ « لَاحِقًا » مَفْعُولٌ بِهِ لَاعْطَفَ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « سَابِقًا » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَاحِقًا « فِي الْحُكْمِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَنَازَعَهُ كُلُّ مَنْ « سَابِقًا » ، وَلَا حَقًّا « أَوْ » عَاطِفَةٌ « مُصَاحِبًا » مَعْطُوفٌ عَلَى سَابِقًا « مُوَافِقًا » نَعَتْ لِقَوْلِهِ مُصَاحِبًا ،

(٢) لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ دَالَّةً عَلَى التَّرْتِيبِ — كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ — لَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ اعْتِرَافًا مِنَ الْكُفَّارِ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ الْمُرَادَةَ مِنْ « نَحْيَا » تَسْكُونُ حِينَئِذٍ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَهِيَ الْحَشَرُ ، وَمَسَاقُ آيَةِ وَمَا عَرَفَ مِنْ حَالِهِمْ وَمُرَادِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ مَكْرُونُونَ لَهُ ؛ فَالْمُرَادُ مِنَ الْحَيَاةِ فِي قَوْلِهِمْ « وَنَحْيَى » هِيَ الْحَيَاةُ الَّتِي يَحْيِيُونَهَا فِي الدُّنْيَا ، وَهِيَ قَبْلَ الْمَوْتِ قَطْعًا ، فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ سَابِقٌ فِي الْوُجُودِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، «اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي» ^(١)
 اخْتَصَّتِ الْوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث
 لَا يُكْتَفَى بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» ولو قلت: «اختصم
 زيد» لم يجوز، ومثله «اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، ولا يجوز
 أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف؛ فلا تقول:
 «اختصم زيد فعمرو».

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ ^(٢)
 أى: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المَعْطُوفِ عَنِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُتَّصِلًا بِهِ، و«ثم»
 على تَأَخُّرِهِ عَنْهُ مَنفَصِلًا، أى: مُتَرَاخِيًا عَنْهُ، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه
 قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى)، و«جاء زيد ثم عمرو» ومن قوله تعالى:
 (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ).

(١) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها»
 جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف،
 و«الذى» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل النفي وهو «لا يغني»
 وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف،
 واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

(٢) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم» للترتيب بانفصال
 مثل الشطر الأول في الإعراب.

وَإِخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ^(١)
 اخْتَصَّتِ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ مَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — نَحْوُهُ عَنِ ضَمِيرِ
 الْمَوْصُولِ — عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — لاشتغاله على الضمير — نحو :
 « الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدُ الدَّبَابُ » ، ولو قلت : « وَيَغْضِبُ زَيْدُ » أو
 « ثُمَّ يَغْضِبُ زَيْدُ » لم يحز ؛ لأن الفاء تدل على السببية ، فَاسْتُغْنِيَ بِهَا عَنِ الرَّابِطِ ،
 وَلَوْ قُلْتُ : « الَّذِي يَطِيرُ وَيَغْضِبُ مِنْهُ زَيْدُ الدَّبَابُ » جاز ؛ لِأَنَّكَ أَتَيْتَ
 بِالضَّمِيرِ الرَّابِطِ .

* * *

بَعْضًا يَحْتَىٰ أُعْطِفَ كُلُّ كَلٍّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّتِي تَلَا^(٢)

(١) « وإيخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « بفاء » جار ومجرور متعلق بإيخصص « عطف » مفعول به لإيخصص ، وعطف مضاف
 و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير
 مستتر فيه « صلة » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة
 ما الموصولة « على الذي » جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض « أنه »
 أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت
 عليه في تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي
 هو المصدر المنسبك من أن ومعمولها لا محل لها صلة الذي .

(٢) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله « اعطف » الآتي « بحقه » جار ومجرور
 متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية
 « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة
 « غاية » خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذي » اسم موصول مضاف إليه « تلا »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، وجملة
 يكون واسمها خبر في محل نصب حال .

يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ : فِي زِيَادَةِ ، أَوْ نَقْصٍ ، نَحْوُ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » .

و « أَمْ » بِهَا أُعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
أَوْ هَمْزٍ عَنِ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٍ (١)

« ام » عَلَى قَسْمَيْنِ : مَنْقُطَةٍ ، وَسِتَائِي ، وَمتصلة ، وهى : التى تقع بعد همزة التسوية نحو : « سَوَاءٌ عَلَىَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ » ومنتها قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا) والى تقع بعد همزة مُغْنِيَةٍ عَنْ « أَيْ » نحو « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ تَعْمُرُوهُ » أَيْ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ .

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِمَحْذُفِهَا أَمِنْ (٢)

(١) « وَاَمْ » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأُ « بِهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْطِفِ الْآتَى « اعْطِفِ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَهَاجِلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « إِثْرَ » ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى بَعْدَ مُتَعَلِّقٍ بِاعْطِفِ ، وَإِثْرٌ مُضَافٌ وَ« هَمْزٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهَمْزٌ مُضَافٌ وَ« التَّسْوِيَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » حَرْفٌ عَاطِفٌ « هَمْزَةٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى هَمْزِ « عَنْ لَفْظِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مُغْنِيَةٌ » الْآتَى ، وَلَفْظٌ مُضَافٌ وَ« أَيْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُغْنِيَةٌ » تَعْتَلِفُ لِهَمْزَةٍ .

(٢) « وَرُبَّمَا » رَبٌّ : نَحْرَفُ تَقْلِيلًا ، مَا : كَافَةٌ « أُسْقِطَتِ » أُسْقِطَ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِىٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ التَّائِيثُ « الْهَمْزَةُ » نَائِبٌ فاعِلٌ أُسْقِطَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ « خَفَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : اسْمٌ كَانَ ، وَخَفَا مُضَافٌ وَ« الْمَعْنَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِمَحْذُفِهَا » الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أَمِنْ » الْآتَى ، =

أى : قد تُحذفُ الهمزة — يعنى همزة التسوية ، والهمزة المغنية عن أى —
عند أمن اللبس ، وتكون « أم » متصلة كما كانت الهمزة موجودة ، ومنه
قراءة ابن مُحَيِّصِينَ : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة
من « أُنذِرْتَهُمْ » ، وقول الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا ٢

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أى : أَبْسَبِعْ

* * *

— وحذف مضاف وها : مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط
محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، أحد شعراء قريش المعدودين .
الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ،
وتقدير الكلام : لعمرك قسمي ، وعمر مضاف والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما »
نافية « أدرى » فعل مضارع بتطلب مفعولين وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله
بسبع الآتي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن
زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « ذاريا » خبره « بسبع »
جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتي « رمين » رمى : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل
« الجر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « ثمان » جار ومجرور معطوف على
قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع . . . أم ثمان » حيث حذف منه الهمزة المغنية عن
لفظ « أى » وأصل الكلام : أبسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتيادا على انسياق
للغنى وعدم خفائه .

وَبِأَنقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إِنْ تَكُ نِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَّتْ^(١)
 أَى : إذا لم يتقدم على «أَمْ» همزة التسوية ، ولا همزة مُغْنِيَّةٌ عن أَى ؛
 فهي مُنْقَطِعَةٌ وتفيد الإصرابَ كَبَلْ ، كقوله تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أَى : بل يقولون أفتراه ، ومثله «إِنَّهَا لَبَلٌّ
 أَمْ شَاءَ» أَى : بل هي شاء .

خَيْرٌ ، أَرْجَحُ ، قَسَمٌ — بِأَوْ — وَأَبْهَمُ ،
 وَأَشْكُكُ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي^(٢)

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفَتْ الْآتَى «وبمعنى» جار
 ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف
 إليه «وفَتْ» وفي : فعل ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هي يعود إلى أَمْ أَيْضًا «إِنْ» شرطية «تَكُ» فعل مضارع ناقص ، فعل
 الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أَمْ أَيْضًا «نِمَّا» جار
 ومجرور متعلق بقوله خَلَّتْ الْآتَى «قَيَّدَتْ» قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والناء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة
 «مَا» المجرورة محلا بمن «بِهِ» جار ومجرور متعلق بقيدت «خَلَّتْ» خلا : فعل
 ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في نصب خبر
 «تَكُ» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَرْجَحُ» قسم
 معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بِأَوْ» جار ومجرور تنازعه الأفعال
 الثلاثة قبله «وَأَبْهَمُ» معطوفان على خير «وإِضْرَابٌ» مبتدأ «بِهَا» جار
 ومجرور متعلق بإِضْرَابٍ «أَيْضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «نُمِي» فعل ماض
 مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إِضْرَابٍ ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تستعمل « أو » للتخيير ، نحو « خذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا »
وللإباحة نحو « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ » ، والفرقُ بين الإباحة والتخيير :
أن الإباحة لَا تَمْنَعُ الجمعَ ، والتخيير يمنعهُ ، وللتقسيم ، نحو « الكلمة اسم ، أو
فعل ، أو حرف » وللإبهام على السامع ، نحو « جاء زيد أو عمرو » إذا كنتَ
عالمًا بالجلأى منهما وقصدتَ الإبهام على السامع ، [ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ
إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)] ، ولشك ، نحو « جاء زيد أو عمرو »
إذا كنتَ شاكًا فى الجلأى منهما ، وللإضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ
لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية ، يقولهما لهشام بن عبد الملك .

اللغة : « عيال » بمعنى بهم أولاده ومن يموئهم ويعولهم « برمت » ضجرت وتعبت .
الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ . مبنى على السكون فى محل رفع « ذا »
اسم موصول : خبر المبتدأ « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت ، والجملة لأجل لمصلحة ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز
أن يكون قوله « ماذا » كله اسم استفهام مفعولاً مقديماً ل ترى « فى عيال » جار
ومجرور متعلق بترى « قد » حرف تحقيق « برمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل
جر صفة لعيال « بهم » جار ومجرور متعلق ببرمت « لم » نافية جازمة « أحص »
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة مجزومه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا « عدتهم » عدة : مفعول به لأحص ، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه
« إلا » أداة استثناء ملغاة « بعداد » جار ومجرور متعلق بأحص « كانوا » كان :
فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « ثمانين » خبر كان « أو » حرف عطف بمعنى بل ،
وقيل : هى بمعنى الواو « زادوا » فعل وفاعل « ثمانية » مفعول به ل زاد « لولا » حرف
امتناع لوجود « رجاؤك » رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
أى : بل زادوا .

وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الْوَاوَ ، إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَعًا^(١)
قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس ؛ كقوله :
٢٩٦ — جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أى وكانت له قدرًا

= مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « قتل » فعل وفاعل « أولادى » أولاد :
مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوزادوا » حيث استعمل فيه « أو » للاضراب بمعنى بل .
(١) « وربما » رب : حرف تقييل ، وما : كافة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أو « الواو » مفعول
به لعاقب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يلف » فعل
مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذو »
فاعل يلف ، وذو مضاف ، و « النطق » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة
« إذا » إليها « للبس » جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتى « منفذا » مفعول أول
يلفى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا » محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « قدر » بفتحين - أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » عاطفة بمعنى الواو « كانت » كان :
فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتى « قدرا » خبر كان « كما » الكاف
جارة ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، =

وَمِثْلُ « أَوْ » فِي الْقَصْدِ « إِمَّا » النَّائِيَةِ

فِي نَحْوِ : « إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ » ^(١)

يعنى أن « إِمَّا » المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيد « أَوْ » : من التخيير ، نحو :
« خذ من مالى إِمَّا درهما وإِمَّا ديناراً » والإباحة ، نحو : « جالسٌ إِمَّا الحسن
وإِمَّا ابن سيرين » والتقسيم ، نحو : « الكلمة إِمَّا اسم وإِمَّا فعل وإِمَّا حرف »
والإبهام والشك ، نحو : « جاء إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو » .
وليست « إِمَّا » هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ،
وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف] ^(٢) .

❖ ❖ ❖

= ورب مضاف والهاء مضاف إليه « موسى » فاعل آتى « على قدر » جار ومجرور
متعلق بآتى .

الشاهد فيه : قوله « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو ، ارتكاناً
على انفعال المعنى وعدم وقوع السامع في لبس .
(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « في
القصد » جار ومجرور متعلق بمثل « إِمَّا » قصد لفظه : خبر المبتدأ « النائية » نعت
لإِمَّا « في نحو » جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً « إِمَّا » حرف تفصيل « ذى » اسم
إشارة للمفردة المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إِمَّا هذه لك ، مثلاً « وإِمَّا »
عاطفة « النائية » معطوف على ذى .

(٢) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننهيك إليها ؛ الأول : أن « إِمَّا » الثانية تكون
بمعنى أو باتفاق من النحاة ، نعنى أنها تأتى للمعاني المشهورة التى تأتى لها أو ، واختلفوا
أهى عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إِمَّا
الأولى ليست عاطفة ، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو « زارنى إِمَّا زيد
وإِمَّا عمرو » ، والأمر الثانى : أن المعاني المشهورة التى تأتى لها إِمَّا هى التى ذكرها =

وَأَوَّلِ « لَكِنْ » نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا ، وَ « لَا »
 نِدَاءٌ أَوْ أَمْرٌ أَوْ إِثْبَاتٌ تَلَا^(١)
 أى : إنما يُعْطَفُ بَلَكِنْ بِعَدِ النَّفْيِ ، نَحْوُ : « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا »
 وَبَعْدِ النَّهْيِ ، نَحْوُ : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » ، وَيُعْطَفُ بِـ « لَا » بَعْدِ
 النِّدَاءِ ، نَحْوُ : « يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو » وَالْأَمْرِ ، نَحْوُ : « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا »
 وَبَعْدِ الْإِثْبَاتِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » وَلَا يُعْطَفُ بِـ « لَا » بَعْدِ النَّفْيِ ،
 نَحْوُ : « مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » وَلَا يُعْطَفُ بِـ « لَكِنْ » فِي الْإِثْبَاتِ ، نَحْوُ :
 « جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » .

* * *

وَبَلْ كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مَصْجُوعَيْنِمَا كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْنِهَا^(٢)

= الشارح ، وهى ماعدا الإضراب والجمع المطلق التى تأتى له أو أحيانا كما فى الشاهد
 رقم ٢٩٩ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يعنى عنها ، نحو قولك :
 إما أن تسلكم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيًّا مِنْ سَمِيْنِي
 وَإِلَّا فَاطْرِخْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِيْنِي
 (١) « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لكن »
 قصد لفظه : مفعول به لأول « نفيًا » مفعول ثان لأول « أو » عاطفة « نفيًا » معطوف
 على قوله « نفيًا » « ولا » قصد لفظه : مبتدأ « نداء » مفعول به مقدم لقوله « تلا »
 الآتى « أو أمرًا أو إثباتًا » معطوفان على قوله « نداء » السابق « تلا » فعل ماض ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لا » والجملة فى محل رفع خبر
 للمبتدأ الذى هو « لا » المقصود لفظه .

(٢) « وبلى » قصد لفظه : مبتدأ « لكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ ^(١)

يُعْطَفُ بِلِ فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ ؛ فَتَكُونُ كُلُّكُنْ : فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا ، وَتُثَبَّتُ تَفْيِضُهُ لَهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : « مَا قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَلَا أَضْرِبُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » فَتَرَرَّتِ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ السَّابِقَيْنِ ، وَأُثَبَّتَ الْقِيَامَ لِعَمْرُو ، وَالْأَمْرَ بِضَرْبِهِ .

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ ؛ فَتَفِيدُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَتَنْقُلُ الْحُكْمَ إِلَى الثَّانِي ، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَأَضْرِبُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » .

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ ^(٢)

=الابتداء « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر ، وبعد مضاف ومصحوف من « مصحوبها » مضاف إليه ، ومصحوب مضاف وها مضاف إليه « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « أكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « في مربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن « بل » حرف عطف « تها » قصر للضرورة ، وأصلة تها ، معطوف على مربع .

(١) « وأنقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » للثان ، جاران ومجروران متعلقان بأنقل « حكم » مفعول به لأنقل ، وحكم مضاف و « الأول » مضاف إليه « في الخبر » جار ومجرور متعلق بأنقل « المثبت » صفة للخبر « والأمر » معطوف على الخبر « الجلي » صفة للأمر .

(٢) « إن » شرطية « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتي ، وضمير مضاف و « رفع » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير رفع « عطف » =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ
 فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءٌ ، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ^(١)
 إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه
 بشيء ، ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ
 أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) فقله : « وآباؤكم » معطوف على الضمير في
 « كنتم » وقد فصل بـ « بأنتم » وورد - أيضاً - الفصل بغير الضمير ،
 وإليه أشار بقوله : « أو فاصلي ما » وذلك كالمفعول به ، نحو « أَكْرَمْتُكَ
 وَزَيْدٌ » ، ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن :
 معطوف على الواو [في يدخلونها] ، وصح ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء
 من « يدخلونها » ومثله الفصل بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا
 وَلَا آبَاؤُنَا) ، فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » ، وجاز ذلك للفصل [بين
 المعطوف والمعطوف عليه] بلا .

== عطف : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله « فافصل » الفاء واقعة
 في جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر
 وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

(١) « أو » عاطفة « فاصل » معطوف على « الضمير » في البيت السابق « ما »
 نكرة صفة لفاصل ، أي : فاصل أي فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا :
 جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآي ، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف
 و « فصل » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى العطف على ضمير رفع « في النظم » جار ومجرور متعلق بـ « فاشيا »
 حال من الضمير المستتر في « يرد » « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول
 مقدم لا اعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل ، نحو « أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ،
ومنه قوله تعالى : (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف
على الضمير المستتر في « أَسْكُنْ » وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو
« أَنْتَ » —

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ
على الضمير المذكور بلا فصل ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى

كَنَعَا جِرَ الْفَلَا تَعَسَفْنَ رَمَلًا

فقوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر في « أَقْبَلْتُ » .

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي .

اللغة : « زهر » جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر
الرجل — من باب فرح — إذا أشرق وجهه وبيض « تهادى » أصله « تهادى »
— بتاءين — فحذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تمايل ، وتمايس ، وتبختر « نعا »
جمع نعجة ، والمراد بها هنا بقر الوحش « الفلا » الصحراء « تعسفن » أخذن على
غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « إِذْ » ظرف متعلق بقال « أَقْبَلْتُ » أقبل :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « وَزهر »
معطوف على الضمير المستتر في أقبلت « تهادى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه « كنعاج »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ، ونعا مضاف و « الفلا »
مضاف إليه « تعسفن » تعسف : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة في محل
نصب حال من نعا « رملا » نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : قوله « أَقْبَلْتُ وَزهر » حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر في =

وقد ورد ذلك في النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَرْتُ رَجُلٍ سَوَاءً وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر في « سواء » .

وعلم من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو » وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ وَعَمَرًا ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا » .

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار له ، نحو « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » ولا يجوز « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » . هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا^(١)
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا^(٢)

== « أفبئت » المرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته .
ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْثَالَا

(١) « وعود » مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمير مضاف و « خفض » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جملا » جعل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، وتائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض « عندي » عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » الآتي ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لازما » خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف ==

أى : جعلَ جمهورُ النحاةِ إعادةَ الخافضِ — إذا عُطِفَ على ضمير الخفص —
 لازماً ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثراً ، ونظماً ، بالعطف على الضمير الخفوض
 من غير إعادة الخافض ؛ فن النثر قراءة حمزة (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
 وَالْأَرْحَامَ) بجر « الأرحام » عطفاً على المهاء المجرورة بالباء ، ومن النظم ما أنشده
 سيبويه ، رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — قَالِيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بجر « الأيام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

= تحقيق « آتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « فى النثر »
 جار ومجرور متعلق بآتى « والنظم » معطوف على النثر « الصحيح » نعت للنظم
 « مثبتا » حال من فاعل آتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم يميزها أحد لقائل معين
 (س ١ / ٣٩٢) .

اللغة : « قربت » أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية الكوفيين فى مكانه
 « فاليوم أنشأت . . » وفى بعض النسخ « قد بت » « تهجوننا » تسبنا .
 المعنى : قد شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب
 فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذى فسد كل
 من فيه .

الإعراب : « قربت » قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « تهجوننا »
 تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول به ،
 والجملة فى محل نصب خبر قربت « وتشتمننا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على
 تهجوننا « فاذهب » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب =

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ، إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ^(١)
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لَوْهَمٍ اتَّقَى^(٢)

== إلخ ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فما » الفاء
للتعليل ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام »
معطوف على الكاف المجرورة محلا بالباء « من » زائدة « عجب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك والأيام » حيث عطف قوله « الأيام » على الضمير المجرور
محلا بالباء — وهو الكاف — من غير إعادة الجار ، وجوازه هو مختار المصنف .
ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا فَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَاثُ

(١) « والفاء » مبتدأ « قد » حرف تقليل « تحذف » فعل مضارع مبني للمجهول
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الفاء ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بتحذف الآتي ، ومع مضاف و « ما » اسم موصول مضاف
إليه « عطف » عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود على الفاء ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد ضمير منصوب
محذوف « والواو » الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أي والواو كذلك
« إذ » ظرف يتعلق بتحذف « لا » نافية للجنس « لبس » اسم لا ، وخبره محذوف ،
أي : لا لبس موجود « وهي » ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « انفردت » مع فاعله
المستتر فيه في محل رفع خبر .

(٢) « بعطف » جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق ، وعطف مضاف
و « عامل » مضاف إليه « مزال » نعت لعامل « قد » حرف تحقيق « بقي » فعل
ماض « مموله » معمول : فاعل بقي ، ومعمول مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة
في محل جر صفة ثانية لعامل « دفعا » مفعول لأجله « لوهم » جار ومجرور متعلق
بقوله « دفعا » « اتقى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى وهم ، والجملة في محل جر صفة لوهم .

قد تُحذفُ الفاءُ مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطرَ » والفاءُ الداخلةُ عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى . رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ .

وانفردت الواو — من بين حُرُوفِ العطف — بأنها تعطف عاملا محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ ، ومنه قوله :

٢٩٩ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٢٩٩ — هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين .

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة الجميلة ، سميت بذلك لاستغنائها بجهاها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج « برزن » ظهرن « زججن الحواجب » دققنها وأظلمنها وربقنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقرسة حسنة .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب برزن « وزججن » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يوما « الحواجب » مفعول به لزجج « والعيون » معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكحلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين .

الشاهد فيه : قوله « وزججن الحواجب والعيون » حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفاً قد بقي معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا « وكحلن » ، وأما المفعول الباقى فهو قوله : « والعيون » عطفته الواو على عامل مذکور فى الكلام ، وهو قوله « زججن » وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله .

فـ «الْعُيُونَ» : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ،
والفعل المحذوف معطوف على « زَجَّجْنَ »^(١)

وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا - اسْتَبَحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ^(٢)
قد يُحَذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : (أَلَمْ تَكُنْ
آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) قال الزمخشري : التقدير : ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى
عليكم] فحذف المعطوف عليه ، وهو « ألم تأتكم » .

= وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم « علفتها تبنا وماء بارداً » فيقدر:
وسقيتها ماء بارداً ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى
عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر في البيت « وحسن
الجواب والعينا » وفيما ذكرناه من قولهم « علفتها - إلخ » يقدر « أنلتها تبنا وماء »
أو « قدمت لها تبنا وماء » ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب
المفعول معه .

(١) ذكر المصنف - رحمه الله - أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفيهما ،
ولم يذكر « أم » مع أنها تشاركهما في ذلك ، ومنه قول أبي ذؤيب :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا ؟

تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غي ، فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن .

(٢) « وحذف » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « استبح » الآتي ، وحذف

مضاف و « متبوع » مضاف إليه « بدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجملة في محل جر صفة لمتبوع « هنا » ظرف مكان متعلق
باستبح أو يبدأ « وعظفك » الواو الاستئناف ؛ عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف
ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الفعل » مفعول به للمصدر « على الفعل »
جار ومجرور متعلق بعطف « يصح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجملة في محل رفع خبر المتدأ .

وأشار بقوله : « وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ — إلى آخره » إلى أن العطف ليس مُحْتَصًا بالأسماء ، بل يكون فيها وفي الأفعال ، نحو « يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقُمَ » .

وَاعْظِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا^(١)
يجوز أن يُعْطَفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ ، كاسم الفاعل ، ونحوه ،
ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا ، وهو : أن يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ
الْإِسْمِ اسْمٌ ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلَ بِهِ نَاقًا]
وَجُعِلَ مِنْهُ [قَوْلُهُ تَعَالَى :] (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) ،
ومن الثاني قوله :

٣٠٠ — فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَجُجِرَ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

(١) « واعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » على اسم « جار ومجرور متعلق باعطف » شبه « نعت لاسم ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلا » مفعول به لا عطف « وعكسا » مفعول مقدم لاستعمل الآتي « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تجده » تجد : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « سهلا » مفعول ثان لتجد .

٣٠٠ — البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيدة للناطقة الديباني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وأول هذه القصيدة قوله :

كَتَمْتُكَ كَلِيلًا بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرًا وَهَمَّيْنِ : هَمَّا مُسْتَكِنًا ، وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيهَا وَوَرَدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَادِرَا =

وقوله :

٣٠١ - بَاتَ يُفَشِّهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ
فـ «مَجْرٍ» : معطوف على «يُبِيرُ» ، و «جَائِرٍ» : معطوف على «يَقْصِدُ» .

= اللغة : «ألفيته» أُلْفِيَ : وجد «يوما» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى «يبيد» بالذال - وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى ، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة «ومجر عطاء» ، و «المعابر» جمع معبر - بزنة منبر - وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة .

الإعراب : «فألفيته» أُلْفِيَ : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول «يوما» ظرف زمان متعلق بأُلْفِيَ «يبير» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لأُلْفِيَ «عدوه» عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملة مفعولاً ثانياً ، وكان من حقه أن يقول «ومجرباً» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب لإجراء لهذه الحال مجرى حالى الرفع والجر كما في قول عروة ابن حزام :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا
ومجر : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابر» مفعول به ليستحق ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لعطاء .

الشاهد فيه : قوله «يبير .. ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل - وهو قوله «ومجر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل - وهو قوله «يبير» - وذلك سائغ جائز .

٣٠١ - البيت مما أنشده جماعة من النحويين - منهم أبو علي في الإيضاح الشهري ، وابن السجري في الأمالي - ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه .

اللغة : «يعشها» بالعين المهملة - في رواية جماعة من العلماء - أصل معناه =

يطعمها العشاء ، وبالنين المعجمة - كما هو في رواية الأثبت - مأخوذ من العشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى « بعضب » هو السيف « بآر » قاطع « يقصد » يقطع على غير تمام « جائر » أى : ظالم تجاوز للحد ، والضمير المتصل فى « يعشها ، وأسوقها » للإبل .

المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ فى ضريحته يقطع أسواق التى تستحق الذبح ، ويجور إلى أخرى لا تستحقه .

الإعراب : « بات » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « يعشها » يفتى : فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر بات « بعضب » جار ومجرور متعلق بيفتى « بآر » صفة لعضب « يقصد » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غضب ، والجملة فى محل جر صفة ثانية لعضب « فى أسوقها » الجار والمجرور متعلق بيقصد ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه « وجائر » معطوف على يقصد .

الشاهد فيه : قوله « يقصد . . وجائر » حيث عطف اسما يشبه الفعل - وهو قوله « جائر » - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل - وهو قوله « يقصد » وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد فى النثر العربى ، بل ورد فى أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآية التى تلاها الشارح .

البـدـل

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا^(١)

البدل هو : « التابع ، المقصود بالنسبة ، بلا واسطة » .

فـ « التابع » : جنس ، و « المقصود بالنسبة » : فصل ، أخرج : النعت ، والنوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحد منها مُكَمَّلٌ للمقصود بالنسبة ، لا مقصودٌ بها ، و « بلا واسطة » : أخرج المعطوف ببَلْ ، نحو « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإن « عمراً » هو المقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة — وهى بل — وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة^(٢) .

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، يُلْفَى ، أَوْ كَمَعُوفٍ بِبَلْ^(٣)

(١) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » صفة له « بالحكم » جار ومجرور متعلق بالمقصود « بلا واسطة » بلا : جازر ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسمية مضاف وواسطة : مضاف إليه « هو » ضمير منفصل مبتدأ ثان « المسمى » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول « بدلا » مفعوله الثانى .

(١) قول الناظم « التابع المقصود بالحكم » قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها فى نحو « جاء زيد وعمرو » مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعا مقصودان ؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظا ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره .

(٢) « مطابقا » مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله « يلقى » الآتى « أو =

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَابِ^(١)
كَزْرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا ، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى^(٢)

== بعضا « معطوف على قوله مطابقا » أو « عاطفة » ما اسم موصول معطوف على قوله « بعضا » السابق « يشتمل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « عليه » جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل « يلقي » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « أو » عاطفة « كمعطوف » السكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله « ما يشتمل » والسكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه « بيل » جار ومجرور متعلق بقوله معطوف .

(١) « وذا » اسم إشارة : مفعول به لقوله « اعز » الآتي « للإضراب » جار ومجرور متعلق باعز أيضاً « اعز » فعل أمر ، مبني على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « قصدا » مفعول مقدم لصحب « صحب » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله « ودون » ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و « قصد » مضاف إليه « غلط » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط « به » جار ومجرور متعلق بسلب الآتى « سلب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام .

(٢) « كزره » السكاف جارة لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر « خالداً » بدل مطابق من هاء زره « وقبله اليدا » الواو عاطفة ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء في قبله « واعرفه » الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لا عرف ، مبني على الضم في محل نصب « حقه » حق : بدل اشتغال من الهاء في اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وخذ » الواو عاطفة ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نبلا » مفعول به لخذ « مدى » بدل إضراب .

البذل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل ^(١) ، وهو البذل المطابق للمبدل منه المُساوِي له في المعنى ، نحو « صهرت بأخيك زَيْدٌ ، وزُرُهُ خالداً » .

الثاني : بدل البعض من الكل ^(٢) ، نحو « أَكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ ، وَقَبَّلَهُ الْيَدَ » .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدالُّ على مَعْنَى في متبوعه ، نحو « أعجبنى زَيْدٌ علمُهُ ، وأعرِفُهُ حقَّهُ » .

الرابع : البذل المُبَايِنُ للمبدل منه ، وهو المراد بقوله « أو كعطوف بيل » وهو على قِسْمَيْنِ ؛ أحدهما : ما يُقْصَدُ متبوعه كما يُقْصَدُ هو ، ويسمى بدل الإضرابِ وبدل البداء ^(٣) ، نحو « أَكَلْتُ خُبْزاً لِحْماً » قَصَدْتُ أولاً الإخبارَ بأنك أَكَلْتَ خُبْزاً ، ثم بَدَأْتَ أنك تخبر أنك أَكَلْتَ لِحْماً أيضاً ، وهو المراد بقوله : « وذا للاضراب اعزُّ إن قَصَدْتُ صاحب » أى : البذل الذى هو كعطوف بيل انُسِبَ للاضراب إن قُصِدَ متبوعه كما يُقْصَدُ هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصودُ البذلَ فقط ، وإنما غَلِطَ المتكلم ، فذكر البذل منه ، ويسمى بدل الغلطِ والنسيان ، نحو « رأيتُ رجلاً حاراً » أردتَ أنك تخبر أولاً أنك رأيت حاراً ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : « ودون قصد غلط به سَلِبَ » أى : إذا لم يكن المبدلُ منه مقصوداً فيسمى البذلُ بَدَلُ الغَلَطِ ؛ لأنه مزيلٌ للغلط الذى سبق ، وهو ذِكْرُ غير المقصودِ .

وقوله : « خُذْ نَبْلاً مُدًى » يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بآل خطأ .

(٢) البداء - بفتح الباء بزنة السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه .

لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المدى فقط — وهو جمع مُدْيَةٍ ، وهى الشفرة — فهو بدل الغلط .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ ، إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا^(١)
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا ، أَوْ اشْتِمَالًا كَمَا نَكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا^(٢)

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البديل بَدَل كل من كل ، واقتضى الإحاطة والشمول ، أو كَان بَدَل اشتمالٍ ، أو بدل بعض من كل

فالأول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ؛ فـ « أولنا » بدل من الضمير المجرور باللام — وهو « نا » — فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع ، نحو « رأيتك زيدا » .

(١) « ومن ضمير » جار مجرور متعلق بقوله « لا تبدله » الآتى ، وضمير مضاف ، و« الحاضر » مضاف إليه « الظاهر » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده « لا » ناهية « تبدله » تبدل : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إلا » أداة استثناء « ما » اسم موصول : مستثنى ، مبني على السكون فى محل نصب « إحاطة » مفعول به مقدم لجلا الآتى « جلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وتقدير البيت : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر — وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب — إلا ما جلا إحاطة .

(٢) « أو » عاطفة « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البديل « بعضاً » مفعول به لاقتضى « أو اشتمالاً » معطوف على قوله بعضاً « كإنك » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « ابتهاجك » ابتهاج : بدل اشتمال من اسم إن ، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه « اشتمالاً » اشتمال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن .

والثاني كقوله :

٣٠٢ — ذَرِينِي ؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا
وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
فـ « حِلْمِي » بدلُ اشتغال من الياء في « أَلْفَيْتَنِي » .

والثالث كقوله :

٣٠٣ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأْدَامِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ .

٣٠٢ — البيت لعدي بن زيد العبادي ، ونسب في كتاب سيبويه (٧٧/١) إلى رجل من بجيلة أو خثعم .

اللغة : « ذريني » دعوى ، وتركيني ، يخاطب امرأة « ألفتني » وجدتي « مضاعا » ذاهبا أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الركون إليه .
الإعراب : « ذريني » ذرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أمر » أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه « لن » نافية ناصبة « يطاعا » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ لن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفتني » ألقى : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله الأول « حلمي » حلم : بدل اشتغال من ياء التكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه « مضاعا » مفعول ثان لألقى .

الشاهد فيه : قوله « ألفتني حلمي » حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو قوله « حلمي » — من ضمير الحاضر ، وهو ياء التكلم في « ألفتني » — بدل اشتغال .
٣٠٣ — نسب العيني تبعا لياقوت هذا البيت للعديل — بزنة التصغير — ابن الفرخ بزنة القتل — وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فجاه ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه .

فـ « رجلى » بدلُ بعضٍ من الياءِ في « أُوْعِدْنِي » :

وفهم من كلامه : أنه يُبَدَلُ الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهر مطلقاً ، نحو « زُرُهُ خالداً » .

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الَّتِي هِيَ بِلَى هَمْزاً ، كَمَا « مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلَى »^(١) ؟

= اللغة : « أُوْعِدْنِي » تهددنى ، وقال الفراء : يقال وعدته خيراً ، ووعدته شراً - بإسقاط الهمزة فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت « وعدته » إذا أردت الخير ، و « أُوْعِدْتُهُ » إذا أردت الشر « السجن » الحبس « الأدام » جمع أدهم ، وهو القيد « شئنة » غليظة ، خشنة « الناسم » جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه .

الإعراب : « أُوْعِدْنِي » أُوْعِدَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأُوْعِدَ « والأدام » معطوف على السجن « رجلى » بدل بعض من ياء المتكلم في أُوْعِدْنِي ، ورجل مضاف والياء مضاف إليه « فرجلى » ألفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شئنة » خبر المبتدأ ، وشئنة مضاف و « الناسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أُوْعِدْنِي . . رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله « رجلى » - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأُوْعِدَ - بدل بعض من كل .

(١) « وبدل » الواو للاستثاف ، بدل : مبتدأ ، وبدل مضاف و « المضمن » مضاف إليه ، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذى يتعدى لاثنيين « الهمز » مفعول ثانٍ للمضمن « بلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « همزاً » مفعول به لى « كمن » =

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل ،
نحو « مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ ؟ وما تفعلُ أَخيراً أَمْ شَرّاً ؟ ومتى تأتينا أغداً
أَمْ بَعْدَ غَدٍ ؟ »

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كـ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُ»^(١)
كما يُبَدَّلُ الاسمُ من الاسمِ يُبَدَّلُ الفعلُ من الفعلِ ، فـ «يَسْتَعِينُ بِنَا» :
بَدَلٌ من «يَصِلُ إِلَيْنَا» ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فـ «يُضَاعَفُ» : بَدَلٌ من «يَلْقَى» فإعرابه بإعرابه ،
وهو الجزم ، وكذا قوله :

٣٠٤ — إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا
فـ «تَوَخَّذْ» : بَدَلٌ من «تُبَايَعَا» ولذلك نصب .

= الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة : خبر المبتدأ
«أُسْعِيدُ» الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من «أَمْ» حرف
عطف «على» معطوف على سعيد .

(١) «ويبدل» الواو للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل»
نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق بيبدل «كن» الكاف جارة
لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار
ومجرور متعلق بيبدل «يستعين» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيبذل
«يعن» فعل مضارع مبني للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا
من الخلاف المعروف .

٣٠٤ — هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيبويه الحسنيين التي لم
ينسبها إلى قائل معين ، وقد رواه (١ / ٧٨) وقال عقب روايته : «هذا عربي
حسن» .

= اللغة : « تبائع » تدبىء للسلطان بالطاعة ، وتدخلى فيها دخل فيه الناس .
 المعنى : يقول مخاطبه : إني ألزم نفسي عهداً أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه
 الناس من الخضوع للسلطان والالتقياء لطاعته ؛ فإما التزمت ذلك طائعاً مختاراً ، وإما
 أن أجبك إليه ، وأكرهك عليه ، ييغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعة ، ويزين
 له الوفاق ومشاركة الناس .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر إن مقدم على اسمه « الله » اسم إن تأخر عن خبره « أن » حرف مصدرى ونصب
 « تبائع » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
 والألف للاطلاق ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولاً
 لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ،
 وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، ونكون جملة القسم
 لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك
 كائنة على والله « تؤخذ » فعل مضارع مبنى للجهول بديل من تبائع « كرها » مفعول
 مطلق ، أو حال على التأويل بكاره « أو » عاطفة « تجيء » فعل مضارع معطوف على
 تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طائعا » حال من الضمير المستتر
 فى تجيء .

الشاهد فيه : قوله « أن تبايعا تؤخذ » فإنه أبدال الفعل - وهو قوله « تؤخذ » -
 من الفعل - وهو قوله « أن تبايعا » - بديل اشتغال .

واعلم أن الدليل على أن البديل - فى هذا الشاهد ، وفى الآية الكريمة التى تلاها
 الشارح - هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله - الدليل على
 ذلك هو أنك ترى الإعراب الذى اقتضاه العامل فى الفعل الأول - وهو المبدل منه -
 موجودا بنفسه فى الفعل الثانى الذى نذكر أنه البديل ، ألا ترى أن « تؤخذ » فى
 هذا الشاهد منصوب كما أن « تبائع » منصوب ، وأن « يضاعف » فى الآية الكريمة
 مجزوم كما أن « يلق » مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

النِّدَاءُ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ « يَا ،

وَأَيُّ ، وَآ » كَذَا « أَيَا » ثُمَّ « هَيَا »^(١)

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ « وَآ » لِمَنْ نُدِبُ

أَوْ « يَا » وَغَيْرُ « وَآ » لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ^(٢)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب :
فإما أن يكون بعيداً ، أو في حكم البعيد — كالنائم والساهى — أو قريباً ،
فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء : « يَا ، وَأَيُّ ، وَآ ، وَهَيَا »
وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو « أَزِيدُ أَقْبِلُ »^(٣) ، وإن كان مندوباً — وهو

(١) « للمنادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الناء » صفة للمنادى
« أو كالناء » عطف على الناء « يا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأي وآ » معطوفان
على يا « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيا » قصد لفظه : مبتدأ
مؤخر « ثم هيا » معطوف على أيا .

(٢) « والهمز » مبتدأ « للداني » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« ووا » قصد لفظه : مبتدأ « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ندب »
فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو يا » معطوف على وا « وغير » مبتدأ ، وغير
مضاف و « وا » قصد لفظه : مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق بقوله « اجتنب » الآتي ،
ولدى مضاف و « اللبس » مضاف إليه « اجتنب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَايِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَيْتِ صَرْمِي فَأَجْلِي

الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ ، أَوْ الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ — فله « وَا » نحو « وَازِيدَاهُ » ، و « وَاطْهَرَاهُ »
و « يَا » أيضاً ، عند عَدَمِ التَّبَاسِهِ بغير المندوب ، فإن التبس تعينت « وَا »
وامتنعت « يَا » .

وَعَبَّرَ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَفَائًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمًا^(١)
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ^(٢)
لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو « وَازِيدَاهُ » ولا مع الضمير ،
نحو « يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ » ولا مع المستغاث ، نحو « يَا لَزَيْدٍ » .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مندوب » مضاف إليه « ومضمر »
معطوف على مندوب « وما » اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً « جا » قصر
للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
« مستغاثا » حال من الضمير المستتر في جاء « قد » حرف تقليل « يعرى » فعل
مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
« فاعلها » اعلم : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً
لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « وذاك » اسم إشارة : مبتدأ « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله :
« قل » الآتي ، واسم مضاف و « الجنس » مضاف إليه « والمشار » معطوف على اسم
« له » جار ومجرور متعلق بالمشار « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
« ومن » اسم شرط مبتدأ « يمنعه » يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير
مستتر فيه ، والهاء مفعول به « فانصر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انصر : فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ،
« عاذله » عاذل : مفعول به لانصر ، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه .

وأما غيرُ هذه فيُحذفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقول في « يَا زَيْدُ أَقْبِلْ » :
« زَيْدُ أَقْبِلْ » وفي « يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » : « عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » .

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنَّ أَكْثَرَ
النحويين مَنَعُوهُ ، ولكن أجازهُ طائفةٌ منهم ، وتبعهم المصنف ، ولهذا قال :
« ومن يمنعه فانصر عاذله » أي : انصر مَنْ يمدله على مَنْعه ؛ لورود السماع به ،
فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ)
أي : يا هَؤُلَاءِ ، وقول الشاعر :

٣٠٥ — ذَا ، ارْعَوَاءَ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ

أَسْ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي : يا ذَا ، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم : « أَصْبَحْ كَيْلُ » أي :
يا لَيْل ، و « أَطْرُقُ كَرًّا » أي : يا كَرًّا .

٣٠٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « ارْعَوَاءَ » انكشافاً ، وتركاً للصوبة ، وأخذاً بالجد ومعالي الأمور .
الإعراب : « ذَا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أي : يا هَذَا
« ارْعَوَاءَ » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأصل الكلام : ارْعَوْ ارْعَوَاءَ « فليس » الفاء
للتعليل ، ليس : فعل ماض ناقص « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ،
وبعد مضاف و « اشتعال » مضاف إليه ، واشتعال مضاف و « الرأس » مضاف إليه
« شَيْبًا » تمييز « إلى الصبا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتي ،
وكان أصله نعتاً له ، فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النسكرة إذا تقدمت صارت
حالاً ، ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعاً ، ومن شأن
التابع ألا يسبق المتبوع . « من » زائدة « سبيل » اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع
بضمّة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . =
(١٧ — شرح ابن عقيل ٢)

وَإِنْ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا^(١)
لا يخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهًا به .
فإن كان مفرداً : فإما أن يكون معرفة ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة
غير مقصودة .

فإن كان مفرداً — معرفة ، أو نكرة مقصودة — بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ
يُرْفَعُ بِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَرْفَعُ بِالضَّمَةِ بُنِيَ عَلَيْهَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَ « يَا رَجُلُ » ،
وإن كان يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْوَاوِ فَكَذَلِكَ ، نَحْوُ « يَا زَيْدَانِ » وَ « يَا رَجُلَانِ » ،
و « يَا زَيْدُونَ » وَ « يَا رُجَيْلُونَ » وَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى
مَفْعُولٌ [بِهِ] فِي الْمَعْنَى ، وَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ نَابَتْ « يَا » مَنَابَهُ ، فَأَصْلُ « يَا زَيْدُ » :
أَدْعُو زَيْدًا ، فَحُذِفَ « أَدْعُو » وَنَابَتْ « يَا » مَنَابَهُ .

= الشاهد فيه : قوله « ذَا » حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ فدل ذلك
على أنه وارد ، لا يمتنع ، خلافاً لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل .
وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انْذَنَيْتِ ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا
يريد بقوله هذي : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز :

يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتَ هَذِي فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَاذِ
* أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ *

(١) « وابن » فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « المعرفة » مفعول به لابن « المنادى » بدل من المعرفة « المفردا » نعت
للمنادى « على الذي » جار ومجرور متعلق بقوله ابن « في رفعه » الجار والمجرور
متعلق بقوله : « عهد » الآتي ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه « قد » حرف
تحقيق « عهدا » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الذي .

وَأَنْتِ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا^(١)
 أى : إذا كان الاسمُ المنادى مَبْنِيًّا قبل النداء قُدِّرَ — بعد النداء — بناؤه
 على الضم ، نحو « يا هذا » . وَيَجْرَى مجرى ما تَجَدَّدَ بناؤه بالنداء كزيد : فأنه
 يُتَّبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّر فيه ، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل ؛ فنقول « يا هذا
 العاقلُ ، والعاقلَ » بالرفع والنصب ، كما تقول : « يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ » .

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَ وَشِبْهَهُ — انْصَبْ عَادِمًا خِلَافًا^(٢)
 تقدِّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان
 يرفع به ، وذَكَرْنا أنه إذا كان مفرداً نكرة : أى غير مقصودة ، أو مضافاً ،
 أو مُشَبَّهاً به — نُصِبَ .

(١) « وانو » الواو للاستئناف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت « انضمام » مفعول به لانو ، وانضمام مضاف و « ما » اسم موصول :
 مضاف إليه « بنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ،
 أى : بنوه « قبل » ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و « النداء » مضاف
 إليه « وليجر » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم
 بمحذوف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى بنوا
 قبل النداء « مجرى » مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى
 مضاف و « بناء » مضاف إليه ، وجملة « جددا » من الفعل المبني للمجهول مع نائب
 الفاعل المستتر فيه فى محل جر نعت لبناء .

(٢) « والمفرد » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « انصب » الآتى « المنكور » نعت
 للمفرد « والمضاف » معطوف على المفرد « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبهه : معطوف على المفرد
 أيضاً ، وشبه مضاف وضمير العائد العائد إلى المضاف : مضاف إليه « انصب » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عادما » حال من فاعل انصب ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافا » ، مفعول به لاعدام .

فمثال الأول قولُ الأعمى « يا رجلاً خُذْ بيدى » وقول الشاعر :
 ٣٠٦ — أيا راكباً إما عرضتَ قبلُ ندامى من نجران أن لا تلاقياً
 ومثال الثانى قولك : « يا غلامَ زيدٍ » ، و « يا ضاربَ عمرو » .
 ومثال الثالث قولك « يا طالعا جبلاً ، يا حسناً وجهه ، يا ثلاثة وثلاثين »
 [فيمن سميته بذلك] .

٣٠٦ — هذا البيت لعديغوث بن وقاص الحارثى ، وكان قد أسر في يوم
 الكلاب الثانى .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهومكة والمدينة وما حولها ، قاله الجوهري ،
 وفيل : معناه بلغت العرض ، وهى جبال نجد « ندامى » جمع ندمان — بفتح النون
 وسكون الـدال — ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على الجلّيس المصاحب ، وإن لم
 يكن مشاركاً على الشراب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .
 الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد
 راكباً بعينه « إما » كلمة مكوّنة من إن وما ؛ فإن : شرطية ، وما زائدة « عرضت »
 عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء فاعل « قبلن » الفاء واقعة في جواب الشرط ،
 بلغ : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر
 فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « ندامى » ندامى :
 مفعول به لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وباء المتكلم مضاف
 إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » مخففة
 من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقياً » تلاقى : اسم
 لا ، والألف للاطلاق ، وخبر « لا » محذوف تقديره : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا
 واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، والجملة من أن واسمها وخبرها
 في محل نصب مفعول ثانٍ لبلغن .

الشاهد فيه : قوله « أيا راكباً » حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير
 مقصودة ، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه ، فهو يريد راكباً
 أى راكباً مطلقاً نحو بلاد قومه يبلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ،
 وليس يريد واحداً معيناً .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير « مَنْ يَأْتِنِي فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَأَلْغَفَرَانُ جَزَاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر « إن » قول ، والقائل واحد ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدُ [الله] » فَمَنْ فَتَحَ جَعَلَ « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ » فـ « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللَّهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جَعَلَهَا جملة خبراً عن « خير » كما تقول « أولُ قِرَاءَتِي (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأول : مبتدأ ، و « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إِنْ أَحَدُ اللَّهِ » خبره ، ولا تحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذلك فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

أى : إذا لم يقع « ابن » بعد عَلم ، أو [لم] يقع بعده عَلم ، وَجَبَ ضمُّ
المنادى ، وامتنع فتحه ؛ فعَالُ الأول نحو « يا غلامُ ابنَ عمرو ، يا زيدُ الظريفُ
ابن عمرو » ومثالُ الثانى : « يا زَيْدُ ابْنُ أَخِينَا » فيجب بناء « زيد » على الضم
فى هذه الأمثلة ، ويجب إثبات ألف « ابن » والحالة هذه .

وَاضْمُمْ ، أَوْ انْصِبْ — مَا اضْطَرَّاراً نُوناَ مِمَّا لَهُ اسْمٌ تَحْقَاقُ ضَمٌّ مُبِينًا^(١)
تقدَّمَ أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً ، أو نكرة مقصودة — يجب
بناؤه على الضم ، وذَكَرَ هنا أنه إذا اضْطَرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان
له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماع بهما ؛ فمن الأول
قوله :

٣٠٧ — سَلامُ اللهِ يامَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يامَطَرُ السَّلامُ

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاغله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو »
عاطفة « انصب » معطوف على اضمم « ما » اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل
منهما يطلبه مفعولا « اضطرأ » مفعول لأجله « نونا » نون : فعل ماض مبنى
للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مما » بيان لما الموصولة « له » جار
ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى « استحقاق » مبتدأ ، واستحقاق مضاف و « ضم »
مضاف إليه ، وجملة « بينا » مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المحرورة بمن .

٣٠٧ — البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ، ولا ينصح
عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره ، فقال هذا الشعر .
الإعراب : « سلام » مبتدأ ، وسلام مضاف و « الله » مضاف إليه « يا » حرف =

ومن الثانى قوله :

٣٠٨ — ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَأَقِي

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَنَحْوِ «الْجَمَلِ»^(١)

= نداء «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة .

الشاهد فيه : قوله «يا مطر» الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة ، وأق الضم ؛ اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه .

٣٠٨ — هذا البيت للمهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، من أبيات يتغزل فيها بابنة الححل .

اللغة : «وقتاك» مأخوذ من الوقاية ، وهى الحفظ ، والكلاسة «الأواقى» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية ، وكان أصله «الوواقى» فقلبت الواو الأولى همزة . الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى «صدرها» صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضربت «وقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق «وقتاك» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به «الأواقى» فاعل وقى .

الشاهد فيه : قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المبادئ فنونه ، ولم يكتف بذلك ، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً ؛ لبشابه به المنادى المعرب النون بأصله ، وهو النكرة غير المقصودة .

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتى «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل =

وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالْتَعْوِيزِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضٍ^(١)
 لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و «أل» في غير اسم الله تعالى ، وما سمي به
 من الجمل ، إلا في ضرورة الشعر كقوله :
 ٣٠٩ — فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

== إذا جعلت خص ماضياً ، ومفعول به إذا جعلته أمراً ، وجمع مضاف و «يا» قصد
 لفظه : مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق
 بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكى» معطوف على
 لفظ الجلالة ، ومحكى مضاف و «الجمل» مضاف إليه .

(١) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه : خبر المبتدأ «بالتعويض» جار
 ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه :
 فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ .

٣٠٩ — هذا البيت من الشواهد التي لم نعث لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مشى في
 محل نصب «اللذان» صفة لقوله : «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر : فعل
 ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا : منصوب
 على التحذير بفعل مضمر وجوبا ، تقديره : أحذركما «أن» مصدرية «تُعقبانا» فعل
 مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و «أن»
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن ، مقدرة «شرأ» مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير
 اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية (الجمل) ، وذلك لا يجوز إلا في
 ضرورة الشعر .

ولمّا لم يحز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسبيين ؛ أحدهما :
 أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثاني :
 أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون
 بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان .

وأما مع اسم الله تعالى وتَحْسِكِيَّ الجمل فيجوز ، فنقول : « يا الله » بقطع الهمزة ووَضَلِهَا ، وتقول فيمن اسمه « الرَّجُلُ مَنْطَلِقُ » : « يا الرَّجُلُ مَنْطَلِقُ أَقْبِلْ » .

والأكثر في نداء اسم الله « اللَّهُمَّ » بيمين مشددة مُعَوَّضَةٌ من حرف النداء ، وشذَّ الجع بين الميم وحرف النداء في قوله :

٣١٠ — إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقول : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّ

٣١٠ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهدلي ، وذكر له بيتاً قبل بيت الشاهد ، وهو :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

اللغة : « حدث » هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر « أَلَمَّا » نزل ، وألم في قوله : « وأي عبد لك لا أَلَمَّا » من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أو قاربه . المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « إذا » ظرف يتعلق بقوله « أقول » الآتي « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث أَلَمَّا « أَلَمَّا » ألم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء « اللَّهُمَّ » الله : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة زائدة .

الشاهد فيه : قوله « يا اللهم يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض عنه .

وقد جمع بينهما ، وزاد مما ذلك الراجز الذي يقول :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلَمًا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا

فصل

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصْبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ ^(١)
 أى : إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً ^(٢) غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ
 وَجَبَ نَصْبُهُ ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » .

(١) « تابع » مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : أُلْزِمَ
 تابع ذى الضم - إلخ ، وتابع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الضم »
 مضاف إليه « المضاف » نعت لتابع « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ،
 ودون مضاف و « أَلْ » قصد لفظه : مضاف إليه « أَلْزِمَهُ » أُلْزِمَ : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله الأول « نصبا » مفعوله الثانى
 « كأزید » السكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى
 على الضم فى محل نصب « ذا » نعت لزيد بمراعاة المحل ، وذا مضاف و « الحيل »
 مضاف إليه .

(٢) ههنا شيان أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : أن المنادى إذا كان اسما ظاهرا ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ،
 وهى تقتضى الخطاب ، والثانى جهة كونه اسما ظاهرا ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا
 كان تابع المنادى متصلا بضميره جازى فى هذا الضمير وجهان ؛ الأول : أن يؤتى
 به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية ؛ والثانى أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى
 الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا
 الذى قام أوقت .

والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضة ،
 أما الذى إضافته لفظية كأنسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو « يا رجل ضارب زيد »
 فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال
 السيوطى : يجب نصبه .

وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ، أَوْ اَرْفَعَ، وَاجْمَلًا كَسْتَقِيلَ نَسَقًا وَبَدَلًا^(١)
 أى : ماسوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ — وهو المضاف المصاحب
 لأل ، والمفرد — فتقول : « يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْأَبِ » برفع « الْكَرِيمِ » وَنَصْبِهِ ،
 و « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » برفع « الظَّرِيفِ » وَنَصْبِهِ .

وَحُكْمُ عَظْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ ؛ فتقول : « يَا رَجُلُ زَيْدٌ ،
 وَزَيْدًا » بالرفع والنصب ، و « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » .

وأما عطفُ النَّسَقِ وَالبَدَلِ ففى حُكْمِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ ؛ فيجب ضمُّه إذا كان
 مفرداً ، نحو « يَا رَجُلُ زَيْدٌ » و « يَا رَجُلُ وَزَيْدٌ » كما يجب الضم لو قلت :
 « يَا زَيْدٌ » ، ويجب نصبه إن كان مضافاً ، نحو « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا زَيْدُ
 وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، كما يجب نصبه لو قلت : « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » .

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « أَلِ » مَا نُسِقَا فَبِهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعُ يُدْتَقَى^(٢)

(١) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « ارفع » الآتى
 « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والماء مضاف
 إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة
 « انصب » معطوف على ارفع « واجملا » الواو عاطفة أو للاستئناف ، اجعل : فعل
 أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقابة ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت. « كستقل » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول
 الثانى له « نسقا » مفعول أول لاجعل « وبدلا » معطوف على قوله نسقا .

(٢) « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « مصحوب »
 خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و « أَلِ » قصد لفظه : مضاف إليه « ما »
 اسم موصول : اسم يكن « نسقا » نسق : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للإطلاق ، والجملة =

أى : إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل» .
فإن كان بـ «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والاختيار — عند
الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما — الرفع ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال :
« وَرَفَعَ يُنْتَقَى » أى : يُخْتَارُ ؛ فتقول : « يَازِيدُ وَالْغُلَامُ » بالرفع والنصب ،
ومنه قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) برفع « الطير » ونصبه .

وَأَيُّهَا ، مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ^(١)
وَأَيُّهَا هَذَا أَيْهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيْ بِسَوَى هَذَا يَرَدُ^(٢)

= لا محل لها صلة الموصول « ففيه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل
جزم جواب الشرط « ورفع » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في
معرض التقسيم ، وجملة « ينتقى » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع
خبر المبتدأ .

(١) « أياها » قصد لفظه : مبتدأ « مصحوب » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله
« يلزم » الآتى — ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف
متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل « صفة » حال أخرى منه « يلزم » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « أياها » والجملة في
محل رفع رفع خبر المبتدأ « بالرفع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب
أل « لدى » ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
و « المعرفة » مضاف إليه ، وتقدير البيت : وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة
مرفوعا واقعا بعده .

(٢) « وأيها » قصد لفظه : مبتدأ « أياها الذى » معطوف عليه بعاطف مقدر
« ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور ، =

يقال : « يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهَذَا ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا » ، ذ «أى»
منادى مفرد مبني على الغم ، و «ها» زائدة ، و «الرجُل» صفة لأى ،
ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازني
نصبه قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ»
بالرفع والنصب .

ولا توصف «أى» إلا باسم جنسٍ مُحَلَّى بِأَلْ ، كالرجل ، أو باسم إشارة ،
نحو «يَا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ» أو بموصولٍ مُحَلَّى بِأَلْ «يَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا» .

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ^(١)
يقال : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » فيجب رفع «الرجُل» إن جعل «هذا» وُضْعَةً
لندائه كما يجب رفع صفة «أى» ، وإلى هذا أشار بقوله : «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا

= والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ ، ووصف مضاف و «أى»
مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة
من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ .

(١) «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «إشارة» مضاف إليه و «كأى» جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و «في الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من الضمير المستكن في الخبر «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ،
فعل الشرط «تركها» ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه «يفيت»
فعل مضارع ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم كان
«المعرفة» مفعول به ليفيت ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف
يدل عليه سائر الكلام .

يُفَيْقُ المعرفة ، فإن لم يُجْعَلِ اسْمُ الإشارةِ وَصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفتِهِ ، بل يجوز الرفع والنصب .

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ^(١) يقال : « يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ »^(٢) و
 ٣١١ * يَا نَيْمُ تَنِيْمَ عَدِيَّ * *

(١) « في نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتصب » الآتي « سعد » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب « سعد » توكيد للأول ، أو بدل منه ، أو عطوف بيان بمراعاة محله ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الأوس » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع « ثان » فاعله « وضُم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتتح » معطوف على ضم « أولا » تنازعه الفعلان قبله « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

والمراد بنحو « سعد سعد الأوس » كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً ، وكرر ، مضافاً ثانياً لفظيه إلى غيره ، سواء أكان علماً كثنال الناطم ، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفاً نحو يا صاحب صاحب زيد . وخالف الكوفيون في هذا ، فإن لم يكن ثانياً اللفظين مضافاً - نحو يا زيد زيد - لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي .

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا
 وَأَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِينَ الْغَطَارِفِ
 أَجِيْبًا إِلَى دَاعِي الْهَيْدَى وَنَبَوَا
 مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُفَّةً عَارِفِ
 ٣١١ — هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عمر بن لُجَأ

=

التيحى ، والبيت بكامله هكذا :

= يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

اللغة : « تيم عدى ، أضاف تيماً إلى عدى — وهو أخوه — للاحتراز عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما في قريش ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة « لا أبالك » جملة قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطي : هي كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتاً له واحتقاراً ، ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، وقال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول « لا أبالك » وتستقبح « لا أم لك » أى : مشفقة حنونة ، وقال العيني : وقد تذكر هذه الجملة في معرض التعجب ، كقولهم : لله درك ! وقد تستعمل بمعنى جد في أمرك وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه . اهـ « يلقىنكم » بالقاف المثناة ، ومن رواه بالغاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمي « سواء » هي الفعلة القبيحة .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر في بلية لا قبل لكم بها ، ومكرهه لا تتحملونه ؛ بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجمته حتى يأمنوا الوقوع في خطره ، لأنهم إن تركوا عمر وهجاء جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « تيم » منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً طلياً ، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد « تيم » منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد الأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتيم مضاف و « عدى » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أباً » اسم لا « لكم » اللام حرف زائد ، والسكاف في محل جر بهذه اللام ، ولكنها في التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها ، قال اللخمي : اللام في « لا أبالك » مقحمة ، والسكاف في محل جر بها ؛ لأنه لو كان الحذف بالإضافة أدى إلى تعليق حرف

٣١٢ — و * يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *

فيجب نصبُ الثاني ، ويجوز في الأول : الغم ، والنصب .

== الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل « لا » لأنها لا تعمل إلا في النكرات ، وثبتت الألف مراعاة للإضافة ، فاجتمع في هذه الكلمة شيان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبتت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى ، وثبتت اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل « لا » ، فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخبر « لا » محذوف : أى لا أبالكم بالحضرة . الشاهد فيه : قوله « يا تيم تيم عدى » حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثانى اللفظين ، فيجب في الثانى النصب ، ويجوز في الأول الغم والنصب ، على ما أوضحناه في الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامة .

٣١٢ — وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الانصارى ، يقوله في زيد بن أرقم — وكان يتلوا في حجره — يوم غزاة مؤتة ، وهو بكالته :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيَّكَ فَأَنْزِلِ

اللغة : « اليعملات » بفتح الياء والميم : الإبل القوية على العمل « الذبل » جمع ذابل أو ذابلة : أى ضامرة من طول السفر ، وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحداثتها . وقوله « تطاول الليل عليك » — إلخ ، يريد أنزل عن راحتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال . فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

الإعراب : « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبنى على الغم في محل نصب ، أو منصوب بالفتحة الظاهرة ، كما تقدم في البيت قبله « زيد » منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و « اليعملات » مضاف إليه « الذبل » صفة لليعملات .

الشاهد فيه : قوله « يا زيد زيد اليعملات » حيث تكرر لفظ المقادى ، وأضيف ثانى اللفظين كما سبق في الشاهد الذى قبل هذا ، ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الغم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفي الثانى النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بينها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح .

فإن ضمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً : على التوكيد^(١) ، أو على إضمار
« أَعْنِي » ، أو على البدلية ، أو عطفِ البيان ، أو على النداء .
وإن نُصِبَ الأوَّلُ : فذهبُ سبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ،
وأن الثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهبُ البرد أنه مضاف إلى
محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأن الأصل : « يَا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ »
فحذف « عدي » الأوَّلُ لدلالة الثاني عليه .

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأوَّلُ باعتبارِ المهل إن كان الأوَّلُ
مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوي يكون
بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين :
أولهما أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأوَّل وهو المضاف إليه ، وثانيهما
أن تعريف الأوَّل بالنداء أو بالعلية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة .
قال : أبو رجاء : ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأوَّل أن يلتزم أنه لا يجب
استواء المؤكِّد والتوكيد في جهة التعريف ، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف ،
فافهم ذلك .

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنَّ يُضَفُّ لِيَا كَعَبْدٍ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا^(١)
إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم : فإنما أن يكون صحيحاً ، أو معتلاً .
فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير مُنَادًى ، وقد سبق حكمه^(٢) في المضاف
إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه :
أحدها : حذفُ الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو « يَا عَبْدِي » ، وهذا
هو الأكثر .

الثاني : إثباتُ الياء ساكنةً ، نحو « يَا عَبْدِي » وهو دون الأول في الكثرة .
الثالث : قلبُ الياء ألفاً ، وحذفُها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو « يَا عَبْدًا » .

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « منادى »
مفعول أول « صح » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
منادى فاعل ، والجملة في محل نصب صفة لمنادى « إن » شرطية « يضاف » فعل مضارع
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنادى « ليا »
جار ومجرور متعلق بـ يضاف « كعبد » جار ومجرور متعلق بـ اجعل ، وهو في محل المفعول
الثاني له « عبدى ، عبد ، عبدا ، عبديا » كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره
ألف نحو فتى وعصى ، أو واو نحو مسلمى ، أو ياء غير مشددة نحو قاضى ، وحذف
ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسى ، ولا تنس أنا
ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة ، وخالفنا في ذلك ما ذكره
العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللناك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب
المتحج بعريبتهم . ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر
جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد ؟

الرابع : قلبها ألفاً ، وإبقاؤها ، وقلبُ الكسرة فتحاً ، نحو « يَا عَبْدَا » .
الخامس : إثباتُ الياءِ مُحَرَّكَةً بالفتح ، نحو « يَا عَبْدِي » .

وَفَتَحُ أَوْ كَسِرُ وَحَذَفُ الْيَاءِ اسْتَمَرُّ فِي « يَا ابْنَ أُمِّ ، يَا ابْنَ عَمِّ - لَا مَقَرَّ »^(١) .
إذا أُضِيفَ للنَّادِي إِلَى مضافٍ إِلَى ياءِ المتكلمِ وجب إثباتُ الياءِ ،
إلا في « ابن أم » و « ابن عم » فتُحذفُ الياءُ منهما لكثرة الاستعمال ،
وتُكسرُ الميمُ أو تفتحُ ؛ فتقول : « يَا ابْنَ أُمِّ أَقْبِلِي » و « يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَقَرَّ »
تفتح الميمُ وكسرُها^(٢) .

وَفِي النَّدَا « أَبَتِ ، أُمَّتِ » عَرَضُ
وَأَكْسِرُ أَوْ افْتَحُ ، وَمِنْ الْيَاءِ التَّاءُ عِوَضُ^(٣) .

(١) « وفتح » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم
« أو كسر » معطوف على فتح « وحذف » معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ،
وحذف مضاف و « الياء » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في » حرف
جر « يا ابن أم » مجرور بفي على الحكاية « يا ابن عم » معطوف بمطاف مقدر على
السابق « لا » نافية للجنس « مفر » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر
لي ، أو لا مفر موجود .

(٢) قد ورد ثبوت الياء في « ابن أم » في قول أبي زيد الطائي يرثي أخاه :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ

وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها في « ابنة عم » في قول أبي النجم :

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأُهْجَعِي *

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه (١ / ٣١٨) .

(٣) « وفي النداء » جار ومجرور متعلق بقوله « عرض » الآتي « أبت » مبتدأ =

يقال في النداء : « يَا أَبَتَ ، وَيَا أُمَّتَ » بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات الياء ؛ فلا تقول : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه^(١) .

== « أمت » معطوف عليه بعاطف مقدر « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وافتتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » حرف عطف « اكسر » فعل أمر معطوف على افتتح « ومن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « عوض » الآتي « التا » قصر المجرور للضرورة أيضاً : مبتدأ « عوض » خبر المبتدأ .
(١) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَسِّي لَا زِلْتَ فِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَاشَا
وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء التكلم في قول الراجز ، وهو من شواهد سيويه :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الراجز الآخر :
يَا أَبَتَا أَرْقَصِي الْقِدَانُ فَالَنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النَّدَاءِ

و «فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا «لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ» كَذَا ، وَاطْرَدَا^(١)
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ «يَا خَبَاثُ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ^(٢)
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ وَلَا تَقِسْ ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ «فُلُ»^(٣)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء ، نحو « يَا فُلُ » أي :
يَا رَجُلُ ، و « يَا لُؤْمَانُ » للعظيم اللؤم ، و « يَا نَوْمَانُ » للكثير النوم ،
وهو مسموع .

وأشار بقوله : « وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى » إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ

(١) « وفل » مبتدأ « بعض » خبر المبتدأ ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول :
مضاف إليه « يخص » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « بالنداء » جار ومجرور
متعلق بقوله يخص « لؤمان » مبتدأ « نومان » معطوف عليه بعاطف مقدر « كذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « واطردا » اطرَد : فعل ماض ،
والألف للاطلاق :

(٢) « في سب » جار ومجرور متعلق باطرَد في البيت السابق ، وسب مضاف
و « الأنثى » مضاف إليه « وزن » فاعل اطرَد ، ووزن مضاف و « يا خباث »
مضاف إليه على الحكاية « والأمر » مبتدأ « هكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر « من الثلاثي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في سب » جار ومجرور متعلق بشاع ، وسب مضاف
و « الذكور » مضاف إليه « فعل » فاعل شاع « ولا » ناهية « تقس » فعل مضارع
مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وجر » فعل ماض
مبني للمجهول « في الشعر » جار ومجرور متعلق بجر « فل » نائب فاعل لجر .

فَعَالَ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فِي ذِمِّ الْأُنْثَى وَسَمَّيَاهَا، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، نَحْوُ «يَاخَبَاثِ، وَيَا فَسَاقِ، وَيَا لَكَاَعِ» ^(١).

وَكَذَلِكَ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ، نَحْوُ «نَزَالٍ، وَضَرَابٍ، وَقَتَالٍ»، أَيْ: «انْزِلْ، وَاضْرِبْ، وَأَقْتُلْ».

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ فَعَلٍ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذَّكَوْرِ، نَحْوُ «يَا فَسَقُ، وَيَا غَدْرُ، وَيَا لُكْعُ» وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ» إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ بِالنِّدَاءِ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، كَقَوْلِهِ:

٣١٣ — [تَصِلُ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ] فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) قد ورد «لكاع» سببا للأنثى غير مستعمل في النداء، وذلك في قول الحطيئة، ويقال: هو لأبي الغريب النصري:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاَعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف: أي بيت قعيدته مقول لها يا لكاع. ٣١٣ — البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة اللغة «لجة» بفتح اللام وتشديد الجيم — الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب. المعنى: شبه تراحم الإبل. ومدافعة بعضها بعضا، بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً؛ فيقال: أمسك فلانا عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال، وقبل بيت الشاهد قوله:

تُثِيرُ أَيْدِيَهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عُصِبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُعْرَبَلِ

* تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تُقْتَلِ *

والقسطل: الغبار، والعجاج: ما ارتفع منه، وعصبت: اجتمعت، والعطن: =

.

== مبرك الإبل عند الماء لتشرب عالا بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبهي منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعا كتدافع الشيب .

الإعراب : « فى لجة » جار ومجرور متعلق بقول تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجويا تقديره أنت ، والجملة مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك — إلخ ، « فلانا » مفعول به لأمسك « عن فل » جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل « فل » فى غير النداء وجره بالحرف وذلك ضرورة ؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن « فل » هنا مقطوع من فلان بحذف النون والألف ، وبيان هذا أن لفظ « فلان » لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع مواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو « فل » الذى أصله « فلو » لحذفت لامه اعتباطا — أى لغير علة صرفية — كما حذفت لام يد ودم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضرورة ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبقة بثلاثة أحرف ؛ ففيه ضرورتان ، ونظيره قول لبيد :

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْحُبْسِ فَالشَّوْبَانَ

أراد « درس المنازل » حذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير

ليس حرف لين .

الاستغاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَمَا لَمْ تُتَضَى^(١)
 يقال : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له
 بلام مكسورة ، و [إِذَا] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ،
 واللام تُفْتَحُ مع المضمر ، نحو « لَكَ ، وَلَهُ » .

* * *

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا^(٢)

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « استغيث » فعل ماض مبنى للجهول
 « اسم » نائب فاعل « منادى » نعت لاسم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل
 جر بإضافة إذا إليها « خفضا » فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة جواب إذا « باللام »
 جار ومجرور متعلق بخفض « مفتوحا » حال من اللام « كيا » الكاف جارة لقول
 محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء
 « للمرتضى » اللام جارة عند البصريين ، واختلف في متعلقها ؛ فذهب ابن جني
 إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ
 — ونسب هذا إلى سيبويه — إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذى ناب عنه حرف النداء ،
 وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشئ ، ومذهب الكوفيين
 أن هذه اللام مقتطعة من « آل » فأصل العبارة « يا آل المرتضى » حذفت
 الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ،
 وبقيت اللام .

(٢) « وأفتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله
 محذوف ، والتقدير : وأفتح اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ،
 ومع مضاف و « المعطوف » مضاف إليه « إن » شرطية « كررت » ككرر : فعل
 ماض فعل الشرط ، والناء فاعله « يا » قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط
 محذوف يدل عليه ما قبله « وفي سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اثنيَا » فى
 آخر البيت ، وسوى مضاف . اسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه « بالكسر » =

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاث آخر : فإما أن تتكرر معه « يا » أولاً .
 فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ ، نحو « يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ » .
 وإن لم تتكرر لَزِمَ الكسر ، نحو « يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ » كما يلزم
 كَسْرُ اللام مَعَ المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : « وفي سِوَى ذلك
 بالكسر اثْنِيَا » أى : وفي سِوَى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه
 « يَا » اكسر اللام وَجُوباً ؛ فتكسر مَعَ المعطوف الذى لم تتكرر معه « يَا »
 وَمَعَ المستغاث له .

* * *

وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ^(١)
 تحذف لام المستغاث ، ويؤتى بألفٍ فى آخره عوضاً عنها ، نحو « يَا زَيْدُ
 لَعَمْرٍو » ومثلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبُ منه ، نحو « يَا لَدَّاهِيَّةِ » و « يَا لَلْمَجَّبِ »
 فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتُعَاقِبُ اللام فى الاسم المتعجب منه
 أَلِفٌ ؛ فتقول : « يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ »^(٢) .

= جار ومجرور متعلق باثنيَا أيضاً « اثنيَا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون
 التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .
 (١) « ولام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « استغيث »
 فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 ما الموصولة ، والجملة لام محل لها صلة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والناء للتأنيث ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى لام ، والجملة فى محل رفع خبر
 المندأ « أَلِف » مفعول به لعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « ومثله » مثل :
 خبر مقدم ، والهاء مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر « ذو » صفة لاسم ، وذو
 مضاف و « تعجب » مضاف إليه « أَلِف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجملة فى محل جر صفة لتعجب .

(٢) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيطِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِنَدُوبٍ ، وَمَا نَسَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أَهْبَمَا^(١)
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهر^(٢) كـ «بِئْرُ زَمْزَمِ» يَلِي «وَأَمِنْ حَفْرَ»^(٣)
المندوب هو : المتفجع عليه ، نحو «وَأَزِيدَاهُ» ، والمتوجع منه ، نحو
«واظْهَرَاهُ» .

وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ ، فَلَا تُنْدَبُ النِّكَرَةُ ؛ فَلَا يَقَالُ : «وَأَرْجُلَاهُ» ،
وَلَا الْمُبْهَمُ : كَأَسْمِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ «وَأَهْذَاهُ» وَلَا الْمَوْصُولُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيًا
مِنْ «أَل» واشتهر بالصلة ، كَقَوْلِهِمْ «وَأَمِنْ حَفْرَ بئرِ زَمْزَمَاهُ» .

(١) «مَا» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل»
الآتي «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنَدُوبٍ» جار ومجرور متعلق بـ «اجعل»
وهو مفعوله الثاني «وما» اسم موصول : مبتدأ «نسكر» فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل
لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «وَيْهِ»
ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية «ما» اسم موصول : معطوف على
«مانكر» وجملة «أهبا» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب
«بالذي» جار ومجرور متعلق بـ «يندب» «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة «كبئر» جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» لأنه في الأصل مفعول به ، وبئر
مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى بئر زمزم ، والجملة في محل نصب حال من «وَأَمِنْ حَفْرَ» و«أَمِنْ
حَفْرَ» مفعول به يلي على الحسابة .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ^(١)
 كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الْأَمَلَ^(٢)
 يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ أَلِفٌ ، نَحْوُ « وَازِيدَا لَا تَبْعُدْ » وَيُحَذَفُ
 مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ أَلِفًا ، كَقَوْلِكَ : « وَأُمُوسَاة » فُحَذِفَ أَلِفُ « مُوسَى » وَأَتَى
 بِالْأَلِفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّدْبَةِ ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَحْوُ « وَامِنْ »
 حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ » وَنَحْوُ « يَا غَلَامَ زِيدَاهُ » .

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا^(٣)

(١) « ومنتهى » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ومنتهى مضاف و« المندوب »
 مضاف إليه « صله » صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والهاء مفعول به « بالالف » جار ومجرور متعلق بصل « متلوها » متلو : مبتدأ ،
 ومتلو مضاف وها مضاف إليه « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ،
 واسمه ضمير مستتر فيه « مثلها » مثل : خبر كان ، ومثل مضاف وها : مضاف إليه « حذف »
 فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 متلوها ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تنوين » مبتدأ مؤخر ،
 وتنوين مضاف و« الذي » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق
 بكمل الآتي « كمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة
 الذي « من صلة » بيان الذي « أو غيرها » معطوف على صلة ، وغير مضاف وها :
 مضاف إليه « نلت الأمل » نال : فعل ماض ، وفاعله ناء المخاطب ، والأمل : مفعول به .

(٣) « والشكل » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده « حتما » مفعول مطلق
 لفعل محذوف أيضاً ، أو هو حال من هاء أوله « أوله » أول : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لأول « مجانسا » مفعول ثان
 لأول « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « الفتح » اسم يكن =

إذا كان آخرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغيير لها .
 فنقول : « واغلامَ أَحَدَاه » وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحه ، إلا إن أوقعَ
 في كبسٍ ؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولك في « غلام زيد » : « واغلام زيداه » ،
 وفي « زيد » : « وازيداه » ، ومثالُ ما يُوقع فتحه في لبس : « واغلامهوه » ،
 وَاغْلَامَسِيهِ وأصله « واغلامك » بكسر الكاف « واغلامه » بضم الهاء ،
 فيجب قلبُ ألفِ الندبة : بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم
 تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة ، فقلت :
 « واغلامكاه » واغلامهاه لا لتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير الخطابية
 بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الخطابية ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير
 الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبة ، وإلى هذا أشار بقوله : « والشكل حتماً —
 إلى آخره » أي : إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله
 مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقِعاً في كبسٍ ، نحو « واغلامهوه » ،
 واغْلَامَسِيهِ وإذ لم يكن الفتح مُوقِعاً في لبس فافتح آخره ، وأوله ألفُ
 الندبة ، نحو « وازيداه » وواغلام زيداه .

وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكْتٍ ، إِنْ تُرِدُ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ ، وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ^(١)

= « بوهم » جار ومجرور متعلق بقوله لابسا الآتي « لابسا » خبر يكن ، وجواب
 الشرط محذوف

(١) « وواقفا » حال من فاعل « زد » الآتي « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هاء » مفعول به لزد ، وهاء مضاف و « سكت »
 مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضاً « وإن »
 شرطية « تشأ » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت =

أى : إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت ، نحو :
« وَازِيدَا » ، أو وقف على الألف ، نحو : « وَازِيدَا » ولا تثبت الهاء فى الوصل
إلا ضرورة ، كقوله :

٣١٤ — أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّيْرَاهُ

= « فالد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالد
واجب ، مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « والها » قصر للضرورة : مفعول
مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تزد » الآتى « لا » ناهية « تزد » فعل مضارع مجزوم
بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

٣١٤ — البيت من الشواهد التى لم تقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب
هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه
أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات فى السجن .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء ونبذ « عمرو » منادى
مندوب مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه » توكيد لفظى للمنادى المندوب ،
ويحوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحة منع من ظهورها
اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ألف الندبة ، والألف زائدة لأجل الندبة
لأنها تستدعى مد الصوت ، واهاء للسكت « وعمرو » معطوف على عمرو الأول « ابن »
صفة له ، وابن مضاف و « الزبيراه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التى تستوجبها الألف الزائدة للندبة ، واهاء للسكت .
الشاهد فيه : قوله « عمراه » حيث زيدت الهاء - التى تجتنب للسكت - فى حالة
الوصل ضرورة .

ونظير هذا البيت قول الراجز :

يَا مَرْحَبَاهُ ، بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبَتُهُ لِلْسَّانِيَةِ

وقول مجنون لى :

فَقُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ جَسِيئَتُهَا

وَقَائِلٌ : وَاعْبُدِيَا ، وَاعْبُدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي^(١)
أى : إِذَا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المنكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه :
« وَاعْبُدِيَا » بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو « يَا عَبْدَا » ، بحذف الياء ،
وإلحاق ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِفُ [الياء] أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب
الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً
ويزبقها قيل : « وَاعْبُدَا » ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال « وَاعْبُدِيَا » ليس إلا .
فالخاصلُ : أنه إنما يجوز الوجهان — أعنى « وَاعْبُدِيَا » و « وَاعْبُدَا » —
على لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

* * *

(١) « وقائل » خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « واعبديا » مفعول به
لقائل « واعبدا » معطوف على المفعول « من » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « في
الندا » جار مجرور متعلق بقوله « أبدى » الآتى « ليا » قصر للضرورة : مفعول مقدم
لأبدى « ذا » حال من الياء ، وذا مضاف و « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « من »
للموصولة الواقعة مبتدأ ، وتقدير البيت : ومن أبدى الياء — أى أظهرها — ساكنة في
النداء قائل : واعبديا ، أو واعبدا .

الترخيم
 تَرْخِيمًا أَحَذِفْ آخِرَ النَّادَى كِيَا سَعَا ، فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا^(١)
 الترخيم في اللغة : تَرْقِيقُ الصوت ، ومنه قوله :
 ٣١٥ - لَمْ أَبْشَرْ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقُ رَخِيمِ الْحَوَاشِي : لَاهِرَاءَ ، وَلَا نَزْرُ

(١) « ترخيا » مفعول مطلق عامله احذف الآتى ، لأنه بمناء كقعدت جلوسا
 « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « آخر » مفعول
 به لاحذف ، و « آخر » مضاف و « النادى » مضاف إليه « كياسعا » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « فيمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
 « كياسعا » السابق « دعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 من الموصولة « سعادا » مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلا بفي .
 ٣١٥ - البيت لدى الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْبَقَطْرُ
 اللغة : « بشر » هو ظاهر الجلد « منطق » هو الكلام الذى يختلج الألباب
 « رخيم » سهل ، رقيق « الحواشى » الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشية ، والمراد
 أن خديثها كله رقيق عذب « هراء » بزنة غراب - أى كثير ذو فضول
 « نزر » قليل .

المعنى : يصنفها بنعومة الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وخديث رقيق ، وأنها
 لا تسكث في كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضيه اقتضاها حتى يحتاج سامعها في تفهم
 المعنى إلى زيادة .

الإعراب : « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بشر » مبتدأ مؤخر
 « مثل » نعت لبشر ، ومثل مضاف و « الحرير » مضاف إليه « ومنطق » معطوف
 على بشر « رخيم » نعت لمنطق ، ورخيم مضاف و « الحواشى » مضاف إليه « لا »
 نافية « هراء » نعت ثان لمنطق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي
 « نزر » معطوف على هراء .

الشاهد فيه : قوله « رخيم الحواشى » حيث استعمل كلمة « رخيم » في معنى الرقة ،
 وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت .

أى : رقيق الحواشي ، وفي الاصطلاح : حَذَفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ ،
نحو « يَا سَعَا » والأصل « يَا سَعَادُ » .

* * *

وَجَوَزَنَّهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا^(١)
بِحَذْفِهَا وَفَرَّهُ بَعْدُ ، وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْفَا قَدْ خَلَا^(٢)
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ ، الْعَلَمُ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ^(٣)

(١) « وجوزنه » للواو عاطفة ، جوز : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز « مطلقا » حال من المفعول به « في كل » جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أنت » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « بالها » جار ومجرور متعلق بأنث « والذي » اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « وفره » في البيت الآتي « قد » حرف تحقيق ، وجملة « رخما » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « بحذفها » الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق ، وحذف ، مضاف ، وها مضاف إليه « وفره » وفري : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لو فر « بعد » ظرف متعلق بوفر ، مبني على الضم في محل نصب « واحظلا » الواو عاطفة ، احظل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ترخيم » مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « من هذه » الجار والمجرور متعلق بقوله « خلا » الآتي « الها » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « قد » حرف تحقيق « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « إلا » أداة استثناء « الرباعي » منصوب على الاستثناء « فما » الفاء عاطفة ، =

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أولاً ؛ فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً ، أى : سواء كان علماً ، كـ « فاطمة » أو غير علم ، كـ « جارية » زائداً على ثلاثة أحرفٍ كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثة أحرفٍ ، كـ « شاة » فتقول : « يَا فَاطِمَ ، وَيَا جَارِيَّ^(١) ، وَيَا شَا » ومنه قولهم « يَا شَا أَدْجِي^(٢) » ، [أى : أقيمى] بحذف تاء التانيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَجَوِّزْنَهُ » إلى قوله « بَعْدُ » .

وأشار بقوله : « وَأَحْظَلَا — إلخ » إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يَرَخِّمُ إلّا [بثلاثة] بشروط :
الأول : أن يكون رُبَاعِيّاً فأكثر .
الثانى : أن يكون علماً .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيباً إضافية ، ولا إسناد .
وذلك كـ « عُثْمَانُ ، وَجَعْفَرُ » ؛ فتقول : « يَا عُمُ ، وَيَا جَعْفَ »
وخرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف ، كـ « زَيْدُ ، وَعَمْرُو » وما كان [على أربعة أحرف] غير علم ، كـ « قَائِمُ ، وَقَاعِدُ » ، وما رُكِّبَ تركيباً إضافية ، كـ « عَبدُ شمس » وما رُكِّبَ تركيباً إسناد ، نحو « شَابَ قَرْنَاهَا » ؛ فلا يَرَخِّمُ شيء من هذه .

== ما : اسم موصول معطوف على الرباعى « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، ودون مضاف و « إضافة » مضاف إليه « وإسناد » معطوف على إضافة « متم » نعت لإسناد .

(١) ومن شواهد ترخيم « جارية » قول الشاعر :

جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى يَمِيرِي

(٢) تقول : دجنت الشاة فى البيت تدجن دجوناً — بوزن قعد يقعد قعوداً — إذا أقامت فلم تبرح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها شاة ، فرخم بحذف التاء .
(١٩ — شرح ابن عقيل ٢)

وَأَمَّا مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ مَزَجٍ فَيُرْخَمُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ ؛ فَتَقُولُ فِيْمِنْ اسْمِهِ « مَعْدَى كَرْب » :
« يَا مَعْدَى » .

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيَنَّا سَاكِنًا مُكَمَّلًا^(١)
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخَلْفُ — فِي وَائٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ — قُفَى^(٢)

أى : يجب أن يُحذفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً كَيَّنَّا ، أى : حرفَ
لَيْنِ ، ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو « عُثْمَانُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَسَيْكِينُ » ؛
فتقول : « يَا عُثْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا سَيْكُ » ؛ فإن كان غيرَ زائداً ، كاخْتَارَ ،
أو غيرَ لَيْنِ ، كَقَمَطَرٍ ، أو غيرَ ساكنٍ ، كَقَنْوَرٍ ، أو غيرَ رابعٍ كَخَيْدٍ — لم يجرِ

(١) « ومع » ظرف متعلق باحذف الآتى ، ومع مضاف و « الآخر » مضاف إليه
« اخذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذى » اسم
موصول : مفعول به لا حذف ، وجمله « تلا » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى الذى لا محل لها صلة الذى « إن » شرطية « زيد » فعل ماض مبني للمجهول فعل
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تلا « لينا »
حال من نائب الماعل « ساكنا » نعت له « مكملًا » نعت لقوله « لينا » أيضاً ، وفيه
ضمير مستتر فاعله ، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل .

(٢) « أربعة » مفعول به المكمل فى البيت السابق « فصاعداً » الفاء عاطفة ،
صاعداً : حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعداً « والخلف »
مبتدأ « فى واو » جار ومجرور متعلق بالخلف « وياء » معطوف على واو « بهما »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فتح » مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر
فى محل جبر صفة لَوَاوِ وَيَاءٍ « قفى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف .

حَذَفَهُ ؛ فَنَقُولُ : يَا مُخْتًا ، [وَيَا قِمِطَ ،] وَيَا قَنَوَّ ، وَيَا تَجِي ^(١) ، وَأَمَّا فِرْعَوْنُ وَنَحْوُهُ — وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِهِ فَتَحَةً ، أَوْ قَبْلَ يَائِهِ فَتَحَةً ، كَفَرُ نَيْقِي — فَفِيهِ خِلَافٌ ؛ فَمَذْهَبُ الْقَرَّاءِ وَالْجُرْمِيِّ أَنَّهُمَا يَعَامِلَانِ مُعَامَلَةَ مُسْكِنَيْنِ وَمَنْصُورٍ ؛ فَنَقُولُ — عِنْدَهُمَا — يَا فِرْعَ ، وَيَا غُرْنَ ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فَنَقُولُ — عِنْدَهُمْ — يَا فِرْعَوَ ، وَيَا غُرْنِي .

وَالْعَجْزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقُلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ ^(٢) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَرْجٍ يُرْخَمُ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي « مَعْدَى كَرْب » : يَا مَعْدِي ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ لَا يُرْخَمُ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يُرْخَمُ قَلِيلًا ، وَأَنَّ عَمْرًا — يَعْنِي سَيْبُوِيَه ، وَهَذَا اسْمُهُ ، وَكُنْيَتُهُ : أَبُو بَشِيرٍ ، وَسَيْبُوِيَه : لَقَبُهُ — نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيْبُوِيَه فِي بَابِ التَّرْخِيمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ،

(١) وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ أَوْسَ بْنِ حَجَرٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيَه :

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَمِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُسْكِرِّمِ
أَرَادَ يَالَيْسَ ، لَحَذَفِ السَّيْنِ ، وَوَفَّرَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ مَحْرَمٍ :
فَقَبْلْتُمْ : تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مَحْرَمٍ ، فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَالِيفٌ صُدَاءُ
(٢) « وَالْعَجْزُ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِأَحْذِفَ « أَحْذِفَ » فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مِنْ مَرْكَبٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْذِفَ « وَقُلْ » فَعَلَ مَاضٍ « تَرْخِيمٌ » فَاعِلٌ قُلْ ، وَتَرْخِيمٌ مُضَافٌ وَ « جُمْلَةً » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ : مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ « عَمْرُو » مُبْتَدَأُ ثَانٍ ، وَجُمْلَةُ « نَقَلَ » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُحْذُوفٌ كَانَ أَصْلُهُ مَفْعُولًا لِنَقَلَ : أَيْ وَهَذَا عَمْرُو نَقَلَ ، وَعَمْرُو : اسْمٌ سَيْبُوِيَه شَيْخُ النُّعَاةِ كَمَا سَيَقُولُ الشَّارِحُ .

وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك ؛ فتقول في « تَأَبَّطَ شَرًّا » : « يَا تَأَبَّطَ » .

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَاحُذِفٌ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ الْفُ^(١)
وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَسْمًا^(٢)
قَعْلٌ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تُمُودَ : « يَا تُمُو » ، وَ « يَا تَمِي » عَلَى الثَّانِي بَيًّا^(٣)

(١) « وإن » شرطية « نويت » نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « بعد » ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و « حذف » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجملة « حذف » ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فالباقي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، الباقي : مفعول مقدم لاستعمل « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » جار ومجرور متعلق باستعمل « فيه » جار ومجرور متعلق بألف « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الجروزة محلا بالباء .

(٢) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « محذوفاً » مفعول به لتنو « كما » الكاف جارة ، ما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « الباقي » في البيت السابق « بالآخر » جار ومجرور متعلق بقوله بما الآتي « وضعا » منصوب بنزع الخافض ، أو على التخييز « تما » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق بواجعله في أول البيت ، وهو في موضع نصب ، لأنه المفعول الثاني .

(٣) « قعل » الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

يجوز في المرحم لفتان ؛ إحداهما : أن يُنَوَّى المحذوفُ منه ، والثانية : أن لا يُنَوَّى ، ويعبر عن الأولى بلفه مَنْ ينتظر الحرف ، وعن الثانية بلفه مَنْ لا ينتظر الحرف .

فإذا رنَّختَ على لُغة مَنْ ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ؛ فتقول في « جَمْفَر » : « يَا جَعْفَر » وفي « حَارِث » : « يَا حَار »^(١) ، وفي « قِمَظَر » : « يَا قِمَظ » .

وإذا رنَّختَ على لُغة مَنْ لا ينتظر عاملتَ الآخرَ بما يُعاملُ به لو كان هو آخرَ الكلمةِ وَضْعاً ؛ فتبنيهِ على الضم ، وتعامله معاملةً الاسمِ التامَّ ؛ فتقول : « يَا جَعْفَرُ ، وَيَا حَارُ ، وَيَا قِمَظُ » بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول في « ثمود » على لُغة مَنْ ينتظر الحرف : « يَا ثَمُو » بواو ساكنة ، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقول : « يَا ثَمِي » فتقلب الواو ياء والضممة كسرة ؛ لأنك تعامله مُعاملةً الاسمِ التامَّ ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة .

= أنت « على الأول » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل « قل » أي : جارياً على الأول « في ثمو » جار ومجرور متعلق بقل « يا ثمو » قصد انطه : مفعول به لقل ، وهو قول القول « ويا » حرف نداء « ثمي » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره في محل نصب ، وجملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف لدلالة الأول عليه « على الثاني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف « يا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « يا ثمي » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَحَارٍ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِیْضَةً كَلَمَعٍ أَلْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

وَالْتَزِمَ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلِمَةٍ وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةٍ^(١)

إذا رُخِمَ ما فيه تاء، التانيث — للفرق بين المذكر والمؤنث ، كَمْسَلِمَةٍ —
وجب ترخيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف ؛ فتقول : « يا مُسْلِمٌ » بفتح الميم ،
ولا يجوز ترخيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف] ؛ فلا تقول : « يا مُسْلِمٌ »
— بضم الميم — لئلا يلتبس ببدء المذكر .
وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيرخم على اللغتين ؛ فتقول في « مَسَلَمَةٍ »
علماً : « يا مَسْلَمٌ » بفتح الميم وضمها .

وَلَا ضْطِرَّارٍ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلْنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا^(٢)

قد سبق أن الترخيم حذفُ أواخرِ الكلم في النداء ، وقد يُحذفُ
للضرورة آخرُ الكلمة في غير النداء ، بشرط كونها صالحة للنداء ، كـ «أُحْمَدَا»
ومنه قوله :

(١) « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأول »
مفعول به لا لتزم « في » حرف جر « كَمْسَلِمَةٍ » الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح
في محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسمية مضاف ومسلمة :
مضاف إليه « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الوجهين »
مفعول به لجوز « في كَمْسَلِمَةٍ » مثل السابق .

(٢) « ولاضطرار » الواو عاطفة ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله
« رخّوا » الآتى « رخّوا » فعل وفاعل « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من
« ما » الآتى ، ودون مضاف و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « ما » اسم
موصول : مفعول به لرخّوا « للندا » جار ومجرور متعلق بيبالغ الآتى « يصلح »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل
لها صلة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أحمدا »
مضاف إليه .

٣١٦ — لَنِعْمَ الْفَقَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ كَثِيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
أى : طريف بن مالك .

٣١٦ — البيت لامرىء القيس بن حجر السكندى .
اللمة : « تعشو » ترى ناره من بعيد فتقصدها « الخصر » بالتحريك - شدة البرد .
المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم ، وأنها يوقد النيران ليلا ليراها
السائرون فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالأسس واشتد البرد ، وهو
الوقت الذى يضمن فيه الناس ويخلون ، وهو إن فعل ذلك فى هذا الوقت فهو فى غيره
أولى بأن يفعله .
الإعراب : « لنعم » اللام للتوكيد ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح « الفقى »
فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
فى محل نصب حال من فاعل نعم « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بتعشو ، وضوء
مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والماء مضاف إليه « طريف »
خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة « نعم
الفقى » على ما تقدم فى إعراب الخصوص بالمدح أو الهم « ابن » نعت لطريف ، وابن
مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك ، كحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف
زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » معطوف
على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « مال » حيث رخم من غير أن يكون منادى ، مع اختصاص
الترخيم فى اصطلاح النحاة بالمنادى ، وارتكب هذا الاضطراب إليه ، والذى سهل هذا
صلاحية الاسم للنداء .

هذا ، وفى الشعر العربى حذف بعض الكلمة بكل حال ، وإن لم تكن صالحة
للنداء ، للضرورة ، كحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بأل ، وكل
هذه الأنواع لاتصلح للنداء ؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة :

=

.

= دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَأَلْبَسَ فَالشُّوْبَانِ
أراد « درس المنازل » حذف حرفين من الكلمة ، ومثله قول العجاج وهو :
الشاهد رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم الفاعل :

* قَوَّاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرْقِ الْحَمِي *

أراد « الحمام » فاقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها ؛ لدلالة المبقى على
المحذوف منها ، وبناءا بناء يدوم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء في اللفظ لوصل
القافية ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي :

كَتَوَّاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد « كتواحي » حذف الياء في الإضافة ضرورة ، تشبها لها بها في حال الإفراد
والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشي :

فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « ولكن اسقني » حذف النون من « ولكن » لاجتماع الساكنين ، ضرورة ؛
ليستقيم له الوزن ، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها
بالكسر ؛ ليتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شهما بحروف المد واللين إذا
سكنت وسكن ما بعدها ، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني :

فَإِنْ يَكُ غُثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

أراد « لنفسه » - بإشباع هاء الضمير - حذف الياء ضرورة في الوصل تشبها
بها في الوقف ، ومثل ذلك كثير في شعر العرب ، وهو - مع كثرته - ياب
لا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا الشَّعْرُ ، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الوصول

الاختصاصُ

الاختصاصُ : كنداء دون يا

كـ «أيها الفتى» يـ «أرجونيا»^(١)

وقد رى ذا دون «أى» تلو «أل»

كمثل «نحن العرب أسخى من بذل»^(٢)

الاختصاص^(٣) يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

(١) «الاختصاص» مبدا «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف، نعت لنداء ، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «كأيا» الكاف جارة لقول محذوف — كما عرفت مراراً — وأى : مبنى على الضم فى محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تلييه «الفتى» نعت لأى «يأثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها ، وإثر مضاف ، و «ارجونيا» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» اسم إشارة : نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و «أى» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة .

(٣) لم يذكر الشارح — رحمه الله ! — تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو فى اللغة مصدر «اختص فلان فلانا بكذا» أى قصره عليه ، وهو فى الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة ، يذكر بعده ، معمول =

أحدها : أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ .

والثاني : أنه لا بُدَّ أَنْ يسبقه شيء .

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : « أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ » ، ونَحْنُ العُرَبُ أَسْخَى
النَّاسِ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ ، لَا نُورَثُ ،
مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ » .

وهو منصوبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : « أَخْصُ العُرَبَ » ، وَأَخْصُ
مَعَاشِرَ الأنبياءِ » .

= لأخص ، محذوفا وجوبا

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور :

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الكريم يعتمد » .

والثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله » .

والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف »

ومن شواهد قول الشاعر :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الْجَمَلِ تَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ
وقد يكون منه :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ تَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت « بنات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فإن رفعتها كان خبر
للمبتدأ ، ولم يكن من هذا الباب .

التحذير، والإغراء

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ ، بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ^(١)
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبُ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرٌ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَ^(٢)
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ ، أَوْ التَّكْرَارِ ، كـ «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»^(٣)

(١) «إياك والشر» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله نصب —
، ونحوه «او عاطفة ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والملاء مضاف
إليه «نصب» فعل ماض «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب
«استتاره» استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والملاء مضاف إليه ، وجملة «وجب»
من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) «ودون» ظرف متعلق بأنسب الآتي ، ودون مضاف و «عطف» مضاف
إليه «ذا» اسم إشارة مفعول به مقدم لأنسب «لإيا» جار ومجرور متعلق بأنسب
«النسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول
مبتدأ أول «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والضمير
مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه ، وفعل
مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزم» فعل مضارع منصوب بلن ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق ، والجملة
من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في
محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق ، ومع
مضاف و «العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف
«كالضئيم» الكاف جارة لقول محذوف ، الضئيم : منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره
احذر «الضئيم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة : منادى مبني
على ضم مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه .

فإن كان بإياك وأحواته — وهو إياك ، وإياكم ، وإياكن —
وجب إضمار الناصب : سواء وُجِدَ عطف أم لا ؛ فمثاله مع العطف : « إِيَّاكَ
وَالشَّرَّ » فـ « إِيَّاكَ » : منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إِيَّاكَ أُحَذِّرُ ،
ومثاله بدون العطف : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا » أى : إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .
وإن كان بغير « إِيَّاكَ » وأحواته — وهو المراد بقوله : « وَمَا سِوَاهُ » —
فلا يجب إضمار الناصب ، إلا مع العطف ، كقولك : « مَا زِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »
أى : يَا مَازِنْ قِ رَأْسَكَ وَأَحْذِرِ السَّيْفَ ، أو التكرار : نحو « الضَّيِّعَمَ الضَّيِّعَمَ »
أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ،
نحو « الْأَسَدَ » أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت .

* * *

وَشَذَّ « إِيَّايَ » ، وَ « إِيَّاهُ » أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^(١)
حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للتكلم في قوله : « إِيَّايَ وَأَنْ
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ »^(٢) وَأَشَدُّ مِنْهُ مجيئه للغائب في قوله : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ

(١) « شذ » فعل ماضٍ « إِيَّايَ » مقصود لفظه : فاعل شذ « وإِيَّاهُ » مقصود لفظه
أيضاً : مبتدأ « أَشَدَّ » خبر المبتدأ « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل
مضاف ، و « القصد » مضاف إليه « من » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « قاس » وفاعله
المستتر فيه لا محل لها صلة ، وجملة « انتبذ » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .
(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بنامه « لتذك لكم الأسل
والرماح ، وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ » ويحذف : أى يرمى بنحو حجر ، والأسل :
كل مادق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهـ آلة من آلات
الحرب معروفة ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب
ونحوه بنحو حجر .

الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابَّ»^(١) ، ولا يُقَاس على شيء من ذلك .

وَكَمَحَذَّرِ بِلَا إِيَّاءَ أَجْعَلَا مُعْرِئِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا^(٢)
الإغراء هو : أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحَمَّدُ [به] ، وهو كالتحذير : في أنه إن
وَجِدَ عَطْفٌ أو تَكَرَّرَ وجب إضمار ناصبه ، وإلا فَلَا ، ولا تستعمل فيه «إيَّاء» .
فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : « أَخَاكَ أَخَاكَ »^(٣) ، وقولك
« أَخَاكَ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ » أى : الزم أَخَاكَ .
ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك : « أَخَاكَ » أى : الزم أَخَاكَ .

(١) وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب في قول الشاعر :

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجُنُبِلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

(٢) « كمحذر » جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتى على أنه مفعوله الثانى
« بلا إيَّاء » جار ومجرور متعلق بـ « اجعل » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاء ، وفاغله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معري »
مفعول أول لاجعل « به » جار ومجرور متعلق بمعري « فى كل » جار ومجرور متعلق
باجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق ؛
وجملة « فصلا » من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اِسْمٌ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ^(١)
 وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كَ «آمِينَ» كَثْرَ وَغَيْرُهُ كَ «وَيَ» وَهَيْهَاتَ «نَزَرَ»^(٢)
 أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : الْفَاعِلُ يَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ : فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا ، وَفِي عَمَلِهَا ،
 وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ — وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا — كَمَهْ ، بِمَعْنَى اكْتَفَى ، وَآمِينَ ،
 بِمَعْنَى اسْتَجَبَ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَشَتَّانَ ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، تَقُولُ :
 «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَهَيْهَاتَ ، بِمَعْنَى بَعْدَ ، تَقُولُ : «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»^(٣)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « ناب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « عن فعل » جار
 ومجرور متعلق بناب « كشتان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب
 « وصه » معطوف على شتان « هو » مبتدأ ثان « اسم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من
 للمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و « فعل » مضاف
 إليه « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أوه » مبتدأ مؤخر « ومه »
 معطوف على أوه ، وقد قصد انظهما جميعاً .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 ما ، ومعنى مضاف و « افعل » مضاف إليه « كآمين » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كآمين « كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو
 « ما » الموصولة — « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « كوى »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كوى « وهيات » معطوف
 على وي « نزر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « غير » — :

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية :

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلْتُ بِالْعَقِيقِ نَوْصِلُهُ

[ومعناه : بعد] ، وبمعنى المضارع ، كأوّه ، بمعنى أتوجّع ، ووّى ، بمعنى أعجب^(١) ، وكلاهما غير مقيس .

وقد سبق فى الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقّاس استعمالُ فَعَالٍ اسمَ فِعْلٍ ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ؛ فنقول : ضَرَبَ [زيداً] ، أى اضْرِبْ ، ونَزَالَ ، أى : انْزِلْ ، وکَتَابَ ، أى اکْتُبْ ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك .

وَالْفَعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ^(٢)
كَذَا رُوَيْدَ بَلَهَ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ اتْلُفْضَ مَصْدَرَيْنِ^(٣)
من أسماء الأفعال ما هو فى أصله ظَرْفٌ ، وما هو مجرور بحرف ، نحو :
« عَلَيْكَ زَيْدًا » أى : الزَّيْمَةُ ، و« إِلَيْكَ » أى : تَنْحُ ، و« دُونَكَ زَيْدًا »
أى : خُذْهُ .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى :
وَيْ ! كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْتَسَبُ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَمِشْ عَيْشَ ضُرٍّ
(٢) « والفعل » مبتدأ أول « ن أسماءه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه « عليك » قصد لفظه : مبتدأ ثان تأخر
عن خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وهكذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « دونك » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « مع »
ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و« إليك » قصد لفظه أيضاً : مضاف إليه .
(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رويد » قصد لفظه :
مبتدأ مؤخر « بله » معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » حال من الضمير
العائد إلى المبتدأ وما عطفت عليه المستكن فى الخبر « ويعملان » فعل مضارع ،
وألّف الاثنين غاغل « اتْلُفْضَ » مفعول به ليعملان « مصدرين » حال من ألّف
الاثنين الواقعة فاعلا .

ومنها : ما يستعمل مصدرًا واسم فعلٍ « كَرُوَيْدَ ، وَبَلَهَ » .
 فإن انجز ما بعدهما فهما مصدران ، نحو « رُوَيْدَ زَيْدٍ » أى إرواد زيد ،
 أى إسماله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و « بَلَهَ زَيْدٌ »^(١) أى : تركه .
 وإن انتصب ما بعدهما فهما اسماء فعلٍ نحو « رُوَيْدَ زَيْدًا » أى أمهل زيدا ،
 و « كَلَهَ عَمْرًا » أى اتركه .

وَمَا لِمَا تَنْتُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا ، وَأَخْرَ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ^(٢)
 أى : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .
 فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كَصَهْ : بمعنى
 اسكت ، وَمَهْ : بمعنى اكف ، وهيهات زيدٌ ، بمعنى بعد زيد ؛ ففى « صَهْ »

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تُخْلَقِ

يروى بنصب الأكف على أن « بله » اسم فعل ، وبجره على أن « بله » مصدر
 مضاف إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فضر الرقاب) ، ومثله قول الآخر :

زُوَيْدَ عَلِيًّا ، جَدًّا مَا نَدَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدَّهْمُ مُتَبَايِنُ

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 « ما » الواقعة مبتدأ « تنوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هى يعود إلى أسماء الأفعال ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « عنه »
 جار ومجرور متعلق بتنوب « من عمل » بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ « لها » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لأخر « لدى » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتى « العمل » مبتدأ
 مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولا به لأخر

وَمَهْ « ضميران مستتران ، كما في اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيات
كما ارتفع ببُعْدَ .

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسمُ الفعلِ كذلك ، كـ « دَرَاكَ
زيداً » أى : أذركهُ ، و « ضَرَّابِ عمرًا » أى : اضربهُ ، ففى « دَرَاكَ ،
وَضَرَّابِ » ضميران مستتران ، و « زيداً ، وعمرًا » منصوبان بهما .

وأشار بقوله : « وَأَخَّرْ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » إلى أن معمول اسمِ الفعلِ يجب
تأخيرُه عنه ؛ فتقول : « دَرَاكَ زيداً » ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول :
« زيداً دَرَاكَ » وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز « زيداً أَدْرَكَ » .

وَاحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ^(١)
الدليلُ على أن ما سمى بأسماء الأفعال أسماءُ لحاقِ التنوين لها ؛ فتقول فى صَهْ :
صَهٍ ، وفى حَيْهَلْ : حَيْهَلًا ، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التذكير ؛ فما نون
منها كان نكرة ، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة .

(١) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتنكير »
جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و « الذى » مضاف إليه « ينون » فعل
مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ،
والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الذى « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « ينون »
السابق « وتعريف » مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من « سواء » مضاف إليه ،
وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بين » خبر المبتدأ .

(٢٠ — شرح ابن عقيل ٢)

وَمَا بِهِ خُوبٍ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ أُنْثَى الْفَعْلِ صَوْتًا يَجْعَلُ^(١)
 كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً ، كَقَبْ ، وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ^(٢)
 أسماء الأصوات : ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ،
 دالة على خطاب ملا يَعْقِلُ ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول
 كقولك : هَلَا ، لزجر الخيل ، وَعَدَسْ ، لزجر البغل^(٣) ، والثاني كَقَبْ :
 لوقوع السيف ، وغَاقٍ : للغراب .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « خوطب »
 الآتي « خوطب » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خوطب ،
 والجملة لا محل لها صلة الموصول الأول « لا » نافية « يعقل » فعل مضارع ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل ، والجملة
 محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة نائب فاعل « من مشبه » جار ومجرور بيان
 لما الموصولة الأولى ، ومثبه مضاف واسم من « اسم الفعل » مضاف إليه ، واسم مضاف
 والفعل مضاف إليه « صوتا » مفعول ثانٍ ليجعل تقدم عليه « يجعل » فعل مضارع مبني
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول :
 مبتدأ مؤخر « أجدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة « حكاية » مفعول به لأجدى « كقب » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك كائن كقب « والزَّم » فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » قصر للضرورة : مفعول به لازم ، وبنا مضاف
 و« النوعين » ، مضاف إليه « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « قد »
 حرف تحقيق « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميري :

=

وأشار بقوله : « والزم بنا النوعين » إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال « وكنيابة عن الفعل بلا تأثر » وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

== عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ ، وَهَذَا تَحْمِيلُ طَلِيقُ
وربما سموا الفرس نفسها عدساً ، وحينئذ تؤثر فيه العوامل ، لأنه علم كما في
قول الراجز :

إِذَا سَحَلْتُ بِرِزِّي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ
ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار « سَأَ » إذا دعوه للشرب ، وفي مثل من أمثالهم
« قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سَأَ » والردهة : نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء ،
وقال الشاعر في صفة امرأة :

لَمْ تَذَرِ مَاسًا لِلْحَمِيرِ ، وَلَمْ تَضْرِبْ بِكَفٍّ مُخَاطِطِ السَّلَمِ

نونا التوكيد

للفعل توكيد بنونين ، هما كنوني اذهبن واقصديهما^(١)
 أى يلحق الفعل للتوكيد نونان : إحداهما ثقيلة ، كـ « اذهبن » ، والأخرى
 خفيفة كـ « اقصديهما » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَنَّ
 مِنَ الصَّاغِرِينَ) .

يؤكدان أفعل ويفعل آتيا ذا طلب أو شرطاً أما تالياً^(٢)
 أو مثبتاً فى قسم . مستقبلأً وقل بعد ما ، ولم وبعده « لا »^(٣)

(١) « للفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « توكيد » مبتدأ مؤخر
 « بنونين » جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له « هما » مبتدأ « كنوني »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر صفة لنونين ، ونوني
 مضاف و « اذهبن » قصد لفظه : مضاف إليه « واقصديهما » قصد لفظه أيضاً :
 معطوف على اذهبن .

(٢) « يؤكدان » فعل مضارع ، وألف الاثنين العائدة على « نونين » فاعل
 « افعل » قصد لفظه : مفعول به ليؤكد « ويفعل » معطوف على افعل و آتيا « حال
 من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذا » حار من الضمير المستتر فى « آتيا » وذا
 مضاف و « طلب » مضاف إليه « أو » عاطفة « شرطاً » معطوف على ذا طلب « إما »
 قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تالياً الآتى « تالياً » نعت لقوله « شرطاً » .

(٣) « أو » عاطفة « مثبتاً » معطوف على قوله « شرطاً » فى البيت السابق
 « فى قسم » جار ومجرور متعلق بقوله « مثبتاً » السابق « مستقبلاً » حال من
 الضمير المستتر فى « مثبتاً » السابق « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود على التوكيد « بعد » ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و « ما » قصد
 لفظه : مضاف إليه « ولم » معطوف على ما « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف
 معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

وَعَبْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَأَخِيرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا^(١)

أى : تلحق نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : « اضربن زيدا » والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب ، نحو : « لتضربن زيدا » ، ولا تضربن زيدا ، وهل تضربن زيدا » والواقع شرطا بعد « إن » المؤكدة بـ « ما » نحو : « إِمَّا تَضْرِبْنَ زَيْدًا أَضْرِبِي » ومنه قوله تعالى : (فَلْيَمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ) ، أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا ، نحو : « والله لتضربن زيدا » .

فإن لم يكن مثبتا لم يؤكد بالنون ، نحو : « والله لا تفعل كذا » وكذا إن كان حالا ، نحو : « والله ليقوم زيد الآن » .

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة التي لا تصحب « إن » نحو : « بعين ما أرى نكحهم »^(٢) والواقع بعد « لم » كقوله :

(١) و « غير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على « لا » في البيت السابق ، وغير مضاف و « إما » قصد لفظه : مضاف إليه « من طوالب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « غير إما » السابق ، وطوالب مضاف و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وآخر » مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و « المؤكد » مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كابرزا » السكاف جارة لقول محذوف كاسبق مرارا ، ابرزا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ١ / ٧٨ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأي أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك التواني ، و « ما » زائدة للتوكيد .

٣١٧ — يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

والواقع بعد « لا » النافية كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) .

والواقع بعد غير « إِمَّا » من أدوات الشرط كقوله :

٣١٧ — البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند ، العبسي ، وهو شاعر مخضرم .

وقبله :

وَقَدْ حَدَّثَنِي حَيْثُ كَانَتْ قِيَمًا مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابِ الزُّمْمَا

* وَقِيَمًا يُبَكِّسِي ثَمَالًا قَشْعَمًا *

اللغة : « قيا » جمع قائمة على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم « مثنى الوطاب » مفعول به الحلبين على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى معناه هنا المكررة ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة « الزمما » بضم الزاي وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من « زم القرية » أى ملأها « قعما » بكسر القاف وفتح الميم - آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن « ثمالا » بضم التاء المثناة - الرغبة « قشعما » ضخمًا عظيمًا ، قاله أبو زيد في نواتره ، والضمير المتصل في « يحسبه » يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال .

المنى : شبه القمع والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلام - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الحصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بهامته ، اهـ ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الآيات .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول « الجاهل » فاعل يحسب « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يعلما » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألنا للوقوف فى محل جزم « شيخا » مفعول ثان ليحسب « على كرسية » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه « معمما » صفة ثانية لشيخا . =

— ٣١٨ — * مَنْ نَشَقَّقْنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

الشاهد فيه : قوله «لم بهلما» حيث أكد الفعل المضارع النفي بلم ، وأصله «مالم يعلن» قلبت النون ألفاً للوقف ، وذلك التوكيد عند سيويه مما لا يجوز إلا للضرورة .
٣١٨ — هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي ، والبيت بكامله من أبيات ترثي بها أباه ، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن قتل مرة ، وهي :

إِنَّا وَبَاهِلَةَ بْنَ أُعْصَرَ يَتَنَنَّا دَاءَ الضَّرَّاءِ بِغَضَّةٍ وَتَقَافِي
مَنْ نَشَقَّقْنُ مِنْهُمْ أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ فِي اللَّقَاءِ بِفَارِسٍ لَا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَافٍ

اللغة : «باهلة» هي بنت صعب بن سعد العشيرة ، من مذحج ، تزوجت مالك بن أعصر ، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة - بفتح الضاد - وصرة المرأة : امرأة زوجها ، وهذا الجيم نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء - ومثله في المعنى البغضاء - شدة الكراهية والبغض «تقافي» مأخوذ من قفيته : أى ضربت قفاه «نشقن» بنون المضارعة - أى ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، وروى «من يشققن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع ، وروى :

* مَنْ يَشَقَّقُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلٍ *

و «وائل» أى : ملتجئ ، أو ناج «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذي لا يبارز العدو جبناً .

الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «نشقن» فعل مضارع فعل الشرط ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنشقن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من للوصول «بآيب» الباء زائدة ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة ، والجملة في محل جزم

وأشار المصنف بقوله : « وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتِح » إلى أن الفعل المؤكَّد بالنون يُبَدَنِي عَلَى الْفَتْحِ إِنْ لَمْ تَلِهْ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ يَأُوهُ ، أَوْ وَاوُهُ ، نَحْوُ : « اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَافْتُلَنَّ عَمْرًا » .

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا^(١)
وَالْمُضْمَرُ أَحْذِفْنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ^(٢)

= جواب الشرط ، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف في ذلك مشهور نهنا عليه وعلى اختيارنا مرارا .
الشاهد فيه : قوله « من تثقن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع « ما » الزائدة المؤكدة لأن الشرطية ، وهذا التوكيد ضروره من ضرورات الشعر عند سيديويه .

(١) « واشكله » اشكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « قبل » ظرف متعلق باشكله ، وقبل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « لين » نعت لمضمر « بما » جار ومجرور متعلق باشكله « جانس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بالباء « من تحرك » جار ومجرور متعلق بقوله جانس « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر صفة لتحرك .
(٢) « والمضمر » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى احذف المضمر « احذفنه » احذف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة « إلا » أداة استثناء « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع تام ، فعل الشرط « في آخر » جار ومجرور متعلق بـ يكن ، وآخر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « ألف » فاعل يكن .

فاجعله منه — رافعاً ، غير الياء — والواو — ياء ، كاسعين سعيًا^(١)
وأحذفه من رافع هاتين ، وفي واو — شكل مجانس قفي^(٢)
نحو « أخشين يا هند » بالكسر ، و « يا
قوم أخشون » وأضمم ، وقس مسويًا^(٣)

(١) « فاجعله » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق « منه » جار ومجرور متعلق بـ « رافعاً » رافعاً حال من الهاء في « منه » وفي رافع ضمير مستتر فاعله « غير » مفعول به لرافع ، وغير مضاف و « الياء » مضاف إليه « والواو » معطوف على الياء « ياء » مفعول ثان لاجعل « كاسعين » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، وجملة « اسعين سعيًا » مقول ذلك القول المحذوف .

(٢) « وأحذفه » الواو عاطفة ، أحذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « من رافع » جار ومجرور متعلق بأحذفه ، ورافع مضاف و « هاتين » اسم إشارة : مضاف إليه « وفي واو » جار ومجرور متعلق بقفي الآتي « وياء » معطوف على واو « شكل » مبتدأ « مجانس » نعمته له « قفي » : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعو إلى شكل مجانس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو « أخشين » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد « ياهند » يا : حرف نداء ، هند : منادى مبني على الضم في محل نصب « بالكسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أخشين « ويا » الواو حرف عطف : يا : حرف نداء « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « أخشون » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « وأضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقس » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « مسويًا » حال من الضمير المستتر في « قس » .

الفعل المؤكد بالنون : إن اتصل به ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة — حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويحذف الضمير إن كان واو أو ياء ، ويبقى إن كان ألفا ؛ فتقول : « يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ » ، و « يَازِيدُونَ هَلْ تَضْرِبُونَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِينَ » ، والأصل : هَلْ تَضْرِبَانِ ، وهَلْ تَضْرِبُونَ ، وهَلْ تَضْرِبِينَ ، فَحُذِفَتِ النون لتوالي الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار « هَلْ تَضْرِبُونَ » ، وهَلْ تَضْرِبِينَ » ولم تحذف الألف لخفتها ؛ فصار « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وبقيت الضمة دالة على الواو ، والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً .

فإن كان معطلا : فإما أن يكون آخره ألفا ، أو واو ، أو ياء .

فإن كان آخره واو أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمَّ ما بقي قبل واو الضمير ، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير ؛ فتقول : « يَازِيدُونَ هَلْ تَغْزُونَ » ، وهَلْ تَرْمُونَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ » ، وهَلْ تَرْمِينَ » ؛ فإذا ألحقته نون التوكيد قُلْتَ به ما قُلْتَ بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير أو ياءه ؛ فتقول : « يَازِيدُونَ هَلْ تَغْزُنَ » ، وهَلْ تَرْمُنَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ » ، وهَلْ تَرْمِينَ » هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشُكِّلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف — وهى الفتحة — فتقول : « هَلْ تَغْزُوَانِ » ، وهَلْ تَرْمِيَانِ » .

وإن كان آخر الفعل ألفا : فإن رَفَعَ الفعل غير الواو والياء — كالألف والضمير المستتر — انقلبت الألف التى فى آخر الفعل ياء ، وفتحت ، نحو : « اسْمِعَانِ » ، وهَلْ تَسْمِعَانِ » ، واسْمِعِينَ يَازِيدُ » .

وإن رفع واواً أو ياء حُذِفَت الألفُ ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وضمت الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، « يا زِيدُونَ اخْشَوْنَ » ، ويا هِنْدَ اخْشَيْنَ » .

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تسكسر الياء ، بل تسكنهما ؛ فتقول : « يا زِيدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ » ، ويا هِنْدَ هَلْ تَخْشَيْنَ ، ويا زِيدُونَ اخْشَوْا ، ويا هِنْدَ اخْشَى » .

وَلَمْ تَتَّعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةً ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ^(١)

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : « اضْرِبْ بَانَ »^(٢) بنون مخففة ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : « اضْرِبْ بَانَ » بنون مشددة

(١) « ولم » نافية جازمة « تقع » فعل مضارع مجزوم بلم « خفيفة » بالرفع : فاعل تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله « بعد » ظرف متعلق بتقع ، وبعد مضاف و « الألف » مضاف إليه « لكن » حرف عطف « شديدة » معطوف ، على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته « وكسرها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، كسر : مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاوز ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلهذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز .

مكسورة خلافاً ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عنده كسرها .

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا^(١)
إذا أكد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنونِ التوكيدِ وَجَبَ أَنْ يُفَصَّلَ
بين نونِ الإناثِ و نونِ التوكيدِ بِأَلِفٍ ، كراهيةً توالي الأمثال ، فتقول :
« اضْرِبْنَانِ » بنون مشددة مكسورة قبلها أَلِفٌ .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٢)

(١) « وألفا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « زد » الآتي « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قبلها » قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « مؤكداً » حال من الضمير المستتر في زد ، وفي مؤكد ضمير مستتر هو فاعله « فعلا » مفعول به لمؤكد إلى نون « جار ومجرور متعلق بقوله « أسند » الآتي ، ونون مضاف ، و « الإناث » مضاف إليه « أسندا » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « فعلا » .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « خفيفة » مفعول به لاحذف « لساكن » جار ومجرور متعلق باحذف « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة في محل جر صفة لساكن « وبعد » ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتحة » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق باحذف « تقف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليه .

وَأَرَدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا^(١)
وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا ، كَمَا نَقُولُ فِي قَفْنٍ : قَفَا^(٢)

إذا ولي الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة ساكنٌ ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فنقول : « اضْرِبَ الرَّجُلَ » بفتح الباء^(٣) ، والأصل « اضْرَبَنَّ » فحذفت نون التوكيد لللافة الساكن — وهو لام التعريف — ومعه قوله :

(١) « واردة » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » ظرف زمان متعلق بآردد « حذفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « في الوقف » جار ومجرور متعلق بآردد « ما » اسم موصول : مفعول به لآردد « من أجلها » في الوصل « الجاران والمجروران متعلقان بقوله : عديمًا » الآتي « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « عديمًا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة بمفعولا به لآردد .

(٢) « وأبدلناها » أبدل : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وها : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و« فتح » مضاف إليه « ألفا » مفعول ثان لأبدل « وقفا » حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أي في الوقف « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « نقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأنك كقولك « في قفن » جار ومجرور متعلق بقول « قفا » قصد لفظه : مقول القول .

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكنا ، كقوله :

اضْرِبَ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوَّاسَ الْفَرَسِ —

٣١٨ — لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

= وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان :

* كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكُّرًا *

٣١٦ — البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، أوردها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنباري عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل . وأولها :

لِسُكْرًا هَمَّ مِنَ الْمُومِ سَعَةً وَالْمُسَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللفظة : « المسى » بضم الميم أو كسرهما ، وسكون السين - اسم من الإساء ، وهو الدخول في المساء « الصبح » اسم من الإصباح ، وهو الدخول في الصباح ، قالها الجوهري واستشهد بهذا البيت « لا تهين » من الإهانة ، وهي : الإيقاع في المون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقارة « تركع » تخضع ، وتذل ، وتنقاد .

الإعراب : « لا » ناهية « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما في بيت الشاهد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف في الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده « تهين » فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار « لا تهين » فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح ؛ فصار « لا تهين » فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد « الفقير » مفعول به لتهين « عللك » عل : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه « أن » مصدرية « تركع » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة خبر « عل » السابق « يوما » ظرف زمان متعلق بتركع « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في « تركع » .

الشاهد فيه : قوله « لا تهين » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من =

وكذلك تُحذفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة — أى بعد ضمة أو كسرة — ويُردُّ حيثُذِر ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد ؛ فتقول في : « اضربْ يا زيدون » إذا وقعت على الفعل : اضربُوا ، وفي : « اضربْ يا هند » : اضربى ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء ؛ فإن وقعت نُونُ التوكيد الخفيفةُ بعد فتحة أبدلت النونُ في الوقف [أيضاً] ألفاً ؛ فتقول في « اضربْ يا زيد » : اضرباً .

== التقاء الساكنين ، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة ، وما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم ، ولا تعود إلا عند التوكيد ، وقد رواه الجاحظ في البيان والتبيين : * لا تحقرن الفقير . . . إلخ * ورواه غيره : * ولا تعاد الفقير * وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه .

مَا لَا يَنْصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكِنًا^(١)
 الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنيًا ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي
 معربًا ، وممكنًا .

ثم المُعَرَّبُ على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، وممكنًا غير أَمْكِنَ .

والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفًا ، وممكنًا أَمْكِنَ .

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرَفِ : أَنْ يَجْرَءَ بِالْكَسْرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَبِدُونِهِمَا
 وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ — وَهُوَ التَّنْوِينُ [الَّذِي] لَغَيْرِ مُقَابَلَةٍ أَوْ تَعْوِيضٍ ، الدَّالُّ
 عَلَى مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْإِسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكِنًا ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شِبْهِهِ
 الْفِعْلَ — نَحْوُ « مَرَرْتُ بِغُلَامٍ ، وَغُلَامٍ زَيْدٍ ، وَالْغُلَامِ » .

واحترز بقوله « لغير مُقَابَلَةٍ » من تنوين « أَذْرَعَاتٍ » ونحوه ؛ فإنه تنوين
 جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كَأَذْرَعَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ — عِلْمُ
 امرأة — وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمُقَابَلَةِ .

واحترز بقوله « أَوْ تَعْوِيضٍ » من تنوين « جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشٍ » ونحوها ؛ فإنه
 عَوَاضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشِيٍّ ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ ،

(١) « الصرف » مبتدأ « تنوين » خبر المبتدأ « أتى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين ، والجملة في محل رفع صفة لتنوين « مبينا »
 حال من الضمير المستتر في أتى ، وفي مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « معنى »
 مفعول به لبينا « به » جار ومجرور متعلق بليكون الآتي « يكون » فعل مضارع ناقص
 « الاسم » اسم يكون « أمكنا » خبر يكون ، والجملة في محل نصب صفة لمعنى .

كهذين المثالين ، وأما المنصرف ^(١) فلا يدخل عليه هذا التنوين .
ويجرُّ بالفتحة : إن لم يُضَفْ ، أو لم تدخل عليه « أل » نحو « مَرَزْتُ
بَأَحَدٍ » ؛ فإن أُضِيفَ ، أو دخلت عليه « أل » جُرَّ بالكسرة ، نحو « مَرَزْتُ
بَأَحَدِكُمْ ، وبِأَحَدٍ » .

وإنما يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع ، أو واحدةٌ
منها تقوم مقام علتين ، والعلل التسع يجمعها قوله ^(٢) :

عَدْلٌ ، وَوَصْفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ ،
وَالثَّنُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ، وَوَزْنٌ فِعْلٌ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ
وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصورة كانت ،
كـ « حُبْلِي » أو ممدودة ، كـ « حَمَرَاء » . والثاني : الجمعُ المتناهي ،
كـ « مَسَاجِدَ » ومَصَابِيحَ » وسِيَانِي الكلام عليها مُفَصَّلًا .

فَأَيْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ ^(٣)

(١) في عامة النسخ « وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين » وذلك
ظاهر الخطأ ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكن ،
على أن في هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين العوض « كلا ، وبعضا » عوضاً عما
يضافان إليه .

(٢) وقد جمعت في بيت واحد ، وهو قوله :

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدَ عُجْمَةً فَأَلَوْصَفُ قَدْ كَمَلَا
(٣) « فالف » مبتدأ ، والف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « مطلقاً »

حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله « منع » الآتي « منع » فعل ماضٍ
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة في محل =

(٢١ - شرح ابن عقيل ٢)

قد سبق أن ألف التانيث تقوم مقام علتين — وهو المراد هنا — فَيُمنَعُ ما فيه ألف التانيث من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كانت الألف مقصورة ، كـ « حُبْلَى » أو ممدودة ، كـ « حَمْرَاء » علماً كان ما هي فيه ، كـ « زكرياء » أو غير علم كما مثل .

وَزَائِدًا فَعْلَان — فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمَ^(١) .
أى : يُمنَعُ الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن

= رفع خبر المبتدأ « صرفه » مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « حواء » حوى - فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كيفما » اسم شرط « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التانيث ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف التانيث منع الصرف .

(١) « وزائدا » معطوف على الضمير المستتر فى « منع » الواقع فى البيت السابق ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين ضميرين ، وهو مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ، وزائدا مضاف و « فعلان » مضاف إليه ، وهو بمنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فى وصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدى فعلان ، أو حال منه « سلم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، والجملة فى محل جر نعت لوصف « من » حرف جر « أن » منطوية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديرا بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بـ « بقاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ختم » الآتى ، وتاء مضاف و « تانيث » مضاف إليه « ختم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليرى .

لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بقاء التأنيث ، وذلك نحو : سَكْرَان ، وعَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : « هذا سكران » ، ورأيت سكران ، ومررت بسكران » ؛ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، والشرطُ موجودٌ فيه ؛ لأنك لا تقول للمؤنثة : سكرانة ، وإنما تقول : سَكْرَى ، وكذلك عَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : امرأة عَطْشَى ، وغَضْبَى ، ولا تقول : عَطْشَانَة ، ولا غَضْبَانَة ؛ فإن كان المذكر على فَعْلَان ، والمؤنث على فَعْلَانَة صَرَفْتَ ؛ فتقول : هذا رجلٌ سَيْفَانٌ ، أى : طويل ، ورأيت رجلاً سَيْفَانًا ، ومررت برجل سَيْفَانٍ ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : سَيْفَانَة ، أى : طويلة .

وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بَيِّنًا : كَأَشْهَلًا^(١) أى : وتمنع الصفة أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أى غير عارضة ، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعل ، ولم تقبل التاء ، نحو : أَحْمَر ، وأخْضَر . فإن قبلت التاء صرفت ، نحو « مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ » أى : فقير ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : أرملة ، بخلاف أَحْمَر ، وأخْضَر ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : حمراء ، وخضراء ، ولا يقال : أَحْمَرَة ، وأخْضَرَة ؛ فمنعاً للصفة ووزن الفعل . وإن كانت الصفة عارضة كأَرْبَعٍ — فإنه ليس صفةً في الأصل ، بل اسمٌ

(١) « ووصف » معطوف على « زائدا فعْلان » في البيت السابق « أصلى » نعت لوصف « ووزن » معطوف على وصف ، ووزن مضاف و « أفْعلا » مضاف إليه ، و « ممنوع » حال من أفْعلا ، وممنوع مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « بتا » جار ومجرور متعلق بتأنيث ، أو بمحذوف صفة له « كأشْهَلًا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأشْهَل .

عدد ، ثم استعمل صفة في قولهم « مررتُ بنسوة أربع » — فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ^(١)
فَالأُدْهِمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضْعًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ^(٢)
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا^(٣)

أى : إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس بأصل ، وإنما هو عارض كأربع فالفيد : أى لا تعتد به في منع الصرف ، كما لا تعتد بمبروض

(١) « والفين » ألغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عارض » مفعول به لألغ ، وعارض مضاف و « الوصفية » مضاف إليه « كأربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وعارض » معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و « الإسمية » مضاف إليه .

(٢) « فالأدھم » مبتدأ أول « القيد » عطف بيان له « لكونه » الجار والمجرور متعلق بقوله « منع » الآتى آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدھم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسم « وضع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدھم بمعنى القيد ، والجملة في محل نصب خبر السكون الناقص « في الأصل » جار ومجرور متعلق بوضع « وصفا » حال من الضمير المستتر في وضع « انصرافه » انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه « منع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وأجدل » مبتدأ ، وأخيل ، وأفعى معطوفان عليه « مصروفة » خبر المبتدأ وما عطف عليه « وقد » حرف تقييد « ينان » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله « النعا » مفعول به لينلن

الاسمية فيما هو صفة في الأصل : كـ « أَذْهَمَ » للقيء ، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمال الأسماء ؛ فيطلق على كل قيد أذهم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : « وأجْدَل — إلى آخره » إلى أن هذه الألفاظ — أعني : أجْداً للصَّقر ، وأخيلاً لطارئ ، وأفعى للحية — ليست بصفات ؛ فكان حتماً أن لا تمنع من الصرف ، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في « أَجْدَل » معنى القوة ، وفي « أَخِيل » معنى التخيل ، وفي « أفعى » معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيَّلة ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة .

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَآخِرٌ^(١)
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا^(٢)

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف و « عدل » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ، ومع مضاف و « وصف » مضاف إليه « معتبر » خبر المبتدأ « في لفظ » جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث ، وآخر » معطوفان على مثنى .

(٢) « ووزن » مبتدأ ، ووزن مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث » معطوف على مثنى « كهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه في باب حروف الجر « من واحد لأربع » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « فليعلما » اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبني للمجهول ، مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

مما يمنع صَرْفَ الاسم : العدلُ والصفةُ ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فَعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، كَثَلَاتٍ وَمَثْنِي ؛ فثَلَاثُ : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وَمَثْنِي : معدولة عن اثنين اثنين ؛ فتقول : « جاء القومُ ثَلَاثَ » أى ثلاثة ثلاثة ، و « مَثْنِي » أى اثنين اثنين .

وُسَمِيَ استعمالُ هذين الوزنين — أعنى فَعَالٍ ، وَمَفْعَلٍ — من واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنِي ، وَثَلَاثَ وَمَثَلَثَ ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ ، وُسَمِيَ أيضاً في خمسة وعشرة ، نحو : خُمَاسَ وَخَمْسَ ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ .

وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو سُدَاسَ وَمَسْدَسَ ، وَسُبَاعَ وَمَسْبِعَ ، وَثَمَانٍ وَمَثْمَنٍ ، وَتِسَاعَ وَمَتْسَعٍ .

ومما يُمنَع من الصرف للعدل والصفة « آخِرُ » التي في قولك : « مررت بنسوة آخِرَ » وهو معلول عن الآخر .

وتلخص من كلام المصنف : أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وَزْنِ الفعل ، ومع العدلِ .

وَكُنْ يَجْمَعُ مُشْبِهَ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا^(١)

(١) « وكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « كافلا » الآتي في آخر البيت « مشبه » نعت لجمع ، وفي مشبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله « مفاعلا » مفعول به لشبه « أو المفاعيل » معطوف على قوله « مفاعلا » السابق « يمنع » جار ومجرور متعلق بقوله « كافلا » الآتي « كافلا » خبر كن .

هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع ، وهي : الجمع المتناهي ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سَطْها ساكن ، نحو : مَسَاجِدَ وَمَصَاحِبَ .

ونبه بقوله : « مشبه مفاعلا أو المفاعيل » على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ؛ فيدخل « ضَوَارِبُ » ، وقَنَادِيلُ » في ذلك ، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو صَيَاقِلَةٍ^(١) .

وَذَا اِعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي^(٢)

إذا كان هذا الجمع — أعني صيغة منتهى الجموع — معتل الآخر أَجْرِيَّتُهُ في الجر والرفع يُجْزَى المنقوص كـ « سَارِي » فتنونه ، وتقدر رفعه أو جره ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ؛ فنقول : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ » ، ومررت بِجَوَارٍ

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسة ، وقد قالوا للمحاييج : أراملة ، وقالوا للصعاليك : عمارطة ، ولجماعة الرجالة — أي : الذين يسيرون على أرجلهم — : عراجلة ، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي :

عَرَّاجِلَةٌ شُعْبُ الرُّؤُوسِ ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجَنِّ لَمْ تَطْبِخْ بِقَدْرِ جَزُورُهَا
(٢) « وذا » مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله « أجره » الآتي ، وذا مضاف و « اعتلال » مضاف إليه « منه » ، كالجواري « جاران ومجروران » يتعلقان بمحذوف صلة لذا ، أو حال منه « رفعا » منصوب بنزع الخافض « وجرا » معطوف على قوله رفعا « أجره » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والماء مفعول به « كساري » جار ومجرور متعلق بأجر .

وَعَوَّاشٍ ، ورأيت جَوَّارِيَّ وَعَوَّاشِيَّ « والأصل في الجر والرفع « جوارى »
و « عواشى » لحذفت الياء ، وعَوَّض منها التنوين .

وَلَيْسَ أَوَّلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ ^(١)
يعنى أن « سَراويل » لما كانت صيغته كصيغة منتهى ^(٢) الجمع امتنع من
الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف
أنه لا يصرف ، ولهذا قال « شبه اقتضى عموم المنع » .

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ ^(٣)

(١) « لسراويل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » جار
ومجرور متعلق بقوله « شبه » الآتى « الجمع » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم
الإشارة « شبه » مبتدأ مؤخر « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة في محل رفع صفة لشبهه « عموم » مفعول به لاقتضى ،
وعموم مضاف و « المنع » مضاف إليه .

(٢) من النحاة من يقول : إن سراويل جمع حقيقة ، ومفرده سروالة ، ويستدل
على هذا بقول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمَسْتَعْطِفٍ

وهؤلاء يجعلون « سراويل » ممنوعا من الصرف لزوما كأخواته من الجمع ، ومنهم
من يجعله مفردا ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنع من الصرف نظرا إلى لفظه ، ويقول :
هو مفرد جاء على صورة الجمع ، ومنهم من يصرفه نظرا إلى حقيقته ومعناه .

(٣) « وإن » شرطية « به » جار ومجرور متعلق بقوله « سمي » الآتى على أنه
نائب فاعل ؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا
جاز تقديمه ، لكونه في صورة الفضلة ، ولعدم إيقاعه في اللبس الخوف « سمي » فعل ماض
مبنى للمجهول ، فعل الشرط « أو » عاطفة « بما » جار ومجرور معطوف على به « لحق » =

أى : إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كَشَرَّاحِيلَ ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فىمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل : « هَذَا مَسَاجِدُ ، ورَأَيْت مَسَاجِدَ ، ومررت بِمَسَاجِدَ » وكذا البواقي .

وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرَبًا»^(١) مما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو « معديكرب ، وبَعْلَبَكَّ » فتقول : « هذا معديكرب ، ورأيت معديكرب ، ومررت بمعديكرب » ؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثانى ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .
وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبة فى باب العلم .

= فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المحرورة محلاً بالباء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بالحق « فالانصراف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول « منعه » منع : مبتدأ ثانٍ ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه « يحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « والعلم » مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « صرفه » صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركبا » حال من العلم « تركيب » مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و « مزج » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « معديكرب » مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق .

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطَفَان ، وَكَأَصْبَهَانَا^(١)

أى : كذلك يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان علماً ، وفيه ألف ونون زائدتان : كَغَطَفَان ، وَأَصْبَهَان — بفتح الهمة وكسرها — فتقول : « هذا غطفان » ، ورأيت غَطَفَان ، ومررت بَغَطَفَان « فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

كَذَا مُؤَنَّتْ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى^(٢)
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ : اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ^(٣)

(١) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و « زائدى » مضاف إليه . وزائدى مضاف و « فعلانا » مضاف إليه « كَغَطَفَان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كَغَطَفَان « وكأصبهانا » معطوف على كَغَطَفَان

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » جار ومجرور متعلق بمؤنث « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الخبر « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « منع » مضاف إليه ، ومنع مضاف و « العار » بخفيف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « كونه » كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه ، وجملة « ارتقى » من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص .

(٣) « فوق » ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق ، وفوق مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « أو » عاطفة « كجور » جار ومجرور معطوف على محل « ارتقى » السابق « أوسقر » معطوف على جور « أوزيد » معطوف على جور أيضاً « اسم » حال من زيد ، واسم مضاف و « امرأة » مضاف إليه « لا » عاطفة « اسم ذكر » معطوف بلا على « اسم امرأة » ومضاف إليه .

وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْ كِبْرًا سَبَقَ وَعُجْمَةً - كَهِنْدَ - وَالْمَنْعُ أَحَقُّ^(١) .
و [مما] يمنع صرفه أيضا العلمية والتأنيث .

فإن كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا ، أى : سواء كان علما
لذكر كطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل ، أم لم يكن
كذلك كثَبَة وقُلَّة ، عَمَلَيْنِ .

وإن كان مؤنثا بالتعليق - أى بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثة
أحرف ، أو على أزيد من ذلك ؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من
الصرف كزَيْنَبَ ، وسُعَادَ ، علمين ؛ فتقول : « هذه زينب » ، ورأيت زينبَ ،
ومررت بزَيْنَبَ » وإن كان على ثلاثة أحرف ؛ فإن كان محرك الوسط منع
أيضا كسَقَرٍ ، وإن كان ساكن الوسط ؛ فإن كان أجمييا كجُورٍ - اسم بلد -
أو منقولا من مدكر إلى مؤنث كزَيْنَدَ - اسم امرأة - منع أيضا ، فإن لم
يكن كذلك : بأن كان ساكن الوسط وليس أجمييا ولا منقولا من مذكرة
ففيه وجهان : المنع^(٢) ، والصرف ، والمنع أولى ؛ فتقول : « هذه هند » ، ورأيت
هندَ ، ومررت بهندَ » .

(١) « وجهان » مبتدأ « في العادم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله « تذكيرا » مفعول به للعادم « سبق » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تذكيرا ، والجملة في محل نصب نعت لتذكيرا
« وعجمة » معطوف على قوله تذكيرا « كهند » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كهند « والمنع » مبتدأ « أحق » خبر المبتدأ .

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات :
لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَاهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ
فقد صرف « دعد » في أول هجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ أَمْتَنَعُ^(١)
وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمِ أَيْضًا الْعَجَمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ عِلْمًا
فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ؛ فَتَقُولُ :
« هَذَا إِبْرَاهِيمُ » ، وَرَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ ، وَصَهْرَتَ إِبْرَاهِيمَ « فَنَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ
لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجَمَةِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عِلْمًا فِي لِسَانِ الْعَجَمِ ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، أَوْ كَانَ
نَكْرَةً فِيهِمَا ، كَلْجَامٍ — عِلْمًا أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ — صَرْفَتُهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا لُجَامٌ » ،
وَرَأَيْتَ لُجَامًا ، وَصَهْرَتَ بُلْجَامٍ « ، وَكَذَلِكَ تَصْرِفُ مَا كَانَ عِلْمًا أَعْجَمِيًّا
عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، سِوَاهُ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ كَشَتَرَ ، أَوْ سَاكِنًا كَنُوحٍ وَلُوطٍ .

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٌ : كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْمَلُ^(٢)

(١) « والعجمي » مبتدأ أول ، والعجمي مضاف و « الوضع » مضاف إليه
« والتعريف » مضاف على الوضع « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير
المستتر في العجمي ؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق ، ومع مضاف و « زيد » مضاف إليه
« على الثلاث » جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة « صرفه » صرف : مبتدأ ثان ،
وصرف مضاف راءه مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « كذلك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « وزن » مضاف إليه « يخص » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن « الفعلا » مفعول به ليخص ،
والجملة في محل جر صفة لوزن « أو » عاطفة « غالب » عطف على محل « يخص » =

أى : كذلك يُمنع صرفُ الاسمِ إذا كان علماً ، وهو على وزن يُخْصِرُ
الفعل ، أو يغلب فيه ، والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : ما لا يوجد فى غيره
إلا ندوراً ، وذلك كَفَعَلَ وفَعَلَ ؛ فلو سميت رجلاً بضَرْبٍ أو كَلَّمَ منعته من
الصرف ؛ فتقول : « هذا ضَرْبٌ أو كَلَّمَ ، ورأيت ضَرْبَ أو كَلَّمَ ، وصررت
بضَرْبٍ أو كَلَّمَ » والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزنُ يوجد فى الفعل كثيراً ،
أو يكون فيه زيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول
كإِئْتَدَ وإِصْبَعَ ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كأَضْرَبَ ،
وَأَسْمَعَ ، ونحوهما من الأسماء المأخوذ من فعلٍ ثلاثي ؛ فلو سميت [رجلاً] بإِئْتَدَ
وإِصْبَعَ منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فتقول : « هذا إِئْتَدُ ، ورأيت
إِئْتَدَ ، وصررت بإِئْتَدَ » والثانى كأَحَدَ ، ويزيد ، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل
على معنى فى الفعل — وهو التكلم والغيبة — ولا يدل على معنى فى الاسم ؛
فهذا الوزن غالبٌ فى الفعل ، بمعنى أنه به أولى [فتقول : « هذا أَحَدُ ويزيدُ ،
ورأيت أَحَدَ ويزيدَ ، وصررت بأَحَدَ ويزيدَ »] فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل ، ولا غالبٍ فيه — لم يمنع من الصرف ،
فتقول فى رجل اسمه ضَرْبٌ : « هذا ضَرْبٌ ، ورأيت ضَرْباً ، وصررت
بضَرْبٍ » ، لأنه يوجد فى الاسم كحَجَرٍ وفى الفعل كضَرْبٍ .

== من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل « كأحمد » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأحمد « ويعلى » معطوف
على أحمد .

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ^(١)
 أى : وَيُتَمَنَعُ صرفُ الاسم — أيضاً — للعلمية وألف الإلحاق المقصورة
 كَعَلَقْتِي ، وَأَرْطَيْ ؛ فتقول فيهما علمين : « هذا عَلَقَتِي ، ورَأَيْتِ عَلَقَتِي ،
 ومهرتِ بَعَلَقَتِي » فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ،
 من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه — أعني حال كونه علماً — لا يقبل تاء
 التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه عاقي « عَاقَاة » كما لا تقول في حُبَلِي « حُبَلَاة »
 فإن كان ما فيه [أَلْف] الإلحاق غيرَ علم كَعَلَقْتِي وَأَرْطَيْ — قبل التسمية بهما —
 صَرَفْتُهُ ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت أَلْفُ الإلحاقِ
 ممدودة كَمِلْبَاءَ ، فإنك تصرف ما هي فيه : علماً كان ، أو نكرة .

وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرَفُهُ إِنْ عُدِلَا كَقَعْلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَشَعْلَا^(٢)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يصير » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « علماً » خبر يصير ، والجملة لامعل لها صلة
 للوصول « من ذي » جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و « أَلْف »
 مضاف إليه « زِيدَتْ » زيد : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَلْف ، والجملة في محل جر صفة لألف
 « لِإِلْحَاقِ » جار ومجرور متعلق بزِيدَتْ « فَلَيْسَ » الفاء زائدة ، ليس : فعل ماض
 ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة
 « يَنْصَرِفُ » مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها
 في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة ، وزِيدَتْ الفاء في الجملة الواقعة خبراً ؛ لأن
 للمبتدأ موصول فهو يشبه الشرط .

(٢) « والعلم » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أى وامنع العلم « امنع » =

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعَقَّ (١)

يُمنع صرفُ الاسمِ العلمية - أو شبهها - وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :
الأول : ما كان على فُعلٍ من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يُمْنَع من الصرف لشبه
العلمية والعدل ، وذلك نحو « جاء النساءُ جُمعٌ ، ورأيت النساءَ جُمعٌ ، ومررت
بالنساء جُمعٌ » والأصل جَمَآوات ؛ لأن مفردة جمعاء ، فمُدِلَ عن جَمَآوات إلى
جُمع ، وهو مُعرَف بالإضافة المقدرة أي : جُجمعن ، فأشبهه تعريفه تعريف العلمية
من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه .

الثاني : العلم المعدول إلى فُعلٍ : ككُممرَ ، وزُفرَ ، وتُقلَ ، والأصل عامر
وزافر وتاعل ؛ فمنعه من الصرف العلمية والعدل .

الثالث : « سَحَرُ » إذا أريدَ من يوم بعينه ، نحو « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرَ »
فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صرفه » صرف : معنونه به
لا منع ، وصرف مضاف والمضاف إليه « إن » شرطية « عدلا » فعل ماض مبني
للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « كفعل » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و « التوكيد » مضاف إليه « أو »
عاطفة « كفعلا » جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد .

(١) « والعدل » مبتدأ « والتعريف » معطوف عليه « مانعا » خبر المبتدأ ، ومانعا
مضاف و « سحر » مضاف إليه « إذا » ظرف زمان متعلق بمانعا « به » جار ومجرور
متعلق بـيعتبر الآتي « التعيين » نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي « قصدا »
حال من الضمير المستتر في « يعتبر » الآتي « يعتبر » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجملة من الفعل الذي
هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة

لأنه معرّفة ، والأصل في التعريف أن يكون بآل ، فعُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفه مُشَبِّهاً لتعريف العلمية ، من جهة أنه لم يُلفَظْ معه بمعرّفٍ .

وَإِبْنِ عَلَى الْكَبِيرِ فَعَالَ عِلْمًا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا^(١)
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَأَصْرَفَنَ مَا نُسَكَّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا^(٢)
أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فعّالٍ — كَحَذَامٍ — ، وَرَقَاشٍ — فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما — وهو مذهب أهل الحجاز — بناؤه على الكسر ؛ فتقول :
« هذه حَذَامٍ ، ورأيت حَذَامٍ ، ومررت بحَذَامٍ »^(٣) .

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على الكسر » جار ومجرور متعلق بابن « فعال » مفعول به لابن « علما » حال من فعال « مؤنثا » حال ثانية ، أو وصف للأولى « وهو » مبتدأ « نظير » خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و « جشما » مضاف إليه ،

(٢) « عند » ظرف متعلق بنظير في البيت السابق ، وعند مضاف و « تميم » مضاف إليه « وأصرفن » اصرف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لا صرف « نسكرا » نكر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « من كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الموصولة الواقعة مفعولا ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بآثر الآتي « أثرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق :

=

والثاني — وهو مذهب بنى تميم — إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، والأصل حاذمة وراقشة ، فعدل إلى حذام ورقاش ، كما عدل عمر وجشم عن غامر وجاشيم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهو نظير جشما عند تميم »^(١) وأشار بقوله « وأصر فن ما نكرا » إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلته أخرى إذا زالت عنه العلمية بتذكيره صرف لزوال إحدى علتين ، وبقاؤه بعله واحدة لا يقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معديكرب ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقي ، وعمر — أعلاما ؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببها — وهو العلمية — فتقول : « رب معديكرب رأيت » وكذا الباقي .

= إذا قالت حذام فصددوها فإن القول ما قالت حذام

وقول النابغة الذبياني :

أثاركة تدللها قطام وضنا بالتحية والسلام

وقول جذيمة الأبرش :

خبريني رقاش لا تكذبيني أمحر زئيت أم بهجين

وقول الجعدى ، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨) :

أهان لها الطعام فلم تضعه غداة الرّوع إذ أزمّت أزام

أزام : علم على الشدة الجديدة ، وقد سموها « تحوط » أيضاً ؛ وقالوا فى مثل من أمثالهم « بأت عرار بكحل » وعرار وكحل : بقرتان انتطعتا فماتتا جميعاً ، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا « عرار » على الكسر ، وجروا « كحل » بالفتحة لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٣٨ فى مجمع الأمثال ١/٩١ بتحقيقنا .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمي :

ندمت ندامة الكسبي لما غدت مني مطلقّة نواز

ولو أنى ملكك يدي ونفسي لكان إلى القدر الخيار

(٢٢) — شرح ابن مقيل ٢

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَمَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ
وَالنُّونِ ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ ، وَمَعَ الْعِجْمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ ، وَمَعَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ
لِلْقَصُورَةِ ، وَمَعَ الْعَدْلِ .

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مُنْقُوصًا قَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي^(١)
كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يُعامل
مُعَامَلَةَ جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يَنُونُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينُ الْعَوَاضِ ، وَيَنْصَبُ بِنَفْتَحَةٍ مِنْ
غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَاضٍ — عِلْمُ امْرَأَةٍ — فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٌ
— عِلْمُ امْرَأَةٍ — وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَقَاضٍ كَذَلِكَ
مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ مِثْلُهُ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ
قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَرَأَيْتُ
قَاضِيَّ » كَمَا تَقُولُ : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَّ » .

وَلَا اضْطِرَّارَ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يفود إلى ما الواقعة مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق
بـ « يكون » منقوصاً خبر يكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول « فني إعرابه » الفاء زائدة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « يقتني » الآتي ،
وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه « نهج » مفعول به مقدم لـ « يقتني » ، ونهج مضاف
و« جوار » مضاف إليه « يقتني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى ما الموصولة الواقعة ، مبتدأ في أول البيت ، والجملة من الفعل الذي هو يقتني
وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « لا اضطرار » جار ومجرور متعلق بقوله « صرف » الآتي « أو تناسب »
معطوف على اضطرار « صرف » فعل ماض مبني للمجهول « ذو » نائب فاعل صرف ، =

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِثًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ : كَارِعَوِي وَكَارِتَائِي^(١)
لما فرغ من المقصور شرع في الممدود ، وهو : الاسم الذي [في] آخره
همزة ، تلي ألفاً زائدة ، نحو خراء ، وكساء ، ورداء .
نخرج بالاسم الفعل نحو « يَشَاء » ، وبقوله « تلي ألفاً زائدة » ما كان
في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة ، كماء ، وآء جمع آءة ، وهو شجر .
والممدود أيضا كالمقصود : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر ، مُلتزم زيادة ألفٍ قبل
آخره ، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصلٍ ، نحو أَرْعَوِي أَرْعَوَاءَ ، وَأَرْتَائِي
أَرْتِئَاءَ ، واستقصى استقصاءً ؛ فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقاً ، واقتدر
اقتداراً ، واستخرج استخراجاً ، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزنِ
أَفْعَلٍ ، نحو أعطى إعطاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً^(٢)

= في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجلة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ
الأول ، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله « فالد » - لشبه الموصول بالشرط .

(١) « كمصدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ومصدر
مضاف . و « الفعل » مضاف إليه « الذي » اسم موصول : نعت للفعل « قد » حرف
تحقيق « بدثا » بديء : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الذي ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة « بهمز » جار
ومجرور متعلق بقوله بديء السابق ، وهمز مضاف ، و « وصل » مضاف إليه
« كارعوي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وكارتائي »
معطوف على كارعوي .

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالا على صوت
كرغاء وثغاء ومكاء ودعاء وحذاء ، أو كان دالا على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل
الذي على مثال قاتل قتالا ، نحو وإلى ولاء ، وعادى عداء .

وأما مَنَعُ المنصرفِ من الصرفِ للضرورة ؛ فأجازه قوم ، وَمَنَعَهُ آخرون ،
وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا بالمنع بقوله :

— ٣٢١ — وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرْصِ

فمنع « عامر » من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية ، ولهذا أشار بقوله :
« والمصرف قد لا ينصرف » .

٣٢١ — البيت لدى الإصبع العدواني ، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث .
اللمعة : « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما
يتمدح العرب به ، وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال :
يَبَيِّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا
الإعراب : « بمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولدوا » فعل ماض ،
وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » الموصولة المجرورة محلا بمن ،
والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر بمن ولدوه « عامر »
مبتدأ مؤخر « ذو » نعت لعامر ، وذو مضاف و « الطول » مضاف إليه « وذو »
الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و « العرض » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « عامر » بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه
من موانع الصرف سوى العلمية ، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف ، بل لابد
من انضمام علة أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف .
ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعِ

حيث منع صرف « مرداس » وليس فيه سوى العلمية .

ومن ذلك أيضاً قول الأخطب التغلي التصرائى من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأيبردة:
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبٍ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ
فإنه منع « شبيب » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية .
ومن ذلك قول دوسر القريعي :

وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كـ «تَسْعُدُ»^(١)
 إِذَا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ ، واختلف
 في رافعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، فـ «يَضْرِبُ»
 في قولك : «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فازتفع لذلك ، وقيل : ارتفع
 لتجرُّده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف .

وَبَلَنٍ انْصَبَهُ وَكَيٍّ ، كَذَا بَأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ^(٢)
 فَأَنْصَبُ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ^(٣)

(١) «أرفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضارعا»
 مفعول به لارتفاع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبنى للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة في محل جر
 بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا يجرد فارفعه «من ناصب»
 جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد»
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كتسعد ،
 وقصد لفظ تسعد .

(٢) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا»
 بأن «جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفة
 «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم
 لا بعد علم «والتي» اسم موصول : مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 الموصول ، وبعد مضاف و«ظن» مضاف إليه .

(٣) «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة =

يَنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِّبَهُ حرفُ ناصبٍ ، وهو « لَنْ ، أَوْ كَيَّ ، أَوْ أَنْ ،
أَوْ إِذَنْ » نحو « لَنْ أَضْرِبَ ، وَجِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمَ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَإِذَنْ
أُكْرِمَكَ — فى جواب مَنْ قال لك : آتِيكَ » .

، وأشار بقوله « لا بعد علم » إلى أنه إن وقعت « أَنْ » بعد علم ونحوه — مما
يدلُّ على اليقين — وجب رَفْعُ الفعل بعدها ، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفَةٌ من الثقلية ،
نحو « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ » ^(١) ، التقدير : أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ أَنْ ، وحذف
اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هى غير الناصبة للمضارع ؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية
وضماً ، وتلك ثنائية لفظاً ووضماً .

وإن وقعت بعد ظن ونحوه — مما يدل على الرَّجْحَانِ — جازى الفعل
بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جَعَلِ « أَنْ » من نواصب المضارع .

الثانى : الرفع ، على جَعَلِ « أَنْ » مخففة من الثقلية .

فتقول : « ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ ، وَأَنْ يَقُومَ » والتقدير — مع الرفع — ظَنَنْتُ
أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ « أَنْ » وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهو الفعل وفاعله .

== فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « الفى » فى البيت السابق — « بها » جار ومجرور
متعلق بانصب « والرفع » مفعول مقدم لصحح « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « تخفيفها » تخفيف : مفعول به لاعتقد ، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه
« من أن » جار ومجرور متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل
مبتدأ « مطرد » خبر المبتدأ .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق فى باب إن وأخواتها :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا^(١)
 يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ « أَنْ » الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت
 بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان^(٢) ؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها
 « ما » المصدرية : لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ؛ فتقول : « أريدُ أَنْ
 تَقُومُ » كما تقول : « عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ » .

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلًا^(٣)

(١) « وبعضهم أهمل » بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أهمل »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم « أَنْ » قصد
 لفظه : مفعول به لأهمل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ
 « حملاً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر
 في أهمل « على ما » جار ومجرور متعلق بقوله حملاً « أختها » أخت : بدل من « ما »
 أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أَنْ المصدرية مضاف إليه
 « حيث » ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب « استعقت » استعق :
 فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استعق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
 إلى أَنْ المصدرية « عملاً » مفعول به لاستعقت ، والجملة من استعقت وفاعله ومفعوله
 في محل جر بإضافة حيث إليها .

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد

قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَالْأَ تَشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْسَقَةُ إِنَّ نَجْوَتِ مِنَ الرَّزَاحِ
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) « ونصبوا » فعل وفاعل « بإذن » جار ومجرور متعلق بنصبوا « المستقبلا » =

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ^(١)
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ « إِذَنْ » وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ :
أحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا
الثاني : أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً .

الثالث : أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا .

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك : فتقول : « إِذَنْ أَكْرِمُكَ » .

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم يُنْصَبْ ، نحو أن يقال : أحبك : فتقول : « إِذَنْ
أُظَنُّكَ صَادِقًا » ؛ فيجب رفع « أظن » وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم
تَقْصِدْ ، نحو « زَيْدٌ إِذَنْ يَكْرِمُكَ » ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف
جاز في الفعل : الرفع ، والنصب ، نحو « وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ » ، وكذلك يجب

== مفعول به لنصبوا « إن » شرطية صدرت « صدر : فعل ماضٍ مبنى للمجهول فعل
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إذَنْ » والفعل «
الواو للحال ، والفعل : مبتدأ « بعد » ظرف مبنى على الضم في محل نصب ، وهو متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ « موصلاً » حال من الضمير المستكن في الظرف .

(١) « أو » عاطفة « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل
مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين
إِذَنْ والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إِذَنْ « اليمين » مبتدأ مؤخر « وانصب »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وارفعا » معطوف على انصب
« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « إِذَنْ » فاعل للفعل محذوف يفسره ما بعده ،
والتقدير : إذا وقع إِذَنْ ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « من بعد » جار
ومجرور متعلق بوقع ، وبمد مضاف و « عطف » مضاف إليه « وقعا » فعل ماضٍ ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إِذَنْ الواقع فاعلاً ، والجملة لا محل
لها مفسرة .

رفع الفعل بعدها إن فَصِلَ بينها وبينه ، نحو « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » فإن فصلت بالقسم نصبت ، نحو « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ »^(١) .

* * *

وَبَيْنَ «لَا» وَلَا مَجْرَى التَّزِمِ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةٌ ، وَإِنْ عُدِمَ^(٢)
 «لَا» فَأَنْ أَعْمَلُ مُظْهِرٌ أَوْ مُضْمَرٌ وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا^(٣)
 كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا بَصُلِحَ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «لَا» أَنْ خَفِيَ^(٤)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللَّهِ تَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٢) «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتي ، وبين مضاف ، و«لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ولام» معطوف على لا . ولام مضاف و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لا لتزم ، وإظهار مضاف و«أن» قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافة المصدر للمفعول «ناصب» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط .

(٣) «لا» قصد لفظه : نائب فاعل «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهراً» بزنة اسم المفعول - حال من «أن» الواقعة مفعولاً «أو مضمر» معطوف على قوله مظهراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتي آخر البيت ، وبعد مضاف و«نفي» مضاف إليه ، ونفي مضاف و«كان» قصد لفظه : مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف ، أي إضماراً حتماً «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن ، والآلف للاطلاق .

(٤) «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفي» الآتي في آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي ، أي : خفي خفاءً مثل ذلك «بعد» ظرف متعلق بخفي ، وبعد مضاف و«أو» قصد لفظه : مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار =

اختصت « أن » من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُظْهِرَةً ، ومُضْمَرَةً .
فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحو « جِئْتُكَ لِيَلَّا
تَضْرِبَ زَيْدًا » .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو « جِئْتُكَ
لَأَقْرَأَ » و « لَأَنْ أَقْرَأَ » ، هذا إذا لم تسبقها « كان » المنفية .

فإن سبقتها « كان » المنفية وجب إضمار « أن » ، نحو « ما كان زيد
لَيَفْعَلَ » ولا تقول : « لَأَنْ يَفْعَلَ » قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ .
وَأَنْتَ فِيهِمْ)

ويجب إضمار « أن » بعد « أو » المُقَدَّرَة بحتى ، أو إلّا ؛ فتقدّر بحتى إذا
كان الفعل الذى قبلها [مما] ينقضى شيئاً فشيئاً ، وتقدّر بإلّا إن لم يكن
كذلك ؛ فالأول كقوله :

٣٢٢ — لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَنَى
فَمَا انْبَغَدَتْ أَلْمَالُ إِلَّا لَصَّاصِيرٍ

= والمجرور متعلق يصلح ، وموضع مضاف وها : مضاف إليه « حق » قصد لفظه :
فاعل يصلح « أو » عاطفة « إلّا » معطوف على حق « أن » قصد لفظه مبتدأ « خفى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن ، والجملة فى محل
رفع خبر البتدأ وهو أن .

وتقدير البيت : أن خفى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح فى موضع
أو حتى أو إلّا .

٣٢٢ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاة ، ولم
ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « لَأَسْتَسْهِلَنَّ » اللام موطئة للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد =

أى : لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أدركَ المُنَى ؛ فـ « أدرك » : منصوب بـ « أن »
المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :
٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً

= حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو»
حرف عطف ، ومعناه هنا حتى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا
بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المُنَى » مفعول به لأدرك «لما»
الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، « انتقادت » انتقاد : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث « الآمال » فاعل انتقاد « إلا » أداة استثناء ملغاة « لصابر » جار ومجرور
متعلق بانتقاد .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أدرك »
بعد أو التي بمعنى حتى ، بأن مضمرة وجوبا .

٣٢٣ - هذا البيت لزياد الأعجم .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » هى الرمح « قوم »
رجال « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأثوبة الناشز .
المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهى وقذفهم بالشدائد والأوابد
وضرب ما ذكره مثلاً لهذا .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للتسكام اسمه « إذا »
ظرف تضمن معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة
« إذا » إليها « قناة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه
« كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملة الشرط والجواب فى محل
نصب خبر كان « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها :
مضاف إليه « أو » عاطفة ، وهى هنا بمعنى إلا « تستقيماً » فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة وجوبا بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هى يعود إلى كعوب قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيماً » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا
بعد أو التى بمعنى إلا .

أى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف « تستقيم » : منصوب بـ « أن »
بعد « أو » واجبة الإضمار .

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كـ « جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ »^(١)
ومما يجب إضمار « أن » بعده : حَتَّى ، نحو « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ » ؛
فـ « حتى » : حرف [جر] و « أَدْخُلَ » : منصوب بأن المقدرة بعد حتى ،
هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا .

فإن كان حالا ، أو مؤؤلاً بالحال — وجب رفعه ، وإليه الإشارة بقوله :
وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا^(٢)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « إضمار » الآتى ، وبعد مضاف و « حتى »
قصد لفظه : مضاف إليه « هَكَذَا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير
المستتر فى الخبر الآتى « إضمار » مبتدأ ، وإضمار مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف
إليه « حتم » خبر المبتدأ « كجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حتى » حرف جر بمعنى كى « تسر » فعل
مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « ذا » مفعول به التسر ، وذا مضاف و « حزن » مضاف إليه ، والفعل المضارع
الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ،
والجار والمجرور متعلق بجد .

(٢) « وتلو » معناه تالى ، أى واقع بعد حتى — مفعول مقدم على عامله وهو قوله
« ارفعن » الآتى ، وتلو مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « حالا » منصوب
على الحالية من تلو حتى « أو مؤؤلاً » معطوف على قوله حالا « به » جار ومجرور متعلق
بقوله « مؤؤلاً » « ارفعن » ارفع : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت فاعل « المستقبل » مفعول به لانصب .

فتقول : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ » بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ ، وَقَصَدْتَ بِهِ حكاية تلك الحال ، نحو « كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » .

وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ مُحْضِينَ « أَنْ » وَسِتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ ^(١) .
يعنى أن « أَنْ » تنصب — وهى واجبة الحذف — الفعل المضارع بعد الفاء
المجواب بها نَفْيٍ مُحْضٍ ، أو طلب مُحْضٍ ؛ فمثال النفي « مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا » وقد
قال تعالى : (لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ^(٢) ، ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون
خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف
و « فآ » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « جواب » مضاف إليه ،
وجواب مضاف و « نفي » مضاف إليه « أو طلب » معطوف على نفي « محضين »
نعت لنفي وطلب « أن » قصد لفظه : مبتدأ « وسترها » الواو للحال ، ستر : مبتدأ ،
وستر مضاف وها مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ وهو ستر ، والجملة من المبتدأ وخبره
فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « نصب » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه حوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
وهو « أن » ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب
نفي محض أو طلب محض .

(٢) ومثل الآية الكريمة — فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي — قول
جميل بن معمر العذرى :

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالَهُمْ ذُو نَدَاهِ فَيَدُونِي ؟
الشاهد فى قوله « فيدونى » أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله
« يدونى » وقوله « مالهم ذو ندهة » هو بفتح فسكون — ومعناه ذو كثرة .

« ما أنتَ إلا تأتينا فتحدثنا »^(١) ، ومثالُ الطلب — وهو يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتَّخْضِيعُ ، والتَّيْنُ — فالأمر نحو « أَتُنْذِنِي فَأَكْرِمَكَ » ومنه :

٣٢٤ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا .
والنهي نحو « لا تضرب زيدا فيضربك » ومنه قوله تعالى : (لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والدعاء نحو « رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلْ » ومنه :
٣٢٥ — رَبِّ وَتُفْنِي فَلَا أُعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

(١) هذا لوجوب مسلم فيما إذا انتقض اللفظي بإلا قبل ذكر الفعل المقترب بالفاء ، كالمثال الذي ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت « إلا » بعد الفعل نحو « ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير » فإنه يجوز في الفعل المقترب بالفاء وجهان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنا يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ
يروي قوله « فينطق » بالرفع والنصب ، ونص سيويه على جوازهما .

٣٢٤ — البيت لأبي النجم — الفضل بن قدامة — المعجل .

اللفظ : « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير « فسيحا » واسع الخطى ، وأراد سريحا .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم « سيرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياؤه المؤنثة المحاطة فاعل « عنقا » مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت لمحدوف « فسيحا » صفة لعنق « إلى سليمان » جار ومجرور ، متعلق بسيرى « فلستريحا » الفاء السببية ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، والألف للاطلاق ، وفي نستريح ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن .

الشاهد فيه : قوله « فلستريحا » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٣٢٥ — البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين . =

والاستفهام نحو « هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُسْكِرَ مَكَ ؟ » ومنه قوله تعالى :
(قَمَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟) ، والعرضُ نحو « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا
فَتُصِيبَ خَيْرًا » ومنه قوله :

٣٢٦ — يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَدْنٌ سَمِعًا ؟

= الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء التثنية جزاء بكسر ما قبلها « وقفى » وق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف إليه « فى خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخبر مضاف و « سنن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبا .
بعد فاء السببية فى جواب الدعاء .

٣٢٦ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التى لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض « تدنو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل وفاعل ومفعول به أول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوك « فما » الفاء للتعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » ، سمع : فعل ماض ، والألف =

والتَّحْضِيضُ نحو «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْلَا
أَخَّرْتُنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) ، والتمنى نحو
«لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ» ، ومنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) .

ومعنى «أن يكون الطلب مخضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ .
ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفعُ
ما بعد الفاء ، نحو «صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ» .

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ ، إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ ، كَلَّا تَسْكُنُ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزَعَ^(١)
يعنى أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أَنْ» وجوباً بعد الفاء
ينصب فيها كلاً بـ «أَنْ» مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قصدَ بها المصاحبة ،
نحو (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وقوله :

== للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصولة
المجرورة محلاً بالكاف ، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف .
الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً
بعد فاء السببية في جواب العرض .

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن»
شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلاً»
الكاف جارة لقول محذوف على غرار ماسبق مراراً ، لا : ناهية «تسكن» فعل مضارع
ناقص مجزوم بلا الناهية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و «جلداً» خبر
تسكن «وتظهر» الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد
واو المعية وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع»
مفعول به لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

٣٢٧- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو؛ إِنَّ أُنْدَىٰ اصْوَوتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وقوله :

٣٢٨- لَا تَنْفَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ- إِذَا فَعَلْتَ- عَظِيمٌ

٣٢٧ - البيت لدار بن شيان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، من كلمة عدة أياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات بن الشجرى في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الخطيئة ، والبيت من شواهد ميبويه (١ / ٤٢٦) ونسب في الكتاب للأعشى ، وليس في شعره ، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنبارى في الإنصاف (رقم ٣٥١) وروايته « ادعى وأدع فإن أُنْدَى » كرواية ابن الشجرى ، ومجازها أن « وأدع » محزوم بلام الأمر محذوفا : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا أَشْتَكَيْتُنِي : سَيَذُرُّكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ
سَيَذُرُّكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللمة : « أُنْدَى » أفعل تفضيل من الندى - بفتح النون، مقصورا - وهو بعد الصوت .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « ادعى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أُنْدَى » اسم إن « لصوت » اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه « أن » مصدرية « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن « داعيان » فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهز صوت مناداة داعيين .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر .

٣٢٨ - البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١ / ٣٩ بولاق) للتوكل الكبنانى .

(٢٣ - شرح ابن عقيل ٢)

وقوله :

٣٢٩- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ ؟

= الإعراب : « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بـ « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف وألهاء مضاف إليه « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار « عليك » جار ومجرور متعلق بعار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، والجملة بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب « عظيم » صفة لعار . الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهى ، بأن مضمرة وجوبا .

٣٢٩ - هذا البيت للحطيثة ، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين :

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي عَوْفٍ بَنِي كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءٍ ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى في أولها نسياً وأوله :

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ : هَلْ تَعَزَّى ؟ فَقُلْتُ : أُمَامَ ، قَدْ غَلِبَ الْعَزَاءُ

اللغة : « جارك » يطلق الجار في العربية على عدة معان : منها الجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر .

الإعراب : « ألم » المزة للتقرير ، ولم : نافية جازمة « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جارك » جار : خبر أك ، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف وباء التسلّم مضاف إليه « وبينكم » معطوف على بينى « المودة » اسم يكون تأخر عن خبره « والإخاء » معطوف على المودة .

واحترز بقوله : « إِنْ تُفْعِدُ مَفْهُومَ مَعَ » عما إذا لم تُفْعِدْ ذلك ، بل أَرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل ، أو أَرَدْتَ جَمَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » أى : وأنت تشرب اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » أى : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضمره .

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ^(١)

يجوز في جواب غير النفي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

= الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمر وجوباً بعد واو النية في جواب الاستفهام .

ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي :

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَاةٍ وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفاً

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اعتمد » الآتي ، وبعد مضاف ، و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « النفي » مضاف إليه « جزماً » مفعول مقدم لاعتمد « اعتمد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . « إن » شرطية « تسقط » فعل مضارع ، فعل الشرط « الفا » قصر ضرورة : فاعل تسقط « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « قصد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء ، والجملة محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء ، نحو « زُرْنِي أُرْزُكَ » ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مقدر ، أمي : زُرْنِي فَإِنْ تَزَرَّنِي أُرْزُكَ ، أو بالجملة قبله ؟ قولان ^(١) ، ولا يجوز الجزم في النفي ؛ فلا تقول : « ما تأتينا تحدّثنا » .

وَشَرَطُ جَزَمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ « إِنْ » قَبْلَ « لَا » دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ ^(٢)
لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا ؛ فتقول : « لا تدن من الأسد تسلم » بجزم « تسلم » ؛ إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلم » ولا يجوز الجزم في قولك : « لا تدن من الأسد يا كلك » ؛ إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد يا كلك » ،

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير « إن » من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل « ضرباً » في نحو قولك « ضرباً زيداً » عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدرة ؛ فالأقوال أربعة عند التحقيق .

(٢) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف و « جزم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعد مضاف و « نهى » مضاف إليه « أن » مصدرية « تضع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ « إن » قصد لفظه : مفعول به لتضع « قبل » ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « إن » السابق ، ودون مضاف و « تخالف » مضاف إليه « يقع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة في محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا » ؛
فجزمه على معنى « إن تَدْنُ من الأسدِ يا كُلك » .

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا^(١)
قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يحز
نصبه بعد الفاء^(٢) ، وقد صرَّح بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمرُ بغير صيغة
أفعلٍ ومحوها فلا ينتصب جوابه ، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك :
« صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ » وإليه أشار بقوله :
« وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا » .

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْصَبُ^(٣)

(١) « والأمر » مبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ،
واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر « بغير » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر « كان » وغير مضاف و « أفعل » مضاف إليه « فلا » الفاء لربط
الجواب بالشرط ، لا : ناهية « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جوابه » جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف
والهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل
رفع خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله
« أقبلا » الآتي ، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه « أقبلا » فعل أمر مبني على التثنية لاتصاله
بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .
(٢) يريد « لم يحز نصب جوابه بعد الفاء » محذوف المضاف .

(٣) « والفعل » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في
قوله « نصب » الآتي ، وبعد مضاف و « الفاء » مضاف إليه « في الرجاء » قصر للضرورة :
جار ومجرور متعلق بقوله « نصب » الآتي « نصب » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه

أجاز الكوفيون قاطبة ان يعامل الرجله مُعَامَلَةً التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، ومما وَرَدَ منه قوله تعالى : (اَعْلَىٰ اَبْلُغُ الْاَسْبَابَ اَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاُطْلِعَ) في قراءة من نصب « اطلع » وهو حفص عن عاصم .

* * *

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعِلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » : ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفٌ ^(١) يجوز أن ينصب بأن محذوفة أو مذكورة ، بعد عاطفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ : أى غير مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :
 ٣٣ — وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

= ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كنصب » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف : أى نصب نصبا كائنا كنصب - إلخ ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « إلى التمني » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتسب » الآتى « ينتسب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الموصولة .

(١) « إن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتى « خالص » نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل « عطف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به « أن » قصد لفظه : فاعل تنصب « ثابتا » حال من « أن » « أو » عاطفة « منحذف » معطوف على قوله « ثابتا » ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

٣٣٠ — البيت ليسون بلى بمحل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد .

اللغة : « عباءة » جبة من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عباية أيضاً « تقرر عيني » =

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفة ، وهى جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو لُبْسُ ، وكذلك قوله :

٣٣١- [إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْسِكَا ثُمَّ أَغِقْلَهُ كَالثَوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

= كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه .

الإعراب : «ولبس» مبتدأ ، ولبس مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عنى» عين : فاعل تقر ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس ضاف و «الشفوف» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس .

والمراد بالاسم الخالص : الاسم الذى لا تشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا كلبس فى هذا الشاهد ، وقد يكون اسما علما كما تقول : لولا زيد ويحسن إلى لهلكت ، أى لولا زيد وإحسانه إلى ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعِزَّةٍ وَآلِ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأَكَ عَاقِمًا

أسوأك : منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال ، وعلقم : منادى بحرف نداء محذوف .

٣٣١ - البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح .
اللغة : «سليكا» بصيغة المصغر - هو سليك بن السليكة - بزنة همزة ، وهى أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة ، فنال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي ، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتل ، أى : أدى ديتة «عافت» كرهت ، وامتنعت ، وأراد : أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات =

فـ « أعقله » : منصوبٌ ؛ « أن » محذوفةٌ ، وهى جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو « قَتَلِي » ، وكذلك قوله [:
 ٣٣٢ — لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِمْرَأَابَا عَلَى تَرَبِّ

= لبن ، وإنما يضرب الثور لتفرغ هـ فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقر ؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (١ / ١٨) والأول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الأعشى ما بينه ، وقال الهيمان الفيمى وعبر عن الثور بالمسوب على التشبيه :

كَمَا ضَرَبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَ الْمَاءُ بَاقِرٌ

المعنى : يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه — أى : أدى ديتة — بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر ، والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه .
 الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « وقَتَلِي » الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وباء التكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « سليكا » مفعول به لقتل « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة فى محل نصب حال من الثور « لما » حرف ربط « عافت » عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عاف .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التى للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل .

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أكان مصدرأ كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتى (رقم ٣٣٢) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق .

٣٣٢ — البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « توقع » انتظار ، وارتقاب « معتر » هو الفقير الذى يتعرض للجدى =

فـ «أَرْضِيَهُ» : منصوب «بأن» مجذوفة جوازاً بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسماً صريحاً - وهو «تَوَقَّعُ» - وكذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) فـ «يُرْسِلَ» : منصوب ؛ «أن» الجائزة الحذف ، لأن قبله «وَحْيًا» وهو اسم صريح .

فإن كان الاسم غير صريح - أى : مقصوداً به معنى الفعل - لم يحز النصب ، نحو «الطائرُ قَيْغُضٌ زَيْدٌ الذبابُ» فـ «يفغضب» : يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ ، من جهة أنه صلة لآل ، وحقُّ الصلة أن تكون جملةً ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

= والمعروف «أثر» أفضل ، وأرجح «إتراب» مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والموز ، وأصله لصوق اليد بالتراب .

المنعنى : يقول : لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأفضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامة الصبان - وتبعه العلامة الخضرى - هنا زلة سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه .

الإعراب : «لولا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافية (كنت) كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم «أثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها جواب لولا «إتراب» مفعول به لأثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأثر .

الشاهد فيه : قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع» .

- والأصل « الذي يطير » - فلما جرىء بأل عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء .

وَشَذَّحَذَفُ « أَنْ » وَنَصَبُ ، فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ^(١) لمسافر غ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها ؛ « أَنْ » محذوفة - إما وجوباً ، وإما جوازاً - ذكر أن حَذَفَ « أَنْ » والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ، ومنه قولهم : « مُرُّهُ يَحْفِرُهَا » بنصب « يحفر » أى : مره أن يحفرها ، ومنه [قولهم] « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ » أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :
٣٣٣ — أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوُغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

في رواية من نصب « أَحْضَرَ » أى : أن أحضر .

(١) « وشذ » فعل ماض « حذف » فاعل شذ ، وحذف مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « ونصب » معطوف على حذف « في سوى » جار ومجرور متعلق بنصب ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فأقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منه » جار ومجرور متعلق بأقبل « ما » اسم موصول : مفعول به لأقبل « عدل » مبتدأ « روى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لأقبل ، والعائد ضمير منصوب بروى ، والتقدير : فأقبل الذي رواه عدل .

٣٣٣ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري .

اللمعة : « الزاجري » الذي يزجرني ، أى : يكفني ويمنعني « الوغى » القتال والحرب ، وهو في الأصل : الجلبة والأصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لي الخلود =

= ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران ؟ ينكر ذلك على من ينهاء عن اقتحام المعارك ، ويأمره بالعودة والإحجام .

الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « أهذا » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه . وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع « الزاجرى » الزاجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، والزاجر مضاف وياء التوكيد مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « أحضر » فعل مضارع منصوب بأن محذوف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، و « أن » المحذوفة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى يجرنى عن حضور الوجى « الوجى » مفعول به لأحضر « وأن » مصدرية « أشهد » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اللذات » مفعول به لأشهد « هل » حرف استفهام « أنت » مبتدأ « مخلصى » مخلص : خبر المبتدأ ، ومخلص مضاف وياء التوكيد مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله .

الشاهد فيه : قوله « أحضر » حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوف فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها ، وإنما سهل ذلك وجود « أن » ناصبة لمضارع آخر فى البيت - وذلك فى قوله « وأن أشهد اللذات » - .

واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله : « أحضر » أحدهما رفعه ، وهى رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، وثانيهما نصبه ، وهى رواية الكوفيين . قال الأعمى الشنتمرى : « والشاهد فى البيت - عند سيبويه - رفع « أحضر » لحذف الناصب وتمريه منه ، والمعنى لأن أحضر الوجى ، وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين » اهـ .

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون فى جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك - سواء أرفعت المضارع بعد حذفها ، أم أبقته على نصبه - فذهب الأخفش إلى جواز الحذف ، وجعل منه قوله تعالى : (أفغير الله تأمرونى أعبد) جعل « أعبد » مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة ، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف : أى بالعبادة ، ومنه قولهم « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » : أى سماعتك ، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ فى السمة ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم .

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعُ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا^(١)
وَأَجْزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَى مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذَا مَا^(٢)
وَحَيْثُمَا أُنَى ، وَحَرَفُ إِذَا مَا كَيَّنْ ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا^(٣)

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو « لَيَقُمَنَّ زَيْدٌ » ، أو على الدعاء ، نحو (لَيَقُضَنَّ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ، و « لا » الدالة على النهي ، نحو قوله تعالى : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ، أو على الدعاء ، نحو (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا) و « لم » و « لما » وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ، وَيَقْلِبَانِ معناه إلى الماضي ، نحو « لم يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَمَّا يَقُمْ عمرو » ولا يكون النفي بَلَمَّا إلا متصلاً بالحال .

(١) « بلا » جار ومجرور متعلق بقوله « ضع » الآتى « ولا م » معطوف على « لا » « طالبا » حال من فاعل « ضع » المستتر فيه « فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جزما » مفعول به لضع « فى الفعل » جار ومجرور متعلق بضع « هَكَذَا ، بَلَمْ » جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أَى ضع كَذَا بَلَمْ « ولما » معطوف على « لم » .

(٢) « وأجزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بَيْنَ » جار ومجرور متعلق بأجزم « ومن ، وما ، ومهما ، أَى ، متى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذَا » كل من معطوفات على « إن » بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى .

(٣) « وحيثما ، أُنَى » معطوفان على « إن » فى البيت السابق أيضاً « وحرف » خبر مقدم « إِذَا مَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « كَيَّنْ » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف « وبقى » مبتدأ ، وبقى مضاف ، و « الأدوات » مضاف إليه « أَسْمَا » خبر المبتدأ ، وقصره للضرورة .

والثاني : ما يحزم فعلين ، وهو « إن » نحو (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) و « مَنْ » نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و « مَا » نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) و « مَهْمَا » نحو (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَتَسَحَّرَنَّا بِهَا فَمَا تَخُنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و « أَيْ » نحو (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و « متى » كقوله :

٣٣٤ — متى تأتبه تمشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

٣٣٤ — البيت للحطيفة ، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها :

آثرتُ إِدْلَاجِي عَلَى كَيْلِ حَرْقٍ هَضِيمِ الْخُثَا حُسَانَةَ الْمُتَجَرَّدِ
اللغة : « تمشو » أى : تحيث على غير هداية ، قلبه اللخمى عن الأصمعى ، أو تحيثه على غير بصيرة ثابت ، عن غيره « خير موقد » يحتمل أنه أراد الغلمان الذى يقومون على النار ويوقدونها ، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد المدح نفسه ، وإنما جعله موقداً - مع أنه سيد - لأنه الأمر بالإيقاد ، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا) وكما فى قولهم « هزم الأمير الجيش وهو فى قصره » ، وبني الأمير الحصن « وما أشبه ذلك .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد « تأتبه » تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول « تمشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله « تمشو » السابق ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « تجد » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير =

و « أَيْبَانَ » كقوله :

٣٣٥ — أَيْبَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « خير » مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و « نار » مضاف إليه « عندها » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه « خير » مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و « موقد » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد .

الشاهد فيه : قوله « متى تأتته . . . تجد - إلخ » حيث جزم بمقي فعلين ، أولهما قوله تأتته ، وهو فعل الشرط ، والثاني قوله « تجد » وهو جواب الشرط وجزاؤه ، على ما فصلناه في الإعراب .

٣٣٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب « نؤمنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفاً ، وجلا .

الإعراب : « أَيْبَانَ » اسم شرط جازم ، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية « نؤمنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف مفعول به « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه « وإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأمن » مفعول به لتدرك ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حذرا » خبر تزل ، وجملة « تزل حذرا » جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « أَيْبَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ بِأَيَانَ فَعْلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا فَعْلُ الشَّرْطِ — وَهُوَ قَوْلُهُ « نؤمنك » — وَالثَّانِي جَوَابُهُ وَجَزَاؤُهُ — وَهُوَ قَوْلُهُ « تأمن » — عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْإِعْرَابِ .

و « أَيْنَمَا » كقولہ :

— ٣٣٦ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ * *

و « إِذْ مَا » نحو قولہ :

— ٣٣٧ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُتْلَفُ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٣٣٦ - هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، و صدره

* صَعْدَةٌ ذَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ *

اللغة : « صعدة » بفتح الصاد وسكون العين — هي القناة التي تنبت مستوية ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف ، ويقولون : امرأة صعدة ، أى مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، كما يشبهونها بغضن البان وبالحيزران « حائر » هو السكان الذي يكون وسطه مطبأً منخفضاً ، وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأشد لنباتها .

المعنى : شبه امرأة — ذكرها في بيت سابق — بقناة مستوية لدنة قد نبئت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح .

والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله :

وَضَجِيعٌ قَدْ تَعَلَّتْ بِهِ طَيْبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرٌ تَفِلُ

الإعراب : « أَيْنَا » أين : اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية ، وما : زائدة « الريح » فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و « تميلها » جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف « تمل » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى الصعدة فاعل .

الشاهد فيه : قوله « أَيْنَا . . . تميلها تمل » حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما — وهو الذى يفسره قوله « تميلها » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تمل » — جوابه وجزاؤه .

— ٣٣٧ — البيت من الشواهد التى لم نعر لها على نسنة إلى قائل معين . =

و « حَيْثُمَا » نحو قوله :

٣٣٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

= المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت الأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى تمرته إلا إن كان الأمر مؤتمرا به .

الإعراب : « وإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « إذا » حرف شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أمر » خبر المبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بآمر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « من » اسم موصول : مفعول أول لتلف « إياه » ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله « تأمر » الآتي « تأمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « من » الموصولة « آتيا » مفعول ثان لتلف .

الشاهد فيه : قوله « إذا تأت . . . تلف » حيث جزم بإذما فعلين : أحدهما — وهو قوله : « تأت » — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله : « تلف » — جوابه وجزاؤه .

٣٣٨ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا .

اللغة : « تستقيم » نعتدل ، وتأخذ في الطريق السوي « تجاحا » ظرفا بما تريد ونوالا لما تأمل « غابر » باقى .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم في محل نصب على الظرفية ، وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر =

و «أنى» نحو قوله :

٣٣٩ — خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرَضِيكَمَا لَا يُحَاوِلُ
وهذه الأدوات — التي تجزم فعلين — كلها أسماء ، إلا «إن» ، وإذ ما
فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلا واحداً كلها حروف .

= «نجاحا» مفعول به يقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر . وعاء مضاف
و «الأزمان» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقم يقدر — إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما
— وهو قوله «تستقم» — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله «يقدر» —
جواب الشرط وجزاؤه .

٣٣٩ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى
فائل معين .

الإعراب : «خليلى» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ،
لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء التكامل للدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم
شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف
مبنى على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى «تأتيا» تأتيا :
فعل مضارع فعل الشرط معزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ،
وياء التكامل مفعول به «تأتيا» فعل مضارع ، جواب الشرط ، معزوم بحذف النون ،
وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول
تقدم على عامله — وهو قوله «لا يحاول» الآتى — وغير مضاف و «ما» اسم
موصول : مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق ، والجملة في
محل نصب صفة لقوله أخا .

فَعَلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ : شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابًا وَهِيَ (١)

يعنى أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : « وَاجْزِمُ بَيْنَ — إلى قوله : وَأَتَى » يقتضين جملتين : إحداهما — وهى المتقدمة — تسمى شرطاً ، والثانية — وهى المتأخرة — تسمى جواباً وجزاء ، ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون أسمية ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ » .

* * *

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا — أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ (٢)

= الشاهد فيه : قوله « أَتَى تَأْتِي تَأْتِيَا — إلخ » حيث جزم بأتى فعلين : أحدهما — وهو قوله « تَأْتِيَانِي » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تَأْتِيَا » — جواب الشرط وجزاؤه .

ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

(١) « فعلين » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « يقتضين » — « يقتضين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة ، ونون النسوة فاعل « شرط » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى معرض التفصيل « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « يتلو » فعل مضارع « الجزاء » فاعل يتلو « وجوابا » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « وسم » الآتى — « وسم » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو المفعول الأول .

(٢) « وماضيين » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « تُلْفِيهِمَا » الآتى — =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين^(١) فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) .

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِأَنْفُسِكُمْ بِهِ اللَّهُ) .

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ لِيهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا) .

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :
 ٣٤٠ — مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

= « أو » عاطفة « مضارعين » معطوف على قوله « ماضيين » السابق « تلتفيها » تلتفي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلتفي الأول « أو » عاطفة « متخالفين » معطوف على قوله مضارعين .

(١) لا عذر للشارح في قوله « جملتين » من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال « فعلين يقتضين » والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلاً ، فلما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه .

٣٤٠ — هذا البيت لأبي زيد الطائي ، من قصيدة أولها :

إِنْ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلٌ انْخِلَادٍ

اللغة : « يكدني » من الكيد - من باب باع - يخدعني ، وبمكرني « الشجا » ما يعترض في الحلق كالعظم « الوريد » هو الودج ، وقيل بجنبه .
 المعنى : يرئى ابن أخته ، ويعدد محاسنه ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن =

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَقُمْ آيَلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(١).

== يخدمنى ويمكرنى فإنك تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل ، أربه ، كما يقف الشجاع فى الحلق فىمنع وصول شئ إلى الجوف ، وكفى بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكدنى » يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « منه » كالشجاع جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من « حلقه » مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه « والوريد » معطوف على حلقه .

الشاهد فيه : قوله « من يكدنى .. كنت — إلخ » حيث جزم بمن الشرطية فعلين : أحدهما — وهو قوله « من يكدنى » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « كنت » — جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وستنكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت قريبا جداً .

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا ، يختص بالضرورة الشعرية . وذهب الفراء — وتبعه الناظم — إلى أن ذلك سائغ فى الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرا ونظما ، فمن النثر الحديث الذى أثره الشارح ، ومنه قول عائشة رضى الله عنها « إن أبابكر رجل أسيف . قى يقيم مقامك رقى » ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثْنِي ، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
فقد جزم بأن قوله « يسمعوا » شرطاً ، وهو فعل مضارع ، وقوله « طاروا » =

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ^(١)
 أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً — جاز جَزَمُ الجزء
 وَرَفَعُهُ ، وكلاهما حَسَنٌ : فتقول : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو ، وَيَقُومُ عَمْرُو »
 ومنه قوله :

٣٤١ — وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= جوابا وهو فعل ماض ، و يروى عجزه « وما يسمعون من صالح دفنوا » فيكون فيه
 شاهد لهذه المسألة أيضاً .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » الآتى ، وبعد مضاف و « ماض »
 مضاف إليه « رفعتك » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة
 المصدر إلى فاعله « الجزا » قصر للضرورة : نعوذ به للمصدر « حسن » خبر المبتدأ
 « ورفع » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله
 « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » الآتى ، وبعد مضاف ، و « مضارع » مضاف إليه
 « وهن » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجملة
 فى محل رفع خبر المبتدأ .

٣٤١ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة مطلعها :

قِفْ بِالْذِّبَارِ الَّتِي لَمْ يَفْعُكَ الْقِدَمُ بَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأُرْوَاخُ وَالْدَّيْمُ

اللغة : « خليل » أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء — وهى
 الفقر والحاجة « مسألة » مصدر نال يسأل : أى طلب العطاء ، واسترشد المعونة ،
 ويروى « يوم مسغبة » والمسغبة هى الجوع « حرم » بزنة كتف — أى ممنوع .
 المعنى يقول : إن هذا المدوح كريم جواد ، سخى يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير
 محتاج يطلب نواله ويسترشد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم يحزم فعلين « أَنَا » فاعل « قَامَ » فعل ماض مبنى
 على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله « خليل » فاعل « يَقُومُ » فعل ماض مبنى
 ظرف زمان متعلق بقوله أَنَا ، ويوم مضاف و « مسألة » مضاف إليه « يَقُولُ » فعل
 مضارع جواب الشرط — واستعرف ما فيه « لَا » نافية عاملة عمل ليس « غائب » اسم =

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم [فبهما] ورفعُ الجزاء ضعيفٌ كقوله :

٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ لَا تُضْرَعُ

= لا مرفوع بها « مالى » مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » معطوف على غائب ، هكذا قالوا ، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ،

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط ماضياً ، وهو قوله « أتاه » - وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ، أى : إن أتاه فيقول - إلخ ، وهو - عند سيويه - على التقديم والتأخير ، أى : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب - إلخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله .

٣٤٢ - - هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي ، وخالد بن أوطاة الكلبي ، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع ابن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أقرع » منادى مبنى على الضم في محل نصب « ابن » نعت لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و « حابس » مضاف إليه « يا أقرع » توكيد للنداء الأول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسم « إن » شرطية « يضرع » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أخوك » أخو : نائب فاعل يضرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « تصرع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وسيويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط =

وَأَقْرُنْ بِفَاءٍ حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ

شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا ، لَمْ يَنْجَعِلْ^(١)

أى : إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو « إن جاء زيدٌ فهو مُحْسِنٌ » وكفعل الأمر ، نحو « إن جاء زيد فاضربه » وكالفعلية المنفية بما ، نحو « إن جاء زيد فما أضربه » أو « كن » نحو « إن جاء زيد فلن أضربه » .

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً — كالمضارع الذى ليس منفياً بما ، ولا بلن ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بقَد ، وكالماضى المتصرفِ

= محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والبريد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إن يصرع . . تصرع » حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية ؟ . والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفاقا للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان (أينما تسكونوا يدرككم الموت) برفع يدرك .

(١) « وأقرن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفاء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأقرن « حتما » حال بتأويل اسم الفاعل : أى حتما « جوابا » مفعول به لأقرن « لو » حرف شرط غير جازم « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول « شرطا » مفعول ثان لجعل « لأن » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطا « أو » عاطفة « غيرها » غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وها مضاف إليه « لم » نافية جازمة « ينجعل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجملة جواب لو ، ولو وشرطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله جوابا .

الذى هو غير مقرون بقَد — لم يجب اقترانه بالفاء ، نحو « إن جاء زيدٌ يجي »
عمر « أو « قَامَ عَمَرُو » .

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْجَاءُ كـ « إن تجدُ إذا لنا مكافأة »^(١)
أى : إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامة « إذا »
الفجائية مقامَ الفاء ، ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من
التمثيل ، وهو « إن تجدُ إذا لنا مكافأة » .

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ^(٢)

(١) « وتخلف » فعل مضارع « الفاء » مفعوله « إذا » قصد لفظه : فاعل تخلف ،
وإذا مضاف و « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كإن » الكاف
جارة لقول محذوف ، إن : شرطية « تجد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » رابطة للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل
جزم جواب الشرط .

(٢) « والفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بقوله « يقترن » الآتى ،
وبعد مضاف ، و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « إن » شرطية « يقترن »
فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل
« بالفا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله يقترن « أو الواو » معطوف على
الفاء « بتثليث » جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى « قمن » خبر المبتدأ — وهو قوله
« الفعل » — وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُتَخَفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَتَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم « يغفر » ورفعه ، ونصبه ، وكذلك روى بالثلاثة قوله :

٣٤٢ — فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

٣٤٣ — البيتان للناطقة الديباني ، وقبلهما بيت يخاطبه به عصاما حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله :

أَلَمْ أَقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي أَتَحْمُولُ عَلَى النَّعْشِ الْهَمَامُ ؟

اللغة : « يهلك » من باب ضرب يضرب — فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى (أَهْلَكْتَ مَا لَا لِبْدَا) وبنو تميم يعدونه بنفسه « أبو قابوس » هي كنية النعمان ابن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة « ربيع الناس » كنى به عن الحصب والنماء وسعة العيش ورفاعته ، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك « البلد الحرام » كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه ؛ إذ أنه كان يحير المستجير ويؤمن الخائف « بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الدال — عقبه وآخره « أجب الظهر » أى : مقطوع السنام ، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة العيشة وعسرها ، يعمير قد أضمره المزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيهاً مضمراً في النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله « ليس له سنام » فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه .

الإعراب : « فإن » شرطية « يهلك » فعل مضارع ، فعل الشرط « أبو » فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و « قابوس » مضاف إليه « يهلك » جواب الشرط « ربيع الناس » فاعل يهلك ومضاف إليه « والبلد » معطوف على ربيع « الحرام » نعت للبلد « ونأخذ » يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو =

روى بجزم « نأخذ » ورفع ، ونصبه .

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَنَفَا^(١)
إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو —
جاز نصبه وجزمه ، نحو « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجُ خَالِدٌ ، أَكْرَمَكَ » بجزم
« يخرج » ونصبه ، ومن النصب قوله :

= للاستئناف ، والفعل مرفوع لتعجده عن العوامل التي تقتضى جزمه أو نصبه ، وروى
بالنصب فالواو حينئذ واو المعية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمره ، وإنما ساغ ذلك —
مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي ، أو استفهام ، أو نحوهما —
لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه معلقا بالشرط ؛ فأشبهه الواقع بمسند
الاستفهام « بعده » بعد : ظرف متعلق بنأخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الغائب مضاف
إليه « بذئاب » جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذئاب مضاف و « عيش » مضاف إليه
« أجب » صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وأجب مضاف ، و « الظهر » مضاف
إليه « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم
« سنام » اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر
صفة ثانية لعيش .

الشاهد فيه : قوله « ونأخذ » حيث روى بالأوجه الثلاثة ، وقد بينا ذلك مع
إعراب البيتين .

(١) « وجزم » مبتدأ « أو » عاطفة « نصب » معطوف على جزم « لفعل »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل
التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً عنهم من السياق ، تقديره : حائز ، أو نحوه ،
وإما الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل ، وإثر مضاف
و « فا » قصر للضرورة ؛ مضاف إليه « أو » عاطفة « واو » معطوف على « إن »
شرطية « بالجملتين » جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي « اكتنفا » فعل ماض فعل
الشرط ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٤ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ
وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ (١)

٣٤٤ — البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .
اللغة : « يقترب » يدنو ، ويقرب « يخضع » يستسكين ، ويدل « نؤوه » نزله
عندنا « هضما » ظلما ، وضياعا لحقوه .

الإعراب : « ومن » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني
جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع
فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على من الشرطية « منا »
جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو واو المعية ، ويخضع : فعل مضارع
منصوب بأن مضمره وجوبا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « نؤوه » نؤو : فعل مضارع ،
جواب الشرط ، محزوم بحذف الياء . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
والهاء مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف
على جواب الشرط ، محزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو
يعود على من الشرطية أيضاً « ظلما » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « هضما »
معطوف على قوله « ظلما » .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط
وجوابه .

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى ، وهو من شواهد سيبويه :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً قَيْئُبَتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقِ
(١) « والشرط » مبتدأ « يغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا
تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عن جواب » جار =

يجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » حذف جواب الشرط لدلالة « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والتقدير : « أَنْتَ ظَالِمٌ ، إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ » ، وهذا كثير في لسانهم .

وأما عكسه — وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء — فقليل ، ومنه قوله :

٣٤٥ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَبْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

= ومجرور متعلق بـ « قد » حرف تحقيق « علم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على جواب ، والجملة في محل جر صفة لجواب « والعكس » مبتدأ « قد » حرف تقييل « يأتى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إِنْ » شرطية « المعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٥ — البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يحبها — واسمه مطر — وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧) .

اللغة : « بكفاء » — بوزان قفل — أى نظير مكافئ « مفرق » بكسر الراء أو فتحها — وسط الرأس « الحسام » السيف .

الإعراب : « فطلّقها » طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به « فلست » الفاء تعليلية ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « لها » جار ومجرور متعلق بقوله « كفاء » الآتى « بكفاء » الباء زائدة ، كفاء : خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة « وإلا » الواو عاطفة ، إن : شرطية أدغمت في لا =

[أى : وإلا نطلقها ينملُ مفرقك الحسام] .

وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ^(١)
كلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَابًا ، وجواب الشرط : إما
مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مُصَدَّرَةٌ
بمضارع - أُكْثِدَ بِاللَّامِ وَالذَّوْنِ نَحْوُ : « وَاللَّهِ لِأُضْرِبَنَّ زَيْدًا » وَإِنْ صُدِّرَتْ
بِمَاضٍ اقْتَرَنَ بِاللَّامِ وَقَدْ^(٢) ، نَحْوُ « وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً
فِي بَيِّنٍ وَاللَّامِ ، أَوْ اللام وحدها ، أَوْ يَنْ وَحدها ، نَحْوُ « وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَقَاءُكُمْ »

= النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها « يعل » فعل
مضارع جواب الشرط مجزوم محذوف الواو « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق
مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام
إلا الجواب ، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامة .

(١) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى »
ظرف بمعنى عند متعلق بإحذف ، ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه ، واجتماع
مضاف و « شرط » مضاف إليه « وقسم » معطوف على شرط « جواب » مفعول به
لاحذف ، وجواب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أحرث » آخر :
فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لاجل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير
منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير ما أخرته « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير
متفصل مبتدأ « ملتزم » خبر المبتدأ .

(٢) وربما حذف اللام وقد جميعاً ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله
تعالى : (قتل أصحاب الأخدود) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ،
وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معاً هو
الماضى المتصرف ، فأما الجاسد فيقترن باللام وحدها ، نحو « والله لعسى زيد أن يقوم »
والله لنعم الرجل زيد .

و « وَاللّٰهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « وَاللّٰهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وإن كان جملة فعلية منفية [فينفى] بما أولا أو إن ، نحو « وَاللّٰهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ » والأسمية كذلك .

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخّرِ منهما للدلالة جواب الأول عليه ؛ فتقول : « إِن قَامَ زَيْدٌ وَاللّٰهُ يَقُمُ عَمْرُو » ؛ فتحذف جواب القسم للدلالة جواب الشرط عليه ، وتقول : « وَاللّٰهُ إِن يَقُمَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو » ؛ فتحذف جواب الشرط للدلالة جواب القسم عليه .

وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ ، مُطْلَقًا ، بِلَا حَذَرٍ (١) أى : إذا اجتمع الشرطُ وَالْقَسَمُ أُجِيبَ السَّابِقُ منهما ، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخّر ، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقًا ، أى : سواء كان متقدمًا أو متأخرًا ؛ فَيُجَابَ الشرطُ ويحذف جواب القسم ؛ فتقول : « زَيْدٌ إِن قَامَ وَاللّٰهُ أَكْرَمُهُ » و « زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِن قَامَ أَكْرَمُهُ » .

(١) « إن » شرطية « تواليا » توالى : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعله « وقبل » الواو واو الحال ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « خبر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في « تواليا » السابق « فالشرط » الفاء واقعة في جواب الشرط ، الشرط : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « رجح » الآتى - « رجح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مطلقًا » حال من الشرط « بلا حذر » جار ومجرور متعلق بـ « رجح » .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ^(١)
 أى : وقد جاء قليلا ترجيحُ الشرط على القَسْمِ عند اجتماعهما وتقدم القَسْمِ ،
 وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

٣٤٦ — كَلِثْنٌ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ
 لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ

(١) « وربما » رب : حرف ت قليل ، وما : كافة « رجح » فعل ماض مبنى للمجهول
 « بعد » ظرف متعلق بـ رجح ، وبعد مضاف و « قسم » مضاف إليه « شرط » نائب
 فاعل رجح ، و « بلاذى » جار ومجرور متعلق بـ رجح ، وذى مضاف ، و « خبر »
 مضاف إليه « مقدم » نعمت لذى خبر .

٣٤٦ — البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيدة له مشهورة ، معدودة في
 المملقات ، مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟
 غَرَاهُ فَرَعَاهُ مَضْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الْمَوِينَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحِلُ
 كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ
 اللغة : « منيت » ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني « عن غيب » عن-هنا-
 تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا- بكسر العين-أى : عقبه ، ويروى * .. عن
 جد * والجد- بكسر الجيم - المجاهدة ، أى الشدة « لانلفنا » لاتجدنا « ننتقل »
 نتخلص ونتخلص .

الإعراب : « لثن » اللام موطئة للقسم ، أى : والله لثن - إن : شرطية « منيت »
 منى : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل « بنا » جار
 ومجرور متعلق بمنيت « عن غيب » جار ومجرور متعلق بمنيت أيضا ، وغب مضاف
 و « معركة » مضاف إليه « لا » نافية « تلفنا » تلف : فعل مضارع جواب الشرط ،
 مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول أول
 « عن دماء » جار ومجرور متعلق بقوله « ننتقل » الآتى ، ودماء مضاف ، « القوم » =

فَلَا مُمْ « لئن » مَوْطِئَةٌ لقسمٍ محذوفٍ — والتقدير : والله لَئِنْ — و«إن» :
 شَرْطٌ ، وجوابه « لَا تُلْقِنَا » وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يُجَبِّ الْقَسْمُ ، بل
 حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير — وهو إجابة
 القسم لتَقَدُّمِهِ — لقليل : لَا تُلْقِنَا ؛ بإثبات الياء ؛ لأنه مرفوع .

= مضاف إليه « نلتفل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة
 من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثانى لتلنى .
 الشاهد فيه : « قوله لاتلقنا » حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه .
 وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به
 مرفوعا ، لا مجزوما ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .

فَصْلُ لَوْ

« لَوْ » حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضِيِّ ، وَيَقْلُ
إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قَبْلُ (١)

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مُصَدِّرِيَّة ، وعلامتها صحة وقوع « أَنْ » مَوْقِعَهَا ، نحو
« وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » أى : قِيَامُهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمُتَّصِلِ (٢) .

الثانى : أن تكون شرطية ، ولا يليها — غالباً — إلا ماضٍ معنى ، ولهذا
قال : « لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ » وذلك نحو قولك : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَمْتُ »
وفسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوْعٌ غَيْرُهُ ، وَفَسَّرَهَا غَيْرُهُ بِأَنَّهَا
حَرْفٌ امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعٍ ، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة ، والأول الأصح ،
وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وإليه أشار بقوله « وَيَقْلُ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا »
ومنه قوله تعالى : (وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا
عَلَيْهَا) وقوله :

(١) « لو » قصد لفظه : مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و« شرط »
مضاف إليه « في مضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط « ويقل » فعل
مضارع « إبلاؤها » إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من
إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مستقبلا » مفعول ثانٍ للمصدر « لكن » حرف
استدراك « قبل » فعل ماضٍ ، مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو
يعود إلى إبلاؤها للمستقبل هو نائب الفاعل .

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في

ص ٣٨٩ الآتية .

٣٤٧- وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمَتْ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

٣٤٧- البيتان لتوبة بن الحمير - بضم الحاء المهملة ، وفتح اليم ، وتشديد الياء
المنناة .

اللغة : « جندل » بفتحين بينهما سكون - أى حجر « صفائح » هى الحجارة
العراض التى تسكون على القبور « البشاشة » طلاقة الوجه « زقا » صاح « الصدى »
ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك .

المعنى : يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار
العريضة ، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح
من جانب القبر .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ليلى »
اسم أن « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » سلم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة فى محل رفع خبر أن
و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت
تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى حاصل ، مثلاً ، وقد
بين الشارح هذا الخلاف قريباً (ص ٣٨٧) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط
« على » جار ومجرور متعلق بسلمت « ودونى » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « جندل » مبتدأ مؤخر ،
والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « كسلمت » اللام هى التى تقع فى جواب لو ،
وسلم : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « تسليم » منصوب على المفعولية المطلقة ،
وتسليم مضاف و « البشاشة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « زقا » فعل ماض ، معطوف
على « سلمت » الماضى « إليها » جار ومجرور متعلق بزقا « صدى » فاعل زقا « من
جانب » جار ومجرور متعلق بقوله « صائح » الآتى ، وجانب مضاف ، و « القبر »
مضاف إليه « صائح » نعت لصدى .

الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل .

وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنْ لَوْ أَنَّ يَهَا قَدْ تَقْتَرِنُ^(١)
 يعني أن «لو» الشرطية تختص بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أن «إن»
 الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو:
 «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ». واختلف فيها، والحالة هذه؛ فقيل: هي باقية
 على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف،
 والتقدير «لو ثبت أن زيدا قائم لقمت» [أي: لو ثبت قيام زيد]، وقيل:
 زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ،
 والخبر محذوف، والتقدير «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ» أي: لو قيام
 زيد ثابت، وهذا مذهب سيبويه.

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرِفَا إِلَى الْمِضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَنْفِي كَفَى^(٢)

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق
 به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه:
 اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضا: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن»
 الآتي «قد» حرف تقييد «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هي يعود إلى «أن»، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ،
 وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(٢) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا:
 فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول،
 والجملة لا محل لها مفسرة «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وهو جواب
 الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مضارع» =

قد سبق أن « لو » هذه لا يليها — في الغالب — إلا ما كان ماضياً في المعنى ، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقَلِّبُ معناه إلى المضى ، كقوله :

٣٤٨ — رُهْبَانٌ مُدِينٌ وَالَّذِينَ عَهْدَتْهُمْ يَبْسُكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُودًا

== السابق ، والألف للإطلاق « إلى المضى » جار ومجرور متعلق بصرف « نحو » خبر مبتدأ محذوف — أى وذلك نحو — « لو » حرف شرط غير جازم « ينفى » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كفى » جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل جبر بإضافة « نحو » إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو ينفى كفى .

٣٤٨ — البيتان لكثير عزة ، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه .

اللغة : « رهبان » جمع راهب ، وهو عابد النصارى « مدين » قرية بساحل الطور « قوداً » جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه .

الإعراب : « رهبان » مبتدأ ، ورهبان مضاف و « مدين » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « والذين » اسم موصول معطوف على رهبان « عهدهم » عهد : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « يكون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدهم « من حذر » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » السابق ، وحذر مضاف و « العذاب » مضاف إليه « قعوداً » منصوب على الحال : إما من المفعول في عهدهم بجملة يسكون فتكون الحال مترادفة ، وإما من الفاعل في يكون فتكون الحال متداخلة « لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « سمعت » فعل وفاعل ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سمعاً مثل سماعى « كلامها » كلام : تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً ، وكلام حضاف ، وها : مضاف إليه « خروا » خر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة ==

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةَ رُكْعَا وَسُجُودًا

أى : لو سمعوا .

ولابدَّ لِلَوْ هذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماضٍ ، أو مضارع منفي بلم .
وإذا كان جوابها مثبتاً ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : « لو قام زيد لقام عمرو » ويجوز حذفها ؛ فنقول : « لو قام زيد قام عمرو » .

وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها اللام ؛ فنقول : « لو قام زيد لم يقيم عمرو » .
وإن نفي بما فالأكثر تجرُّده من اللام ، نحو : « لو قام زيد ما قام عمرو » ،
ويجوز اقترانه بها ، نحو : « لو قام زيد لما قام عمرو » ^(١) .

= جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجلت الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ
الذى هو رهبان مدين « لعزة » جار ومجرور متعلق بقوله « خروا » السابق
« ركعا » حال من الواو في خروا « وسجودا » معطوف على قوله ركعا .

الشاهد فيه : قوله « لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضارع بعد « لو » فصرفت
معناه إلى المضى ؛ فهو في معنى قولك « لو سمعوا » .

(١) اعلم أن كثيرا من النحاة ينكرون « لو » المصدرية ، ويقولون لا تكون
لو إلا شرطية ؛ فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة
التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن
المصدرية : في المعنى ، وفي سبب الفعل بعدها بمصدر ، وفي بقاء الماضى على مضيه وتخليص
المضارع للاستقبال ، وتفارقها في العمل ، فإن لو لاتنصب ، ولا بد لها من أن يطلبها
عامل ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلا نحو « يعينى أن تقوم » وما كان منرك
لو منلت « ومفعولا به ، نحو « أحب أن تقوم » ، ويود أحدهم لو يعمر « وخبر مبتدأ
نحو « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه » ونحو قول الأعشى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلَّ أَمْرُهُم مِّنَ التَّائِي وَكَانَ الْخِزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع « أن » مع مدخولها مبتدأ نحو « وأن تصوموا خير لكم » .

أَمَّا ، وَلَوْ لَا ، وَلَوْ مَا

أَمَّا كَمَنْهَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا — لَتَلَوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا — أَلِفًا^(١)
 أَمَّا : حرفٌ تفصيلٍ ، وهى قائمة مقام [أداة] الشرطِ ، وفعلٍ للشرطِ ؛
 ولهذا فسرها سيبويه بهما يكُ من شيء ، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ ؛
 فلذلك لزمته الفاء ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » والأصلُ « مهما يكُ من شيء »
 فزيدٌ منطلقٌ » فأنشبت « أما » مُنَابَ « مهما يكُ من شيء » ؛ فصار
 « أما فزيدٌ منطلقٌ » ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار « أما زيدٌ فمنطلقٌ » ؛
 ولهذا قال : « وَفَا لَتَلَوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا »

وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلَّ فِي ثَرٍّ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُيِّدَا^(٢)

(١) « أما » قصد لفظه : مبتدأ « كمهايك من شيء » المقصود حكاية هذه الجملة
 التى بعد السكاف الجارة أيضا ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفا » قصر
 للضرورة : مبتدأ « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « أَلِفًا » الآتى فى آخر البيت ،
 وتلو مضاف وتلو من « تلوها » مضاف إليه ، وتلو مضاف وها : مضاف إليه « وجوبا »
 حال من الضمير المستتر فى قوله « أَلِفًا » الآتى « أَلِفًا » ألف : فعل ماض مبنى للمجهول ،
 وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .
 (٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه
 « أَلِفًا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « قل » فعل ماض ، والفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
 « فى ثر » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « إذا » ظرف تضمن معنى
 الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة
 جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « قول » اسم يك « معها » مع : ظرف متعلق =

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتزمة الدَّكْرِ ، وقد جاء حَذْفُهَا في الشعر ،
كقوله :

٣٤٩ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سَيِّئاً فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

= بقوله « بُذِ » الآتي ، ومع مضاف وها مضاف إليه « قد » حرف محقيق « بُذِا »
بُذِا : فعل ماض مبني المجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبريك
وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط ،
والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ، والتقدير : إذا لم يك قول حذف الفاء قليل .
٣٤٩ — هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً — وهو من كلام
الحارث بن خالد الخزومي ، وقبلة :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاقِبِ
اللغة : « قمدون » جمع قمد ، وهو — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة
عتل — الطويل ، وقيل : الطويل العنق الضخمه « سودان » أراد به الأشراف ،
وقيل : هو جمع سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السيادة « عراض »
جمع عرض — بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة — بمعنى الناحية
« المواقب » الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

الإعراب : « أما » حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل « القتال » مبتدأ « لا »
نافية للجنس « قتال » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « لديكم » لدى : ظرف
متعلق بمحذوف خبر لا ، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة
من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو
العموم الذي في اسم لا ، كذا قيل ، ورده الجمهور ، واستظهر جماعة منهم أن
الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما
القارعة) (وأصحاب المينة ما أصحاب المينة) « ولكن » حرف استدراك ونصب ،
واسمه محذوف ، أي : ولكنكم « سيراً » مفعول مطلق لفعل محذوف : أي تسيرون =

أى : فلا قتال ، وحُذِفَتْ فى النثر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ؛ فالكثرة عند حذف القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟) أى فيقال لهم : أ. كفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أما بعدُ ما بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(١) هكذا وقع فى صحيح البخارى « ما بال » بحذف الفاء ، والأصل : أما بعد فما بال رجالٍ ، فحذفت الفاء .

= سيرا ، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله « سيرا » هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير . ولكن لكم سيرا — إلخ « فى عراض » جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و « الراكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

فحذف الفاء من « لا صدور لجعفر » وليس على تقدير القول ، وقوله « ولكن أعجازا » تقديره « ولكن لهم أعجازا » نظير ما ذكرناه فى قول الحارث « ولكن سيرا » فى أحد الوجهين .

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كآلية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — قالت « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا » فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لأنه إخبار عن شيء « فهو » .

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقْدًا^(١)

للولا ولوما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله :
« إذا امتناعاً بوجود عقداً » ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على
الابتداء ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً ، ولا بدّ لهما من جواب^(٢) ، فإن
كان مُثَبِّتًا قُرْنًا بِاللَّامِ ، غالباً ، وإن كان منفيّاً بما تَجَرَّدَ عَنْهَا^(٣) غالباً ، وإن
كان منفيّاً بلم لم يقترن بها ، نحو : « لولا زيدٌ لأكرمتهك » ، ولوما زيد
لأكرمتهك ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يحيى عمرو ؛ فزيد — في

(١) « لولا » قصد لفظه : مبتدأ « ولوما » معطوف على لولا « يلزمان » فعل
مضارع ، وألف الاثنين فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « الابتداء » مفعول به يلزمان « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « امتناعاً »
مفعوله به تقدم على عامله ، وهو قوله « عقداً » الآتي « بوجود » جار ومجرور متعلق
بعقد الآتي أيضاً « عقداً » عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة من الفعل
وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها .

(٢) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (ولولا
فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) التقدير : لولا فضله عليكم
لهلكتم .

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول
الشاعر :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا . وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِّسْلَمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر :

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقَتْ نَوَاحِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

هذه المثل ونحوها — مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء

وَمِثْلُهَا التَّحْضِيضُ مِزْ ، وَهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَانِ (١)
أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما ، وهو الدلالة على التحضيض ، ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَلَوْ مَا قَتَلْتَ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً ، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفروا ، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك ، فنقول : « هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا فَعَلْتَ كَذَا » وألّا مخففة كالألّا مشددة .

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ عُلُقٌ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ (٢)

(١) « وهما » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله « مز » الآتى « التحضيض » مفعول به لمز تقدم عليه « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وهلا » معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله بهما « ألا ، ألا » معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالباء ، بعاطف مقدر « وأولينها » أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول « الفعلا » مفعول ثان .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلى : فعل مضارع ، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، وها : مفعول به لىلى « اسم » فاعل يلى « بفعل » جار ومجرور متعلق =

قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون مفعولا لفعل مضمر ، أو لفعل مؤخر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

— ٣٥٠ — * هَلَا التَّعَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

= بقوله « علق » الآتى « مضمر » نعت لفعل « علق » فعل ماضى مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة فى محل رفع نعت لاسم « أو » عاطفة « بظاهر » معطوف على قوله « بفعل » السابق مع ملاحظة منعت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر - إلخ « مؤخر » نعت لظاهر .
— ٣٥٠ — هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره :

* أَلَا بَعْدَ جَلَّاجَتِي تَلْعَوَانِي *

اللغة : « لجاجى » بفتح اللام - مصدر لجج فى الأمر - من باب تعب - إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله « تلعونى » تلومونى وتعذلونى « صحاح » جمع صحيح أى : والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة .

المعنى : يقول : أبعد لجاجى وغضبي واستلاء قلوبنا بالعل والحق تلومونى وتعذلونى ، وتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم . وهلاك ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنة ، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم ؟ .

الإعراب : « الآن » الهمزة للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله « تلعونى » الآتى « بعد » ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجة من « لجاجى » مضاف إليه ، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تلعونى » تلعو : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « هلا » أداة تحضيض « التقدم » فاعل بفعل محذوف : أى « حصل التقدم » والقلوب « الواو للعال ، القلوب : مبتدأ « صحاح » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هلا التقدم » حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا =

فـ « بالتقدم » مرفوعٌ بفعل محذوف ، وتقديره : هَلَا وَجِدَ التَّحْدُثُ ، ومثله قوله

٣٥١ — تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

= الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو « زيدا أكرمه » .
ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ
فإن « رجلا » منصوب بفعل محذوف — وذلك في بعض تخريجاته — وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفون رجلا ، أو نحو ذلك .

٣٥١ — البيت لجرير ، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق .

اللغة : « تعدون » قد اختلف العلماء في هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين ؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز « عقر » مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف « النيب » جمع ناب ، وهو الناقة المسنة « مجدكم » عزمكم وشرفكم « ضوطرى » هو الرجل الضخم اللثيم الذى لا غناء عنده ، والضوطرى أيضاً : المرأة الحفقاء « الكمى » الشجاع المنكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه « المقنعا » بصيغة اسم المفعول — الذى على رأسه البيضة والمغفر .

المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها — بالسيف ، أفضل عزمكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟ الإعراب : « تعدون » تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع « عقر » مفعول أول ، وعقر مضاف و « النيب » مضاف إليه « أفضل » مفعول ثان ، وأفضل مضاف ومجد من « مجدكم » مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « ضوطرى » مضاف إليه « لولا » أداة تفضيظ « الكمى » مفعول =

فـ « الكمي » : مفعولٌ بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكميّ
المقنّع ، والثاني كقولك : لولا زيدا ضربت ، فـ « زيدا » مفعول « ضربت » .

= أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لولا تعدون قتل الكمي
« المقنعا » صفة للكمي ، والمفعول الثاني محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير :
لولا تعدون قتل الكمي المقنّع أفضل عديكم .

الشاهد فيه : قوله « لولا الكمي المقنعا » حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب ؛
فجعل منصوبا بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال .
ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة
أقسام تفصيلا :

أولها : أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرا عن الاسم نحو « هلا
زيدا ضربت » .

وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفا مفسرا بفعل آخر مذكور بعد الاسم ،
نحو « ألا خالدا أكرمه » تقدير هذا الكلام : ألا أكرمت خالدا أكرمه .

وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفا ، وليس في اللفظ فعل آخر
يدل عليه ، ولكن سياق الكلام ينبي عنه ؛ فيمكنك أن تتصيده منه ، وقد استشهدنا
لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠ .

الإخبارُ بالَّذِي ، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خبرٌ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ (١)
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ (٢)
نَحْوُ « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « ضَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ ، فَأَذِرْنَا أَخْذًا (٣)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محذور لها صلة الموصول « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عنه » بالذي « جاران ومجروران يتعلقان بأخبر » ، وجملته « أخبر » وما تعلق به مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذي » جار ومجرور متعلق بقوله « خبر » السابق « مبتدأ » حال من « الذي » السابق « قبل » ظرف متعلق بقوله « استقر » الآتي ، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية ، وجملته « استقر » مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بعن .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « سواها » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « فوسطه » الفاء زائدة ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملته في محل رفع خبر للمبتدأ ، ودخلت الفاء لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله فوسطه « عائدها » عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه « خلف » خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و « معطى » مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و « التكملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « الذي » اسم موصول مبتدأ « ضربته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملته لا محل لها صلة الموصول « زيد » خبر الذي الواقع مبتدأ « فذا » الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيدا » أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لكان « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجملته كان =

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ « الذى » ؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل « الذى » خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل الجمولُ خبراً هو ذلك الاسم ، والخبر عنه إنما هو « الذى » كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء في « بالذى » بمعنى « عن » ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فجاء بالذى ، واجمله مبتدأ ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذى ، وخذ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين الذى وبين خبره ، وهو ذلك الاسم ، واجعل الجملة صلةً الذى ، واجعل العائد على الذى الموصول ضميراً ، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذى صيرته خبراً .

فإذا قيل لك : أخبر عن « زيد » من قولك « ضربتُ زيداً » ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وضربته : صلة الذى ، وإلهاء فى « ضربته » خلف عن « زيد » الذى جعلته خبراً ، وهى عائدة على « الذى » .

وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ^(١)

= واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « فادر » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المأخذا » مفعول به لا ڤر ، والألف للاطلاق .

(١) « وبالذين » الواو عاطفة أو للاستئناف . وبالذين : جار ومجرور متعلق بقوله « أخبر » الآتى « والذين ، والى » معطوفان على « الذين » السابق « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مراعيًا » حال من فاعل « أخبر » وفى مراعى ضمير مستتر هو فاعله « وفاق » مفعول به لقوله مراعيًا ، ووافق مضاف ، و « المثبت » مضاف إليه .

أى : إذا كان الاسمُ - الذى قيل لك أخبر عنه - مثنى فجاء بالموصول مثنى كَالَّذِينَ ، وإن كان مجموعاً فجاء به كذلك كَالَّذِينَ ، وإن كان مؤنثاً فجاء به كذلك كَالَّتِي .

والخاصُّ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم الخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للخبر عنه : إن مفرداً مفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ » وإذا قيل : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ » وإذا قيل : أخبر عن « هُنْدٍ » من « ضَرَبْتُ هُنْدًا » قلت : « الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ » .

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا^(١)

= هذا ، ومثل اللذين والذين والى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللاتى فى الجمع المؤنث . والألى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال « وبفروع الذى نحو التى » لكان وافياً بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المستول أن يرشدك .

(١) « قبول » مبتدأ ، وقبول مضاف و « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » معطوف على تأخير « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « حتما » الآتى « أخبر » فعل ماض مبنى للمجهول « عنه » جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ههنا » ها : حرف تنبيه ، وههنا : ظرف متعلق بقوله « حتما » الآتى « قد » حرف تحقيق « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « قبول تأخير وتعريف » ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(١)

يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْمِ الْمُنْخَبَرِ عَنْهُ بِالَّذِي شُرُوطُ :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ بِالَّذِي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ،
كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : مَنْ ، وَمَا .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ .

الثالث : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبى ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ
لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا ، كَالِهَاءِ فِي « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » .

الرابع : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ دُونَ
صِفَتِهِ وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ فلا تُخْبَرُ عَنْ « رَجُلٍ » وَحْدَهُ ، مِنْ
قَوْلِكَ « ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا » ؛ فلا تقول : الَّذِي ضَرَبْتَهُ ظَرِيفًا رَجُلٌ ؛ لِأَنَّكَ
لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَوَضَعْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا ، وَحِينَئِذٍ يَلْزِمُ وَصْفُ الضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ
لَا يُوصَفُ ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ ؛ فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَوْصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ ذَلِكَ ؛
لِاتِّفَاعِ هَذَا الْحَذُورِ ، كَقَوْلِهِ « الَّذِي ضَرَبَتْهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

وَكَذَلِكَ لَا تُخْبَرُ عَنِ الْمُضَافِ وَحْدَهُ ؛ فَلا تُخْبَرُ عَنْ « غُلَامٍ » وَحْدَهُ مِنْ

(٢) « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « شَرْطٌ » الْآتِي « الْغَنَى » مُبْتَدَأٌ
« عَنْهُ ، بِأَجْنَبِيٍّ » جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ « الْغَنَى » السَّابِقِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ
« بِمُضْمَرٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « بِأَجْنَبِيٍّ » السَّابِقِ « شَرْطٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « فَرَاعَ »
الْفَاءُ حَرْفٌ دَالٌ عَلَى التَّفْرِيعِ ، رَاعَ : فَعَلَ أَمْرًا مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِرَاعَ « رَعَوْا » فَعْلٌ مَاضٍ ،
وَوَاوُ الْجُمْلَةِ فَاعِلُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَفَاعِلُهُ لَا حِلَّ لَهَا صِلَةٌ مَا الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا
بِهِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِرَعَوْا مَحذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : فَرَاعَ مَا رَعَوْهُ .

« ضربت غلامَ زيدٍ » ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يضاف ؛
قلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول « الذى
ضربته غلامُ زيدٍ » .

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ^(١)
إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

كَصَوَّغَ « وَاقٍ » مِنْ « وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ »^(٢)

يُخْبَرُ بـ « الذى » عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية ؛ فتقول فى
الإخبار عن « زيد » من قولك « زيد قائم » : « الذى هو قائم زيد » ،

(١) « وأخبروا » فعل وفاعل « هنا » ظرف مكان متعلق بأخبروا « بأل » عن
بعض « جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً ، وبعض مضاف ، و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يكون » فعل مضارع ناقص
« فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « تقدما » الآتى « الفعل » اسم يكون « قد »
حرف تحقيق « تقدما » تقدم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ،
والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون
واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالإضافة .

(٢) « إن » شرطية « صغ » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط
« صوغ » فاعل صغ ، وصوغ مضاف ، و « صلة » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
متعلق بصوغ « لآل » جار ومجرور متعلق بصلة « كصوغ » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لبتدا محذوف : أى وذلك كائن كصوغ ، وصوغ مضاف ، و « واق »
مضاف إليه « من » حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولك ، أو أن جملة
« وقى الله » قصد لفظها ؛ فهى مجرورة تقديرها بمن ، والجار والمجرور متعلق
بقوله صوغ .

وتقول في الإخبار عن « زيد » من قولك « ضربت زيدا » : « الذي ضربته زيد » .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعا في جملة فعلية ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف : كالرجل من قولك « نعم الرجل » ؛ إذا لا يصح أن يستعمل من « نعم » صلة الألف واللام .

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : « وقى الله البطل » فتقول « الوافي لبطل الله » وتخبر أيضا عن « البطل » ؛ فتقول : « الواقيه الله البطل » .

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ . ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفُصِلُ^(١)
الوصفُ الواقعُ صِلَةً لَأَلْ ، إن رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على الألف

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون « ما » اسم موصول : اسم يكن « رفعت » رفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « صلة » فاعل رفعت ، وصلة مضاف و« أل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « ضمير » خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من « غيرها » مضاف إليه ، وغير مضاف . وها مضاف إليه « أبين » فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن « وانفصل » الواو عاطفة ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً ، والفعل في محل جزم معطوف على « أبين » الذي هو جواب الشرط .

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .

فإذا قلت : « بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فإن أخبرت عن التاء في « بَلَّغْتُ » قلت : « المبلغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ؛ ففي « المبلغ » ضميرٌ عائداً على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن « الزَّيْدَيْنِ » من المثال المذكور قلت : « المبلغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ » ؛ « أَنَا » : مرفوع ؛ « المبلغ » وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُنْتَهَى ، وهو الخبر عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن « الْعَمْرَيْنِ » من المثال المذكور ، قلت : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .
[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن « رِسَالَةٍ » من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صِلَةُ [أَلِ] المتكلم ؛ فتقول : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » .]

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ^(١)
 فِي الضِّدِّ جَرْدٌ ، وَالْمِيزَ أَجْرُرُ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ^(٢)

ثبت التاء في ثلاثة ، وأربعة ، وما بعدها إلى عشرة^(٣) ، إن كان العدودُ بهما
 مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويضاف إلى جمع ، نحو « عندى ثلاثة رجالٍ ،
 وأربع نساء » وهكذا إلى عشرة .

(١) « ثلاثة » بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « قل » الآتي
 المتضمن معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه « بالتاء » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف حال من ثلاثة « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو « ثلاثة » إذا رفعت بالابتداء ، والرابط ضمير
 منصوب محذوف « للعشرة » في عد « جاران ومجروران متعلقان بقوله « قل »
 السابق ، وعد مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون في محل
 جر « آحاده » آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه « مذكّره » خبر
 المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة .

(٢) « في الضد » جار ومجرور متعلق بقوله « جرد » الآتي « جرد » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والميز » مفعول به مقدم على عامله ،
 وهو قوله « اجرر » الآتي « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « جمعاً » حال من الميز « بلفظ » جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعاً »
 السابق ، ولفظ مضاف ، و « قلة » مضاف إليه « في الأكثر » جار ومجرور متعلق
 بقوله : « قلة » .

(٣) العشرة داخلة . متى كانت مفردة ، كعشرة أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد
 ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة ؛ فحقها أن تؤنث كهنه النظائر ؛
 فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكر ؛ لسيكونه سابق الرتبة ، فلما أرادوا عد
 المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء .

وأشار بقوله : « جمعا بافظ قلة في الأكثر » إلى أن العدود بها إن كان له جمعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العدَدُ في الغالب إلا إلى جمع المقيسة ؛ فتقول : « عندي ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ ، وَثَلَاثُ أَنْفُسٍ » ويقول « عندي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ ، وَثَلَاثُ نُفُوسٍ » .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ؛ فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو « أقرء »^(١) .

فإن لم يكن للاسم إلا جمعُ كثره لم يُضَفْ إلا إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ^(٢)
قد سبق أن « ثلاثة » وما بعدها إلى « عشرة » لا تضاف إلا إلى جمع ،
وذكر هنا أن « مائة » و « ألفا » من الأعداد المضافة ، وأنهما لا يضافان إلا

(١) الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعال ، نظير
فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقرء - شاذ بالنسبة إليه ، وإذا
كان جمع القلة شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الوجود ، وهذا هو سر
استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة .

(٢) « ومائة » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « أضف » الآتي « والألف »
معطوف على مائة « للفرد » جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتي « أضف » فعاء
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومائة » مبتدأ « بالجمع » جار
ومجرور متعلق بقوله « ردف » الآتي « نزا » حال من الضمير المستتر في قوله ردف
« ردف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى « مائة » الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ .

إلى مفرد ، نحو « عندى مائة رَجُلٍ ، وألفُ درهمٍ » وورد إضافة « مائة » إلى جمع قليلا ، ومنه قراءة حمزة والسكسائي : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين ^(١) .

والحاصل : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : مالا يضاف إلا إلى جمع ، وهو : من ثلاثة إلى عشرة .

والثاني : مالا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو « مِائَتَا درهمٍ ، وَأَلْفَا درَاهِمٍ » ، وأما إضافة « مائة » إلى جمع فقليل .

وَأَحَدَ أَذْكَرٍ ، وَصِلْنَهُ بِبَشَرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ ^(٢)
وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَثْرَةٌ ^(٣)

(١) قرئ في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بالعشر ، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذى قبله في المرتبة ؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التى قبله ، وقرئ بتثني مائة فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثائة أو بيان له ، ولا يجوز جعله تمييزاً ؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثائة سنين ، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعاً .

(٢) « وأحد » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وصلنه » الواو عاطفة ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل « بشر » جار ومجرور متعلق بصل « مركباً » حال من الضمير المستتر في قوله صله السابق « قاصد » حال ثانية ، وقاصد مضاف ، و « معدود » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ذكر » صفة لمعدود .
(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لدى » ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و « الثأنيت » مضاف إليه « إحدى عشرة » قصد

وَمَعَ غَيْرٍ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلْنَ قَصْدًا^(١)
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمًا^(٢)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف ، ذَكَرَ العدد المركب ؛ فيركب « عشرة » مع ما دونها إلى واحد ، نحو « أَحَدَ عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ — إلى تِسْعَةِ عَشَرَ » هذا للمذكر ، وتقول في المؤنث : « إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ — إلى تِسْعَ عَشْرَةَ » فللمذكر : أَحَدٌ وَاثْنَا ، والمؤنث إِحْدَى وَاثْنَتَا .

== انظره : مفعول به لقل « والشين » مبتدأ أول « فيها عن تميم » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسرة » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) « ومع » ظرف متعلق بقوله « افعل » الآتي ، ومع مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « أحد » مضاف إليه « وإحدى » معطوف على أحد « ما » مفعول مقدم على عامله وهو قوله « افعل » الآتي « معهما » مع : ظرف متعلق بقوله « فعلت » الآتي ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فعلت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « فافعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قصدا » حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصداً .

(٢) « لثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وتسعة » معطوف على ثلاثة « وما » اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً « بينهما » بين : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الموصولة ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « إن » شرطية « ركبا » ركب : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط ، وألف الاثنين نائب فاعله « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « قدما » قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية .

وأما « ثلاثة » وما بعدها إلى « تسعة » فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما « عشرة » — وهو الجزء الأخير — فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فما بعدها ؛ فتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشَرَ امْرَأَةً » ، وكذلك حكم « عشرة » مع أحد وإحدى ، واثنتين واثنتين ؛ فتقول : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بإسقاط التاء ، وتقول : « إِحْدَى عَشَرَ امْرَأَةً ، وَاثْنَتَا عَشَرَ امْرَأَةً » بإثبات التاء .

ويجوز في شين « عشرة » مع المؤنث التذكير ، ويجوز أيضاً كسرهما ، وهي لغة تميم .

وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ أَثْنَتِي ، وَعَشْرًا أَثْنِي ، إِذَا أَتَيْتَ نَشَأَ أَوْ ذَكَرَا^(١)
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءٍ سِوَاهُمَا أَلِفٌ^(٢)

(١) « وأول » فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عشرة » مفعول أول لأول « أثنتي » مفعول ثان « وعشرا » معطوف على المفعول الأول « اثني » معطوف على المفعول الثاني ، ولا حظ في العطف على معمولين لعامل واحد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أثني » مفعول به لقوله تشا الآتي « تشا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جبر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « ذكرا » معطوف على أثني .

(٢) « واليا » قصر للضرورة : مبتدأ « لغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وغير مضاف و « الرفع » مضاف إليه « وارفَعَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالالف » جار ومجرور متعلق بقوله : « ارفع » السابق « والفتح » مبتدأ « في جزء » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألف » =

قد سبق أنه يقال في العدد المركب « عشر » في التذكير ، و « عشرة » في التأنيث ، وسبق أيضاً أنه يقال « أحد » في المذكر ، و « إحدى » في المؤنث ، وأنه يقال « ثلاثة وأربعة » — إلى تسعة « بالتاء للمذكر ، وسُقُوطِهَا للمؤنث .
وذكر هنا أنه يقال « اثنا عشر » للمذكر ، بلا تاء في الصِّدْرِ والعِجْزِ ، نحو « عندي اثنا عشر رجلاً » ويقال : « اثنتا عشرة امرأة » للمؤنث ، بتاء في الصِّدْرِ والعِجْزِ .

وَنَبَّهَ بقوله : « واليا لغير الرفع » على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صَدْرُهَا وَعِجْزُهَا ، وتُنْبَنَى على الفتح ، نحو « أحد عشر » بفتح الجزئين ، و « ثلاث عشرة » بفتح الجزئين .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ؛ فإن صَدْرَهَا يعرب بالألف^(١) رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، كما يعرب المثنى ، وأما عِجْزُهَا فيبني على الفتح ؛ فتقول : « جاء اثنا عشر رجلاً » ، ورأيت اثني عشر رجلاً ، ومررتُ باثني عشر رجلاً ، وجاءت اثنتا عشرة امرأة ، ورأيت اثنتي عشرة امرأة ، ومررتُ باثنتي عشرة امرأة » .

الآتي ، وجزئى مضاف وسوى من «سواءهما» مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) اعلم أن « اثني عشر ، واثلي عشرة » معربا الصدر كالثنى بالألف رفعاً وبالياء نصبا وجرا ؛ لأنهما ملحقان بالثنى على ما تقدم ، وهما مبنيان العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو العطف ، ولا محل له من الإعراب ؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو « الزيدان » وليس الصدر مضافا إلى العجز قطعا .

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينًا^(١)

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من « عشرين » إلى « تسعين » ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً ، نحو « عِشْرُونَ رَجُلًا ، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً » وَيُذَكَّرُ قبله النَّيْفُ ، ويعطف هو عليه ؛ فيقال : « أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، اثْنَانِ وَعِشْرُونَ ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ » بالتاء في « ثلاثة » وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث : « إحدى وعشرون ، اثنتان وعشرون ، وثلاث وعشرون » بلا تاء في « ثلاث » وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع .

وَتَلَخَّصْ سَمَّا سَبَقَ ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافة ، ومركبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا^(٢)

(١) « وميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « العشرين » : مفعول به لميز « للتسعين » ، بواحد « جاران ومجروران متعلقان بميز » « كأربعين » ، جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأربعين « حيناً » : تمييز لأربعين ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٢) « وميزوا » فعل وفاعل « مركباً » مفعول به لميزوا « بمثل » جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ميز » فعل ماض مبني للمجهول « عشرون » نائب فاعل أئز ، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره به « فسوينهما » سو : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به .

أى : تمييز العدد المركب كتمييز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » .

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(١) يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ، ما عدا « اثني عشر » فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : « اثنا عشر ك » .

وإذا أُضِيفَ العددُ المركبُ : فذهبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بناءهما ؛ فتقول : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرَ ك » ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرَ ك « بفتح آخر الجزئين ، وقد يُعْرَبُ العجز مع بقاء الصدر على بنائه ؛ فتقول : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرَ ك » ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرَ ك » ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرَ ك »^(١) .

(١) « وإن » شرطية « أُضِيفَ » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « عدد » نائب فاعل لأضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف « البناء » قصر للضرورة : فاعل يبق « وعجز » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يعرب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجملة من يعرب المبنى للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة ونحو عشرون ، أم كان مركباً كخمسة عشر ، فإنه يجوز أن تقول : ثلاثة زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً ، وهذا من أجل أنك لا تقول « عشرو زيد » ولا « ثلاثة زيد » إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم أن « اثني عشر » و « اثنتي عشر » لم تجز إضافتهما إلى غير العدود ؛ لأن « عشر » فهما واقع موقع نون المثني كما قلنا قريباً ، وهذه النون لا تجامع الإضافة ، ولو =

وَصُغَ مِنْ اُثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعْلًا^(١)
وَأَخْتَمَهُ فِي التَّائِيَةِ بِالتَّاءِ، وَمَتَّى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا^(٢)

= أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون التثنية عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لا لتبس بإضافة الاثنين وحدهما ، ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانية : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة ، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً ، وقد استحسن ذلك الأخفش ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثة : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة ، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول «زارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية ، وجر زيد ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون .

(١) «وصغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ «كفَاعِلٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ ، أى : صنع وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلاً» جار ومجرور متعلق بفاعل .

(٢) «وأختمه» اختم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «في التائيت» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله «أختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : أختمه «ومتى» اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذکر الآتى «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء مخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق ، وغير مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه .

يُصَاغ « من اثنين » إلى « عشرة » اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل ، كما يصاغ من « فَعَلَ » نحو ضارب من ضَرَبَ ؛ فَيَقَالُ : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابعٌ - إلى عاشر ، بلاتاء في التذكير ، وبتاء في التأنيث .

وَإِنْ تَرَدَّ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بِنِ تَضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ^(١)
وَإِنْ تَرَدَّ جَمْلُ الْأَقْلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا^(٢)

(١) « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعض » مفعول به لترد ، وبعض مضاف « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « بنى » الآتى « بنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « تضيف » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف « إليه » جار ومجرور متعلق بتضيف « مثل » حال من مفعول تضيف المحذوف ، ومثل مضاف و « بعض » مضاف إليه « بين » نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه تضيف إليه الفاعل حال كونه ممثلاً للبعض : أى فى معناه .

(٢) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جعل » مفعول به لترد ، وجعل مضاف و « لأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثل » مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكم الآتى ، وحكم مضاف و « جاعل » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق باحكم الآتى « احكم » احكم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتعاقبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب .

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يُفرد ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة ، كما سبق .

والثاني : أن لا يفرد ، وحينئذٍ : إما أن يُستعمل مع ما اشتق منه ، وإما أن يُستعمل مع ما قبل ما اشتق منه .

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول في التذكير : « ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة — إلى عاشر عشرة » . وتقول في التأنيث : « ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث ، ورابعة أربع — إلى عاشرة عشر » ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشرة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد بعض الذي — البيت » أي : وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة — بعض الذي بُني فاعل منه : أي واحداً مما اشتق منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه .

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافة فاعل إلى ما يليه ، والثاني : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يُفعلُ باسم الفاعل ، نحو « ضاربُ زيدٍ ، وضاربُ زيداً » فتقول في التذكير « ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة » ، وهكذا إلى « عاشر تسعة ، وعاشر تسعة » ، وتقول في التأنيث : « ثالثة اثنتين ، وثالثة اثنتين ، ورابعة ثلاث ، ورابعة ثلاثاً » وهكذا إلى « عاشرة تسع ، وعاشرة تسعاً » ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق » ، أي : وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه — جعل ما هو أقل عدداً مثل

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، [وتنوينه]
ونصبه .

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ^(١)
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي^(٢)
وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا^(٣)

(١) « وإن » شرطية « أردت » أراد : فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « مثل » مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و « ثاني اثنين » مضاف إليه « مركبا » حال من مثل « فجىء » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتريكين » جار ومجرور متعلق بقوله « جىء » .

(٢) « أو » حرف عطف « فاعلا » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أضف » الآتى « بحالتيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعلا » وحال المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه « أضف » فعل أمر معطوف بأو على « جىء » في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلى مركب » جار ومجرور متعلق بقوله « أضف » السابق « بما » جار ومجرور متعلق بقوله : « يفي » الآتى « تنوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بالياء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى « يفي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب ، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « الاستغنا » قصر للضرورة : فاعل شاع « بحادى عشرا » جار ومجرور متعلق بالاستغنا « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على =

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ^(١)

قد سبق أنه يُبْنَى فاعِلٌ من اسم العدد على وجهين؛ أحدهما : أن يكون مراداً به بعض ما اشتُقَّ منه : كثنائي اثنين ، والثاني : أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه : كثالث اثنين . وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعِلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول — وهو أنه بعض ما اشتُقَّ منه — يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجيء بتركيبين صدرُّ أولهما « فاعِلٌ » في التذكير ، و « فاعلةٌ » في التأنيث ، وَعَجَزُهُمَا « عشر » في التذكير ، و « عشرة » في التأنيث ، وصدرُّ الثاني منهما في التذكير : « أحد ، واثنان ، وثلاثة — بالتاء — إلى تسعة » ، وفي التأنيث : « إحدى ، واثنتان ، وثلاث — بلا تاء — إلى تسع » ، نحو « ثالثَ عشرَ ، ثلاثةَ عشرَ » وهكذا إلى « تاسِعَ عشرَ ، تسعةَ عشرَ » ،

= حادى عشرًا ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه « وقبل » ظرف متعلق بقوله « اذكرا » الآتي . وقبل مضاف و « عشرين » مضاف إليه « اذكرا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(١) « وبابه » معطوف على قوله « عشرين » في البيت السابق « الفاعل » مفعول به لا ذكر في البيت السابق « من لفظ » جار ومجرور متعلق باذكر ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ . ولفظ مضاف و « العدد » مضاف إليه « بحالته » الجار والمجرور متعلق باذكر ، وحالتي مضاف والضمير مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « الفاعل » وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « يعتمد » فعل مضارع مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو .

و « ثَالِثَةَ عَشْرَةَ ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ - إِلَى تَاسِعَةِ عَشْرَةَ ، تِسْعَ عَشْرَةَ » ،
وتكون الكلمات الأربعة مبنية على الفتح .

الثاني : أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول ، فيُعَرَّب ويضاف إلى المركب
الثاني باقياً الثاني على بناء جُزْءِيهِ ، نحو « هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشْرَ ، وَهَذِهِ
ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ » .

الثالث : أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه ، نحو
« هَذَا ثَالِثَ عَشْرَ ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ » ، وإليه أشار بقوله : « وشاع الاستغناء
بمحادى عشرأ ، ونحوه » .

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني — وهو أن
يراد به جَعْلُ الْأَقْلِّ مساوياً لما فوقه — فلا يقال « رابع عشر ثلاثة عشر »
وكذلك الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول^(١) .

وحادى : مقلوب واحد ، وحادية : مقلوب واحدة ، جعلوا فاءهما بعد لامهما ،
ولا يستعمل « حادى » إلا مع « عشر » ، ولا تستعمل « حادية » إلا مع

(١) هذا الذى ذكره الشارح — من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على
جعل الأقل مساوياً للأكثر — هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين ،
ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ؛ ومستنده فى ذلك القياس ؛ ولك حينئذ فى
ذلك وجهان :

أولهما : أن تأتى بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فتقول :
« رابع عشر ثلاثة عشر » ويجب فى هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثانى ؛
لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن .

و جه الثانى : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فتقول : « رابع ثلاثة عشر »
ويجوز لك فى هذا الوجه إضافة الأول إلى الثانى ، وتنوين الأول ونصب الثانى محلا به .

« عشرة » ويستعملان أيضاً مع « عشرين » وأخواتها ، نحو « حادى وتسعون ، وحادية وتسعون » .

وأشار بقوله : « وَقَبْلَ عِشْرِينَ — البيت » إلى أن فاعلا المَصْنُوعِ من اسم العدد يُسْتَعْمَلُ قبل العقود وَيُعْطَفُ عليه العقود ، نحو « حادى وعشرون ، وتاسع وعشرون — إلى التسعين » وقوله : « بحالتيه » معناه أنه يُسْتَعْمَلُ قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا ، وهو أنه يقال : « فاعل » فى التذكير ، و « فاعلة » فى التأنيث .

كَمْ ، وَكَأَيَّ ، وَكَذَا

مَيَّزَ فِي الْأَسْتَفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا^(١)
وَأَجَزَ أَنْ تَجَرُّهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنَّ وَلِيَّتْ « كَمْ » حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهَرًا^(٢)
« كَمْ » اسْمٌ ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها ، ومنه قولهم :
« عَلَى كَمْ جَذَعٍ سَقَفَتْ يَنْتَثِرُ » وهى اسمٌ لعددٍ مُبْنِي ، ولا بُدَّ لها من
تمييز ، نحو « كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ » وقد يُحذفُ للدلالة ، نحو « كَمْ صُمْتُ ؟ »
أى : كم يوما صمت .

(١) « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الاستفهام » جار ومجرور متعلق بميز « كم » قصد لفظه : مفعول به لميز « بمثل » جار ومجرور متعلق بميز ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ميزت » فعل وفاعل « عشرين » مفعول به لميزت ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين « كَمْ » السكاف جارة ، ومجرورها قول محذوف ، وكم : اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لكم « سَمَا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ ، والجملة من سَمَا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف .

(٢) « وأجز » الواو عاطفة أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » مصدرية « تجره » تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر « من » قصد لفظه : فاعل تجر ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز « مضمرا » حال من « من » « إن » شرطية « وليت » ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كم » قصد لفظه : فاعل وليت « حرف » مفعول به لوليت ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مظهرأ » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وتكون استفهامية ، وخبرية ؛ فالخبرية سبذكرها ، والاستفهامية يكون
مميزها كمميز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو « كم
درهما قبضت » ويجوز جره بـ « من » [مضمرة] إن وليت « كم » حرف
جر ، نحو « بكم درهم اشتريت هذا » أي : بكم من درهم ؛ فإن لم يدخل
عليها حرف جر وجب نصبه .

وَأَسْتَعْمِلُهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ : أَوْ مَائَةٍ : كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ^(١)
كَكَمِّ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلَ « مِنْ » تُصِيبُ^(٢)
تُسْتَعْمَلُ « كَم » لِلتَّكْثِيرِ ، فَتَمْيِيزُ بِجَمْعٍ مَجْرُورٍ كَعَشْرَةٍ ، أَوْ بِمَفْرُودٍ مَجْرُورٍ كَأَنَّهُ ،

(١) « واستعملها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبنى على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
وها : مفعول به لاستعمل « مخبرا » حال من فاعل استعمل « عشرة » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، أي : واستعملها استعمالاً
كأننا كاستعمال عشرة . « أو » حرف عطف « مائة » معطوف على عشرة « كم »
الكاف جارة لقول محذوف ، وكم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :
كثير عندي ؛ مثلاً ، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت
كثيراً ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف و « رجال » مضاف إليه « أو » حرف عطف
« مرة » معطوف على رجال .

(٢) « كم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأي » مبتدأ مؤخر
« وكذا » معطوف على كأي « وينصب » الواو عاطفة ، ينتصب : فعل مضارع « تميز »
فاعل ينتصب ، وتميز مضاف و « ذين » مضاف إليه « أو » عاطفة « به » جار ومجرور
متعلق بقوله « صل » الآتي « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « من » قصد لفظه : مفعول به لصل « تصب » فعل مضارع مجزوم في جواب
الأمر الذي هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

نحو « كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتَ ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتَ » والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل « كم » — في الدلالة على التكثير — كذا ، وكأى ، ومميزُهُما منصوبٌ أو مجرور بمن — وهو الأكثر — نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ) ، و « مَلَكَتُ كَذَا دِرْهَمًا » .

وتستعمل « كذا » مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو « مَلَكَتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا » ومعطوفاً عليها مثلها ، نحو « مَلَكَتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا »^(١) .

و « كم » لها صَدْرُ الْكَلَامِ : استفهامية كانت ، أو خبرية ؛ فلا تقول : « ضربت كم رجلاً » ولا « ملكت كم غلمان » وكذلك « كأى » بخلاف « كذا » ، نحو « مَلَكَتُ كَذَا دِرْهَمًا » .

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو « له على كذا كذا قرشاً » مكنياً بها عن أحد عشر — إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو « له عندى كذا وكذا ديناراً » مكنياً بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن .

الحكاية

أَحْكِ «بأى» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ (١)
وَوَقْفًا أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بمن» وَالنُّونَ حَرَكُ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبَعْنَ (٢)
وَقُلْ : «مَنَانٍ ، وَمَنْزِينَ» بَعْدَ «لِي» الْفَاقَةَ بِابْنَيْنِ «وَسَكَنٌ تَعْدِلُ» (٣)

(١) «أحك» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بأى» جار ومجرور متعلق بأحك «ما» اسم موصول : مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «مثل» فعل ماض مبنى للجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بأحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها .

(٢) «ووقفا» يجوز أن يكون حالا من فاعل «أحك» الآتي بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفاً ، ويجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، أى : في الوقف «أحك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق بأحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتى «حرك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقاً» نعت المصدر محذوف ، أى : تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منان» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه ، أى : بعد قولك - إلخ «وسكن» =

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتَ بِنْتُ» : «مَنْهُ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ (١)
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ يَأْتِرِ «ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفَ» (٢)
وَقُلْ : «مَنْوَنَ ، وَمَنْوِينَ» مُسَكَّنًا إِنَّ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا (٣)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقول «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة «أنت» أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى ، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه : مفعول به لقول «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله «مسكنة» الآتى ، وقبل مضاف و «تا» مضاف إليه ، وتا مضاف و «الثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذى هو قوله النون .

(٢) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلتا» قصر للضرورة : مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن يأتري» جار ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة : مبتدأ «بنسوة» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى «كلف» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : بأتري قولك ذا - إلخ .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منون» قصد لفظه : مفعول به لقول «ومنين» معطوف عليه «مسكنة» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع نائب فاعل ل قيل ، وقصد انظما ، وجواب الشرط محذوف .

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ «مَنْوَنَ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ^(١)
 إِنْ سُئِلَ بِـ «أَيَّ» عَنْ مَنْكُورٍ مذكورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُسِكِي فِي «أَيَّ»
 مَا لِذَلِكَ الْمَنْكُورِ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ، وَإِفْرَادٍ وَتثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ،
 وَيُفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ وَضَلًّا وَوَقْفًا ؛ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ» : «أَيَّ» وَلِمَنْ
 قَالَ «رَأَيْتَ رَجُلًا» : «أَيَّ» وَلِمَنْ قَالَ «سَرَرْتُ بِرَجُلٍ» : «أَيَّ»
 وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْوَصْلِ ، نَحْوُ «أَيَّ يَا فَتَى ، وَأَيَّ يَا فَتَى ، وَأَيَّ يَا فَتَى»
 وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ : «أَيَّةٌ» وَفِي التَّثْنِيَةِ «أَيَّانِ ، وَأَيَّتَانِ» رَفْعًا ، وَ«أَيَّيْنِ ،
 وَأَيَّتَيْنِ» جَرًّا وَنَصْبًا ، وَفِي الْجَمْعِ «أَيُّونَ ، وَأَيَّاتٍ» رَفْعًا ، وَ«أَيُّيْنَ ،
 وَأَيَّاتٍ» جَرًّا وَنَصْبًا .

وَإِنْ سُئِلَ عَنِ الْمَنْكُورِ الْمَذْكُورِ بِـ «مَنْ» حُسِكِي فِيهَا مَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ ،
 وَتَشَبُّعِ الْحَرَكَةِ الَّتِي عَلَى النُّونِ ؛ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا حَرْفُ مُجَانَسٍ لَهَا ، وَيَحْكِي فِيهَا مَا لَهُ
 مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَذَكِيرٍ ، وَتثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ، وَلَا تَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا وَقْفًا ، فَتَقُولُ لِمَنْ
 قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ» : «مَنْوُ» وَلِمَنْ قَالَ «رَأَيْتَ رَجُلًا» : «مَنَّا» وَلِمَنْ قَالَ
 «سَرَرْتُ بِرَجُلٍ» : «مَنِّي» وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ : «مَنَّا» رَفْعًا ،
 وَ«مَنَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا ، وَتَسْكُنُ النُّونَ فِيهِمَا ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي

(١) «وَإِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَصِلُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، فَعْلُ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ
 فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «فَلَفْظُ» الْفَاءُ وَاقْعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَلَفْظٌ : مُبْتَدَأٌ ،
 وَلَفْظٌ مُضَافٌ وَ«مَنْ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «لَا» نَافِيَةٌ «يَخْتَلِفُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى لَفْظٍ مِنَ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ
 رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ «وَنَادِرٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ
 «مَنْوَنَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «فِي نَظْمٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَادِرٍ «عُرِفَ»
 فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
 نَظْمٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ نَعْتٌ لِنَظْمٍ .

رجلان » : « مَنَانُ » ولمن قال « رأيت رجُلَيْنِ » : « مَنَيْنُ » ولمن قال « مررت برجلين » : « مَنَيْنُ » وتقول للمؤنثة : « مَنَهُ » رفعاً ونصباً وجرأ ؛ فإذا قيل « أَتَتْ بِنْتُ » فقل : « مَنَهُ » رفعاً ، وكذا فى الجر والنصب ، وتقول فى تثنية المؤنث « مَنَتَانِ » رفعاً ، و « مَنَتَيْنِ » جرأً ونصباً ، بسكون النون التى قبل التاء ، وسكون نون التثنية ، وقد ورد قليلاً فَتَحُ النون التى قبل التاء ، نحو « مَنَتَانِ وَمَنَتَيْنِ » وإليه أشار بقوله : « والفتحُ نَزَرُ » وتقول فى جمع المؤنث : « مَنَاتُ » بالالف والتاء الزائدتين كهندات ، فإذا قيل : « جاء نِسْوَةٌ » فقل : « مَنَاتُ » وكذا تفعل فى الجر والنصب ، وتقول فى جمع المذكر رفعاً : « مَنُونُ » رفعاً ، و « مَنِينُ » نصباً وجرأً ، بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : « جاء قوم » فقل : « مَنُونُ » وإذا قيل : « مررت بقوم » أو « رأيت قوماً » فقل : « مَنِينُ » .

هذا حكم « مَنَ » إذا حُكِيَ بها فى الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَمْ فيها شيء من ذلك ؛ لكن تكون بلفظٍ واحدٍ فى الجميع ؛ فتقول : « مَنَ يافتي » لقائل جميع ما تقدم ، وقد ورد فى الشعر قليلاً « مَنُونُ » وصلاً ، قال الشاعر :
 ٣٥٢ — أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟
 فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا !

٣٥٢ — روى أبو زيد فى نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثة ، وهى :
 وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ لَهَا بَلِيلُ بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا
 سِوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنِ أَكَالِيهِمْ سَخَاةً أَنْ تَنَامَا
 أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا . . . البيت ، وبعده :
 فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامَا =

فقال : « مَنْونَ أُنْتُمْ » والقياس « مَنْ أَنْتُمْ »

وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ^(١)
يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمُ بـ « مَنْ » إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ
« جَاءَنِي زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ » وَلِمَنْ قَالَ « رَأَيْتَ زَيْدًا » : « مَنْ زَيْدًا » وَلِمَنْ

= ونسبها أبو زيد إلى شير بن الحارث الضبي .

اللغة : « حَضَات » في القاموس : « حَضًا النَّارُ كَمَنْعٍ أَوْ قَدْهَا أَوْ فَتَحَهَا لِلتَّهْبِ
كَاحْتَضَّاهَا فَاحْتَضَّاتِ » اهـ ، ومعنى فتحتها في كلام المجد حركها « عمواظلاما »
دعاء مثل « عم صباحا » و « عم مساء » .

الإعراب : « أَتُوا » فعل وفاعل « نَارِي » نَارٌ : مفعول به لِأَتُوا ، وَنَارٌ مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه « فَقُلْتُ » الهاء للترتيب الذكري ، قُلْتُ : فعل وفاعل « مَنْون »
اسم استفهام مبتدأ « أَنْتُمْ » خبره ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبٍ مَقُولُ الْقَوْلِ « فَقَالُوا » فعل
وفاعل « الْجَنُّ » خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ فَقَالُوا : نَحْنُ الْجَنُّ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبٍ
مَقُولُ الْقَوْلِ « قُلْتُ » فعلٌ ماضٍ وفاعله « عَمُوا » فعل أمر ، وَوَاوُ الْجُمْلَةِ فاعله ،
وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبٍ مَقُولُ الْقَوْلِ « ظَلَامًا » يجوز أن يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل ،
الأصل لينعم ظلامكم ، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية : أَيْ فِي ظَلَامِكُمْ .

الشاهد فيه : قوله « مَنْونَ أُنْتُمْ » حيث لحقته الوار والنون في الوصل ، وذلك شاذ.
(١) « الْعَلَمُ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده « أَحْكَيْنَهُ » احك : فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أَنْتَ ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْهَاءُ مفعول به
« مَنْ بَعْدَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق باحك ، وَبَعْدَ مضاف ، وَ « مَنْ » قصد لفظه :
مضاف إليه « إِنْ » شرطية « عَرِيتَ » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وَالتَّاءُ لِلتَّنْائِيثِ ،
وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى مَنْ « مَنْ عَاطِفٌ ، بِهَا » كُلُّ
مِنْهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق بِاقْتَرَنَ الْآتِي « اقْتَرَنَ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَاطِفٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اقْتَرَنَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ
لِعَاطِفٍ .

قال « مررت بزید » « مَنْ زید » فتحكى فى العلم المذكور بعد « مَنْ » ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الإعراب .
وَمَنْ : مبتدأ ، والعلم الذى بعدها خبرٌ عنها ، أو خبر^(١) عن الاسم المذكور بعد [مَنْ] .

فإن سَبَقَ « مَنْ » عَاطِفٌ لم يحز أن يُحْكَى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبرٌ عن « مَنْ » أو مبتدأ خبره « مَنْ » ؛ فتقول لقائل « جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزید » : « وَمَنْ زید » .
ولا يُحْكَى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لقائل : « رأيت غلامَ زيد » « مَنْ غلامَ زيد ؟ » بنصب غلام ، بل يجب رفعه ؛ فتقول : « مَنْ غلامُ زيد » ، وكذلك فى الرفع والجر .

(١) يقصد أن « من » يجوز أن تكون هى الخبر مقدما ، كما جاز أن تكون مبتدأ .

التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ : كَالْكَتِفِ^(١)
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، وَنَحْوِهِ ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ^(٢)
أَصْلُ الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَذْكَرًا ، وَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ عَنِ التَّذْكِيرِ ، وَلَكُونَ
التَّذْكِيرُ هُوَ الْأَصْلُ اسْتَغْنَى الْاسْمُ الْمَذْكَرُ عَنْ عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ ،
وَلَكُونَ التَّأْنِيثُ فَرْعًا عَنِ التَّذْكِيرِ افْتَقَرَ إِلَى عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ — وَهِيَ : التَّاءُ ،
وَالْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ ، أَوْ الْمُدُودَةُ — وَالتَّاءُ أَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْأَلِفِ ،
وَلِذَلِكَ قُدِّرَتْ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ كَمَيِّنٍ وَكَتِفٍ .

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عَلَامَةَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ : بِعَوْدِ الضَّمِيرِ
إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا ، نَحْوُ « الْكَتِفِ نَهَشَتْهَا » ، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا » وَبِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
كَوَصَفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ « أَكَلْتُ كِتِفًا مَشْوِيَّةً » وَكَرَدَّ التَّاءِ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ :
كَكْتِيفَةٍ ، وَيُدَلِّيهِ .

* * *

(١) « عَلَامَةُ » مَبْتَدَأٌ ، وَعَلَامَةٌ مِضَافٌ وَ « التَّأْنِيثُ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « تَاءٌ » خَبَرُ
الْمَبْتَدَأِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « أَلِفٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى تَاءٍ « وَفِي أَسْمَاءٍ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ،
وَمَا بَعْدَهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَدَّرُوا الْآتِي « قَدَّرُوا » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « التَّاءُ » قَصْرٌ
لِلضَّرُورَةِ : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَدَّرُوا « كَالْكَتِفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ ، أَيْ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَالْكَتِفِ .

(٢) « وَيُعْرَفُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « التَّقْدِيرُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ يَعْرِفُ
« بِالضَّمِيرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَعْرِفُ « وَنَحْوِهِ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، نَحْوُ : مَعْطُوفٌ
عَلَى الضَّمِيرِ ، وَنَحْوُ مِضَافٍ ، وَضَمِيرُ الْغَيْبَةِ الْعَائِدُ إِلَى الضَّمِيرِ مِضَافٌ إِلَيْهِ « كَالرَّدِّ » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَالرَّدِّ « فِي التَّصْغِيرِ »
حَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّدِّ .

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا ، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ^(١)
 كَذَلِكَ مَفْعَلٌ ، وَمَا تَلِيهِ . تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ^(٢)
 وَمَنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا ثَا تَمْتَنِعُ^(٣)
 قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر ،
 وأكثر ما يكون ذلك في الصفات : كقائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، ويقل
 ذلك في الأسماء التي ليست بصفات : كرجل ورجلة ، وإنسان وإنسنة ،
 وامرئ وامرأة .

(١) « ولا » الواو عاطفة ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفى « تلي » فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التانيث « فارقة »
 حال من الضمير المستتر في تلي « فعولا » مفعول به لتلي « أصلا » حال من فعولا
 « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « المفعال ، والمفعيل » معطوفان على قوله « فعولا » .
 (٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مفعل » مبتدأ مؤخر
 « وما » الواو للعطف أو استئنافية ، ما : اسم موصول مبتدأ « تليه » تلي : فعل
 مضارع ، والهاء مفعول به لتلي « تا » قصر للضرورة : فاعل تلي ، وتا مضاف
 و « الفرق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة ما الموصولة
 الواقعة مبتدأ « فشذوذ » الفاء زائدة ، وشذوذ : مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ
 الأول ، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط .

(٣) « ومن فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله « تمتنع » الآتي في آخر البيت
 « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل « إن » شرطية « تبع »
 فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل
 « موصوفه » موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه « غالباً »
 حال من الضمير المستتر في تبع « الثا » قصر للضرورة : مبتدأ « تمتنع » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الثا ، والجملة من تمتنع وفاعله في
 محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر .

وأشار بقوله : « ولأنلى فارقة فعولا — الأبيات » إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على « فَعُولٍ » ^(١) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله « أصلاً » واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثانى ، وذلك نحو « شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ » بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث « صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ » بلا تاء ، نحو « هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ » .

فإذا كان فَعُولٌ بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء فى التأنيث ، نحو « رَكُوبَةٌ » — بمعنى مركوبة — .

وكذلك لا تلحق التاء وُضْفًا على « مِفْعَالٍ » كامرأةٍ مِهْذَارٍ — وهى الكثرة المَهْذَرُ ، وهو المَهْذِيَانُ — أو على « مِفْعِيلٍ » كامرأةٍ مِفْطِيرٍ — من « عَطَرَتْ المرأةُ » إذا استعملت الطيبَ — أو على « مِفْعَلٍ » كغَفْشٍ — وهو : الذى لا يثنى شئ عما يريده ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذا لا يُقاس عليه ، نحو « عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ » .

وأما « فَعِيلٌ » فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وامرأةٌ كَرِيمَةٌ » وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِ الْمَيِّتَ وَهُوَ رَمِيمٌ) ، وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وإن كان بمعنى

(١) بهذا استدل على أن « بغيا » فى قوله تعالى : (ولم أك بغيا) وفى قوله سبحانه (وما كانت أمك بغيا) على زنة فعول لافعل ؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال « بغية » فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل « بغريا » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فنصار كما ترى .

مفعول — وإليه أشار بقوله « كَقَتِيل » — فإما أن يستعمل استعمال الأسماء
أولاً ؛ فإن استعمل استعمال الأسماء — أى : لم يتبع موصوفه — لحقته التاء ،
نحو « هَذِهِ ذَبِيحَةٌ ، وَنَطِيجَةٌ ، وَأَكِيلَةٌ » أى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة
السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء — أى : بأن يتبع موصوفه — حذفت
منه التاء غالباً ، نحو « مررت بامرأة جَرِيحٍ ، وبعين كَحِيلٍ » أى : مجروحة
ومكحولة ، وقد تلحقه التاء قليلاً ، نحو « خَصَلَةٌ ذَمِيمَةٌ » أى : مذمومة ،
و « فَعَلَةٌ حَمِيدَةٌ » أى : محموددة .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ^(١)
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ « أَرَبِي ، وَالطُّولَى^(٢)
وَمَرَطَى » وَوَزْنُ « فَعَلَى » جَمْعاً أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْ صِفَةً : كَشَبَعَى^(٣)

(١) « ألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذات » خبر
المبتدأ ، وذات مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذات » معطوف على « ذات » السابق ،
وذات مضاف و « مد » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ،
ونحو مضاف و « أنثى » مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و « الغر » مضاف إليه ، وأنثى
الغر هى الغراء بألف تأنيث ممدودة .

(٢) « والاشتهار » مبتدأ « فى مباني » جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومباني
مضاف و « الأولى » مضاف إليه « يبدى » يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد
إلى المبتدأ مفعول به ليبدى « وزن » فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و « أربى » مضاف
إليه ، و « الطولى » معطوف على أربى ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع
خبر المبتدأ .

(٣) « ومرطى » معطوف على « أربى » فى البيت السابق « ووزن » معطوف
على « وزن » فى البيت السابق أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلى » مضاف إليه « جمعاً » =

وَكَجُبَارَى ، سُمِّهَى ، سَبَطْرَى ، ذِكْرَى ، وَحِثَّى ، مَعَ الْكُفْرَى ^(١)
 كَذَاكَ خُلَيْطَى ، مَعَ الشُّقَارَى ، وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا ^(٢)
 قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما : المقصورة ، كَحُبْلَى
 وَسَكْرَى ، والثاني : الممدودة ، كَجَمْرَاءَ وَغَرَاءَ ، ولكل منهما أوزان
 تُعْرَفُ بِهَا .

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة
 فمن المشهورة : فَعَلَى ، نَحْوُ : أَرْبَى — لِلدَّاهِيَةِ ، وَشُعْبَى — لِمَوْضِعٍ .
 ومنها : فَعَلَى ، اسْمًا كَبُهْمَى — لِنَبْتٍ ، أَوْ صِفَةً كَحُبْلَى ، وَالطُّولَى ،
 أَوْ مُصَدَّرًا كَرُجْعَى .
 ومنها : فَعَلَى ، اسْمًا كَبَرَدَى — لِنَهْرٍ [بِدَمَشْقٍ] ، أَوْ مُصَدَّرًا كَمَرَطَى —

== حال من فعلى «أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ صِفَةً» معطوفان على الحال «كشعبي» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كشعبي .
 (١) «وكجبارى» الواو عاطفة ، كجبارى : جار ومجرور معطوف على «كشعبي»
 فى البيت السابق «سمهى ، سبطرى ، ذكرى ، وحىثى» معطوفات على جبارى
 بعاطف مقدر فما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات ، ومع
 مضاف و «الكفرى» مضاف إليه .

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
 خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى ،
 ومع مضاف و «الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفة ، واعز : فعل أمر
 مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار
 ومجرور متعلق باعز . ، وغير مضاف واسم الإشارة فى قوله «هذه» مضاف إليه
 «استندارا» مفعول به لاعز .

لضَرْبٍ مِنَ الْعَدُوِّ ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدَى ، يُقَالُ : حَارَّ حَيْدَى ، أَيْ : يَحِيدُ عَنْ ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ .

قال الجوهري : ولم يحىء في نُعُوتِ المَذْكُورِ شَيْءٍ عَلَى فَعَلٍ غَيْرِهِ .

ومنها : فَعَلَى ، جَعَمًا ، كَصَرَعَى جَمَعَ صَرِيعًا ، أَوْ مَصْدَرًا كَدَعَوَى ، أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى وَكَسَلَى .

ومنها : فُومَالَى ، كَحُبَارَى اطَّأَرَ ، وَيُقَعُّ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى .

ومنها : فَعَلَى ، كَسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ .

ومنها : فَعَلَى ، كَسَبَطَرَى ، لَضَرْبٍ مِنَ الْمَشَى ^(١) .

ومنها : فَعَلَى ، مَصْدَرًا كَذِكْرَى ، أَوْ جَعَمًا كظَرَبَى جَمَعَ ظَرَبَانٍ ، وَهِيَ : دَوْبَسَةٌ كَأَهْرَةِ مَنْتَنَةِ الرِّيحِ ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي نَوْبِ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا ، فَلَا تَذْهَبُ رَأْمَتُهُ حَتَّى يَبْلَى الثَّوبُ ، وَكَحِجَلَى جَمَعَ حَجَلٌ ؛ وَلَيْسَ فِي الْجَمْعِ مَا هُوَ عَلَى [وَزَنَ] فَعَلَى غَيْرِهَا

ومنها : فَعَبَلَى ، كَحِثْبَى ، بِمَعْنَى الْحَثِّ ^(٢) .

ومنها : فُعَلَى ، نَحْوُ كُفَّرَى - لَوِعَاءِ الطَّلَعِ .

ومنها : فُعَلَى ، نَحْوُ خُلَيْطَى - للاختلاطِ ، وَيُقَالُ : وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى ،

أَيْ : اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ .

ومنها : فُعَالَى ، نَحْوُ شُقَارَى - لِنَبْتٍ .

(١) سبطرى : ضرب من المشى فيه تبخر ، ونظيره « دَفَقَى » بكسر الدال وفتح

القاف وتشديد القاف مفتوحة - وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدفق .

(٢) ونظيره « خَلِيفَى » بمعنى الخلافة عن رسول الله ، وفي حديث عمر بن الخطاب

- رضى الله عنه - « لَوْلا الْخَلِيفَى لَأُذِنَتْ » يزيد لولا اشتغاله بشئون الخلافة

لكان مؤذنا .

لَمَدَّهَا : فَعْلَاءَ ، أَفْعَلَاءَ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَاءَ^(١)
 ثُمَّ فِعَالًا ، فُعْلَلًا ، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءَ ، فِعْلِيًا ، مَفْعُولًا^(٢)
 وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا ، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ فَعْلَاءَ أَخِذَا^(٣)
 لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة ، تَبَّه المصنف على بعضها .

فمنها : فَعْلَاءَ ، انَّمَا كَصَحْرَاءَ ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلَ كَحَمْرَاءَ ، وعلى
 غير أفعال كدائمة هَطْلَاءَ ، ولا يقال : سَحَابٌ أَهْطَلُ ، بل سَحَابٌ هَطِلٌ ؛
 وقولهم : فرس أو ناقة رَوَّغَاءَ ، أَيْ : حديدة القيَادِ ، ولا يوصف به المذَكَّرُ
 منهما ؛ فلا يقال : جَمَلٌ أَرْوَّغٌ ، وكامرأة حَسَنَاءَ ، ولا يقال : رَجُلٌ أَحْسَنُ ،
 وَالْهَطَلُ : تتابع المطر والدَّمْعِ وَسَيَّالَانُهُ ، يقال : هَطَلَتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَطْلًا
 وَهَطْلَانًا وَتَهْطَلَا .

(١) « لمدّها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير
 المؤنثة مضاف إليه « فعلاء » مبتدأ مؤخر « أفعلاء » معطوف على فعلاء بعاطف مقدر
 « مثلث » حال من أفعلاء ، ومثلث مضاف و « العين » مضاف إليه « وفعللاء »
 معطوف فعلاء .

(٢) « ثم فعالا ، فعلا ، فاعولا ، وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا » كلهن معطوفات على
 فعلاء في البيت السابق بعاطف مقدر في أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة
 ارتكائاً على فهم القارئ من قوله « لمدّها » في البيت السابق .

(٣) « ومطلق » حال تقدم على صاحبه وهو قوله « فعلا » الآتي ، ومطلق مضاف
 و « العين » مضاف إليه « فعلا » قصر للضرورة أيضاً : معطوف على الأوزان السابقة
 « كذا » جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت « مطلق » حال تقدم على
 صاحبه وهو قوله « فعلاء » الآتي - ومطلق مضاف و « فاء » مضاف إليه « فعلاء »
 مبتدأ « أخذا » أخذ : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

- ومنها : أفعِلَاءَ — مثلت العين — نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع :
 أرْبُعَاءَ — بضم الباء وفتحها وكسر ها .
- ومنها : فَعْلَلَاءَ ، نحو عَقْرَبَاءَ — لأنثى العقارب .
- ومنها : فَعَالَاءَ ، نحو قَصَاصَاءَ — للقصاص .
- ومنها : فَعْلَلَاءَ ، كقَرُفُصَاءَ .
- ومنها : فَاعُولَاءَ ، كعَاشُورَاءَ .
- ومنها : فَاعِلَاءَ ، كقَاصِعَاءَ — لجحر من جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ .
- ومنها : فَعْلِيَاءَ ، نحو : كَبِيرِيَاءَ ، وهى الْعَظَمَةُ .
- ومنها : مَفْعُولَاءَ ، نحو : مَشْيُوخَاءَ ، جمع شَيْخٍ .
- ومنها : فَعَالَاءَ — مطلق العین ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ،
 ومكسورها — نحو : دَبُوقَاءَ — للعدرة ، وِبَرَّاسَاءَ ، لغة فى الْبَرَّانَسَاءَ ، وهم الناس ،
 وقال ابن السَّكِّيت : يقال ما أدرى أى الْبَرَّانَسَاءَ هو ، أى : أىُّ الناس
 هو ، وكثيراء .
- ومنها : فَعْلَلَاءَ — مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —
 نحو : خَيْلَاءَ — للتكبر ، وَجَنَفَاءَ — اسم مكان ، وَسَيَرَاءَ — لِيُزِدَ فِيهِ
 خُطُوطٌ صُفْرٌ .

المَقْصُورُ وَالْمَدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ (٢)
 كَفَعْلٍ وَفَعْلٍ فِي جَمْعٍ مَا كَفِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ ، نَحْوُ الدُّمَى (٣)
 المقصور : هو الاسم الذي حَرَفُ إعرابه أَلِفٌ لازمةٌ .

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اسم » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « استوجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة لا محل لها مفسرة « من قبل » جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و « الطرف » مضاف إليه « فتحا » مفعول به لاستوجب « وكان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وذا مضاف و « نظير » مضاف إليه « كالأسف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالأسف .

(٢) « فلنظيره » الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والماء مضاف إليه « المعل » نعت لنظير ، والمعل مضاف و « الآخر » مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله « ثبوت » مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و « قصر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق « بقياس » جار ومجرور متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس .

(٣) « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وفعل » معطوف على المجرور في كفعل « في جمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وفعل » معطوف على المجرور في كفعل « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الدمي » مضاف إليه .

نخرج بالأسم : الفعلُ ، نحو يَرْضَى ، وبحرف إعرابه : المبنى ، نحو إذا ،
وبلازمة : المثنى ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء فى الجر والنصب .
والمقصود على قسمين : قياسى ، وسماعى .

فالقياسى : كل اسم معتل له نظير من الصحيح ، مُلتزم فتح ما قبل
آخره ، وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذى على [وزن] فَعِلَ ؛ فإنه يكون
فَعَلًا ، بفتح الفاء والعين ، نحو أَسِفَ أَسَفًا ، فإذا كان معتلا وجب قَصْرُهُ ،
نحو جَوَى جَوًى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتزم فتح ما قبل آخره]
ونحو فَعَلَ فى جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء ، وفَعَلَ فى جمع فُعْلَةٍ بضم الفاء ، نحو مَرَى جمع
مَرِيَّةٍ ، ومُدَى جمع مُدِيَّةٍ ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ وقُرَبَ جمع قَرِيبة وقُرْبَةٍ ؛
لأن جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء يكون على فَعَلَ ، بكسر الأول وفتح الثانى ، وجمع فُعْلَةٍ
بضم الفاء يكون على فُعَلَ ، بضم الأول وفتح الثانى ، والدُّمَى : جمع دُمِيَّةٍ ،
وهى الصورة من العاج ونحوه .

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَاَلَدْتُ فى نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ^(١)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « استحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « قبل » ظرف متعلق باستحق
وقبل مضاف و « آخر » مضاف إليه « أَلِف » مفعول به لاستحق ، ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول
« فالد » الفاء زائدة ، والد : مبتدأ ثان « فى نظيره » الجار والمحرور متعلق بقوله
« عرف » الآتى ، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذى استحق قبل آخره
ألفا مضاف إليه « حتما » حال من الضمير المستتر فى عرف الآتى « عرف » فعل ماض
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الد ، والجملة =

أى : تَمْزُون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » و « أَنْ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن على ابن سليمان البغدادي وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرطِ تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين » فإن لم يتعين الحرفُ لم يحز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « في » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذ : هل التقدير « رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ » أو « فِي زَيْدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَلَكاً الحذفُ لم يحز ، نحو « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أَنْ » ، وَأَنْ « فيجوز حذف حرف الجر معها قياساً مُطَرِّداً ، بشرط أن اللبس ، كقولك « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثَالُ ذلك مع أَنْ - بالتشديد - « عَجِبْتُ مِنْ أَنْكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « مِنْ » فتقول : « عَجِبْتُ أَنْكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يحز

= « الحذف والإيصال » وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ كَيْسَرَ يَغْرِفْنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مَرَرْنَ الطَّرِيقَا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل

اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مَرَرْنَ بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياس من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ » وأصله : غَضِبْتُ مِنْ أَنْ نَظَرْتُ .

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا^(١)

هذا هو القسم الثانى ، وهو المقصور السماعى ، والمدود السماعى .

وضابطهما : أن ما ليس له نظير اطرّد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع ، وما ليس له نظير اطرّد زيادة ألف قبل آخره فمدّه مقصور على السماع .

فن المقصور السماعى : الْفَتَى ، واحد الْفَتَيَانِ ، وَالْحِجَا : الْعَقْلُ ، وَالتَّرْسَى : التَّرَابُ ، وَالسَّنَا : الضَّوْءُ .

ومن المدود السماعى : الْفَتَاةُ : حَدَاثَةُ السَّنِّ ، وَالسَّنَاءُ : الشَّرَفُ ، وَالتَّرَاءُ : كَثْرَةُ الْمَالِ ، وَالْحِذَا : النَّعْلُ .

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ يُخْلَفُ يَقَعُ^(٢)

لاخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر المدود للضرورة

واختلف فى جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب

الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

(١) « والعادم » مبتدأ ، والعادم مضاف و « النظير » مضاف إليه « ذا » حال من الضمير المستتر فى قوله بنقل الآتى ، وذا مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذا مد » مركب إضافى معطوف على قوله ذا قصر « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كالحجا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كالحجا « وكالحذا » معطوف على قوله كالحجا .

(٢) « وقصر » مبتدأ ، وقصر مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « المد » مضاف إليه « اضطرارا » مفعول لأجله « مجمع » خبر المبتدأ « عليه » جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول « والعكس » مبتدأ « يخلف » جار ومجرور متعلق بقوله « يقع » الآتى « يقع » فعل مضارع ، وفاعله =

٣٥٣ — يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ
فدَّ « اللهاء » للضرورة ، وهو مقصور .

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٣٥٣ — نسب أبو عبيد البكري في شرح الأما إلى هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يسمه .

اللغة : « شيشاء » بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة ، ممدودا - هو الشيص ، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهري : الشيش والشيشاء : لغة في الشيص والشيصاء « ينشب » أى : يعلق « المسعل » بفتحيتين بينهما سكون - موضع السعال من الحلق « واللهاء » بفتح اللام وبالمد ، وأصله القصر - وهى هنة مطبقة فى أنصى متقف الغم .

الإعراب : « يا » أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك شيء ، مثلاً « من تمر » بيان للكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف فى لك ، وقيل : إن « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « من » زائدة ، و « تمر » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب آخر « ومن شيشاء » جار ومجرور معطوف بالواو على قوله « من تمر » « ينشب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شيشاء « فى المسعل » جار ومجرور متعلق بـ ينشب « واللهاء » معطوف على المسعل .

الشاهد فيه : قوله « واللهاء » حيث مده للضرورة ، وأصله « اللهاء » بالقصر - كما ذكرناه فى لغة البيت .

كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا^(١)
كَذَا الَّذِي إِلَيَّا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيدَ كَمَتَى^(٢)
فِي غَيْرِ ذَا تُقَلِّبُ وَأَوَّ الْأَلْفِ وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ^(٣)

(١) « آخر » مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتي ، وآخر مضاف : « مقصور » مضاف إليه « ثنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر صفة لمقصور « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « يا » قصر للضرورة : فاعول ثان لاجعل « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متسور « عن ثلاثة » جار ومجرور تعلق بقوله مرتقيا الآتي « مرتقيا » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول : يبدأ مؤخر « اليا » قصر للضرورة : مبتدأ « أصله » أصل : خبر المبتدأ ، وأصل ضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « نحو » خبر مبتدأ محذوف التقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الفتى » مضاف إليه « والجامد » معطوف على « الذي » السابق « الذي » نعت للجامد « أميل » فعل ماض مبني للمجهول ، نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لامحل لها صلة « كمتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كمتى .

(٣) « في غير » جار ومجرور متعلق بقوله « تقلب » الآتي ، وغير مضاف ، « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « تقلب » فعل مضارع مبني للمجهول « واوا » مفعول ثان لتقلب « الألف » نائب فاعل لتقلب ، وهو مفعوله الأول « وأولها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، أول : فعل أمر ، مبني على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول « ما » اسم موصول : مفعول =

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر ، أو كان منقوصاً ، لحقته علامة التثنية من غير تغيير ؛ فتقول في « رَجُلٍ ، وجارية ، وقاضٍ » : « رَجُلَانِ ، وَجَارِيَتَانِ ، وَقَاضِيَانِ » .

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره ، على ما نذكره الآن .
وإن كان ممدوداً فسيأتى حكمه .

فإن كانت ألف المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً ؛ فتقول في « مَلْهَى » : « مَلْهَيَانِ » وفي « مُسْتَقْصَى » : « مُسْتَقْصَيَانِ » وإن كانت ثالثةً : فإن كانت بدلاً من الياء — كَفَتَى وَرَحَى — قلبت أيضاً ياءً ؛ فتقول : « فَتَيَانِ ، وَرَحَيَانِ » ، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأميلت ؛ فتقول في « مَتَى » : « مَتَيَانِ » وإن كانت ثالثةً بدلاً من واو — كَعَصَا وَقَفَا — قلبت واواً ؛ فتقول : « عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ » ، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولم تُعَمَلْ ، كبالي علماً ؛ فتقول : « إِلَوَانِ » .

فالخاص : أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء .

الثالث : إذا كانت [ثالثة] مجهولة الأصل وأميلت .

== ثانٍ لأول « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « قبل » ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بقوله « ألف » الآتى « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

وتقلب واواً في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو .

الثاني : إذا كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم تُتمَلْ .

وأشار بقوله : « وأولها ما كان قبيلُ قد ألف » إلى أنه إذا حُمِلَ هذا العملُ المذكور في المقصور — أعني قلبَ الألف ياء أو واواً — لحقتها علامةُ التثنية ، التي سبق ذكرها أولَ الكتاب ، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرّاً ونصباً .

* * *

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ مُثْنِيًّا وَنَحْوُ عَلِيَاءَ كِسَاءَ وَحِيًّا^(١)
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِيرِ^(٢)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « كصحراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بقوله « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ونحو » الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و « علياء » مضاف إليه « كساء » ، وحيا « معطوفان على علياء بعاطف مقدر في الأول ، وقد قصر الثاني للضرورة .

(٢) « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ — وهو قوله « نحو » في البيت السابق — « أو » عاطفة « همز » معطوف على واو « وغير » مضاف : مضاف على عامله — وهو قوله « صحح » الآتي — وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول : مبتدأ « شذ » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل ، والجملة لا محل لها =

لما فرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرَعَ في ذكر كيفية تثنية المدود .

والمدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أضلاً .

فإن كانت بدلا من ألف التانيث ؛ فالشهورُ قلبُها واواً ؛ فتقول في « صحراء ، وَصَحْرَاءَ » : « صَحْرَاوَانِ ، وَصَحْرَاوَانِ » .

وإن كانت للإلحاق ، كـعَلْبَاءَ ، أو بدلا من أصل ، نحو « كِسَاءَ ، وَحَيَاءَ »^(١) جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : « عَلْبَاوَانِ ، وَكِسَاوَانِ ، وَحَيَاوَانِ » والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : « عَلْبَاءَانِ ، وَكِسَاءَانِ ، وَحَيَاءَانِ » والقلبُ في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة الممدودة أضلاً وجب إبقاؤها ؛ فتقول في « قراء ، وَوُضَاءَ »^(٢) : « قَرَاءَانِ ، وَوُضَاءَانِ » .

صلة « على نقل » جار ومجرور متعلق بقوله قصر الآتى « قصر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواصلة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك « كسوت فلانا كسوة » ف وقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة قلبت همزة ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك « حيت » وقولك « حي فلان يحيا » و « حى » ف وقعت ياء حياى إثر ألف زائدة قلبت همزة ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة ، سواء أكانت متطرفة كما هنا ، أم كانت في وسط الكلمة كما في « صائم ، وقائم ، وقائل » من القول ، وكما في « بائع ، وصائر ، وقائل » من القيلولة .

(٢) قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة ، تقول : « رجل =

وأشار بقوله : « وما شذَّ عَلَى نقل قصر » إلى أن ما جاء من تنثية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم في « انْخَوْزَلِي » : « انْخَوْزَلَانِ » والقياسُ « انْخَوْزَلَيَانِ » وقولهم في « حَمْرَاء » : « حَمْرَايَانِ » والقياسُ « حَمْرَاوَانِ » .

وَأُحْذِفُ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّنْيِ مَا بِهِ تَكْمَلًا^(١)
وَلَفَتْحٍ أَبْقَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَأَلِفًا^(٢)
فَالْأَلِفُ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي الثَّنْيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّائِيَةِ تَفْجِيهًا^(٣)

قراء : أي حسن القراءة ، و « وضاء » بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاء وهي حسن الوجه .

(١) « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من المقصور ، في جمع » جاران ومجروران متعلقان باحذف « على حد » حار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و « الثني » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لاحذف « به » جار ومجرور متعلق بقوله تكملا الآتي « تكملا » تكمّل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لاعمل لها صلة الموصول .

(٢) « والفتح » مفعول مقدم على عامله - وهو قوله « أبق » الآتي - « أبق » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مشعراً » حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر في أبق « بما » جار ومجرور متعلق بمشعر « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا بالياء ، والجملة لاعمل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالياء « وإن » شرطية « جمعه » جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول « بتاء » جار ومجرور متعلق بجمعت « وألف » معطوف على تاء .

(٣) « فالألف » الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق ، والألف : مفعول =

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الثَّنِي — وهو الجمع بالواو والنون — لحقته العلامة من غير تغيير ؛ فتقول في « زيد » : زَبْدُون .

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ يَأْؤُهُ ، وَضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء ؛ فتقول [في قاض] : قَاضُون ، رَفَعًا ، وَقَاضِيْنَ ، جَرًّا وَنَصْبًا .

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمعَ عُوْمِلَ معاملتهُ في التثنية ؛ فإن كانت الهمزة بدلا من أصلٍ ، أو للإلحاق — جاز [فيه] وجهان : إبقاء الهمزة ، وإبدالها واوًا ؛ فيقال في « كساء » علماً : « كِسَاؤُونَ ، وَكِسَاوُونَ » ، وكذلك عِلْبَاءُ ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها ؛ فتقول في « قراء » : « قُرَّاءُونَ » .

وأما المقصور — وهو الذي ذكره المصنف — فتحذف ألفه إذا جُمِعَ بالواو والنون ، وتبقى الفتحة دالة عليها ؛ فتقول في مُصْطَفَى : « مُصْطَفَوْنَ » رَفَعًا ، و « مُصْطَفَيْنَ » جَرًّا وَنَصْبًا ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جُمِعَ بألف وتاء قلبت ألفه ، كما تقلب في التثنية ؛ فتقول في « حُبْلَى » : « حُبْلَيَات » وفي « فَتَى » ، وَعَصَا « عَاكِيْ بِؤْنْت : « فَتَيَات ، وَعَصَوَات » .

== تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب » الآتي — « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قلبها » قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف وهامضاف إليه « في التثنية » جار ومجرور متعلق بقلب ، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط « وتاء » مفعول أول مقدم على عامله — وهو قوله « ألزم » الآتي — وتاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « التا » مضاف إليه « ألزم » ألزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تنصيه » مفعول ثانٍ لألزم .

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وَجِبَ حينئذٍ حَذْفُهَا ؛ فَنَقُولُ فِي « فَتَاة » :
« فَتَيَات » ، وَفِي « قَنَاءة » : « قَنَوَات » .

وَالسَّلَامَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ أَسْمًا أُنِْلَ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شِكِلُ^(١)
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُحْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا^(٢)
وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا^(٣)

(١) « السالم » مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله « أنل » الآتى - والسالم مضاف و « العين » مضاف إليه « الثلاثى » نعت للسالم « اسما » حال من الثلاثى « أنل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إيتباع » مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و « عين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « فاءه » فاء : مفعول ثان لإتباع ، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بإتباع « شكل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا للباء ، والعائد ضمير محذوف مجرور بياء أخرى ، ومقى اختلف متعلق الجارين : الذى جر الموصول ، والذى جر العائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر فى موضعه .

(٢) « إن » شرطية « ساكن » حال من الضمير المستتر فى قوله « بدا » الآتى ، وساكن مضاف و « العين » مضاف إليه « مؤنثا » حال ثانية « بدا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم العين « محتتما » حال ثالثة « بالتاء » جار ومجرور متعلق بمحتتم « أو » عاطفة « مجردا » معطوف على قوله « محتتما » السابق .

(٣) « وسكن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « التالى » مفعول به لسكن « غير » بالنصب مفعول للتالى ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « الفتح » مضاف إليه « أو » عاطفة « خففه » خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالفتح » جار ومجرور متعلق بخلف « فكلا » مفعول مقدم على عامله - وهو قوله « رروا » الآتى - « قد » حرف تحقيق « رروا » فعل ماض وفاعله .

إذا جُمِعَ الاسمُ التَّلَائيُّ ، الصحيحُ العينُ ، الساكنُها ، المؤنثُ ، المختومُ بالتاء أو الجرَّدُ عنها ، بالـفِ وتاء ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءٌ في الحركة مطلقاً ؛ فتقول : في « دَعْدٍ » : « دَعَدَات » ، وفي « جَفْنَةٍ » : « جَفَنَات » ، وفي « جُحْلٍ » ، وبُسْرَةٍ » : « جُمَلَات » ، وبُسَرَاتٍ بضم الفاء والعين ، وفي « هِنْدٍ » ، وكِسْرَةٍ : « هِنْدَاتٍ » ، وكِسَرَاتٍ بكسر الفاء والعين .

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التَّسْكِينُ والْفَتْحُ ؛ فتقول : « جُمَلَاتٍ » ، وَجُمَلَاتٍ ، وبُسَرَاتٍ ، وبُسَرَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ ، وكِسَرَاتٍ ، وكِسَرَاتٍ ، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإِتْبَاعُ .

واحتَرَزَ بالتَّلَائيِّ من غيره كجعفر — علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفة ، كضَخْمَةٍ ، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَةٍ ، وبالسَّاكِنِ العين من محرَكها ، كشَجَرَةٍ ؛ فإنه لا إِتْبَاعُ في هذه كلها ، بل يجبُ إِبْقَاءُ العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول : « جَعْفَرَاتٍ » ، وَضَخْمَاتٍ ، وَجَوَزَاتٍ ، وَشَجَرَاتٍ ، واحتَرَزَ بالمؤنث من المذكور كبدْرٍ ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالالف والتاء .

وَسَمِعُوا إِنْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ ، وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ^(١) يعني أنه إذا كان المؤنثُ المذكورُ مكسوراً الفاء ، وكانت لامه واواً ؛ فإنه يمتنع فيه إِتْبَاعُ العينِ للفاء ؛ فلا يقال في « ذِرْوَةٍ » ذِرَوَاتٍ — بكسر

(١) « ومنعوا » فعل وفاعل « إِتْبَاعٍ » مفعول به لمنعوا ، وإِتْبَاعُ مضاف و « نحو » مضاف إليه ، ونحو مضاف و « ذِرْوَةٍ » مضاف إليه « وَزُبْيَةٍ » معطوف على ذِرْوَةٍ « وَشَدَّ » فعل ماضٍ « كسر » فاعل شَدَّ ، وكسر مضاف و « جِرْوَةٍ » مضاف إليه . (٢٩ — شرح ابن عقيل ٢)

الفاء والعين — استثقالا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛ فتقول : ذِرَوَات ، أو ذِرَوَات ، وشذ قولهم « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإنباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء ، نحو « زُبَيَّة » : فلا تقول « زُبَيَّات » بضم الفاء والعين — استثقالا للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتح أو التسكين ؛ فتقول : « زُبَيَّات . أو زُبَيَّات » .

وَنَادِرٌ ، أو ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أو لِأَنَاسٍ اُنْتَمَى ^(١) يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عد نادراً ، أو ضرورة ، أو لغة لقوم .

فالأول كقولهم في « جِرَوَة » : « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .
والثاني كقوله :

٣٥٤ - وَحَدَّثْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي زَفَرَاتِ الْقَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين « زَفَرَات » ضرورة ، والقياس فتحها إتباعاً .

(١) « ونادر » خبر ، مدم « أو » عاطفة « ذو » معطوف على نادر ، وذو مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قدمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « لأناس » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « انتمى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع .

٣٥٤ - هذا البيت لعروة بن حزام ، أحد بني عذرة ، من قصيدة له ممتعة يقولها في غفراء ابنه عمه ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : =

والثالث كقول هذيل في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوهما : « جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ »
— بفتح الفاء والعين — والمشهور في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت
غيرَ صحيحة .

== خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هِلَالِ بْنِ عَائِرٍ بِعَفْرَاءٍ عَوْجًا الْيَوْمَ وَانْتَظِرْ أِنِّي
اللغة : « زفرات » جمع زفرة ، وهي : إدخال النفس في الصدر ، والشهيق
إخراجه ، وأضاف الزفرات إلى الضعى ثم إلى العشى لأن من عادة المحبين أن يقوى
اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين « فأطقتها » استطعتها ، وقدرت عليها « يدان »
قوة وقدرة .

الإعراب : « وحملت » حمل : فعل ماض ، مبنى للسجول ، وتاء التثنية نائب
فاعل ، وهو للفعول الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحمل ، وزفرات مضاف و « الضعى »
مضاف إليه « فأطقتها » الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به « وما » الواو
عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار
ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وزفرات مضاف ، و « العشى » مضاف إليه « يدان »
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين لضرورة إقامة
الوزن وقياسها الفتح إتياعاً لحركة فاء الكلمة ، وهى الزاى ، قال أبو العباس المبرد :
وهذه من أحسن ضرورات الشعر .

جمعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ مُمْتَتَ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قَلَّةٍ^(١)

جمعُ التَّكْسِيرِ هو : ما دَلَّ على أَكْثَرٍ من اثنين ، بتغييرٍ ظاهرٍ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ أو مُقَدَّرٍ كَقُلُوكَ - للمفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كَضَمَةِ قُلُوكَ والضمة التي في الجمع كَضَمَةِ أُسْدٍ ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية^(٢) ، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً .
وأمثلة جمع القلة : أَفْعِلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ ، وَأَفْعُلُ كَأَفْلُسٍ ، وَفِعْلَةٌ كَفِتْيَةٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ .

وما عدا هذه الأربعة من جموع التَّكْسِيرِ فجموعٌ كثرة .

وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَعًا يَنِي كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ^(٣)

(١) « أَفْعِلَةٌ » مبتدأ « أَفْعُلُ » ، ثم فِعْلَةٌ ، ثم أَفْعَالٌ « معطوفات على المبتدأ بمطافٍ مقدر في الأول وحده » جموعٌ « خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و « قلة » مضاف إليه .

(٢) هذا أحد قولين ، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدلُّ على الثلاثة إلى ما لا نهاية ، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية ؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة ؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً ، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقة ، لا مجاز .

(٣) « وَبَعْضُ » مبتدأ ، و« بَعْضُ » مضاف و « ذِي » مضاف إليه « بَكْتَرَةٍ » جناسٌ

قد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية السكثرة : كَرَجُلٍ وَأَرْجُلٍ ،
وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، وَفُوَادٍ وَأَفْئِدَةٍ .
وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية السكثرة عن بعض أبنية القلة : كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ،
وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ .

لَفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اِسْمًا اَيْضًا يَجْعَلُ (١)
إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ (٢)

== ومجرور متعلق بقوله يفي الآتي «وضعا» تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على زرع الخافض «يفي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(١) «لفعْل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسما ، والجملة في محل نصب صفة لقوله اسما «عينا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتي مقدم عليه ، وأصله بفعوله الثاني «اسما» حال من الرباعي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل ، وهو المفعول الأول .

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما في السكاف - في قوله كالعناق - من معنى التشبيه ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان ، وقوله «وتأنيث» وعَدَّةِ الْأَحْرَفِ «معطوفان على مد» .

أَفْعُلُ : جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعَلٍ ، صحيح العينِ ، نحو : كَلَبٍ
وَأَكَلَبٍ ، وَظَلَبٍ وَأَظْلَبٍ ، وَأَصْلُهُ أَظْلَبُ ؛ فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار
أَظْلَبُ ؛ فعمل معاملة قاضٍ .

وخرج بالاسم الصفة ؛ فلا يجوز [نحو] صَخَمَ وَأَضَخَمَ ، وجاء عَبَدَ وَأَعْبَدَ ،
لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتل العين ، نحو :
ثَوْبٍ وَعَيْنٍ ، وَشَذَّ عَيْنٌ وَأَعْيَنَ ، وَثَوْبٌ وَأَثَوْبٌ ^(١) .

وَأَفْعُلُ — أيضاً — جمعٌ لكلِّ اسمٍ ، مؤنثٍ ، رباعيٍّ ، قبل آخره مَدَّةٌ
كَمَنَاقٍ وَأَعْنَقٍ ، وَيَمِينٍ وَأَيْمَنٍ .
وشذ من المذكور : شِهَابٌ وَأَشْهَبٌ ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ .

(١) قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد
جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما في قول امرئ القيس :

وَإِنْ تَلَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ
وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن :
لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ كَبِسْتُ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا
* أَمْلَسَحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبِّبَا *

وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وآتور ، وقالوا : ناب — وهو المسن
بن الإبل — وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه .

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبي ربيعة
الهمزوي :

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطِفَّتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأُنُورُ

وَعَبْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا — بِأَفْعَالٍ يَرِدُ^(١)
وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فَعَلَانُ فِي فَعَلٍ : كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ^(٢)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين ؛ وذكر
هنا أن ما لا يطرّد فيه من الثلاثي أفعل يُجمع على أفعال ، وذلك كثوب وأثواب ،
[وَجَمَلٌ وَأَجْمَالٌ] وَعَضُدٌ وَأَعْضَادٌ ، وَخَلٌّ وَأَحْمَالٌ ، وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ ، وَلِبَلٌ
وَأَبَالٌ ، وَقُفْلٌ وَأَقْفَالٌ .

وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ : كَقَرْنَخٍ وَأَفْرَاخٍ^(٣) .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أفعل »
مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي « مطرد » خبر المبتدأ ، الذي هو
أفعل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « من الثلاثي » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد « اسما » حال من الثلاثي « بأفعال »
جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتي « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع
خبر للمبتدأ ، وهو غير .

(٢) « وغالباً » منصوب بنزع الخافض « أغناهم » أغنى : فعل ماضٍ ، وهم : مفعول
به لأغنى « فعلاّن » فاعل أغنى « في فعل » جار ومجرور متعلق بأغنى « كقولهم »
الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه
« صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، أي : هذه صردان ، والجملة في محل نصب مقول القول .

(٣) ومن ذلك قول الخطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر
ابن الخطاب :

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَاخٍ زُغْبِ الْخَوَاصِلِ لَأَمَاءٍ وَلَا شَجَرٍ
الْقَيْتَ كَلْسِيَهُمْ فِي قَمَرٍ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيَّكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُو

وأما فَعَلٌ فجاء بعضه على أفعال : كَرُطَبَ وأَرطَابَ ، والغالبُ مجيئه على فَعْلَانٍ كَهَرَدَ وَصِرْدَانٍ ، وَنَعَرَ وَنَعْرَانٍ^(١) .

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ اطرَدَ^(٢)
وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ^(٣)

« أَفْعَلَةٌ » جمعٌ لكل اسم ، مذكر ، رباعيٍّ ، ثالثه مدةٌ نحو : قَذَالٍ وَأَقْدَلَةٌ ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ ، وَالزَّمُ أَفْعَلَةٌ فِي جَمْعِ الْمُضَاعَفِ أَوْ الْمُعْتَلِّ اللام من فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ : كَبَتَاتٌ وَأَبْتَةٌ ، وَزِمَامٌ وَأَزِمَةٌ ؛ وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ ؛ وَفِنَاءٌ وَأَفْنِيَّةٌ .

فَعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يَذْرَى^(٤)

(١) النعر — يضم النون وفتح العين — البلبل ، أو فرخ العصفور ، أو طير كالعصفور أحمر المنقار .

(٢) « فِي اسْمٍ » تَجَارٌ وَجَرُورٌ متعلق بقوله « اطرَدَ » الآتي فِي آخِرِ الْبَيْتِ « مَذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ » صَفَتَانِ لِاسْمٍ « بِمَدٍّ » جَارٌ وَجَرُورٌ متعلق بِمَحذُوفٍ نَعْتٍ لِاسْمٍ ، أَوْ حَالٍ مِنْهُ ، وَمَدٌّ مُضَافٌ ، وَ « ثَالِثٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَفْعَلَةٌ » مُبْتَدَأٌ « عَنْهُمْ » جَارٌ وَجَرُورٌ متعلق بقوله « اطرَدَ » الآتي « اطرَدَ » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى أَفْعَلَةٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ أَفْعَلَةٌ .

(٣) « وَالزَّمَةُ » الزَمَ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجَوَابٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ فَاعِلٌ ، وَالضَمِيرُ الْبَارِزُ الَّذِي يَعُودُ إِلَى أَفْعَلَةٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ مَفْعُولٌ بِهِ « فِي فَعَالٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ متعلق بِالزَّمِ « أَوْ فِعَالٍ » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « مُصَاحِبِي » حَالٌ مِنَ الْمُتَعَاظِفِينَ ، وَمُصَاحِبِي مُضَافٌ وَ « تَضْعِيفٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ إِعْلَالٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى تَضْعِيفٍ .

(٤) « فَعْلٌ » مُبْتَدَأٌ « لِنَحْوِ » جَارٌ وَجَرُورٌ متعلق بِمَحذُوفٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَنَحْوُ =

من أمثلة جمع الكثرة : فُعلٌ ، وهو مُطَرَّد في [كل] وَصَف يكون
المذكر منه على أفعل ، والمؤنث [منه على] فعلاء ، نحو : أُحْمِرَ وَحْمِرَ
وَحْمَرَاءُ وَحْمِرٍ .

ومن أمثلة جمع القلة : فِعْلةٌ ، ولم يَطَّرَد في شيء من الأبنية ، وإنما هو
محفوظ ، ومن الذي حفظ منه فَتَى وَفَتِيَّه ، وشَيْخ وشَيْخَة ، وَغُلَام وَغُلْمَة ،
وصَبِي وصَبِيَّة .

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٌّ ، بِمَدْ قَدْزَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالًا فَقَدْ (١)
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ (٢)

== مضاف و «أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعا»
مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يدري» الآتي «بنقل» جار ومجرور متعلق
بقوله يدري الآتي «يدري» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ ، وهو مفعوله الأول ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ .

(١) « وفعل » مبتدأ « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « رباعي »
نعت لاسم « بمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ، أو نعت ثان له « قد »
حرف تحقيق « زيد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى مد ، والجملة في محل جر صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزيد ،
وقبل مضاف و « لام » مضاف إليه « إعلالا » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله فقد
الآتي « فقد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا . تقديره هو يعود إلى لام ،
والجملة في محل جر صفة للام .

(٢) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يضاعف » فعل مضارع ، مبني
للمجهول « في الأعم » جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف « ذو » نائب فاعل ليضاعف
وذو مضاف و « الألف » مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « جمعا » حال من الضمير المستتر في

وَنَحْوِ كُبْرَى ، وَلِفَعْلَةٍ فَعَلْ ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ^(١)
 من أمثلة جمع الكثرة : فَعْلٌ ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسم^(٢) ، رُبَاعِيٌّ ،
 قد زيدَ قبل آخره مَدَّةٌ ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ
 إن كانت المدة ألفاً ، ولا فَرَّقَ في ذلك بين المذكر والمؤنث ، نحو : قَذَالٌ
 وَقُذْلٌ ، وَحِمَارٌ وَنَحْرٌ ، وَكَرَاعٌ وَكَرْعٌ ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ ، وَقَضِيبٌ وَقَضْبٌ ،
 وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ .

وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفاً فجمعُهُ على فَعْلٍ غير مُطَّرِدٍ ، نحو :

= «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله جمعاً ، أو بقوله عرف «عرف»
 فعل ماضٍ منى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من عرف ونائب فاعله محل في رفع خبر المبتدأ .
 (١) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق ، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف
 إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف ، لفعلة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
 «فعل» مبتدأ مؤخر وقد حُذف حرف تقييد «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع :
 فاعل يجيء ، وجمع مضاف والماء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله
 جمعه أو بقوله يجيء .

(٢) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثنائتها مدة فإن كانت المدة واوا — بأن تكون
 الصفة على فعول بفتح الفاء — كثر جمعها على فعل ، نحو صبور وغبور ونحور ، تقول
 في جمعهن : صبر ، وعمر ، وفجر ، وإن كانت المدة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل
 حيث شاذ ، نحو نذير ونذر وصناع وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط
 هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار وسواك وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع ،
 إلا أن تهمزها ، فنقول : سور ، وسوك ، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل ، وإن
 كانت العين ياء نحو سيال — بزنة كتاب ، اسم نوع من الشجر — جاز بقاؤها
 مضمومة ، وجاز تسكينها ، وحيث قلب ضمة الفاء كسرة ؛ لكلا تنقلب الياء واوا فيلتبس
 بالواوى العين .

عَيْنَانِ وَعُثْنِ ، وَحِجَاجٍ وَحُجُجٍ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلْفٍ فَحُمِعَتْ عَلَى فُعْلٍ مُطَرِّدٌ ، نَحْوُ : سَرِيرٍ وَسُرُرٍ ، وَذُلُولٍ وَذُلُلٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فُعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فُعْلَةٍ أَوْ عَلَى فُعْلَى - أَنْتَى الْأَفْعَلِ - فَالْأَوَّلُ : كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ؛ وَالثَّانِي : كَكَبْرَى وَكَبَرٍ ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فِعْلَةٍ ، نَحْوُ : كِشْرَةٍ وَكِسَرٍ ، وَحِجَّةٍ وَحِجَجٍ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٍ ، وَقَدْ يُجْمَعُ فِعْلَةٌ عَلَى فُعْلٍ ، نَحْوُ : لِحْيَةٍ وَلُحَى ، وَحِلْيَةٍ وَحُلَى .

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعْلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ^(١) وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ : فُعْلَةٌ ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي [كُلِّ] وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، مَعْتَلٍّ اللَّامِ الْمَذْكُورِ عَاقِلٍ ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ ، وَقَاضٍ وَقَضَاةٍ .
وَمِنْهَا : فُعْلَةٌ ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ ، الْمَذْكُورِ عَاقِلٍ ، نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ ، وَسَاحِرٍ وَسَحَرَةٍ ، وَاسْتَفْنَى الْمَصْنُوفِ عَنْ ذِكْرِ التَّبَيُّدِ الْمَذْكُورَةِ بِالْتَّمَثِيلِ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا ، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٍ .

(١) « فِي نَحْوِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاطَّرَادِ الْآتِي ، أَوْ بِفِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ اطَّرَادُ ، وَنَحْوُ مَضَافٍ ، وَ « رَامٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « ذُو » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَذُو مَضَافٌ وَ « اطَّرَادِ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « فُعْلَةٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « وَشَاعَ » الْوَادُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، شَاعَ : فَعَلَ مَاضٍ « نَحْوِ » فَاعِلٌ شَاعَ ، وَنَحْوُ مَضَافٍ وَ « كَامِلٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَكَمَلَةٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى كَامِلٍ .

فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ ، وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ تَقِيْمٌ (١)
 من أمثلة جمع السكثرة : فَعَلَى ، وهو جمع لوصف ، على فَعِيل بمعنى مفعول ،
 دال على هلاك أو توجع : كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى ، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى ، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى ،
 ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى ، من فَعِيل بمعنى فاعل : كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى ، ومن
 فَعِيل ، كَزَمِنْ وَزَمْنَى ، ومن فاعل : كَهَالِكٍ وَهَلَكَى ، ومن فَعِيل : كَمَيِّتٍ
 وَمَوْتَى [وَأَفْعَلٍ نَحْوُ : أَحَقَّ وَخَفَى] (٢) .

لِفُعَلٍ أَسْمَاءٌ صَحَّحَ لَهَا فَعْلَةً وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَقَعْلٍ قَلَّةٌ (٣)
 من أمثلة جمع السكثرة فَعْلَةً ؛ وهو جمع لفعل ، اسما ، صحيح اللام ، نحو

(١) « فعلى » مبتدأ . « لوصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وزمن ، وهالك »
 معطوفان على قتيل « وميت » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله قن الآتى
 « قن » خبر المبتدأ .

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين ، فتكون الأوزان التى
 تلحق بفعل بمعنى مفعول فى الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو فى أكثر
 النسخ ، وخمسة على ما فى هذه النسخة ، وبقي سادس وهو فعلا نَحْوُ سكران وسكرى ،
 وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى) .

(٣) « افعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » حال من فعل
 « صحح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسما ،
 والجملة فى محل نصب نعت لقوله اسما « لاما » تمييز « فعلة » مبتدأ مؤخر « والوضع »
 مبتدأ « فى فعل » جار ومجرور متعلق بقوله « قللة » الآتى « وفعل » معطوف على
 فعل « قللة » قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 الوضع ، والهاء مفعول به ، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

فَرَطَ وَقِرَاطَةً، وَدُرُجَ وَدِرَجَةً، وَكُوزٍ وَكِوْزَةً، ويحفظ في اسم عَلَى فِعْلٍ نحو
فِرْدٍ وَقِرْدَةٍ، أَوْ عَلَى فَعْلٍ نحو غَرْدٍ وَغِرْدَةٍ^(١).

وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ، نحو عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ^(٢)
وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَامًا نَدَّرَا^(٣)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَّلَ ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ ، صحيح اللام ،
عَلَى فاعل أو فاعلة ، نحو ضارب وضُرِبَ وصائم وصُوِّمَ ، وضاربة وضُرِبَ
وصائمة وصُوِّمَ .

ومنها فُعَّالٌ ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ ، صحيح اللام عَلَى فاعل ، لَمَذَكَرٌ ، نحو
صائم وصُوِّمَ ، وقائم وقُوِّمَ .

وَنَدَّرَ فَعَّلَ وَفُعَّالٌ فِي الْمَعْلُ اللام المذكَرُ ، نحو غَازٍ وَغُزِّيَ ، وَسَارٍ وَسُرى ،

(١) العرد — بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتى أيضاً بفتح العين والراء
جميعاً — ضرب من الكهانة ، وجمعه غردة بوزن قردة ، وغراد كجبال .

(٢) « وفعل » مبتدأ « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« وفاعله » معطوف على فاعل « وصفين » حال من فاعل وفاعله « نحو » خبر مبتدأ
محذوف ، ونحو مضاف و « عاذل » مضاف إليه « وعاذله » معطوف على عادل .

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه « الفعال »
مبتدأ مؤخر « فيما » جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة « ذكرا : فعل ماض
مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المحرورة محلا بـ « وذان » اسم إشارة مبتدأ
« في المعل » جار ومجرور متعلق بقوله « ندرا » الآتي « لاما » تمييز « ندرا » فعل
وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وعافٍ وَعُفِّي ، وقالوا : غُزَاءٌ في جمع غَاز ، وَسُرَّاءٌ في جمع سَار ، وندر أيضاً [في جمع] فاعلة ، كقول الشاعر :

٣٥٥ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

[يعني جمع صَادَّة].

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِيمَا لَمْ يَأْتِ فِيهَا عَيْنُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا^(١)

٣٥٥ — البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شيم بن عمرو النخعي ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَا لِلْكَوَاعِبِ — وَدَّعْنِ الْحَيَاةَ ! كَمَا وَدَّعَنِي وَجَعَلَنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي

اللفظة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد « ودعن الحياة » دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتن حبل وصاله « أبصارهن » أراد أنهن يدن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصباة ، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضا .

الإعراب : « أبصارهن » أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله « مائلة » الآتي « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » حرف تحقيق « أراهن » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز مفعول أول « عني » جار ومجرور متعلق بقوله « صداد » الآتي ، وساغ تقديم مفعول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولهما : أن المفعول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثاني أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة « غير » مفعول ثانٍ لأرى ، وغير مضاف و « صداد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « صداد » الذي هو جمع ضادة ، حيث استعمل فعلا — بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة — في جمع فاعلة .

(١) « فعل » مبتدأ أول « وفعله » معطوف عليه « فعال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره =

من أمثله جمع الكثرة : فِعال ، وهو مُطَرَّد في فَعْل وفَعْلَة ، اسمين ، نحو
كَغَب وكِغَاب ، وَثُوب وَثِيَاب ، وَقَصْعة وَقِصَاع ، أو وَصْفين ، نحو صَغَب
وصِغَاب ، وَصَغْبة وَصِغَاب ، وَقَلَّ فيما عِنفه يَلَا ، نحو ضَيْف وَضِيَّاف ،
وَضَيْعة وَضِيَّاع .

وَفَعَلَّ أيضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ^(١)
أَوْ بِكَ مُضْمَعًا ، وَمِثْلُ فَعْلٍ ذُو الثَّانِي ، وَفَعْلٌ مَعَ فَعْلٍ ، فاقْبَلِ^(٢)
أى : اطْرُد أيضاً فِعَال في فَعْل وفَعْلَة ، ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً ،
نحو « جَبَل وَجِبَال ، وَجَل وَجِجَال ، وَرَقَبَة وَرِقَاب ، وَثَمَرَة وَثَمَار » .
واطرد أيضاً فِعَال في فَعْل وفَعْل ، نحو ذَنْب وَذُنَاب ، وَرُمَح وَرِمَاح .
واحترز من المعتل اللام : كَفَتَى ، ومن المضعف كَطَلَّ .

== هو يعود إلى فعال « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « عينه » عين :
مبتدأ ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه « يا » قصر
للضرورة : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا
بني « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(١) « وفعل » مبتدأ أول « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « له » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في
محل رفع خبر المبتدأ الأول « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع
ناقص مجزوم بلم « في لامة » في لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على
اسمه ، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه « اعتلال » اسم يكن .

(٢) « أو » عاطفة « يك » فعل مضارع ناقص ، معطوف على « يكن » في البيت
السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا =

وفي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضًا اطرَدَ^(١)
 واطرد أَيْضًا فِعَالٌ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : مقترنة بالتاء
 أو مجردة عنها ، ككَرِيمٍ وَكَرَامٍ ، وَكَرِيمَةٍ وَكَرَامٍ ، وَمَرِيضٍ وَمَرَاضٍ ،
 وَمَرِيضَةٍ وَمَرَاضٍ .

* * *

وَشَاعَ فِي وَصَفِ عَلَى فَعْلَانَا ، أَوْ أَنْثِيهِ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا^(٢)
 وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ ، وَالزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي^(٣)
 أَيْ : واطرد أَيْضًا بِحَيٍّ فِعَالٌ جَمْعًا ، لَوْصَفَ عَلَى فَعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ،
 أَوْ عَلَى فَعْلَى ، نَحْوُ : عَطَشَانٍ وَعِطَاشٍ ، وَعَطَشَى وَعِطَاشٍ ، وَنَدْمَانَةٌ وَنِدَامٍ .

== تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفا» خبريك ، و « مثل » خبر
 مقدم ، ومثل مضاف و « وفعل » مضاف إليه « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو
 مضاف و « التا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » معطوف على ذو التاء
 « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و « فعل »
 مضاف إليه « فاقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) « وفي فَعِيلٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « ورد » الآتي « وصف » حال
 من فَعِيلٍ ، ووصف مضاف و « فاعل » مضاف إليه « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال « كذاك » جار ومجرور متعلق بقوله
 « اطرَد » الآتي « في أنثاه » مثله « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « اطرَد »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال .

(٢) « وشاع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 فعال « في رصف » جار ومجرور متعلق بقوله « شاع » السابق « على فعلانا » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أنثيه » معطوف على قوله « فعلانا » السابق
 « أو » عاطفة « على فعلانا » معطوف على قوله « على فعلانا » السابق :

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فعلانة » ==

وكذلك اطرِدَ فِعَالٌ في وصف ، عَلَى فُعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ، نحو « تُخَصَّنَ وَخِصَانٌ ، وَتُخَصَّنَانِ وَخِصَانٌ » .
والتزم فِعَالٌ في كل وصف عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ ، مُعْتَلٌّ العين ، نحو « طَوِيلٌ وَطَوِيلٌ ، وَطَوِيلَةٌ وَطَوِيلٌ » .

وَبِفَعُولٍ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا ، كَذَلِكَ يَطْرُدُ^(١)
في فَعِيلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفًا ، وَفَعْلٌ لَهُ ، وَلِلْفِعَالِ فُعْلَانٌ حَصَلَ^(٢)

= مبتدأ مؤخر « والزمه » الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به « في نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « الزمه » السابق ، ونحو مضاف و « طويل » مضاف إليه « وطويلة » معطوف على طويل « تفي » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله « الزمه » — والياء للاشباع .

(١) « وبفعول » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله « يخص » الآتي « فعل » مبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و « كبد » مضاف إليه « يخص » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ . والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « فعل » — « غالبا » حال من الضمير المستتر في يخص « كذلك » كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي ، والكاف حرف خطاب « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعول في أول البيت .

(٢) « في فعل » جار ومجرور متعلق بقوله « يطرد » في البيت السابق « اسما » حال من فعل « مطلق » مثله ، ومطلق مضاف و « الفا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « له » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وللفعال » الواو عاطفة أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي « فعلا » مبتدأ « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهَا^(١)
ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعُول ، وهو مُطْرَد في اسم ثلاثي عَلَى فِعْل نحو
« كَبِدَ وَكَبُودَ ، وَوَعَلَ وَوُعُولَ » وهو ملتزم فيه غالباً .
واطرَدَ فُعُول أيضاً في اسم عَلَى فِعْلٍ - بفتح الفاء - نحو « كَمَبَ وَكُمُوبَ ،
وَفَلَسَ وَفُلُوسَ » أو عَلَى فِعْلٍ - بكسر الفاء - نحو « حَجَلَ وَحُجُولَ ،
وَضِرْسَ وَضُرُوسَ » أو عَلَى فِعْلٍ - بضم الفاء - نحو « جُنَدَ وَجُنُودَ ،
وَبُرْدَ وَبُرُودَ » .

ويحفظ فُعُول في فِعْلٍ ، نحو « أَسَدَ وَأُسُودَ » ويفهم كونه غير مطرد من
قوله « وَفَعَلَ لَهُ » ولم يقيده بإطراد .

وأشار بقوله : « وَالْفُعَالُ فِعْلَانِ حَصَلَ » إلى أن من أمثلة جمع الكثرة
فِعْلَانِ ؛ وهو مُطْرَد في اسم عَلَى فُعَالٍ ؛ نحو « غُلَامَ وَغِلْمَانَ ، وَغُرَابَ
وَغَيْرُ بَانَ » .
وقد سبق أنه مطرد في فِعْلٍ : كَهَرَدَ وَصِرْدَانِ .

(١) « شاع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
فعلان « في حوت » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « وقاع » معطوف على حوت « وما »
اسم موصول معطوف على حوت أيضاً « ضاهاهما » ضاهى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة لاجل
لحاصلة الموصول « وقل » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على
ملان « في غيرها » في غير : جار ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير
لتائبين مضاف إليه .

واطرد فِفلان — أيضاً — في جمع ما عينه واو : من فُعل ، أو فَعَل ؛ نحو
« عودٍ وعِيدان ، وَحُوتٌ وَحِيَتَانِ ^(١) ، وقاعٌ وقِيعان ، وتاجٌ وتِيجان ^(٢) .
وقَلَّ فِفلانٌ في غير ما ذكر ، نحو « أخٍ وإِخوان ، وَغَزَالٍ وَغِزْلَان » .

وَفَعْلًا أَسمًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعَلَ غيرَ مُعَلِّ العَيْنِ — فُعلَانٌ مُشَبَّهٌ ^(٣)
من أبنية جمع الكثرة : فُفلانٌ ، وهو مَقْبِيسٌ في اسم صحيح العين ، عَلَى
فَعَلٍ ، نحو « ظَهَرُ وَظُهُرَان ، وَبَطْنٌ وَبُطْنَان » أو عَلَى فَعِيلٍ ، نحو « قَضِيبٌ
وَقُضْبَانٌ ، وَرَغِيفٌ وَرُغْفَان » أو عَلَى فَعَلٍ ، نحو « ذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ ،
وَحَمَلٌ وَحُمْلَان » .

وَلِكْرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلًا كَذَالِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا ^(٤)

- (١) وكذلك نون ونيان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت .
(٢) وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً .
(٣) « وفَعْلًا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله « شمل » الآتي آخر البيت
« اسما » حال من قوله فعلا « وفَعِيلًا ، وفَعَلَ » معطوفان على قوله « فعلا » السابق ،
ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة « غير » حال من « فعل » وغير مضاف و « معل »
مضاف و « معل » مضاف و « العين » مضاف إليه « فعلا » مبتدأ . « شمل »
فعل ماضٍ ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فعلا شمل فعلا اسما وفَعِيلًا وفعل بشرط
كون الأخير غير معتل العين .

- (٤) « ولكريم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، لكريم : جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « وبخيل » معطوف على كريم « فعلا » قصر للضرورة : مبتدأ
مؤخر « كذا » جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي على أنه مفعوله الثاني =

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلُ لَامًا، وَمُضْعَفٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلِيلٌ^(١)

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَاءٌ ، وهو مَقِيسٌ في فَعِيلٍ — بمعنى فاعل — صفة
لذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو « ظَرِيفٌ وَظُرْفَاءٌ ، وَكَرِيمٌ
وَكَرْمَاءٌ ، وَبَحِيلٌ وَبُحَلَاءٌ ».

وأشار بقوله : « كَذَا لَمَّا ضَاهَاها » إلى أن ما شابه فَعِيلًا — في كونه دالا
على معنى هو كالغريزة — يُجْمَعُ على فُعَلَاءَ ، نحو عاقل وعُقَلَاءَ ، وصالح وصُلَحَاءَ ،
وشاعر وشُعَرَاءَ .

وينوب عن فُعَلَاءَ في المضاعف والمعتل : أَفْعَلَاءَ ، نحو « شَدِيدٌ وَأَشْدَاءٌ ،
وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ » .

[وقد يحىء « أَفْعَلَاءَ » جمعاً لغير ما ذكر ، نحو « نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ ، وَهَيَّانٌ
وَأَهْوَنَاءٌ »] .

«لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة لا محل لها
صلة «ما» المجرورة محلا باللام «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبنى
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا ، وهو
مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثاني ، والألف للاطلاق .

(١) «وناب» فعل ماض «عنه» جار ومجرور متعلق به «أفعلاء» فاعل ناب
«في المعتل» جار ومجرور متعلق بناب «لما» تمييز «ومضعف» معطوف على المعتل
لما «وغير» مبتدأ ، و«غير مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه ، والكاف
حرف خطاب «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير
الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ^(١)
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٌ ، وَشَذَى الْفَارِسِ ، مَعَ مَا مِثْلُهُ^(٢)
من أمثلة جمع الكثرة : فَوَاعِلٌ ، وهو لاسم على فَوْعَلٍ ، نحو « جَوَاهِرُ
وَجَوَاهِرٍ » أو عَلَى قَاعَلٍ ، نحو « طَابَعٍ وَطَوَابِعٍ » ، أو عَلَى فَاعِلَاءَ ، نحو
« قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِيعَ » أو على فاعلٍ ، نحو « كَاهِلٍ ، وَكَوَاهِلٍ » .
وفَوَاعِلُ — أيضاً — جمع لوصف على فاعِلٍ إن كان لثؤنث عاقل ، نحو
« حَائِضٍ وَحَوَائِضَ » ، أو لذكر ما لا يعقل ، نحو « صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ » .
فإن كان الوصف الذى على فاعلٍ لذكر عاقل ، لم يجمع على فَوَاعِلٍ ، وشذ
« فارس وفوارس ، وسابق وسوابق » .
وفواعل — أيضاً — جمع لفاعلة ، نحو « صاحبة وصَوَاحِبٍ ، وفاطمة وقَوَاطِمِ » .

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعِينَ : فَعَالَةٌ وَشِبْهُهُ ذَا نَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ^(٣)

(١) « فواعل » مبتدأ « لفوعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« وفاعل ، وفاعلاء » معطوفان على فوعل « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع
مضاف و « نحو » مضاف إليه ، ونحو مضاف و « كاهل » مضاف إليه .
(٢) « وحائض ، وصاهل ، وفاعلة » معطوفات على « كاهل » فى البيت السابق
« وشذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل « فى
الفارس » جار ومجرور متعلق بقوله « شذ » « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع
مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « مائله » مائل : فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها ، والضمير
البارز مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة .
(٣) « بفعائل » جار ومجرور متعلق بقوله « اجمعين » الآتى « اجمعين » اجمع :
فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعالة » مفعول
به لاجمعين « وشبهه » معطوف على فعالة « ذا » حال من المفعول به ، وذا مضاف =

من أمثلة جمع الكثرة : فَمَائِلٌ ، وهو : لكل اسم ، رباعي ، بمدّة قبل آخره ، مؤنثا بالتاء ، نحو « سَحَابَةٌ وسَحَابٌ ، وِرِسَالَةٌ وِرِسَائِلٌ ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَحُلُوبَةٌ وَحَلَائِبٌ » أو مجرداً منها ، نحو « شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَعُقَابٌ وَعُقَائِبٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ » .

* * *

وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى جُمُعاً صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ ، وَالْقَيْسُ اتَّبَعاً^(١)
من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالٍ ، وَفَعَالٍ ، ويشتركان فيما كان على فَعْلَاءَ ،
اسما كَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَصَحَارَى ، أو صفة كَعَذْرَاءَ وَعَذَارَى وَعَذَارَى .

* * *

وَأَجْعَلَ فَعَالٍ لِفَعْلٍ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ^(٢)

= و « تاء » مضاف إليه « أو » عاطفة « مزالة » مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء - الذي يعود على تاء - مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازا هو نائب فاعل له .

(٢) « وبالفعالى » جار ومجرور متعلق بقوله « جمعا » الآتى « والفعالى » معطوف على الفعالي « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق « صحراء » نائب فاعل جمع « والعذراء » معطوف على صحراء « والقيس » مفعول به مقدم لاتبع « اتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٣) « وا-جعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعالي » مفعول أول لاجعل « لغير » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني ، وغير مضاف « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « نسب » مضاف إليه « جدد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نسب ، والجملة فى محل جر نعت لنسب « كالكبرى » جار وجور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ =

من أمثلة جمع الكثرة: فعالي ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب ، نحو « كُرْسِيٌّ وَكَرَائِيٌّ ، وَبَرْدِيٌّ وَبَرَادِيٌّ » ، ولا يقال « بَصْرِيٌّ وَبَصَارِيٌّ » .

وَبَفَعَالٍ وَشِبْهِهِ انْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى ^(١)
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِيٍّ جُرَّدَ ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ ^(٢)

= محذوف « تتبع » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله اجعل — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « العرب » مفعول به لتتبع .

(١) « وبفعال » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعال : جار ومجرور متعلق بقوله « انطقا » الآتي « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على فعال ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه « انطقا » انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف « في جمع » جار ومجرور متعلق بقوله انطقا ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « فوق » ظرف متعلق بقوله ارتقى ، وفوق مضاف و « الثلاثة » مضاف إليه « ارتقى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « من غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ومن خماسي » جار ومجرور معطوف على قوله من غير — إلخ « جرد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخماسي ، والجملة في محل جر نعت للخماسي « الآخر » مفعول به مقدم لقوله انف الآتي « انف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالقياس » جار ومجرور متعلق بانف .

والرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ^(١)
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَفَهُ، مَا لَمْ يَكُ لَيْنَا إِثْرَهُ الَّذِي خَتَمَ^(٢)

من أمثلة جمع الكثرة : « فَعَالِلُ » وشبهه ، وهو : كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان ؛ فيجمع بفعَالِلَ : كل اسم ، رباعي ، غير مزيد فيه ، نحو « جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ ، وَزَيْجٌ وَزَيْجٌ ، وَبُرْثُنٌ وَبُرْثُنٌ » ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعي ، مزيد فيه ، كـ « جَوَاهِرٌ وَجَوَاهِرٌ ، وَصَيَّارِفٌ وَصَيَّارِفٌ ، وَمَسْجِدٌ وَمَسْجِدٌ » .

(١) « والرابع » مبتدأ « الشبيه » نعت للرابع « بالمزيد » جار ومجرور متعلق بالشبيه « قد » حرف تفليل « يحذف » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و« ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « تم » الآتي « تم » فعل ماض « العدد » فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسي .

(٢) « وزائد » مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « أخذه » الآتي ، وزائد مضاف و « العادي » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه « الرباعي » مفعول به للعادي ، وقد سكن ياءه ضرورة « أخذه » أخذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزائد « لنا » خبر يك « إثره » إثر : منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « الذ » اسم موصول لغة في الذي : مبتدأ مؤخر « ختما » ختم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير ، يعني أن حرف اللين يأتي عقيب الحرف الآخر من الكلمة

واحترز بقوله : « من غير ما مضى » من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه :
كأَحْمَر ، وَحَمْرَاء ، ونحوهما مما سبق [ذكره] .

وأشار بهوله : « ومن خماسى جُرِّدَ الآخرَ أنْفٍ بالقياس » إلى أن الخماسى
المجرّد عن الزيادة يجمع على فعَالٍ قياساً ، ويحذف خامسُهُ ، نحو « سَفَارَج » فى
سَفَرَجَل ، و « فَرَّازِد » فى فَرَزْدَق ، و « خَوَارِن » فى خَوَزَنْق .

وأشار بقوله : « والرابع الشبيه بالمزيد — البيت » إلى أنه يجوز حذفُ
رابع الخماسى المجرّد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشَبَّهاً للحرف
الزائد — بأن كان من حروف الزيادة ، كنون « خَوَزَنْق » ، أو كان من
تخرج حروف الزيادة ، كدال « فَرَزْدَق » — فيجوز أن يقال : « خَوَارِق ،
وَفَرَّازِق » ، والكثيرُ الأولُ ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو
« خَوَارِن ، وفَرَّازِد » .

فإن كان الرابع غيرَ مُشَبَّه للزائد لم يَجُزْ حَذْفُهُ ، بل يَتَمَيَّنُ حذفُ الخامس ؛
فتقول فى « سَفَرَجَل » : « سَفَارِج » ولا يجوز « سَفَارِل » .

وأشار بقوله : « وزائد العادى الرباعى — البيت » إلى أنه إذا كان الخماسى
مَزِيداً فيه حرف حُذِفَ ذلك الحرفُ ، إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر ؛
فتقول فى « سَبَطْرَى » : « سَبَاطِر » ، وفى « فَدَوُ كَس » : « فَدَا كَس » ،
وفى « مُدَحْرِج » : « دَحَارَج » .

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قبل الآخر لم يحذف ، بل يجمع الاسم
على « فَمَالِيل » نحو « قِرْطَاس وقرَاطيس ، وقِنْدِيل وقَنَادِيل ، وعُصْفُور
وعُصَافِير » .

وَالسَّيْنِ وَالْتَامِينَ كَ « مُسْتَدْعٍ أَزَلَ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاً مُخِلٌ ^(١) »
وَاللِّيمِ أَوَّلِي مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا ^(٢)
إذا اشتمل الاسم على زيادة ، لو أبقيت لاحتلَّ بناء الجمع ، الذي هو نهاية
ما ترتقى إليه الجموع — وهو فعَّال ، وفَعَّالِيل — حُذِفَت الزيادة ، فإن أمكن
تَجَمُّعُهُ على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :
إحداهما : أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخر .

والثانية : أن لا يكون كذلك .

والأولى هي المرادة هنا ، والثانية ستأني في البيت الذي في آخر الباب .

ومثال الأولى « مُسْتَدْعٍ » فتقول في جمعه : « مَدَاعٍ » فتحذف السين والتاء ،
وَتُبْقَى اللَّيْمُ ؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى ، وتقول في « أَلَنَدِرِ » ،

(١) « والسين » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « أزل » الآتي — « والتا »
قصر للضرورة : معطوف على السين « من » جارة « كاستدع » الكاف اسم بمعنى
مثل ، مبني على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار
والمجرور متعلق بأزل « إذ » حرف دال على التعليل « بينا » جار ومجرور متعلق
بقوله « محل » الآتي ، وبنا مضاف ، و « الجمع » مضاف إليه « بقاها » بقا : مبتدأ ،
وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه « محل » خبر المبتدأ .

(٢) « والليم » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « من سواه » الجار والمجرور
متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الليم مضاف إليه « بالبقا »
جار ومجرور متعلق بأولى « والهمز » مبتدأ « واليا » معطوف على الهمز
« مثله » مثل : خبر للمبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الليم أيضاً مضاف
إليه « إن » شرطية « سبقا » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ،
وَأَلَفَ الْاِثْنَيْنِ فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام :
إن سبق الهمز والياء فهما مثل الليم .

و « يَلْنَدَدِ » : « أَلَادٌ » ، و « يَلَادٌ » فتحذف النون ، وَتَبْقَى المَهْذُوزَةُ من « أَلْنَدَدِ » ، والياء من « يَلْنَدَدِ » ؛ لتصدُّرهما ، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَيْنِ عَلَى مَعْنَى ، نحو : أقوم ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً .

والأَلْنَدَدُ ، واليَلْنَدَدُ : الخَصِمُ ، يقال : رجل أَلْنَدَدٌ ، وَيَلْنَدَدٌ ، أى : خَصِمٌ ، مثل الأَلَدِّ .

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَ « حَيَزَبُونِ » فَهُوَ حُكْمٌ حَقِيقًا^(١) ، إذا اشتمل الاسم على زيادتين ، وكان حذفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمع ، وحذفُ الأخرى لا يتأتَّى معه ذلك — حُذِفَ مَا يَتَأْتَّى معه [صيغةُ الجمع] وأبقى الآخرُ ؛ فنقول في « حَيَزَبُونِ » : « حَزَابِينَ » ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الواو ، فَتَقْلَبُ يَاءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وَأَوْثَرَتِ الْوَاوُ بِالْبَقَاءِ لَأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُغْنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مُفَوِّتٌ لَصِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ . وَالْحَيَزَبُونُ : الْعَجُوزُ .

(١) « والياء » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « احذف الآتى — « لا » عاطفة « الواو » معطوف على الياء « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « جمعت » جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول : مفعول به جمعت ، مبنى على السكون في محل نصب « كحيزبون » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حكم » خبر المبتدأ « حتماً » حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع صفة لحكم .

وَحَيَّرُوا فِي زَائِدَى سَرَنْدَى وَكُلَّ مَا ضَاهَاهُ كَ « الْعَلَنْدَى » ^(١)
 يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخِرِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فتقول
 فى « سَرَنْدَى » : « سَرَّانْد » بحذف الألف وإبقاء النون ، و « سَرَّاد » بحذف
 النون وإبقاء الألف ^(٢) ، وكذلك « عَلَنْدَى » ؛ فتقول : « عَلَّانْد » و « عَلَّاد »
 ومثلهما « حَبَنْطَى » ؛ فتقول : « حَبَّانِط » و « حَبَّاطِ » ؛ لأنهما زيادتان ،
 زَيْدَتَا مَعًا لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرِ جَل ، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدَاهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَهَذَا شَأْنُ
 كُلِّ زِيَادَتَيْنِ زَيْدَتَا لِلْإِلْحَاقِ .

وَالسَّرَنْدَى : الشَّدِيدُ ، وَالْأَتْنَى سَرَنْدَاةٌ ، وَالْعَلَنْدَى — بِالْفَتْحِ — الْغَلِيظُ
 مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبَّمَا قِيلَ : جَلَّ عُلَنْدَى — بِالضَّمِّ — وَالْحَبَنْطَى : الْقَصِيرُ
 الْبَطِينُ ، يُقَالُ : رَجُلٌ حَبَنْطَى — بِالتَّنْوِينِ — وَامْرَأَةٌ حَبَنْطَاءَةٌ .

(١) « وخيروا » فعل وفاعل « فى زائدى » جار ومجرور متعلق بخبروا ،
 وزائدى مضاف ، و « سرندى » مضاف إليه « وكل » معطوف على سرندى ، وكل
 مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ضاهاه » ضاهى : فعل
 ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والهاء العائدة
 إلى سرندى مفعول به ، والجملة لامحل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة
 « كالعلىدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك
 كائن كالعلىدى .

(٢) الألف التى تبقى هى ألف الاسم المقصورة التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة
 أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذى يلى ألف الجمع ؛ فتقلب
 هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصا ؛ فتعامل هذه الألف معاملة
 جوار وغواش ودواع .

التصغير

فُعَيْلًا أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ « قَذَى » فِي « قَذَى »^(١)
 فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا^(٢)
 إِذَا صَغَّرَ الْأِسْمَ^(٣) الْمَتَمَكِّنَ ضَمَّ أَوَّلَهُ ، وَفُتِحَ ثَانِيَهُ ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيَتِهِ يَاءٌ

(١) « فُعَيْلًا » مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله « اجعل » الآتي —
 « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » الثلاثي « مفعول
 أول لاجعل » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صغرته » صغر : فعل ماض ، وتاء
 المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا
 محذوف لدلالة الكلام السابق عليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ،
 ونحو مضاف ، و « قَذَى » مضاف إليه « في قَذَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من قَذَى المصغر .

(٢) « فُعَيْعِلٌ » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في
 الخبر الآتي ، ومع مضاف و « فُعَيْعِيلٌ » مضاف إليه « لما » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر المبتدأ « فاق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثي ،
 والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام « كَجَعَلِ » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، « درهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر
 إلى مفعوله الأول « دريهمًا » مفعول ثانٍ للمصدر .

(٣) فوائد التصغير خمس :

الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو جليل ، تصغير جيل

الثانية : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو سبع ، تصغير سبع .

الثالثة : تقليل ما تتوهم كثرته ، نحو دريهمات ، تصغير جمع درهم .

الرابعة : تقريب ما يتوهم بعده : إما في الزمن نحو قبيل العصر ، وإما في المكان

نحو فوق الدار ، وإما في الرتبة نحو أصغر منك .

=

ساكنة ، ويُقْتَصَرُ على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ فتقول في « فُلْسٍ » :
« فُلَيْسٌ » وفي « قُدَى » : « قُدَى » .

وإن كان رباعياً فأكثر فُيْلُ به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء ؛ فتقول في
« دَرَمٍ » : « دُرَيْمٌ » ، وفي « عَصْفُورٍ » : « عُصْفِيرٌ » .
فأمثلة التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ .

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمُثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ^(١)
أى : إِنْ كَانَ الْإِسْمُ مِمَّا يُصَغَّرُ عَلَى فُعَيْعِلٍ ، أَوْ عَلَى فُعَيْعِلٍ — تُوصَّلُ إِلَى
تَصْغِيرِهِ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَكْسِيرِهِ عَلَى فَعَالِلٍ أَوْ فَعَالِيلٍ : مِنْ حَذْفِ
حَرْفِ أَصْلِي أَوْ زَائِدٍ ؛ فتقول في « سَفَرَجَلٍ » : « سَفَرَجٌ » ، كما تقول :
« سَفَرَجٍ » ، وفي « مُسْتَدَعٍ » : « مُدَّيْعٍ » ، كما تقول : « مَدَّاعٍ » فتحذف

الخامسة : التعظيم ، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
وأنكر هذه الفائدة البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ؛
لأنهما متنافيان .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده
« به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتي « لمنتهى » مثله ، ومنتهى مضاف
و « الجمع » مضاف إليه « وصل » فعل ماض مبني للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله
المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « به » ، إلى أمثلة « جازان » ومجروران متعلقان بقوله
« وصل » الآتي في آخر البيت ، وأمثلة مضاف و « التصغير » مضاف إليه « وصل » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملتان لا محل لهما من الإعراب
مفسرة .

في التصغير ما حذفت في الجمع ، وتقول في « عَلَنَدَى » : « عَلَيْنَدُ » وإن شئت
قلت : « عَلَيْنَدُ » ، كما تقول في الجمع : « عَلَانِد » و « عَلَاد » .

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ^(١)
أى : يجوز أن يُعَوِّضَ مما حذف في التصغير أو التذكير يلا قبل الآخر ؛
فتقول في « سَفَرَجَل » : « سُفَيْرِيج » و « سَفَارِيج » ، وفي « حَبْنَطَى » :
« حُبَيْنِيط » و « حَبَانِيط » .

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا^(٢)

- (١) « وجائز » خبر مقدم « تعويض » مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « قبل » ظرف متعلق بتعويض ، وقبل مضاف و « الطرف » مضاف إليه « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « بعض » اسم كان ، وبعض مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « فيهما » جار ومجرور متعلق بقوله « انحذف » الآتى « انحذف » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .
- (٢) « وحائد » خبر مقدم « عن القياس » جار ومجرور متعلق بقوله حائد « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « خالف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « الموصولة » ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « في البابين » جار ومجرور متعلق بخالف « حكماً » مفعول به لخالف « رسماً » رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « حكماً »

أى : قد يحىء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى تصغير مغرب « مُغَيَّرَ بَانَ » وفى عَشِيَّة « عَشِيَّةٌ ». وقولهم فى جمع رَهْطٍ « أَرَاهِطُ »^(١) وفى باطل « أَبَاطِيلُ » .

لِتَلَوِيَا التَّصْغِيرَ — مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّةٌ — الْفَتْحُ انْحَتَمَ^(٢)
كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةٌ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ^(٣)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْجَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَاخُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهطا على أراهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أراهطا على أراهط كأكلب وأكالب .

(٢) « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « انحتم » الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله ، وياء مضاف و « التصغير » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و « علم » مضاف إليه ، وعلم مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « مدته » مدة : معطوف على علم تأنيث ، ومدة مضاف وأهواء مضاف إليه « الفتح » مبتدأ « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كذا » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « مدة » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « سبق » الآتى — ومدة مضاف و « أفعال » مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « أو » عاطفة « مد » معطوف على مدة أفعال ، ومد مضاف و « سكران » مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على =

أى : يجب فتح ماولى ياء التصغير ، إن وليقه تاء التأنيث ، أو ألفه المنصورة ، أو الممدودة ، أو ألف أفعال جمعاً ، أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى^(١) ؛ فتقول : فى تمرّة : « تَمِيرَة » ، وفى حُبلى : « حُبَيْلى » ، وفى خمرَاء : « حُمَيْرَاء » ، وفى أجمال : « أَجِيمَال » ، وفى سكران : « سُكْرَان » .

فإن كان فعلاً من غير باب سكران ، لم يفتح ما قبل ألفه ، بل يكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى « سِرْحَان » : « سَرِيحَيْن » كما تقول فى الجمع « سَرَّاحِين » .

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حرف إعراب ؛ فتقول فى « درهم » : « دُرَيْهَم » ، وفى « عصفور » : « عُصْفِير » ، فإن كان حرف إعراب حرّ كته بحركة الإعراب ، نحو « هذا فُلَيْس » ، ورأيت فُلَيْسًا وَرَرَّتْ بِفُلَيْسٍ .

==سكران « به » جار ومجرور متعلق بقوله التحق الآتى « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما للوصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة .

(١) يشترط فى فعلاً — الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء — ثلاثة شروط : الأول أن تكون الألف والنون زائدتين ، والثانى ألا يكون مؤنثه على فعلاية ، والثالث ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين ؛ فلو كانت نونه أصلية كعسان من الحسن وعفان من العفونة قيل فى مصغره : حسيين وعفيين ، ولو كانت أنثاء على فعلاية كسيفان قيل فى تصغيره : سيفين ، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَا^(١)
 كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ^(٢)
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا^(٣)
 وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٌ جَلَا^(٤)

(١) «وَألف» مبتدأ، وألف مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من ضميره المستكن في الخبر «مدا» مد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها «وتأوه» الواو عاطفة ، تاء معطوف على ألف التأنيث ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» منقول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخرا» منصوب على نزع الخافض «لانسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد ، وعجز مضاف و«المضاف» مضاف إليه «والركب» معطوف على قوله المضاف .

(٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و«فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ، وبعد مضاف و«أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(٤) «وقدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و«ما» اسم موصول : مضاف إليه «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة الموصول «على ثنية» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفة «جمع» معطوف على ثنية ، وجمع مضاف و«تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جمع ، والجملة في محل =

لا يُعْتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة ، ولا بقاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء النسب ، ولا بمعجز المضاف ، ولا بمعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيدين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها . أنه لا يضرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال في « جُحْدُ بَاء » ^(١) : « جُحْدُ بَاء » ، وفي « حَنْظَلَةُ » : « حَنْظَلَةُ » ، وفي « عَبْقَرِيَّ » : « عَبْقَرِيَّ » ، وفي « بَعْلَبِكَ » : « بَعْلَبِكَ » ، وفي « عَبْدُ اللَّهِ » : « عَبْدُ اللَّهِ » ، وفي « زَعْفَرَان » : « زَعْفَرَان » ، وفي « مُسْلِمَيْنِ » : « مُسْلِمَيْنِ » ، وفي « مُسْلِمِينَ » : « مُسْلِمِينَ » ، وفي « مَسَامَات » : « مَسَامَات » .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا ^(٢)

= جر صفة لجمع ، وجعل المكردى قوله « جمع » بالنصب مفعولاً مقدماً لقوله « جلا » وجملة « جلا — إلخ » عطفاً على جملة « دل على ثنية » وهو عندي أحسن ،
(١) الجخدبا — بضم الجيم والدال جميعاً بينهما خاء ساكنة — ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٢) « وألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذو » نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و « القصر » مضاف إليه « متى » اسم شرط جازم « زاد » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث « على أربعة » جار ومجرور متعلق ب « زاد » حرف نفي ونصب واستقبال « يثبتا » فعل مضارع منصوب ب « لن » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تفتقرن بالناء ، لكنه حذف الناء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَبِيرٍ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ^(١)
 أى : إذا كانت ألفُ التانيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجبَ حذفُها في
 التصغير ؛ لأن بقاءها يُخْرِجُ البناءَ عن مثالِ قَعِيرٍ-ل ، وقُعِيرٍ-ل ؛ فتقول في
 « قَرَقَرَى » : « قَرُيْقَرُ » ، وفي « لُعُيْزَى » : « لُعُيْغِر » .
 فإن كانت خامسةً وقبلها مدَّةٌ زائدةٌ جازَ حذفُ المدَّةِ الزائدة وإبقاءُ ألفِ
 التانيث ؛ فتقول في « حُبَارَى » : « حُبَيْرَى » وجازَ أيضاً حذفُ ألفِ التانيثِ
 وإبقاءُ المدَّة ؛ فتقول : « حُبَيْرُ » .

وَأَرَدُّدٌ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ فَقِيْمَةٌ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصِيبُ^(٢)

(١) « وعند » ظرف متعلق بقوله « خير » الآتى ، وعند مضاف إلى « تصغير »
 مضاف إليه ، وتصغير مضاف و « حبارى » مضاف إليه « خير » فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بين » ظرف متعلق بقوله خير أيضاً ، وبين
 مضاف و « الحبيرى » مضاف إليه « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف
 والمعطوف عليه « والحبير » معطوف على الحبيرى .

(٢) « واردة » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لأصل »
 جار ومجرور متعلق بآر دد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً » مفعول أول لآر دد « لينا »
 صفة لقوله ثانياً « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 حوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، والجملة في محل نصب نعت ثان لقوله « ثانياً »
 السابق « فقيمة » الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله « صير » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قويمه » مفعول ثان لصير « تصيب » فعل
 مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

وَشَدَّ فِي عِيدٍ عَيْدٌ ، وَحْتَمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ^(١)
وَالْأَلْفُ الثَّانِي التَّزِيدُ يُجْمَلُ وَاوًا ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ^(٢)
أى : إذا كان ثانى الاسم المصغر من حروف اللين ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .
فإن كان أَصْلُهُ الواو قلب واوًا ؛ فتقول فى « قِيَمَةٌ » : « قُوْبَةٌ » ، وفى
« بَاب » : « بُوَيْب » .

وإن كان أَصْلُهُ الياء قلب ياء ؛ فتقول فى « مُوقِن » : « مُيَيْقِن » ، وفى
« نَاب » : « نُيَيْب » .

وشذ قولهم فى « عِيدٍ » : « عَيْدٌ » ، والقياسُ « عُوَيْدٌ » بقلب الياء واوًا ؛
لأنها أَصْلُهُ ؛ لأنه من عَادَ يَعُودُ .

فإن كان ثانى الاسم المصغر ألفًا مزيدةً أو مجهولةً الأصل وجب قلبها واوًا ؛
فتقول فى « ضَارِب » : « ضُوَيْرِب » ، وفى « عَاج » : « عُوَيْج » .

(١) « شد » فعل ماض « فى عيد » جار ومجرور متعلق بشذ « عيد » فاعل
شد « وحثم » فعل ماض مبنى للمجهول « للجمع ، من ذا » جاران ومجروران متعلقان
بجتم « ما » اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع « لتصغير »
جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى « علم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاجل لها
صلة الموصول .

(٢) « والألف » مبتدأ « الثانى ، المزيد » نعتان للألف « يجعل » فعل مضارع
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف ،
وهو المفعول الأول « واو » مفعول ثانٍ ليجمع ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول
ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف « كذا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ
« فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « يجعل » الآتى « يجعل » فعل مضارع مبنى =

والتكسير — فيما ذكرناه — كالتصغير ؛ فتقول في « باب » : « أبواب » ،
وفي « تاب » : « أنياب » ، وفي « ضاربة » : « ضوَّارب » .

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا (١)
المراد بالمنقوص — هنا — ما نقص منه حرف ؛ فإذا صغر هذا النوع من
الأسماء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثنائياً ، مجرداً عن التاء ، أو ثنائياً ملتبساً بها ،
أو ثلاثياً مجرداً عنها .

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها — رُدَّ إليه في التصغير ما نقص
منه ؛ فيقال في « دَم » : « دُمَي » ، وفي « شَفَّة » : « شُفَيْهَة » ، وفي « عِدَّة » :
« وُعَيْد » ، وفي « ماء » — مُسَمَّى به — : « مَوَي » .
وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التانيث صغر على لفظه ، ولم يُرَدَّ
إليه شيء ؛ فتقول في « شَاك السلاح » : « شَوَيْك » .

للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « الأصل »
والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) « كمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنقوص »
مفعول به لكمل « في التصغير » جار ومجرور متعلق بكمل « ما » مصدرية ظرفية
« لم » نافية جازمة « يحو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ،
والكسرة قبلها دليل عليها ، وناعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
المنقوص « غير » حال تقدم على صاحبه ، وهو قوله « ثالثاً » الآتي ، وغير
مضاف و « التاء » مضاف إليه « ثالثاً » مفعول به لقوله « يحو » السابق « كما » بالتصغر
لغة في ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مستند محذوف ، أي : وذلك كائن كما .

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَاً^(١)
من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد
تَجَرُّيدِهِ من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثَلَاثَةً صَغَّرَ عَلَى فُعِيلٍ ، ثم إن كان الْمُسَمَّى به مذكراً
جُرِّدَ عن التاء ، وإن كان مؤنثاً أُلْحِقَ تاء التأنيث ؛ فيقال في « المعطف » :
« عَطِيفٌ » ، وفي « حَامِد » : « حَمِيدٌ » ، وفي « حُبْلَى » : « حُبَيْلَةٌ » ،
وفي « سَوْدَاء » : « سَوَيْدَةٌ » .

وإن كانت أصوله أَرْبَعَةً صَغَّرَ عَلَى فُعَيْعِلٍ ؛ فتقول في « قَرِطَاس » :
« قَرِيطَسٌ » ، وفي « عُصْفُور » : « عُصْفِيرٌ » .

وَأَخْتِمُ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتُ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي ، كَسْنِ^(٢)

(١) « ومن » اسم موصول مبتدأ « بترخيم » جار ومجرور متعلق بقوله
« يصغر » الآتي « يصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « اكتنى » فعل ماض ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ « بالأصل » جار ومجرور متعلق بقوله اكتنى « كالعطيف »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « المعطفا » مفعول به يعنى ، والألف للاطلاق
(٢) « واختم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتا »
قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باختم ، وتامضاف و « التأنيث » مضاف إليه
« ما » اسم موصول مفعول به لاختم « صغرت » صغر : فعل ماض ، وتاء الخطاب
فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « من مؤنث » جار ومجرور متعلق بقوله
صغرت ، « عار ، ثلاثي » صفتان لمؤنث « كسن » جار ومجرور متعلق بمحذوف ،
خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كسن .

مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّارِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ^(١)
وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرَ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثَرُ^(٢)

إذا صُغِّرَ الثَّلَاثِيَّ ، الْمُؤَنَّثُ ، الْخَالِي مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ — لِحَقَّتْهُ [التَّاء] عِنْدَ
أَمْنِ اللَّبْسِ ، وَشَذَّ حَذَفُهَا حِينَئِذٍ ؛ فَتَقُولُ فِي « سِنَّ » : « سُنَيْنَةٌ » ، وَفِي
« دَارَ » : « دَوِيرَةٌ » ، وَفِي « يَدَ » : « يَدِيَّةٌ » .

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ ؛ فَتَقُولُ فِي « شَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ » :
« شُجَيْرٌ ، وَبُقَيْرٌ ، وَخَمِيسٌ » — بِلَا تَاءٍ — إِذْ لَوْ قُلْتَ « شُجَيْرَةٌ ، وَبُقَيْرَةٌ ،
وَخَمِيسَةٌ » لَالْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ « شَجَرَةٍ ، وَبَقَرَةٍ ، وَخَمْسَةٍ » الْمَعْدُودِ بِهِ مَذْكَرٌ .
وَمَا شَذَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي « ذَوْدَ ، وَحَرْبَ ، وَقَوْسَ ،
وَنَعْلَ » : « ذَوِيْدَ ، وَحُرَيْبَ ، وَقُوَيْسَ ، وَنُعَيْلَ » .

(١) « مَا » مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ « لَمْ » نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « يَكُنْ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ ،
مَجْرُومٌ بِلَمْ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُؤَنَّثٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ
« بِالنَّارِ » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَكُنْ » « يَرَى » فِعْلٌ مُضَارِعٌ
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الَّذِي
هُوَ اسْمُ يَكُنْ ، وَهُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ « ذَا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَرَى ، وَذَا مُضَافٌ وَ« لَبْسٌ »
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ مَعَ مَفْعُولِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ يَكُنْ « كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ « وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ » مَعْطُوفَانِ عَلَى شَجَرٍ .
(٢) « وَشَذَّ » فِعْلٌ مَاضٍ « تَرَكَ » فَاعِلٌ شَذَّ « دُونَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ
حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَدُونَ مُضَافٌ ، وَ« لَبْسٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَنَدَرَ » فِعْلٌ مَاضٍ
« لَحَاقُ » فَاعِلٌ نَدَرَ ، وَلَحَاقُ مُضَافٌ ، وَ« تَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « فِيمَا » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَدَرَ » السَّابِقِ « ثَلَاثِيَا » مَفْعُولٌ بِهِ تَقْدِيمٌ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ
قَوْلُهُ « كَثَرُ » الْآتِي — « كَثَرُ » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ
يَعُودُ إِلَى « مَا » الْمُوَصُولَةِ الْمَجْرُورَةِ مُحَلًّا بِفِي ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ
صَلَةُ الْمَوْصُولِ .

وشذ أيضاً لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ، كقولهم في « قُدَّام » :
« قُدَيْدِيمة » .

وَصَغَّرُوا شَذُوذًا : « الَّذِي ، الَّتِي وَذَا » مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا « تَا ، وَتِي »^(١)
التصغيرُ من خواصِّ الأسماء المتكسبة ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ ، وشذَّ تصغير
« الَّذِي » وفروعه ، و « ذَا » وفروعه ، قالوا في « الَّذِي » : « اللَّذِيَّ » وفي
« الَّتِي » : « اللَّتِيَّ » وفي « ذَا ، وَتَا » : « ذِيَّ ، وَتِيَّ »^(٢) .

• • •

(١) « وصغروا » فعل وفاعل « شذوذا » حال من الواو في صغروا : أي شاذين
« الذي » مفعول به لصغروا « التي » معطوف على الذي بعاطف مقدر « وذا » معطوف على
الذي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ذا » أو متعلق بقوله « صغروا » السابق ،
ومع مضاف و « الفروع » مضاف إليه « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« تا » مبتدأ مؤخر « وتي » معطوف على تا .

(٢) من ذلك - في التي - قولهم في مثل من أمثالهم « بعد اللتيا والتي » وقول الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في « ذا » قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق :

أَوْ تَحْلِيْنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَنِّي أَبُو ذِيَّالِكِ الصَّبِيِّ

النَّسَبُ

يَاءُ كَيْآ الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ^(١)

إذا أريد إضافة شئ إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك — جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدةً ، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال فى النسب إلى « دمشق » : « دِمَشْقِيٌّ » ، وإلى « تميم » : « تَمِيمِيٌّ » ، وإلى « أحمد » : « أَحْمَدِيٌّ » .

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَا تَأْنِيثِ أَوْ مَدَّتْهُ ، لَا تُثْبِتَا^(٢)

(١) « ياء » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « زادوا » الآتى — « كيا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، ويا مضاف و « الكرسي » مضاف إليه « زادوا » فعل وفاعل « للنسب » جار ومجرور متعلق بـ « زادوا » « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تليه » تلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ياء » والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كسر » كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كسر ، والجملة من هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « مثله » مثل : مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « اخذف » الآتى — ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهى عائدة إلى الياء « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « اخذف » « حواه » حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المحرورة محلا بمن ، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « اخذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتا » قصر للضرورة : مفعول به تقدم =

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ^(١)
يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ - فى كونها مشددة ،
واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا ، وجعلُ ياء النسب
موضعها ؛ فيقال فى النسب إلى « الشافعيّ » : « شافعيّ » وفى [النسب إلى]
« مَرْمِيّ » : « مَرْمِيّ » .

وكذلك إن كان آخرُ الاسم تاء التأنيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب ؛ فيقال فى
النسب إلى « مكة » : « مَكِّيّ » .

ومثلُ تاء التأنيث - فى وجوب الحذف للنسب - أَلِفُ التأنيث المقصورةُ
إذا كانت خامسةً فصاعداً ، كحُبَارَى وحُبَارَى ، أو رابعة متحرّكة ثانى ما هى

= على عامله ، وهو قوله « لا تثبتا » الآتى - وتامضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو »
عاطفة « مدته » مدة : معطوف على تاء ، ومدة مضاف و « تأنيث » مضاف إليه
« لا » ناهية « تثبتا » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
المنقلبة ألفاً للوقف فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفاً للتوكيد .

(١) « إن » شرطية « تسكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى مدة التأنيث المقصورة « تربيع » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اسم تسكن ، والجملة فى محل نصب
خبر تسكن « ذا » مفعول به لتربيع ، وذا مضاف و « ثان » مضاف إليه « سكن »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة فى محل
جر صفة لثان « فقلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف
وها : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى قلبها
واوا جائز ، مثلاً « واوا » مفعول ثان للمصدر الذى هو قلب « وحذفها » الواو
للاستئناف ، وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى
مفعوله « حسن » خبر المبتدأ .

فيه ، كَجَمَزِيٍّ وَجَمَزِيٍّ ، وإن كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه — كَحَبْلِيٍّ —
 جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف — وهو المختار — فتنقول : « حَبْلِيٍّ » ،
 والثاني قلبها واوًا ؛ فتنقول : « حَبْلَوِيٍّ » .

لِشَبْهِهَا الْمُلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيُّ — مَا لَهَا ، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى ^(١)
 وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلُ كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصَ خَامِسًا عَزِلُ ^(٢)
 وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَمِينُ ^(٣)

(١) « لشبها » شبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبهه مضاف
 وها : مضاف إليه « الملحق » نعت لشبه « والأصلي » معطوف على الملحق « ما »
 اسم موصول : مبتدأ مؤخر « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول
 « وللأصلي » الواو للمطف أو للاستئناف ، للأصلي : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر « يعتى » فعل مضارع مبنى للمجهول — وهما
 يختار — ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « قلب »
 السابق ، والجملة في محل رفع نعت لقلب .

(٢) « والألف » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « أزل » الآتي — « الجائز »
 نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « أربعا » مفعول به للجائز « أزل » فعل
 أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كذلك » جار ومجرور متعلق بعزل
 الآتي « يا » قصر للضرورة : مبتدأ ، ويا مضاف و« المنقوص » مضاف إليه « خامسا »
 حال من الضمير المستتر في قوله عزل الآتي « عزل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجملة من
 الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ

(٣) « والحذف » مبتدأ « في الياء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف
 « رابعا » حال من الياء « أحق » خبر المبتدأ « من قلب » جار ومجرور متعلق بأحق
 « وحتم » خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و« ثالث » مضاف إليه =

يعنى أن ألف الإلحاق المقصورة كآلف التأنيث : فى وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبَزَكِيٍّ وَحَبَزَكِيٍّ ، وجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً : كَعَلَقِيٍّ وَعَلَقِيٍّ وَعَلَقَوِيٍّ ، ولكن المختار هنا القلبُ ، عكس ألف التأنيث .

وأما الألف الأصلية ؛ فإن كانت ثلاثة قلبت واوًا : كَمَصَا وَعَصَوِيٍّ ، وفَتَوِيٍّ ، وإن كانت رابعة قلبت أيضًا واوًا : كَمَلَهَوِيٍّ ، ورُبَمَا حذفت كَمَلَهَوِيٍّ ، والأوَّلُ هو المختار ، وإليه أشار بقوله : « وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى » أى : يُخْتَارُ ، يقال : اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ — أى : اخترته — وإن كانت خامسة فصاعدًا وَجَبَ الحذفُ كَصُطْفَيٍّْ فى مُصْطَفَىٍّ ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا » .

وأشار بقوله : « كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثلاثة قلبت واوًا وَفُتِّحَ ما قبلها ، نحو « شَجَوِيٍّ » فى شَجٍ ، وإن كانت رابعة حذفت ، نحو « قَاضِيٍّ » [فى قَاضٍ] ، وقد ثقل قلب واوًا ، نحو « قَاضَوِيٍّ » ، وإن كانت خامسة فصاعدًا وَجَبَ حذفها « كَمُعْتَدِيٍّ » فى مُعْتَدٍ ، و « مُسْتَعْلِيٍّ » فى مُسْتَعْلٍ .

وَالْحَبَزَكِيٍّ : ذَكَرُ الْقُرَادِ ، وَالْأَنْثَى : حَبَزَكَاةٌ ، وَالْعَلَقِيٍّ : نَبْتُ وَاحِدِهِ عُلَقَاةٌ .

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ، وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ^(١)

« يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لثالث

(١) « أول » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله

ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول أول لأول ، وذا مضاف و « القلب » =

يعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فتح ما قبلها ، نحو : « شَجَوِيَّ وَقَاضَوِيَّ » .

وأشار بقوله : « وَفَعِلٌ » — إلى آخره « إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةً ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد — وجب التخفيفُ يجعل الكسرة فتحة ، فيقال في نَمِرٍ : « نَمَرِيٌّ » وفي دُؤْلٍ : « دُؤْلِي » ، وفي إِبِلٍ : « إِبِلِي » .

وَقِيلَ فِي الرَّمِيِّ مَرَمِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرَمِيٌّ^(١)
قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين ، وجب حذفها في النسب ؛ فيقال في « الشافعي » : « شَافِعِيٌّ » ، وفي « مَرَمِيٌّ » : « مَرَمِيٌّ » .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً ، والأخرى زائدة ؛ فمن

= مضاف إليه « انفتاحاً » مفعول ثانٍ لأول « وفعل » بفتح الفاء وكسر العين — مبتدأ « وفعل » بضم الفاء وكسر العين — معطوف عليه « عينهما » عين : مفعول تَقْلِدُ على عامله ، وهو قوله افتتح الآتي ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه « افتتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وفعل » — بكسر الفاء والعين جميعاً — معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق .

(١) « وقيل » فعل ماضٍ مبني للمجهول « في الرمي » جارٍ ومجرور متعلق بقيل « مرمي » قصد لفظة : نائب فاعل قيل « واختير » فعل ماضٍ مبني للمجهول « في استعمالهم » الجار والمجرور متعلق باختيار ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « مرمي » نائب فاعل لاختير .

العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة منهما ، ويُبْقَى الأصلية ، ويقلبها واواً ، فيقول
في « المرمي » : « مَرْمَوِيٌّ » ، وهي لغة قليلة ؛ والمختار اللغة الأولى — وهي
الحذف — سواء كانتا زائدتين ، أم لا ؛ فتقول في « الشافعي » : « شَافِعِيٌّ »
وفي « مرمي » : « مَرْمِيٌّ » .

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيَهُ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ^(١)
قد سبق حكم الياء المشددة المسبوبة بأكثر من حرفين .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوبة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في
النسب شيء ، بل يُفْتَحُ ثَانِيَهُ وَيُقَلَّبُ ثَالِثُهُ وَاوًا ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلا
من واو لم يغير ، وإن كان بدلا من واو قلب واواً ؛ فتقول في « حَيٍّ » : « حَيَوِيٌّ » ؛
لأنه من حَيِّيتٌ ، وفي « طَوِيٍّ » : « طَوَوِيٌّ » ؛ لأنه من طَوَيْتُ .

(١) « ونحو » مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « حَيٍّ » مضاف إليه « فتح » مبتدأ
ثانٍ ، وفتح مضاف ، وثان من « ثانيه » مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد
إلى نحو حَيٍّ مضاف إليه « يجب » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو
يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وأردده » اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد « واوا » مفعول ثان لاردد
« إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه ،
جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « قلب » الآتي ،
والهاء تعود إلى الواو « قلب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجملة من قلب ونائب فاعله في محل نصب خبر
يكن . وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وَعَلَّمَ التَّنْيَةَ أَحْذِفُ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ^(١)
يُحْذَفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ [مَا فِيهِ مِنْ] علامة تنئية ، أو جمع تصحيح ؛ فإذا
سَمَّيْتَ رَجُلًا « زَيْدَانِ » — وأعربته بالألف رفعا ، وبالياء جرًا ونصبا —
قلت : « زَيْدِي » وتقولُ فيمن اسمه : « زَيْدُون » — إذا أعربته بالحروف — :
« زَيْدِي » وفيمن اسمه هندات : « هِنْدِي » .

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفُ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ^(٢)
قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب
كسره في النسب ياء [مكسورة] مُدْغَمٌ فِيهَا ياء — وجب حذف الياء
المكسورة ، فتقول في طَيِّبٍ : « طَيِّبِي » .

(١) « وعلم » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « احذف » الآتي — وعلم مضاف
و « التنئية » مضاف إليه « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « للنسب » جار ومجرور متعلق بقوله احذف « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف
و « ذا » مضاف إليه « في جمع » جار ومجرور متعلق بقوله : « وجب » الآتي ،
وجمع مضاف ، و « تصحيح » مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(٢) « وثالث » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف
محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث « من نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « حذف »
الآتي ، ونحو مضاف ، و « طيب » مضاف إليه « حذف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ « وشذ » فعل ماض « طائي » فاعل شذ « مقولا » حال من
طائي « بالالف » جار ومجرور متعلق بقوله « مقولا » .

وقياسُ النسبِ في طيء : « طَيْئِيٌّ » ، لكن تركوا القياس ، وقالوا :
« طَائِيٌّ » بإبدال الياء ألفا .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو « هَبْيَيْخِي » في هَبْيَيْخ .
والهبيخ : الغلام المملوء ، والأثنى هَبْيَيْخَةٌ .

وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزِمِ وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمِ (١)
يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعْلِيٌّ — بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن
معتلّ العين ، ولا مضاعفا ، كما يأتي ؛ فتقول في حَنِيفَةٍ : « حَنْفِيٌّ » .
ويقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعْلِيٌّ — بحذف الياء — إن لم يكن مضاعفا ؛
فتقول في جُهَيْنَةٍ : « جُهَيْنِيٌّ » (٢) .

(١) « وفعلِي » مبتدأ « في فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله « التزم » الآتي
« التزم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى فعلِي الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وفعلِي » مبتدأ « في
فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله « حتم » الآتي « حتم » فعل ماض مبني للمجهول
وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعلِي نائب فاعل ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(٢) الأصل في النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء في آخره —
أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى أمير وكريم : أميري ، وكريمي ،
والأصل في النسب إلى فعيل — بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء — أن ينسب
إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى نمير وكليب : نميري ، وكليبي ، والأصل في النسب
إلى فعيلة — بفتح الفاء — وإلى فعيلة — بضم الفاء — أن تحذف ياؤه ، وتحذف مع ذلك =

وَأُلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ أَمْثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا^(١)
 يعني أن ما كان على فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ ، بلا تاء ، وكان معتلاً اللام —
 فحكمه حكم ما فيه التاء : في وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول في «عَدِيٌّ» :
 «عَدَوِيٌّ» ، وفي «قُصِيٌّ» : «قُصَوِيٌّ» ، كما تقول في «أُمِّيَّةٌ» : «أُمَوِيٌّ»
 فإن كان فَعِيلٌ أو فُعِيلٌ صحيحاً اللام ، لم يُحذف شيء منهما ؛ فتقول في
 «عَقِيلٌ» : «عَقِيلٌ» ، وفي «عَقِيلٌ» : «عَقِيلٌ»^(٢)

= تاءه ، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة ؛ فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة :
 جهني ، وأذني ، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة : حنفي وشرفي ، وإنما فعلوا ذلك
 فرقا بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء
 التي للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف
 يأنس إلى الحذف ، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاءوا بها
 على خلاف الأصل ، قالوا في النسب إلى سليقة : سليقي ، وقالوا في النسب إلى عميرة :
 عميري ، وقالوا في النسب إلى رديئة - بضم ففتح - رديني ، وقالوا في النسب إلى
 ثقيف : ثقيفي ، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل - بضم ففتح - قرشي ، وهذلي .
 (١) «وَأُلْحَقُوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا ، ومعل مضاف و«لام»
 مضاف إليه «عرياء عري» فعل ماض ، وتعلقه محذوف ، وتقديره : عري من التاء ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى معل لام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل
 نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من المثلين» جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من الضمير المستتر في «عري» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التاء»
 قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أوليا» الآتي - «أوليا»
 أولى : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما المرصولة المجرورة محلا بالباء وهو مفعوله الأول ،
 والجملة من الفعل ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجزور بالباء .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَأْتُ إِزَارَهَا فِدَعُصٌ ، وَأَمَّا خَضِرُهَا فَبَقِيْلٌ

وَتَمَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ^(١)

يعنى أن ما كان على فَعِيلَةٍ ، وكان مُعْتَلَّ العَيْن ، أو مُضَاعَفَةً — لا تحذف ياءه في النسب ؛ فتقول في طَوِيلَةٍ : « طَوِيلِي » ، وفي جَلِيلَةٍ « جَلِيلِي » وكذلك أيضاً ما كان على فَعِيلَةٍ وكان مضاعفاً ، فتقول في قَلِيلَةٍ : « قَلِيلِي » .

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتِسَابٌ^(٢)

حكم همزة المدود في النسب كحكمها في التثنية : فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً نحو « خَمْرَاوِي » في حمراء ، أو زائدة للالحاق كـ « لِبَاء » أو بدلا

(١) « و تَمَمُوا » فعل و فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالطويلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالجليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ .

(٢) « و همز » مبتدأ ، و همز مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « مذ » مضاف إليه « ينال » فعل مضارع مبنى للجهول ، و نائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في النسب » جار ومجرور متعلق بقوله « ينال » السابق « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لينال « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « في تثنية » له « جاران ومجروران متعلقان بقوله « انتسب » الآتى « انتسب » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتسب و فاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو علبائي وكسائي ، والقلب نحو
علباوي وكساوي ، أو أصلاً بالتصحيح لا غير نحو قرأني في قراء .

وَأَنْسَبُ لِيَصْدُرَ جُمْلَةً وَصَدَرَ مَا رُكِبَ مَرْجًا ، وَلِثَانٍ تَمَّمَ^(١)
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ^(٢)
فِيهَا سِوَى هَذَا انْسَبَنُ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَنَسٍ ، كـ «مَبْدُوءَ الْأَشْهَلِ»^(٣)

(١) « وانسب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لصدر »
جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و « جملة » مضاف إليه « و صدر »
معطوف على صدر السابق ، ومصدر مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ركب »
فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة ، والجملة من ركب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « مرجا » مفعول
مطلق لركب على تقدير مضاف : أي تركيب مرج « ولثان » الواو عاطفة ، لثان :
جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر « تما » تم : فعل ماض ، والألف
للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر نعت لثان .

(٢) « إضافة » مفعول به لقوله « تما » في البيت السابق « مبدوءة » نعت لقوله
إضافة « بـ ابن » جار ومجرور متعلق بمبدوءة « أو » عاطفة « أب » معطوف على
ابن « أو » عاطفة أيضاً « ما » اسم موصول : معطوف على أب « له » جار ومجرور
متعلق بقوله وجب الآتي « التعريف » مبتدأ « بالثاني » جار ومجرور متعلق بالتعريف
« وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعريف
الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره
لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « انسبن » الآتي « سوى » ظرف متعلق
بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بـني ، وسوى مضاف و « هذا » اسم إشارة مضاف
إليه ، مبني على السكون في محل جر « انسبن » انسب : فعل أمر ، مبني على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للأول »

إذا نُسِبَ إلى الاسم للركب ؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مزج ، حُذِفَ عَجْزُهُ ، وألحق صدره ياء النسب ؛ فتقول في تأبط شرّاً : « تأبّطى » ، وفي بعلبك « بعلّى » وإن كان مركباً تركيبَ إضافة ، فإن كان صدره ابنّاً ، أو كان مُعرِّفاً بعجزه — حُذِفَ صَدْرُهُ ، وألحق عجزه ياء النسب ؛ فتقول في ابن الزبير : « زُبَيْرِي » وفي أبي بكر : « بَكْرِي » ، وفي غلام زيد : « زَيْدِي » فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يُخَفَّ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره ؛ فتقول في امرئ القيس : « أُمْرِي » وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول في عبد الأشهل ، وعبد القيس : « أَشْهَلِي ، وَقَيْسِي » .

وَأَجْبُرَ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ^(١)

= جار ومجرور متعلق بقوله انسبن « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يخف » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم « لبس » نائب فاعل يخف « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « الأشهل » مضاف إليه .

(١) « واجبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « برد » جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و « اللام » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لا جبر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « حذف » الآتى « حذف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « جوازاً » نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبراً ذا جواز « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون التون المحذوفة للتخفيف « رده » رد : اسم يك ، ورد مضاف ، =

في جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيهِ^(١)
إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لأمه
مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية ، أو لا .

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركه ؛ فتقول
في « يَدِي وَابْنِي » : « يَدَوِيَّ ، وَبَنَوِيَّ ، وَأَبْنِيَّ ، وَيَدِيَّ » كقولهم في التثنية :
« يَدَانِ ، وَابْنَانِ » وفي « يَدٍ » علماً لمذكر : « يَدُونِ » .

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردّها في
النسب ؛ فتقول في « أَبِي ، وَأَخِي ، وَأُخْتِي » : « أَبَوِيَّ ، وَأَخَوِيَّ » كقولهم :
« أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَأُخَوَاتِ » .

وَبَأَخٍ أَخْتًا ، وَابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقَ ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ^(٢)

والهاء مضاف إليه « ألف » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،
والجمله في محل نصب خبريك ، وجمله يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لأمه
مألوفاً في التثنية أو الجمع فاجبره برد لأمه .

(١) « في جمعي » جار ومجرور متعلق بقوله « ألف » في البيت السابق ، وجمعي
مضاف و « التصحيح » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « في التثنية » جار ومجرور
معطوف على الجار والمجرور السابق « وحق » مبتدأ ، وحق مضاف و « مجبور »
مضاف إليه « بهذي » جار ومجرور متعلق بمجبور « توفية » خبر المبتدأ .

(٢) « وبأخ » جار ومجرور متعلق بقوله « أَلْحَقَ » الآتي « أَخْتًا » مفعول تقدم
على عامله - وهو قوله « أَلْحَقَ » الآتي - « وابن » معطوف على قوله بأخ « بنتا »
معطوف على قوله « أَخْتًا » السابق ، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد =

مذهبُ الخليل وسيبويه — رحمهما الله تعالى ! — إلحاقُ أخت و بنت في النسب بأخ وابن ؛ فتُحذفُ منهما تاء التأنيث ، ويُردُّ إليهما المحذوف ؛ فيقال : « أَخَوِيٌّ ، وَبَنَوِيٌّ » كما يفعل بأخ وابن ، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : « أُخْتِي ، وَبِنْتِي » .

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذَوَلَيْنِ كَ «لَا وَلَائِي» ^(١) .
إذا نُسِبَ إلى ثَنَائِي لاثالثَ له ، فلا يخلو الثاني : إما أن يكون حرفاً صحيحاً ، أو حرفاً معطلاً .
فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمه ؛ فتقول في كم : « كَمِيٌّ ، وَكَمِيٌّ » .

وإن كان حرفاً معطلاً وجب تضعيفه ؛ فتقول في لو : « لَوِيٌّ » .
وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة ؛ فتقول في رجل اسمه لا : « لَائِيٌّ » ويمحوز قلبُ الهمزة واواً ؛ فتقول : « لَآوِيٌّ » .

= جاز لا غبار عليه «الحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ويونس» مبتدأ ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبي» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبي ، وحذف مضاف ، و «التا» قصر للضرورة : مضاف إليه .
(١) «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضعاف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني : مبتدأ ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «لين» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كلا ، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا .

وإن يكن كشيء ما ألفا عدم فجزؤه وفتح عينه التزم^(١)

إذا نُسبَ إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو مُعْتَلِّها .

فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف ؛ فتقول في « عِدَّة وَصِفة » : « عِدِي وَصِيفِي » .

وإن كان معتلها وجب الرُّدُّ ، ويجب أيضاً — عند سيبويه رحمه الله ! — فتح عينه ؛ فتقول في شَيْءٍ : « وَشَوِي » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « كشيء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم « ما » اسم موصول : اسم يكن « ألفا » قصر للضروية : مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي « عدم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول « جزؤه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه « وفتح » معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من « عينه » مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير — مع أن المبتدأ في قوة المثنى — للتأويل بالمذكور ، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف — مماثل لهذا المذكور — للمعطوف ؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير : جزؤه التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من جعل المذكور خبرا للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفا ، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

وَالْوَاحِدَ اِذَا كُرِّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ . اِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ^(٢)
 اِذَا نُسِبَ اِلَى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ جِيءَ بِوَاحِدِهِ وَنُسِبَ اِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ
 فِي النِّسْبِ اِلَى الْفَرَائِضِ : « فَرَضِي » .
 هَذَا اِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا تَجْرِي الْعَلَمُ ، فَاِنْ جَرَى تَجْرَاهُ — كَأَنْصَارٍ — نُسِبَ
 اِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي أَنْصَارٍ : « أَنْصَارِي » ، وَكَذَا اِنْ كَانَ عَلَمًا ؛ فَتَقُولُ
 فِي أُنْمَارٍ : « أُنْمَارِي » .

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَمِلَ فِي نَسْبٍ أُغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلَ ^(٣) .
 يُسْتَفْنَى غَالِبًا فِي النِّسْبِ عَنْ يَأْتِهِ بِنَاءُ الْأَسْمِ عَلَى فَاعِلٍ — بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا —
 نَحْوُ « تَأْمِيرٍ » ، وَلَا بِنِ ^(٣) « أَيُّ صَاحِبِ تَمَرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ » ، وَيَبْدَأُ عَلَى فَعَّالٍ فِي

(١) « الواحد » مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذ كر الآتي « اذ كر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ناسبا » حال من الضمير المستتر في قوله اذ كر « للجمع » جار ومجرور متعلق بناسبا « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يشابه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجمع « واحدا » مفعول به ليشابه « بالوضع » جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف بحال من الضمير المستتر في قوله « أغنى » الآتي ، ومع مضاف و « فاعل » مضاف إليه « وفعال » معطوف على فاعل « فعل » مبتدأ « في نسب » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « فعل » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى « قبل » الفاء عاطفة ، وقبل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٣) « قد ورد من ذلك قول الخطيئة :

وَعَرَّرَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَأِنِّ فِي الصَّيْفِ تَأْمِيرٌ =

الْحَرْفِ غَالِبًا ، كَبَقَالَ وَبَزَارَ ، وقد يكون فَقَالَ بمعنى صاحب كذا ، وجُمِلَ منه قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بذى ظلم .
وقد يستغنى — عن ياء النسب أيضًا — بفعل بمعنى صاحب كذا ،
نحو : « رجل طَعِيمٌ وَلَيْسَ » أى : صاحب ظَعَامٍ وَلِبَاسٍ ، وأنشد سيبويه
رحمه الله تعالى :

٣٥٦ — لَسْتُ بِبَلِيلِي ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتَسَكَرُ
أى : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

= وقول الآخر :

* إِلَى عَطَنٍ رَحْبِ الْمَبَاةِ أَهْل *
والشاهد فيه قوله « أهل » فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى

أهل ، وليس هو بحار على الفعل ؛ لأنه لو جرى لقال « مأهول » ؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبنى للجھول .

٣٥٦ — أنشد سيبويه — رحمه الله — هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنتمرى — رحمه الله — في شرح شواهدہ ،
اللغة : « ليل » . معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل في الليل « نهر »
بفتح فكسر — أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب « أدلج » أسير من أول الليل ، والادلاج — على زنة الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا — السير في آخر الليل « ابتسكر » أدرك النهار من أوله .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيلهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلي » الباء زائدة ، ليلي : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

وَعَلَى مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتَصَرًا^(١)
 أى : ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب ،
 يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، كقولهم فى النسب إلى البصرة : « بَصْرِي^(٢) » ، وإلى
 الدهر : « دُهْرِي^(٣) » وإلى مَرْو « مَرْوَزِي » .

= المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء
 المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن « لا » نافية « فُجِلَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الليل » منصوب على الظرفية الزمانية بأدج « ولكنى »
 حرف استدراك « أبكر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .
 الشاهد فيه : قوله « نهر » حيث بناء على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد
 النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهاري ، كما قال : لست بليلى ، قال سيويه : « وقالوا
 نهر ، وإنما يريدون نهاري ، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم وفيه معنى ذلك » اهـ .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى
 على السكون فى محل جر « أسلفته » أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء
 مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مقررأ » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى »
 جار ومجرور متعلق بقوله « اقتصر » الآتى فى آخر البيت « ينقل » فعل مضارع مبنى
 للمجهول « منه » جار ومجرور متعلق بينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ،
 تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل صلة الذى « اقتصر » فعل ماض مبنى للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة
 من اقتصر ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) المشهور فى « البصرة » فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها « بصرى »
 بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى « البصرة » كسر الباء
 وضمها أيضاً ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ماورد فى لفظ المنسوب إليه
 من الفتح أولاً ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب
 ضم الباء مع ثبوته لغة فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى
 بزنة جلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف
 الألف ، كما يجوز قلبها واوا ، فيقال « بصروى » .

(٣) الدهرى - بضم الدال ، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الهامى .

الْوَقْفُ

تَنْوِينًا أُثِرَ فَفُتِحَ أَجْمَلُ أَلِفًا وَقَفًا ، وَتِلَوُ غَيْرِ فَفُتِحَ احْذِفًا^(١)

أى : إذا وقف على الاسم المنون ، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً ، ويشمل ذلك ما فتحتهُ للإعراب ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وما فتحتهُ لغير الإعراب ، كقولك فى إِيَّهَا وَوَيْيَهَا : « إِيَّهَا ، وَوَيْيَهَا » .

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله ، كقولك فى « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَزْتُ بُرَيْدٌ » : « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَزْتُ بُرَيْدٌ » .

وَأَحْذِفُ لَوَقْفٍ فِى سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِى الْإِضْمَارِ^(٢)

(١) « تنوينا » مفعول أول لقوله « اجعل » الآتى « إثر » ظرف منعلق باجعل ، وإثر مضاف و « فتح » مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفا » مفعول ثانٍ لاجعل « وقفا » مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف « وتلو » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « احذفا » الآتى - وتلو مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لوقف فى سوى » جارٍ ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول به لاحذف ، وصلة مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « الفتح » مضاف إليه « فى الإضمار » جارٍ ومجرور متعلق بصلة .

وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنَوَّنًا نُصِبَ : فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ^(١)
 إِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ : فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً نَحْوِ « رَأَيْتُهُ » أَوْ مَكْسُورَةً
 نَحْوِ « عَرَّزْتُ بِهِ » حُذِفَتْ صَلَتُهَا ، وَوَقِفَ عَلَى الْهَاءِ سَاكِنَةً ، إِلَّا فِي الْفُرُوقِ ،
 وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نَحْوِ « هِنْدٌ رَأَيْتُهَا » وَقِفَ عَلَى الْأَلِفِ وَلَمْ تَحْذَفْ .
 وَشَبَّهُوا « إِذَا » بِالْمَنْصُوبِ الْمَنُونِ ، فَأَبْدَلُوا نُونَهَا أَلِفًا فِي الْوَقْفِ .

* * *

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ — مَا
 لَمْ يُنْصَبَ — أَوْلى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلِمَا^(٢)
 وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مَرٍ لَزُومٍ رَدًّا أَلْيَا اقْتِصَافِي^(٣)

(١) « أَشْبَهَتْ » أَشْبَهَ : فَعَلَ ماضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « إِذَا » فاعِلُ أَشْبَهَ « مَنْوَنًا »
 مفعول به لأشبهه « نُصِبَ » فَعَلَ ماضٍ مبني للمجهول ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
 جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَنْوَنٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعَتْ لِقَوْلِهِ « مَنْوَنًا » السَّابِقِ
 « فَأَلِفًا » مفعول ثانٍ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ « قَلِبَ » الْآفِي — « فِي الْوَقْفِ »
 جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَلِبَ « نُونُهَا » نونٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَنُونٌ مضافٌ وَهَا : مضافٌ إِلَيْهِ
 « قَلِبَ » فَعَلَ ماضٍ مبني للمجهول ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ — وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ — ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ
 فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى نُونِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

(٢) « وَحَذَفُ » مُبْتَدَأٌ ، وَحَذَفَ مضافٌ وَ « يَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : مضافٌ إِلَيْهِ ،
 وَيَا مضافٌ وَ « الْمَنْقُوصِ » مضافٌ إِلَيْهِ « ذِي » نَعَتْ لِلْمَنْقُوصِ ، وَذِي مضافٌ وَ « التَّنْوِينِ »
 مضافٌ إِلَيْهِ « مَا » مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ « لَمْ » نَائِيَّةٌ جَازِمَةٌ « بِنَصْبِ » فَعَلَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ
 لِلْمَجْهُولِ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَالْفَتْحَةُ مُلْقَاةٌ عَلَى الْبَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ أَوْلى ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ « أَوْلى » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « مِنْ ثُبُوتِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِأَوْلى « فَاعِلِمَا » فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا تَصَالَهُ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُنْقَلِبَةِ
 أَلِفًا لِأَجْلِ الْوَقْفِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ وَجَوَابُ تَقْدِيرِهِ أَنْتَ .

(٣) « وَغَيْرِ » مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرُ مضافٌ وَ « ذِي » مضافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مضافٌ ،
 وَ « التَّنْوِينِ » مضافٌ إِلَيْهِ « بِالْعَكْسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ =

إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أبذل من تنوينه ألف ، نحو « رأيت قاضياً » ؛ فإن لم يكن منصوباً فاختار الوقف عليه بالحذف ، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتي ؛ فتقول : « هذا قاض » ، ومررت بقاض . ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير : (ولكل قوم هادي) .

فإن كان المنقوص محذوف العين : كمرى — اسم فاعل من أرى — أو الفاء : كيني — علماً — لم يوقف إلا بإثبات الياء ؛ فتقول : « هذا مري » ، وهذا يني » وإليه أشار بقوله : « وفي نحو مري لزوم رد الياء لقتني » .

فإن كان المنقوص غير منون ؛ فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنة ، نحو « رأيت القاضي » وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها ، والإثبات أجود ، نحو « هذا القاضي ، ومررت بالقاضي » .

وغيرها التأنيث من محرك سكنه ، أوقف رائم التحرك^(١)

= « وفي نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « اقتني » الآتي ، ونحو مضاف و « مر » مضاف إليه « لزوم » مبتدأ ، ولزوم مضاف و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الياء » قصر للضرورة : مضاف إليه « اقتني » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وغير » مفعول بفعل محذوف يفسره قوله « سكنه » الآتي ، وغير مضاف و « ها » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وها مضاف ، و « التأنيث » مضاف إليه « من محرك » جار ومجرور متعلق بسكنه « سكنه » سكن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أو » عاطفة « قف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رائم » خال من فاعل قف ، ورائم مضاف و « التحرك » مضاف إليه .

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْمِعًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا^(١)
 مُحَرَّكًا ، وَخَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ^(٢)
 إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء
 التانيث ، أو غيرها .

فإن كان [آخِرُهُ] هاء التانيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك
 في « هذه فاطمة أفبكت » : « هذه فاطمة » .

(١) « أو » عاطفة « أشمم » فعل أمر معطوف على « قف » في البيت السابق ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الضمة » مفعول به لأشمم « أو » عاطفة
 « قف » فعل أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « مضعفا » حال من الضمير المستتر في « قف » وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم
 موصول : مفعول به لقوله « مضعفا » « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « همزا » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه
 وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « عليلا » معطوف على قوله
 « همزا » « إن » شرطية « قفا » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام .

(٢) « محركا » مفعول به لقوله « قفا » في البيت السابق « وحركات » مفعول
 تقدم عامله - وهو قوله « انقلا » الآتي - « انقلا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله
 بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « لساكين » جار ومجرور متعلق بقوله انقلا « تحريكه » تحريك : مبتدأ ،
 وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « يحظلا »
 فعل مضارع مبني للمجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو يعود إلى تحريكه ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
 وخبره في محل جر صفة لساكين .

وإن كان [آخِرُهُ] غير هاء التانيثِ فى الوقف عليه خمسة أَوْجُه : التسكين ،
والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنَّقل .

فالرَّوْم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفى .
والإشمام : عبارة عن ضمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون
إلا فيما حركته ضمة .

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخيرُ همزة كخطأ ، ولا معتلاً كفتى ،
وأن يَلِىَّ حركةً ، كالجَمَل ؛ فتقول فى الوقف عليه : الجمل — بتشديد اللام —
فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالجَمَل .

والوَقْفُ بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونَقْلُ حركته إلى الحرف
الذى قبله ، وشرطُهُ : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو « هذا
الضربُ » ، ورأيت الضربَ ، وصررت بالضربِ .

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَمْعَرٍ .

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [وإنسان] .

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقْلًا^(١)

(١) « ونقل » مبتدأ ، ونقل مضاف و « فتح » مضاف إليه « من سوى » جار
ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و « المهموز » مضاف إليه « لا » نافية « يراه »
يرى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « بصرى » فاعل يرى ، وجملة الفعل النفي
وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « وكوف » بحذف ياء النسب للضرورة : مبتدأ
« نقلاً » نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفى ،
والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : « هذا الضَّرْبُ » ، ورَأَيْتُ الضَّرْبَ » ، ومَرَرْتُ بِالضَّرْبِ » في الوقف على « الضَّرْبِ » ، و « هذا الرَّدُّ »^(١) ، ورَأَيْتُ الرَّدَّ » ، ومررتُ بالرَّدِّ » في الوقف على « الرَّدِّ » .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الأخير مهموزاً ؛ فيجوز عندهم « رأيت الرَّدَّ » ويمتنع « [رأيت] الضَّرْبِ » . ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

وَالنَّقْلُ إِنْ بُعِدَ نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^(٢)
يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلا إن كان الأخير همزة فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع « مَا آءَ الْعِلْمُ »

(١) الردء - بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزة - هو المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فأرسله معي ردءا يصدقني ، إني أخاف أن يكذبون) .

(٢) « والنقل » مبتدأ « إن » شرطية « يعدم » فعل مضارع ، مبنى للجهول ، فعل الشرط « نظير » نائب فاعل يعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يعدم نظير فالنقل ممتنع ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « ممتنع » خبر المبتدأ « وذلك » اسم إشارة . مبتدأ « في المهموز » جار ومجرور متعلق بقوله « يمتنع » الآتي « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ « يمتنع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجملة في محل نصب خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

(٣٣ - شرح ابن عقيل ٢)

في الوقف على « العِلْمِ » لأن فِعْلاً مفقوداً في كلامهم ، ويجوز « هَذَا الرُّدُّ » لأن الآخر همزة .

في الوقفِ تَأْنِيثِ الْأَسْمِ هَاجُوعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلْ^(١)
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهَى ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى^(٢)
إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء ، نحو « هِنْدٌ قَامَتْ » وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكناً

(١) « في الوقف هـ جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي » تاء قصر للضرورة : مبتدأ ، وتا مضاف و « تأنيث » مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و « الاسم » مضاف إليه « ها » بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث « بساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتي « صح » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة في محل جر صفة لساكن « وصل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن ومعموليها فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « قل » فعل ماض « ذا » اسم إشارة : فاعل قل « في جمع » جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و « تصحيح » مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح « ضاهى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ذين » مضاف إليه « بالعكس » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الوافع مبتدأ ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ

صحيحاً ، أولاً ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء ، نحو « بنت ، وأخت » ، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء ، نحو « فاطمة ، وحزرة ، وفتاة » وإن كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء ، نحو « هندات ، وهيات » وقَلَّ الوقف على المفرد بالتاء ، نحو « فاطمت » وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو « هنداة ، وهيات » .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ^(١)
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِجَ مَجْزُومًا ؛ فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(٢)

(١) « وقف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقف ، وها مضاف و « السكت » مضاف إليه « على الفعل » جار ومجرور متعلق بقف « المعلن » صفة للفعل « بحذف » جار ومجرور متعلق بقوله « المعلن » وحذف مضاف و « آخر » مضاف إليه « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول به لأعط « سأل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من سأل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبر ليس « في سوى » جار ومجرور متعلق بحتم ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أو » حرف عطف « كعج » معطوف على الجار والمجرور السابق « مجزوما » حال من المجرور الثاني « فراع » راع : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لراع « رعوا » رعى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذي رعوه .

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُهُ : للجزم ، أو الوقف ، كقولك في لم يُعْطِ : «لم يُعْطِ» وفي أعطِ : «أُعْطِ» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخرُهُ قد بقي على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في «ع» و «ق» : «عِ ، وقِه» والثاني كقولك في «لم يبع» و «لم يَبِ» : «لَمْ يَبِعْ ، وَلَمْ يَبِهْ»^(١).

وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا ، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنْ تَقِفَ^(٢)
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ «اقتضاءم اقتضى»^(٣)

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا - من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو «لم يبع» ، ولم يف - ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى (ولم أك) وقوله سبحانه (ومن تق) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية ، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية .

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر : فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول ، جواب الشرط «ألفها» ألف : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه «وأولها» أول : فعل أمر مبني على حذف انباء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة : مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقف فأولها الهاء .

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتما» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «انخفضا» =

إذا دخل على « ما » الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها ، نحو « عمّ تسأل ؟ » و « يمّ جئت ؟ » و « اقتضاء م اقتضى زيد » وإذا وقف عليها بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكت ، نحو « عمّة » و « فيمة » وإن كان اسماً وجب إلحاقها ، نحو « اقتضاء مة » و « نجىء مة » .

* * *

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ كَرِمًا^(١)
وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أَدِيمَ شَدَّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنًا^(٢)

= فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « باسم » جار ومجرور متعلق بانخفاض « كقولك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « اقتضاء » مفعول مطلق تقدم على عامله وجوبا لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و « م » اسم استفهام مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو . (١) « ووصل » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « أجز » الآتي - ووصل مضاف و « ذى » اسم إشارة : مضاف إليه « الهاء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أجز » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « حرك » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « تحريك » مفعول مطلق مبين للنوع ، وتحريك مضاف و « بناء » مضاف إليه « لزما » لازم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بناء ، والجملة في محل جر صفة لبناء .

(٢) « ووصلها » وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه ، « بغير » جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و « تحريك » مضاف إليه ، وتحريك =

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تشبه حركة إعراب ، كقولك في « كَيْفَ » : « كَيْفَةً » ولا يُوقَفُ بها على ما حركته إعرابية ، نحو « جَاءَ زَيْدٌ » ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضي ، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة ، نحو « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، المندى المفرد ، نحو « يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ » واسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو « لَا رَجُلَ » وشذّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة ، كقولهم في « مِنْ عَلٍ » : « مِنْ عَالِهِ »^(١) ، واستحسن إلحاقها بما حركته دأمة لازمة .

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ أَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا^(٢)

== مضاف و « بنا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أديم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجملة في محل جر صفة لتحريك بناء « شذّ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجملة من شذّ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في المدام » جار ومجرور متعلق بقوله « استحسن » الآتي « استحسن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أى : واستحسن في المدام .

(١) وذلك كما في قول الراجز :

يَا رَبَّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَهُ أَرْبَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَالِهِ

(٢) « وربما » رب : حرف تقييد ، وما : كافة « أعطى » فعل ماض مبني للمجهول « لفظ » نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول ، ولفظ مضاف و « الوصل » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطى « للوقف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « نثرا » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل ، أى : ذا نثر ، أى : واقعا في نثر « وفشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف « منتظما » حال من فاعل فشا .

قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ ، وذلك كثيرٌ في النظم ، قليلٌ في النثر ،
ومنه في النثر قوله تعالى : (لَمْ يَدَسَّنْهُ وَانْظُرْ) ومن النظم قوله :
— ٣٥٧ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ . وَافَقَ الْقَصَبَا *
فضعف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف] .

٣٥٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب في كتاب سيوييه إلى رؤبة بن
المعراج بن رؤبة ، ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي — ولم يسمه — ونسبه
الجرمي إلى ربيعة بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله :
* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلِحَ بَا *
ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحرقيق — إلخ .
اللغة : « كأنه » الضمير يعود إلى الجذب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه
الكلمة ، في قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبَا
« اسلحبا » أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ، ويعم الأودية
« الحريق » أراد به النار « القصبا » هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .
الإعراب : « مثل » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، وشل مضاف
و « الحريق » مضاف إليه « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق
« القصبا » مفعول به لوافق .
الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف
الإطلاق .

الإمالةُ

الألفُ المُبدَلُ مِنْ «يَا» فِي طَرَفٍ أَمِلُ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ يَا خَلَفٌ^(١)
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُدُوزٍ ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلَمَّا عَدِمَا^(٢)
 الإمالة : عبارة عن أَنْ يُنْجَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ^(٣)

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتي - «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «يا» قصر للضرورة : فاعل للواقع «خلف» حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلاف أو بالواقع في البيت السابق ، ودون مضاف و«مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شدوز» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة : فاعل تلى ، وها مضاف و«التأنيث» مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا باللام «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتي - «عديم» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدر ، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصعد ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره .

وحكم الإمالة الجواز ؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز ، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب .
 والإمالة لغة تميم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا .

وَتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً : بدلاً من ياء ، أو صائراً إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ؛ فالأول كَأَلَفَ « رَمَى ، وَمَرَمَى » والثاني كَأَلَفَ « مَلَّهَى » فإنها تصير ياء في التثنية نحو « مَلَّهَيَانِ » .

واحترز بقوله : « دون مزيد أو شذوذ » مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير ، نحو « قَفَى » . أو في لغة شاذة ، كقول هُذَيْل في « قَفَا » إذا أضيف إلى ياء المتكلم « قَفَى » .

وأشار بقوله : « ولما تليه ها التانيث ما الها عِدَمًا » إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَالُ ، وإن وليتها ها التانيث كقَفَاة .

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فَلَتْ ، كَمَا ضِي خَفَ وَدِنْ^(١)
أى : كما تُمَالُ الألف للمتطرفة كما سبق تُمَالُ الألف الواقعة بدلاً من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فَلَتْ [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واواً كخاف ، أو ياء كباع وكَدَانْ ؛ فيجوز إمالتها كقولك : « خِفْتُ ، وَدِنتُ ، وَبِعْتُ » .

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل » مبتدأ مؤخر وبديل مضاف و « عين » مضاف إليه ، وعين مضاف و « الفعل » مضاف إليه « إن » شرطية « يُوَلُّ » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « إلى فلَتْ » جار ومجرور متعلق بقوله يُوَلُّ « كما ضي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كما ضي ، وما ضي مضاف و « خف » قصد لفظه : مضاف إليه « ودن » معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضاً .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ — بضم الفاء —
امتنعت الإمالة ، نحو « قَالَ ، وَجَالَ » فلا تُملأ ، كقولك : قُلْتُ ،
وَجُلْتُ .

كَذَلِكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفَرُ بِحَرْفِ اَوْ مَعَ هَا كَ «جَنِبَهَا أَدِرْ» (١)
كذلك تَمَالُ الألفُ الواقعة بعد الياء : متصلةً بها نحو بَيَان ، أو منفصلة بحرفٍ
نحو يَسَار ، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو : أَدِرْ جَنِبَهَا ؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً
امتنعت الإمالة ؛ لبعدهم الألف عن الياء ، نحو بَيْنَنَا ، والله أعلم .

كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ (٢)

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر ،
وتالي مضاف و «إلى» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغترف» فعل ماض مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجملة من
اغترف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو»
عاطفة «مع» معطوف على محذوف ، ومع مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه
«بكسرها» الكاف جارة لقول محذوف ، جيب : مفعول مقدم لأدر ، وجيب مضاف وها :
مضاف إليه «أدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر في وجوباً تقديره أنت .

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول :
مبتدأ مؤخر «يليه» يلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي ،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الوصلة «تالي» مفعول به يلي ، وتالي
مضاف و «كسر» مضاف إليه ، والجملة لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أو»
عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماض ، =

كسراً ، وَفَضِلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلِي يُعَدُّ فـ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُعِلُّهُ لَمْ يَصْدُ^(١)
 أى : كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةً ، نحو عَالِمٍ ، أو وقعت بعد
 حرف يلى كسرةً ، نحو كِتَابٍ ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أو لهما ساكن ،
 نحو شِمَالٌ ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا ،
 وكذلك يُمَالُ ما فَضَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَ بعد الكسرة أولها
 ساكن ، نحو « هَذَانِ دِرْهَمًاكَ » والله أعلم .

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا ، وَكَذَا تَكْفُرًا^(٢)

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر
 صفة لسكون .

(١) « كسرا » مفعول به لقوله « ولى » فى آخر البيت السابق « وفصل » مبتدأ ،
 وفصل مضاف و « الها » قصر للضرورة : مضاف إليه « كلا فصل » جار ومجرور
 متعلق بقوله « يعد » الآتى « يعد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع
 خبر المبتدأ « فدرهمالك » الفاء للتفريع ، ودرها : مبتدأ أول ، ودرها مضاف والسكاف
 مضاف إليه « من » اسم شرط : مبتدأ ثان « يعل » يعل : فعل مضارع فعل الشرط ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به
 ليل « لم » نافية جازمة « يصد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع
 خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل
 رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله درهمالك .

(٢) « وحرف » مبتدأ ، وحرف مضاف و « الاستعلاء » مضاف إليه « يكف »
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة
 من يكف وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « مظهرأ » مفعول به ليكف « من كسر » بيان =

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بُعْدُ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ^(١)
 كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْفَكْسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمَطَوَاعِ مِرْ^(٢)
 حروف الاستعلاء سبعة ، وهى : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،
 والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يمتنع الإمالة ، إذا كان سببها كسرة ظاهرة ،
 أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلاً بها ، كسَاخِطٍ ، وحَاصِلٍ ، أو مفصلاً
 بحرف كنفَاحٍ ونَاعِقٍ ، أو حرفين كمنَاشِيطٍ ومَوَائِقٍ .

= اقلوه مظهرآ ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة :
 معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتى «تكف» فعل مضارع
 «را» قصر للضرورة : فاعل تكف .

(١) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «ما» اسم
 موصول : اسم كان ، وجملة «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من
 اسم كان «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربعة «أو» عاطفة
 «بعد» معطوف على بعد الأول ، وبعد مضاف و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة
 «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتى «فصل» فعل ماض مبنى
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يمال كذا
 «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتى ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلق
 هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة
 «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر»
 ظرف متعلق بقوله يسكن ، وإثر مضاف و«الكسر» مضاف إليه «كالمطواع»
 الكاف جارة لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله «مر» فعل أمر
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره بميره
 أى أطعمه ، والميرة : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة — وهي المضمومة ، نحو هذا عِدَارٌ ، والمفتوحة ، نحو هذان عِدَارَانِ — بخلاف المكسورة على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : « كذا إذا قُدِّمَ — البيت » إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَنكفُ سَبَبَ الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِح ، وظَالِم ، وقَاتِل ، ويُمَالُ نحو طَلَاب ، وغِلَاب ، وإِصْلَاح .

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنكفُ بِكسرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو^(١)

يعنى أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة ، مع المكسورة غلبتْها المكسورةُ وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلها ؛ فيمَالُ نحو « على أَبْصَارِهِمْ ، ودار القرار » .

وَفُهُمَ مِنْهُ جَوَازُ إمالة نحو « حِمَارِكَ » ؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإِمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أَوْلَى وَأَحْرَى .

(١) « وكف » مبتدأ ، وكف مضاف و « مستعل » مضاف إليه « ورا » قصر للضرورة : معطوف على مستعل « ينكف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجملة من ينكف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بكسر » جار ومجرور متعلق بقوله ينكف ، وكسر مضاف و « را » مضاف إليه « كغارما » الكاف جارة لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى « لا » نافية « أجفو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ^(١)
 إذا انفصل سببُ الإمامة لم يُؤثِّرْ ، بخلاف سببِ المنع ؛ فإنه قد يؤثر
 منفصلا ؛ فلا يُمَالُ « أَتَى قَائِمٌ » بخلاف « أَتَى أَحَدٌ » .

* * *

وَقَدْ أَمَالُوا لِمَتَنَاسِبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَاداً ، وَتَلَا^(٢)
 قد تُمَالُ الألفُ الخالية من سببِ الإمامة ؛ لمناسبة ألفِ قبلها ، مشتملة على
 سببِ الإمامة ، كإمالة الألف الثانية من نحو « عِمَاداً » لمناسبة الألفِ الممالة
 قبلها ، وكإمالة ألف « تَلَا » كذلك .

* * *

(١) « ولا » ناهية « تمِل » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوباً تقديره أنت « لسبب » جار ومجرور متعلق بتمل « لم » نافية جازمة
 « يتصل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 سبب ، والجملة من يتصل المجزوم بلم فاعله في محل جر صفة لسبب « والكف »
 مبتدأ « قد » حرف تقليل « يوجب » فعل مضارع ، والهاء مفعول به أيوجب
 « ما » اسم موصول : فاعل يوجب ، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر
 المبتدأ « ينفصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول .

(٢) « قد » حرف تحقيق « أمالوا » فعل وفاعل « لتناسب » بلا داع ، جاران
 ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا « سواء » سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء
 مضاف إليه « كعمادا » الكاف جارة لقول محذوف ، عمادا : مقول لذلك القول المحذوف
 على إرادة لفظه « وتلا » تصد لفظه : معطوف على قبله عمادا .

وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْزِلْ تَمَكَّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»^(١)
 الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ؛ فلا يُمالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً ،
 إلا «ها» و «نا» ؛ فإنهما يُمالان قياساً مُطَرِّداً ، نحو «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا»
 و «مَرَّ بِنَا»^(٢).

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ
 أَمِلْ ، كَ «الْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفِ الْكُلْفُ»^(٣)

(١) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية ، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» في النداء ، و «لا» الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إمالة» قال قطرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنساناً بحق أمالتها ، لأن ألفها تصير ياء في الثنية لكونها رابعة ، وإذا سميت بلى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واوا في الثنية ، لكون ذى الواو في الثلاثى أكثر من ذى الياء .

(٣) «والفتح» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر ، =

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ^(١)
 أَيْ : تُمَالُ الْفَتْحَةُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ : وَضَلًا ، وَوَقْفًا ، نَحْوُ «بَشَرَرٍ»
 وَ «لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ» وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا وَلِيَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْ [نَحْوِ] «قِيَمَةٌ»
 وَنِعْمَةٌ» .

* * *

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كلايسر» الكاف جارة لقول محذوف
 للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الآتي «مل» فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول معزوم في جواب
 الأمر ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 «الكاف» مفعول ثانٍ لتكف .

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول :
 مبتدأ مؤخر «تليه» تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة :
 فاعل تلي ، وهاء مضاف و «التأنيث» مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل
 لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى
 الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماضٍ ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى الذي تليه ها التأنيث «غير» خبر كان ، وغير مضاف و «ألف»
 مضاف إليه .

* * *

التصريفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى^(١)
 التصريف عبارة عن : علم يُبْحَثُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية ،
 وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .
 ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال^(٢) ؛ فأما الحروف وشببها فلا تَعْلُقُ
 لعلم التصريف بها .

* * *

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثٍ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرِ^(٣)

(١) « حرف » مبتدأ « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبهه : معطوف على حرف ،
 وشبهه مضاف والماء مضاف إليه « من الصرف » جار ومجرور متعلق بقوله يرى الآتى
 « يرى » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنة فعل يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما »
 اسم موصول مبتدأ « سواها » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى
 مضاف والضمير مضاف إليه « بتصريف » جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى
 « حرى » خبر المبتدأ :

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفة ، لا مطلقا ، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة
 تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء .

(٣) « وليس » فعل ماض ناقص « أذنَى » اسم ليس ، وخبرها جملة يرى ومعهولاته
 « من ثلاث » جار ومجرور متعلق بأذنَى « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل -
 وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى أذنَى ، والجملة في محل
 نصب خبر ليس كما قلنا « قابل » مفعول ثان ليرى ، وقابل مضاف و« تصريف » مضاف
 إليه « سوى » أداة استثناء ، وسوى مضاف و« ما » نكرة موصوفة أو اسم موصول :
 مضاف إليه « غيرا » غير : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
 (٣٤ - شرح ابن عقيل ٢)

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين . إلا إن كان محذوفاً منه ؛ فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ « يَدِر » و « قل » و « م الله » و « ق زيداً » .

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا^(١)

الاسمُ قسمان : مزيدٌ فيه ، ومجردٌ عن الزيادة .
فالمزيد فيه هو : ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً ، وأكثر ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : آخرِ نَجَام ، وأشبهِيبَاب .
والمجرد عن الزيادة هو : ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً فى أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثى كَقَلَسٍ ، أو رباعى كَجَعْفَرٍ ، وإما خماسى — وهو غايته — كَسَفَرَجَل .

== الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، أو فى محل جر صفة لما النكرة .

(١) « ومنتهى » مبتدأ ، ومنتهى مضاف و « اسم » مضاف إليه « خمس » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تجردا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف « وإن » شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور متعلق بيزد « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط . ما : نافية « سبعا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا — بمعنى زاد — الآتى « عدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

وغير آخر الثلاثي أفتح وضم وأكسر، وزد تسكين ثانيه نعم^(١)
 العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي :
 إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحة ، وعلى كل من هذه التقادير :
 إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة ، أو ساكنه ، فتخرج من
 هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة ، وذلك نحو : قتل ، وعُتق ،
 ودُئِل ، وصُرد ، ونحو : علم ، وحُبك ، ولِيل ، وعِنَب ، ونحو : قلس ، وفَرَس ،
 وعَضُد ، وكَبِد .

* * *

وفعل أهمل ، والعكس يقل : لقصد هم تخصيص فعل بفعل^(٢)

(١) « وغير » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله أفتح الآتي - وغير مضاف
 و « آخر » مضاف إليه ، وآخر مضاف و « الثلاثي » مضاف إليه « أفتح » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وضم ، واكسر » كل منهما فعل أمر
 معطوف على أفتح « وزد » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل
 « تسكين » مفعول به لزد ، وتسكين مضاف وثاني من « ثانيه » مضاف إليه ، وثاني
 مضاف والهاء مضاف إليه « نعم » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « وفعل » مبتدأ « أهمل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس »
 مبتدأ « يقل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لقصد هم » الجار والمجرور متعلق يقل ،
 وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « تخصيص » مفعول به
 للمصدر - وهو قصد - وتخصيص مضاف و « فعل » مضاف إليه « بفعل » جار ومجرور
 متعلق بتخصيص .

يعنى أن من الأبنية الاثنى عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل .
 فالأول : ما كان على وزن فَعَلَ — بكسر الأول ، وضم الثانى — وهذا بناء
 من المصنف على عدم إثبات حُبْكَ .
 والثانى : ما كان على وزن فَعِلَ — بضم الأول ، وكسر الثانى — كذُمِلَ ،
 وإنما قلّ ذلك فى الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بِفَعَلَ ما لم يُسَمَّ
 فاعِلُهُ كضَرْبٍ وَقَتْلٍ .

* * *

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعِلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ^(١)
 وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا^(٢)
 الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ،

(١) « وأفتح » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وضم »
 واکسر « كذلك » الثانى « تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا به « من
 فعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » نعت لفعل « وزد »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو » مفعول به لزد ، ونحو
 مضاف و « ضمن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) « ومنتهاه » منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والماء مضاف إليه « أربع »
 خبر المبتدأ « إن » شرطية « جرّدا » مجرد : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ،
 والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف
 إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ،
 إن : شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور
 متعلق بقوله يزد ، « فما » الماء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « ستا » مفعول به تقدم
 على عامله ، وهو قوله عدا الآتى « عدا » فعل ماض - ومعناه جاوز - وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة .

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ؛
فالتي لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كضَرَبَ ، وَقِيلَ - بكسرها -
كشَرِبَ ، وفَعَلَ - بضمها - كشرُفَ .

والذي لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء ، وكسر العين - كضُمِنَ .
ولا تسكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف « وافتتح
وضم واكسر الثاني » فجعل الثاني مُثَلَّثًا ، وسكتَ عن الأول ؛ فعلم أنه يكون
على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

[وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كدَخَرَجَ ، وواحد
لفعل المفعول كدُخِرِجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَخِرِجْ]^(١) .
وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثيًا صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ،
أو على خمسة : كَانْطَلَقَ ، أو على ستة : كاسْتَخْرَجَ ، وإن كان رباعيًا صار بالزيادة
على خمسة : كَتَدَخَرَجَ ، أو على ستة : كَاخِرُنْجَمَ .

* * *

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد ، وهو وزن الماضي
المبني للمعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن المبني للمجهول ففرعان عنه .
فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين
تعرض لأوزان الثلاثي المجرد ؟ فهو لم يسلك طريقا واحدا في الموضعين ، ولو أنه سلك
طريقا واحدا لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك .

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي ، فعده منه ، أما في
الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله ، فلم يعده هناك ؛
لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان .

لِاسْمٍ مُّجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ وَفَعَّلِلَ وَفَعَّلَلَّ وَفَعَّلَلَّ^(١)
وَمَعَ فَعَلَّ فَعَّلَلُ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَّلَلِ حَوَى فَعَّلَلَا^(٢)
كَذَا فَعَّلَلُ وَفَعَّلَلَّ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى^(٣)

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستة أوزان :

الأول : فَعَّلَلَّ — بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جَفَعَرَ^(٤)

(١) « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مجرد » نعت لاسم « رباع » حذف منه ياء النسبة للضرورة : نعت ثان لاسم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل ، وفعلل ، وفعلل » معطوفات على المبتدأ .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله ، ومع مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت « إن » شرطية « علا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد « فمع » الفاء واقعة في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي ، ومع مضاف و « فعلل » مضاف إليه « حوى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً « فعلا » مفعول به لحوى ، والجملة في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر ، « وفعلل » معطوف عليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « غاير » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاهل لها صلة الموصول « للزيد » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « أو » عاطفة « النقص » معطوف على الزيد « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٤) الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر الملائن خاصة ، وأنشد ابن جني :

إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُفَجِّرُنَّ جَعْفَرًا

الثاني : فَعَلَّلَ — بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : زَبْرَج^(١) .
الثالث : فَعَلَّلَ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة — نحو :
دِرْهَم [وَهَجَرَ ع]^(٢) .

الرابع : فَعَلَّلَ — بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : بُرْثَن^(٣) .
الخامس : فَعَلَّلَ — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة — نحو هَزَبَر^(٤) .
السادس : فَعَلَّلَ — بضم أوله ، وفتح ثالثة ، وسكون ثانيه — نحو :
جُخَذَب^(٥) .

وأشار بقوله : « فَإِنْ عَلَا — إلخ » إلى أبنية الخماسي ، وهي أربعة :
الأول : فَعَلَّلَ — بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثة ، وفتح رابعة —
نحو : سَفَرَجَل .
الثاني : فَعَلَّلَ — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة ، وكسر رابعة —
نحو : جَخْمَرَش^(٦) .
الثالث : فَعَلَّلَ — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة ، وكسر رابعة —
نحو : قُدَّعِل^(٧) .

-
- (١) الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضاً الذهب .
(٢) الهجرع : الطويل المشقوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر .
(٣) البرثن — بناء مثلثة — واحد برثن الأسد ، وهي محالبة .
(٤) الهزير : الأسد .
(٥) الجخذب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد .
(٦) الجعموش ، من النساء : الثقيلة السمجة ، أو هي العجوز الكبيرة ، والجعموش
من الإبل : الكبيرة السن ، وتجمع على جعامر ، وتصغر على جعيمر ، بخذف الشين ؛
لأنها تخل بالصيغة .
(٧) القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيرة .

الرابع : فَعَلَّ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه — نحو : قِرْطَظِبٍ^(١) .

وأشار بقوله : « وما غَايَرَ — إلخ » إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ فالأول ككَيْدٍ وَدَمٍ ، والثانى كالسَّخِرَاجِ وَاقْتِدَارٍ .

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ تَا اخْتَذَى^(٢)
الحرف الذى يلزم تصارييف الكلمة هو الحرف الأصيل ، والذى يسقط فى بعض تصارييف الكلمة هو الزائد ، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ .

بِضْمَنِ فَقِيلَ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظٍ اكْتُبْنِي^(٣)

(١) القرطعبة : الحرقه البالية ، وليس له قرطعبة : أى ليس له شيء .
(٢) « والحرف » مبتدأ « إن » شريطة « يلزم » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ « فأصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « والذى » اسم موصول : مبتدأ « لا » نافية « يلزم » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتامضاف و « اختذى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « بضمين » جار ومجرور متعلق بقوله « قابل » الآتى ، وضمين مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « قابل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأصول » مفعول به لقابل « فى وزن » جار ومجرور متعلق بقابل « وزائد » مبتدأ =

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقٍ (١)
 إِذَا أُريدَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ قُوبِلَتْ أَصُولُهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ؛ فَيَقَابِلُ أَوَّلُهَا
 بِالْفَاءِ ، وَثَانِيهَا بِالْعَيْنِ ، وَثَالِثُهَا بِاللَّامِ ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَصْلٌ عُبِّرَ
 عَنْهُ بِاللَّامِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا وَزَنَ ضَرَبَ ؟ فَقُلْ : فَعَلَ ، وَمَا وَزَنَ زَيْدٌ ؟ فَقُلْ : فَعَّلَ ،
 وَمَا وَزَنَ جَعْفَرٌ ؟ فَقُلْ : فَعْلَلَّ ، وَمَا وَزَنَ فَسْتَقٍ ؟ تَقُلْ : فُعْلُلَّ ، وَتُسَكَّرُ
 اللَّامُ عَلَى حَسَبِ الْأَصُولِ .

وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ زَائِدٌ عُبِّرَ عَنْهُ بِلَفْظِهِ ؛ فَإِذَا قِيلَ : مَا وَزَنَ ضَارِبٌ ؟
 قُلْ : فَاعِلٌ ، وَمَا وَزَنَ جَوَّهَرٌ ؟ فَقُلْ : فَوَعَّلَ ، وَمَا وَزَنَ مُسْتَخْرِجٌ ؟ فَقُلْ :
 مُسْتَفْعِلٌ .

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّائِدُ ضَعْفَ حَرْفٍ أَصْلِي ؛ فَإِنْ كَانَ ضِعْفَهُ عُبِّرَ عَنْهُ بِمَا عُبِّرَ
 بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ :

== « بلفظه » الجار والمجرور متعلق بقوله « اأكتفي » الآتي على أنه نائب فاعله ، وجاز
 تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ ، وقد تقدم ذكر ذلك مرارا في نظائره
 من كلام الناطم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « اأكتفي » فعل ماض مبني للمجهول ،
 والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ

(١) « وضاعف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اللام »
 مفعول به لضاعف « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أصل » فاعل لفعل محذوف
 يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا بقي أصل ، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر
 بإضافة إذا إليها « بقي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من بقي المذكور
 وفاعله لا محل لها مفسرة « كراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
 والتقدير : وذلك كأثن كراء ، وراء مضاف ، و « جعفر » مضاف إليه « وقاف »
 معطوف على راء ، وقاف مضاف و « فستق » مضاف إليه .

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ إِمَّا لِلأَصْلِ^(١)

فتقول في وزن اغْدُوْدَنْ^(٢) : افْعَوْعَلْ ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا ، وتقول في وزن قَتَلَ : قَعْل ، ووزن كَرَّمَ قَعْل ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن اغْدُوْدَنْ افْعَوْدَل ، ولا في وزن قَتَلَ قَعْتَل ، ولا في وزن كَرَّمَ فَعَرَل^(٣)

واحكم بتأصيل حُرُوفِ سِتْسِمِ ونَحْوِهِ ، والخلف في كَلَمَلَمِ^(٤)

(١) « وإن » شرطية « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم يسكون النون المحذوفة للتخفيف « الزائد » اسم يك « ضعف » خبر يك ، وضعف مضاف و « أصلى » مضاف إليه « فاجعل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « له » ، في الوزن « جاران » ومجروران متعلقان باجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول « للأصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولا أول لاجعل .

(٢) تقوله : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد .

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه ، إلا عتيين : أولهما الحرف الزائد لتكرير حرف أصلى ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصل ، فإن كان تكريرا للعين نحو قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريرا لللام نحو اقتنسس عبر عنه باللام ، وثانيهما : الحرف المبدل من تاء افتعال- نحو اصطبر- فإنه يعبر عنه بالتاء .

(٤) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتأصيل » =

المُرَاد يسمم الرباعي الذي تَكَوَّرَتْ فاؤه وعينه، ولم يكن أحدُ المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول؛ فإذا صلح أحدُ المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف — وذلك نحو «كَلِمٌ» أمر من كَلَمَ، و«كَفِكَفَ» أمر من كَفَّكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَ وكَفَ — فاختلف الناسُ في ذلك؛ فقليل؛ هما مادتان، وليس كَفَكَفَ من كَفَ ولا لَمَ من لَمَ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بدلان من حرف مضاعف، والأصل لَمَمَ وكَفَّكَفَ، ثم أبدل من أحد المضاعفين: لامٌ في لَمَمَ، وكافٌ في كَفَّكَفَ.

فَأَلَفَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ — زَائِدٌ بغير مَبْنِيٍّ^(١)
إِذَا صَحِبَتْ أَلَفٌ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزَادَتِهَا، نَحْوُ: ضَارِبٌ

== جار ومجرور متعلق بإحكم، وتأصيل مضاف، و«حروف» مضاف إليه، وسرور مضاف و«سم» مضاف إليه «ونحو» نحو: معطوف بالواو على سَمِمْ ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كَلِمٌ» السكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بنى، والكاف مضاف ولم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: الخلف.

(١) «فَأَلَفَ» مبتدأ «أَكْثَرَ» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله «صاحب» الآتي — «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أَلَفَ، والجملة في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف و«مين» مضاف إليه.

وَعَضْبِي ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة ، بل هي إما أصل : كإلى^(١) ، وإما بدل من أصل : كقال وباع .

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقَمَّا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ وَوَعَوْعَا^(٢)
أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول ، فإنه يحكم
بزيادتهما ، إلا في الثنائي المبكر .
فالأول : كصيرف^(٣) ، ويعمل^(٤) ، وجوهر ، وعجوز .
والثاني : كيؤيؤ^(٥) — لطائر ذى مخالب — ووعوعة — مصدر وعوغ
إذا صوّت .

(١) الإلى - بكسر الهمز ، بزنة الرضى - النعمة ، وهو واحد الآلاء ، فى نحو قوله تعالى : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .
(٢) « اليا » قصر للضرورة : مبتدأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « الواو » مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه : أى والواو كذلك « إن » شرطية « و » « لم » نافية جازمة « يقعا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل جزم فعل الشرط « كماهما » فى موضع الحال من ألف الاثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ، والتقدير : إن لم يقعا وقوعا كوقوعهما ، حذف المضاف وعوض عنه « ما » فاتفصل الضمير ، و « فى يؤيؤ » جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه « ووعوا » الواو حرف عطف ، وعوعا : أصله فعل ماضى معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد للفظه .

(٣) الصيرف : الحال المتصرف فى أموره .

(٤) يعمل : البعير القوى على العمل ، والناقة يعملية .

(٥) اليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يآيى بزنة مساجد .

فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان .

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحْقُوقًا^(١)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كأحمد ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتها كما بل ومهد .

كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدَفٌ^(٢)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرأ بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين ، نحو : حمرأ ، وعأشورأ ، وقأصعأ^(٣)

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » معطوف على همز « سبقا » سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ ، وما عطف عليه « ثلاثة » مفعول به لسبق « تأصيلها » تأصيل : مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وها مضاف إليه « تحققا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة .

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و « ألف » مضاف إليه « أكثر » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « ردف » الآتى - « من حرفين » جار ومجرور متعلق بأكثر « لفظها » لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه « ردف » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) الفاصعاء : جحر من جحرة اليربوع ، وقال الفرزدق :

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِعَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَقَصَّعُ

فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة ، نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزة في الأول بدل من واو ، وفي الثاني بدل من ياء ^(١) ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كاء ، وداء .

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَةٌ كُفِي ^(٢) النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف ، تقدمها أكثر من حرفين — حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو زَعْفَرَان ، وَسَكْرَان .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية ، نحو مكان ، وزمان .

ويحكم أيضًا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كَغَضَنْفَرٍ ^(٣) .

(١) أصل كساء كساو — بواو في آخره ؛ لأنه من الكسوة ، وفعله كسوته أ كسوه — فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة . وأصل بناء بنأى — بياء في آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه — فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .
(٢) « والنون » مبتدأ « في الآخر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي خبراً « كالهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفي نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « كفي » الآتي ، ونحو مضاف و « غضنفر » مضاف إليه « أصالة » مفعول ثان لكفى تقدم عليه « كفي » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول .

(٣) الغضنفر : الأسد .

وَالْتَاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ^(١)
تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، كَقَائِمَةٍ ، وَلِلْمُضَارَعَةِ ، نَحْوُ أَنْتَ تَفْعَلُ ، أَوْ
مَعَ السَّيْنِ فِي الْإِسْتِفْعَالِ وَفِرْعَوْه ، نَحْوُ اسْتَخْرَجَ وَمُسْتَخْرَجٌ وَاسْتَخْرِجْ ، أَوْ
مُطَاوَعَةٍ فَعَلْ نَحْوَ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، أَوْ فَعَّلْ كَتَدَخَّرَجْ .

وَالْهَاءُ وَفَقًّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْرَةِ^(٢) .
تَزَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوِ لَمْ وَلَمْ تَرَهُ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ
مَا تَزَادَ فِيهِ ، وَهُوَ « مَا » الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ ،
نَحْوُ « رَهَ » ، أَوْ الْمَجْزُومُ ، نَحْوُ « لَمْ تَرَهُ » وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ^(٣) نَحْوُ « كَيْفَهُ »
إِلَّا مَاقُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَاسْمَ « لَا » الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ نَحْوُ « لَا رَجُلَ »
وَالْمُنَادَى نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ « ضَرَبَ » .

(١) « والتاء » مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة السياق والسباق عليه ، وتقديره :
والتاء زائدة ، أو تزداد ، أو نحو ذلك « في التأنيث » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر
المحذوف « والمضارعة » معطوف على التأنيث « ونحو » معطوف على التأنيث أيضاً ،
ونحو مضاف و « الاستفعال » مضاف إليه « والمطاوعة » معطوف على الاستفعال .

(٢) « والهاء » مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق « وفقاً » حال
بتقدير اسم الفاعل : أي واقفاً ، أو منصوب بنزعم الخافض : أي في وقف « كلة » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « ولم تره » معطوف على له « واللام »
مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق « في الإشارة » جار ومجرور متعلق بذلك
الخبر المحذوف « المستهرة » نعت للإشارة .

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة : أن تكون حركة بناء ، فخرجت حركة
الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع
المعرب ، وأن تكون حركة البناء دائماً لا تتغير ، فما تغيرت حركة بنائه في بعض
الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل .

وَأُطْرِدَ أَيْضًا زِيَادَةُ اللَّامِ فِي أَسمَاءِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوَ ذَلِكَ ، وَتِلْكَ ، وَهَنَالِكَ .

وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلْتَ^(١)

إذا وقع شيء من خروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : « سألتمونيها »^(٢) خاليًا عما قِيدَتْ به زيادته فأحكم بأصلاته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة : كسقوط همزة « شئال » في قولهم : « شملت الرِّيحُ شمولا » إذا هبَّت شمالا ، وكسقوط نون « حَنَظَلْ » في قولهم « حَظَلْتُ الْإِبِلُ » إذا آذاها أكلُ الحنظل ، وكسقوط تاء « ملسكوت » في « الملك » .

(١) « وأمنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « زيادة » مفعول به لامنع « بلا قيد » جار ومجرور متعلق بزيادة « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « قيد » ، والجملة في محل جر نعت لقيد « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تبين » فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تبين « حجة » فاعل تبين ، والجملة فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت » السكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مرارا .

(٢) قد عفى العلماء قديما بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فمنها قولهم « سألتمونيها » ومنها « اليوم تنساء » ومنها « هم يتساءلون » وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد ، وهو :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نِهَآيَةَ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

ويروى أن ط . سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له « سألتمونيها » فقال التليذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ « اليوم تنساء » فقال : لم يحدث شيء ، فقال الأستاذ : قد أجبتك مرتين ، ولكنك لم تفتن .

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبَغُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا^(١)
 لَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، كَمَا لَا يُوقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا
 وَجِبَ الْإِتْيَانُ هَمْزَةً مُتَحَرِّكَةً ، تَوْصِلًا لَانْطِقَ بِالسَّاكِنِ ، وَتُسَمَّى [هَذِهِ الْهَمْزَةُ]
 هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وَشَأْنُهَا أَنِهَا تَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ ، نَحْوُ اسْتَشْبِتُوا —
 أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ بِالْإِسْتِثْبَاتِ .

* * *

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ انْجَلَى^(٢)
 وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ، وَكَذَا أَمْرُ الْثَلَاثِي كَاخْشَ وَأَمَضَ وَانْقَضَا^(٣)

(١) « للوصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر
 « سابق » نعت لهمز « لا » نافية « يثبت » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى همز ، والجملة في محل رفع نعت ثان لهمز « إلا » أداة استثناء
 لإيجاب النفي « إذا » ظرف متعلق بقوله يثبت « ابتدى » فعل ماض مبني للمجهول
 « به » جار ومجرور متعلق بابتدى « كاستثبتوا » الكاف جارة لقول محذوف ،
 والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً .

(٢) « وهو » مبتدأ « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ماض »
 صفة لفعل « احتوى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى فعل « على أكثر » جار ومجرور متعلق باحتوى ، وجملة احتوى وفاعله في محل
 جر صفة ثانية لفعل « من أربعة » جار ومجرور متعلق بأكثر « نحو » خبر
 مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « انجلى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « والأمر » معطوف على « فعل » في البيت السابق « والمصدر » مثله « منه »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اختَصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فشكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوله بهمزة الوصل ، نحو اسْتَخْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، وكذلك الأمر منه نحو اسْتَخْرَجَ وَانْطَلَقَ ، والمصدر نحو اسْتَخْرَاجَ وَانْطِلَاقَ ، وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثي ، نحو أَخْشَ وَامْضِ وَانْقُذْ ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ .

وفي أسمِ أُسْتِ ابْنِ ابْنِهِ سَمِعَ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ^(١)
وَإِيْمَنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ^(٢)
لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا في عشرة أسماء : اُسْمٌ ، اُسْتٌ ، ابْنٌ ، وابْنُهُ ، واثنان ، وامرئٌ ، وامرأة ، وابنة ، واثنان ، وإيْمَنُ — في القسم .

== خبر مقدم « امر » مبتدأ مؤخر ، وأمر مضاف و « الاثنان » مضاف إليه « كاخش » الكاف جارة لقول محذوف ، كما علمت مراراً ، واخش : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وامض ، وانقذ » معطوفان على اخش .

(١) « وفي اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « سمع » الآتي « است . ابن ، ابنه » معطوفات على اسم « سمع » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « واثنان ، وامرئ » وتأنيث « معطوفات على ما قبله « تبع » فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث ، والجملة في محل جر نعت لتأنيث .

(٢) « وإيْمَن » معطوف على اسم في البيت السابق ، ورفع على الحكاية ؛ لأنه ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ « همز » مبتدأ ، وهمز مضاف و « أَل » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويبدل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول ليبدل — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أَل « مدا » مفعول ثانٍ ليبدل « في الاستفهام » جار ومجرور متعلق بيبدل « أو » حرف عطف وتخيير « يسهل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على قوله « يبدل » السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة — لم يَجُزْ حذفُ همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجِبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً، نحو: أَلأَمِيرُ قائمٌ؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

٣٥٨ — أَلْحَقْ — إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

٣٥٨ — نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللغة: «أَلْحَقْ» هو بهمزتين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، ذنة سحاب — اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفة «طائر» أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «أَلْحَقْ» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فَإِنْ رفعت فهو مبتدأ «إِنْ» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أى: إِنْ تَبَاعَدَتْ دار، ودار مضاف و«الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أَنْ» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و«أَنْ» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إِنْ أعربت «الحق» ظرفاً، أو خبر المبتدأ إِنْ أعربت الحق مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إِنْ تَبَاعَدَتْ دار الرباب فَإِنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ.

الشاهد فيه: قوله «أَلْحَقْ» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك في لغة البيت.

الإبدالُ

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَاتُ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا^(١)
 آخِرًا أَثَرَ أَلِفٍ زِيدَ ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَنَى^(٢)
 هذا البابُ عَفَدَهُ المصنفُ لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالا شائعا ،
 وهي تسعة أحرف ، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله « هَدَاتُ مُوْطِيَا »
 ومعنى « هَدَاتُ » سكنت ، و« موْطِيَا » اسم فاعل من « أَوْطَأَتِ الرَّحْلَ » إذا جعلته
 وَرِيثًا ؛ لكنه خَفَّفَ همزتهُ بإبدالها ياء لانتاحتها وكسر ما قبلها .
 وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض
 المصنف له ، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ : « الطَّجَعَ »^(٣) وفي أَصَيَّلَانَ :

(١) « أحرف » مبتدأ ، وأحرف مضاف و « الإبدال » مضاف إليه « هَدَاتُ
 موْطِيَا » قصد لفظه : خبر المبتدأ « فَأَبْدِلِ » الفاء تفرعية ، أبْدِلْ : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الهمزة » مفعول به لأبْدِلْ « من واو » جار
 ومجرور متعلق بأبْدِلْ « ويا » قصر للضرورة : معطوف على واو .
 (٢) « آخِرًا ، أَثَرَ » كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله « واوويا » في البيت
 السابق ، وإثر مضاف و « أَلِف » مضاف إليه « زِيدَ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أَلِف ، والجملة من ريدونائب فاعله في محل
 جر نعت لأَلِف « وَفِي فاعل » جار ومجرور متعلق بقوله « اقْتَنَى » الآتي ، وفاعل مضاف ،
 و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أَعْلَ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب
 صلة الموصول « عَيْنًا » تمييز « ذَا » اسم إشارة : مبتدأ « اقْتَنَى » فعل ماض مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذَا الواقع مبتدأ ، والجملة
 من اقْتَنَى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الراجز :

لَآ دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعَ

« أَصْيَلًا »^(١) .

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تَطَرَّفَتَا ، ووقعتا بعد ألف زائدة ، نحو دُعَاء ، وبناء ، والأصل دُعَاوٌ وَبِنَايٌ ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو آيَةٍ وَرَايَةٍ ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنِ وَتَعَاوُنٍ .

وأشار بقوله : « وفي فاعل ما أَعْلَّ عينا إذا اقتفى » إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا [مُتَّبِعًا] إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وَأَعْلَتْ في فعله ، نحو فائل وبائع ، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، ولكن أَعْلُوا حملا على الفعل ؛ فكما قالوا قَالَ وَبَاعَ فقلبوا العينَ أَلَفَا قَالُوا قَائِلٌ وَبَاعَ فقلبوا عين اسم الفاعلِ همزة ؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل صححت في اسم الفاعل ، نحو عَوَرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فهو عَايِنٌ .

وَالِدٌ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَانِدِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْيَلًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية « وقفت فيها أصيلا كي أسألها » والرواية الثالثة « وقفت فيها أصيلا نا أسألها » والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه ، وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه ؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان - مثال رغيف ورغفان ، ثم صغرا أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيرة لاما ، فقليل : أصيلا .

(٢) « والِد » مبتدأ « زَيْد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع حال من الضمير المستتر في « يرى » الآتي « ثالثا » حال من

تبدل الممزة — [أيصاً] — مما ولي ألف الجمع الذي على مثال مفاعل ؛ إن كان مدّة مَزِيْدَةً في الواحد ، نحو قِلَادَة وَقَلَادَة ، وصحيفة وصحائف ، وعَجُوز وعَجَائِز ؛ فلو كان غير مدّة لم تبدل ، نحو قَسَوْرَة وَقَسَاوِر ^(١) ، وهكذا إن كان مدّة غير زائدة نحو مَفَازَة ^(٢) ومَفَاوِز ، ومَعِيْشَة ومَعَايِش ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو مُصَيِّبَة ومَصَائِب .

كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفًا ^(٣)
 أى : كذلك تُبَدَّلُ الممزة من ثانى حرفين لينين ، تَوَسَّطَ بينهما مدّة مَفَاعِلَ ، كما لو سميت [رجلاً] بِنَيِّفٍ ثم كسرتة فإنك تقول : نَيِّأَف — يابدال إلياء

= إما من الضمير في يرى أيضاً فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ، وإما من الضمير في زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة « في الواحد » جار ومجرور متعلق بزيد « همزا » مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية ، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في مثل » جار ومجرور متعلق بيري « كالقلائد » السكاف زائدة ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه .
 (١) القسورة : الأسد ، وفي القرآن الكريم : (كأنهم حمر مستنفرة ، فرت من قسورة) .

(٢) المفازة : الصحراء ، وهي مهلكة ، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز .
 (٣) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثانى » مبتدأ مؤخر ، وثانى مضاف و « لينين » مضاف إليه « اكتنفا » اكتنف : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل جر صفة للينين « مد » مفعول به لاكتنفا ، ومسد مضاف و « مفاعل » مضاف إليه « يجمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن يجمعهم نيفا ، و « نيفا » مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع .

اواقعة بعد ألف الجمع همزة — ومثله أوّل وأوائل ؛ فلو توسط بينهما مدة مفاعيل ؛ امتنع قلب الثاني منها همزة ، كطوّاويس ؛ ولهذا قيد المصنف — رحمه الله تعالى ! — ذلك بمدة مفاعيل .

وافتَحْ وَرُدَّ الهمزة فيما أُعِلَّ لَامًا ، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُعِلَ^(١)
وَأَوَا ، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدءٍ غَيْرِ شَبْهِهُ وَوَفِي الْأَشَدِّ^(٢)

قد سبق أنه يجب إبدال المدّة الزائدة في الواحد همزة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعيل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة ؛ نحو نَيْفٍ ونِيَّافٍ

(١) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ورد » فعل أمر أيضاً معطوف على افتح « الهمز » مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع « يا » قصر للضرورة : مفعول ثان لرد ، « فيما » جار ومجرور متعلق برد « أُعِلَّ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لانحلالها من الإعراب صلة الموصول « لاما » تمييز « وفي مثل » جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي ومثل مضاف و « هراوة » مضاف إليه « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه .

(٢) « واوا » مفعول ثان لجعل في البيت السابق « وهمزاً » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « رد » الآتي — « أول » هو المفعول الأول تقدم أيضاً ، وأول مضاف و « الواوين » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في بدء » جار ومجرور متعلق برد ، وبدء مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « شبه » مضاف إليه ، وشبه مضاف و « ووفي الأشد » قصد لفظه : مضاف إليه .

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامٌ أحدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة
الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء .

فمثال الأول قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا — وَأَصْلُهُ قَضَائِيٌّ ، بإبدال مدة الواحدِ همزة ،
كما فعل في صحيفة وصحائف ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ : تحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً ، فأبدلت الهمزة ياء ،
فصار « قَضَايَا » .

ومثال الثانى زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا — وَأَصْلُهُ : زَوَائِيٌّ ، بإبدال الواو الواقعة
بعد ألف الجمع همزة كَنِيْفٌ وَنِيَّانِفٌ ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ
قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً] ، ثم قلبوا الهمزة
ياء ، فصار زَوَايَا .

وأشار بقوله : « وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ واوٌ » إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياء
إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل ؛ فإن كانت اللام واواً
سلمت في المفرد ، لم تقلب الهمزة ياء ، بل تقلب واواً ؛ ليشاكل الجمعُ واحدَه ،
وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : « هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ »
وأصلها هَرَاوِيٌّ كصحائف ، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً ، وقلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هَرَاءً ، ثم قلبوا الهمزة واواً ؛ فصار « هَرَاوِيٌّ » .
وأشار بقوله : « وهمزاً أول الواوين رُدٌّ » إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين
للمصدرتين همزةً ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعِلٌ ، نحو أَوَاصِلُ في
جمع واصله ، والأصلُ « وَوَاصِلُ » بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدلاً
من ألف فاعلة ؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعِلٌ لم يجب الإبدال ؛ نحو
وُوفِي وَوُورِيٌّ — أَصْلُهُ وَافِيٌّ وَوَارِيٌّ ، فلما بنى للمفعول احتيجَ إلى ضم ما قبل
الألف فأبدلت الألف واواً .

وَمَدًّا أَبْدَلِ ثَانِيَ التَّهْمِزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَثِيرٌ وَائْتِمِنْ^(١)
 إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ تَفْتَحِ قُلُوبٌ وَآوًا ، وَإِيَاءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ^(٢)
 ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضْمُ وَآوًا أَصِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ^(٣)

(١) « وُمدًا » مفعول ثانٍ تقدم على عامله وهو قوله أبطل الآتي « أبطل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ثاني » مفعول أول لأبطل ، وثاني مضاف و « التهمزين » مضاف إليه « من كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من التهمزين « إن » شرطية « يسكن » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثاني التهمزين ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يسكن ثاني التهمزين فأبطله مدا .

(٢) « إن » « شرطية » يفتح « فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « إثر » ظرف متعلق بقوله يفتح ، وإثر مضاف و « ضم » مضاف إليه « أو » عاطفة « فتح » معطوف على ضم « قلب » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « وَاوًا » مفعوله الثاني « وِيَاءَ » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « ينقلب » الآتي - « إثر » ظرف متعلق بـينقلب ، وإثر مضاف و « كسر » مضاف إليه « ينقلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه .

(٣) « ذو » مبتدأ ، وذو مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « مطلقا » حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وما » اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله « أصر » الآتي - « يضم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وَاوًا » مفعول ثانٍ لأصر الآتي « أصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « امّا » خبر يكن « أم » نعت لقوله لفظا ، أو مفعول به لأتم ، وأتم على هذا - فعل ناقص فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة خبر يكن ، وتقدير الكلام : ما لم يكن ما ينضم فما ختم كلمة : أي وقع في آخرها .

فَذَآكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا جَا ، وَأَوْؤُمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ^(١)
إذا اجتمع فى كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ ، إن لم يكونا فى موضع العين ، نحو
سَتَّالٌ وَرَأْسٌ ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدالُ الثانية
مدةً تُجَاوِسُ حركةَ الأولى ، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا ، نحو
آثَرْتُ ، وإن كانت ضمة أبدلت واوًا ، نحو أَوْثَرُ ، وإن كانت كسرة أبدلت
ياءً ، نحو إِيثَارُ ، وهذا هو المراد بقوله « ومدا أَبْدِلُنَّ — البيت » .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتهما فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة
قلبت واوًا ؛ فالأول نحو : أَوَادِمُ جمع آدم ، وأصله أَدَمٌ ، والثانى نحو أَوْيَدِمُ ،
تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : « إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واوًا » .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً ، نحو إِيَمٌ — وهو مثال إصْبَعِ
من أَمٍّ ، وأصله إِيَمَمٌ ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغمت
الميم فى الميم فصار إِيَمٌ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصار إِيَمٌ ، وهذا هو المراد
من قوله « وياء أثر كسر ينقلب » .

وأشار بقوله : « ذوالكسر مطلقًا كذا » إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت

(١) « فذاك » اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « ياء » مطلقا «
حالان من فاعل جاء « جا » قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وأؤم »
أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ « ونحوه » نحو : معطوف
بالواو على أؤم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « وجهين » مفعول تقدم على عامله -
وهو قوله « أم » الآتى - « فى ثانيه » الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثانى مضاف
والضمير مضاف إليه « أم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو أؤم المقصود لفظه - وما عطف عليه .

مكسورة قلب ياء مطلقاً — أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة — فالأول نحو **أَيْنُ** — مُضَارِعُ **أَنَّ** — وأصلها **أَيْنُ** ؛ تخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] وقد تُحَقِّقُ ، نحو **أَيْنُ** — بهزتين — ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل إلا فى «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : **إِيمُ** مثال **إِصْبِيعُ** من **أَمَّ** ، وأصله **إِئْمِمْ** ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم فى الميم فصار **إِئْمُ** ، تخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **إِيمُ** ، والثالث نحو : **أَيْنُ** — أصله **أَيْنُ** [والأصل **أُونَيْنُ**] لأنه مضارع **أَنْتَنْتُ** : أى جعلته **يَيْنُ** — فدخله النقل ولإدغام ، ثم خفف بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] .

وأشار بقوله : « وما يضم واواً أصِرُّ » إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة ، قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو **أَوْبُ** — جمع **أَبٍ** ، وهو **الترعى** — أصله **أُؤْبُ** ؛ لأنه **أَفْعُلُ** ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار **أَوْبُ** ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **أَوْبُ** ، والثانى نحو **إِؤُمُ** — مثال **إِصْبِيعُ** من **أَمَّ** ، والثالث نحو **أَوْمُ** — مثال **أُبْلُمُ** من **أَمَّ** .

وأشار بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم ، فذاك ياء مطلقاً جا » إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفًا ، فإن كانت طَرَفًا صُيِّرَتْ ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال **جَهَقَرٍ** من **قَرَأَ** « **قَرَأُ** » ثم قلب الهمزة ياء ، فتصير **قَرَأِيَا** ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، فصار **قَرَأَى** ، وتقول فى مثال **زَبْرِجٍ** من **قَرَأَ** « **قَرِئِيء** » ثم قلب الهمزة ياء فتصير **قَرِئِيَا** ، كالمقصود ، وتقول

في مثال بُرْئُنْ من قرأ « قُرْؤُوْ » ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة ؛ فيصير قُرْئِيًّا مثل القاضي^(١).

وأشار بقوله : « وأوُمُ ونحوه وجهين في ثانيه أم » إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وَجْهَانِ : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو أوُم — مضارع أم ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : أوُمَ ، وإن شئت حَقَّقْتُ ، فقلت : أوُمُ — وكذا ما كان نحو أوُمُ في كون أولى همزيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز في الثانية منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو أينُ مضارع أنْ ؛ فإن شئت أبدلت فقلت : أينُ ، وإن شئت حققت فقلت : أينُ .

وَيَاءُ أَقْلِبِ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ ، يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا^(٢)

(١) في نسخة « مثل المولى » وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أى أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة وذلك أن تبى من قرأ على وزن قَطَرٍ وخَدَبَ ، فتقول قرأاً — بكسر القاف ، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين — ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ؛ فيصير « قرأيا » بسكون الهمزة ، وهو نظير ظي فلا تقلب ياؤه ألفا لسكون ما قبلها .

(٢) « وياء » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب » الآتى — « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أَلِفًا » مفعول أول لقوله اقلب « كسرا » مفعول مقدم ، وعامله قوله « تلا » الآتى « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « أَلِفًا » والجملة في محل نصب نعت لألفا « أو » عاطفة « ياء » معطوف على قوله كسرا ، وياء مضاف و « تصغير » مضاف إليه « يواو » جار ومجرور متعلق بقوله « افعلًا » الآتى « ذا » اسم إشارة :-

في آخر، أو قبلَ تاءِ التَّأْنِيثِ، أو زِيَادَتِي فَعْلَانْ، ذَا أَيْضًا رَأَوَا^(١)
 في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الْحَوْلِ^(٢)
 إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاحٍ وديفَارٍ:
 «مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قباها ياء التصغير، كقولك في
 غَزَالٍ: «غُزَّيْلٍ» وفي قَدَّالٍ: «قُدَّيْلٍ».

وأشار بقوله «بواو ذا افعلًا في آخر — إلى آخر البيت» إلى أن الواو
 تقلب أَيْضًا ياء: إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل
 تاء التَّأْنِيثِ، أو قبل زِيَادَتِي فَعْلَانْ، مكسوراً ما قباها.

= مفعول به مقدم لافعلًا «افعلًا» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
 المنقلبة ألها لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

(١) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «واوا» في البيت
 السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله
 في آخر، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «التأنيث»
 مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف و «فعلان»
 مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول لرأوا الآتي «أيضا» مفعول مطلق لفعل
 محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٢) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف
 والمعتل «مضاف إليه» عينا «تمييز» والفعل «بكسر الفاء وفتح العين — مبتدأ
 منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح»
 خبر المبتدأ «غالبًا» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضا «نحو» خبر لمبتدأ محذوف،
 ونحو مضاف و «الحول» مضاف إليه.

فالأول نحو « رَضِيَ ، وَقَوِيَ » أصلهما رَضِيَوْ وقَوِوْ ؛ لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّة ؛ فقبلت الواو ياء .

والثاني نحو « جُرِيَ » تصغير جَرَوِ ، وأصله جُرَيَوُ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ؛ فقبلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

والثالث نحو : شَجِيَّة ، وهي اسم فاعل للمؤنث ، وكذا شُجِيَّة — مُصَغَّرٌ ، وأصله شُجِيوَّة — من الشَّجْو .

والرابع نحو « غَزِيَّان » وهو مِثَالُ ظَرِيَّان من الغَزْو .

وأشار بقوله : « ذا أَبْضًا رَأَوَا في مصدر المعتل عَيْنًا » إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُه ، نحو « صَامَ صِيَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا » والأصل صَوَامَ وقَوَامَ ، فَأَعْلَتِ الواو في المصدر حَمَلًا له على فعله .
فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر ، نحو : لاوَذَ لَوَاذًا ، وَجَاوَرَ جَوَارًا .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألِف وإن اعتلت في الفعل ، نحو :
حَالَ جَوَلًا .

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ فَاحْكُمُ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ (١)

(١) « وجمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « عين » مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين ، والجملة في محل جر نعت لمعين « أو » عاطفة « سكن » فعل ماض معطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، احكم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بهذا » =

أى : متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ ، وأُعِلَّتْ في واحده أو سكنت ، وَجَبَ قلبُها ياءً : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو دِيَارٍ ، وَثِيَابٍ — أَصْلُهُمَا دِيَّارٌ وَثِيَّابٌ ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها وحجى الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معنلة كدَّارٍ ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً كشَوَّبَ .

• • •

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً ، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانٍ ، وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَلِيلِ^(١)
إذا وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها ، اعتلَّتْ في واحده ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فِعْلَةٍ — وجب تصحيحها ، نحو عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ^(٢) ، وكوز^(٣) وكوزة ، وشذ ثورٌ وثيرة^(٤) .

ومن هنا يُعلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ؛ لأنه حَكَمَ على فِعْلَةٍ بوجوب التصحيح ، وعلى فِعْلٍ بجواز التصحيح والإعلال ؛

== جار ومجرور متعلق بإحكام «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه ، حيث» متعلقان بإحكام «عن» فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحليل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالحليل .

(٢) العود : المسن من الإبل ، وقد جمعوه على عيدة — بالقلب — في لغة قبيحة .

(٣) الكوز : إناء من فخار له عروة وبليل ، وهو دخیل .

(٤) قد جاء جمع ثور — بمعنى القطعة من الأقط — على ثورة كما هو الأصل .

فالتصحيح نحو : حاجة وجوح ، والإعلال نحو : قامة وقيم ، وديمة وديم ،
والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

وَأَوَّاهُ لَمَّا بَعْدَ فَتَحٍ يَا انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ ، وَوَجَبَ^(١)
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمُوقِنٍ ، بِذَالِهَا اعْتَرَفَ^(٢)
إذا وقعت الواو طرَقاً ، رابعة فصاعداً ، بعد فتحة ؛ قلبت ياء ، نحو :
أَعْطَيْتُ — أصله أَعْطَوْتُ ؛ لأنه من « عَطَا يَعْطُونَ » إذا تَنَاقَلَ — فقلبت
الواو في الماضي ياء تحملاً على المضارع نحو « يُعْطَى » كما حُلَّ اسم المفعول نحو :
مُعْطِيَانِ على اسم الفاعل نحو مُعْطِيَانِ ؛ وكذلك يُرْضِيَانِ — أصله يُرْضَوَانِ ؛

(١) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير المستتر في
« انقلب » الآتي « بعد » ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه
« يا » قصر للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتي « انقلب » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو « كالمعطيان » الكاف جارة
لقول محذوف : أى كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى « يرضيان »
فعل مضارع مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة في محل رفع خير
المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وجبه في محل نصب مقول للقول المحذوف « ووجب » فعل ماض .
(٢) « إبدال » فاعل وجب في البيت السابق ، وإبدال مضاف و « واو » مضاف
إليه « بعد » ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و « ضم » مضاف إليه « من ألف »
جار ومجرور متعلق بإبدال « ويا » قصر للضرورة معطوف على « كموقن » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : ويا كائنة كياء موقن « بذالها »
جاران ومجروران متعلقان بقوله « اعترف » الآتي « اعترف » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول . وعلى كل حال
فالجملة في محل رفع خبر للمبتدأ .

لأنه من الرضوان — فقلبت واوه بعد الفتحة ياء ، سَحَلًا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يُرَضِيَانِ .

وقوله « ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف » معناه أنه يجب أن يُبدَل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في « بَايَعَ » : « بُوَيْعَ » ، وفي « ضَارَبَ » : « ضُورِبَ » .

وقوله « ويا كموقن بذالها اعترف » معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة ؛ وجب إبدالها واوًا ، نحو مُوقِنٌ ومُوسِرٌ — أصلهما مُتَيَقِّنٌ ومُتَسِرٌّ ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ — فلو تحركت الياء لم تَعَلَّ ، نحو هَيَامٌ .

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهِيَمَاءُ »^(١)

يجمع فعلاءً وأفعلٌ على فَعَلٍ — بضم الفاء ، وسكون العين — كما سبق في التكميل ، كَحَمَزَاءٍ وَحُمَزٍ وَحُمَزٍ وَحُمَزٍ ؛ فإذا اعتَلَّتْ عَيْنُ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْيَاءِ قَلَبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِنَصَحِ الْيَاءِ ، نَحْوُ : هَيْمَاءٌ وَهَيْمٍ ، وَبَيْضَاءٌ وَبَيْضٍ ، وَلَمْ تَقْلِبِ الْيَاءَ وَآوًا كَمَا فَعَلُوا فِي الْمَفْرَدِ — كَمُوقِنٍ — اسْتِثْقَالًا لِدَلَالَةِ الْجَمْعِ .

(١) « ويكسر » فعل مضارع مبني للمجهول « المضموم » نائب فاعل يكسر « في جمع » جار ومجرور متعلق بيكسر « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « هيم » قصد لفظه : نائب فاعل يقال « عند » ظرف متعلق * يقال ، وعند مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف و « أهيا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل .

وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ إِلَيَّا مَتَى أَلْنِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا^(١)
كَتَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَةٍ كَذَا إِذَا كَسْبَعَانَ صَصِيرَةٍ^(٢)

إذا وقعت الياء لَامَ فَعَلٍ ، أو من قبل تاء التانيث ، أو زِيَادَتَيَّ فَعْلَان ،
وانضمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة — وجب قلبها واوًا .
فالأول : نحو قَضَوَ الرجل^(٣) .

(١) « وواوا » مفعول ثان لقوله « رد » الآتي « إثر » ظرف متعلق برد ، وإثر مضاف و « الضم » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليا » قصر للضرورة : مفعول أول لرد « متى » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بالني « ألني » فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « لام » مفعول ثان لألني ، ولام مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألني الياء لام فعل فرده واوا « أو » حرف عطف « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألني ، وقبل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) « كتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و « بان » مضاف إليه « من رمى » جار ومجرور متعلق ببيان « كمقدرة » جار ومجرور متعلق ببيان أيضاً « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله « رد » في البيت قبله « إذا » ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « كسبعان » جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه « صيره » صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قَضَوَ الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حولت « قضى » إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر في بابه ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أى ما أقوى سره ليلا ، أما سرو الرجل — بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته — فواوه أصلية .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول :
رَمُوتهُ .

والثالث : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن سَبْعَان ؛ فإنك تقول :
رَمُوان .

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى^(١)
إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن فُعْلَى — جاز فيها وَجْهَانِ :
أحدهما : قلب الضمة كسرة لتصبح الياء .

والثاني : إبقاء الضمة ؛ فتقلب الياء واواً ، نحو : الضُّيقِ ، والكَيْسَى ،
والضُّوقِ ، والكُوسَى ، وهما تأنيث الأضيْقِ والأَكَيْسِ .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الياء « عينا » خبر تكن « لفعل » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لعينا « وصفا » حال من فعل « فذلك » الفاء واقعة في جواب
الشرط ، وذا اسم إشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « بالوجهين » جار ومجرور
متعلق بقوله « يلفى » الآتى على أنه مفعوله الثاني « عنهم » جار ومجرور متعلق بيلفى
« يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر
فيه ، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم
جواب الشرط .

فصل

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمَا آتَى الْوَاوُ بَدَلٌ يَاءٌ ، كَتَقَوَى ، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ^(١)
 تُبَدِّلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامَ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ فَعَلَى ، نَحْوِ تَقَوَى ،
 وَأَصْلُهُ تَقِيًا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيَّتْ — فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ وَآوًا ،
 نَحْوِ صَدِيًا وَخَزِيًا ، وَمِثْلُ تَقَوَى : قَتَوَى — بِمَعْنَى الْفُتْيَا ، وَنَقَوَى — بِمَعْنَى
 الْبُقْيَا ، وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ « غَالِبًا » مِمَّا لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوًا وَهِيَ لَامُ اسْمٍ
 عَلَى فَعَلَى كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ : رِيًّا .

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فَعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى^(٢)
 أَى : تُبَدِّلُ الْوَاوُ الْوَاقِعَةَ لَامًا لِفَعَلَى وَصَفًا يَاءً ، نَحْوِ الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَشَدَّ

(١) « مِنْ لَامٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بَدَلٌ » الْآتَى ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعَلَى »
 مُضَافٌ إِلَيْهِ « اسْمَا » حَالٌ مِنْ فَعَلَى « آتَى » فِعْلٌ مَاضٍ « الْوَاوُ » فَاعِلُ آتَى « بَدَلٌ »
 حَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِيْعَةٍ ، وَبَدَلٌ مُضَافٌ وَ« يَاءٌ » مُضَافٌ
 إِلَيْهِ « كَتَقَوَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ « غَالِبًا » حَالٌ مِنْ
 قَوْلِهِ « ذَا » الْآتَى « جَا » قَصْرٌ لِلزُّرُورَةِ : فِعْلٌ مَاضٍ « ذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ فَاعِلٌ جَاءَ
 « الْبَدَلُ » بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ .

(٢) « بِالْعَكْسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ « لَامٍ فَعَلَى » الْآتَى
 « جَاءَ » فِعْلٌ مَاضٍ « لَامٍ » فَاعِلٌ جَاءَ ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعَلَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَصَفًا »
 حَالٌ مِنْ فَعَلَى « وَكَوْنُ » مُبْتَدَأٌ ، وَكَوْنٌ مُضَافٌ وَ« قُضْوَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ
 الْمَصْدَرِ النَّاْقِصِ إِلَى اسْمِهِ « نَادِرًا » خَبَرٌ الْمَصْدَرِ النَّاْقِصِ « لَا » نَافِيَةٌ « يَخْفَى » فِعْلٌ
 مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ .

قول أهل الحجاز: القُصْوَى ؛ فإن كان فُعْلَى أَسْمًا سلمت الواوُ ، كحَزْوَى ^(١) .

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَآيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيًّا ^(٢)
فِيَاءُ الْوَآوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا ^(٣)
إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، وكان

(١) حَزْوَى - بضم الحاء وسكون الزاى - اسم مكان بعينه ، ويرد كثيرا في شعر
ذى الرمة ؛ فمن ذلك قوله :

أَدَارَأَ بِحَزْوَى هَجَّتِ لِلْمَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(٢) « إِنْ » شرطية « يَسْكُنِ » فعل مضارع ، فعل الشرط « السابق » فاعل
« مِنْ وَآوٍ » جار ومجرور متعلق بقوله يسكن « وَآيَا » قصر للضرورة : معطوف على
« وَآوٍ » « وَاتَّصَلَ » الواو عاطفة ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على
فعل الشرط « وَمِنْ عَرُوضٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « عَرِيًّا » الآتى « عَرِيًّا » عرى :
فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو - أيضا - معطوف على فعل الشرط بالواو
الداخلية على الجار والمجرور .

(٣) « فِيَاءُ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ياء : مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتى « الْوَآوِ »
مفعول أولٍ لأقْلِبَنَّ « أَقْلِبَنَّ » قلب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مُدْغِمًا » بصيغة اسم الفاعل : حال من
فاعل أقْلِبَنَّ « وَشَذَّ » فعل ماض « مُعْطًى » فاعل شذ ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله
لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه « غَيْرَ » مفعول ثانٍ لمعطى ، وغير
مضاف و « مَا » اسم موصول : مضاف إليه « قَدْ » حرف تحقيق « رُسِمًا » رسم :
فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

سكونها أصلياً — أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وذلك نحو «سَيِّدٍ ، ومَيِّتٍ» — والأصل سَيَوْدٌ ومَيَوْتٌ ؛ فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقفبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار سَيِّدٌ ومَيِّتٌ — فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو يُعْطَى وَاقِدٌ ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَا : «رُؤْيَا» وفي «قَوِيَّ» : «قَوِيَّ» وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم : «يَوْمٌ أَيْوَمٌ» وَشَذَّ — أيضاً — إبدال الياء واواً في قولهم : «عَوَى السَّكْبُ عَوَّةً»^(١) .

* * *

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ أَلِفًا أُبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ^(٢)

(١) يقال : عوى السكب يعوى — مثل رمى يرمى — عيا — بوزن رمى — وعواء وعوة ، وعوية — على فعلة كرمية — إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والأخيرتان نادرتان ، والقياس عية — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوا ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكره الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون .

(٢) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطفاً عليه «أصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجملة في محل جر نعت لتحريك «ألفا» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله «أبدل» الآتي — «أبدل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح .

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَّنَ كَفْتُ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ^(١)
 إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ^(٢)
 إِذَا وَقَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَحَرِّكَتَ بَعْدَ فَتْحَةٍ قَلَبْتَ أَلْفًا ، نَحْوُ قَالَ وَبَاعَ ،
 أَصْلُهُمَا قَوْلَ وَبَيْعَ ، فَقَلَبْتَ [الْوَاوُ وَالْيَاءُ] أَلْفًا ؛ لِتَحْرِكَهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ،
 هَذَا إِنْ كَانَتِ حَرَكَتُهُمَا أَصْلِيَّةً ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا كَجَبَلٍ
 وَتَوَمَّ - أَصْلُهُمَا جَبَالٌ وَتَوَأْمٌ ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الهمزة إِلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَصَارَ
 جَبَالًا وَتَوَمَّا .

فَلَوْ سَكَّنَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَلَمْ تَكُنْ لَامًا وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ بَيَّانٍ
 وَطَوِيلٍ ؛ فَإِنْ كَانَتَا لَامًا وَجِبَ الْإِعْلَالُ ، مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ بَعْدَهُمَا أَلْفًا

(١) « إِنْ » شرطية « حرك » فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط « التالى » نائب
 فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « وَإِنْ » شرطية « سَكَّنَ »
 فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى التالى « كَفْتُ » فعل ماض ، جواب الشرط ، وفاعل ضمير مستتر فيه
 « إِعْلَالُ » مفعول به لكف ، وإِعْلَالُ مضاف و « غَيْرِ » مضاف إليه ، وغير مضاف
 و « اللَّامِ » مضاف إليه « وَهِيَ » ضمير منفصل مبتدأ « لَا » نافية « يَكْفُ » فعل
 مضارع مبني للمجهول .

(٢) « إِعْلَالُهَا » إعلال : نائب فاعل « يَكْفُ » في آخر البيت السابق ، وإِعْلَالُ
 مضاف ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ
 الذى هو قوله « وَهِيَ » في البيت السابق « بِسَاكِنٍ » جار ومجرور متعلق بقوله
 « يَكْفُ » السابق « غَيْرِ » نعت لساكِن ، وغير مضاف و « أَلِفٍ » مضاف إليه « أَوْ »
 عاطفة « يَاءٍ » معطوف على أَلِف « التَّشْدِيدُ » مبتدأ « فِيهَا » جار ومجرور متعلق
 بقوله « أَلِفٍ » الآتى « قَدْ » حرف تحقيق « أَلِفٍ » فعل ماض مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجملة من أَلِفٍ
 ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء :

أو ياء مشددة — كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا ، وذلك نحو يَخْشَوْنَ — أَصْلُهُ يَخْشَيُونَ
فقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنة
مع الواو الساكنة .

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا^(١)
كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيحُ ، نحو
عَوَّرَ فهو أَعْوَرُ ، وَهَيَّفَ فهو أَهْيَفُ ، وَغَيَّدَ فهو أَغْيَدُ ، [وَحَوَّلَ فهو أَحْوَلُ]
وَحَمَلَ المصدر على فعله ، نحو هَيَّفَ وَغَيَّدَ وَعَوَّرَ وَحَوَّلَ .

وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَאוْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ^(٢)
إذا كان أَفْتَعَلَ معتلَّ العينِ فُتِّمَ أَنْ تَبْدَلَ عَيْنُهُ أَلْفًا — نحو اعْتَادَ
وَارْتَادَ — لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فَإِنْ أَبَانَ افْتَعَلَ مَعْنَى تَفَاعَلَ — وهو

(١) « وصح » فعل ماضٍ « عين » فاعلٍ صح ، وعين مضاف و « فعل » بفتحين
— مضاف إليه « وفعلًا » بفتح فكسر ، وأصله فعل ماضٍ فُكِّسَ : معطوف على فعل ،
والألف للإطلاق « ذا » بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف
و « أفعل » مضاف إليه « كأغيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف
« وأحولا » معطوف على أغيد ، والألف للإطلاق .

(٢) « إن » شرطية « بين » فعل مضارع ، فعل الشرط « تفاعل » فاعل بين
« من افتعل » جار ومجرور متعلق بـ « والعين » الواو واو الحال ؛ العين : مبتدأ
« واو » خبر ، والجملة في محل نصب حال ، والرابطة الواو « سلمت » سلم : فعل ماضٍ جواب
الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا
القيد ، والتاء للتأنيث « ولم » الواو حالية ، لم : نافية جازمة « تعل » فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الاشتراك في الفاعلية والمفعولية — مُجِلَّ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَابِتًا نَحْوَ
اِشْتَوَرُوا^(١) ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا ، نَحْوَ ابْتِغَاؤُوا ، وَاسْتَأْنَفُوا
أَي : تَضَارَبُوا بِالسَّيْفِ .

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ^(٢) .
إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ حَرْفًا عَلَّيًّا ، كُلُّ وَاحِدٍ مُتَحَرِّكٍ ، مُفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ — لَمْ يَجْزِ
إِعْلَالُهَا مَعًا ؛ لِثَلَا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةً إِعْلَالَانِ ؛ فَيَجِبُ إِعْلَالُ أَحَدِهِمَا
وَتَصْحِيحُ الْآخَرِ ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا بِالْإِعْلَالِ الثَّانِي ، نَحْوَ الْحَيَا وَهَوَى ،
وَالْأَصْلُ حَيٌّ وَهَوَى ، فَوُجِدَ فِي كُلِّ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَبَبُ الْإِعْلَالِ ؛
فَعَمِلَ بِهِ فِي اللَّامِ وَحْدَهَا لِكَوْنِهَا طَرَفًا ، وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ ، وَشَدَّ إِعْلَالُ
الْعَيْنِ وَتَصْحِيحُ اللَّامِ نَحْوَ « غَايَةِ » .

(١) اِشْتَوَرُوا : أَي تَشَاوَرُوا . وَذَلِكَ أَنْ يَشِيرَ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى الْآخَرِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي
يَشِيرُ الْآخَرُ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَأَمَّا « اِشْتَارَ فُلَانٌ الْعَسَلَ » فَإِنَّهُ يَعْلَمُ بِقَلْبِ الْوَارِ أَلْفًا لِنَحْرِكِهَا
مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفَاعُلِ ، وَمَعْنَى اِشْتَارَ الْعَسَلَ : أَخَذَهُ مِنْ كَوَارِثِهِ ،
مِثْلَ « شَارَهُ يَشُورُهُ » .

(٢) « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ وَلِحَرْفَيْنِ « جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « اسْتَحَقَّ » الْآتِي
« ذَا » اسْمُ إِشَارَةٍ : نَائِبٌ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ « الْإِعْلَالُ » بَدَلٌ مِنْ
الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ « اسْتَحَقَّ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ،
وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مَفْسُورَةٌ « صَحِّحَ » فِعْلٌ مَاضٍ ، مَبْنِيٌّ
لِلْمَجْهُولِ ، جَوَابُ الشَّرْطِ « أَوَّلٌ » نَائِبُ الْفَاعِلِ « وَعَكْسٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ
الْإِضَافَةِ إِلَى مَحْذُوفٍ ، وَلِهَذَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً « قَدْ » جَرَفَ تَقْلِيلٌ
« يَحِقُّ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ يَعُودُ إِلَى عَكْسٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ عَكْسٌ .

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأُسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ^(١)
 إِذَا كَانَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَاوًا ، متحركة ، مفتوحًا ما قبلها ، أو ياء متحركة
 مفتوحًا ما قبلها ، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ — لم يَجْزُ قلبُها ألفًا ، بل
 يجب تصحيحها ، وذلك نحو « جَوْلَان ، وهَيَّان » وشذ « مَا هَان ، وِدَارَان » .

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا النَّوْنَ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذًا^(٢)
 لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عسيرًا وجب قلبُ النون ميمًا ،

(١) « وعين » مبتدأ ، وعين مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « آخره »
 آخر : ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتي ، منصوب على الظرفية المكانية ، وآخر مضاف
 والهاء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « زيد » فعل ماضٍ مبني للمجهول « ما » اسم
 موصول : نائب فاعل زيد ، والجملة لامحل صلة الموصول الأول « ينخص » فعل مضارع ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه « الاسم » مفعول به لينخص ، والجملة لامحل لها صلة الموصول
 الثاني « واجب » خبر للبتدأ « أن » حرف مصدري ونصب « يسلم » فعل مضارع
 منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه في
 تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما ند زيد في آخره ما ينخص الاسم
 واجب سلامته .

(٢) « وقبل » ظرف متعلق بقوله « اقلب » الآتي ، وقبل مضاف و « با » قصر
 للضرورة : مضاف إليه « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت « ميمًا » مفعول ثانٍ لأقلب تقدم على المفعول الأول « النون » مفعول أول لأقلب
 « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر
 فيه « مسكنا » خبر كان ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط
 محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « كمن » السكاف جارة لقول محذوف ، وإعراب
 باقي الكلام ظاهر .

ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعهما قوله « مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا »
أى : مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْفَهُ عَنْ بَالِكَ وَأَطْرَحَهُ ، وألف « انبدا » مُبَدَّلَةٌ مِنْ نُونِ
التوكيد الخفيفة .

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي إِيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَيْنٍ^(١)
إذا كانت عينُ الفعل ياءً أو واوًا متحركة ، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا —
وَجَبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، نَحْوُ : يَبِينُ وَيَقُومُ ، وَالْأَصْلُ يَبِينُ
وَيَقُومُ — بِكَسْرِ الْيَاءِ ، وَضَمِّ الْوَاوِ — فَنَقَلْتُ حَرَكَتَهُمَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا —
وهو الباء ، والقاف — وكذلك في « أَيْنَ »^(٢) .

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة ، نَحْوُ : بَايَعَ وَبَيْنَ وَعَوَّقَ^(٣)

(١) « لساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « انقل » الآتى « صح » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لساكن « انقل » فعل أمر ، وفيه
ضمير مستتر وجوبا هو فاعل « التحريك » مفعول به لانقل « من ذى » جار ومجرور
متعلق بانقل ، وذى مضاف و « لين » مضاف إليه « آت » نعت للين ، أو لذى لين ،
وفيه ضمير مستتر هو فاعله « عين » حال من الضمير المستتر في آت ، وعين مضاف
و « فعل » مضاف إليه « كأين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .
(٢) أصل « أين » أبين كأكرم ، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها
— وهو الباء الموحدة — فالتقى ساكنان : الياء التي نقلت حركتها ، والنون الساكنة
للبناء ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) ومثال ذلك من يأتى العين : زين ، ولين ، وطين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، =

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ ، وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّلًا^(١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو مُعْتَلَّ اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ، نحو : ما أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ ، ونحو : أبيضَ واسودَّ ، ونحو : أهوى .

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَيْسَمُ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَتَسَمُّ^(٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يُشَبِّه الفعل المضارع — فى زيادته فقط ، أو فى وَزْنِهِ فقط — من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

= ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتعاور ، وتناولوا ، وتباين ، وتبايعوا .

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « فعل » خبر يكن . وفعل مضاف و « تعجب » مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة « كأبيض » معطوف على خبر يكن « أو » عاطفة « أهوى » معطوف على أبيض « بلام » جار ومجرور متعلق بقوله علل الآتى « عللا » علل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجللة فى محل جر صفة لأهوى .

(٢) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « فعل » مضاف إليه « فى ذا » جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى المماثلة « الإعلال » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « اسم » خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجملة « ضاهى مضارعا » فى محل رفع نعت لاسم ، وجملة « وفيه وسم » من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فى محل نصب حال رابطها الواو .

فالذى أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع^١ ، وهو مثال تحلى من البيع ،
الأصلُ تبيع^٢ . بكسر التاء وسكون الباء — فنقلت حركة الياء إلى الباء
فصار تبيع .

والذى أشبه المضارع في وزنه فقط مقام^٣ ، والأصل مقوم ؛ فنقلت حركة الواو
إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لجانسة الفتحة .

فإن أشبهه في الزيادة والزنة ؛ فإما أن يكون منقولاً من فعل ، أولاً ، فإن
كان منقولاً منه أعل^٤ كيزيد ، وإلا صح^٥ كأبيض وأسود .

ومِفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمِفْعَالِ ، وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ^(١)
أَزَلَ لَذَا الْإِعْلَالَ ، وَالتَّالِزَ عَوْضَ ، وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ^(٢)

(١) « ومفعول » مبتدأ « صحح » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كالمفعول »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في « صحح » السابق « وألف »
مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أزل » في البيت الآتي ، وألف مضاف و « الإفعال »
مضاف إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

(٢) « أزل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لذا » جار
ومجرور متعلق بأزل « الإعلال » بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له « والتا »
قصر للضرورة : مفعول مقدم لالزم « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « عوض » حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها »
الواو عاطفة ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه « بالنقل »
جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي ، ويروى بعد ذلك « نادرا » وهو حال من
الضمير المستتر في قوله « عرض » الآتي ، ويروى مكانه « ربما » وهو مركب من رب
الذى هو حرف تقييل ، وما السكافة « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو حذف .

لما كان مفعالٌ غيرَ مُشَبَّهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَالِكٍ ، وَجِلٍ أَيْضاً مِمَّنْزَلٍ عَلَيْهِ ؛ لِشَابِهَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، فَصَحِّحْ كَمَا صَحِّحَ مَفْعَالٌ كَمَقُولٍ وَمِمَّنْزَالٍ ^(١) .

وأشار بقوله « وألف الإفعال واستفمال أزل - إلى آخره » إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعَالٍ أو أَسْتَفْعَالٍ ، وكان معتلّ العينِ ، فإن ألفه تحذف لالتقاءها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو إقَامَةٍ وَاسْتِقَامَةٍ ، وَأَصْلُهُ إِفْوَامٌ وَاسْتِفْوَامٌ ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحذفت الثانية منهما ، ثم عرّض منها تاء التأنيث ، فصار إقَامَةً وَاسْتِقَامَةً ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أَجَابَ إجاباً ، ومنه قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) ^(٢) .

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يحز قاب الواو والياء ألفاً فيه ؛ لوجود ألف بعدها .

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول : حمل على مفعال ؛ لأنه أشبه في اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظاً فلا لأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كخِيطٍ وخِياطٍ ، ويأتي صيغة مبالغة كقول ومقول ، وهذا هو الذي ذكره الشارح ، ومن العلماء من يقول : إن مفعلاً هو نفس مفعال غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه .

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفمال وفروعهما في الفاظ ، منها قولهم : أعول إعوالاً ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستعوذ عليه استعوذاً ، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً ، واستغيل الصبي استغيالاً ، وأسود الرجل إسوداً ، وإذا ولد له السادة أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة .

وَمَالِإِفْعَالٍ — مِنْ الْخُذْفِ، وَمِنْ نَقْلِ فَعْمُولٍ بِهِ أَيْضًا قَعْنٌ^(١)
 نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرٌ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ^(٢)
 إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ — بَايَاءَ أَوْ الْوَاوِ — وَجِبَ فِيهِ
 مَا وَجِبَ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ مِنَ النُّقْلِ وَالْخُذْفِ؛ فَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنْ بَاعٍ وَقَالَ:
 «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» وَالْأَصْلُ مَبْيُوعٌ وَمَقْمُولٌ، فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ
 قَبْلَهَا، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: الْعَيْنُ، وَوَاوُ مَفْعُولٍ، فَحَذَفْتَ وَاوُ مَفْعُولٍ، فَصَارَ
 مَبِيعٌ وَمَقُولٌ — وَكَانَ حَقُّ مَبِيعٍ أَنْ يَقَالَ فِيهِ: مَبْيُوعٌ^(٣)، لَكِنْ قَلَبُوا الضَّمَّةَ
 كَسْرَةً لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ، وَنَدَرُ التَّصْحِيحِ فِيمَا عَيْنُهُ وَاوُ، قَالُوا: ثَوْبٌ مَصُونٌ،

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول، «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الخذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله من الخذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله قن الآتي «أيضاً» مفعول مطلق للفعل محذوف «قن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ومحومضاف و «مبيع» مضاف إليه، ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر وتصحيح مضاف و «ذی» مضاف إليه، وذی مضاف و «الواو» مضاف إليه «وفي ذی» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتي، وذی مضاف و «الياء» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

(٣) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما ميقن وميسر، وفعلهما أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواو والياء.

والقياس مَصُونٌ ، ولغة تميم تصحيحُ ماعينهُ ياء ؛ فيقولون : مَبْيُوعٌ ، ونَحْيُوطٌ ،
ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : « وندر تصحيح ذى الواو ، وفي ذى
اليا اشهر »^(١) .

(١) أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها ، فالتقى
ساكنان : الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيويوه والأخفش ، ثم اختلفوا في المحذوف
من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة ، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول ؟
فقال سيويوه : حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمة ، فأما الأخفش
فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول ، وما جرى به للدلالة على معنى لا يحذف ،
وزعم أن المهود حذف أول الساكنين لاثانتهما ، والذي ترجحه هنا هو مذهب
سيويوه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوى واليائى
لسكننا رأيناهم يقولون فى الواوى مقول ومصون ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين
ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى اليائى دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق
أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول ، والجواب
عما ذكره الأخفش : أما قوله « إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز
أن تحذف » فالجواب عنه من وجهين ، أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى
اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ،
وذلك نحو مكرم ومستعان به ، وثانتهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا فى الدلالة على
المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن فى الصيغة ما يدل على
المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى ، وأما قوله : « إن
الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو قل وبع وقاض ومعنى » فالجواب عنه أنا
لا نسلم أن هذا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول
الساكنين معتلا ، وثانتهما صحيحاً كما فى الأمثلة التى ذكرها ، فأما إذا كان
الساكنان جميعاً معتلين - كما فى الذى نحن بصدده - فلا يلزم حذف الأول منهما .

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا^(١)
إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٍّ اللَّامُ ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلا
بالياء أو بالواو .

فإن كان معتلا بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام
الكلمة ، نحو مَرْمِيٍّ — والأصل - - مَرْمُويٍّ ، فاجتمعت الواو والياء ،
وسَبَقَتْ إحداها بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء — وإنما
لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره .

وإن كان معتلا بالواو ؛ فالأجود التصحيح ، إن لم يكن الفعل على فَعَلٍ ،
نحو «مَعْدُوٍّ» مِنْ عَدَا ، ولهذا قال المصنف : «من نحو عدا» ، ومنهم من يُعِلُّ ،
فيقول : مَعْدِيٍّ^(٢) ، فإن كان الواو على فَعَلٍ ، فالتصحيح الإعلال ؛ نحو :
«مَرْضِيٍّ» مِنْ رَضِيَ ؛ قال الله تعالى : (أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً) ؛
والتصحيح قليل ؛ نحو مَرَضُوٍّ .

(١) « وصحح » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل « المفعول » مفعول به
اصحح « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول ، ونحو مضاف
و « عدا » قصد لفظه : مضاف إليه « وأعلل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تتحر » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة
جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت ، وجملة لم تتحر فعل الشرط « الأجودا » مفعول به لتتحر ، والألف للاطلاق ،
وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه ، وتقدير الكلام : إن لم تتحر
الأجود فأعلل .

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ : مَعْدِيًّا عَلَيْهِ ، وَعَادِيًّا

(٢٢ — شرح ابن عقيل ٢)

كَذَٰلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ (١)
 إِذَا بُنِيَ اسْمٌ عَلَى فُعُولٍ ، فَإِنْ كَانَ جَمْعًا ، وَكَانَتْ لَامُهُ وَاوًا — جَاز فِيهِ
 وَجْهَانِ : التَّصْحِيحُ ، وَالْإِعْلَالُ ، نَحْوُ : عَصَى وَدُلِّيَّ ، فِي جَمْعِ عَصَا وَدَلُو ، وَأَبُو ،
 وَنَجْوُ ، جَمْعُ أَبٍ وَنَجْوُ (٢) ، وَالْإِعْلَالُ أَجُودُ مِنَ التَّصْحِيحِ فِي الْجَمْعِ (٣) ، وَإِنْ

(١) « كَذَٰلِكَ » كَذَا : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « جَاءَ » الْآتِي ، وَالْكَافُ
 حَرْفُ خُطَابٍ « ذَا » بِمَعْنَى صَاحِبٍ : حَالٌ مِنَ الْفُعُولِ ، وَذَا مُضَافٌ وَ « وَجْهَيْنِ »
 مُضَافٌ إِلَيْهِ « جَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : فَعْلٌ مَاضٍ « الْفُعُولُ » فَاعِلٌ جَاءَ « مِنْ ذِي »
 جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَاءَ ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ الْفُعُولِ ، وَذِي مُضَافٌ وَ « الْوَاوِ »
 مُضَافٌ إِلَيْهِ « لَامَ » حَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَلَامُ مُضَافٌ وَ « جَمْعٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ »
 عَاطِفَةٌ « فَرْدٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى جَمْعٍ « يَعْنِ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
 فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فَرْدٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتٍ لِفَرْدٍ ، وَمَعْنَى يَعْنِ
 يَبْدُو وَيُظْهِرُ .

(٢) أَمَّا عَصَى فَأَصْلُهُ الْأَصِيلُ عَصَوُ — بَضَمِ الْعَيْنِ وَالصَّادِ — فَقَلْبَتِ الْوَاوُ الْمُتَطَرِّقَةُ
 يَاءً تَخْلُصًا مِنْ ثَقُلِ اجْتِمَاعِ وَاوَيْنِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ مَعَ ضَمَّةِ قَبْلِهِمَا ، فَصَارَ عَصَوِي ،
 ثُمَّ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً فَصَارَ عَصِي
 — بَضَمَتَيْنِ وَيَاءً مُشَدَّدَةً — فَقَلْبَتِ ضَمَّةُ الصَّادِ كَسْرَةً لِنَتَنَاسُبِ الْيَاءِ ، ثُمَّ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْلِبَ
 ضَمَّةَ الْعَيْنِ كَسْرَةً لِنَتَنَاسُبِ وَيَجُوزُ أَنْ تَبْقِيَهَا ، وَأَمَّا دَلِي فَأَصْلُهَا دَلُو ، ثُمَّ دَلَوِي ، ثُمَّ
 دَلِي ، وَبَيَانُهُ كَمَا سَبَقَ ، وَأَمَّا أَبُو فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا نَجْوُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْجِيمِ عَلَى أَنَّهُ
 جَمْعُ نَجْوٍ ، وَهُوَ السَّحَابُ الَّذِي أَهْرَاقُ مَاءَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى أَنَّهُ
 جَمْعُ نَحْوٍ ، بِمَعْنَى الْجَهَةِ ، وَقَدْ حَكَى سَيِّدِيهِ : إِنَّكُمْ لَتَطِيرُونَ فِي نَحْوٍ كَثِيرَةٍ ، وَنَعْنَاهُ
 إِنَّكُمْ لَتَسِيرُونَ فِي أَنْحَاءٍ وَجِهَاتٍ كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ .

(٣) ظَاهِرُ عِبَارَةِ النَّازِمِ النَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ وَالْمَفْرَدِ فِي جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ فِي كُلِّ مَنِهْمَا
 وَلِهَذَا بَادَرَ الْبَاشَرِحَ بَبَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ
 الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ الَّذِي اخْتَصَرَ مِنْهُ الْأَلْفِيَّةُ :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوَّلَى مَا قُنِيَ =

كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعلال ، والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو علا
عُلُوا ، وَعَتَا عُتُوا ، وَيَقِلُّ الإِعْلَالُ نحو « قَسَاقِسِيَا » — أى قسوة —

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيَْامٍ شُدُوذُهُ نَيْمٍ^(١)
إذا كان فُعْلَ جمعاً لما عيْنُهُ وَاوٌ جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل
لامه ألف ، كقولك في جمع صائم : صَوْمٌ وَصَيْمٌ ، وفي جمع نائم : نَوْمٌ وَنَيْمٌ .
فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح ، والإعلالُ شاذ ، نحو « صَوَامٌ » ،
و « نَوَامٌ » ومن الإعلال قولُه :

— ٣٥٩ — * فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

= هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول ، وشرطه ألا
يكون فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال .
(١) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « نيم » مضاف
إليه « في نوم » جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم « ونحو »
مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « نيام » مضاف إليه « شُدُوذُهُ » شذوذ : مبتدأ ثان ،
وشُدُوذُ مضاف والهاء مضاف إليه « نعى » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

— ٣٥٩ — هذا عجز بيت لأبي العمر الكلابي ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَّةٌ مُنْذِرٍ *

اللغة : « طَرَقْتَنَا » جاءتنا ليلاً « أرق » أسهد ، وأطار النوم عن الأجفان
« النيام » جمع نائم ، وستعرف مافيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه .
=

فصل

ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ أَتَنَكَّلًا^(١)
 إذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين — وجب إبدال حرف
 اللين تاء نحو : اتَّصَلَ ، وَاتَّصَلَ ، وَمُتَّصِلٌ — والأصل فيه : أَوْتِصَالَ ،
 وَأَوْتَصَلَ ، وَمُوتَصِلٌ^(٢) ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجوز إبداله تاء ؛

= الإصراب : «ألا» أداة تنبيه «طرقنا» طرق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ،
 ونا : مفعول به لطرق «مئة» فاعل طرق «ابنة» نعت لية ، وابنة مضاف و«منذر»
 مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول
 به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف
 وها : مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله «النيام» في جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان
 قياسه «النوام» بالتصحيح ، وهو الأكثر استعمالا في كلام العرب ، ومن ذلك
 قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا النَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبَّوَا أَسَائِلِكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْحُبَّ

(١) «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة :
 حال من الضمير المستتر في قوله «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً : مفعول
 ثانٍ لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلا»
 أبدل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،
 وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثاني ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
 «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ ، وذى مضاف
 و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ ، ونحو مضاف و«اتنكلا» قصد لفظه :
 مضاف إليه .

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوا ، فأما مثال اليائي فقولك من
 يسر : اتسر يتسر اتسارا فهو متسر ، وهمنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو =

فتقول في افعل من الأكل : ائْتَسَكَلْ ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتقول : ايتسكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قوهم « أَتَزَرَ » بإبدال الياء تاء^(١)

* * *

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطَبِّقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدَ وَادَّ كِرْ دَالًا بَقِي^(٢)

= والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ايتصل وايتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفا إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل وياتسر ، وواوا إذا انضمت الفاء نحو موتصل وموتسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفا جليدا يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغيرها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق ، والأمر الثاني : أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به ، فيقول : ايتصل ياتصل ايتصلا فهو موتصل ، وايتسر ياتسر ايتسارا فهو موتسر ، ومنهم من يهزله فيقول ائتسر يأتسر ائتسارا فهو مؤنسر وأتصل يأتصل ائتصلا فهو مؤتصل ، وهذه لغة غريبة .

(٢) يروى المحدثون من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي صلى الله عليه وسلم « وكان يأمرني أن أزرر » بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار - على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء في التاء ، ونص النحاة على أن هذا خطأ ، وأن صواب الرواية « أن آزر » بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة .

(٢) « طَا » قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تَا » قصر للضرورة أيضاً : مفعول أول لرد ، وتا مضاف و « افْتِعَال » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إِثْرَ » ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و « مطبق » مضاف إليه « في ادان » جار ومجرور متعلق بقوله بقی =

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق — وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء — وجب إبداله طاء ، كقولك : اضْطَبَّرَ ، واضْطَجَعَ ، واظْطَمَنُوا ، واظْطَمُوا .

والأصل : اضْطَبَّرَ ، واضْطَجَعَ ، واظْطَمَنُوا ، واظْطَمُوا ؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالا ، نحو اذَّانَ ، وازدَّدَ ، واذَّكرَ .

والأصل : اذَّانَ ، وازتَّدَ ، واذتَّكرَ ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف ، فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال في الدال .

فصل

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِّنْ كَوَعْدٍ أَحْذِفْ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ^(١)

= « وازدد ، وادكر » معطوفان على اذان « دالا » حال من الضمير المستتر في بقى الآتى « بقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال .
(١) « فا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و « أمر » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضارع » معطوف على أمر « من » حرف جر « كوعد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ، ووعد — قصد لفظه — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من « أمر » وما عطف عليه « وفي كعدة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « اطرده » الآتى ، والكاف الاسمية مضاف وعدة : مضاف إليه ، على نحو ما علمت « ذاك » اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اطرده » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه بجوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفٍ^(١)

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ^(٢) — وجب حذف الفاء :
في الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عُدْ ، وَيَعِدْ ، وَعِدَّةٌ ؛
فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يحذف الفاء ، كَوَعَدٍ .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع ، واسم الفاعل ،
واسم المفعول ، نحو قولك في أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، والأصل يُؤْكِرِمُ ، ونحو :

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « همز » مضاف إليه ، وهمز مضاف
و « أفعل » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في مضارع » جار
ومجرور متعلق باستمر « وبنيتي » معطوف على مضارع ، وبنيتي مضاف ، و « متصف »
مضاف إليه .

(٢) هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يائى الفاء ، وههنا أمران ؛ الأول :
أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع البدوء بياء المضارعة نحو يعد ويصف ويجب
ويشب ، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو أعد ، ونعد ، وتعد ، والأمر ، نحو وعد
وصف ، والمصدر نحو عدة وصفة . والأمر الثانى : أن علة الحذف في المضارع البدوء
ببناء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وذلك لأن الياء
في طبيعتها عدو الواو ، والفتحة التى عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب
من الياء كما تقرب من الواو ، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو الواو ، وآية ما ذكرنا
من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو
نحو يوجب وي وعد ويورث ، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب
كونها مجاورة للواو ، وآية ما ذكرنا من أمر الكسرة أنك ترى نحو بوجل ويوهل —
بفتح ما بعد الواو — لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو
وقوع الواو بين هاتين العدوتين ، بحيث لو كان الوجود إحسدى العدوتين لم
تسقط الواو .

مُكْرِمٍ ، ومُكْرَم ، والأصلُ مُؤْ كَرِم ومُؤْ كَرِم ؛ فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول .

ظَلِمْتُ وَظَلَمْتُ فِي ظَلَمْتُ اسْتِعْمَالًا وَقَرِنَ فِي أَقْرَرَنَ ، وَقَرِنَ نُقْلًا^(١)
إذا أسند الفعل الماضي ، المضاعف ، المكسور العين ، إلى تاء الضمير
أو نونه — جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظَلِمْتُ أَفْعَلُ كَذَا ، إذا عملته بالنهار .

والثاني : حذف لامه ، ونقل حركة العين إلى الفاء ، نحو : ظَلِمْتُ .

والثالث : حذف لامه ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظَلِمْتُ .

وأشار بقوله « وَقَرِنَ فِي أَقْرَرَنَ » إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي
على وزن يَفْعِلُنَ ، إذا اتصل بنون الإناث — جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل
حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في يَقَرِّرُنَ : « يَقَرِّرُنَ » ،
وفي أَقَرِّرُنَ : « قَرِّرُنَ » .

(١) « ظَلِمْتُ » بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ « وظلمت » بفتح الظاء قصد لفظه
أيضاً : معطوف عليه « في ظلمت » قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله « استعمالاً »
الآتي « استعمالاً » استعمال : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه « وقرن » بكسر القاف ، قصد لفظه :
مبتدأ « في اقررن » قصد لفظه أيضاً : جار ومجرور متعلق بقوله نقلاً الآتي
« وقرن » بفتح القاف ، قصد لفظه أيضاً : معطوف على قرن الواقع مبتدأ « نقلاً »
نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله في محل رفع
خبر المبتدأ .

وأشار بقوله « وَقَرْنَ نُقِلًا » إلى قراءة نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)
 — بفتح القاف — وأصله أَقَرْنَ ، من قولهم : قرَّ بالمكان يَقَرُّ ، بمعنى يَبْقَرُ ،
 حكاه ابن القطّاع ، ثم خفف بالجذف بعد نقل الحركة — وهو نادر ؛ لأن هذا
 التخفيف إنما هو للمكسور العين^(١) .

(١) وهنا أمران نحب أن ننبهك إليهما ، الأول : أنه لاختلاف بين أحد من النحاة
 في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر
 لم يطرّد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه ، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى :
 (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين
 وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلّفوا فيه : أمطرّد هو أم غير مطرّد ؟ فظاهر كلام
 الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرّد ، وهو مانص عليه صراحة في شرح الكافية
 ويؤخذ من ظاهر عبارته في التسهيل ، وهذا هو الذي ذهب إليه الشاويين من النحاة ،
 ونص العلماء على أنه لغة سليم ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد
 الحذف في ماضى المضعف الثلاثي المكسور العين ، وذهب سيديويه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع
 إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد ، وهما ظلت ومست وكلمة من المزيد فيه وهى أحست ،
 والأمر الثانى : أن تخريج قراءة نافع على أن (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) من المضعف أحد
 وجهين ، والثانى أنه من الأجوف ، والأصل قار يقرّ - على مثال خاف يخاف - وعلى
 هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل .

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أُدْغِمَ لَا كَيْلَ صُفِّ^(١)
وَذُلُّ لَ وَكِلَالٍ وَلَبِّبَ وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ ابْنِ^(٢)
وَلَا كَهَيْلَلٍ ، وَشَذَّ فِي أَلِّ لَ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقِيلَ^(٣)

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أو لهما في ثانيهما ، إن لم يتصَدَّرَا ، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن فُعْلٍ ، أو على وزن فُعْلٍ ، أو فَعْلٍ ، أو فَعْلٍ ، ولم يتصل أول المثلين مُدْغَمٌ ، ولم تسكن حركة الثاني منهما عارضة ، ولا ما هما فيه مُلْحَقًا بغيره .

(١) « أول » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « أدغم » الآتي - وأول مضاف و « مثلين » مضاف إليه « محررين » نعت لمثلين « في كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له « أدغم » فعل أبر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثليتين محررين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل - إلخ « كمثل » الكاف زائدة ، ومثل : معصوف على المحذوف الذي قدرناه ، ويجوز أن تكون « لا » ناهية ، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره لا تدغم ، ويكون « مثل » مفعولاً لذلك المحذوف ، وهذا الثاني ضعيف ؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة ، ومثل مضاف و « صف » مضاف إليه .

(٢) « وذل » معطوف على « صف » في البيت السابق « وكل » ، ولبيب » معطوفان على صف أيضاً « ولا بكسس » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، بكسس : معطوف على كمثل صف « ولا كاخصص ابني » مثله .

(٣) « ولا كهيلل » معطوف على ما قبله على نحو ما سبق « وشذ » فعل ماض « في أل » جار ومجرور متعلق بشذ « ونحوه » معطوف على أل « فك » فاعل شذ « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك « قبل » الفاء عاطفة ، قبل : فعل ماض مبني على السجود ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

فإن تصدّراً فلا إدغام كدَدَن ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره ؛
فالأول كصُفِّ ودُرِّ ، والثاني : كدُلِّل^(١) وجُدَّد ، والثالث : كيكلَّل
ولِمْ^(٢) ، والرابع : كطلَّل ولَبَّب^(٣) ، والخامس : كجُسَّس — جمع
جاسَّ — والسادس : كاخْصُصَ أبى ، [وأصله اخْصُصَ أبى] فنقلتِ الهزمة
إلى الصاد ، والسابع : كتهَيَّلَ — أى أكثرَ من قول لا إله إلا الله ، ونحوه :
قرَدَدَ ، ومَهْدَدَ .

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : رَدَ ، وَضَنَ — أى : بِحِلٍّ —
وَلَبَّ^(٤) ، والأصل : رَدَدَ ، وَضِنَ ، وَلَبَّبَ .

وأشار بقوله « وشذ في اللِّ ونحوه فلكٌ بنقل فقبل » إلى أنه قد جاء الفك
في ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإدغام ؛ فجعل شاذّاً يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه ، نحو « اللِّ
السقاء » إذا تَغَيَّرَتْ رائحته ، و « لَحِجَّتْ عَيْنُهُ » إذا التصَّبَ بالرممِ^(٥) .

(١) ذلل — بضمين ب جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد — بضمين
أيضاً — جمع جديد ، وهو ضد القديم ،

(٢) السكل : جمع كلة — بكسر الكاف فيهما — وهى الستر ، واللمم : جمع لمة —
بكسر اللام فيهما — وهى الشعر الذى يجاوز شعمة الأذن .

(٣) الطلل : ما شخَصَ وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع الفلاحة من
الصدر .

(٤) لبب — على وزان كرم — أى صار ليبيبا ، واللبيب : التام العقل .

(٥) الرمس — بفتح الراء والميم جميعاً — هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين
إذا كان جامداً ، فإن كان سائلاً فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره
الشارح قولهم : دبب الإنسان — من باب ضرب أو قرح — إذا نبت الشعر فى جبهته .
وقولهم : صكك الفرس — من باب دخل — إذا اصطك عرقه ناه ، وقولهم : ضنت =

وَحَيَّ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ دُونَ حَدَرٍ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَأَسْتَتَرُ^(١)
 أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك .
 وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .
 والمراد بِحَيَّ : ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحَرَّيْكُمْ هُما ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ ؛
 فيجوز الإدغام ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ^(٢) ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة
 بسبب العامل لم يَجْزُ الإدغام اتفاقاً نحو : لَنْ يُحَيِّيَ^(٣) .

= الأرض - من باب فرح - إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم :
 قَطَطَ الشجر - من باب فرح - إذا اشتدت جعودته ، وقولهم : مششت الدابة - من
 باب فرح - إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم ، وقولهم : عززت
 الناقة - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها .
 هذا ، وقد قال قعنب بن أم صاحب :

* أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا *

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالاً فلأن
 « ضننوا » ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة .
 (١) « وحى » قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله « افكك » فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وادغم » فعل أمر معطوف على افكك ، وفيه
 ضمير مستتر وجوباً فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك « دون »
 ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعالين ، ودون مضاف
 و « حذر » مضاف إليه « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نحو »
 مبتدأ مؤخر ، ونحو مضاف و « تتجلى » قصد لفظه : مضاف إليه « واستتر » معطوف
 على تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

عَيَّوَا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَبِيضَتِهَا النُّعَامَةُ

(٣) يحى : هو مضارع أحيا ، على وزان أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أليس ذلك
 بقادر على أن يحيى الموتى) .

وأشار بقوله : « كذلك نحو تَجَلَّى وَاسْتَقَرَّ » إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل « تَجَلَّى » يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فمن فَكَّ — وهو القياسُ — نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف ، فيقول : أَتَجَلَّى ؛ فيدغم أحدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التائين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن .

وكذلك قياسُ تاء « اسْتَقَرَّ » الفكُّ لسكون ما قبل التائين ، ويجوز الإدغام فيه بَمَدٍ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : سَتَرَّ يَسْتَرُّ سِتَارًا^(١) .

وَمَا يَتَأَيَّنُ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعَبْرَ^(٢)

(١) أما استر فأصله استر على وزان اجتماع ، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة ، وأما يستر فأصله يستر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء في التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة ، وأما ستارا فأصله استتار على مثال اجتماع ، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزة الوصل ، وأدغمت التاء في التاء ؛ فصار ستارا ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة .

فإن قلت : فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين نحو عظم إذا قلت : ستر فلان فلانا .

فالجواب أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول في المضارع يستر فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيهِ استر ، وكذلك المصدران مختلفان ، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذلك تستير .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بتائين » جار ومجرور متعلق بابتدى « ابتدى » مل ما ض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول =

يقال في تتعلم وتنزل وتبين ونحوها : « تَعَلَّمْ ، وَتَنَزَّلْ ، وَتَبَيَّنْ » بحذف إحدى التامين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) .

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِيَكُونَهُ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ^(١)
نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُنِيَ^(٢) .

== « قد » حرف ت قليل « يقتصر » فعل ماض مبني للمجهول « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « قد » ، « وفك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » ، « حيث » ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده « فيه » جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول « سكن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها « لكونه » الجار والمجرور متعلق بفك ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه « بمضمر » جار ومجرور متعلق باقترن الآتي ، ومضمر مضاف و « الرفع » مضاف إليه « اقترن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص .

(١) « وفك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » ، « حيث » ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده « فيه » جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول « سكن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها « لكونه » الجار والمجرور متعلق بفك ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه « بمضمر » جار ومجرور متعلق باقترن الآتي ، ومضمر مضاف و « الرفع » مضاف إليه « اقترن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « حللت ما حللته » قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يحتمل « نحو » مضافا إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلا غير خفي « وفي جزم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبه » معطوف على جزم ، وشبه مضاف و « الجزم » مضاف إليه « تخيير » مبتدأ مؤخر « قني » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع نعت لتخير .

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ سَكَنٍ آخِرُهُ ؛ فيجب حينئذٍ الْفَتْحُ ، نحو : حَلَلْتُ ، وَحَلَلْنَا ، وَالْهِنْدَاتُ حَلَلْنَ ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الْفَتْحُ ، نحو : لَمْ يَحْلُلْ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) وقوله : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) وَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وجاز الإدغام ، نحو « لَمْ يَحْلَلْ » ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ — فِي سُورَةِ الْحَشْرِ) وهى لغة تميم ، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر فى الأمر ، نحو : احْلُلْ ، وإن شئت قلت : حُلٌّ ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم .

وَفَكَ أُنْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالتَّزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ^(١) ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان — نحو احْلُلْ ، وحُلْ — استثنى من ذلك شيئين : أحدهما : أُنْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ ؛ فإنه يجب فَكُّهُ ، نحو : أَحْبَبَ يَزِيدُ ، وَأَشَدُّ بَيَاضَ وَجْهِهِ .
الثانى : هَلَمْ ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) « وفك » مبتدأ ، وفك مضاف و « أنْعِلْ » مضاف إليه « فى التعجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حاله من أُنْعِلْ « التزم » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والتزم » فعل ماض مبنى للجهول « الإدغام » نائب فاعل لا التزم « أيضاً » مفعول مطلق لفعلا محذوف « فى هلم » جار ومجرور متعلق بالتزم .

وَمَا بِجَمْعِهِ عُيِّنَتْ قَدْ كَمَلْنَ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْأَهَمَّاتِ اشْتَمَلُ^(١)
 أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ^(٢)
 فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا^(٣)
 وَآلِهِ الْغُرِّ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخَيْرَةِ^(٤)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « بجمعه » الجار والمجرور متعلق بعنيت ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وجملة « عنيت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة « قد كمل » من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ « نظما » حال من الهاء في بجمعه بتأويل المنظوم « على جل » جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و « المهمات » مضاف إليه ، وجملة « اشتمل » من الفعل وفاعلها المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله نظما .

(٢) « أحصى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « من الكافية » جار ومجرور متعلق بأحصى « الخلاصة » مفعول به لأحصى « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة « اقتضى » صلة ما « غنى » مفعول به لاقتضى « بلا خصاصة » جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) « فأحمد » الفاء للسببية ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « مصليا » حال من فاعل أحمد « على محمد » جار ومجرور متعلق بقوله مصليا « خير » نعت لمحمد ، وخير مضاف و « نبي » مضاف إليه ، وجملة « أرسلنا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي .

(٤) « وآله » معطوف على محمد « الغر » نعت للآل « الكرام ، البررة » نعتان للآل أيضاً « وصحبه » معطوف على آل « المنتخبين ، الخيرة » نعتان للصحب .
 والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه والمسلمين .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، ومعضد إحسانه وتيسيره تكمّل الحسنات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين يَهْدَاهُمْ نَهْدَى ، وعلى ضوء حُجَّتِهِمْ نَعْبِرُ الطَّرِيقَ إِلَى الْفَوْزِ بِرِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَحَبَّتِهِ .

وبعد ؛ فقد كُتِلَ — بتوفيق الله وحُسن تأييده — ما وقفنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية ، لقاضي القضاة بهاء الدين ابن عقيل ، شرحاً مُوجِزاً على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان تَجَالُ القول ذاسعة لو أننا أردنا أن نَتَعَرَّضَ للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلك كله باللباب وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً ، سهّل العبارة ؛ لئلا يكون لتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن يصطبَحَ مع هذه النسخة كتاباً آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه — وقد تم ذلك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . والله المستول أن ينفع بعملى هذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ! وأن يحببني الفُرُورَ ، ويحول بيني وبين العُجْبِ والزَّلَلِ ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناسُ على قراءة هذه النسخة ، حتى
تَفِدَّتْ طبعتها الأولى فى وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت
فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح ؛ فزدت زياداتٍ هامةً ، وَتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّى
فى الطبعة السابقة ، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين ؛ لأَكْفِيءَ بهذا الصنيع
أولئك الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من
جميل المصادفة أننى فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثلاثاء الرابع
عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة
الرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم .
والله تعالى المستول أن يُوفِّقَنِي إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين .

وهاهى ذى الطبعة الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ أقدمها إلى الذين أَلَحُّوا عَلَيَّ فى إعادة
طبع الكتاب فى وَقْتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس
بأضعاف ثمنه ، وقد أَبَيْتُ إِلَّا أن أزيدَ فى شرحى زياداتٍ ذات بال ، وتحقيقاتٍ
قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد ، وقد تضاعفَ بها حَجْمُ الكتاب ،
فلا غرورَ إن أعلنت أنه « قد تَلَّاقَتْ فى هذا الكتاب كُتُبٌ ؛ فأغنى عنها
جميعاً ، فى حين أنه لَا يُغْنِي عَنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا » .

رَبِّ وَفَّقْنِي إلى الخير ، إنه لا يوفق إلى الخير سواك !

كتبه

فالحمد لله رب العالمين

تكملة في تصريف الأفعال

حررها

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَتَامِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
والتابعين ، وَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

أما بعد ؛ فهذه خلاصة مُوجَزَةٍ فيما أغفله صاحب الخلاصة (الألفية)
أو أجل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال ، عَمِلْتُهَا لِقَارِئِي شرح بهاء الدين
أبن عقيل ، حين حَقَّقْتُ مباحثه ، وشرحتُ شواهدهُ ، وتركتُ تفصيلَ
القولِ والإسهابِ فيه لكتابي (دروس التصريف) الذي صنفته لطلاب
كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب
الفن بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ ، وتحقيقٍ بارعٍ . ومن الله أَسْتَعِذُّ الْمَعُونَةَ ،
وهو حسبي ، وبه أعتصم ؟

الباب الأول

في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في أوزانها

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثي ، وإما رباعي ، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة .

(١) فلماضى المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية ، الأول : فَعَلَ — بفتح العين — ويكون لازماً ، نحو جَلَسَ وَقَعَدَ ، ومتعدياً ، نحو ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ ، والثاني : فَعِلَ — بكسر العين — ويكون لازماً ، نحو فَرِحَ وَجَدِلَ ، ومتعدياً ، نحو عَلِمَ وَفَهِمَ ، والثالث : فَعُلَ — بضم العين — ولا يكون إلا لازماً ، نحو ظَرَفَ وَكَرُمَ^(١) .

(٢) ولماضى المجرد الرباعي بناء واحد ، وهو فَعَّلَ — بفتح ما عدا العين منه — ويكون لازماً ، نحو حَشَرَجَ وَدَرَبَخَ^(٢) ، ومتعدياً ، نحو بَغَرَجَ وَدَحَرَجَ .
(٣) ولزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية ؛ الأول : فَعَّلَ — بتضعيف عَيْنِهِ — نحو قَطَعَ وَقَدَّمَ ، والثاني : فَاعَلَ — بزيادة ألف بين الفاء والعين — نحو قَاتَلَ وَخَافَ ، والثالث : أَفْعَلَ — بزيادة همزة قبل الفاء — نحو أَحْسَنَ وَأَكْرَمَ .

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت ؛ لقصد هم الخفة في الفعل ، والفتحة أخف الحركات ، ولأمله لا يعتد بها ؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء .
(٢) حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودرج : طأطأ رأسه وبسط ظهره .

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية ، الأول : انْفَعَلَ — زيادة همزة وصلٍ ونون قبل الفاء — نحو انْكَسَرَ وانْشَعَبَ ، والثاني : افْتَعَلَ — زيادة همزة وصل قبل الفاء ، وتاء بين الفاء والعين — نحو اجْتَمَعَ واتَّصَلَ ، والثالث : افْعَلَّ — زيادة همزة وصلٍ قبل الفاء ، وتضعيف اللام — نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ ، والرابع : تَفَعَّلَ — زيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف العين — نحو تَقَدَّمَ وتَصَدَّعَ ، والخامس : تَفَاعَلَ — زيادة التاء قبل فائه ، وألف بين الفاء والعين — نحو تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ .

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية ، الأول : اسْتَفْعَلَ — زيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء — نحو اسْتَفْهَرَ واستَقَامَ ، والثاني : افْعَوْعَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين ، وزيادة واو بين العينين — نحو اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ ، والثالث : افْعَوَّلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام — نحو اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ^(١) ، والرابع : افْعَالَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام — نحو احْمَارَّ واعْوَارَّ .

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءً واحدٌ ، وهو تَفَعَّلَلَ — زيادة التاء قبل فائه — نحو تَدَخَّرَجَ وَتَبَغَّثَرَ .

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءًان ، أولهما : افْعَنْكَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى — نحو احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ ، وثانيهما : افْعَمَّلَّ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانية — نحو اسْبَطَرَ واقْشَعَرَ ، واظْمَأَنَّ .

(٨) ويُبلِّغُ بالرباعي المجرد (وهو بناء « دَخَرَجَ ») ثمانية أبنية أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فَعْمَلَّلَ — نحو جَلْبَبَ وشَمَلَّلَ ،

(١) اجلوذ : أسرع في السير ، واعلوط السير : ركه بغير خطام .

والثاني : فَوَعَلَ نحو رَوَدَنَ وَهَوَّجَلَ ، والثالث : فَعَوَلَ نحو جَهَّوَرَ وَدَهَّوَرَ ،
والرابع : فَعِيلَ نحو بَيَّطَرَ وَسَيَّطَرَ ، والخامس : فَعَعِيلَ نحو شَرَّيَفَ وَرَهَّيَأَ ،
والسادس : فَعَمَلَ نحو سَنَبَلَ وَشَنَنَرَ ، والسابع : فَعَمَلَلَ نحو قَلَذَسَ ، والثامن :
فَعَلَى نحو سَلَقَى .

(٩) ويلحق بالرابعى المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء « تَفَعَّلَلَ ») سبعة
أبنية أضلها من الثلاثى فزيد فيه حرف الإلحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول :
تَفَعَّلَلَ نحو تَجَلَّبَبَ وَتَشَمَّلَلَ ، والثاني : تَفَعَّلَلَ نحو تَمَنَّدَلَ ، والثالث :
تَفَوَّعَلَ ، نحو تَكُوَّرَ وَتَجَوَّزَبَ ، والرابع : تَفَعَّوَلَ ، نحو تَسَرَّوَلَ وَتَرَهَّوَلَ ،
والخامس : تَفَعَّيَلَ ، نحو تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ ، والسادس : تَفَعَّيَلَ ، نحو تَرَهَّيَأَ ،
والسابع : تَفَعَّلَى ، نحو تَفَلَّسَى وَتَجَمَّعَى .

(١٠) ويلحق بالرابعى المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية ، وأضلها من الثلاثى ،
فزيد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : افْعَنَّكَلَ نحو اقْعَنَّسَسَ
وَاقْعَنَّدَدَ ، والثاني : افْعَنَّيَ ، نحو اُحْرَنَّيَ وَاسْلَنَّيَ ، والثالث : افْتَعَنَّيَ .
نحو اسْتَلَقَى وَاجْتَمَعَى .

والإلحاق : أن تزد على أصول الكلمة حرفاً ، لا لغرض معنوى ، بل
لتوازن بها كلمة أخرى كى تجرى الكلمة المُلْحَقَةُ فى تصريفها على ما تجرى عليه
الكلمة المُلْحَقُ بها . وضابطُ الإلحاق فى الأفعال اتحاد المصادر .
فلماضى من الأفعال - مجردة ، ومزبدها ، ومُأَحَقَّهَا - سبعة وثلاثون بناء .

الفصل الثانى

فى معانى هذه الأبنية

(١) لا يجرى بناء فَعَلَ - بضم العين - إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة
أو ما أشبه ذلك ، نحو جَدَرَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ ، وَخَطَرُ قَدْرُهُ . وإذا أريد التعجبُ

من فَعَلَ أو المدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة ، نحو قَضَوْا الرجلَ وَعَلِمَ ، بمعنى ما أَقَضَاهُ وما أَعْلَمَهُ .

(٢) ويحيىء بناء فَعَلَ - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمة ، نحو ذَرَبَ لِسَانُهُ وَبَلَّجَ جَبِينُهُ ، أو للدلالة على عَرَضٍ ، نحو جَرَبَ وَعَرَجَ وَغَمَصَ وَغَرَضَ ، أو للدلالة على كبر عَضُو ، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أحرفٍ ، نحو رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبِهَ ، وعَجَزَتِ الْمَرْأَةُ . ويأني لغير ذلك ، نحو ظمىء ، ورهيب .

(٣) ويحيىء بناء فَعَلَ - يفتح العين - للدلالة على الجمع نحو جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَشَدَ ، أو على التفريق ، نحو بَذَرَ وَقَسَمَ ، أو على الإعطاء ، نحو مَنَحَ وَنَحَلَ ، أو على المنع ، نحو حَبَسَ وَمَنَعَ ، أو على الامتناع ، نحو أَبَى وَشَرَدَ وَجَمَحَ ، أو على الغلبة ، نحو قَهَرَ وَمَلَكَ ، أو على التحويل ، نحو نَقَلَ وَصَرَفَ ، أو على التحول ، نحو رَحَلَ وَذَهَبَ ، أو على الاستقرار ، نحو ثَوَى وَسَكَنَ ، أو على السير ، نحو ذَمَلَ وَمَشَى ، أو على السَّتْرِ ، نحو حَجَبَ وَخَبَأَ ، أو على غير ذلك مما يَضْمَعُ حَضْرُهُ من المعانى .

(٤) ويحيىء بناء فَعَلَ للدلالة على الاتخاذ . نحو قَطَرْتُ السَّكْتَابَ وَقَرَمْتُ : أى اتخذت قِمطراً وقَرَمُوضاً^(١) ، أو للدلالة على المشابهة ، نحو حَنَظَلَ خَلْقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَقَمَ ، أى أشبه الحَنَظَلَ والعَلَقَمَ ، أو للدلالة على جَعْلِ شَيْءٍ فى شَيْءٍ ، نحو عَنَدَمَ ثَوْبُهُ وَزَجَسَ الدَّوَاءَ ، أى جعل فيه العَنَدَمَ والزَجَسَ ، أو للدلالة على الإصابة ، نحو عَرَقَبَهُ وَغَلَصَمَهُ ، أى : أصاب عُرْقُوبَهُ وَغَلَصَمَتُهُ ، أو لاختصار المركب للدلالة على حكايته ، نحو بَسَمَلَ وَسَبَّحَلَ وَحَمَدَلَ وَطَلَبَقَ^(٢) ، أو لغير ذلك .

(١) القرموض - بزنة عصفور - حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد .

(٢) سبَّحَلَ : أى قال « سبحان الله » وحَمَدَلَ : أى قال « الحمد لله » وطلَبَقَ :

أى قال « أطال الله بقاءك » ومن أمثلته « جَعَفَدَ » أى قال « جعلت فداك » و« مَشَأَلَ » :

أى قال « ما شاء الله » .

(٥) ويحيى بناء أفعل للتمدية ، نحو أجلس وأخرج وأقام ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب ما اشتق منه الفعل ، نحو ألبنت الشاة ، وأثمر البستان ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو أنجنته وأعظمته ، أو للدلالة على السلب ، نحو أنسكتته وأقديته ، أى : أزلت شكره وقذى عينه ، أو للدلالة على الدخول فى زمان أو مكان ، نحو أضجر وأعرق وأنهم وأنجد وأضبح وأنسى وأضحى ، أو للدلالة على الحينونة ، وهى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل ، نحو أحصد الزرع وأضرم النخل : أى قرب حصاده وصيرامه ، أو لغير ذلك .

(٦) ويحيى بناء فقل للدلالة على التكثير ، نحو جوت وطوت ، أو للتمدية ، نحو خرجه وفرحته ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل ، نحو كذبتة وفستته ؛ أو للدلالة على السلب ، نحو قرذت البعير وقشرت الفاكهة : أى أزلت قرآده وقشرها ، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعل منه ، نحو شرّق وغرب وصعد ، أو لاختصار حكاية التركيب ، نحو كبر وهلل وحمد وسبح ، أو للدلالة على أن الفاعل يشبه ما أخذ منه الفعل ، نحو قوس ظهر على ، أى : انحنى حتى أشبه القوس ، أو غير ذلك .

(٧) ويحيى بناء فاعل للدلالة على المفاعلة ، نحو جاذبت عليا ثوبه ، أو للدلالة على التكثير ، نحو ضاعفت أجر المجتهد ، وكأثرت إحسانى عليه ، أو للدلالة على الموالاة ، نحو تابعت القراءة ، وواليت الصوم ، أو لغير ذلك .

(٨) ويحيى بناء انفعل للدلالة على المطاوعة ، وأكثر ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثى المتعدى لواحد ، نحو كسرتة فانكسر ، وقذته فانقاد ، وقد يأتى لمطاوعة صيغة أفعل ، نحو أغلقت الباب فانغلق ، وأزعجت عليها فانزعج .

(٩) ويحيى بناء افتعل للدلالة على المطاوعة ، وبطوارع الثلاثى ، نحو جمعته فاجتمع ، وغمته فاغتم ، وبطوارع بناء أفعل ، نحو أنصفته فانتصف ،

ويطاوع بناء فَعَلَّ ، نحو عَدَلْتُ الرمحَ فَأَعْتَدَلْ ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ ، نحو اِسْتَوَى واختَمَ^(١) ، أو للدلالة على التشارك ، نحو اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة ، نحو اِكْتَسَبَ واكْتَتَبَ ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو اِنْتَقَى واضْطَنَى واختَارَ ، أو لغير ذلك .

(١٠) ويجيء بناء أفعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها ، نحو اُحْمَرَّ واصْفَرَّ واغْوَرَّ واخْوَلَّ .

(١١) ويجيء بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَعَلَّ ، نحو هَذَبْتُهُ فَهَذَبَ وَسَلِسْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، أو للدلالة على التكلف^(٢) ، نحو تَكْرَّمَ وَتَشَجَّعَ ، أو للدلالة على الطلب ، نحو تَعَظَّمُ وَتَيَقَّنَ ، أى : طلب أن يكون عظيماً وذات يقين ، أو لغير ذلك .

(١٢) ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة ، نحو تَخَاصَمَا وَتَعَارَكَا ، أو للدلالة على التكلف ، نحو تَجَاهَلَ وَتَكَاسَلَ وَتَغَابَى^(٣) ، أو للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَاعَلَ ، نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ وَتَابَعْتُهُ فَتَتَابَعَ .

(١٣) ويجيء بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطلب ، نحو اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ وَاسْتَوْهَبْتُهُ ، أو للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ ، نحو اسْتَفْنَوْقَ الْجَلُ ، وَاسْتَفْسَرَ الْبُعَاثُ ، وَاسْتَفْتَيْسَتِ الشَّاةُ ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، أو للدلالة على

(١) استوى : اتخذ شواءً ، واختم : أى اتخذ خاتماً .

(٢) الفرق بين التكلف بصيغة تفعّل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يجب الفاعل أن يصير إليه ، والثاني يستعمل فيما لا يجب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل في لفظ « تكرم » تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يجب أن يكون كريماً ، ثم تأمل في لفظ « تغابى » أو « تجاهل » أو « تكاسل » تجد لا يجب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل معنى التكلف ، فلا تقول تيكادى ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات الذميمة على مثال تفاعل ناهى التكلم : فلا تقول تجهل ولا تنكسر .

المصادفة ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ واسْتَسَمَنْتُهُ ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو اسْتَرْجَع ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك .

(١٤) ويحيى بناء تَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَلَّ ، نحو دَخَرَجْتُ الكُرَّةَ فتَدَخَرَجْتُ ، وَبَعَثَرْتُ الحبَّ فتَبَعَثَرُ .

(١٥) ويحيى بناء أَفَعَلَّلَ لمطاوعة بناء فَعَلَّ أيضاً ، نحو حَرَجْتُ الإبلَ فَأَحْرَجَتْ .

(١٦) ويحيى بناء أَفَعَّلَّ للدلالة على المبالغة ، نحو اشْمَلَّ في مشيه ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ ، واقْشَعَرَ .

الفصل الثالث

في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عرفت أن الماضي الثلاثي يحيى على ثلاثة أوجه ؛ لأن عينه إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورها ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً ؛ فهذه ستة أوجه وردت مُسْتَمَلَّةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض .

(١) الوجه الأول : فَعَلَ يَقِلُّ — بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع — ويحيى متعدياً ، نحو ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورماهُ يرميه وباعه يبيعه ، ولزماً نحو جلس يجلس ؛ وهو مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ في وَاَوِيٍّ^(١) ، الفاء ، نحو وَعَدَ يَعِدُ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو وجأ يجأ .

وَوَصَفَ بِصِفٍ وَوَجَبَ يَجِبُ ، وفي يَأْتِي العَيْن ، نحو جَاءَ يَجِيءُ وفَاءٌ يَفِيءُ^(١)
وباع يبيع وَمَانَ يَمِينُ^(٢) ، وفي يَأْتِي اللام^(٣) ، نحو أَوَى يَأْوِي وَرَسَى يَبْرِي
وَتَوَى يَتَوَى وَجَرَسَى يَجْرِي ، وفي المضعف اللازم ، نحو تَبَّتْ يَدُهُ تَتَبُّ وَرَثَ
الْحَبْلِ يَرِثُ وَصَحَّ الْأَمْرُ يَصِحُّ ؛ وهو مسموعٌ في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ — يفتح عين الماضي ، وضم عَيْنِ
المضارع — ويحيى متعدياً نحو نَصَرَهُ يُنْصِرُهُ وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ وَأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ ،
ويحيى لازماً ، نحو قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ؛ وهو متعديٌّ مُطَرَّدٌ في واوِ
العَيْن ، نحو بَاءَ يَبُوءُ وَجَابَ يَجُوبُ وَنَاءَ يَنْوِي وَأَبَ يَثُوبُ ؛ وفي واوِ اللام ،
نحو أَمَّا يَأْسُو وَتَلَا يَتْلُو وَجَفَأَ يَجْفُو وَصَفَأَ يَصْفُو ، وفي المضعف المتعدي ، نحو
صَبَّ الْمَاءُ يَصْصُهُ وَعَبَّهْ يَعْبُهُ وَحَثَّهْ يَحْثُهُ وَمَسَجَّ الشَّرَابِ يَمْجُجُهُ ، وفي كل فعل
قَصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمرٍ فغلبَ أحدهما الآخرَ فيه ، سواء
أكان قد سَمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من
أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع ، وقد ذكرناها
في الوجه السابق ، فتقول : تَضَارَبْنَا فَضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ ، وتناصرتنا فنصرتنه
فأَنَا أَنْصِرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَفْعَلُ — يفتح عين الماضي والمضارع جميعاً --
ولم يحيى هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُهُ حرفاً من أَحْرُمِ

(١) فاء إلى الأمر : رجع .

(٢) مان يمين : كذب .

(٣) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق ، فإن وقعت عينه حرفاً
من أحرف الحلق كان من باب فتح ، نحو رعى يرعى ، وسمى يسمى ، ونأى ينأى .
ونهى ينهى ، وبأى يبأى .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نَأَى يَنْأَى ، ومتعدياً نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ ، ونَهَى يَنْهَى .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ ، وَمَتَعَدِّياً نحو عَلِمَ الْأَمْرَ يَعْلَمُهُ وَفَهِمَ الْمَسْأَلَةَ يَفْهَمُهَا .

(٦) الوجه السادس: **فَعُلَ يَفْعُلُ** — بضم عين الماضي، المضارع جميعا — وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازماً، ولا يكون إلا دالاً على وَضِيفٍ خَلْقِي، أى: ذِي مُكْتَبَةٍ.

وَلَكَّ أَنْ تَبْقُلَ إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ كُلِّ فَعَلَ أَرَدَتْ الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّهُ صَارَ كَالْغَرِيزَةِ ،
أَوْ أَرَدَتْ التَّعَجُّبَ مِنْهُ ، أَوْ التَّمْدِيحَ بِهِ ، وَمِنْ أَمْثَلِ هَذَا الْوَجْهِ : حَسُنَ يَحْسُنُ ،
وَكُرُمَ يَكْرُمُ ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ .

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل ، وأقسامهما
وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل .
فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من أحرف العلة الثلاثة — وهي
الألف ، والواو ، والياء —

والهاء : ما كان في أصوله حرف منها أو أكثر
والصحيح ثلاثة أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضعف .
فالسالم : ما ليس في أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوه من
أحرف العلة ، نحو ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَفَتَحَ ، وَفَهِمَ ، وَحَسِبَ ، وَكُرِمَ .
والمهموز : ما كان أحد أصوله همزاً ، نحو أخذ وأكل ، وسأل ودأب ،
وَقَرَأَ وَبَدَأَ .

والمضعف نوعان : مضعف الثلاثي ، ومضعف الرباعي ، فأما مضعف الثلاثي
فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو عَضَّ ، وَشَدَّ ، وَمَدَّ ،
وأما مضعف الرباعي فهو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه
الثانية من جنس آخر ، نحو زَلَزَلَ ، وَوَسَّوَسَ ، وَشَأَشَأَ .
والمعتل خمسة أقسام : مِثَالٌ ، وَأَجُوفٌ ، وَنَاقِصٌ ، وَلَفِيفٌ مَقْرُوقٌ ،
ولفيف مقرون .

فالمِثَالُ : ما كانت فاؤه حرف علة ، نحو وَعَدَ وَوَرِثَ وَيَنَعَ وَيَسَرَ .
والأجوف : ما كانت عينه حرف علة ، نحو قال : وباع ، وهاب ، وخاف .
والناقص : ما كانت لامه حرف علة ، نحو رَضِيَ ، وَسَرُّوْ ، وَنَهَى .
واللفيف المقروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة ، نحو وَفَى ، وَوَعَى ، وَوَقَى .
واللفيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفي علة ، نحو طَوَى ، وَهَوَى ، وَحَيَّى .
والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول .

الفصل الأول

في السالم ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما سلت حُرُوفُه الأصلية من الهمز ،
والتضعيف ، وحروف العلة

وقولنا : « حروفه الأصلية » الإشارة إلى أنه لا يُضْرَفُ اشتماله على حرف زائد :
من همزة ، أو حرف علة ، أو غير ذلك ، وعلى هذا فنحو « أَكْرَمَ ، وَأَسْلَمَ ،
وَأَنْعَمَ » يسمى سالماً ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه
أو لامه ، وإنما هي حرف زائد ، وكذا نحو « قَاتَلَ ، وَنَاصَرَ ، وَشَارَكَ » ونحو
« بَيَّطَرَ ، وَشَرَّيَفَ ، وَرَوَّدَنَ ، وَهَوَّجَلَ » يُسَمَّى سالماً وإن اشتمل على الألف
أو الواو أو الياء ؛ لأنهن لسنَ في مُقَابَلَةٍ واحد من أصول الكلمة ، وإنما هن
أحرف زائدة ، وكذا نحو « اَعْلَوْطَ وَاهْبَيَّخَ » يسمى سالماً وإن كان فيه حرفان
من جنس واحد ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أصل ، وإنما هما زائدان .

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه : أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ،
أو نحوها ^(١) به ، ولا عند اشتقاق غير الماضي ، لكن يجب أن تُلْحَقَ به تاء
التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ^(٢) ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع
متحرك ^(٣) ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفاً فتح آخرُ الفعلِ

(١) كثناء التأنيث .

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) .

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات
في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر
الفعل للاتصال به ، نحو « ضَرَبَنِي ، وَضَرَبَكَ ، وَضَرَبَهُ » إذ ليس المفعول مع الفعل
كالكلمة الواحدة .

إن لم یکن مفتوحاً ، نحو « یَضْرِبَانِ ، وَیَنْصُرَانِ ، وَأُضْرِبَا ، وَأَنْصُرَا »
وإن کان آخر الفعل مفتوحاً بقى ذلك الفتح ، نحو « ضَرَبَا ، وَنَصَرَا »^(١) ،
وإن کان الضمیرُ وَاواً ضُمَّ له آخرُ الفعل ، نحو « ضَرَبُوا ، وَنَصَرُوا ، وَیَضْرِبُونَ ،
وَيَنْصُرُونَ ، وَأُضْرِبُوا ، وَأَنْصُرُوا » وإن کان الضمیر یاء کسره آخر الفعل^(٢) ،
نحو « تَضْرِبُ بَیْنَ ، وَتَنْصُرُ بَیْنَ ، وَأُضْرِبُ ، وَأَنْصُرُ » ، وإنما یفتح آخره
أو یضم أو یکسر لمناسبة أحرف الضمائر .

ویمجب أن تقارن صیغ جمیع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصیغ هذا
النوع ؛ فکل تغییر یكون فی أحد الأنواع فلا بد أن یكون له سبب اقتضاء ،
وسنذكر مع کل نوع ما یحدث فیہ من التغيرات وأسبابها ، إن شاء الله .

(١) ومن العلماء من یذهب إلى أن الفتحة التي كانت فی « ضرب ، ونصر » قد
زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين فی « ضربا ، ونصرا » وعلى المذهب
الذي ذكرناه فی الأصل یقال فی « ضربا » : مبنی على الفتح لإيجل له من الإعراب ،
وعلى المذهب الآخر یقال فی « ضربا » : مبنی على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة فی « ضربا » على الأول فتحة البناء ،
وعلى الآخر هی فتحة اجتلبت لمناسبة الألف ، فأما فتحة البناء فلیست موجودة فی اللفظ ،
فافهم ذلك .

(٢) إذا تأملت فی أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله یاء المؤنثة المخاطبة لكونها
فاعلاً نحو « اضربنی » وراعیت أنهم التزموا أن یجیثوا بتون الوقایة قبل یاء المتكلم
نحو « ضربنی ونصرنی » تمرزاً عن كسر آخر الفعل ؛ لكون یاء المتكلم مفعولاً -
علت تمام العلم أنهم یعترفون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة ؛ فالكسرة التي
قبل یاء المخاطبة كأنها وقعت حشواً ، ككسرة اللام فی علم ، وكسرة الراء فی یضرب
وفی اضرب ، بخلاف ما قبل یاء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة
وحكماً ، فناسب أن یفروا من كسر آخر الفعل .

الفصل الثانی

فی المضعف ، وأحكامه

هو — كما غلت — نوعان : مضعف الرباعي ، ومضعف الثلاثي .

فأما مضعف الرباعي فهو الذي تكون فائده ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر^(١) ، نحو « زلزل ، ودمدم ، وعسمس » ، ويسمى مطابقا أيضا .

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه ؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه . بعد أن فصلنا لك أحكام السالم في الفصل السابق .
وأما مضعف الثلاثي — ويقال له « الأصم » أيضا — فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد .

وقولنا « عينه ولامه » يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام ، نحو « أجلوذ » ، وأعلوط . فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام ، بل هي زائدة ، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام ، نحو « قطع وذهب » فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة ، وإنما هو تكرير لعينها ، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين ، نحو « أحمز ، وأحمز »^(٢) ، ونحو « اقشعر ، وأطمأن »^(٣) ؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين ، بل هو تكرير للام الكلمة .

(١) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ، وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقهه ، وبسبس .

(٢) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً ، وإن جرت عليهما أحكامهما من حيث الإدغام والفك .

(٣٩ — شرح ابن عقيل ٢)

والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك : « مَدَّ، وَشَدَّ، وَامْتَدَّ، وَاشْتَدَّ، وَاسْتَمَدَّ، وَاشْتَمَرَّ »^(١).

ولم يحى المضاعف من بآبى « فَتَحَ يَفْتَحُ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ » — بفتح العين في الماضى والمضارع، أو كسرها فيهما — أصالة، كما لم يحى من باب « كَرُمَ يَكْرُمُ » — بضم العين فيهما — إلا فى ألفاظ قليلة : منها كَبُتَ وَفَكَّتْ^(٢)، أى : صرت ذا لبٍّ وَفَكَّةً، وإنما يحى من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو شَدَّ يَشُدُّ، وَشَدَّ يَشُدُّ، وَظَلَّ يَظَلُّ.

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن — وذلك : ألف الاثنين، وواو الجماعة — أو اتصلت به تاء التانيث ؛ وجب فيه الإدغام، تقول : « مَدَّ عَلَىَّ، وَخَفَّ مَحْمُودٌ، وَمَلَّ خَالِدٌ » وتقول : « الحمدان مَدَّا، وَخَفَّا، وَمَلَّا » وتقول : « البكرون مَدُّوا، وَخَفُّوا، وَمَلُّوا » وتقول : « مَلَّتْ فَأَحَمَّهُ، وَخَفَّتْ، وَمَدَّتْ ».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك — وذلك : تاء الفاعل، ونا، ونون النسوة — وجب فيه فكُّ الإدغام^(٣)، تقول : « مَدَدْتُ، وَخَفَفْتُ، وَمَلَلْتُ، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَلْنَا، وَمَدَدْنَ، وَخَفَفْنَ، وَمَلَلْنَ ».

ثم إن كان ذلك الماضى المسند للضمير المتحرك مكسور العين — نحو ظَلَّ، وَمَلَّ^(٤) — جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة مادام الحرفان المتجانسان فى مقابل العين واللام .

(٢) ومن ذلك أيضاً قولهم « عززت الناقة تعزز » — من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام

(٣) ومن العرب من يبقى الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهى لغة رديئة .

(٤) أصلهما : « ظلل، وملل » بوزن « علم » .

الأول : بقاؤه على حاله الذي ذكرناه ، وهذه لغة أكثر العرب .

الثاني : حَذَفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهي الفتحة - فتقول : « ظَلْتُ ، وَمَلْتُ » وهذه لغة بني عامر ، وعليها جاء قوله تعالى (٥٦ - ٦٥) : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (٢٠ - ٩٨) : (الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا)^(١) .
الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : « ظِلْتُ ، وَمِلْتُ » وهذه لغة بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ويا المؤنثة المخاطبة - مجزوماً كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « الحمدان يَمْدَّان ، وَيَخِفَّان ، وَيَمَلَّان ، ولن يَمْدَّا ، ولن يَخِفَّا ، ولن يَمَلَّا ، ولم يَمْدَّا ، ولم يَخِفَّا ، ولم يَمَلَّا » وتقول : « الحمدون يمدّون ، ويخفّون ، ويملّون ، ولن يمدّوا ، ولم يمدّوا » وتقول : « أنت تملّين يا زينب ، ولن تملّي ، ولم تملّي » وكذلك تقول : « يملّ زيد ، ولن يملّ ، ومحمد يملّ ، ولن يملّ » ، قال الله تعالى (٢٨ - ٣٥) : (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) وقال : (٢٠ - ٨١) : (وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفي الحديث : « لَنْ يَمَلَّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا » .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوة - وجب فك الإدغام ، تقول : « النِّسَاءُ يَمَلَّان ، وَيَشُدُّن ، وَيَخَفُّن » .

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَمَسْمَعٍ
أَلَا حَبِّدَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعٍ
وقوله أيضاً :

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفًا
أَسْأَلُ لِلنَّزْلِ هَلْ فِيهِ خَبْرٌ ؟
وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد ، وهو قوله :
وَمَا مَلَّيْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ
وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلْتُ كَالسِّدْرِ

وإن كان مسندا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً - جاز فيه الإدغام، والفك، تقول : «لَمْ يَشُدَّ»، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول : «لَمْ يَشُدُّدْ»، ولم يَمَلَّلْ، ولم يَخَفِفْ» والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى (٢٠ - ٨١) :
(وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) وقال (٧٤ - ٦) : (وَلَا تَمْنُنْ
تَسْتَكْثِرُ) ، وقال (٢ - ٢٨٢) : (وَلَيُمَلِِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ - فَلَيُمَلِِّلْ
وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ) .
حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكنٍ وجبَ فيه الإدغام، نحو «مُدًّا»، ومُدُّوا،
ومُدَّى» وإذا أسند إلى ضمير متحرك - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك،
نحو «أَمْدُدْنَ» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام، والفك،
والفك أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى (٣٦ - ١٩) :
(وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) .

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر :
فلسة أهل نجد فتحه ؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول
عنه، وتشبيهاً له بنحو «أَيْنَ، وكيف» مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛
فهم يقولون : «غُضٌّ، وظَلٌّ»^(١)، وخِفٌّ» .

ولغة بني أسد كلفة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن
وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : «غُضٌّ طَرَفَكَ، وغُضٌّ الطرف» .
ولغة بني كعب الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : «غُضٌّ طَرَفَكَ، وغُضٌّ الطرف»
ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : «غُضٌّ، وخِفٌّ»،
وظَلٌّ»^(٢) .

(٢١١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو
«ظل وامل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول : «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام =

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازها في الأنواع الثلاثة أن تقول :

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَّ عَلَى ، والمحمدان مَدَّا » تقابل الدال الأولى صاد « نَصَرَ ، وَنَصَرَ » وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان ؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لعل الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك ، ألا ترى أن « مد » في قولك : « مَدَدْتُ ، وَمَدَدَنْ » وكذلك « يَمُدُّ ، وَمُدَّ » في قولك : « يَمُدُّنَ ، وَامُدُّنَ » تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في « نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَ ، وَيَنْصُرْنَ ، وَانصُرْنَ » وهي متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة ؟

(٣) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو « لَمْ يَمُدُّ ، وَامُدُّ » تقابل الصاد في نحو « لَمْ يَنْصُرْ ، وَانصُرْ » وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك ^(١) ؟

بهذا الضابط مُطَرَّد في جميع ما ذكرنا .

== مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركة في المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف .

(١) لأن السكون في « لم يمدد » ونحوه للجزم ، والسكون في « امدد » ونحوه للبناء .

الفصل الثالث

في المموز ، وأحكامه

وهو - كما يعلم مما سبق - ما كان في مُقابلة فائه ، أو عينه ، أو لامه هَمْزٌ .

فأما مهموز الفاء ^(١) فيجىء على مثال نصرَ ينصُرُ ، نحو أَخَذَ يَأْخُذُ ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو أَدَبَ يَأْدِبُ ^(٢) ، وَأَرَعَ النَّخْلَ يَأْرِئُهُ ^(٣) وَأَفَرَ يَأْفِرُ ^(٤) وَأَسَرَ يَأْسِرُ ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو أَهَبَ يَأْهَبُ ^(٥) وَآلَهُ يَأْلُهُ ^(٦) ، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو أَرَجَ يَأْرَجُ ، وَأَشَرَ يَأْشُرُ ، وَأَزَبَتِ الْإِبِلُ تَأْزَبُ ^(٧) وَأَشِشَ يَأْشِشُ ^(٨) ، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ، نحو أَسْلَ يَأْسُلُ ^(٩) .

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فُتِحَ يَفْتَحُ ^(١٠) ، نحو رَأَسَ يَرَأْسُ ، وَسَالَ يَسَالُ ، وَدَابُّ يَدَابُّ ، وَرَأَبُ الصَّدْعِ يَرَأْبُهُ ، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ

- (١) وقد يخص هذا النوع باسم « المقتطوع » لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها .
 (٢) أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم .
 (٢) أبر النخل والزروع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضاً .
 (٤) أفر : عدا ، ووثب .
 (٥) أهب : استعد .
 (٦) آله : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تميز .
 (٧) أزبت الإبل : لم تجتر .
 (٨) أشح - من باب فرح - غضب .
 (٩) يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله .
 (١٠) ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل للمثال كثيرا ، نحو : وأل يثل ، ووأى يثى

يَعْلَمُ ، نحو يَبْسُ يَبْسُ ، وَسَمَّ يَسَامُ ، وَرَثِمَ يَرَامُ ، وَبَسَّ يَبْسُ ، وَكَلَى
مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ، نَحُولُومُ يَلُومُ .

وَأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هَذَا الطَّعَامُ
يَهْنِئُهُ^(١) ، وَكَلَى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو سَبَأُ يَسْبَأُ ، وَخَتَأَهُ يَخْتَوُهُ ، وَخَجَأَهُ
يَخْجُوهُ ، وَخَسَأَهُ يَخْسُوهُ ، وَحَكَأَ الْمُقَدَّةَ يَحْكُوْهَا^(٢) ، وَرَدَّاهُ يَرُدُّهُ^(٣) ، وَكَلَى
مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو صَدَى يَصْدَأُ ، وَخَطَى يَخْطَأُ ، وَرَزَى يَرْزَأُ ، وَجَبَى
يَجْبَأُ^(٤) ، وَكَلَى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ، نحو بَطَوُ يَبْطُوْهُ ، وَجَرَوُ يَجْرُوْهُ ، وَدَنُوْهُ
يَدْنُوْهُ ، وَكَلَى مثال تَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ^(٥) .

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال
بالضماير ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغة غير الباضى منه ؛ إلا كلمات محصورة :
قد كثر دَوْرَانِهَا في كلامهم فحذفوا همزتها قصداً إلى التخفيف ، وهى :

أولاً : أَخَذَ وَأَكَلَ . حذفوا همزتهما من صيغة الأمر ، ثم حذفوا همزة الوصل
فقالوا : « خُذْ وَكُلْ »^(٦) وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء .

(١) وقد جاء هذا الفعل من بابى نصر وفتح .

ويجىء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجىء ، وقاء يقاء ، وفاء يفاء .

(٢) حكأ العقدة ، أى : شدها ، ومثله أحكأها ، واحتكأها .

(٣) ردأه به : جعله رداءً وقوة وعماداً .

(٤) جىء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، وتوارى ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .

(٥) برأ المريض : نقه من مرضه ، وجاء على مثال فتح وكرم وفرج .

ويجىء مثال نصر من مهموز اللام فى المعتل الأجوف كثيراً ، نحو : ياء ييوء ،

وساء يسوؤه ، وناء ينوء .

(٦) أصلهما : « أَخَذَ ، أَاكَلَ » على مثال انصر ، فحذفوا فاء الكلمة منهما

فصارا « أَخَذَ ، أَاكَلَ » فاستغنوا عن همزة الوصل ؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى

النطق بالسالكين وقد زال ، فحذفوها ، فصارا « خذ ، وكل » .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبقة بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزاماً في الابتداء^(١) قال الله تعالى (٢ - ٣٢) : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) ، وقال سبحانه (٧ - ٣١) : (خُذُوا زِينَتَكُمْ) ، وقال (٢ - ١٧٧) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، وقال (٧ - ٣١) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) .

فأما في المضارع : فلم يحذفوا همزة منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرها ، قال الله تعالى (٧ - ١٤٤) : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنهَا) وقال جل شأنه (٢ - ٤) : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) .

ثانياً : أَمَرَ وَسَأَلَ ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها ، فقالوا : « مُرْ ، وَسَلْ » إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة ؛ فإن كانت مسبقة بشيء لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعادة همزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى (٣ - ٢١١) : (سَلِّ بَنِي إِسْرَآئِيلَ) وقال (١ - ٧٢) : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال (٢٠ - ١٣٢) : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) .

فأما في صيغة المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (٢ - ٤٤) : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) وقال (٣ - ١١٠) : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) ، وقال (٥ - ١٠١) : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا) .

فَوَزْنُ « مُرْ ، وَخُذْ ، وَكُلْ » عَلْ ، ووزن « سَلْ » فَلْ .

(١) وتتميمهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز .

ثالثاً : رأى ، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتِي المضارع والأمر ، بعد نقل حركة الهمز إلى الفاء ، فقالوا : « يَرَى ، وَرَهْ »^(١) ، قال تعالى (٩٦ - ١٤) :
(أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) .

فوزن « يَرَى » يَفْعُلُ ، ووزن « رَهْ » فَهْ .

رابعاً : أرى ، حذفوا همزة الكلمة ، وهي عينها في جميع صيغته : الماضي ، والمضارع ، والأمر^(٢) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (٣١ - ٥٣) : (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ) وقال (٧ - ١٤٣) : (رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (٤ - ١٥٣) :
(أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ) وقال (٣١ - ٢٩) : (أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا) .

فوزن « أَرَى » أَفَلَّ ، ووزن « يَرَى » يُفِلُّ ، ووزن « أَرِ » أَفِ .

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعْلَ ، نحو « قَرَأَ ، وَنَشَأَ ، وَبَدَأَ » ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة ؛ فتقول : قَرَأْتُ ،

(١) أصل « يرى » يرأى ، على مثال يفتح ، تحركت الياء - التي هي لام الكلمة - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين . وأصل « ره » « أرا » بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركة الهمزة ، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت .

(٢) أصل أرى الماضي « أراى » على مثال أكرم ، تحركت الياء - التي هي اللام - وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء ، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع « يرئى » على مثال يكرم ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء ، ثم حذفت ، وأصل « أره الأمر » « أره » بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت حركة الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع .

وَنَشَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَحَكِي سَيَبُويَه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة ؛ فيقول : قَرَيْتُ ، وَنَشَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَمَلَيْتُ الْإِنَاءَ ، وَخَبَيْتُ الْمَتَاعَ ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه : أَقْرَأَ ، وَأَخْبَأَ ، وَأَنْشَأَ — بالتخفيف أيضاً — فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم : فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسياً ، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف ، تقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي ، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم ، كما تصنع في الباقي ، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقها ؛ فتقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ، وتقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ، وهو الأكثر .

وقد يخفف مهموز العين — نحو سأل — فيقال فيه : سَالَ ، وفي مضارعه : يَسَالُ ، وفي أمره : سَلْ^(١) .

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا ، وَمَا صَدَّقُوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر « سأل » شاذاً في القياس كما ذكرنا آنفاً ، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف في « خف » ، ونم « وأصل » سل « على هذا : سأل ، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم خففت الهمزة ، واستغنى عن همزة الوصل ، فصار « سأل » فحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين ، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة . قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون « سل » بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم ، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب .

الفصل الرابع

في المثال، وأحكامه

وهو — كما علمت مما تقدم — ما كانت فاؤه حرف علة^(١)، وتكون فاؤه واواً، أو ياء، ولا يمكن أن تكون ألفاً^(٢)، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه .
فأما المثال الواوي فيجىء على خمسة أوجه ؛ الأول : « عَلِمَ يَفْلِمُ » نحو « وَيِيء ، وَوَجِعَ ، وَوَجِلَ ، وَوَحِلَ ، وَوَحَتَ ، وَوَذَرَ ، وَوَسِخَ ، وَوَسِيعَ ، وَوَسِنَ ، وَوَصِبَ ، وَوَضَرَ ، وَوَطِفَ ، وَوَطِيءَ ، وَوَغَرَ ، وَوَقَرَتِ أُذُنُهُ ، وَوَكِعَ ، وَوَلِيعَ ، وَوَلِهَ ، وَوَهِلَ » . الثاني : مثال « كَرُمَ يَكْرُمُ » نحو « وَثَرَ ، وَوَثَقَ ، وَوَجُزَ ، وَوَجَهَ ، وَوَحَمَ ، وَوَضُوءَ ، وَوُقِحَ » . الثالث : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو « وَجَأَ ، وَوَدَعَ ، وَوَزَعَ ، وَوَقَعَ ، وَوَهَبَ ، وَوَضَعَ ، وَوَلَعَ » . الرابع : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو « وَرِثَ ، وَوَرِعَ ، وَوَرِمَ ، وَوَفَّقَ ، وَوَلِغَ » . الخامس : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو « وَعَدَ ، وَوَتَبَ ، وَوَجَبَ » .

ولم يجىء من الواوي على مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر ، وهي قولهم : « وَجَدَ يَجْدُ »^(٣) . وعليها قول جرير :

(١) إنما سمي « مثالا » لأن ماضيه مثل السالم في الصعلة وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف ، وقد يقال له « المقتل » بالإطلاق .

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخرأ وإن لم تكن أصلية ، نحو : « قال ، وباع ، وخاف ، ورعى ، وغزا » .

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ، ولا تحذف ، لما ستعلمه قريباً ، فكان حقهم أن يقولوا : يوجد — بوزان « ينصر » — غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة : شذوذاً ، واستثقالاً .

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَّادُ بِشَرِّبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجْدُنَ غَلِيلًا^(١)
 وأما المثال اليائى^(٢) فإن أمثله في العربية قليلة جداً ، وقد جاءت على أربعة
 أوجه ؛ الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » نحو « يَيْسَ ، وَيَتِمَّ ، وَيَقْطُ ، وَيَقِنَ ،
 وَيَيْسَ » . الثانى : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو « يَفْعَ ، وَيَنْعَ »^(٣) الثالث : مثال
 « نَصَرَ يَنْصُرُ » نحو « يَمَنَ » الرابع . مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو
 « يَنْعَ »^(٤) ، وَيَسَرَ » .

حكم ماضيه :

ماضى المثال — سواء أكان واوياً أم كان يائياً — كاضى السالم فى جميع
 حالاته^(٥) تقول : « وَعَدْتُ ، وَعَدْنَا ، وَعَدْتَ ، وَعَدْتِ ، وَعَدْتُمَا ، وَعَدْتُمْ ،

(١) نفع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلا : حرارة عطش ، يقول : لو أنك
 تشائين لروى الهب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش ،
 وذلك فى يدك بترك المجانية والهجر .

(٢) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا ، ولكنى أردت ذكره تنميya للبحث ،
 وقد راجعت القاموس والختار والمصباح ؛ لاستيعاب ما جاءوا به وبيان أبوابه التى ورد
 عليها ، والعلة فى ترك الصرفين لهذا النوع سلامة فائه فى سائر تصاريفه .

(٣) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى .

(٤) المراد أنه لا يعتل بأى نوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛
 وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع : - إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال
 بالحذف ؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلها إلا حرفاً من أحرف العلة ؛
 إذ هو الغالب فى هذا النوع ، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً ، ولا يمكن الابتداء
 بالساكن ؛ فلا يكون حرف العلة فى مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ؛
 وعلمته ظاهرة ؛ وأما الإعلال بالحذف فلما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً
 فيكون غيباً وإلباساً بصورة الأمر ، وإما أن تحذف وتعوض : فى الأول ، أوفى الآخر ؛
 فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر .

وَعَدْتَنِّي ، وَعَدْتُ ، وَعَدَا ، وَعَدْتَا ، وَعَدُوا ، وَعَدْنَ « وتقول :
« يَسَرْتُ ، يَسَرْنَا ، يَسَرْتَ ، يَسَرْتُمَا ، يَسَرْتُمْ ، يَسَرْتُنَّ ،
يَسَرَّ ، يَسَرَّا ، يَسَرْنَا ، يَسَرُّوا ، يَسَرْنَ » .

حكم مضارعه وأمره :

أما اليائي فمثل السالم لا يحذف منه شيء^(١) ، ولا يُعْلَى بأي نوع من أنواع الإعلال .
وأما الواوي فتحذف واؤه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :
الأول : أن يكون الماضي ثلاثيا مجردا^(٢) نحو « وَصَلَ ، وَوَرِثَ » .
الثاني : أن تكون عين المضارع مكسورة : سواء أ كانت عين الماضي
مكسورة أيضا ، نحو « وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِثَ يَثِقُ ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ ، وَوَعِمَ يَعِمُ »
أم كانت عين الماضي مفتوحة ، نحو « وَصَلَ يَصِلُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَوَجَبَ
يَجِبُ ، وَوَصَفَ يَصِفُ » .

فإن اختلف الشرط الأول : بأن كان الفعل مزيدا فيه نحو « أَوْجَبَ ،
وَأَوْزَقَ ، وَأَوْعَدَ ، وَأَوْجَفَ » ونحو « وَاوَّعَدَ ، وَاوَّاصَلَ ، وَاوَّازَرَ ، وَاوَّاءَلَ »
لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحة^(٣) ، تقول : يُوْجِبُ ، وَيُوْزِقُ ، وَيُوْعِدُ
وَيُوْجِفُ ، وَيُوْأَعِدُ ، وَيُوْأَصِلُ ، وَيُوْأَزِرُ ، وَيُوْأَثِلُ .

وإن اختلف الشرط الثاني : بأن كانت عين المضارع مضمومة ، أو مفتوحة —
لم تحذف الواو لعدم الكسرة^(٣) تقول : « يَوْجُهُ ، وَيَوْجُزُ ، وَيَوْضُو ،

(١) وشذ من ذلك كلتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر - كوعد يعد - ويشس
يشس ؛ - كوهم يهم - في لغة .

(٢) وخيلئذ يكون حرف المضارعة مفتوحا ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفين يجعل
الشرط فتح حرف المضارعة .

(٣) ولهذا لو كان نحو « وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم » مبنيا للمجهول لم =

وَيَوْخُمُ ، وَيَوْقُحُ » وكذا « يَوْجَلُ ، وَيَوْهَلُ » وفي القرآن الكريم :
(١٥ - ٥٣) : (لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ) .
ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة ، وهي « يَجُدُّ » في لغة عامر ، وقد تقدمت .

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدّة أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها البقاء ، وهي : « يَذَرُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ، وَيَلْعُ ، وَيَهَبُ ، وَيَدْعُ ، وَيَزَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَلْعُ »^(١) .

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عُمَيْل ، وهي : « يَوْغِرُ ، وَيَوْلُهُ ، وَيَوْلِغُ ، وَيَوْحِلُ ، وَيَوْهَلُ » وهي عند غير عُمَيْل : مفتوحة العين ، أو محذوفة الفاء .

والأمر — في هذا كله — كالمضارع ، إلا فيما سلمت واوه من الحذف ، وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو في هذين تقلب باء ؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة ، تقول : « إِيحَلْ ، إِيهَلْ ، إِيغِرْ » بكسر الغين عند عُمَيْل ، وفتحها عند غيرهم .

وتقول في أمر المحذوف الفاء : « رِثْ ، وَثِقْ ، وَفِقْ ، وَعِمْ ، وَصِلْ » ،

== تحذف الواو من مضارعه ، تقول : « يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم » بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر .

(١) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا « يَطَأُ ويسع » جاء موافقا للقياس ، مدعيا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال « يضرب » وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة ، وبعد الحذف فتحوا العين استئثالا لاجتماع الكسرة وحرف الخلق ، « انصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يبيدوا الواو ، أما « يَطَأُ ، ويسع » فهما شاذان إجماعا ؛ لأن ماضيها مكسور العين ، بقياسه فتح عين المضارع ، وأما « يذر » فمحمول على « يدع » لأنه بمعناه .

وَعِدْ ، وَصِفْ « وتقول أيضاً : « ذَرَّ ، وَسَعَّ ، وَطَأَّ ، وَلَغَّ ، وَهَبَّ ، وَدَعَّ ، وَزَعَّ ، وَلَغَّ » .

وإنما حذف الواو في الأمر - مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملاً على حذفها في المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه .

(تذبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواوى على مثال « فعل » — بكسر الفاء — جاز لك أن تحذف فاءه ^(١) ، وتعوّضَ عنها التاء بعد لامه ، نحو « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، وَصِفَةٌ » وتعويضُ هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه — رحمه الله — أن التعويض ليس لازماً ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه ^(٢) ، تمسكاً بقول الفضل بن العباس :

إِنْ ائْتَلِيطَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني : إذا أردت أن تبني على مثال « افعل » من المثال الواوى أو الياء — لزمك أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها في تاء افعل ، ولا يختص ذلك بالماضي ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء ، تقول : « اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَّ ، وَاتَّقَى ، يَتَّصِلُ ، وَيَتَّعِدُّ ، وَيَتَّقِي ، اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَّ ، وَاتَّقَى ، اتَّصَالًا ، وَاتِّعَادًا ، وَاتَّقَاءً ؛ فهو مُتَّصِلٌ ، وَمُتَّعِدٌ ، وَمُتَّقٍ — إلخ » ، وتقول : « اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتَّسَارًا — إلخ » .

والأصل « أَوْتَصَلَ » فقلبت الواو تاء فصار « اتَّصَلَ » فلم يكن بُدَّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكناً ، وثانيهما متحركاً ، وكذا الباقي .

(١) وحذف الحذف مع التعويض في غير المصدر ، نحو « رقة — اسم للفضة ، وحشة — اسم للأرض للوحشة — وجهة — اسم للمكان الذي تتوجه إليه .
(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة .

الفصل الخامس

فی الأجوفِ ، وأحكامه

وهو^(١) - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عَيْنُهُ حَرْفًا من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واوًا ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها ، وإما أن تُقلب ألفًا .

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها « حَوِّلَ ، وَعَوِّرَ ، وصَاوَلَ ، وقَاوَلَ ، وحَاوَلَ ، وتَقَاوَلَا ، وتَحَاوَرَا ، واشتَوَرَا ، واجتَوَرَا » .

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا « قَامَ ، وصَامَ ، ونَامَ ، وخَافَ ، وأَقَامَ ، وأَجَاعَ ، وَاِنْقَادَ ، وَاِنْسَادَ ، واستَقَامَ ، واستَضَاءَ » .

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها « غَيِّدَ ، وَحَيَّدَ ، وَصَيَّدَ ، وَبَايَعَ ، وشَايَعَ ، وَتَبَايَعَا ، وَتَسَايَعَا » .

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا « بَاعَ ، وَجَاءَ ، وَأَذَاعَ ، وَأَفَاءَ ، وامْتَارَ ، واشْتَرَابَ ، واستَخَارَ » .

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه ، الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » واوياً كان أو يائياً ، نحو « خَافَ يَخَافُ ، وَمَاتَ يَمُوتُ »^(٢) ، وهَابَ يَهَابُ ، وَعَوِّرَ يَعْوَرُ ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ » والثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » ولا يكون إلا واوياً ، نحو « مَاجَ يَمْوجُ ، وَذَابَ يَذُوبُ » ، الثالث : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ولا يكون

(١) ويقال له : « ذو الثلاثة » لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم .

(٢) لغة في « مات يموت » .

إلا يائياً ، نحو « طَابَ يَطِيبُ ، وعَاشَ يَعِيشُ » ولم يحىء على غير هذه الأوجه^(١) .

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أى بقاؤها على حالها ، واواً كانت أو ياء - فى المواضع الآتية ، وهى :

أولاً : أن يكون على مثال فَعَلَ - بكسر العين^(٢) - بشرط أن يكون الوصف منه على زنة « أَفْعَلَ » وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو « حَوَّلَ فَهُوَ أَحْوَلُ ، وَعَوَّرَ فَهُوَ أَعْوَرُ ، وَحَيَّدَ فَهُوَ أَحْيَدُ ، وَغَيَّدَ فَهُوَ أَغْيَدُ » فإن كان على مثال فَعَّلَ - بفتح العين - اعتلت عَيْنُهُ - أى : قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو « بَاعَ ، وَعَاثَ ، وَقَالَ ، وَصَامَ » وإن كان على مثال فَعَلَّ - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال أَفْعَلَ وجب إعلاله أيضاً ، نحو « خَافَ فَهُوَ خَائِفٌ ، وَمَاتَ فَهُوَ مَيِّتٌ » .

وَشَدَّ الإعلال فى نحو قول الشاعر :

(١) وردت كلمة واحدة على مثال كرم يكرم ، وهى قولهم « طال يطول » عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر .

(٢) إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أَفْعَلَ مع وجود العلة المقتضية للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعللة اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا : أَفْعَلَ ، وَاَفْعَالُ - بتشديد اللام فىهما - نحو اعمش واعماش ، واحمر واخمار ، وهاتان الصيغتان يجب فىهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو احول واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياذ ، واحياد ، وصيغة فعل - بكسر العين - الذى الوصف منه على أَفْعَلَ - مقتطعة من هاتين ؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح .

وَسَائِلَةٍ يَظْهَرُ الْغَيْبُ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا^(١)
 ثانياً : أن يكون على صيغة « فاعل » : سواء أكانت العين واواً ، نحو
 « حَاوَلَ ، وَجَاوَلَ ، وَقَاوَلَ ، وَصَاوَلَ » أم كانت العين ياء نحو « بَايَعَ ، وَضَايَقَ ،
 وَبَايَنَ ، وَدَايَنَ » وعلّة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن
 مُعْتَلٌّ ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه .

ثالثاً : أن يكون على مثال « تَفَاعَلَ » : سواء أكانت العين واواً ، نحو
 « تَجَاوَلَا ، وَتَصَاوَلَا ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَنَاقَلَا ، وَتَنَاقَشَا ، وَتَهَاوَنَا » أم كانت العين
 ياء نحو « تَدَايَنَا ، وَتَبَايَعَا ، وَتَبَايَنَا ، وَتَزَايَدَا ، وَتَمَايَدَا » والعلّة في وجوب
 تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في « فاعَلَ » قال تعالى (٢ - ٢٨٢) :
 (إِذَا تَدَايَنُتُمْ) .

رابعاً : أن يكون على مثال « فَعَّلَ » - بتشديد العين - سواء أكان واوياً ،
 نحو « سَوَّلَ ، وَعَوَّلَ ، وَسَوَّفَ ، وَكَوَّرَ ، وَهَوَّنَ ، وَهَوَّمَ » أم كان يائياً ،
 نحو « بَيَّنَّ ، وَبَيَّتَ ، وَسَيَّرَ ، وَخَيَّرَ ، وَزَيَّنَّ ، وَصَيَّرَ » ولم تعتل العين فراراً
 من الإلباس ؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت في « بَيَّنَّ » مثلاً : « بَايَنَ » ، قال تعالى
 (٥ - ٣٠) : (فَطَوَّعْتُ لَهُ نَفْسَهُ) .

خامساً : أن يكون على مثال « تَفَعَّلَ » سواء أكان واوياً نحو « تَسَوَّلَ ،
 وَتَسَوَّرَ ، وَتَهَوَّعَ ، وَتَقَوَّلَ ، وَتَلَوَّنَ ، وَتَأَوَّلَ » أم كان يائياً ، نحو « تَطَيَّبَ ،
 وَتَفَيَّبَ ، وَتَمَيَّزَ ، وَتَصَيَّدَ ، وَتَشَيَّعَ ، وَتَرَيَّبَ » والعلّة هي علة السابق ، قال
 الله تعالى (٢١ - ٣٨) : (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِخْرَابَ) وقال سبحانه (١٤ - ٤٥) :
 (وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) .

(١) الهمزة في قوله « أعارت » للاستفهام ، والألف في آخر قوله « تعارا » منقلبة

عن نون التوكيد الخفيفة للوقف .

سادساً : أن يكون على مثال « أفعلَّ » سواء أ كان واوياً نحو « احوَلَّ » ، واغورَّ ، واسودَّ « أم كان يائياً ، نحو « ابيضَّ ، واغيدَّ ، واحيدَّ » ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن - مع أنه حَرَفٌ جَلَدٌ يقبل الحركة ثم تُعَلَّ فراراً من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (١٠٦ — ٣) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (١٠٧ — ٣) : (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ) .

سابعاً : أن يكون على مثال « افعلَّ » سواء أ كان واوياً نحو « احوال » ، واغوارَّ « أم كان يائياً ، نحو « ابيضَّ ، واغيدَّ » والعلة في وجوب تصحيحه هي علة السابق .

ثامناً : أن يكون على مثال « افْتَعَلَ » وذلك بشرطين ؛ أحدهما : أن تكون عينه واواً ، والثاني : أن تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو « اجْتَوَرُوا » ، واشتَوَرُوا ، وازْدَجُوا « فإن كانت العين ياء سواء أ كانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن ، نحو « ابْتَأَعُوا » ، واستَأَفُوا ، واكْتَالُوا ، وامْتَارُوا « - وجب إعلاله ، وكذلك إن كانت العين واواً ولم تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو « استاك ، واستاق ، واستاء ، واقتاد » .

وينبج الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو - عدا ما سبق - صِيغُ : « أفعلَّ » ، وانفعلَ ، واستفعلَ « نحو « أجابَ ، وأقامَ ، وأهابَ ، وأخافَ »^(١) ،

(١) أصل « أقام » ونحوه : أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفا ، فصار أقام ، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً ، وبالقلب بعده .

ونحو « انقَادَ ، وانذَاحَ ، وانمَاحَ ، وانمَاعَ »^(١) ، ونحو : « استَقَامَ ، واستَقَالَ ، واستَرَاحَ ، واستَقَادَ »^(٢) .

وقد وردت كلماتٌ على صيغة « أفعلَ » وكلماتٌ أخرى على صيغة « استَفْعَلَ » مما عينه حرفُ علةٍ من غير إعلال ، من ذلك قولهم : « أُغِيِمَتِ السماءُ ، وأَعُول الصبيُّ ، واستَحُوذَ عليهم الشيطانُ ، واستَنَوَقَ الجملُ ، واستَتَيْسَتِ الشاةُ ، واستَفْعِلَ »^(٣) الصبيُّ ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودَ ؛ وَقَلَمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهرى إلى أنه لغة فصيحة للجماعة من العرب بأعيانهم^(٤) وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه ، وفرَّقَ ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثى مجرد - نحو « أُغِيِمَتِ السماءُ » ، فإنه يقال « غَامَتِ السماءُ » فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً ، وما ليس له ثلاثى مجرد - نحو « استَنَوَقَ الجملُ » - فأجاز التصحيح فيه^(٥) .

(١) أصل « انقادَ » ونحوه : انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فأنزمت قلبها ألفاً ، فصار « انقاد » فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده .

(٢) أصل استفاد ونحوه : استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام ؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب .

(٣) أى : شرب القيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل .

(٤) أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع .

(٥) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة - هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن =

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها حكم السالم : لا يمحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً ، تقول : « غَيِّدْتَ ، وَحَوَّلْتَ ، وَغَيَّدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيَّدُوا ، وَحَوَّلُوا » وتقول : « حَاوَلْتُ ، وَدَايَنْتُ ، وَحَاوَلَا ، وَدَايَنَّا ، وَحَاوَلُوا ، وَدَايَنُوا » وكذا « تَقَاوَلْتُ ، وَتَمَايَدْتُ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا » وكذا « عَوَّلْتُ ، وَبَيَّيْتُ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّيْنَا — إلخ » .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَا ، وَخَافَا ، وَابْتَعَا ، وَاسْتَاكَ ، وَابْتَاَعُوا ، وَاسْتَاكُوا ، وَأَجَابَا ، وَأَهَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَانْقَادَا ، وَانْمَاعَا ، وَانْقَادُوا ، وَانْمَاعُوا ، وَاسْتَفَادَا ، وَاسْتَفَادُوا ، وَاسْتَفَادُوا .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين : تخلصاً من التثنية الساكنين .

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : « ابْتَعْتُ ، وَاسْتَكْتُ ، وَأَجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَانْقَدْتُ ، وَاسْتَقَمْتُ ، وَاسْتَفَدْتُ »^(١) إلخ .

== الصحيح قبله في مواضعها الأربعة — ونستثنى من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ — ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالملل المقتضية للإعلال عندينا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر محذور ، والدليل على هذا أن مواضع النقل للأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل « أجبت » وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد =

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على « فَعَلَ » بكسر العين — وذلك باب « عِلَمَ » — وجب كسر الفاء إيذاناً بحركة العين المحذوفة ، ولا فَرَقَ في هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : « خِفْتُ ، ومِتْ ، وهَبْتُ »^(٢) وإن كان على مثال « فَعَلَ » — بفتح العين — وذلك باب « ضَرَبَ » وباب « نَصَرَ » فَرَقَ بين الواوى واليائى ؛ فتضم فاء الواوى — وهو باب « نَصَرَ » — إيذاناً بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى — وهو باب « ضَرَبَ » — لذلك السبب . تقول : « صُمْتُ ، وقُدْتُ ، وقُلْتُ »^(٣) وتقول : « بَعْتُ ، وطَبْتُ . وعِشْتُ »^(٤) وإن كان مضموم العين على فَعَلَ — حذفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ؛ نحو « طُلْتُ » قال الله تعالى : (١٩ — ٥) : (وإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) . وقال سبحانه (٢٠ — ٦٨) : (قُلْنَا

= الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(١) أصل « خفت » وأخواته « خاف » بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التى حذفوها .

(٢) أصل « قلت » وأخوانه « قال » حذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التى سبق بيانه ، وحركوا الفاء بالضمة إشعاراً بأن المحذوف واو .

(٣) أصل « طببت » وأخواته « طاب » حذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسرة إيذاناً بأن المحذوف ياء .

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر فى الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرك فى موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفة مكسورة ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء ، ولكن الكسرة فى الأول إيذان بالحركة ، وفى الثانى إيذان بالحرف ، وتضم فى موضعين أيضاً بهذه المنزلة .

لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣) : (يَا لَيْتَنِي مِثُّ قَبْلَ هَذَا)^(١) ؛ وقال (١٤ - ١٥) : (قَالَتْ كُلُّهُمْ رُسُلُهُمْ) . وقال (٤١ - ١١) : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) وقال (١٥١ - ١٩) : (قَالُوا إِنْ تَخْنُ إِلَّا بِشَرِّ مِثْلِكُمْ) .

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير ، تقول : « غَيَّدَ يَغَيِّدُ ، وَحَوَّرَ يَحْوَرُ ، وَنَاوَلَ يَنَاولُ ، وَبَايَعَ يُبَايِعُ ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ ، وَبَيَّنَّ يُبَيِّنُ ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ ، وَتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ ، وَأَحْوَلَ يَحْوُلُ ، وَاغْيَدَ يَغْيِدُ ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ ، وَأَحْوَالَ يَحْوَالُ ، وَاغْيَادَ يَغْيَادُ » . وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يعتل أيضاً ، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يعتل بالقلب وحده ، وذلك المضارع من صيغتي « انْفَعَلَ » و« افْتَعَلَ »^(٢) ؛ فإنَّ حرف العلة فيهما يقلب ألفاً لتحركة وانفتاح ما قبله ، نحو « انْقَادَ يَنْقَادُ ، وَانْدَاحَ يَنْدَاحُ ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ ، وَاشْتَارَ الْعَسَلُ يَشْتَارُهُ » . والأصل في المضارع « يَنْقَوِدُ ، وَيَخْتَسِرُ » على مثال ينطلق ويجتمع ، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفاً ؛ فصارا « يَخْتَارُ ، وَيَنْقَادُ » .

(١) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها : أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم تكاف ، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر بنصر كقال يقول ، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما .

(٢) أما صيغة انفعَلَ فتعل دائماً : واوا كانت العين أو ياء ، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها ، وأما صيغة افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوا وكانت الصيغة دالة على المفاعلة ، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة .

الثاني : نوع يعتل بالقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثي ، الذي يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب « علم يعلم » ؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله ، نحو « قَالَ يَقُولُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ » .
والأصل في المضارع : « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » على مثال ينصر وينصرف ؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » .

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً ، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب « عَلِمَ يَعْلَمُ » والمضارع الواوي من صيغتي « أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ » نحو « خَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَكَادَ يَكَادُ » ونحو « أَقَامَ يُقِيمُ ، وَأَجَابَ يُجِيبُ ، وَأَفَادَ يُفِيدُ » ونحو « اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى : « يَخَوْفُ » على مثال يَعْلَمُ — فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار « يَخَوْفُ » ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار « يَخَافُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية : « يُقِيمُ » على مثال يُكْرِمُ ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار « يُقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة^(١) ، فصار « يُقِيمُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة : « يَسْتَقِيمُ » على مثال يستغفر ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَسْتَقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، فصار « يَسْتَقِيمُ »^(١) .

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي « أَفْعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ » ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداها من « بَان » نقلت : « أَبَان يَبِينُ وَاسْتَبَان يَسْتَبِينُ » ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها .

وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ أَحْوَاتِهِنَّ .

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جُزِمَ : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإذا كان مما يجب إعلاله — بأى نوع من أنواع الإعلال — وجب حذف حرف العلة تخلصاً من النقاء الساكنين ، تقول : « يَخَافُ النَّبِيُّ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ ، وَلَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَمُصِهِ ، وَإِنْ تَسْتَقِيمُ تَنْجَحُ » ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو « لَا تَخَفُوا » أو أَكْثَرُ بِإِجْدَى نُونِ التوكيد ، نحو « وَإِنَّمَا تَخَافَنَ » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

حكم أمره :

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَضٍ من المضارع : بحذف حرف المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذى تصحُّ عينُه فى الماضى والمضارع مثلُ الأمر من السالم ، تقول : « أَغْيِدْ ، وَبَيِّنْ ، وَاجْتَوِرَا » وما أشبه ذلك .

والأمرُ من الأجوف الذى تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خَفْ ، وَاسْتَقِيمْ ، وَأَجِبْ » وتقول : « خَافِي رَبِّكَ ، وَهَآئِي عِقَابُهُ » وتقول : « خَافَنَ خَالِقَكَ » ونحو ذلك

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحققه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يَخَافَانِ ، وَيَخَافُونَ ، وَتَخَافِينَ ، وَلَنْ يَخَافَا ، وَأَنْ يَخَافُوا ، وَلَنْ تَخَافِي ، وَلَمْ تَخَافَا ، وَلَمْ

تَخَافُوا ، ولم تَخَافِي « وكذا الباقي من المثل . وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ ^(١) إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أ كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : « النَّسَاءُ يَقُلْنَ ، وَلَنْ يَثُبْنَ ، ولم يَرُعْنَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حال إسنادِهِ للضمير المستتر ، تقول : « قَوْلًا ، وَخَافًا ، وَبَيْعًا ، وَقُولُوا ، وَخَافُوا ، وَبَيْعُوا ، وَقُولِي ، وَخَافِي ، وَبَيْعِي » وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة ^(٢) ، تقول : « قُلْنَ ، وَخَفْنَ ، وَبِعْنَ » قال الله تعالى (٢٠ — ٤٤) : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا) وقال (٢ — ٨٣) : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) وقال (١٠ — ٨٩) : (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) وقال (٧٣ — ٢٠) : (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ) وقال (١٧ — ٧٨) : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وقال (٣٣ — ٣٢) : (وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا) وقال (٤٦ — ٣١) : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) .

(١) حذفت العين للتخلص من التواء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون ، وحرف العلة قبله ساكن أيضا ، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة ، فلهذا تحذف عنه للعلة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره ، فزال العلة المقتضية للحذف فترجع العين .
(٢) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها ، ولكنهما يختلفان في التقدير ، فأصل « قلن » الأمر : « قولن » فالحذوف واو ، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر ، وأصل « قلن » الماضي : « قالن » فالحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبة عن واو ، وضمة القاف عارضة عند الإسناد ؛ للدلالة على أن الحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقي .

الفصل السادس

في الناقص ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما كانت لامه حرفَ علةٍ ، وتكون اللام واواً أو ياءً ، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء .

وأنواعه — على التفصيل — ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن ينقلب ألفاً ، وإما أن تنقلب الواو ياءً ، وإما أن تنقلب الياء واواً ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء .

فمثال الواو الأصلية الباقية : « بَدُوْ ، وَرَخُوْ ، وَسَرُوْ » .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء^(١) : حَظِيْ ، وَحَفِيْ ، وَحَلِيْ ، وَرَجِيْ ، وَرَضِيْ ، وَشَقِيْ » وكذا « حَوِيْ ، وَقَوِيْ ، وَلَوِيْ » وستأتى في اللغيف .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « سَمَا ، وَدَعَا ، وَغَزَا » .

(١) هذا إنما يكون في الماضي للكسور العين — وهو باب علم يعلم ليس غير — وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء .

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه السكامة ، فمثلاً « حَفِيْ » تجد مكان هذه الياء واواً في « الحفوة » بضم الحاء أو كسرهما ، وهي الاسم من الحفا ، وهو رقة القدم ، وكذلك تجد في مكان الياء من « حَلِيْ » واواً في مثل « الحلو ، والحلاوة ، والحلوان » وكلها مصادر حلى الشيء — من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو — ضد مر ، وكذلك تجد في مكان الياء من « رضى » واواً في نحو « الرضوان ، والرضوة » — بكسر فسكون فيهما — وهكذا .

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين — وهو بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب نصر ينصر ، نحو « دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو » والثاني باب فتح يفتح ، نحو « صغى يصغى ، وضغى يضغى » .

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحة ما قبلها ، وتعرف أن أصل =

ومثال الياء الأصلية الباقية : « رَقِيَ ، وَزَكِيَ ، وَشَصِيَ ، وَطَغِيَ ، وَصَنِيَ » ،
ومثله « ضَوِيَ ، وَعَيِيَ ، وَهَوِيَ » وستأتى في اللفيف .
ومثال ما أصلُ لَامِهِ الياء وقد انقلبت واواً^(١) : « نَهَوَ » وليس في العربية
من هذا النوع سوى هذه الكلمة .
ومثال ما أصلُ لَامِهِ الياء وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « رَمَى ، وَكَفَى ، وَهَمَى ، وَمَأَى » .

ويجىء الناقض على خمسة أوجهٍ ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »^(٣) ،
نحو « مَرَى يَمْرِي ، وَفَلَى يَفْلِي » . الثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ »^(٤) ، نحو
« دَعَا يَدْعُو ، وَسَمَا يَسْمُو ، وَعَلَا يَعْلُو » . الثالث : مثال « فَتَحَ يَفْتَحُ »^(٥) ،

= الألف واو يبعث استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوة ، ونحو
ذلك ، على المنهج الذى يبيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقض الواوى من باب ضرب
يضرب أصلاً .

(١) إنما يكون ذلك فى الماضى المضموم العين — وهو باب كرم يكرم — وذلك
لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً ، والذى يدل على أن أصل الواو
فى « نهو » ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمة ، وذلك قولهم :
« نهية » للعقل .

(٢) هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح المين — وذلك بالاستقراء بابان ؛
أحدهما باب فتح يفتح ، نحو « رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى »
والثانى باب ضرب يضرب ، نحو « هداه الله يهديه ، وقرى ضيفه يقره ، وعصى
يعصى ، وسقى يسقى » .

(٣) ولا يكون إلا يائياً ، وتنقلب ياءه فى الماضى ألفاً كما علمت .

(٤) ولا يكون إلا واوياً ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفاً كما علمت .

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صفا
يصفى ، وتنقلب الواو والياء فى ماضيه ألفاً كما أنبأتك .

نحو « نَحَا يَنْحَى ، وَطَفَى يَظْفَى ، وَرَعَى يَرْعَى ، وَسَعَى يَسْعَى » . الرابع :
 مثال « كَرُمَ يَكْرُمُ » ^(١) ، نحو « رَخُوَ بَرَخُو ، وَسَرُوَ يَسْرُو » . الخامس :
 مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » ^(٢) ، نحو « حَفِيَ يَحْفَى ، وَرَضِيَ يَرْضَى ، وَرَقِيَ يَرْقَى » .
 حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفا ، وذلك لأن اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها ، فحينما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفا ^(٣) .

نحو : « سَلَقَى ، وَقَلَسَى ، وَأَعْطَى ، وَأَبَقَى ، وَدَارَى ، وَنَادَى ، وَاهْتَدَى ، وَاقْتَدَى ، وَانْجَلَى ، وَانْهَوَى ، وَتَلَقَّى ، وَتَزَكَّى ، وَتَرَأَى ، وَتَعَامَى ، وَاسْتَدْعَى ، وَاسْتَفْشَى » .

- (١) ولا يكون إلا واويا سوى كلمة « نهو » التي أشرنا إليها .
- (٢) ويكون واويا كما يكون يائيا ؛ فمثال الواوى « حَطَى يَحْطَى » ، ومثال اليائى « رَقِيَ يَرْقَى » لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك .
- (٣) غير أن الذى أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياءه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها — نحو أعطى — إذ أصله أعطو — على مثال أحسن — فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا ، لكونها وقعت رابعة فصاعدا ، فيصير : أعطى ، ثم تنقلب الياء ألفا ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة ، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلا ، بل يكتبون الجميع بالياء ، ويقولون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشارة إلى أن الذى أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفا ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى . فتلخص لك من هذا الكلام أن لآم الناقص في ماضى ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفا البتة ، ولكنها على نوعين في ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة وهو اليائى ، والثانى : ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوى .

والأصلُ في جميع ذلك « أُبْقَى » مثلاً : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ؛ فصار « أُبْقَى » ، وقسِ الباقي .

أما الثلاثي المجرد : فإما أن تكون عينه مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .
فإن كانت عينه مضمومة ؛ فإن كانت اللام واواً سلمت ، نحو « سَرُوَ » وإن كانت ياء انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة ، نحو « نَهَوَ » .

وإن كانت عينه مكسورة ؛ فإن كانت اللام ياء سلمت ، نحو « بَقِيَ » وإن كانت واواً انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة ، نحو « رَضِيَ » .

وإن كانت عينه مفتوحة وجب قلب لامه ألفاً — واواً كان أصلها ، أو ياء — لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو « سَمَا ، ورَمَى » .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمة — وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي^(١) — صارت اللام واواً^(٢) ، نحو « يَسْرُو » ، وَيَدْعُو » وإن كانت كسرة — ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي ، وفي مضارع الرباعي كله ، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي — صارت اللام ياء^(٣) ، نحو « يَرْمِي وَيُقْطِعِي ، وَيَنْهَوِي ، وَيَسْتَوِي » وإن كانت الحركة فتحة — ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح ، وفي

(١) سواء أكان من باب « نصر ينصر » نحو « دعا يدعو » ، أم كان من باب « كرم يكرم » نحو « سرو يسرو » .

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستئصال الضمة على الواو ، ومفتوحة في حالة النصب لحذف الفتحة ، وتحذف في حالة الجزم .

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو : من التسيكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ، والمحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي — صارت ألفاً^(١) ، نحو « يَرْحَى » ،
وَيَطْفَى ، وَيَتَوَلَّى ، وَيَتَزَكَّى .

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واواً^(٢) أو ياء سلطنا ؛
تقول « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على
الثلاثة ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : « أَعْطَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ »
وتقول : « غَزَوْتُ ، رَدَعَوْتُ ، وَسَمَوْتُ » وتقول : « رَمَيْتُ ، وَكُنَيْتُ ،
وَبَغَيْتُ » .

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛
تقول : « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً حذفت^(٣) في الثلاثي
وغيره ؛ تقول : « دَعَيْتُ ، وَسَمَيْتُ ، وَغَزَيْتُ ، وَرَمَيْتُ ، وَبَنَيْتُ ، وَكُنَيْتُ »
وتقول : « أَعْطَيْتُ ، وَوَالَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ » .

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين
بقي الفعل على حاله إذا كان واوياً أو يائياً ؛ تقول : « سَرَوْا ، وَرَضِيَا » . وإن
كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ماعدا الثلاثي ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛
(١) ولا تظهر عليها حركة أصلاً ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ،
وتحذف في حالة الجزم كاختبها .

(٢) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة ، والمدار على حالة الفعل الزاهنة لا على
أصله ؛ فمثلاً « رمى ، وأعطى ، واستدعى » تعتبر لامتها ألفاً لا ياء ، ونحو « رضى ،
ورجى ، وجوى » تعتبر لامتها ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا .

(٣) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل « رمت »
مثلاً « رميت » على مثال ضربت — وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت
ألفاً ، فصار « رمت » فالتقى ما كانان : الألف ، وتاء التأنيث ، فعذفت الألف
فرارا من التقاءهما .

تقول : « أُعْطِيَ ، وَنَادَى ، وَنَاجَى ، وَاسْتَدْعَى » ، وتقول : « غَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَوْا ، وَبَغَى »^(١) ، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت لام الفعل : واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً ، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً للايذان بالحرف المحذوف ، وَضُمَّ الحرفُ الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « أُعْطُوا ، وَاسْتَدْعَوْا ، وَنَادَوْا ، وَغَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَوْا ، وَبَغَوْا » ، وتقول : « سَرُّوا ، وَبَذُّوا ، وَرَضُّوا ، وَبَقُّوا » قال الله تعالى (٤٣ — ٧٧) : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ) ، وقال (٧١ — ٧) : (وَاسْتَفْشَوْا ثِيَابَهُمْ) ، وقال (١٠ — ٢٢) : (دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) وقال (٩٨ — ٨) : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقال (٥ — ١٤) : (فَانْسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ) .

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا ؛ تقول : « النَّسْوَةُ يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَغْزُونَ »^(٢) وتقول : « النَّسْوَةُ يَرْمِينَ ، وَيَسْرِينَ ، وَيُعْطِينَ ، وَيَسْتَدْعِينَ ، وَيُنَادِينَ »^(٣) قال الله تعالى (٢ — ٢٣٧) :

(١) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحريكهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدها ألف ساكنة ، فلو انقلبت إحداها ألفاً لالتقى ما كان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ « غزا » مثلاً ، فيلتبس الواحد بالثنى .

(٢) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في « ينصرون » تماماً ؛ فهي لام السكامة ، بخلاف الواو في قولك : « الرجال يسرون » ونحوه مما يأتي قريباً ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة .

(٣) الياء في نحو « النساء يرمين » كالياء في « يضربن » تماماً ، فهي لام الكلمة بخلاف الياء في نحو : « أنت يا زينب ترمين » فإنها ياء مخاطبة ، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف .

(إِلَّا أَنْ يَغْفُرَ) وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء مطلقاً ، نحو « يَرْضَيْنَ ، وَيَحْشَيْنَ ، وَيَبْزَكَيْنَ ، وَيَتَدَاعَيْنَ ، وَيَتَنَاجَيْنَ » .

وإسناده لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة : تسلم فيه الواو والياء ، وتقلب الألف ياء مطلقاً ، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن ، وما قبل ألف الاثنين مفتوح ؛ تقول « الحمدان يَسْرُوَانِ ، وَيَدْعُوَانِ ، وَيَغْزُوَانِ ، وَيَرْمِيَانِ ، وَيَسْرِيَانِ ، وَيُعْطِيَانِ ، وَيَسْتَدْعِيَانِ ، وَيُنَادِيَانِ ، وَيَرْضِيَانِ ، وَيَحْشِيَانِ ، وَيَبْزَكِيَانِ ، وَيَتَدَاعِيَانِ ، وَيَتَنَاجِيَانِ » .

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذف لامه مطلقاً - واواً كانت ، أو ياء أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيدان بنفس الحرف المحذوف ، وضمُّ ما قبل الواو من ذى الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « يَرْضَوْنَ ، وَيَحْشَوْنَ ، وَيَبْزَكُونَ ، وَيَتَدَاعَوْنَ ، وَيَتَنَاجَوْنَ » وتقول « يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَغْزُونَ ^(١) ، وَيَرْمُونَ ، وَيَسْرُونَ ^(٢) ، وَيُعْطُونَ ، وَيَسْتَدْعُونَ ، وَيُنَادُونَ » قال الله تعالى (٦٧ - ١٢) : (يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ) وقال سبحانه (٥٨ - ٩) : (فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) وقال (٤٦ - ٤) : (إِذْ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) .

(١) قد نهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات ، ونحو قولهم : « النساء يدعون من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون ، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو ، وهناك فرق آخر ، وهو أن النون في نحو « النساء يدعون » ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل ، فلا تسقط في نصب ولا جزم ، بخلاف النون في نحو « الرجال يدعون » فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا ، و « يسرون » في هذه المثل مضارع « سرو » من باب كرم ولامه واو .

(٢) « يسرون » في هذه المثل مضارع « سري يسرى » من السرى - وهو السير ليلاً - ولامه ياء .

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيدان بنفس الحرف المحذوف ،
وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول : « نَخْشِنَ يَا زَيْنَبُ ،
وَتَرْضَيْنَ ، وَتَدْعَيْنَ ، وَتُعْطِينَ ، وَتَرْمِينَ ، وَتَبْنِينَ ، وَتُعْطِينَ ،
وَتَسْتَرْضِينَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف في الأمر ، لبناء
الأمر على حذف حرف العلة ، ولحكمه عند الإسناد إلى الضمائر تعود
إليه اللام^(١) .

ثم إذا أسند لبنون النسوة أو ألف الاثنين سلت لامه إن كانت ياء أو واواً ،
وقلبت ياء إن كانت ألفاً ، تقول : « يَا نِسْوَةٌ أُسْرُونَ ، وَأَدْعُونَ ، وَأَغْزُونَ ،
وَأَرْمِينَ ، وَأَسْرِينَ ، وَأَعْطِينَ ، وَاسْتَدْعِينَ ، وَنَادِينَ ، وَأَخْشِينَ ،
وَتَزَكَّيْنَ ، وَتَدَاعَيْنِ ، وَتَنَاجَيْنِ » ، وتقول : « يَا مُحَمَّدَانِ أُسْرُوا ، وَأَدْعُوا ،
وَأَغْزُوا ، وَأَرْمُوا ، وَأَسْرُوا ، وَأَعْطُوا ، وَاسْتَدْعُوا ، وَنَادُوا ، وَأَخْشُوا ،
وَتَزَكَّيَا ، وَتَدَاعِيَا ، وَتَنَاجِيَا » .

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداه قبل
ياء المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : « اَرْضَوْا ، وَأَخْشَوْا ، وَتَزَكَّوْا ،
وَأَسْرُوا ، وَأَدْعُوا ، وَأَغْزُوا ، وَأَرْمُوا ، وَأَعْطُوا ، وَاسْتَدْعُوا » وتقول :
« اَرْضَى ، وَأَخْشَى ، وَتَزَكَّى ، وَأَسْرَى ، وَأَعْطَى ، وَاسْتَدْعَى » .

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون
النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العلة ساكن بطبعه .

الفصل السابع

في اللفيف المفروق ، وأحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه جَرَفَيْنِ من أحرفِ العلة .
وتقع فاؤه وَاوًا في كلمات كثيرة ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم .
« يَدِي » ^(١) .

وتكون لامه ياء : إما باقية على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفاً . ولا تكون
لامه وَاوًا ^(٢) .

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفاً : « وَحَى ، وَوَدَى ، وَوَشَى » .
ومثال ما لامه ياء باقية على حالها : « وَجَى ، وَرَى ، وَلَى » .
ويجىء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه : أحدها : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »

(١) يدى - من باب رضى - أى : ذهب يده وييسر ، ويداه - من باب
ضرب - أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه - ومثله أيداه - أى : اتخذ عنده
يداً ، وياداه مباداة : جازاه يداً يداً على التعجيل ، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد :
يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بِنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ
(٢) في مادة « وزا » من القاموس نجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ،
فتعقروا هذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو ، ولكن الأبيات من
العلماء قد انتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بما في نسخ الصحاح من كتابة
الوزا بالألف فعسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطلاني أن
الوزى يكتب بالياء ، لأن إلقاء اللام لا يكونان واواً في حرف واحد ، وقد كرهوا
أن تكون العين واللام واواً ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه
واوين على باب « علم » . ليتسنى لهم قلب اللام ياء ، كما في نحو : « قوى »
وشبهه ، اهـ بإيضاح .

نحو « وعى يعى ، ونى ينى ، وهى يهى » الثانى : مثال « علم يعلم » نحو :
« وجى يوجى »^(١) الثالث : مثال « حسب يحسب » نحو « ولى يلى » ،
ورى يرى »^(٢) .

حكمه :

يعامل الالفى المفروق : من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة
الناقص .

وعلى هذا تثبت فائده فى المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً ، وكذا إن كانت
واواً والعين مفتوحة ، تقول : « يدى ييدى ، وايد » وتقول : « وجى يوجى
واوج »^(٣) ، وتحذف فاؤه فى المضارع من الثلاثى المجرد والأمر إذا كانت واواً
والعين مكسورة - وذلك باب ضرب ، وباب حسب - تقول : « وعى يعى ،
ونى ينى ، وهى يهى » ، وتقول : « ولى يلى ، وورى يرى » .

وتحذف لامه فى المضارع المجزوم ، وفى الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون
النسوة أو ألف الاثنين ، تقول « النسوة لم يعين ، وينين ، ويهين ، ويلين .
ويوجين » . وتقول أيضاً : « يا نسوة عين ، ونين ، وهين ، ولين ،
واوجين »^(٣) . وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين : الحمدان يعيان ، وينيان ،
ويهيان ، ويليان ، ويوجيان ، وتحذف نون الرفع فى الجزم والنصب ، وتقول
أيضاً « يا محمدان عيا ، ونيا ، وهيا ، وليا ، واوجيا »^(٣) .

(٢٠١) تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى
هذه الكلمات الثلاث ، والعلّة فى ذلك قلة الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما
بالك بالاعتل ؟

(٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ،
تقول : إيج ، كما تقول : إيجل .

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة^(١) ، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه : فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فاؤه صار الباقي من الفعل حرفاً واحداً ، وهو الهمزة ؛ فيجب - حينئذٍ - اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : « قَدْ ، لِهْ ، عِهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ » .

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف^(٢) ، تقول : « لَمْ يَقِهْ ، وَلَمْ يَلِهْ » إلخ ، ويجوز أن تقول : « لَمْ يَلِ وَلَمْ يَقِ » وصلاً ووقفاً .

(١) وتراعى عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ما كنت تراعيه في الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفين عند الإسناد لواو الجماعة ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة .

(٢) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل : حرف متحرك يبتدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبا لصيرورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع جائزاً ؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة ؛ قال ابن هشام : « ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو « لَمْ يَغْزِهْ » و « لَمْ يَخْشِهْ » و « لَمْ يَرْمِهْ » ومنه (لَمْ يَنْسِهْ) أو لأجل البناء نحو « اغْزِهْ » و « اخْشِهْ » و « ارمِهْ » ومنه (فبهذا هم اقتده) والهاء في كل ذلك جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة - وهي : أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد - كالأمر من وعى يعى ، فإنك تقول « عِهْ » قال الناطم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو « لَمْ يَعْهْ » وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (ومن تق) بترك الهاء « اه » .

الفصل الثامن

في اللفيف المقرون ، وأحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عَيْنُهُ وَلَا مُمُّ حَرْفَيْنِ مِنْ أَحْرُفِ الْعِلَّةِ .
وليس فيه ما عينه ياء وَلَا مُمُّ واو أصلاً^(١) ، وليس فيه ما عينه ياء ولا مُمُّ ياء
إلا كلمتين هما « حَيَّ ، وَعَيَّ » ، وليس فيه ما عينه واو ولا مُمُّ واو ناكية على
حاملها أصلاً^(٢) .

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسة الآتية .
النوع الأول : ما عينه واو ولا مُمُّ واو قد انقلبت ألفاً ، نحو « حَوَى ،
وَعَوَى ، وَغَوَى ، وَزَوَى ، وَبَوَى »^(٣) .

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في « الحيوان » غير مبدلة من الياء ،
رأبها أصل ، ومذهب سيويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء ، وأن أصله
« حيان » فاستكروها توالي الياءين ، قال أبو علي : « ما ذهب إليه أبو عثمان غير
مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوا لغير علة - وإن كانت الواو أثقل من الياء -
ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها » اهـ

(٢) توالي الواوين ثقل مستكره جداً ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لا مُمُّ
وكانت العين مع ذلك واوا ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف
للمقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو « دعوت وعروت » إن يقلبون
الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : « عويت ، وحويت » قال دريد بن الصمة :
وما أنا إلا من غزيرة : إن غوت غويت ، وإن ترشد غزيرة أرشد
وستعرف قريباً سر هذه المسألة .

(٣) اعتبر صاحب القاموس - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن
واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء ؛ لتصريحهم بأن كل
ما كانت عينه واوا ولا مُمُّ واو يجب أن يكون على مثال « علم » لكي تنقلب لامه ياء
لتقل الواوين

النوع الثاني : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ ، وَجَوِيَّ ، وَحَوِيَّ ، وَلَوِيَّ » .

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها ، نحو « دَوِيَّ ، وَذَوِيَّ ، وَرَوِيَّ ، وَضَوِيَّ ، وَهَوِيَّ ، وَتَوِيَّ ، وَصَوِيَّ » .

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً ، نحو « أَوِيَّ ، ثَوِيَّ ، حَوِيَّ ، ذَوِيَّ ، رَوِيَّ ، شَوِيَّ ، صَوِيَّ ، ضَوِيَّ ، طَوِيَّ ، كَوِيَّ ، لَوِيَّ ، نَوِيَّ ، هَوِيَّ » .

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، وهو « حَيَّيَّ ، وَعَيَّيَّ » .
ويحىء اللقيف المقرون الثلاثي على وجهين ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »
نحو « عَوِيَّ ، وَحَوِيَّ » ونحو « ذَوِيَّ ، وَتَوِيَّ » ، الثاني : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ »
نحو « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ » ونحو « عَيَّيَّ ، وَدَوِيَّ » .

حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ، ولو وُجدَ السببُ
المُوجب للإعلال ، بل تُعاملُ معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها ^(١) .

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق ^(٢) ، فإن وُجدَ ما يقتضي قلبها ألفاً

(١) لأنك لو أعلمتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف علة
متعرضاً للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين في حرفين متقاورين في الكلمة
الواحدة ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحة ، لئلا نكون من إعلال اللام ،
وإنما لم يعكسوا فعملوا العين ويصححوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أو آخر
الكلمات هي محال التغيرات .

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللقيف
المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب
عليك أن تردّها إلى أصلها واو أو كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في
« غَوِيَّ » مثلاً : « غويت ، وغوين ، وغويا » فإن كان جميعاً ما ذهب إليه الصرفيون =

انقلبت ألفاً ، نحو « طَوَى ، وَلَوَى ، وَغَوَى ، وَغَوَى » ونحو « يَهْوَى ، وَيَضْوَى ، وَيَقْوَى ، وَيَجْوَى » وإن وُجِدَ ما يقتضى سَلْبَ حركتها حذفت الحركة ، نحو « يَطْوِي ، وَيَهْوِي ، وَيَلْوِي ، وَيَنْوِي » وإن وُجِدَ ما يقتضى حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة^(١) أو ياء المخاطبة ، تقول : « لم يَطْوِ محمدٌ ، ولم يَلْوِ ، واطْوِياً يا محمدان ، وألْوِياً » وتقول : « الحمدون طَوَوْا وَلَوَوْا ، وهم يَطْوُونُ وَيَلْوُونُ ، واطْوُوا وألْوُوا ، يَا أَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ ، واطْوِي ، وألْوِي » وإن لم توجد علة تقتضى شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في « حَيَّ وَعَيَّ »^(٢) .

= من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء ، وأن كل مقرون لاه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال « علم » ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعدة صحيحة ، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لانتم القاعدة ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واواً أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين .

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فمثلاً : أصل « يَلْوُون » « يَلْوِيُون » على مثال يضربون - فاستثقلت الضمة على الياء حذفت ، فالتقى ساكنان ، حذفت الياء ، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة .

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام ؛ لأنهما مثلاًن في كلمة ، وثانيهما متعرك لزوماً ، ويجوز فيهما الفك ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع ، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذا العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتِهَا الْحَمَامَةُ

وقول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنِّي أَسْأَلُهَا عَيَّتْ حَهْ أَبَا ، وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَجْدٍ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر ، وفيه فصلان

الفصل الأول : في أحكام عامة .

الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض الأنواع .

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشتَقُّ صيغة المضارع من السانى بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله :
للدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك :
« نأى » أو « أنيت » أو « نأيت » .

ثم إن كان الماضى على أربعة أحرف — سواء كان كلهن أصولاً نحو
دَخَرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو قَدَّمَ وأَكْرَمَ وَقَاتَلَ — وجب أن يكون
حرف المضارعة مضموماً ، تقول : « تَدَخِّرُ ، وَيُقَدِّمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ »
وإن كان الماضى على ثلاثة أحرف نحو ضَرَبَ ، وَصَرَ ، وَعَلِمَ ، أو على خمسة
نحو : تَدَخَّرَجَ ، وَانْطَلَقَ ، أو على ستة نحو اسْتَغْفَرَ واقْعَنْدَدَ — وجب أن
يكون حرف المضارعة مفتوحاً ، تقول : « يَضْرِبُ ، يَنْصُرُ ، يَعْلَمُ ، يَقَعْلَمُ ،
يَتَدَخَّرِجُ ، يَنْطَلِقُ ، يَسْتَغْفِرُ ، يَقَعْنَدِدُ » .

وحركة الحرف الذى قبل الآخر هي الكسرة في مضارع الرباعى ؛ نحو « يُكْرِمُ ،
وَيُقَدِّمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُدَخِّرُ » ، وكذا في مضارع الخماسى والسادسى إذا كان
الماضى مبدوءاً بهمزة وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول في المضارع منهن :
« يَنْطَلِقُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَسْتَخْرِجُ » فإن كان ماضى الخماسى مبدوءاً بتاء زائدة
نحو « تَقَدَّمَ ، وَتَقَاتَلَ ، وَتَدَخَّرَجَ » فما قبل الآخر في مضارعه مفتوح ؛ تقول :
« يَتَقَدَّمُ ، وَيَتَقَاتَلُ ، وَيَتَدَخَّرِجُ » فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثى

ففتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفة ذلك فيه السماع^(١) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها
ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً — نحو يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَشَاوَرُ ، وَيَصُومُ ، وَيَبِيعُ — تَرَكَّتْ الباقي على حاله ، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تَعَلَّمَ ، وَتَشَارَكَ ، وَصُمَ ، وَبِيعَ ؛ وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً — نحو يَكْتُبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَغْفِرُ — اجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة يجب كسرها ، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة ؛ فتقول : « أَكْتُبُ ، إِعْلَمْ ، إِضْرِبْ ، اجْتَمِعْ ، انْصَرِفْ ، اسْتَغْفِرْ » .

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع^(٢)

أولاً : المضارع والأمر من « رأى » تحذف همزتهما — وهى عين الفعل — تقول : « يرى البصير ما لا يرى الأعشى ، وره » وتحذف الهمزة من « أخذ ، وأكل ، وسأل » في صيغة الأمر إذا بدى بها ، تقول : خُذْ ، كُلْ ، مُرْ ، قال الله تعالى : (خذوا ما آتيناكم بقوة) (كلوا من الطيبات) وفي الحديث : « مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس » فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزة ، وبقاؤها ، تقول : « التفت لما يعينك وخُذْ في شأن نفسك » وإن شئت قلت : « وأخذْ في شأن نفسك » قال الله تعالى (وأمرْ أهلك بالصلاة) وقال سبحانه : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)^(٣) .

(١) ولذلك قواعد تجرى في أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها في كتابنا « دروس التصريف » .

(٢) ستجد في هذا الفصل تكراراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني ؛ إذ المقصود هنا ضم التماثلات بعضها إلى جوار بعض .

(٣) انظر مباحث الميموز

ثانياً : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شَدَّ يَشُدُّ ، وَمَدَّ يَمْدُّ ، وَفَرَّ يَفِرُّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّنَ ، وَمَدَدْنَ وَيَمْدُدْنَ ، وَفَرَرْنَ وَيَفِرُّنَ وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام ؛ تقول : اشْدُدْ وَلَا تَشْدُدْ ، وإن شئت قلت : شُدَّ وَلَا تَشُدَّ .

ثالثاً : يجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واواً ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تلخّصاً من وقوع الواو بين عدوتيهما : الياء المفتوحة^(١) ، والكسرة ، تقول فى مضارع « وَعَدَّ » وورثَ وأمرهما : « يَعدُّ ، ويرِثُ ، وعِدَّ . ورتَّ » .

رابعاً : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبني على السكون ، تقول فى « قال ، وباع ، وخاف » : « لم يقل ، ولم يبع ، ولم يخف ، وقل ، وبع ، وخف » فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنيّاً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : « لم يقولوا ، ولم يبيعوا ، ولم يخافوا » وتقول : « قولوا ، وقولاً ، وقولى ، وبيعوا ، وبيعاً ، وبيعى ، وخافوا ، وخافاً ، وخافى » .

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو « الفاطمات قُلْنَ ، وبعْنَ ، وخَفْنَ ، ويَقُلْنَ ، ويبِيعْنَ ، ويَخَفْنَ » وتقول : « يا فاطمات قُلْنَ خيراً ، وبعْنَ الدنيا ، وخَفْنَ الله »^(٢) ،

(١) هذا ظاهر فى المضارع البدوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع البدوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده .

(٢) أنت ترى أن صيغة ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقرائن ، فأنت خير أن الماضى خير ، وأن الأمر إنشاء .

خامساً : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول
في « خَشِيَ ، وَرَضِيَ ، وَسَرُّو ، وَرَمَى ، وَطَوَى » : « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَرْضَ ،
وَلَمْ يَسِرْ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَطْوِ » وكذا « أَخْشَ ، وَارْضَ ، وَأَسِرْ ، وَاغْزِ ،
وَارْزِمِ ، وَاطْوِ » .

سادساً : يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لاه
معاملة الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ،
تقول في الأمر من « وَقَى ، وَوَفَّى ، وَوَنَى ، وَوَدَى ، وَوَلَّى ، وَوَعَى » : « قِهِ ،
وَفِهِ ، وَنِهِ ، وَدِهِ ، وَلِهِ ، وَعِهِ » .

سابعاً : تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة أفعل ، نحو
أَكْرَمَ ، وَأَبْقَى ، وَأَوْعَدَ ، ومن أمره ، وَمِنْ أَسَمَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ تقول :
يُكْرِمُ ، وَيُبْقِي ، وَيُوعِدُ ، وتقول : أَكْرَمَ ، وَأَبْقَى ، وَأَوْعَدَ ، وتقول : هُوَ
مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ ، وَهُوَ مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ .

والأصل في هذا الحذف المضارع البدوء بهمزة المضارعة ، ثم حُلَّ عليه بقیة
صیغ المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع البدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه
لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة فكان يقال « أَأَكْرَمَ »
وقياسُ نظر ذلك أن تقلب ثانية الهمزتين واواً طلباً للتخفيف ، ولكنهم حذفوا
في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين .

وقد ورد شاذاً^(١) قول الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقول الراجز :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَنَفَنِينَ *

(١) شدوده من جهة الاستعمال ، لامن جهة القياس .

الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة

مع الضمائر

يتصرف الماضي — باعتبار اتصال ضمائر الرفع به — إلى ثلاثة عشر وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَا^(١) ، وخمسة للمخاطب ، وهي : نَصَرْتَ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ^(٢) ، وستة للغائب ، وهي : نَصَرَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرْنَ^(٣) .

وللمضارع في تصاريفه ثلاثة عشر وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما ، أَنصُرُ ، وَأَنصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهي : تَنصُرُ ، وَتَنصُرِينَ ، وَتَنصُرَانِ ، وَتَنصُرُونَ ، وَتَنصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهي : يَنصُرُ مُحَمَّدٌ ، وَأَنصُرُ هِنْدٌ ، وَيَنصُرَانِ ، وَتَنصُرَانِ ، وَيَنصُرُونَ ، وَيَنصُرْنَ^(٤) .

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير — وهي : أُنصِرْ ، وَأُنصِرِي ، وَأُنصِرَا ، وَأُنصِرُوا ، وَأُنصِرْنَ — وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب^(٥) .

(١) أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .
(٢) الأول للمخاطب الذكر ، والثاني للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين المخاطبتين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات .

(٣) الأول للغائب الذكر ، والثاني للغائبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين الغائبتين ، والرابع للاثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي .

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي .

الباب الخامس

في تقسيم الفعل إلى مؤكد ، وغير مؤكد

وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده ، وما يجب ، وما يمتنع

وَالْأَصْلُ أَنَّكَ تُوجِّهُ كَلَامَكَ إِلَى الْخَاطِبِ لِتَبَيِّنَ لَهُ مَا فِي نَفْسِكَ : خَبْرًا كَانَ .
أَوْ طَلِبًا ، وَقَدْ تَعَرَّضُ لَكَ حَالٌ تَسْتَدْعِي أَنْ تَبْرُزَ مَا يَتَلَجَّجُ فِي صَدْرِكَ عَلَى صُورَةِ
التَّأْكِيدِ ؛ لِتَفِيدَ الْكَلَامَ قُوَّةً لَا تَكُونُ لَهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ
التَّوَكِيدِ ، وَقَدْ تَكَفَّلَ عِلْمُ الْمَعَانِي بَبَيَانِ هَذِهِ الْحَالَاتِ ؛ فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا أَنْ
تَعْرِضَ ابْيَانَهَا ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَتَعَرَّضُ هُنَا لِمَا تُؤَكِّدُ بِهِ الْجُمْلُ الْأُسْمِيَّةُ .
وَفِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِتَوَكِيدِ الْفِعْلِ نَوْنَانِ ^(١) ، إِحْدَاهُمَا : نُونٌ مُشَدَّدَةٌ ، كَالْوَاقِعَةِ

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل ، وتأثير في معناه : أما تأثيرهما في لفظه
فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصل به لفظاً وتقديرآ ، وأما تأثيرهما في
معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ، ويمحضه له ، وقد كان قبلهما
يحمل الاستقبال كما يحتمل الحال . وبين النونين فرق ؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على
التأكيد من الخفيفة ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيذ ، فإذا قلت :
« اضربن » بضم الباء وبنون خفيفة فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم » فإذا قلت :
« اضربن » بضم الباء وتشديد النون فكأنك قد قلت « اضربوا كلكم أجمعون »
وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفة أصل
لبساطتها ، والشديدة فرع عنها ، الثاني عكس هذا الرأي ، الثالث : أن كلا منهما أصل
قائم بنفسه ، وإليه نذهب .

في نحو قوله تعالى (١٤ - ١٣) . (وَلَنْصَبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا) والثانية نون ساكنة ، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي .

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي - وَرَبِّ الرِّاقِصَاتِ - لَأُنْأَرَا
وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته (١٢ - ٣٢) : (لَيْسُ جَنَّةٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ) .

وليس كلُّ فعلٍ يحوز تأكيده ، بل الأفعالُ في جَوَازِ التَّأَكِيدِ وعدمه على ثلاثة أنواع :

النوع الأولُ : ما لا يحوز تأكيده أصلاً ، وهو الماضي ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال .

النوع الثاني : ما يحوز تأكيده دائماً ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البتة .

النوع الثالث : ما يحوز تأكيده أحياناً ، ولا يحوز تأكيده أحياناً أخرى ، وهو المضارع ، والأحيانُ التي يحوز فيها تأكيده هي ^(١)

أولاً : أن يقع شرطاً بعد « إن » الشرطية المُدْعَمَةِ في « ما » الزائدة المؤكدة ، نحو « إِمَّا تَجْتَهِدَنَّ فَأَبْشِرْ بِحَسَنِ النَّيْجَةِ » ، وقال الله تعالى (٨ - ٥٨) : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً) وقال (١٩ - ٢٦) : (فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا) ، وقال (٨ - ٤٧) : (فَإِمَّا تَنْفَقْنَهُمْ) ، وقال (٧ - ٢٠٠) : (إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) .

ثانياً : أن يكون واقعاً بعد أداة طلب ، نحو « لَتَجْتَهِدَنَّ » ، ولا تَفْعَلَنَّ ، وهل تَفْعَلَنَّ الخير ؟ وليتك تُبْصِرَنَّ العواقب ، وازرع المعروف لعلَّكَ تَجْنِبَنَّ ثوابه ، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفُكُ ، وهَلَّا تَعُودَنَّ صديقك المريض » ، قال الله تعالى (١٤ - ٤٢) : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) .

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالاته على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالاته على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد .

ثالثاً : أن يكون منفيّاً بلا ، نحو « لَا يَلْعَنَنَّ الْكُسُولُ وَهُوَ يَظُنُّ فِي اللَّعْبِ خَيْرًا » وقال تعالى (٢٥ - ٨) : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ) .
وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها^(١) ، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة .

وقد تعرّض له حالةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد ، وذلك - بعد كونه مستقبلاً - إذا كان مثبتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو « وَاللّٰهُ لَيَنْجِيَنَّ الْمُجْتَهِدَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ الْكُسُولَ » وقال الله تعالى (٢١ - ٥٧) : (وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) .

فإذا لم يكن مستقبلاً ، أو لم يكن مثبتاً ، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (١٢ - ٨٥) : (تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ)^(٢) ، وقال جل شأنه (٧٥ - ١) : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، وقال (٩٣ - ٥) : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، وقال (٣ - ١٥٨) : (وَلَيَنْزِلَنَّ) أو قُتِلْتُمْ لِيَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ) .

(١) حتى ذهب اللبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر .

(٢) إذ التقدير « لا تفتأ » لأن « فتأ » من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفي .

(٣) في قراءة ابن كثير .

وشبهه .

الفصل الثاني

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما صحيح الآخر - وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف - وإما معتل الآخر - وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالالف ، أو بالواو ، أو بالياء . وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد - ظاهراً ، أو مستتراً - أو إلى ياء الواحدة ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعل مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بنى آخره على الفتح ، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً ، ولزمت أن ترد إليه لامته إن كانت قد حذفت - كما في الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما - وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً ، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة . تقول « لتجهدنَّ يا عليُّ ولتدعُونَّ إلى الخير ، ولتطوينَّ ذكر الشر ، ولترضينَّ بما قسم الله لك ، ولتقولنَّ الحق وإن كان مرأً » وتقول : « اجتهدنَّ ، وادعُون ، واطوينَّ ، وارضينَّ ، وقولنَّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى ^(١) الألف حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً ^(٢) ،

(١) لانس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكداً : « غضان » وإن كان أجوف لم تحذف عينه ، وإن كان ناقصاً أو لبيماً لم تحذف لامه ، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفاً ياء ، في المضارع والأمر مطلقاً .

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال ، إذ أصل « لتجهدان » مثلاً « لتجهدانن » بتون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

(٤٢ - شرح ابن عة بل ٢)

وكسرت نون التوكيد تقول : « لَتَجْتَهِدَنَّ ، وَلَتَدْعُوَنَّ ، وَلَتَطْوِيَنَّ ، وَلَتَرْضِيَنَّ ، وَلَتَقُولَنَّ ، وَاجْتَهِدَنَّ ، وَادْعُوَنَّ ، وَاطْوِيَنَّ ، وَارْضِيَنَّ ، وَقُولَنَّ » .
 وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً ،
 ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حَذَفَتْ واو الجماعة^(١) وأبقيت ضم ما قبلها^(٢) ؛
 تقول : « اجْتَهِدَنَّ ، وَاجْتَهِدَنَّ » وإن كان الفعل معتل الآخر حَذَفَتْ آخر
 الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها^(٣)
 وضممت الواو ، تقول : « لَتَرْضَوَنَّ ، وَارْضَوَنَّ » وإن كان الفعل معتل الآخر
 بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة ، وضممت ما قبلها ، تقول :
 « لَتَدْعَنَّ ، وَلَتَطْوَنَّ ، وَادْعَنَّ ، وَاطْوَنَّ » .
 وإن كان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً .

(١) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك ،
 فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى
 الاثنين ، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مداً للصوت ، وتشبيهاً لنون
 التوكيد بنون الرفع المحذوفة .

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة ، لأن الألف ساكنة والنون
 الخفيفة ساكنة ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين
 حرف مد ، واثني حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين

(٢) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعة ، ونون
 التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه
 لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة .

(٣) فرقاً بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلالة على المحذوف وهو الواو .

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس ؛ إذ لو حذفها وفتحت
 آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفها وكسرتها لالتبس بالمسند إلى الواحدة .
 ولو حذفها وضممت لالتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر
 الفعل كان ألفاً ، وأما تحريك الواو فلتخلص من التقاء الساكنين .

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأُبقيت كسرة ما قبلها^(١) !
 تقول : « لتجتهدين يا فاطمة ، واجتهدين » وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت
 آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أُبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً
 ما قبلها وكسرت الياء^(٢) : تقول . « لترضين ، وأرضين » وإن كان الفعل
 معتلاً الآخر بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها ،
 تقول : « لتدعين ، ولتطوين ، وأدعين ، وأطوين » .

وإن كان الفعل^(٣) مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة^(٤) بين
 النونين : نون النسوة ، ونون التوكيد الثقيلة ، وكسرت نون التوكيد ، تقول :
 « لتكتبن ، واكتبن ، ولترضين ، وأرضين ، ولتدعون ، وأدعن » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة .

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو .

(٣) لا ننس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك ، وإن
 كان أجوف حذفت عينه ، ولا يحذف من الناقص واللافي شيء ، ويسكن آخر كل
 فعل أسند إليها .

(٤) كراهية توالي الأمثال ، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم ، بخلاف نون الرفع ،
 ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها ، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره
 على أية صورة جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لا يلتبس بالمسند إلى الواحد
 ولو كسرت لا يلتبس بالمسند إلى الواحدة ، ولو ضممت لا يلتبس بالمسند إلى جمع المذكور ،
 وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية ،
من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر للخلافات
إلا في القليل النادر ، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات
قريبة واضحة .

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته وسلامه على
سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى آله وصحبه .

فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم العامد	الشاهد
	حرف الهمزة
٧٣ من لد شولا فإلى إتلاؤها
١٠٢	وأعلم إن تسليما وتركنا
١٣٩	أو منعم ما تسألون فمن حد
١٦٣	لا أقعد الجبن عن الهيجاء
١٧٩	فجاءت به سبط العظام ، كأنما
٢٥٢	بمشرتك الكرام تعد منهم
٣٢٩	ألم ألك هاركم ويكون يبنى
٣٥٣	يا لك من تمر ومن شيشاء
	حرف الباء الموحدة
١	أفلى اللوم عاذل والعتابا
١٠	على أحوذيين استقلت عشية
٢٢	بأن ذا الكلب عمرأ خيرهم حسبا
٤٦	مرسعة بين أرساغه
٥٤	أهابك إجلالا ، وما بك قدرة
٧٠	سراة بنى أبى بكر تسامى
٧٦	فكن لي شفيماً يوم لا ذو شفاعة
٨٦	عنى الكرب الذى أمسيت فيه
٩١	كرب القلب من جواه يذوب
٩٣	فموشكة أرضنا أن تعود
١٠١	أم الجليس لعجوز شهر به
١٠٩	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١١١	هذا - لعمركم - الصغار بعينه
	وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا
	فما هى إلا لحة وتغيب
	بيطن شريان يعوى حوله الذيب
	به عسم ، يبتنى أربنا
	على ، ولكن ملء عين حبيبها
	على كان المسومة العراب
	بمغن فتيلة عن سواد بن قارب
	يكون وراءه فرج قريب
	حين قال الوشاة : هند غضوب
	خلاف الأنيس وحوشا يبابا
	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
	فيه نلذ ، ولا لذات للشيب
	لا أم لى - إن كان ذاك - ولا أب

رقم الشاهد	الشاهد
١٢٧	وربته حتى إذا ما تركته
١٣٠	كذلك أدبت حتى صار من خلقى
١٣٢	بأى كتاب أم بأية سنة
١٦٢	يمرون بالدها خفافا عياهم على حين ألهى الناس جل أمورهم
١٦٧	فألى إلا آل أحمد شيعة
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صاديا
١٩٤	أنهجر ليلي بالفراق حبيها
١٩٦	[فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة]
٢٠٢	واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
٢٠٣	خلى الذنابات شمالا كئيبا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٣٣	وما زال مهري مزجرا الكلب منهم
٢٤١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٢٨٢	فقلت لنا : أهلا وسهلا ، وزودت
٢٨٧	وما أدري أغيرهم تناء
٢٩٨	فاليوم قربت تهجونا وتشتعنا
٣٢٠	تبصر خليلي هل ترى من ظعائن
٣٣٢	لولا توقع معتز فأرضيه
٣٤٩	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٥٧	[كأنه السيل إذا اسلجبا]

حرف التاء المثناة

٤١	خبير بنو لهب ؛ فلا تلك ملغيا
٥٨	من يك ذابت فهذا بقى
١١٥	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة
	مقالة لبي إذا الطير مرت
	مقيظ مصيف مشق
	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
	حتى ألت بنا يوما ملات

رقم الشاهد	الشاهد
١٥٥	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شبايا يوع فاشتريت
٢٢٩	كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى الثائبات وإلمام اللغات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت
حرف الجيم	
١٩٨	شربن بماء البحر ، ثم ترفعت مقى للبحر خضر لهن نثيج
٢٥٩	{ عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة نجر دونه وحجيج قلى دينه ، واهتاج للشوق ؛ إنها على الشوق إخوان العزاء هبوج }
حرف الحاء المهملة	
٢٧	نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى أنت بأبح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها] ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوماً طعينة فأسماء من تلك الطعينة أملح
٣٢٤	يا ناق سـيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريح
٣٤٧	{ ولو أن لىلى الأخيلية سلمت على ودونى جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة ، أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح }
٣٥٠	[الآن بعد لجأقى تلحونى] هلا التقدم والقلوب صحاح
حرف الدال المهملة	
٢	أزف الترحل ، غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا ، وكأن قد
٧	دعانى من نجد ؛ فإن سنيته لعين بنا شيبا ، وشيلنا مردآ
١٩	فقلت : أعيرائى القدوم ، لعلى أخط بها قبراً لأبيض ماجد
٢١	قدنى من نصر الحبيبين قدى ليس الإمام بالشحيح المجد
٢٤	رأيت بنى غبراء لا ينكرونى ولا أهل هذالك الطراف الممدد
٣١	من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد
٤٩	قد شككت أمه من كنت واحده وبات منتشبا فى برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرمال الأبعاد

الشاهد	رقم الشاهد
لولا أبوك ولولا قبله عمر	٥٦
وأبرح ما أدام الله قومي	٦٠
وما كل من يبدى البشاشة كائنا	٦٣
قنا فذهب داجون حول بيوتهم	٦٧
أبناؤها متكفنون أباهم	٧٥
كادت النفس أن تفيض عليه	٨٨
أموت أسي يوم الرجام ، وإننى	٩٤
يلومونى فى حب لىلى عواذلى	٩٤
مروا عجانى فقالوا : كيف سيدكم؟	١٠٠
شلت يمينك ؛ إن قتلت لسلما	١٠٤
رأيت الله أكبر كل شىء	١١٧
دريت الوفى العهد يا عرو ؛ فاغتبط	١١٩
رمى الحدثنان نسوة آل جرب	١٢٨
فرد شعورهن السود أيضا	١٢٨
وخبرت سوداء الغميم مريضة	١٤١
كسألمه ذا الحلم أثواب سؤدد	١٥٠
لم يعن بالعلياء إلا سيدا	١٥٦
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	١٦٠
وألغ أحاديث الوشاة ؛ فقلما	١٦٠
[لما خطت الرحل عنها واردا]	١٦٦
وبالجسم منى بينا لو علمته	١٨١
وما لام نفسى مثله لى لأم	١٨٢
فلا والله لا يلغى أناس	٢٠١
أتانى أنهم مزقون عرضى	٢٦١
نود مثل زاد أبىك فينا	٢٧٦
أقلت إليك معد بالمقاليد	
بحمد الله منتطقا جيّدا	
أخاك ، إذا لم تلفه لك منعجا	
بما كان إياهم عطية عودا	
حنقوا الصدور ، وما هم أولادها	
إذ غدا حشو ربطة وبرود	
يقينا لرهن بالذى أنا كائد	
ولسكنى من حبها لعמיד	
فقال من سألوا : أسمى للجهمودا	
حات عليك عقوبة التعمد	
محاولة وأكثرم جنودا	
فإن اغتياطا بالوفاء جميد	
بمقدار سمى له سمودا	
ورد وجوههن البيض سودا	
فأقبلت من أهلى بمصر أعودها	
ورقى نداهذا الندى فى ذرى الهجد	
ولا شفى ذا النى إلا ذو هدى	
جهارا فمكن فى القيب أحفظ للعهد	
يحاول واش غير هجران ذى ود	
علفتها تبنا وماء باردا	
شعوب وإن تستشهدى العين تشهد	
ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدي	
ففى حثاك يا ابن أبى زياد	
جغاش الكرملين لها فديد	
فنعم الزاد زاد أبىك زاد	

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية
٣٣٣	الأي هذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
٣٣٤	مق تأتبه تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من يكذى بسبيء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد
٣٤٨	أرهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا
٣٥٥	لو يسمعون كما سمعت كلائها خروا لعزة ركما وسجودا
	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد

حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ رب العرش من فشة بغت على ، فملى عوض إلاء ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا بجاورنا إلاك ديار ؟
١٥	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٨	فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إذ مررت به فقلت ومثلى بالبكاء جدير :
٣٤	أسرب القطاهل من يعير جناحه للى إلى من قد هويت أطير ؟
٣٤	ما الله موليك فضل ، فاحمد به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمؤا وعساقل ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٤٤	أقبلت زحفاً على الركبتين فتوب نسيت ، وثوب أجر
٤٨	كم عمرة لك يا جرير وخالة فدعاء قد جلبت على عشارى
٥٠	إلى ملك ما أمه من عمارب أبوه . ولا كانت كليب تصاهره
٦٢	ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ولا زال منها لجرعائك القطر
٦٤	بيذل وحلم ساد في قومه الفقى وكونك إياه عليك يسير
٨٥	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتيا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ؟
٨٧	عسى فرج يأتى به الله ؛ إنه له كل يوم في خليقته أمر

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٦	واعلم فعلم المرء ينفعه
١٢٠	تلم شفاء النفس قهر عدوها
١٣٧	نبثت زرعة والسفاهة كاسمها
١٤٤	راين العوانى الشبب لاح بمارضى
١٤٩	لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا
١٥٣	جزى بنوه أبا العيلان عن كبر
١٦٩	هل الدهر إلا ليلة ونهارها
١٧٢	وإذا تباع حكريمة أو تشتري
١٧٦	تركنا في الحضيض بنات عوج أبحنا حيم قتلا وأسرأ
١٩١	أنا ابن دارة معروف بها نسي
١٩٣	[بانت لتعزتنا عفار ه]
٢٠٧	وإني لتعروني لذكراك هزة
٢١٥	ربما الجامل المؤيل فيهم
٢٢٥	دعوت لما نابى مسورا
٢٣٢	تنفض الرعدة في ظهيري
٢٣٨	أكل امرئ تحسبين امرءا
٢٤٣	وفاق كعب بحير منقذ لك من
٢٥١	إذا صبح عون الخالق المرء لم يجد
٢٦٠	حذر أمورا لا تضير ، وآمن
٢٦٣	ثم زادوا أنهم في قومهم
٢٦٩	أرى أم عمرو دمعها قد تحدر
٢٧٠	فذلك إن يلق النية يلحقها
٢٧٢	خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى
٢٧٤	تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :
٢٨٠	ولست بالأكثر منهم حصى
	أن سوف يأتى كل ما قدرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والسكر
	يهدى إلى غرائب الأشعار
	فأعرضن عنى بالحدود النواصر
	وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر
	وحسن فعل كما يجزى سنار
	وإلا طلوع الشمس ثم غيارها ؟
	فسواك بائعها ، وأنت المشتري
	عواكف قد خضعن إلى النسور
	عدا الشمطاء والطفل الصغير
	وهل بدارة يا للناس من عار ؟
	يا جارتا ما أنت جاره
	كما انتفض المصفور بلله القطر
	وعناجيج بينهن المهار
	فلبى ، فلبى بدى مسور
	من لدن الظهر إلى المصير
	ونار توقد بالليل نارا ؟
	تعجيل تهلكة والخلد فى سقر
	عسيرا من الآمال إلا ميسرا
	ما ليس منجيه من الأقدار
	غفر ذنبهم غير غفر
	بكاء على عمرو ، وما كان أصيرا
	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
	صبورا ، ولكن لاسبيل إلى الصبر
	بئس امرأ ، وإني بئس المرء
	وإنما العزة للكأثر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٢	{ أقسم بالله أبو حفص عمر [أما منها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر *] }
٢٩٦	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
٣٠٠	فألفيته يوما يبصر عبده ومجر عطاء يستحق المعابر
٣٠١	بات يعشها بعض باتر يقصد في أسوقها وجائر
٣٠٩	فيا العلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا
٣١١	يا تيم تيم عدى [لا أبالكيم لا يلقينكم في سواة عمر]
٣١٥	لها بشر مثل الحرير ، ومنطق رخم الحواشي لاهراء ولا نزر
٣١٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٣٢٢	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انتقادت الآمال إلا لصابر
٣٣١	إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٣٣٥	أيان تؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
٢٥٦	لست بليلي ، ولكني نهر لا أدج الليل ، ولكن أبتكر
٣٥٨	أالحق - إن دار الرباب تباعدت أو ابت حبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

٧	عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
٢٩	فأين إلى أين النجاة يغلتي ؟ أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

٣٢١	ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
-----	-----------------------------------

حرف الطاء المهملة

٢٨٧	حق إذا جن الظلام واختلط جاء وابمذق هل رأيت الذئب قط
-----	---

حرف العين المهملة

٢٥	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٣٢	من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
٧٤	أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يعملوا ويمنعوا
٩٢	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١١٠	لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
١٤٥	[طوى النعز والأجرا زما في غروضها] وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
١٥٧	لا تجزعى إن منفس أهلكنه فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى
١٦١	بمكاظ بعشى الناظرين إذا هم لهوا شعاعه
١٦٨	فإنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٢١	إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٢٦	أما ترى حيث سهيل طالما نجما يضيء كالشهاب لامعا
٢٣٧	على حين عاتبت المشيب على الصبا [فقلت: ألا تصح والشيب وازع؟]
٢٣٩	سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها [فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
٢٤٥	سبقوا هوى وأعنقوا لهوام فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٢٤٨	فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع
٢٤٩	لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا
٢٥٠	أكفرا بعد رد الموت عفى وبعد عطائك المائدة الرتاعا
٢٨٩	يا ليتنى كنت صبياً مرضعا } إذا بكيت قبلتني أربعا إذا بكيت قبلتني أربعا }
٢٩٠	قد صرت البكرة يوما أجمعا
٢٩٣	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطبر ترقبه وقوعا
٣٠٢	ذريتي؛ إئت أمرك لن يطاعا وما ألفتني حلمى مضاعا
٣٠٤	إن على الله أن تبايعا تأتى كرها أو تجيء طائعا
٣١٩	لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٣٢٦	يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد جدثوك، فمراء كمن سمعا
٣٤٢	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
٣٥١	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطوي لولا الكمى المقنعا

رقم
الشاهد

الشاهد

حرف انقاء

٥٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما	عندك راض ، والرأى مختلف
٢٣٥	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٢٥٢	بعشرتكم الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيزم الوفا
٢٥٣	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	ننى الدراهم تنقاد الصياريف
٣١٨	من تثقفن منهم فليس بأيب	[أبدا ، وقتل بنى قتيبة شاقى]
٣٣٠	ولبس عباءة وتقر عيف	أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣	وقاتم الأعماق خاوى المخرق	[. شتبه الأعلام لماع الخفق]
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	حمايك أخفى ضوؤه كل شارق
٩٠	يوشك من فر من منيته	فى بعض غرائه يوافقها
١٠٥	فلو أنك فى يوم الرضاء سألتى	طلانك لم أبخل وأنت صديق
١٧٤	لديك كفيل بالى للمؤمل	وإن سواك من يؤمله يشقى
٢٠٦	جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول القسقا
٢١٠	لواحق الأقارب فيها كالملقى
٢٦٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عدررب أخاعون بن محراق
٢٧٥	والتغليون بثس الفعل خلفهم	فلا ، وأهمهم زلاء منطق
٣٠٨	ضربت صدرها إلى ، وقالت :	ياعديا لقد وقتك الأواق

حرف الكاف

١٢٦	فقلت : أجزئى أبا مالك	وإلا فهنى امرأ هالكا
١٥٤	حيكت على نيرين إذ تحاله	تخبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما	أعد عيالى شعبة من عيالكا
١٩٢	فلسا خشيت أظايرهم	نحوت ، وأرهنهم مالكا

الشاهد

رقم
القاعد

حرف اللام

١٢	تنورتها من أذرعات ، وأهلها	بيثرب ، أدنى دارها نظر على
١٨	كنية جابر إذ قال : ليق	أصادنه ، وأقد جل مالى
٢٦	وتبلى الأولى يستلثمون على الأولى	تراهن يوم الروع كالحدا القبل
٣٠	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل
٣٣	إذا مالقت بنى مالك	فسلم على أيهم أفضل
٤٠	غير نحن عند البأس منكم	إذا الداعى المشوب قال : يالا
٥٢	فيارب هل إلا بك التصريخى	عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟
٥٣	خالى لأنت ، ومن جرير خاله	ينل العلاء ويكرم الأخوالا
٥٧	يذيب الرعب منه كل غضب	فلولا القعد يمسه لسالا
٦٥	سلى إن جهلت الناس عناو عنهم	فليس سواء عالم وجهول
٧١	أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمأل بليل
٧٢	قد قيل ما قيل إن صداوا إن كذبا	فما اعتذارك من قول إذا قिला ؟
٧٧	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم ، إذ أجمع القوم أعجل
٨٢	إن المرء ميتا بانقضاء حياته	ولكن بأن يبنى عليه فيخذلا
٩٥	فلا تلحنى فيها ؛ فإن بمحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابله
١٠٧	علموا أن يؤملون ؛ فخادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١١٤	ألا اصطبار لى أم لها جلد	إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ؟
١١٨	علمتك الباذل المعروف ، فانبعثت	إليك بى واجفات الشوق والأمل
١٢١	دعائى القوانى عمهن ، وختنى	لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول
١٢٢	حسبت التقى والجلود خير تجارة	رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٢٣	فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم	فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل
١٢٩	أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل
١٣١	{ أبو حشش يؤرقنى ، وطلق ، أراهم رققى ، حتى إذا ما إذا أنا كالذى يسمى لورد }	{ وعمار ، وآونة أثالا تجافى الليل وانخزل انخزالا إلى آل ، فلم يدرك بلالا }

رقم الفاهد	الشاهد
١٤٣	يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى ، فكلهم يعذل
١٤٦	فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها
١٥٢	جزى ربه عفى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل
١٥٨	فارسا ما غادروه ملحا غير زميل ولا نكس وكل
١٧٠	مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيبه وإلا رمله
١٧٨	رأيت الناس ماحاشا قريشاً فأنا نحن أفضلهم فعلا
١٨٠	فأرسلها العراك [ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال]
١٨٥	يا صاح هن حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملأ ؟
١٨٨	فإن تك أذواد أصبن ونسوة فان يذنبوا فرغا بقتل حبال
١٩٥	ضيعت حزمى فى إبعادى الأملأ وما ارعويت ، وشيبارأسى اشتعلا
٢٠٤	ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا
٢١١	أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل
٢١٢	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل ، وعن قيص بزراء مجهل
٢١٨	فمثلك جلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
٢٢٠	رسم دار وقفت فى طلله كدت أفضى الحياة من جلله
٢٢٨	إن للخبر وللشر مدى وكلا ذلك وجه قبل
٢٣٧	أفب من تحت عريض من عل
٢٤٠	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٢٤٦	بضرب بالسيف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل
٢٤٧	ضعيف النكابة أعداء يخال الفرار يراخى الأجل
٢٥٧	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
٢٥٨	أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوائف أعقلا
٢٦٤	الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجى بينها أطفالها
٢٧٨	فقلت : اقتلونها عنكم بمراجها وحب بها مقتولة حين تقتل
٢٧٩	ذنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا فظل فؤادى عن هوالك مضللا
٢٨١	إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٣	ولا عيب فيها غير أن سريتها قطوف ، وأن لاشيء منهن أكسل
٢٩٧	قلت إذ أقبلت وزهر تهدي كنعاج الفلا تعفن رملا
٣٠٥	ذا ، ارعواء ؛ فليس بعد اشتعال الرأس شيئا إلى العبا من سيل
٣١٢	يا زيد زيد اليعملات [الذبل تطاول الليل عليك فانزل]
٣١٣	تضل منه إلى بالهوجل في لجه أمسك فلانا عن قل
٣٣٦	[معدة ثابتة في حائر] أينما الريح تملها تمل
٣٣٩	خلي ، أني تأنياني تأنيا أبا غير ما يرضيك لا يحاول
٣٤٦	لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتقل

حرف الميم

٥	بأبه اقتدى عدى في السكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
١٦	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٢٣	ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأنيام
٣٨	غير لاه عدالك ، فاطرح اللـهو ، ولا تغترر بعارض سلم
٥٩	ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم
٦٦	لا طيب للعيش مادامت منقصة لداته بادكار الموت والمهرم
٦٩	فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ؟
٧٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغية وخيم
٨٤	أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثرن ؛ أني عسيت صائما
٩٦	ما أعطيتني ولا سألتها إلا وإلى الحاجزى كرمى
٩٧	وكنيت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٢	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم
١١٣	ألا ارعواء لمن ولت عييته وآذنت بمشيب بعده هرم ؟
١٢٤	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكننا المولى شريكك في العدم

رقم العاهد	الشاهد
١٣٣	ولقد نزلت فلا تظني غيره
١٣٤	مق تقول القلص الرواسما
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه
١٤٧	فلم يدر إلى الله ما هيجت لنا
١٤٨	تزودت من ليلي بتسليم ساعة
١٥١	ولو أن مجدا أخلد الدهر واحداً
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا
١٦٤	وأغفر عوراء الكريم ادخاره
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام
١٩٠	لقى ابني أخويه خائفا
١٩٧	لعل الله فضلكم علينسا
٢١٣	ولقد أراى للرماح دريثة
٢١٤	فإن الحر من شر المطايا
٢١٦	ماوى ياربها غارة
٢١٧	وننصر مولانا ، ونعلم أنه
٢١٩	بل بلد ملء العجاج قتمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس ألفتة
٢٢٣	مشين كما اهتزت رماح تسفمت
٢٣٠	الا تسألون الناس أبى وأيسكم
٢٣٤	فريشى منكم ، وهواى معكم
٢٣٦	فساغ لى الشراب ، وكنت قبلا
٢٤٢	ولئن حلفت على يديك لأحلفن
٢٤٤	كأن برذون أبا عصام
٢٥٤	حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها
٢٥٦	وكم مالى عينية من شىء غيره
٢٦٢
٢٧١	وقال نبي المسلمين : تقدموا
٣٠٣	أوعدنى بالسجن والأدام
	(٤٣ - شرح ابن عقيل ٢)

رقم الشاهد	الشاهد
٣٠٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٣١٧	يحيى إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم ، يا اللهما بحسبه الجاهل ما لم يعلم
٣٢٣	وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كهوبها أو تستقيما
٣٢٨	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك - إذا فعلت - عظيم
٣٤١	وإن أناه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
٣٤٢	إفان يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
٣٤٤	ونأخذ بعده بذناب عيش أحب الظهر ، ليس له سنام
٣٤٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٣٥٢	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام
٣٥٩	أتوا نارى ققلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما
	[ألا طرقتنا مية بنة منذر] فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

٨	عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
٩	أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يقينى ؟ وماذا يبتنى الشعراء منى
١١	أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبا ظييانا
٢٠	أبها السائل عنهم وعفى لست من قيس ، مولا قيس منى
٣٩	غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن
٤٢	قوى ذرا المجد بانوها ، وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان
٤٣	لك العز إن مولاك عز ، وإن يهن فأنت لدى بمبوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودى كل ذو مقة لما استقلت مطاياهن للظعن
٦١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الموت ، ففسيانه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين
٧٩	نصرتك إذا لا صاحب غير خاذل فبوت حصنا بالكافة حصينا
٨١	إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدر مشرق النعم كأن ندياه حقان

رقم الشاهد	الشاهد
١٣٥	أجهلا تقول بنى لوى لعمر أليك ، أم متجاهلينا ؟
١٣٦	قالت وكنت رجلا فطينا : هذا لعمر الله إسرائيلينا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بملك يوما أن تعودينى ؟
١٤٠	وأنبثت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فليت لى بهم قوما إذا ركبوا مشنوا الإغارة فرسانا وركبانا
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا
١٧٣	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	{ نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ما خرفى اليم مشحونا وعاش يدعو بآيات مبينة في قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ؟
٢٠٨	لا ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٢٢٤	{ إنك لو دعوتنى ودوتنى زوراء ذات مترع ييون * لقلت « لبيه » لمن يدعوتنى *
٢٥٥	قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موثلا المولى إذا حذرت بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن
٢٨٦	ولقد أهر على اللثم بسبى فضيت ، ثممت قلت : لا يهينى
٢٩٤	لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الحجر أم بثمان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقنى فلا أعدل عين سنن الساعين فى خير سنن
٣٢٧	فقلت : ادعى وأدعو ، إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فو غابر الأزمان
٣٥٤	وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

٦	إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا فى الجهد غايتاهما
١٦٦	علقتها تبنا وماء باردا [حتى غمدت همالة عينها]

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف الهاء
٢٠٩	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٢٧٤	تقول عرسى، وهى لى فى عومره : بشس امراً ، وإننى بشس المره
٣١٤	ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه
	حرف الواو
٢٠٠	وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النبق منهوى
	حرف الألف اللينة
٢٣١	فأومأت إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيمافى
	حرف الياء المشاة التحتية
٤٤	فلما كرام موسرون لقيتهم فحسى من ذو عندهم ، ما كفانيما
٧٨	تعر فلاشء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقيا
٨٠	بذت فعل ذى ود ، فلما تبعها تولت ، وبقت حاجق فى فؤاديا وحلت سواد القلب ، لا أنا باغبا سواها ، ولا عن حبها متراخيا
٩٨	التقعدن مقعد القصى فى ذى القاذورة المقلى أو تخلفى بربك العلى أنى أبو ذىالك الصبى
١٨٤	ما حم من موت حمى واقياً ولا ترى من أحد باقيا
١٨٩	تقول ابنتى : إن انطلاقك واحداً إلى الروح يوماً تاركى لا أباليا
٢٦٦	باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا
٢٦٨	ومستبدل من بعد غضيا صريمة فأحربه من طول فقر وأحريا
٢٧٧	ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا
٢٨٥	مررت على وادى السباع ، ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا
٣٠٦	أقل به ركب أتوه ثنية وأخوف إلا ما وفى الله ساريا
٣٣٧	أيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من لجران أن لاتلاقيا وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إيام تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة فى شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافى

ص	الموضوع	من	الموضوع
	حروف الجر		٤٣ تكون الإضافة بمعنى اللام ، أو
٣	عدة حروف الجر		من ، أو في
—	« كي » تكون حرف جر في وضعين		٤٤ الإضافة على ضربين : لفظية ، ومعنوية
٤	« لعل » حرف جر عند عقيل		٤٥ الإضافة اللفظية ، وهي غير المحضة
٦	« متى » حرف جر عند هذيل		٤٦ متى يجوز اقتران المضاف بأل ؟
٧	« لولا » حرف جر عند سيبويه		٤٨ لا يضاف اسم إلى ما أتحد به معنى
١٠	من حروف الجر سبعة أحرف		٤٩ يكتسب المضاف من المضاف إليه
	تختص بالظاهر		التأنيث أو التذكير بشروط
١٥	معاني « من » الجارة		٥١ من الأسماء ما تجب إضافته ، ومنها
١٨	تأتي « من » والباء بمعنى بدل		ما تجوز إضافته
١٩	معاني اللام الجارة		٥٢ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير
٢١	معاني الباء الجارة		٥٥ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة
٢٢	معاني « على » و « عن » الحاريتين		للجمل ؛ ومنها ما تجوز إضافته إليها
٢٥	معاني الكاف الجارة		٥٨ ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه
٢٧	استعملت الكاف وعن وعلى أسماء		٦٠ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة إلى
٣٠	« مذ » و « منذ » يكونان اسمين في		الجمل الفعلية
	موضعين ، ويكونان حرف جر		٦١ كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى
٣١	تزداد « ما » بعد من وعن والباء ، فلا		معرفة متنى
	تكلفها عن عمل الجر		٦٣ « أي » تلزم الإضافة ، وتضاف إلى
٣٢	تزداد « ما » بعد رب والكاف ،		المفرد في مواضع ، ومعاني « أي »
	فتكفها ، ويقل إعمالها معها		٦٦ « لدن » و « مع » وما يضافان إليه
٣٥	تحدف « رب » ويبقى عملها بعد		٧١ « غير » و « قبل » و « بعد » ونظائرهما
	ثلاثة أحرف		٧٦ قد يحدف المضاف ، ويبقى المضاف
٣٩	الجر بغير رب محذوف على نوعين :		إليه محجوراً
	غير مطرد ، ومطرد		٧٨ قد يحدف المضاف إليه ، ويبقى
	الإضافة		المضاف بحاله غير منون
٤٣	ما يحدث لأجل الإضافة		٨٢ الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أبنية الصادر		المضاف إلى ياء التكلم
١٢٣	مصدر الثلاثي المتعدى	٨٩	ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء
-	مصدر اللازم من الثلاثي	٩٠	هذيل تقلب ألف المقصور ياء، عند إضافته لياء التكلم ، وتدغمهما
	المكسور العين		إعمال المصدر
١٢٤	مصدر الثلاثي المفتوح العين اللازم	٩٣	يعمل المصدر عمل فعله في موضعين
١٢٥	مصدر الثلاثي المضموم العين	٩٤	المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافا ومقترنا بأل ، ومجردا منهما
١٢٦	يأتي مصدر الثلاثي على غير ما ذكر سماعا	٩٨	اسم المصدر وعمله، والشاهد لذلك
١٢٨	مصدر غير الثلاثي مقيس، وأوزانه	١٠١	يضاف المصدر إلى أحد معموليه ، ثم يؤتى بالآخر
١٣٢	اسم المرة ، واسم الحياة	١٠٣	إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز في التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله
	أبنية اسم الفاعل واسم المفعول		إعمال اسم الفاعل
١٣٤	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل	١٠٦	اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل ، ومجرد منها ، ومق يعمل بلا شرط ؟ وشروط عمل ما يعمل بشرط
١٣٥	قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم	١١٠	اسم الفاعل المقترن بأل ، واختلاف النحاة فيه
١٣٦	اسم الفاعل من غير الثلاثي	١١١	صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل
١٣٧	اسم المفعول من غير الثلاثي	١١٦	الثنى والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما
-	بناء اسم المفعول من الثلاثي	١١٨	تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه إياه
١٣٨	ينوب عن المفعول وزن فاعل	١١٨	حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه
	الصفة المشبهة		إعمال اسم المفعول
١٤٠	علامة الصفة المشبهة جرفاعلمها	١٢١	كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول ، غير أنه يعمل عمل الفعل المبني للسجھول
١٤١	تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للنحال	١٢٢	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه
١٤١	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى		
١٤٢	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، ولا تعمل في أجنبي		
١٤٣	ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب، وأحوال معمولها		
	التعجب		
١٤٧	للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٠	يجوز حذف التعجب منه ، بشرط وضوح المعنى	١٧٥	يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط مما يتوصل به إلى التعجب منه
١٥٣	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة	١٧٦	أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع :
١٥٤	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط		مضاف ، ومقترن بأل ، ومجرد منهما
١٥٥	قد بشذ مجيء فعل التعجب مما لم يستكمل الشرط	١٨٣	لا تتقدم « من » الجارة للمفضول على
١٥٦	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه ، ولا يفصل بين « ما » وفعل التعجب إلا بالظروف وشبهه		أفعل التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها
	نعم وبئس ، وما جرى مجراها	٨٧	اسم استفهام ، ونذر في غير ذلك
١٦٠	نعم وبئس فعلا جامدان ، خلافا للكوفيين		لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا في مسألة الكحل
١٦١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع		النع
٦٣	اختلاف النعاة في الجمع بين التمين والفاعل الظاهر في كلام واحد	١٩٠	تعريف التابع ، وأنواعه
١٦٦	إذا وقعت « ما » بعد « نعم » فما إعراب « ما » ؟	١٩١	تعريف النعت ، وما يجيء له
١٦٦	المخصوص بالذم أو بالمدح ، وإعرابه	١٩٢	الأمر التي يتبع النعت متبوعه فيها
١٦٨	تستعمل « ساء » بمعنى « بئس » ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للمدح أو للذم	١٩٤	لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبهه
١٦٩	يقال في المدح « حبذا » وفي الذم « لا حبذا » واختلاف العلماء في إعرابهما	١٩٥	قد يكون النعت جملة ، وشروط ذلك
	أفعل التفضيل	١٩٨	لا تكون جملة النعت طلبية ، والفرق بينها وبين جملة الخبر
١٧٤	يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التي تشترط لصياغة فعل التعجب	٢٠٠	قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير
		٢٠١	تعدد النعت لتعدد
		٢٠٢	نعت معمولي عاملين متعدين في المعنى والعمل يجب إتياعه
		٢٠٣	تعدد النعت لمنعوت واحد
		٢٠٤	النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوبا
		٢٠٥	يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	التوكيد		
٢٠٦	التوكيد لفظي ومعنوي ، والمعنوي على ضربين : أولهما التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع احتمال تقدير مضاف للمتبوع	٢٠٧	ثانيهما التوكيد بكل وبكلا وكلتا
٢٠٨	قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه	٢٠٩	وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل
٢١١	توكيد النكرة	٢١٢	هل يؤكده المثنى بمثنى أجمع وجمعا؟
٢١٢	توكيد الضمير المتصل المرفوع	٢١٣	التوكيد اللفظي
٢١٥	توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظياً	—	توكيد الحروف توكيدا لفظياً
٢١٦	يجوز أن يؤكده ضمير الرفع المنفصل كل ضمير		
	العطف		
٢١٨	العطف ضربان : عطف نسق ، وعطف بيان	—	تعريف عطف البيان ، والاستشهاد له
٢٢٠	يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منعوته فيه	٢٢١	كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا ، إلا في مسألتين
	عطف النسق	٢٢٤	تعريفه ، ومثاله
٢٢٥	حرف العطف على ضربين : ما يشرك لفظا وحكما ، وما يشرك لفظاً فقط	٢٢٦	الواو لمطلق الجمع
٢٢٧	الفاء للترتيب بلا مهلة		
٢٢٧	« ثم » للترتيب مع التراخي	٢٢٨	ما يختص به الفاء
٢٢٨	« حتى »	٢٢٩	« أم » وأنواعها
٢٣١	« أو » ومعانها	٢٣٤	« تأتي » « إما » لما تأتي له « أو »
٢٣٥	« لكن » و « لا » و « بل »	٢٣٦	العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٣٩	العطف على الضمير المخفوض	٢٤١	قد يحذف كل من الفاء والواو مع معطوفه
٢٤٣	قد يحذف المعطوف عليه	٢٤٤	يعطف الفعل على الاسم المشبه للعدل والعكس
	البدل	٢٤٧	تعريف البدل ، وأنواعه
٢٥٠	مق يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟	٢٥٢	حكم البدل من اسم الاستفهام
٢٥٣	يبدل الفعل من الفعل		النداء
٢٥٥	حرف النداء ، ومواضع استعمالها	٢٥٦	مق يجوز حذف حرف النداء؟
٢٥٨	أنواع المنادى ، وحكم كل نوع	٢٦١	حكم المنادى العلم الموصوف بابن
٢٦٢	إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه ونصبه	٢٦٣	لا يجمع بين حرف النداء و « أل » إلا في موضعين
٢٦٦	أحكام تابع المنادى	٢٧٤	أحكام المنادى المضاف إلى ياء التكلم

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٩٨ مثال الاختصاص		٢٧٧ أسماء لازمت النداء	
— إعراب المخصوص		الاستغاثة	
التحذير ، والإغراء		٢٨٠ يحذف المستغاث بلام جر مفتوحة	
٣٠٠ تعريف التحذير		٢٨١ تكسب اللام مع المستغاث له ، مع	
— أنواعه ، وحكم كل نوع		المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر	
٣٠٠ تحذير المتكلم نفسه شاذ ، وتحذير		معه « يا »	
الغائب أشد		— تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف	
٣٠١ الإغراء : معناه ، وحكمه		بدلها	
أسماء الأفعال والأصوات		السدية	
٣٠٢ معنى كون اللفظ اسم فعل		٢٨٢ تعريف المندوب ، وما يجوز	
٣٠٣ من أسماء الأفعال ما هو ظرف		ندبه ، وما لا يجوز	
أو جار ومجرور في الأصل ،		٢٨٣ يلحق بآخر المندوب ألف وبيان	
ومنها ما يكون مصدراً		ما يحذف لأجل هذه الألف	
٣٠٤ يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل		— يضبط ما قبل ألف الندبة بالفتح	
الذي ينوب هو عنه		إلا إن أوم	
٣٠٥ المنون من أسماء الأفعال نكرة ،		٢٨٤ تجوز زيادة هاء بعد ألف الندبة	
ومالم ينون معرفة		عند الوقف ، وزيدت الهاء في	
— النوعان مبيان		الوصل شذوذا	
٣٠٦ أسماء الأصوات		الترخيم	
نونا التوكيد		٢٨٧ تعريف الترخيم	
٣٠٨ النونان ، وما يؤكد بهما من		٢٨٨ بيان ما يجوز ترخيمه ، وما لا يجوز	
الأفعال وما لا يؤكد ، وحكم		٢٩٠ يحذف مع الآخر للتخيم ما	
الفعل الذي يؤكد بهما		اتصل بالآخر بشروط	
٣١٢ أحكام اتصال الفعل المسند إلى		٢٩١ ترخيم المركب ، وترخيم الجملة	
الضمائر بالنونين ، صحيحا كان		٢٩٢ يجوز في الاسم المرخم لفتان ، وقد	
أو ممتلا		تعين واحدة	
٣١٥ لاتقع النون الخفيفة بعد الألف		٢٩٤ ترخيم غير النادى للضرورة	
٣١٦ تزداد ألف فارقة بين نون		الاختصاص	
المسوة ونون التوكيد .		٢٩٧ الاختصاص يشبه النداء لفظاً ،	
٣١٧ تحذف النون الخفيفة إذا أولها ساكن		ويخالفه من ثلاثة أوجه	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة ملا ينصرف	٣٤٣	بعض العرب يهمل أن ، حملا على « ما » المصدرية
٣٢٠	ينقسم الاسم إلى ميصرف وغير منصرف ، وعلامة المنصرف	—	من نواصب المضارع إذن بشروط
٣٢١	سبب منع الاسم من الصرف	٣٤٥	تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو
٣٢٢	ألف التأنيث تمنع صرف الاسم	٣٤٩	تنصب مضمرة بعد حتى
—	الوصفية وزيادة الإلف والنون	—	وتنصب مضمرة بعد الفاء في جواب واحد من ثمانية أشياء
٣٢٣	الوصفية ووزن الفعل	٣٥٢	واو المعية كالفاء فما ذكر
٣٢٤	الوصفية العارضة لا تأثير لها ، وبعضهم يعتبرها	٣٥٥	إذا سقطت الفاء بعد غير النفي جزم المضارع
٣٢٥	الوصفية والعدل	٣٥٦	شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن ولا بين النهى والمضارع
٣٢٦	صيغة منتهى الجموع	٣٥٨	إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة أو محذوفة
٣٢٩	العلمية والتركيب المزجي	٣٦٢	يشد نصب المضارع بأن محذوفة في غير المواضع المذكورة عوامل الجزم
٣٣٠	العلمية وزيادة الألف والنون ، العلمية والتأنيث	٣٦٤	الأدوات الجازمة ضربان والاستشهاد لكل أداة منها
٣٣٢	العلمية والعجمة	٣٧٠	الأدوات التي تقتضي فعالين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين
—	العلمية ووزن الفعل	٣٧٣	إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعا
٣٣٤	حكم العلمية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة	٣٧٥	إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا وجب اقترانه بالما
٣٣٦	العلم المؤنث الموازن لقطام ، وحكمه ، واختلاف لغات العرب فيه	٣٧٦	إذا الفجائية تقوم مقام الفاء
٣٣٨	يصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المصروف للضرورة إعراب الفعل		
٣٤١	يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم		
—	من نواصب المضارع لن أون		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٦	إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه	٤٠١	يشترط في الاسم الذي يراد الإخبار عنه أربعة شروط
٣٧٨	إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان	٤٠٢	لا يخبر الإخبار بالالف واللام إلا عن اسم في جملة فعلية
٣٨٠	يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل	٤٠٣	إذا رفعت صلة آل ضميراً عائداً على غير آل وجب فصله العدد
٣٨١	إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب التأخر منهما	٤٠٥	الثلاثة والعشرة وما بينهما، وتميزها
٣٨٣	يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ، وقد يترجح وإن لم يسبقهما ذو خبر فصل في لو	٤٠٧	تمييز العدد المركب
٣٨٥	تستعمل «لو» استعمالين	٤١١	تمييز العدد المفرد، والمعطوف
٣٨٧	تختص لو الشرطية بالفعل إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضي	٤١٢	إضافة العدد المركب إلى غير مميزه
٣٩٠	أما «ولو» ولوما	٤١٣	صياغة فاعل من العدد على وجوه
٣٩٣	أما «حرف شرط وتفصيل» ويجب اقتران تالي تالها بالفاء وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة	٤٢٠	كم، وكأى، وكذا
٣٩٤	للولا ولوما استعمالان قد يلي أداة التحضيض اسم معمول لفعل محذوف	٤٢١	«كم» الاستفهامية
٤٠٠	الإخبار بالذى والألف واللام هذا الباب يقصد به اثنتان الطريق إلى هذا التدريب	٤٢٢	«كم» الخبرية
٤٠١	إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه متنى فإنه يجب تلبية الموصول، وإذا كان مجموعاً وجب جمع الموصول	٤٢٣	«كم» بنوعها لها الصدارة الحسكية
		٤٢٩	الحكاية بأى، وبمن
		٤٣٠	التأنيث
		٤٣٢	علامة التأنيث التاء، أو الألف مقصورة أو ممدودة
		٤٣٥	بم تستدل على تأنيث ما لا علامة فيه؟
			صينغ يستوى فيها المذكر والمؤنث
			ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وأوران المقصورة المشهورة الأوزان المشهورة للألف الممدودة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٨٢	أشياء لا يعتد بها في التصغير	٤٣٧	المقصور والمدود
٤٨٣	تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث	ضابط المقصور والمدود، وأنواعهما	
٤٨٤	إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير	وضابط القياسي منهما	
٤٨٦	تصغير ما حذف منه شيء	٤٤٠	السماعى من المقصور والمدود
٤٨٧	تصغير الترخيم	—	يجوز قصر المدود للضرورة
—	تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بالهاء	إجماعاً ، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة	
٤٨٩	صغروا بعض المبنيات شذوذاً النسب	كيفية تثنية المقصور والمدود	
٤٩٠	علامة النسب ياء مشددة	٤٤٣	مقى تقلب ألف المقصور ياء ؟ ومقى تقلب واو ؟
تحذف للنسب الياء المشددة في آخر المنسوب إليه ، إذا سبقها ثلاثة أحرف		٤٤٥	همزة المدود على أربعة أنواع ، وحكم كل نوع منها عند التثنية
٤٩١	النسب إلى ما آخره ألف	٤٤٦	جمع المنقصوص والمقصور جمع ملزماً
٤٩٣	النسب إلى المنقوص	٤١٨	مقى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالماً
٤٩٥	النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقه بحرف واحد	٤٤٩	مقى لا يجوز اتباع عين الاسم لفائه في جمع المؤنث ؟
٤٩٦	النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع	جمع التكسير	
—	النسب إلى نحو طيب	٤٥٢	أبنية جموع القلة ، وما تكون جمعاً
٤٩٧	فعلية مؤنث	٤٥٦	أبنية جموع الكثرة وما تكون جمعاً
٤٩٩	المدود	التصغير	
٥٠٠	المركب بأنواعه	٤٧٧	ما يعمل في كل اسم يراد تصغيره ، وأمثلة التصغير
٥٠١	محذوف اللام	٤٧٨	يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة متتهى الجموع
٥٠٣	ما وضع على حرفين	٤٧٩	يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
٥٠٤	محذوف الفاء	٤٨	الواضع الذى يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير
٥٠٥	الجمع		
—	يستغنى عن ياء النسب بمجىء الاسم على بعض الصيغ		
٥٠٨	الوقف		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٢٠	الإمالة	٥٥٠	المواضع التي تبدل فيها الواو والياء
التصريف		٥٥٣	المواضع التي تبدل فيها الهمزة
٥٢٩	معنى التصريف	حرف علة	
٥٣٠	لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة ولا يدخل الحروف وشبهها	٥٥٦	المواضع التي تبدل فيها الألف ياء
—	الاسم ضربان : مجرد ، ومزيد	٥٥٧	متى تقلب الألف والواو ياء ؟
٥٣١	أوزان الاسم الثلاثي	٥٦٠	متى تقلب الياء واوا ؟
٥٣٢	الفعل ضربان : مجرد ، ومزيد فيه ، وأوزان المجرد ثلاثيا أو رباعيا	٥٦٦	متى تقلب الولو والياء ألفاً ؟
٥٣٤	أوزان الاسم الرباعي والخماسي	٥٦٩	لا يتوالى إعلالان في كلمة
٥٣٦	ضابط الحرف الأصلي والحرف الزائد	٥٧٠	متى تبدل النون ميماً ؟
—	الميزان	٥٧١	الإعلال بالنقل ، ومواضعه
٥٣٩	مواضع زيادة الألف	٥٧٥	اسم المفعول من معتل العين
٥٤٠	مواضع زيادة الياء والواو	٥٧٧	اسم المفعول من معتل اللام
٥٤١	» » الهمزة والميم	٥٨٠	إبدال حرف اللين تاء
٥٤٢	» » النون	٥٨١	إبدال التاء طاء
٥٤٣	» » التاء ، والهاء	٥٨٢	حذف الواو من المثال الواوي
٥٤٤	لا يحكم بالزيادة التي تجيء على غير وجهها إلا بحجة وثبت	٥٨٤	حذف أحد المثليين
٥٤٥	همزة الوصل	الإدغام	
الإبدال		٥٨٦	ملا يجوز إدغام المثليين فيه ، وما يجوز
٥٤٨	ذكر الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً	٥٨٨	ما يجوز فيه الإدغام والفك
		٥٩٠	متى يجب الفك ؟
		٥٩٢	خاتمة الناظم
		٥٩٣	خاتمة محقق الكتاب وشارح الشواهد

تمت فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس

التكملة الموضوعية في تصريف الأفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٩٥	تكملة في تصريف الأفعال	٦٤٦	الفصل الثامن : في الليف
٥٩٧	الباب الأول : في المجرد والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول	٦٤٩	المقرون ، وأحكامه
٥٩٧	الفصل الأول : في أوزانها	٦٤٩	الباب الثالث : في اشتقاق صيغ
٥٩٩	الفصل الثاني : في معاني الأبنية	—	المضارع والأمر ، وفيه فصلان
٦٠٣	الفصل الثالث : في وجوه مضارع الفعل الثلاثي	٦٥٠	الفصل الأول : في أحكام عامة
٦٠٦	الباب الثاني : في الصحيح والمقتل وأقسامهما ، وفيه ثمانية فصول	٦٥٠	الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض أنواع الفعل
٦٠٧	الفصل الأول : في السالم وأحكامه	٦٥٣	الباب الرابع : في وجوه تصرف الأفعال مع الضائر
٦٠٩	الفصل الثاني : في المضعف وأحكامه	٦٥٤	الباب الخامس : في تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير ، يؤكد ، وفيه فصلان
٦١١	الفصل الثالث : في الممحوز وأحكامه	—	الفصل الأول : في بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده
٦١١	الفصل الرابع : في المثال وأحكامه	٦٥٧	الفصل الثاني : في أحكام آخر الفعل صحيحا كان أو معتلا عند توكيده بإحدى نوني التوكيد
٦٢	الفصل الخامس : في الأجوف وأحكامه		
٦٢	الفصل السادس : في الناقص وأحكامه		
٦	الفصل السابع : في الليف المفروق ، وأحكامه		

تمت الفهرس ، والحمد لله أولا وآخرآ
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه